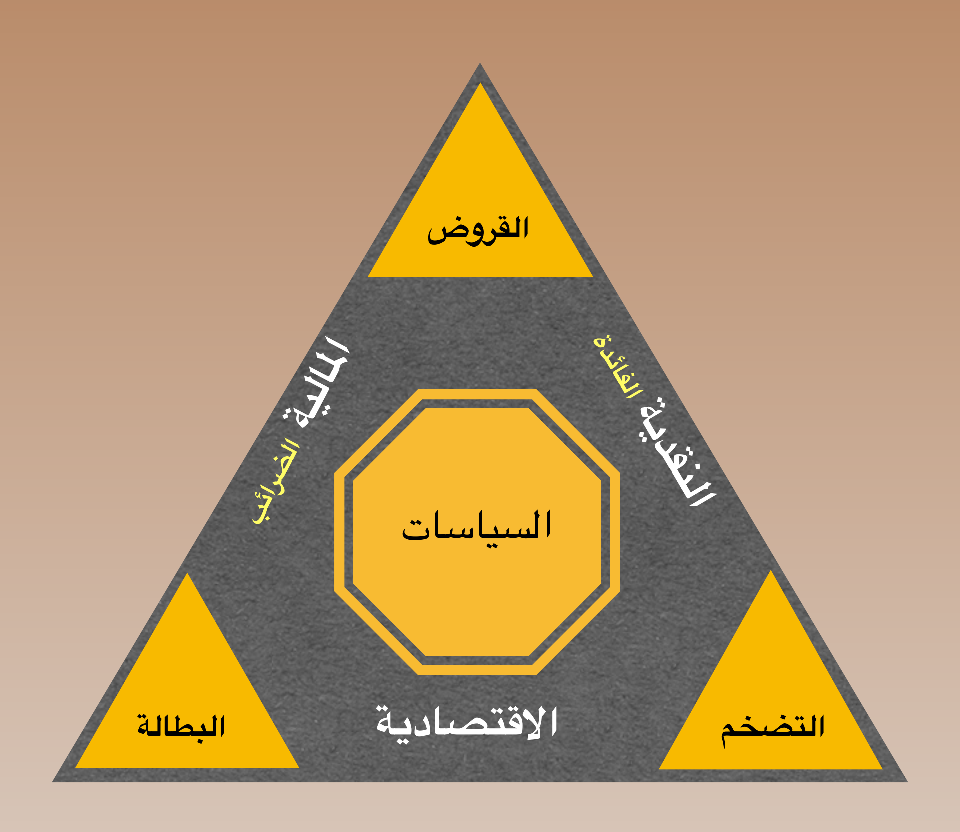
السياسات النقدية والمالية والاقتصادية

المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية



د. سامر مظهر قنطقجي



الكتاب برعاية شركة الأدهم للصرافة

KIE Publication



السياسات النقدية والمالية والاقتصادية

المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية

د. سامر مظهر قنطقجي

الطبعة الأولى 2020



إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا

سورة الكهف : ٧

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي .
- توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الإلكتروني يعدُّ أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center

توضيح

الإهداء

هذا عمل أهديه لشريكة العمر (زوجتي د. رغدى)؛ التي درجت معي الدرب سنين طويلة؛ براحته وتعبه، تحملت وكابدت وصبرت، ساندت وسهّلت وبذلت.

أسأل الله تعالى لها المغفرة والأجر.

اللهم اجعل ثواب هذا العمل في صحيفتها، وكذلك في صحائف والديّ، ووالدي زوجتي، رحمهم الله جميعهم.

الفهرس

المقدمة

سؤالان[1] طُرحا عليّ إثر ورقتين ألقيتهما في مؤتمرين، طَلبت مني الجهة المنظمة إعادة صياغة جواب السؤال الثاني لطلب وزير الاقتصاد السائل، فآثرت الجمع بين إجابتي السؤالين لأهميتهما ولتداخلهما معًا، ثم نشر ذلك لتعميم النفع (إن وُجد)، أو فتح نقاش حول ذلك (إن كان مفيداً)؛ والسؤالان هما:

– بفرض أني اقتنعت بتطبيق الاقتصاد الإسلامي، فماذا أفعل بالنصوص القطعية؟
– ماذا لدى الاقتصاد الإسلامي من سُبل لمواجهة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم؟
فكلاهما يقضمان أي تنمية.

لقد بُنيت شريعة الإسلام بطريقة مُحكمة، يتعلق قسم منها بفقه العبادات وفيه النصوص قطعية وهو قسم صغير نسبةً للقسم الآخر الذي يتعلق بفقه المعاملات. يرسم القسم الأول العلاقة بين العبد وربه، وثمرته حُسن الخُلق الذي ينعكس على تعامل العبد مع الآخرين. يقول صلى الله عليه وسلم فيما رواه أنس رضي الله عنه: **(لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه ولا يدخل الجنة حتى يأمن جاره بوائقه)**[2]، وبما أن الإيمان أفضل الإسلام؛ فإنه يتبلور بحُسن خُلق التعامل بين الناس.

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، وزيرا مالية واقتصاد يسألان، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ١٢-٢٠١٣.

[2] حديث حسن

إن فقه العبادات مبني على أساس الحظر إلا ما أورده الشرع، بينما بُني فقه المعاملات على أساس الإباحة إلا ما ورد الشرع بتحريمه. ولهذا البناء أهمية قصوى فيما سنذهب إليه؛ فمنطقة المحرمات أو المحظورات التي حددتها الشريعة هي منطقة محدودة وضيقة، تم توضيحها بجلاء كي يتجنبها العباد، أما خارج تلك المنطقة فلا حرج فيه، والأصل فيها الحِلّ، فأنواع اللحوم في الدنيا وفيرة جداً، حُرّم منها فقط لحم الخنزير والميتة أما غيرها فمباح أكله، وكذلك المشروبات كثيرة جداً حُرّم منها فقط ما يُسكر ويُذهب العقل كالخمر، أما غيرها فمباح شربه، وهكذا.

إن ما يُميز هذا البناء سهولة فهمه، وإمكانية العيش في ظله، وتكمن فعاليته بترك باب الابتكار والتجديد مفتوحًا على مصراعيه حسب اجتهاد المجتهدين؛ فالمجنبات معدودات والمباحات غير محدودات. والجدير ذكره أن منع الضرر بوصفه أصلاً من أصول المعاملات؛ هو السبب الذي يُبنى الحظر عليه، يقول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (**لا ضرر ولا ضرار**)[1].

ولمزيد من البيان سنتطرق إلى تطبيقات تخص الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء، تطبيقات مارسها رأس الدولة ومن دُونه من وزراء وعامة، لتوضيح ما أشكل على الناس بين ما هو موقوف لا يمكن تغييره، وبيان دوره، وبين ما هو متغير بحسب الحال والمآل. ولن يكون عملنا متوجهاً لبيان الخاطئ من السلوكيات السائدة بين الناس بل سيركز على تقديم الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي

---

[1] حديث حسن

نعتقد ونؤمن بنجاعتها لطبيعة بنائها المفيد لتحقيق مصالح الناس جميعهم مسلمهم وغير مسلمهم على حد سواء.

إن قصة تأبير النخل تُعتبر مَدخلاً أساسيًا لما سبق الاستفسار عنه، فقد أوضح صلى الله عليه وسلم فيها التوضيح الشافي؛ بأن المعاملات بين الناس هو شأن دنيوي، والعقل فيصله، فالعلم والخبرة مصدرا الاجتهاد ما لم يُحدث ضرراً. روت عائشة رضي الله عنها: (**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعَ أصواتًا، فقالَ: ما هذا الصَّوتُ؟ قالوا: النَّخلُ يؤبِّرونَها، فقالَ: لَو لَم يفعَلوا لصلُحَ! فلم يؤبِّروا عامَئذٍ، فصارَ شَيصًا، فذَكَروا للنَّبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: إن كانَ شيئًا من أمرِ دُنْياكم فشأنُكُم بهِ وإن كانَ من أمرِ دينِكُم فإليَّ**)[1].

عُرف عن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم حُبه لـ(لحم الكتف)، كما عُرف عنه التعليم المستمر للناس في جميع أحوالهم، فهو لا يُغادر مناسبةً أو حدثًا إلا وجَعل فيهما الدروس والعِبر. روت عائشة رضي الله عنها[2]: (**أنَّهم ذبحوا شاةً، فقالَ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليْهِ وسلَّمَ: ما بقيَ منْها؟ قلت: ما بقيَ منْها إلَّا كتفُها. قالَ: بقيَ كلُّها غيرَ كتفِها**). إن قصد السائل؛ أي رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو تعليم القائمين بالعمل؛ عن ماهية مفهوم الإنفاق العام، فالذبيحة قد وزِّع أغلبها على الناس المحتاجين، وبقي كتفها، فالسؤال تعليمي، لأنه (صلى الله عليه وسلم) رأى ماذا يفعلون، لذلك لما أجاب القائمون على الأمر بأن الذبيحة ذهبت كلها

[1] حديث صحيح

[2] حديث صحيح

وبقي منها الكتف علمَ محدودية نظرتهم بما يشاهدونه، فصحح لهم مفهومه الكلي بقوله: بل بقيت كلها وذهب كتفها، فغير الأجر من الله تعالى، اللحم المُوزَّع مال عيني، وُزع على الناس المحتاجين، لرفع الفقر عن الناس لأنها مهمة من مهام ولي الأمر، – وهذا يُعالج بعدة سياسات منها بذل الإنفاق العام –؛ فرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحاكم، وهو آمر صرف بيت المال. وما غاب عن بال القائمين على التوزيع أن هذا الإنفاق هو **إنفاق استثماري**؛ لأنه يُشبع حاجات الناس ويرفع سُلّم حاجاتهم الأساسية التي إن أُشبعت ذهب دخلهم إلى حاجات أقل ضرورة سواء أكانت حاجية أم كمالية أم دون ذلك، وهذا من شأنه تحقيق رافعة اقتصادية للسوق.

سعت الحكومة الأمريكية بعد أزمة ٢٠٠٨ إلى حث الناس على الإنفاق منعًا لتوقف عجلة السوق عن الدوران.

لقد تميز عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بإنفاق كل ما يأتيه إلى بيت المال، فالدولة كانت في مرحلة النشوء والناس في عَوزٍ شديد بعدما ألمّ بهم من قريش وممن حالفها كثير من أذى الحصار الاقتصادي وغيره من العقوبات.

وكذلك كان الإنفاق العام في عهد أبي بكر رضي الله عنه ببذل كل إيرادات بيت المال؛ لكن التوزيع كان يتم للأقرب لآل البيت، وهذا لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم كان الإنفاق العام في عهد عمر رضي الله عنه يتم لمن سبق دخوله الإسلام، وهذا لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في عهد خليفته الأول.

لذلك فإن اختلاف تلك السياسات المالية لم تُسفر عن خلاف بينها، ومرد ذلك أن فِعل أفضل الخلق، واجتهاد صاحبيه رضي الله عنهما كان لتحقيق المصالح دون أي مخالفة لأي نصٍ قطعيٍ.

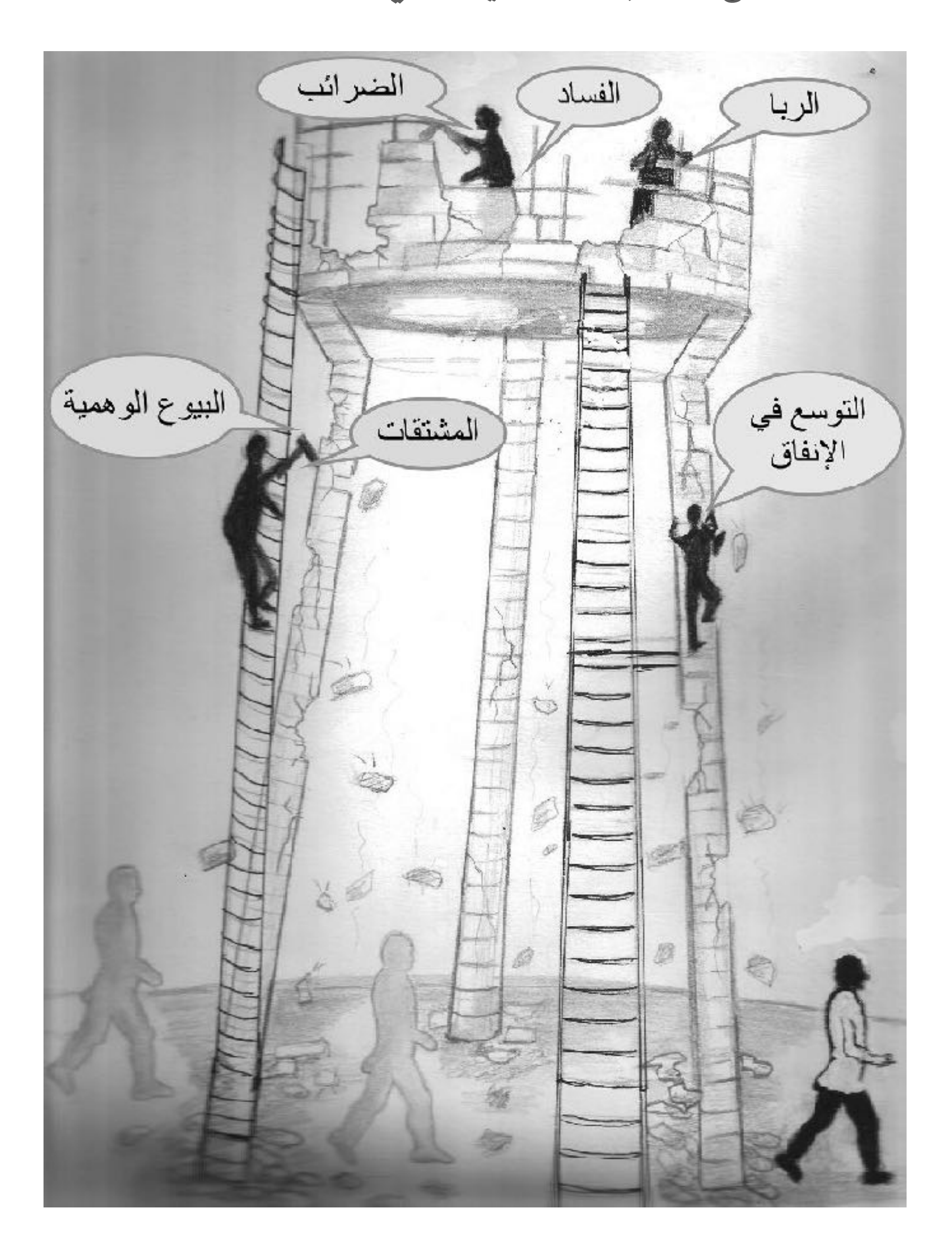
تفيد القاعدة الفقهية بأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ لذلك يذهب كتابنا هذا إلى التوغل في السياسات التقليدية ليكون التصور واضحًا وصحيحًا، كما يوغل في السياسات الإسلامية لرسم الصورة الأفضل.

فكيف فهم الناس السياسات الكلية؛ النقدية والمالية والاقتصادية، بما يتوافق وشريعتهم الإسلامية؟ وكيف مارسوها عبر القرون الماضية؟ وما مدى نجاح إعادة تطبيقها في ظل فوضى نقدية ومالية واقتصادية على مستوى العالم؟ فضلاً عن تقلب النظم العالمية وتحولاتها.

وكيف يفعل ولي الأمر بالنصوص القطعية إن أراد تطبيق الاقتصاد الإسلامي؟ وماذا لدى الاقتصاد الإسلامي من سُبل لمواجهة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم؟ كما سأل الوزيران؟.

هذا ما سنتعرض له في كتابنا هذا، سائلين الله تعالى التوفيق والسؤدد.

نموذج النظام الاقتصادي العالمي وأدوات تخريبه



– رؤية المؤلف –

الفصل الأول

إدارة اقتصاد النهوض

رفع الإسلام شأن علوم الاقتصاد وأعطاها درجة عظيمة دلالة على دورها وأهميتها وللفت النظر إليها.

يقول صلى الله عليه وسلم في حديث جامع: (**السمتُ الحسنُ والتؤدةُ والاقتصادُ جزءٌ من أربعةٍ وعشرين جزءاً من النبوة**)[1]، والسمت هو تحديد إحداثيات نقطة بعيدة، ويكون حسناً بالرسم الصحيح والدقيق بغية تحديد الوجهة إليه، وهذا ما يُصطلح عليه اليوم بالتخطيط الاستراتيجي. ويُساند السمت الحسن الإدارة المتأنية وتحقيق الغاية الاقتصادية من ذلك، وهذا ما نص الحديث الشريف عليه – حسب فهمنا –.

يحتاج الاقتصاد إلى تمكين أسس يقوم عليها، أهمها:

- **الأمن**.
- **توافر الموارد**.
- يضاف إليها **التناصح** لإحداث تطويرات مستمرة.
- **منع عوامل الفساد**.

---

[1] سنن الترمذي: ١٩٣٣.

يقول الله تعالى في سورة الحج: **ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ﴿٤١﴾**

أي أن الذين[1] ينصرهم الله ويُمكنِّهم من الأرض يُقيمون له الصلاة، ويُؤتوا الزكاة لمستحقيها من عباده، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؛ فالصلاة صلة مع الله تعالى، والزكاة صلة مع عباده الفقراء المحتاجين، لأن فيها صلاح معيشتهم الاقتصادية وترفع الفقر عنهم، وتساندهم في زيادة إنفاقهم على حاجاتهم الضرورية؛ والإنفاق يمثل حجر أساس أي اقتصاد ومحرك نموه. أما الأمر بالمعروف ففيه الإصلاح والنصح، أما النهي عن المنكر ففيه منع الفساد والإفساد. وبذلك يكون التمكين مستمراً لأولئك المنصورين.

وتحتاج الناس في مكان إقامتها إلى التمكين لتستطيع العيش، وقد[2] مكّن الله تعالى لقريش حرمًا آمنًا، كان ذلك سببًا كي يؤمه الزائرون على الرغم أن الأماكن من حوله كان يحفها الخوف من كل جانب، وأهلها غير آمنين ولا مطمئنين؛ فصارت الثمرات تأتيهم – أي قريش – بكل أصنافها من كل مكان رزقًا من الله تعالى؛ فيرتزقون ويتوسعون. قال تعالى في سورة القصص: **وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٥٧﴾**.

---

[1] قنطقجي، د. سامر، نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية، ج ٢، ص ٦٨٦، منشورات كاي، ٢٠١٨، www.kantakji.com.

[2] قنطقجي، مرجع سابق، ج ٢، الصفحة ٨٠١.

أدى هذا التمكين إلى جعل العيش ممكنًا في مكة لاكتمال أسباب إقامة الاقتصاد فيها؛ فالحياة أضحت ميسرة، وصارت محجًا للناس ومركزًا للتجارة بين الشمال والجنوب.

وأيضًا؛ يحتاج إنشاء البنى التحتية[1] إلى التمكين، وقد سخر الله تعالى لذي القرنين مستلزمات ذلك التمكين بتوفير الأمن لتستمر حياتهم دون خوف. قال الله تعالى في سورة الكهف عن قصة الرجل الصالح (ذي القرنين): إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾.

ومكّن الله لذي القرنين؛ فأعطاه من كل شيء مسبباته، وهذا تعليم الله له لما يحتاجه. وبما أن العلم الأولي لا يكفي بل على الإنسان أن يسعى سعيه، قال تعالى: فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾، أي أتبع ذو القرنين الأسباب اللازمة ببذله الجهد للتعلم؛ وقال تعالى: ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾؛ أي بعد أن سمع ذو القرنين ما عُرض عليه، أخذ بمزيد من الأسباب للقيام بالمهمة التي طُلبت منه.

قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾

ردَّ ذو القرنين التمكين والقوة لله تعالى، بَعد أن تعلم، وأخذه بالأسباب، وجمع الأخبار بوصفها مصدر معلومات، ثم طلب العون؛ لأنه يحتاج عمالاً يعملون له، وقد طلب العون الشديد لما رأى العمل صعبًا ومُجهدًا.

[1] قنطقجي، مرجع سابق، ج ٢، الصفحات ٦٣٧-٦٤٠.

لا يجوز استئجار الضعيف للقيام بالعمل الصعب أو الذي يحتاج قوة مميزة أو خبرة كبيرة

ثم أعلمهم بطريقة العمل؛ وكأنه يضع الخطة أمامهم، فالعمل ليس اعتباطياً ولا عشوائياً بل هو ناجم عن علم وأخذٍ بالأسباب، وهكذا يجب أن يكون كل عمل فلا يُقدِم على الأعمال من لا يُجيدونها.

ذكر القرطبي أن في هذه الآية دليل على أن المَلِك مفروض عليه حماية الناس لحفظ بيضتهم، وسد فرجتهم، وإصلاح ثغورهم، من أموالهم التي تفيء عليهم، وحقوقهم التي تجمعها خزانتهم تحت يده ونظره، حتى لو أكلتها الحقوق، وأنفذتها المؤن، لكان عليهم جبر ذلك من أموالهم، وعليه حسن النظر لهم؛ وذلك بثلاثة شروط:

- ألا يستأثر عليهم بشيء،
- وأن يبدأ بأهل الحاجة فيعينهم،
- وأن يُسوي في العطاء بينهم على قدر منازلهم.

فإذا فنيت بعد هذا وبقيت صفرًا؛ فأطلعت الحوادث أمرًا بذلوا أنفسهم قبل أموالهم، فإن لم يغن ذلك؛ فأموالهم تؤخذ منهم على تقدير، وتصريف بتدبير؛ فهذا ذو القرنين لما عرضوا عليه المال في أن يكف عنهم ما يحذرونه من عَادية يأجوج ومأجوج، قال: لست أحتاج إليه وإنما أحتاج إليكم فأعينوني بقوة أي اخدموا بأنفسكم معي، فإن الأموال عندي والرجال عندكم، ورأى أن الأموال لا تُغني عنهم، فإنه إن أخذها أجرة نقص ذلك مما يحتاج إليه، فيعود بالأجر عليهم؛ فكان التطوع بخدمة الأبدان أولى.

إن ضابط ما سبق بيانه من القرطبي: أنه لا يحل مالُ أحد إلا لضرورة تُعرض، فيؤخذ ذلك المال جَهراً لا سِراً، ويُنفق بالعدل لا بالاستئثار، وبرأي الجماعة لا بالاستبداد بالأمر.
وهذه إشارة إلى تأخر الضرائب كمصدر للأموال العامة وأنها استثناء.

ورفع الإسلام من شأن المال فجعله ضرورة من ضرورات الحياة له حصانته فلا عدوان على مال أحد، واعتبره أساس قيام الحياة من تحصيل رزق وسكن ولباس وكل ما من شأنه كسوة الإنسان، قال الله تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝٥﴾.

جاء في (لسان العرب) أن النّهوض هو البَراحُ من الموضع والقيام عنه، وانتهض القوم وتناهضوا أي نهَضُوا للقتال.

إن اقتصاد النهوض؛ قصدنا منه الانتقال من حالة الراحة والخمول التي أتعبها الفساد إلى حالة أكثر حركية ونشاط، وعليه **فاقتصاد النهوض** هو:

تعبير عن اقتصاد كان في كبوة وخمول، ثم وبسبب حدوث تغيرات جذرية في البيئة المعنية، صار لزامًا نهوضه لأن الإصلاح لم يعد يُجديه نفعًا، فالإصلاح صار عملية غير مجدية بسبب ضخامة حجم التغييرات الواجب إحداثها؛ فالفساد طال أمده وصار ضرره عريضًا.

وقد نهض فعلاً العديد من الدول في العالم إبّان الحرب العالمية الثانية، كما نهض الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه باقتصاد البلاد والعباد بزمن قياسي من خلال إصلاحات مشهود لها.

وذكر ابن كثير عند تفسير هذه الآية: قال الصباح بن سوادة الكندي: سمعت عمر بن عبد العزيز يخطب وهو يقول: **(الذين إن مكناهم في الأرض)** الآية، ثم قال: إلا

أنها ليست على الوالي وحده، ولكنها على الوالي والمولى عليه، ألا أنبئكم بما لكم على الوالي من ذلكم، وبما للوالي عليكم منه:

- إن لكم على الوالي من ذلكم أن يؤاخذكم بحقوق الله عليكم، وأن يأخذ لبعضكم من بعض، وأن يهديكم للتي هي أقوم ما استطاع،
- وإن عليكم من ذلك الطاعة غير المبزوزة ولا المستكرهة، ولا المخالف سرها علانيتها.

طاقة الاقتصاد وقوته

جاء في (لسان العرب) أن النهضة هي الطاقة والقوة.

فإذا كانت الطاقة هي أساس القوة؛ **فأين مصدر طاقة الاقتصاد؟ وأين القوة فيه؟**

وهل تَوفر الطاقة يعدُّ كافيًا للنهوض؟

يُذكر أن الاقتصادي الألماني (شاخت) وهو من كبار اقتصاديي ما قبل الحرب العالمية الثانية، قد وضع خطة اقتصادية لألمانيا؛ نهضت بها من الصفر ما مكنها من دخول الحرب العالمية الثانية، ووضع خطة اقتصادية لأندونيسيا، وهي أغنى وأكبر من ألمانيا من حيث الثروات الطبيعية والإمكانات البشرية، لكن خطته فشلت في استنهاض الاقتصاد الأندونيسي.

توفر الطاقة وعدم تحويلها إلى قوة لن يؤدي إلى النهوض

الطاقة الاقتصادية

إن مصدر أي طاقة يكون في الموارد، والطاقة الاقتصادية ترتبط بالموارد المتاحة، وهذه الموارد خلقها الله تعالى للناس ليتدبروا معيشتهم، فالأرض وما فيها من

فلزات ومعادن ومياه جوفية، وما عليها من زرع وحرث وحيوان وبحار وهواء وشمس ورياح وتراب وجبال، كلها موارد خلقها الله تعالى للناس ولا يستطيع أحد الإدعاء بأنها من خلقها من دون الله تعالى، ولم يدَّع ذلك أحد من قبل أيضاً، بل ظهر ما يسمى بالطبيعيين (الفيزيوقراطيين) الذين ادعوا أنها من خلق الطبيعة نفسها، فتجرؤوا على الخالق ولم يتجرؤوا على نسبها لأنفسهم.

ويُضاف لهذه الموارد؛ **الإنسان** نفسه، وهو سيدها والمتحكم بها والعكس غير صحيح، وهو مورد لأن الناس تستخدم بعضها البعض وتستعين ببعضها البعض لتحقيق النفع والاستفادة من تلك الموارد المتاحة، وهو ما اصطلح عليه بالموارد البشرية.

القوة (التمكين)

لقد هيأ الله تعالى تلك الموارد للإنسان وجعلها في متناوله وتحت إمرته بأن مكنه منها بجعل أسباب العيش فيها كافية، فعاش الإنسان البدائي والمتحضر، وعاش الناس في الصحراء وفي رؤوس الجبال، وعاشوا في الجزر وفي الثلوج، في الليل والنهار، فكانت الأرض مستوية والجبال راسية والشمس مصدر الحرارة والدفء والقمر منير الليالي الحالكة، وكلاهما؛ أي الشمس والقمر، أساس العد والقياس فكانت السنة الشمسية والسنة القمرية، وتكاثر النبات الذي هو مصدر غذائي للإنسان وللحيوان، والحيوان بدوره مصدر غذائي للإنسان.

لكن التمكين لم يكن بالكلية، بل لابد من إنسان يبذل الجهد والعزم ليتحقق له النفع الأفضل والاستخدام الأحسن. فإذا قام الإنسان بالزرع زاد الإنتاج ولو اكتفى

بماء المطر لنتج الزرع أقل مما لو تدخل بشكل صحيح، وإذا جرّ الماء للسقي زاد الإنتاج أكثر، وإن احتفظ بالماء بخزنه بسدود تخصه حسّن شروط الزرع والسقي له ولزرعه ولماشيته أيضًا.

وإن لم يبذل الجهد والعزم، فإن التمكين سيضعف والإنتاج سيقلّ، وعلى الإنسان أن يعود في عاداته واستهلاكه إلى الأشكال المبسطة التي جعلها الله له فيما لو تكاسل وعطل عقله وأطرافه.

والتمكين يزداد قوة بازدياد الناس وتكاتفهم للعمل معًا حيث يزداد الجهد والعزم، فإن عملوا جماعات زاد أداؤهم عن عملهم فرادى. وتساعد طبيعة الخلق على هذا، فتجمُّع الناس أمر لابد منه لأن حاجتهم للزواج والتناسل أمر لا غنى عنه، وبالتالي تتكون الأسر والجماعات وتتشكل المجتمعات في مختلف الأصقاع. ويعدُّ الحيّز الذي يشغلونه من الأرض حقًا طبيعيًا لهم، كما تعتبر الأنهار والآبار حقًا مشتركًا لهم، وتعتبر الأشجار كذلك، إضافة لحقهم في الهواء والنار؛ أي مصادر الطاقة بأشكالها.

وببذل الجهد والعزم من البعض لاستغلال بعض الموارد المتاحة تكون الأحقية له بها. ويُعبر عن (الجهد والعزم) لفظ العمل الذي هو شكل من أشكال التمكين، ويُقسم إلى عمل عقلي وآخر عضلي وقد يكون مشتركًا بينهما.

وباشتراك الموارد المتاحة والعمل؛ يتحقق إنتاج السلع، فتحويل الموارد المتاحة إلى أشكال أخرى يجعل منها متعددة الفوائد والمنافع، فبالزراعة نحصل على منتجات

عديدة، وبتصنيع تلك المنتجات نحصل على منتجات إضافية... وهكذا، الشكل (١).



الشكل (١) إدارة الموارد

كما أن نقل المنتجات من مكان لآخر يحقق مزيدا من الفوائد والمنافع (أي قيمة مضافة)، وهذا ما يصطلح عليه بالتجارة. لذلك يخضع إنتاج السلع والخدمات للتبادل لتحقيق مزيد من المنافع فنكون أمام تبادل المقايضة؛ فإذا تعارف الناس على قيمة وسيطة، عبّرت القيم عن تلك المبادلات فيسّرتها وحسّنتها؛ لنكون أمام تبادل قيمي.

وجميع ما سبق يحتاج إلى خدمات تيسره وتسهله، ويعدُّ قطاع الخدمات واسعًا، فمنه الصناعي ومنه الزراعي ومنه المالي، وهو يحقق فوائد ومنافع عديدة. فإذا تناولت الخدمات الناس أنفسهم كان قطاع الصحة والتعليم وهما أوسع القطاعات في أي بلد، وهكذا.

نشوء الثروة

بعد نشوء الجماعات والمجتمعات؛ نشأت الحقوق العامة إضافة للحقوق الخاصة، وكانت الملكية وسيلة تحققها، وتطال الملكية الموارد بكل أشكالها البشرية وغير البشرية، وهي شكل من أشكال التمكين.

ويمكن تجزئة الملكية لتمكين التصرف من الشيء المملوك كلية بتملك عينه ومنفعته، أو عينه دون منفعته كما هو وضع المؤجر، أو منفعته دون عينه كما هو وضع المستأجر، ويضاف للملكية ما يرتبط بها؛ فالملكية تنتقل بالإرث ضمن العائلة الوارثة، وتنتقل بالبيع للآخرين سواء كانوا أقارب أو غيرهم، كما تنتقل بالهبة أيضًا.

وبتراكم الملكية سواء بتحقق القيم المضافة وتراكم الأرباح أو بالانتقال بالإرث والهبة تزداد ثروات الأفراد نتيجة ملكياتهم الخاصة.

كما تزداد ثروات المجتمعات نتيجة تملكها للموارد المتاحة ضمن المنطقة الجغرافية التي تشغلها، ونتيجة لنشاطها الإنتاجي المولد للثروات الإضافية الناجم عن تراكم القيم المضافة لأعمال أنشطتها، وهذه تكون ملكيات عامة.

ويقصد بالثروة؛ رأس المال بمعناه الشامل، وهناك ثلاثة مراحل لتكوّنها:

مرحلة ١: **بناء الثروة (الفردية أو الجماعية)**؛ ويتطلب ذلك زيادة الكفاءات البشرية والإنتاجية بمختلف أنواعها، وإلا حصل الخلل والفساد.

مرحلة ٢: **توزيع الثروة بين الناس**؛ التوزيع العادل بين العاملين والمنتجين ومن في حكمهم مع الرضا ودون البخس والغش والاحتيال وما شابه ويرتبط التوزيع بنسبة المساهمة: بالعمل، وبرأس المال.

مرحلة ٣: **عدالة إعادة توزيع الثروة**:

- حد أدنى مستدام يشترك به الجميع بنسبة ٢.٥٪ (الزكاة).
- انتقال الثروة ضمن العائلة ضمن نظام عادل للإرث.

مرحلة ٤: **تحقيق توازن الثروة**:

- تزداد الثروة: بالاستهلاك الطبيعي، وبالاستثمار الطبيعي.
- تنقص الثروة: بالاستهلاك غير الطبيعي، وبالاستثمار غير الطبيعي.

الإدارة العامة وشؤون الحكم

يقول صلى الله عليه وسلم: (**إذا كنتم ثلاثة فأمّروا أحدكم**)[1]، ويقول صلى الله عليه وسلم: (**النَّاسُ شركَاءُ في ثلاثٍ؛ في الكلأِ والماءِ والنَّارِ**)[2].

إن هذه الرؤية هي عبارة عن إطار محدد تصب فيه المبادرات الفردية ضمن رعاية الدولة رقابة وتخطيطًا؛ فالأفراد يعملون بحرية مضبوطة بعدم تجاوزهم لحقوق الآخرين، سواء كانوا أفرادًا أو قطاعًا عامًا، دون هيمنة الدولة ممثلة بقطاعها العام؛ فيعمل الجميع ضمن بوتقة متكافلة تضمن سلامتهما، وكل طرف عليه واجبات وله حقوق ضمن إطار المصلحة العامة التي تعلو فوق كل مصلحة في حال تعارض تلك المصالح.

وبذلك فإن مهمة شؤون الحكم تتمثل في إدارة شؤون الرعية وتأمين فرص عمل واستثمار لتشغيلهم لرفع الفقر عنهم وتأمين ما ييسر ذلك من أسواق ونقود. وكذلك حمايتهم وحماية الموارد المشتركة بينهم؛ بتأمين: الطعام والشراب وما يتعلق بالطاقة بوصفها حاجات أساسية ضرورية لتحقيق الحد الأدنى للعيش.

وكذلك من مهمة شؤون الحكم أن يدير نفقاته وإيراداته للقيام بتلك الأعمال المنوطة به، وقد خصصت الشريعة الإسلامية إيرادات تخص بيت المال حتى لا يكون عالة على الناس، وذكرت العديد من أبواب الإنفاق التي تقع على عاتق بيت المال أيضًا.

[1] حديث حسن.
[2] حديث صحيح.

لذلك عرفت الدول ثلاث سياسات كلية تحقق ما سبق، هي: السياسة الاقتصادية، والسياسة المالية، والسياسة النقدية.

ويمكن تصور السياسات الثلاث للاقتصاد الكلي على شكل مثلث يقف على رأسه، تمثل السياسة الاقتصادية فيه الضلع العلوي؛ بينما تمثل السياستان النقدية والمالية الضلعين اللتين يقف عليهما المثلث، فلهاتين السياستين دورهما في رسم أبعاد السياسة الاقتصادية بل هما أداتان من أدواتها.

حيث ترسم الحكومة السياسة الاقتصادية للبلاد، ولتسيير أمورها والقيام بمهامها لابد من سياسة مالية، ولتحقيق ما سبق تحتاج لتخطيط وطرح حجم مناسب من النقود لتسهيل التعاملات السوقية.

مشكلة الفقر ومسؤولية الحكومات

تعتبر مشكلة الفقر أكثر المشكلات إلحاحًا أمام هذه السياسات؛ لما للفقر من آثار سيئة على حياة الناس.

فالفقر والغنى يصيبان الأفراد والجماعات والدول، فهناك دول غنية، وأخرى فقيرة، وكلاهما يسعى لتحسين حاله وحال أفراده، منهم من تُفلح سياساته ومنهم من تفشل، وبالمجمل فإن دوام الحال منوط بحسن التصرف.

لقد خلق الله الكون متوازنًا، قال الله تعالى: وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (الحجر: ١٩).

واستخلف الله البشر في الأرض ليعمروها، قال الله تعالى: أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا (الروم: ٩)؛ فأحسن من أحسن، وأساء منهم من أساء،؛ فظهر الفساد في الأرض، قال الله تعالى: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (الروم: ٤١)، ومن ذلك الفساد انتشار الفقر.

ولقد توعد الله الناس؛ بأن مهمة الإصلاح مهمة تقع على عاتقهم؛ فقال عزّ وجل: إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ (يونس: ٨١)؛ لذلك فإن مسؤولية الإصلاح تقع على عاتق الحكومات أولا، ثم على عاتق المجتمع بأفراده أيضًا.

والفقر له عوامل جاذبة؛ كالضرائب والربا وهما أداتان أساسيتان في السياسة النقدية والسياسة المالية لاقتصاديات الدول الحالية وهما محرمتان في الشريعة الإسلامية، (وسوف نناقش ذلك لاحقًا، وبعرض نماذج نعيشها لتوضيح ذلك)؛ فالضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة تطال الفقير قبل الغني بل إنه يسددها كاملة لأنها تُحتجز من المنبع مباشرة وغالبًا ما يتهرب منها الغني، وعلى كل حال قد أُسيء توزيع الضرائب بما يوافق التشريع المالي الوضعي، حيث يجب أن تقابل الضرائب الخدمات العامة المقدمة. أما الربا فقد ميّزها الاقتصاد الوضعي بعائد أكيد وترك عائد العمل احتمالي فالأول يمتلكه الأغنياء والثاني يخص الفقراء.

لقد عزا تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ٢٠٠٢ زيادة فقر المزارعين إلى طرق التمويل الرسمية وغير الرسمية. واستغلت بعض الدول ما سُمي بتمويل التنمية

المستدامة بفرض ضريبة جديدة اسمها ضريبة التنمية المستدامة رغم أن مؤتمر الأرض عام ١٩٩٢ لم يحدد سبل التمويل مما يعني أن يدفع الفقراء والأغنياء سوية، وهذا يخالف استراتيجيات محاربة الفقر. وقد ارتأى الاتحاد الأوربي فرض ضريبة طوعية على تذاكر الطيران لصالح الدول الفقيرة.

أما الفقر؛ فهو مشكلة اجتماعية اقتصادية عالجها الإسلام اجتماعياً ببناء مجتمع ذي بنيان مرصوص، واقتصادياً بأن ضمن لها تمويلاً دائماً بالزكاة والصدقات. لذلك قلّت الأزمات الحادة فيه لأنه اقتصاد متوازن[1].

أما **العوامل النابذة** للفقر فهي موجودة في الشريعة الإسلامية؛ في كل من الزكاة والصدقات، فالزكاة واجبة في حق الأغنياء ومصارفها محددة في القرآن الكريم للفقراء والمحتاجين الدائمين والمؤقتين كابن السبيل والغارم، والصدقات محتومة ككفارة ممن أخطأ إلى الفقراء والمحتاجين وما أكثر الخطاءين!

وتعتبر التربية السلوكية عامل مهم في نبذ الفقر ومسبباته مما ذكرنا، فالفساد لابد له من إصلاح حتى لا يزداد أثره السيء فيتسع ويصبح شاملاً، لذلك شرّع الله للناس بل أمرهم بإنكار الفساد والنهي عنه. كما طلب منهم إتيان المعروف والأمر به. فرغم أن أركان الإسلام هي خمسة، فقد أضاف لها البعض ركناً سادساً هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (آل عمران: ١٠٤)؛ لما لهذا الركن من أهمية؛ فشطره الأول أي الأمر بالمعروف تمثل قوة دفع، وشطره الثاني أي

[1] للمزيد يراجع كتابنا، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، https://kantakji.com.

النهي عن المنكر تمثل مانعًا من التقهقر. ويُستدلّ من كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركن؛ ضرورة إصلاح حال الناس من أي فساد يصيبهم، وفي الوقت نفسه يسعى إلى تحسين حالهم بالأمر بالمعروف وعدم الاكتفاء بالدلالة عليه؛ بل لابد من الاقتداء بالأمر حيث نكون أمام حالة عملية لا مجرد تنظير، فقد مقت الله من لا يفعل ما يقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (الصف: ٣).

إن تربية السلوك هو جزء رئيسي من الاقتصاد الجزئي الذي يصب في نهاية الأمر في الاقتصاد الكلي، وتقويم السلوك منذ الصغر يدلُّ على أن إدارة الاقتصاد هي عملية طويلة المدى وليست وليدة سياسات إنعاشية يتم اللجوء إليها عند اللزوم.

مثال ذلك، توجب الشريعة الإسلامية سياسة إنفاق متوازنة، فالإسراف والتبذير والتقتير في إتباع سياسات دون أخرى مدعاة للخلل والفساد.

فالإسراف في الزراعة: يؤدي إلى خلل إن لم يتْبعه استثمار صناعي؛ كتصنيع المنتجات، واستثمار خدمي كالتبريد والنقل.

والإسراف في الخدمات المالية: يؤدي إلى خلل لارتباطه بالغير: أي التبعية.

بينما التقتير في الزراعة: يؤدي إلى خلل وإشكال غذائي.

والتقتير في الخدمات المالية: يؤدي إلى خلل وإشكالات تمويلية.

والإسراف في الإنفاق العام: يؤدي إلى خلل يسمى العجز، ولجبر العجز نلجأ إلى سياسة الاستدانة؛ وفيه تتحمل الأجيال القادمة عبء إسراف وتبذير الأجيال الحالية. لذلك قد تكون سياسة التقشف هي الأفضل ترتيبًا أي قبل اللجوء للاستدانة، ولضمان تحقق التجاوب بين الناس مع هكذا سياسة، فإن التربية

السلوكية تساعد في الحد من الديون، والتعود على تحمل مشاق التقشف؛ كقوله صلى الله عليه وسلم في جزء من حديثه: (**اخشوشنوا**). مثال ذلك ما حصل عامة المجاعة زمن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والمجاعة تعني وجود عجز في الاقتصاد، وكان العلاج حينها مزيج من الحلول الفنية والتربوية:

- السلوك العام؛ أي على مستوى الميزانية: اقتراض من الناس بسداد زكواتهم مقدمًا، وهذا سلوك رشيد؛ لأنه يستبعد شبح فرض الضرائب (التوظيف).
- السلوك الخاص؛ أي على مستوى الأفراد: الضغط على الطلب للحد من الإنفاق الزائد، وهذا سلوك رشيد بدل التوسع في مصادر العرض لتلبية شذوذ الطلب.

إن التربية السلوكية تقوّم العادات المستحكمة
وهذا شكل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تلجأ الحكومات التي تمثل وتدير مصالح المجتمع إلى الإنفاق لتحقيق تلك المصالح، ولكل سلوك تسلكه في إنفاقها مآلات في سياستها الكلية، يلخصها الجدول التالي (١):

الإنفاق الحكومي والخاص			
اقتصاد جزئي	الإسراف أو التبذير	**الاعتدال**	التقتير
اقتصاد كلي	تضخم	**رشد**	انكماش

الجدول (١) الإنفاق الحكومي والخاص

فمحاربة الفقر والحفاظ على مصالح الناس هما هدفان أساسيان:

حل مشكلة الفقر

إن لمواجهة خطر الفقر لابد من تشجيع الاستثمار وإتاحة فرص العمل؛ لذلك لابد من توفير النقود اللازمة لتسهيل التداول تشجيعًا للاستثمار وتحسينًا للأسواق؛ لأجل ذلك تقوم الحكومة بزيادة عرض النقود حسب حاجة الناس إليها. وهذا جزء من السياسة النقدية. وإن أي توسع غير لازم مؤداه ارتفاع أسعار السوق وشيوع التضخم ومن ثم زيادة البطالة وانتشار الفقر والأزمات الاقتصادية وبالتالي نشوء أزمات اجتماعية؛ مما يهدد السلم الاجتماعي.

إدارة شؤون الحكم

تعتمد الشريعة الإسلامية على نظرية الإيرادات لبيت المال، بينما تعتمد النظم الوضعية على نظرية النفقات وشتان بين الحالتين، فالأولى مؤداها **كفاءة بيت المال** والإنفاق الرشيد، والثانية تترك باب التوسع في الإنفاق مفتوحًا لتموله الضرائب والقروض الربوية، وكلتاهما تؤديان لزيادة تكاليف الإنتاج وزيادة مستمرة في الأسعار حيث يبقى التضخم فاعلاً طالما هناك مرونة في الأسعار وصولا لمرحلة إفلاس الشركات وخروجها من السوق وزيادة البطالة.

إذاً لتحقيق مصالح الناس لابد للحكومات من الإنفاق العام على ما يلزم قيامها بسياسة الناس وتسيير وإدارة شؤونهم، ولأجل ذلك نميز بين حل تقليدي، وحل إسلامي:

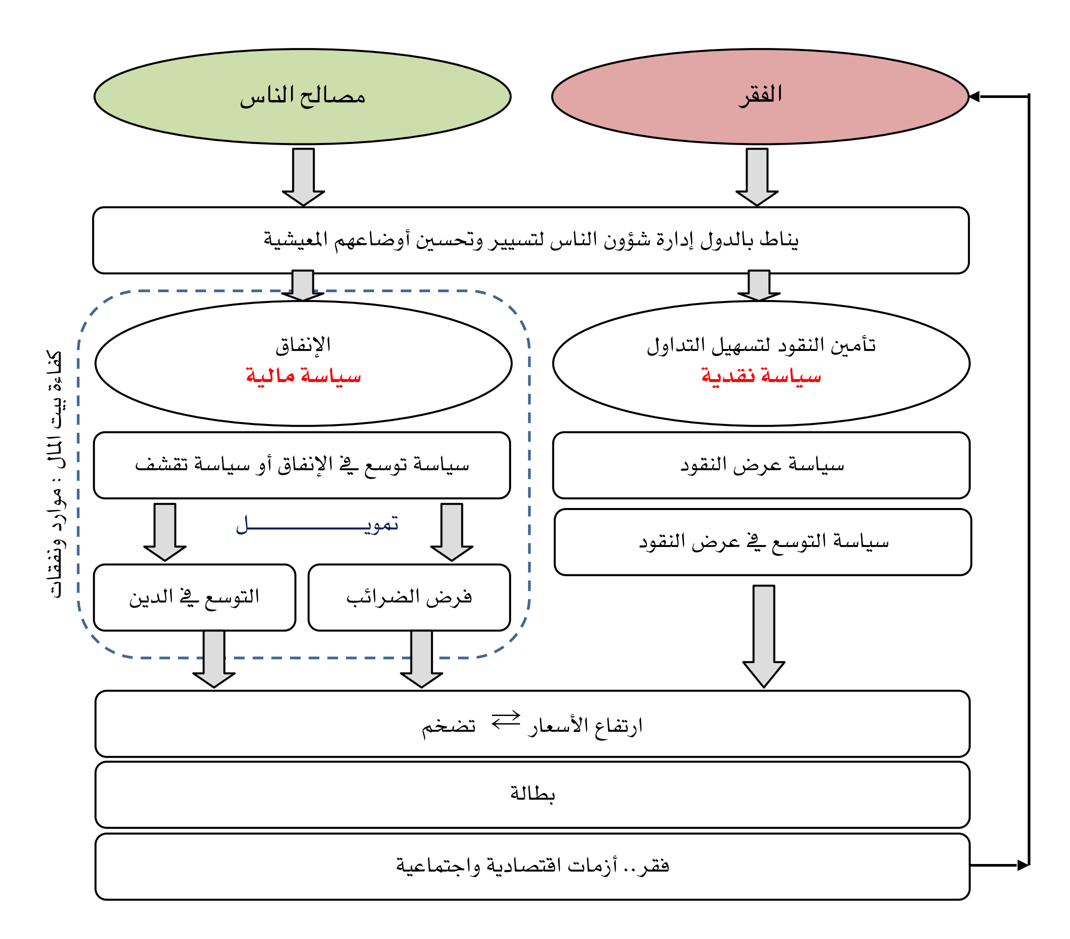
- **الحل التقليدي**: تقوم الحكومات بتأمين إيرادات لنفقاتها؛ باللجوء إلى فرض ضرائب على الناس، أو الاقتراض الربوي، أو التقشف في النفقات، وهذه

سياسات مالية؛ إلا أن التوسع في الإنفاق أو الدين؛ مؤداه ارتفاع أسعار السوق وشيوع التضخم ومن ثم زيادة البطالة وانتشار الفقر والأزمات الاقتصادية، ومن ثم الأزمات الاجتماعية؛ مما يهدد السلم الاجتماعي.

- **الحل الإسلامي**: اعتمد التشريع الإسلامي على تعيين وتخصيص موارد لبيت المال. يتوجب على الحاكم أو الحكومة أن تتكيف مع ذلك بتحقيق الكفاية والرشد في سلوكها بناء عليه.

وتتداخل السياسات الثلاث فيما بينها، وقد يصل التداخل بينها إلى التماهي والامتزاج، لذلك يؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها.

ويبسط الشكل التالي (٢) التداخل، قبل أن نشرع في تفصيل كل سياسة على حدة.



الشكل (٢) تداخل السياسات الثلاث

تتوجه الحلول الإسلامية إلى تأمين أسواق خالية من التدخلات المشوهة لعمليات العرض والطلب، وهذه مهمة رقابية تقع على الحكومة، كانت تُسند في السابق للمحتسب. يقول صلى الله عليه وسلم[1] : **(لا يَبِعْ حاضِرٌ لِبادٍ، دَعُوا النَّاسَ يرزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ)**؛ فبعد استبعاد ما يشوش الأسعار من غش وتدليس وكذب وما شابه، يُترك الناس في بيعهم وشرائهم حسب ظروف العرض والطلب السائدة في سوقهم، وهذه هي **كفاءة الأسواق**.

[1] حديث صحيح.

وقد شرع الإسلام فريضة الزكاة كعبادة مالية وبها تعالج مشكلة الفقر حيث يتعهد الناس بعضهم بعضًا؛ فالفقراء عيال على الأغنياء في جزء بسيط لا يذهب بغناهم لذلك يشارك المجتمع بشكل رئيسي في حلّ هذه المشكلة، بينما تدير الحكومة شؤون بيت مال الزكاة حسب شريعة الله تعالى لتحقيق المراد منها، وتتدخل في حلّ هذه المشكلة ما دام في بيت مالها فائض؛ كما فعل عمر رضي الله عنه.

أما المضاربة في الأسواق – بمعنى النجش –؛ فمنهي عنها لما لها من أثر سيء على المتبايعين، وعادة ما تستلزم هكذا مضاربة توسعًا في عرض النقود، وتوسعًا في الائتمان المصرفي، وقد حصل هذا في أزمة الأسهم السعودية حيث لجأ الناس للاستدانة من المصارف والسحب على المكشوف لدخول مضاربات البورصة، وتلت تلك الفقاعة خسارات كبيرة أصابت السوق السعودي.

ويستلزم الاقتراض الربوي إضافة لخلق النقود، الاستقراض بالفائدة الربوية مما يزيد من التضخم، ويتبع ذلك أحداثًا اقتصادية كلية؛ كامتصاص سيولة العملة المحلية وارتفاع سعر صرفها؛ فارتفاع سعر الصادرات وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات فعجز الميزان التجاري، ثم يتلوه انخفاض في سعر الصرف واضطراب وخلخلة في السوق، وأخيرًا تتوقف الاستثمارات طويلة الأجل؛ مما يوقف عجلة التنمية الاقتصادية ويدمر أي نمو محقق.

أما على المستوى الجزئي؛ فالفوائد الربوية تؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة مستمرة في الأسعار حيث يبقى التضخم فاعلاً طالما هناك مرونة في الأسعار وصولاً لمرحلة إفلاس الشركات، وخروجها من السوق، وزيادة البطالة.

الفصل الثاني

السياسات الاقتصادية

حبا الله كل بقعة من بقاع الأرض بمزايا تكفيها إن أحسن قاطنيها استغلالها، فتكون لهم ميزة تنافسية عن غيرهم من سكان المعمورة؛ فهناك بلاد ميزها الخالق عز وجل بجو بارد وأخرى بجو حار، وميز أخرى بوفرة ماء الأنهار، وغيرها بماء البحار، وميز أخرى بوفرة الجبال وغيرها بالسهول. فكان لكل منها مزايا تخصها؛ سواء في ثرواتها النباتية والحيوانية، أو فلزاتها ومعادنها، مما حدا بالناس لتسكن بقاع دون غيرها، وبتجمعهم تكون ثروتهم من الموارد البشرية هي ما يميزهم. لكن يبقى حسن التدبير هو الفاصل بينهم.

وخاطب الله الناس بمفردهم وجماعاتهم إلى ضرورة التنبه لحسن التدبير والإدارة فقال المولى عز وجل في سورة الإسراء: **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾**؛ فمن أحب أن لا يعيش بين اللوم والحسرة فليقتصد في إنفاقه، فلا يبخل ولا يسرف وليكن متوسطًا بين الحالين. والإدارة لا يصلحها إلا مدير واعٍ إلى أنه مؤتمن على مصالح من يدير أمورهم؛ فإن وُسد الأمر إلى غير أهله فالضياع مصير أولئك القوم الذين لم يُحسنوا اختيار أميرهم ولم يُحسن ذلك الأمر اختيار عماله؛ فأولئك القادة مسؤولون عن إدارة موارد البلاد،

يقول صلى الله عليه وسلم: **(فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قالَ: كيفَ إضَاعَتُهَا؟ قالَ: إذَا وُسِّدَ الأمْرُ إلى غيرِ أهْلِه فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)**.

وتضع القيادة العليا في كل بلد الأهداف الاقتصادية الواجب تحقيقها خلال فترة من الزمن، وعادة ما ترسم سياساتها الاقتصادية لسنوات طويلة جداً، ثم تجزئ الفترة الطويلة إلى فترات أقصر؛ كالخَمس أو الثلاث سنوات، وبناء على ذلك يتم وضع السياسات المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

المبحث الأول

المذهب الاقتصادي الفاسد وضرورة التغيير

حكماء الانهيار أم حكماء الأزمات أم حكماء الهاوية؟

لا نبالغ[1] أبداً في قولنا بأن الإنسان هو أهم سكان الأرض، ولا شك في أن المبادرات الفردية (التي يقوم بها الإنسان) تعتبر قوام أكثر الأعمال نجاحًا. وهذا لا يُنقص دور الأعمال الجماعية أبداً، بل يدعمها لأنها مزيج من الأعمال الفردية المنسجمة معًا.

إن الرؤى الإستراتيجية الناجمة عن قراءة ما حصل وما يحصل وما سيحصل من قِبل إنسان مدرك لما يفعل ولما يؤمن به هي رأس النجاح الشامل المرتكز على عناصر موضوعية.

إن (سوروس، وبافيت) هما من أغنى أغنياء العالم وعوا أزمة ثلاثينيات القرن الماضي وفهموا قواعد لعبة الأسواق بوصفها غابة فرص وتحديات حيث كل شيء فيها مباح من غش وكذب وتدليس وخداع. وهما يمثلان نموذجًا من نماذج اقتصادية نجت من الأزمة، أما ثالثهم (فولكر) فكان نموذج بطل قيادة الاقتصاد الأمريكي الكلي بسياساته التي سيطرت على وحش التضخم فساهم في تحسين صورة الاقتصاد الأمريكي حينًا من الدهر.

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، حكماء الانهيار أم حكماء الأزمات أم حكماء الهاوية؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨-٢٠١٣.

رأى (سوروس) أن دراسة السلوك البشري وردود الفعل الانعكاسية عند البشر تبين أن الأسواق غير المستقرة جاهزة وناضجة بما فيه الكفاية لصنع فقاعة جديدة. فـَ(دورة الازدهار والكساد) غالبًا ما تحمل في طياتها الائتمان، وغالبًا لا تقف هذه الدورة في ظل غياب التصورات الأساسية الخاطئة المتعلقة بالائتمان؛ فالمقرضون يخطئون في تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين أو في إدراك القيمة المستقبلية للأصول المالية، وبازدياد الإقراض ترتفع أسعار هذه الأصول؛ فيزيدون في الإقراض أكثر فأكثر، ويجتذبون بنجاحهم مقرضين جدد، وهكذا حتى تكتمل دورة الازدهار والكساد.

يَجمع هؤلاء الثلاثة تصيّدهم للفرص ولو أطاح ذلك بغيرهم سواء أكان المتضرر أفرادًا أم دولاً.

أطاح (سوروس) باقتصاد بريطانيا العظمى بما فعله بالجنيه الاسترليني على الرغم من كون الجنيه عملة رابع أقوى اقتصاد بلد في العالم، متجاوزاً بذلك هيبة ذلك البلد الذي لا تغيب عنه الشمس، بل وهيبة علمائه وخبرائه.

ورأى (بافيت) أن المشتقات أسلحة وذخيرة دمار شامل لكنه اقتنص ما استطاع قنصه وترك غيره يغرق في وحلها، وعلى الرغم من أن (سوروس) حذّر من تجمع فقاعة كبيرة بالغة في الضخامة في أواخر التسعينيات. وأن (بافيت) أطلق جرس الإنذار الذي يحذر من الإفراط في الهندسة المالية بعد عدة سنوات من تحذير (سوروس)؛ فإن (فولكر) بدأت مخاوفه قبل ذلك بكثير، لكنه لم ينشرها على الملأ !!

انهيار الرموز

لقد استغرق انهيار الشيوعية المادية سبعون عامًا، ومدرسة شيكاغو النقدية أحد أهم دعائم ورموز الرأسمالية الجشعة ثمانون عامًا. وهذا هو شأن التجارب الاجتماعية، وكأنهم يتعلمون بالممارسة. فقد شهدت مراحل حياة (فولكر) انحلال اتفاقية بريتون وودز، وثورة المال والائتمان، والتضخم الناجم عن فقاعة المصارف.

١– انتهاء منهج مدرسة شيكاغو النقدية:

لقد فهم الحكماء الثلاثة دروس الأزمات واستوعبوها وعلموا مدى انحراف مدرسة شيكاغو النقدية التي قادها أكاديميون مهرة كـ(ملتون فريدمان) حيث شكلت جسرًا بين الأزمتين الماليتين العملاقتين انهيار ١٩٢٩ وأزمة ٢٠٠٨، وخلاصتهما أن:

للأسواق قدرتها الفعالة على تحقيق التوازن

وذلك عكس ما انتهجه (الكينزيون) في التدخل.

وتساءل (سوروس)، إذا كانت الأسواق بهذه الكفاءة فلماذا تنهار؟ لقد رأى أن العلاقة بين السلطة المالية والأسواق المالية هي عملية ردود أفعال انعكاسية مستمرة لأن كليهما يتصرف وفقًا لمعرفة منقوصة!.

٢– انحلال اتفاقية (بريتون وودز):

إن خلل هذه الاتفاقية هو افتراضها الضمني لاستمرار التفاوت الكبير بين أمريكا وبقية العالم من حيث الثروة والقدرة الإنتاجية. فاستغلت الشركات الأمريكية فرق

السعر بسبب تقييم الدولار، وقامت بشراء الشركات الأوربية حتى أن ذلك أثار حنق (الرئيس الفرنسي الشهير شارل ديغول) عليها.

وأغرى (عدم التوافق بين كميات الدولار المطروحة والاحتياطي الذهبي) تجار العملات، فالالتزام الأمريكي بـ ٣٥ دولار أمريكي لأونصة الذهب أدى لرفع أسعار الفائدة، وتلك بدورها أدت لتباطؤ النمو الأمريكي.

ويعتقد (سوروس) أن:

نظام العملات هو منجم غني لردود الأفعال الانعكاسية اللازمة للتعامل بالأسواق

لأنها تُنشئ منافسات بين التجار المستثمرين والحكومة كلٌ حسب إدراكه وشعوره وتنبؤاته بأحوال السوق، وتحاول معظم الحكومات إدارة سعر الصرف لمنع التذبذب في أسعار السلع المتاجر بها في الأسواق، لكن حالما يَثبت سعر الصرف، يكون هدفًا طبيعيًا للمضاربين الذين يتحرون القرارات الحكومية.

ومما زاد الطين بلة فرض الضرائب الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الفروع الخارجية للبنوك الأمريكية حيث استثمرت في أوروبا دون عناء الضريبة.

إن السياستين السابقتين، أي (سعر الفائدة) و(فرض الضرائب) قد أسهمتا بإيجاد تضخم مستمر مؤداه عجز ميزانية دائم. وللأسف تعايشت كل الدول مع هذا العجز الذي أضحى ظاهرة طبيعية له من يُؤصله ويُدرسه ويُدافع عنه. بل صار حديث الأوروبيين والأمريكيين منصبٌ على برامج الإنقاذ لأن مستقبل الأداء الاقتصادي عامة، ومنطقة اليورو خاصة ضعيف، والجميع يتوقع استمرار أزمة الدين وعجز الميزانيات.

ونحن ننصح كل أكاديمي، وباحث، وممارس سواء أكان وزيرًا أم حاكمًا لمصرف مركزي أم مدير خزينة، أن يقرأ بإمعان وأن يستوعب الدروس، وذلك بإعمال الحكمة والدراية وليس الانبهار الأخاذ الذي يصم الآذان ويعمي الأبصار بما يجعله إمعة مصدقًا لما يراه دون فهم ما ورائه، وللأسف فهذه صفة الفئة الغالبة من الغالبية المتحكمة ومن يسير على خطاها.

فهل غلب الممارس الفارس حقًا؟ للأسف يبدو أن الجواب هو: نعم، فقد غلب (سوروس وبافيت) وأمثالهم (ممن أطلق عليهم الحكماء) غيرهم بدرايتهم للسوق وأحكامه وألعابه ففازوا (بحسب معتقدهم ومقاييس بعضهم)، وغيرهم لم يفعل!.

المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية (ميلتون فريدمان أنموذجا

عندما[1] نتكلم عن مدرسة شيكاغو النقدية فهذا كلام عن المدرسة التقليدية الحديثة (نيو كلاسيك)، وهي مدرسة نشأت على أعقاب المدرسة التقليدية التي توجتها نظريات (كينز) إثر الأزمة العالمية الأولى ١٩٢٩.

إن التغيير[2] أمر طبيعي وحتمي؛ لأنه بمثابة رياح لابد من هبوبها في كل وقت وفي كل حين من عمر الإنسان؛ لذا فالتغيير يحكم سلوك الناس – عمومًا –، وقادتهم

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية (ميلتون فريدمان) أنموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٧-٢٠١٧.

[2] للمزيد يراجع مقالنا: رياح التغيير وسطوة القرار: أيهما أسبق؟ القرار السياسي أم القرار الاقتصادي؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ١٧-٢٠١٣.

خصوصًا من خلال قواعد يجب أن تكون أخلاقية وحميدة، كما يجب أن يمتاز قادتهم بالأسوة الحسنة في الأقوال والأفعال كي يتمكنوا من إقناع المرؤوسين؛ فللتغيير اتجاهين متناقضين؛ فإذا:

– كان اتجاه التغيير من أعلى الهرم إلى أسفله؛ فعندئذ يكون التغيير (حكيمًا متأنيًا) ويسعى لتنفيذه القادة الحكماء،

– أما إذا كان من أسفله إلى أعلاه فيكون التغيير (ثوريًا) تصاحبه – في الأغلب – قلة الحكمة وعدم التأني، وهذا فعل الجماهير الغاضبة الساعية إلى تغيير ربما لا تدري أبعاده ولا تعرف عُقباه.

في حالة مدرسة شيكاغو النقدية جاء التغيير من أعلى الهرم إلى أسفله؛ فلم يكن حكيمًا ولا متأنيًا؛ فقادته كانوا أشرارًا، عندما كانوا يفشلون في تسويق أفكارهم ومبادئهم بالقول الحسن، سرعان ما يتحولون إلى (التغيير الثوري بأبشع صوره)؛ ويطبقونه بأخس أساليبه.

إن التغيير الأحسن هو الذي يأتي من القدوة الحسنة. وهذا لا ينطبق على قادة مدرسة شيكاغو النقدية التي مثّلها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) الذي يُشار لإنجازاته في الاقتصادين (الكلي والجزئي)، وهو قد عاش لأكثر من تسعين عاما نشر فيها أفكارًا أدت للقضاء على مجتمعات وأمم بقضها وقضيضها، ورغم ذلك كان يقول:

الناس تتعلم؛ لكن الحكومات لا تتعلم

مع أن سمومه حملها ما سمي بفتيان شيكاغو؛ أي خريجو ذلك الصرح العلمي جامعة شيكاغو؛ حيث كانت الجامعة تقدم المنح للأمريكيين ولبعض الدول المستهدفة بالتغيير؛ حيث يتابع أولئك مسيرتهم المهنية إلى أن يتبوؤوا مناصب حكومية رفيعة فيطبقون مبادئ هذه المدرسة.

وها نحن نعيش آثار تلك المبادئ؛ حيث (الحروب والاستبداد والظلم والفقر)؛ فالقوي يسرق الضعيف، ويزيده فقرًا وبؤسًا، وينتهك إنسانيته بلا رحمة.

وهذا سببه تطبيق العلم بوصفه علمًا دون حكمة مرافقة له؛ فالعلم لا يرقى للحقائق العلمية لمجرد أنه ناجم عن دراسات وأبحاث محكمة أو غير محكمة، أو عن جامعات وصفت بأنها مرموقة ومن قبل أساتذة أفذاذ.

الحكمة هي ضابط العلم، ولا علم بلا ضوابط

إن قنبلة هيروشيما اخترعها علماء لا يُشك بعلمهم؛ لكن أين الحكمة فيمن صنعها؟ فلا رادع يمنع من استخدمها لقتل البشر والشجر!. وهذا تماما ما حصل مع مبادئ وأفكار (ميلتون) ومدرسته؛ حيث أجبر الناس على تبنيها بطرق لا ترقى للأخلاق ولا لأية مبادئ صحيحة.

لقد شُغف (ميلتون فريدمان) – كما روت (ناعومي كلاين) في كتابها (عقيدة الصدمة) – بالأبحاث العسكرية التي تتعلق بمجال الحرمان من الحواس التي جرت في جامعة ماكجيل عام ١٩٥١؛ حيث هدفت تلك الدراسات – والتي وصفت بالعلمية – إلى دراسة الحرمان من الحواس كوسيلة لإنتاج الملل المفرط لإفقاد الفرد

المعني من التركيز وإدخاله في حالة تفكير مضطرب لحرمانه من القدرة على التخيل؛ مما يجعله يسير في متاهة لا يعرف أين هو؟ أو أين سيكون؟.

ويبدو أن (د. دونالد هيب) صاحب هذه الفكرة قد توقف عن هذه التجارب عندما أدرك أنها ستكون أداة بغيضة بيد المخابرات الأمريكية، وأنها قد تطبق على الناس كسلاح شرير.

لكن (د. أوين كاميرون) تبنى هذه المسيرة؛ لأنها لامست ما يؤمن به غير آبه بنتائجها وبمن سيستخدمها. وفعلا صار المشفى الذي تُجرى فيه هذه الدراسات أشبه بمعتقل تعذيب مروع؛ فالدراسات تتم مباشرة على المرضى النفسيين دون أي رادع أخلاقي. ثم وضعت نتائج الدراسة موضع التطبيق لدى الجهة الممولة لهذه الأبحاث بوصفها تقنيات، لخصها كتيب (كوبارك) الخاص بوسائل استجواب وكالات مكافحة التجسس؛ والذي تعرض – بداية عام ٢٠١٧ – لانتقادات في الولايات المتحدة عندما اكتشف أنه ما زال مستخدماً.

لقد تحول هذا الشغف والإعجاب إلى إيمان عند (ميلتون فريدمان) معتقداً استخدام (العلاج بالصدمة الاقتصادية) كتقنية يمكن تطبيقها على المجتمع لنشر وترويج أفكاره الاقتصادية الرأسمالية الداعية إلى التحرر من كل قيد تنظيمي، منقلباً بذلك على ما جاء به (كينز) من ضرورة تطبيق بعض الضوابط التنظيمية؛ فكانت مدرسة تقليدية كسابقتها (الكينزية) مجددة لسلوكياتها؛ نيوكلاسيك. وانتقل هذا الإيمان إلى أتباعها أمثال: (بوش) و(رامسفيلد) و(تاتشر) وغيرهم ممن تخرجوا من جامعة شيكاغو والذين عرفوا فيما بعد بفتيان شيكاغو.

يتلخص المذهب الاقتصادي لهذه المدرسة باعتقاد مفاده:

أن الحكومات إذا توقفت عن تقديم الخدمات، وتوقفت عن ضبط وتنظيم الأسواق؛ فإن الأسواق كفيلة بتصحيح نفسها بنفسها.

وقد تساير تسويق هذا المعتقد الاقتصادي المتطرف (الراديكالي) مع مبادئ الحرية والديموقراطية جنباً إلى جنب.

وتكمن المشكلة بإيمان (فريدمان) وزمرته بنتائج الأبحاث العسكرية التي تتعلق بالحرمان من الحواس التي جرت في جامعة (ماكجيل)، وسعيهم لتطبيقها كصدمات تؤدي لإيجاد: أزمات وتوفير حالات طوارئ، ثم العمل بالإدارة بالأزمات بدلا من إدارة الأزمات حين حصولها؛ وذلك لإحداث تغيير حقيقي؛ حيث يسهل بعدها إتباع المجتمع المعني لإجراءات تعتمد على ما يتم زرعه حول هذه الأزمة.

كان ميدان التطبيق الأول لهذا المذهب الاقتصادي في تشيلي، وفيه تعلم (فريدمان) ومدرسته الكثير؛ فقد حرص على المتابعة المباشرة لتطبيق أفكاره بزيارة تشيلي ليكون قريباً. وقد طبق التغيير بالصدمة على تشيلي لتطبيق اقتصاد السوق الحر حسب المذهب الاقتصادي لـ(فريدمان) ومدرسته. وكان للجامعة الكاثوليكية في تشيلي دوراً كبيراً؛ لأنها أرسلت عدداً كبيراً من طلابها للاختصاص في جامعة شيكاغو، وما ذلك في الحقيقة إلا بث لسموم وأفكار المذهب الاقتصادي المتشدد؛ لأن أولئك خريجون عادوا لبلادهم للتبشير بالاقتصاد الحر.

لكن لما عجزت مدرسة شيكاغو عن التغيير من الأعلى إلى الأدنى – كما أشرنا إليه آنفا –، لجأت إلى التغيير الثوري؛ فتدخل الرئيس نيكسون وأمر مخابراته بإِحداث الفوضى في ذلك البلد الآمن لإِجباره على تبني أفكار المذهب الاقتصادي، فكان الانقلاب العسكري، الذي يناقض مبادئ الديموقراطية والحرية، وكانت النتائج كارثية في تشيلي كلها. لقد أُدخل الناس المعتقلات بعشرات الآلاف وتعرضوا للتعذيب الشديد، أسوة بدراسات جامعة (ماكجيل)، أما اقتصادها فقد بلغ التضخم فيه ٣٧٥٪ في عام واحد.

ثم اعترف (فريدمان) علناً بأهمية التجربة التشيلية باعتبارها حالة تم فيها تحويل نظام اقتصادي شيوعي لنظام يقوم على اقتصاد السوق الحر بالكامل، دون النظر لمآلات تلك التجربة؛ فدعا لتبني العلاج بالصدمة، وشبه نفسه بالطبيب الذي ينوي مساعدة دولة تعاني وباءً، وأنه بكل بساطة يصف الدواء.

لقد أفاد هذا العلاج الأثرياء على حساب الفقراء؛ فعائلة متوسطة الحال صارت تنفق ٧٤٪ من دخلها للحصول على الخبز فقط.

لقد وجدت هذه المدرسة أن:

تطبيق هذه السياسات الاقتصادية يتطلب وجود عدو دائم للخوف منه

لقد دعم هذا المذهب الاقتصادي كل سياسة غير أخلاقية مقابل تحقيق رؤى واضعيها وتبعهم سياسيون؛ كـ(بوش ورامسفيلد وتاتشر) وغيرهم، فدعموا (الانقلابات، والقتل، والخطف، والاغتصاب والتعرية، والتعذيب بآلات حادة، وكسر الأطراف، واقتلاع العيون والكي بالنار) لكل من يعارض تحقيق مذهبهم.

وتتويجا لانحراف تلك المؤسسات العلمية عن علميتها مُنح (ميلتون فريدمان) جائزة نوبل في الاقتصاد؛ فرغم أنه فسر التاريخ من زاوية اجتياح الرأسمالية المتوحشة للهيمنة على العالم؛ فقد وُصف بأن له إسهامات معتبرة في التاريخ الاقتصادي.

وقد أعيدت تجربة التشيلي لتطبق على البراغوي بالسيناريو نفسه؛ وذلك بإحداث انقلاب عسكري، ثم تولي فتيان شيكاغو زمام المناصب الحكومية. ولحقت الأرجنتين بالمصير نفسه والمشاهد نفسها لفتيان شيكاغو، وارتفع التضخم ليبلغ ٤٠٪، وتفاقم الفقر وأغلقت المصانع.

لقد وضعت تجارب أمريكا اللاتينية (فريدمان) وأتباعه في مواجهة مشكلة مذهبية (أيديولوجية) خطيرة؛ حيث عدَ (فريدمان) أن هذه السياسات الاقتصادية – وإن أدت لجعل النخب أكثر ثراء – فإنها ستحدث مجتمعات تتمتع بأقصى درجات الحرية الممكنة، وأنها حرب على الطغيان والاستبداد، وأن الرأسمالية والحرية يأتيان ببعضهما البعض، وهذه كذبة ثبت عدم صحتها؛ فقد تفشى الفساد، وتفاقمت الجريمة المنظمة.

ثم لجأت مدرسة شيكاغو إلى شن الحروب؛ كسياسة أخرى لفرض مذهبها الاقتصادي مستخدمتها؛ كصدمة، حدث ذلك في جزر الفوكلاند، ثم بتفكيك الاتحاد السوفياتي، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول، ثم حرب الكويت وحروب أفغانستان والعراق، وحروب الإرهاب كما في سورية وليبيا، ويبدو أن القائمة ستطول؛ فهي الحجة الأخيرة أمام مناصري هذه المدرسة.

إن سطوة القرار الاقتصادي يمكن تتبعها في تنامي أجور المديرين التنفيذيين في العالم؛ ففي بريطانية وقبل تولي (تاتشر) كان دخل المدير التنفيذي يوازي ١٠ أضعاف دخل العامل، وبحلول عام ٢٠٠٧ أصبح دخل المدير التنفيذي ١٠٠ ضعف دخل العامل. أما في الولايات المتحدة فقبل تولي (ريغان) كان دخل المدير التنفيذي ٤٣ ضعف دخل العامل، بحلول عام ٢٠٠٥ كان دخل المدير التنفيذي أكثر من ٤٠٠ ضعف دخل العامل. لذلك أعلن (فريدمان) بأهمية كل من (تاتشر) و(ريغان) في تبني سياسات مدرسة شيكاغو في أنحاء العالم قاطبة. وكلنا يذكر أن البند الأول لمعالجة أزمة ٢٠٠٨ انصب على تعويضات المديرين التنفيذيين.

إن الصدمة تحدث عندما يفقد الناس تسلسل الأحداث، ويفقدون تاريخهم؛ فيصبحوا مضطرين للبقاء في حالة وعي وانتباه كما هي حال السجين الذي طبقت عليه نتائج دراسات جامعة (ماكجيل) عام ١٩٥١.

ويعدُّ التمسك بالإيمان الصحيح المخرج من سياسات الصدمة وعقائدها وشذوذ منظريها الذين ينطبق عليهم صفة العلماء الأشرار، فعِلمهم لا حكمة فيه ولا رحمة؛ بل فيه (تدمير وشر وأذى) للناس وللبيئة معاً.

وكمقارنة فإن مذهب الاقتصاد الإسلامي ينتمي لمجموعة من الثوابت أرستها الشريعة الإسلامية، فقوله تعالى: مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ (المائدة:

٣٢) . يجعل الصورة واضحة بينة؛ فشتان شتان بين شرور أصحاب المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو ومنظريها وبين شريعة ربانية غراء تنهى عن قتل أي نفس– إلا بحق –؛ فقتل نفس واحدة دون وجه حق كقتل الناس جميعًا، وبالمقابل فمن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا.

وما يجدر أن يفقهه أهل التجارب الاجتماعية: أن الإنسان ليس عبداً لأهوائهم، وأن الشعوب ليست حقولاً لتنفيذ أفكارهم وتطبيق تجاربهم؛ فتجاربهم ليست كالتجارب التجريدية التي تستهلك ورقة وقلمًا وقليلاً من الوقت والجهد الذهني، أو كالتجارب العلمية التي يكفيها مخبر وبعض الأدوات لتحصيل النتائج.

إن تجاربهم تستهلك أممًا بأكملها، وتقضي على شعوب بقضها وقضيضها، وتستنزف من الطاقات والإمكانات ما يعجز العقل عن إحصائها، وتصرف من الزمن عقوداً؛ بل قرونًا متطاولة، ثم في الأعم الأغلب ما يتخلى أصحاب هذه التجارب عنها وينبذونها وراء ظهورهم مخلفين معها شعوبًا مسحوقة وأممًا تائهة وإمكانات مهدورة، كما فعل أصحاب التجربة الشيوعية. فهل يُعقل أن يكفيهم الاعتذار إلى الناس؟، وفي رقبة من سيعلق ملايين القتلى والمفقودين وذويهم، وإلى من سيلجأ ملايين المشردين والمضطهدين؟، ومن سينقذ ملايين المسحوقين المستعبَدين؟

إنها المسؤولية التي لم يحسب أولئك لها حسابًا، ولا تربوا على حملها، ولا تدربوا على تحمل أعبائها.

أجل: إنها المسؤولية التي ما عرفها على حقيقتها إلا المؤمنون الصادقون، وما تجلت في أكمل وجوهها وأبهى حللها إلا في ظل نظام الإسلام الحنيف، كيف لا وقد رسخ الدين هذا المفهوم في نفوس المؤمنين وجذّره في قلوبهم. وما أكثر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي جاءت في ذلك، قال الله عز وجل: **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ**(الصافات: ٢٦).

لذلك فَـ:

التغيير يحكم سلوك الناس عمومًا وقادتهم خصوصًا

وذلك من خلال قواعد يجب أن:

- تكون أخلاقية حميدة،
- يمتاز قادتهم بالأسوة الحسنة في الأقوال والأفعال كي يتمكنوا من إقناع مرؤوسيهم.

وهذا ما يعيدنا إلى اعتناق وتبني المذهب الاقتصادي الإسلامي (كما سيأتي لاحقًا) بعدما دخلت غيره من المذاهب جحر ضب خرب، وهو جحر مسدود النهاية، وأحسب أن العالم قد وصل لتلك النهاية المروعة المرعبة.

قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي

لقد نشر بعض الخبراء[1]، وأصحاب القرار مذكرات تروي مسيرتهم الشخصية، والمهنية بعد تركهم مناصبهم بفترة محددة؛ طبقا للقوانين المحلية. وتساعد قراءة تلك المذكرات التي تقترب في كثير من الأحيان؛ لتكون اعترافات – أكثر من كونها رواية مذكرات – في تحرّي طرق التفكير، وآليات العمل التي تسير عليها الجهات التي كان يعمل بها ذلك الشخص.

إن قراءة متأنية في كتاب (الاغتيال الاقتصادي للأمم) لكاتبه (جون بركنز)؛ توضح أنه كتبه بأسلوب قصصي؛ جمع فيه بين المذكرات، والاعتراف.

اتجه (جون بركنز) للتخصص كخبير في الاقتصاد القياسي؛ لاستثمار نتائج هذا العلم في خطط ماكرة يُعاد صياغتها لاغتيال مختلف الدول – بوصفها طريدة يُوقعها في شرك منصوب – قبل الانقضاض على ثرواتها، ومواردها لاستنزافها، وسرقتها.

لقد عمل مؤلف الكتاب في شركة Main للاستشارات والتي وَضعت لموظفيها هدفين أساسين:

- اختلاق مسوغات للقروض الدولية الكبيرة التي ستعيد ضخ المال إلى الشركة، ولغيرها من الشركات الأمريكية من خلال مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة.

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣٥-٢٠١٥.

- العمل على إفلاس تلك البلاد التي أخذت القروض؛ لتبقى مدينة لدائنيها إلى الأبد، ثم تصبح أهدافا سهلة، عندما تدعو الحاجة إلى خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية، أو تصويتًا في الأمم المتحدة، أو لاتخاذها منفذًا إلى البترول، والموارد الطبيعية الأخرى؛ مثال ذلك: بنما، والإكوادور.

وقد اختلفت الطريقة مع السعودية، وإيران – لكونهما بلادًا غنية –؛ لذلك تم التوجه نحو استنفاد قدراتهما، ليصبح دور القرصان هو:

المفاوضة لمقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية؛ مقابل فرص النهوض بالبلاد

لتلحق بركب القرن العشرين مقابل دولارات البترول.

وفي الحالات جميعها، كان توليد الطاقة الكهربائية مدخلاً أوليًا؛ حيث: **يتنبأ (القرصان) بالمستقبل، وبناء على توقعاته تقدر حجم الأنظمة التي يصممونها، وحجم القروض؛ لذلك فإن القرصان هو مفتاح العمل كله.**

ويشكل مجموعة القراصنة ناديًا صغيرًا خاصًا؛ يتقاضى أفراده أجورًا كبيرة، مقابل خداع بلاد كثيرة في أنحاء العالم، ونهب ما تملكه من مليارات الدولارات.

مثال ذلك، كانت مهمة القرصان الاقتصادي محصورة في التنبؤ بما قد يحدث في السعودية – إذا استثمرت مبالغ طائلة في الإنفاق على تطوير البنى التحتية –؛ لذلك يُطلب منه تسويغ استنزاف مئات الملايين من الدولارات من اقتصادها.

وكما ذكرنا آنفا؛ **لم يكن الهدف هو إغراق هذا البلد بالديون التي لن يستطيع سدادها؛ بل إيجاد طرق تضمن إعادة أكبر نسبة من الدولارات المدفوعة في**

البترول مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، وجعل اقتصادها أكثر تشابكًا مع المصالح الأمريكية، وخضوعًا له لضمان تبعيتها.

وبناء عليه، نشأت ما يسمى بالكربوقراطية Corporatocracy، وهي نخبة قررت السعي للسيطرة على كوكب الأرض، وهي منظمة متماسكة من أشخاص معدودين لهم أهداف مشتركة، أعضاؤها يتنقلون بسهولة بين عضوية مجالس إدارة الشركات الضخمة، والمناصب الحكومية. ويُعد رئيس البنك الدولي الأسبق (روبرت مكنمار) نموذجًا مثاليًا؛ فقد انتقل من منصبه كرئيس لشركة سيارات (فورد)، إلى وزير دفاع في عهدي (كنيدي) و(جونسون).

وتمثل **الشركات الكبرى، والبنوك الدولية، والحكومة**، الأعمدة الثلاثة لتقوية الكربوقراطية؛ الشكل (٣)، وبذلك يتم تنمية الاقتصاد، وتقويته عن طريق إثراء تلك القلة من الأشخاص الذين يتربعون على قمة الهرم الأكثر ثراء في العالم.



الشكل (٣) الكربوقراطية

يقول (جون بركنز) عن عمله كمستشار في شركة Main :

يقدم لنا نموذج الجريمة المنظمة مثالاً واضحًا؛ فرؤساء المافيا يبدؤون وهم مجرمو شوارع، وبمضي الزمن، يصعدون إلى القمة؛ فيُحسّنون من مظهرهم، ويتمسحون بمسوح البراءة، وكأنهم شرفاء يعملون في أعمال مشروعة؛ حيث يرتدي مجتمعهم عباءة المجتمع المستقيم أخلاقيًا . ويُسارعون بإعانة البائسين في الحياة؛ فيمنحون القروض، والمساعدات، والدعم للأعمال الخيرية، ويتلقون الاحترام من المجتمع؛ فهم (يلبسون جلود الضأن، وقلوبهم قلوب الذئاب) .

يبدو أولئك الرجال مواطنون نموذجيون، لكن وراء هذا البريق درب من الدماء؛ فحين يعجز المدينون عن سداد الدين ينقض عليهم قراصنة الاقتصاد؛ ليقطعوا أرطلا من اللحم الحي . فإذا لم يفلحوا؛ تدخل ثعالب الاقتصاد إلى الملعب؛ ليسددوا الضربة تلو الأخرى، وكملاذ أخير يأتي دور الحرب .

فإذا أخذنا التسلسل المنطقي للأمور؛ فإن اندماج العالم في وحدة واحدة – تحكمها شروط العولمة الاقتصادية، والسمات الزائفة لحرية السوق –، إنما يمثل في واقع الأمر حالة استعمارية مفضوحة، إذ ليس هناك أمة على الأرض قادرة على مقاومة الاستقطاب القسري للعولمة . وقليلون هم أولئك الذين نجوا من الإصلاحات الهيكلية، وأفلتوا من الشروط التي فرضها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أو ما تطلبتها منظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية التي مازالت – رغم عدم جدواها – تحدد مفهوم العولمة الاقتصادية، وتصيغ القوانين، والقواعد، وتعين المكافآت لمن خضع وذلّ، وتُرفع عصا العقاب على من مرق وتمرد . هذه هي سطوة

العولمة – التي من المحتمل أن نكون شهود عيان على دمجها الاقتصاديات القومية كافة – في نظام اقتصادي واحد مبني على حرية السوق.

يقول (بركنز) عن حالة الإكوادور:

كانت تلك البلد الصغيرة تتحول بالتدرج إلى فريسة مثالية للكربوقراط. تمكنتُ ونظرائي الكربوقراط من الوصول بها إلى وضع إفلاس حقيقي. أثقلنا اقتصادها بديون قدرت بمليارات الدولارات، مقابل تكليف شركات الهندسة، والتعمير الأمريكية؛ ببناء مشروعات تساعد عائلاتها الأكثر ثراء. ونتيجة لذلك – في تلك العقود الثلاث – ارتفعت نسبة الفقر بين السكان من (٥٠–٧٠٪)، وازداد معدل البطالة من (١٥–٧٠٪)، كما ارتفع الدين العام من (٢٤٠) مليون دولار إلى (١٦) مليار دولار، وانخفض نصيب السكان الأكثر فقراً من مخصصات الموارد الطبيعية من (٢٠٪) إلى (٦٪). لتجد الإكوادور نفسها مضطرة لإنفاق ما يقرب من (٥٠٪) من ميزانيتها القومية لسداد ديونها، بعد أن كان من المفترض أن تنفق هذه الأموال في مساعدة ملايين المواطنين الذين صنفوا رسمياً على أنهم يعانون من فقر مدقع.

النظام الاقتصادي المثالي فرضية يدعيها النظام العالمي

لكن القصة الحقيقية أننا نحيا أكذوبة، لقد وضعنا نقاباً على الحقائق؛ بحيث يخفي تحته مواضع الأورام السرطانية المهلكة. ويمكن للإحصاءات أن تؤدي دور أشعة اكس في الكشف عن تلك الأورام؛ من خلال فضحها لما تعانيه الإمبراطورية – الأكثر قوة وثراء عبر التاريخ – من معدلات مرعبة في حالات الانتحار،

والإدمان، والطلاق، والتحرش الجنسي بالأطفال، والاغتصاب، والقتل، وما شابهها من سرطانات خبيثة تمد قرونها في دائرة أوسع فأوسع، عامًا بعد آخر.

ويشعر كلٌّ منا في قرارة نفسه بالألم، وننادي جميعا بالتغيير، ومع هذا يضع كل منا يده على فمه كاتمًا صرخته، والنتيجة أنه ما من أحد يسمعنا.

هل يمكنك أن تقف ضد نظام يظهر أنه يمنحك البيت، والسيارة، والطعام، والملابس، والكهرباء، والرعاية الصحية؟ حتى لو كنت تعرف أن ذلك النظام هو نفسه الذي يخترق بمكره وخبثه عالمًا آمنًا مطمئنًا؛ فيصبح خائفًا بائسًا يجوع فيه (٢٤٠٠٠) شخص يوميًا، ويزداد عدد الملايين من البشر التي تكرهك بسببه، أو على الأقل يكرهون السياسات التي صنعها رجال أنت من انتخبهم؟، وبناء على ما سبق، كيف ستستجمع شجاعتك لتتجاوز الخطوط، وتتحدى مفاهيم طالما قبلتها أنت وجيرانك كحقائق مسلمة حتى حين تشك في أن هذا النظام مستعد لتدمير نفسه!.

رياح التغيير وسطوة القرار السياسي أو الاقتصادي

إن[1] التغيير أمر طبيعي، وكما ذكرنا؛ فللتغيير اتجاهان متناقضان فإذا كان اتجاه التغيير من أعلى الهرم إلى أسفله فعندئذ يكون التغيير حكيمًا متأنيًا ويسعى لتنفيذه القادة الحكماء، أما إذا كان من أسفله إلى أعلاه فيكون التغيير ثوريًا تصاحبه في الغالب قلة الحكمة وعدم التأني وهذا فعل الجماهير الغاضبة الساعية

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، رياح التغيير وسطوة القرار، أيهما أسبق القرار السياسي أم القرار الاقتصادي؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ١٧-٢٠١٣.

إلى تغيير ربما لا تدري أبعاده. وما يهمنا في هذا المقام هو النوع الأول بوصفه الحالة المنشودة.

إن أداة التغيير القيادية هي اتخاذ القرار، والقرار إما أنه ذو مدخل سياسي أو اقتصادي، لكن أيهما يسبق الآخر؟ وأيهما هو المرتكز الصحيح؟

إن أسبقية أحد القرارين عن الآخر هي جدلية متموجة في حركتها التاريخية، فامتلاك القوة المالية يعدُّ دافعًا كبيرًا لاتخاذ قرارات سياسية، سواء المفيد منها أو غير المفيد، فعند نفاد الجيوب، يتقهقر القرار السياسي نحو الخلف ليختبئ خلف من يمول آثاره وتبعاته. إلا أن المدخل الاقتصادي غالبًا ما تحكمه مصالح عمياء أو عوراء، مما يستدعي تدخل القرار السياسي حماية للمصالح العامة.

وفي الحالتين إن خضعت عمليات اتخاذ القرار لسلطة فرد؛ أفضت إلى آثار مدمرة غير قابلة للتحكم، وإذا تمت صياغتها كقوانين ضمن قواعد وضوابط ناظمة فستكون آثاره قابلة للتحكم، فإن سيطر تيار على آلية اتخاذ القرار عدنا للمربع الأول، وإن أصابته البيروقراطية فسيصيب المجتمع فسادًا عريضًا.

لقد شغل هذا السؤال بالي منذ سنوات دراستي الجامعية الأولى، وكتبت حينها أن القرار السياسي ضروري في فترات الإصلاح الثوري وخلال فترة الثورة، لكن بعد حصول الاستقرار والأمن بين الناس لابد من مشاركة القرار الاقتصادي والاجتماعي. إذن تارة تحصل مساواة بين القرار السياسي والاقتصادي، وتارة يتغلب أحدهما على الآخر حسب ما تمليه الضرورات الاجتماعية ... وهكذا.

وبناء عليه، فإن للقرار السياسي وجهان: وجه اجتماعي ووجه شخصي، والربط بينهما يعبر عن مصلحة اقتصادية، وهذا يشكل نقلة موضوعية في مجال القرارات السياسية.

لذلك لابد من ارتفاع قدر القرار الاقتصادي إلى مصاف القرار السياسي، فاتخاذ قرار بإصدار أوراق نقد دون رصيد لمساعدة قطاع سياسي أو تغطية لحدث معين دون الاستناد لأسس اقتصادية، مؤداه ظهور تضخم مالي ضار.

فمن هو المتحكم بالقرارات؟

هناك من يرى أن الاقتصادي لا يناقش الأهداف لأنها معطاة له، وهو يمكنه مناقشة توافقها أو تناقضها، ويمكنه أيضا أن يسهم ببعض اتجاهات السياسة الاقتصادية لأنه يشارك بصفته مواطنًا يحق له ذلك.

وهناك من يرى أن للعوامل الاقتصادية أثر في القرار السياسي في حالات عديدة، منها:

١. أن الاقتصاد هو موجه السياسة.

٢. أن هناك أوضاعًا اقتصادية تتطلب قرارات سياسية مباشرة.

٣. أن قرار المستثمر هو قرار اقتصادي بحت في معظم الأحوال.

٤. أن السعي إلى المزايا الاقتصادية دون النظر إلى ما حولها يثير جدلاً في القضايا الحساسة.

ويرى آخرون أن القرارات الاقتصادية هي آثار ناجمة عن قرارات سياسية، فتحسن الأسواق المالية يكون بسبب القرارات السياسية المتخذة، خاصة عندما يركز المتداولون على القرارات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

واعتبر بعضهم أن قوة القرار السياسي ترجع إلى قوة الاقتصاد، فالمال يأتي بالساسة ويذهب بهم أيضًا، ومثال ذلك توحيد العملة الأوربية، فالدول المعنية اتخذت قرارها السياسي بعد إرساء الجوانب الفنية والإستراتيجية.

كذلك كان استخدام العرب لسلاح النفط قرارًا سياسيًا مصاحبًا لقرار اقتصادي.

وبناء عليه نخلص إلى النتائج التالية:

١. إن القرار الاقتصادي بحاجة إلى أرضية واسعة، ومساحة واضحة للعمل، بينما لا يحتاج القرار السياسي ذلك لأنه يحتاج الإرادة ثم العمل.

٢. لا يوجد قرار سياسي دون قرارٍ اقتصادي، كما لا يوجد قرار اقتصادي دون إرادة سياسية موحدة، ومتى توافرت هاتين الإرادتين يمكن القول بأن هناك أملاً ومستقبلاً في حياة أفضل.

مثال ذلك: إن الاختيار والتعيين في المناصب يجب أن يتم حسب الأهلية العلمية والمهنية وليس لاعتبارات سياسية، وإلا فالمشاريع الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية ستتأثر أولاً بأول، وستكون خاسرة لا ينقذها إلا اقتصادي متمرس علميًا وعمليًا، وحيث أن السياسي ما هو إلا صاحب قرارات سياسية ومنفذ لخطط سياسية فقط، فإن المؤسسة ستتحول إلى مؤسسة سياسية وستكون الاجتماعات هو عملها، والتنظير السياسي هو شغلها الشاغل، والأعمال الإنتاجية تصبح ثانوية.

ومما يزيد الأمر إشكالية أن القرار السياسي يسود في حالات كثيرة، فالمحاكمات القضائية للدول غير الموقعة على بعض الاتفاقيات تحتاج لقرار مجلس أمن وهذا يخضع للسياسة والمصالح المرافقة لها وليس لمنطق الحق والعدل، وهذا مؤسف حقًا. فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى انحسار منطقة الإسترليني رغم كون بريطانيا دولة عظمى، وأدت الحروب الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى انحسار السطوة العالمية للدولار، ومنشأ الحروب غالبه قرارات سياسية!! وها هي الأزمة المالية التي تعيشها الحكومات الغربية تجعلها تَعدُل عن قرارات كثيرة كانت بالأمس القريب قرارات إستراتيجية لا تنازل عنها ولا نقاش حولها.

كما يعدُّ انفراد الإدارة التنفيذية في قرارات تميل لتحقيق مصالحها ومصالح مجالس الإدارة دون مصلحة مساهمي الشركة التي يديرونها بموجب عقد الوكالة بمثابة قرارات سياسية لأنها لا تحقق في الحقيقة مصالح ملاك الشركة الحقيقيين.

وتعتبر قرارات المقاطعة العلمية والاقتصادية قرارات أساسها سياسي، وللأسف تطبقها الشركات الأجنبية وتلتزم بها تجاه حكوماتها، بينما تنأى الحكومات العربية والإسلامية عن اتخاذ هكذا إجراءات مهما كان المُصاب جللاً، ويستثنى من ذلك حدث يتيم في التاريخ الحديث هو ما فعله الملك فيصل عام ١٩٧٣. وتطبيق هذه القرارات السياسية مؤداه نزف اقتصادي، فمبيعات (آيفون) نجدها محدودة في البلدان التي تقاطعها السياسات الأمريكية، بينما تحتل نظم أخرى مكانها كالأجهزة التي تعتمد (أندرويد) مثلا.

ولابد من التوقف في هذا الصدد عند كتاب السيطرة الصامتة لمؤلفته (نورينا هيرتس)، وخلاصته أن :

- الأفراد تخاف الحكومات لسطوتها عليهم .
- بينما تخشى الحكومات من الشركات لفسادها من جهة، والرغبة بجلب المصالح لبلادها من جهة أخرى .
- أما الشركات فتخشى غضب الأفراد، لأنهم سبب عيشها وأساس موردها . وهذا يوافق القاعدة التسويقية بأن الزبون في النهاية هو الملك .

إذاً هي جدلية عقيمة، ستستمر ما لم يحكم التغيير قواعد أخلاقية حميدة تبدأ من رأس الهرم إلى أدناه جميعهم .

فهل نجحت إدارة في إحداث التغيير؟

عرف الفقه الإسلامي ما يسمى بالسُّنة الفعلية وهي : ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفعال، فكان يجوع قبل الناس، ويشبع بعدهم، يصلي ثم يأمرهم بالصلاة كما يصلي، وشواهد هذه السُّنة تكاد لا تعد ولا تحصى . إلا أن التغيير الذي نجم عنها جاء في سلوك الناس بشكل رحيم فكان تغييراً راسخاً .

أما أهم ما يمكن تمييزه فيه :

- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسوة الحسنة، كما وصفه العزيز الجبار : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (فصلت : ٢١) .

- كان منطق التغيير بالتي هي أحسن، يحكمه قول الله تعالى: **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ** (فصلت: ٣٤).

وتطبيقًا على ما ذكرناه من أمثلة والتي كانت على سبيل الذكر لا الحصر، فإن قرار اللجوء إلى إصدار أوراق نقد دون رصيد تحكمه قواعد الضرر، فإن أضر بمصالح الناس لم يكن دفعًا بالتي هي أحسن. ولا يكون توحيد العملة إحسانًا إلا إذا كان سيجلب المنافع والمصالح للناس. وإذا كان استخدام الموارد الاقتصادية كسلاح لإحقاق الحق ودفع للضرر عن الناس كان إحسانًا. كما أن اختيار العاملين للمناصب وخاصة منها العامة يجب أن يحقق مصالح الناس، لقوله صلى الله عليه وسلم: (**من استعملَ رجلاً من عصابةٍ، وفيهم منْ هوَ أرضَى للهِ منهُ، فقدْ خانَ اللهَ ورسولَه والمؤمنينَ**)[1].

كما أن المحاكمات القضائية للدول أو للأفراد يجب أن تحقق العدل، فقد روى البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (**إنما أَهلَك الذين قبلَكم، أنهم كانوا إذا سرَق فيهمُ الشريفُ ترَكوه، وإذا سرَق فيهمُ الضعيفُ أقاموا عليه الحَدَّ، وايمُ اللهِ لو أنَّ فاطمةَ بنتَ محمدٍ سَرقَتْ لقطَعتُ يدَها**).

أما تفرد الإدارة التنفيذية بقرارات تميل لتحقيق مصالح غير المساهمين الذين وكلوها متناسية أن يدها ستتحول من يد أمانة إلى يد ضمان، مما يرتب عليها

[1] السيوطي: الجامع الصغير: ٨٤١٤.

التعويض عن الضرر الذي أحدثته، وأن الإحسان يكون بعدم تقصيرها وتعديها، فللأسف إن كثيرا من الإدارات مقصرة ومتعدية وتأكل أموال المساهمين بالباطل، والأمثلة كثيرة والمقام لا يتسع لذكرها.

إن المجتمع يجب أن يحكمه التراحم والإخاء لا الخوف والسطوة، ليسود التكافل بين الناس فيساند بعضهم بعضاً ويتعاون الأفراد مع حكوماتهم فلا تذهب ريحهم ولا يذهب بأسهم بينهم وإلا هلكوا كما قال المصطفى عليه الصلاة والسلام في الحديث الآنف الذكر.

لذلك فلا غرو إن كان السبق للقرار السياسي أم للقرار الاقتصادي طالما أنه جاء بالتي هي أحسن ومن قدوة حسنة.

المبحث الثاني

النظام الاقتصادي السائد وضرورة التغيير

المثلث المتساوي الأضلاع والهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي

مما[1] لا يخفى على دارسي الاقتصاد أن الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي يتألف من السوق والمنشأة، حيث يؤمن السوق آلية تنسيق لا مركزية لمؤشر السعر، بينما تؤمن المنشأة طريقة تنسيق تقوم على النفوذ.

فما الذي تغيّر في أيامنا هذه؟ وهل تلاشى نظام السعر ليحل محله نظام السلطة؟ أسئلة كثيرة تطرح نفسها وتحتاج إلى إجابات تقنع أهل هذا الميدان.

يتساءل بعضهم عن نظرة المدرسة التجديدية للحوكمة، ويسأل غيرهم عن مقاربة (Ronald Coase)[2] وتحليله للحوكمة، وآخرون يسألون عن نظرية عدم تناظر أو تماثل المعلومات، وغيرهم يسأل عن التحليل المعاصر للعقود كنظرية تكلفة الصفقات ونظرية الوكالة.

النفوذ يبدأ من القوة الداخلية

قدمت المدرسة التجديدية (النيوكلاسيكية) بقيادة (ميلتون فريدمان)[3] نموذج (الإدارة بالأهداف) الذي جمع بين الجانبين الكمي والإنساني؛ فيشترك الإداريون

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، المثلث المتساوي الأضلاع والهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٩-٢٠١٤.

[2] اقتصادي بريطاني.

[3] اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام ١٩٧٦.

والعمال بتحقيق أهدافهم بانسجام مع أهداف مؤسستهم، ويفيد ذلك بتنظيم العمل على شكل هيكل تحفيزي.

وأدخل [1](Octave Gelinier) أحد رواد هذه المدرسة قاعدتي (المنافسة والإبداع). وأضاف لهما [2](Alfred P. Sloan) (الغاية الإنسانية)، حيث أن لامركزية السلطة تحفز المبادرة والمسؤولية، وبسبب مرونة اللامركزية يجب المحافظة على إلزامية القرارات واستقلاليتها لمراقبة النتائج دورياً.

وعدد (Peter F. Drucker)[3] الذي يوصف بأنه الأب الروحي للإدارة مهام تطبيق الحوكمة الأساسية بالآتي:

- تحديد المهمة، ووضع الأهداف الخاصة بالمؤسسة بوضوح.
- إعداد برنامج إنتاجي يحقق الرضا عن العمل.
- تسيير الوقائع وتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

تعتبر "تكاليف الصفقات" من الأنشطة الضرورية لتحقيق التنسيق التجاري، وتصنيف التكاليف المستعملة في السوق إلى ثلاث فئات:

- تكاليف البحث والإعلام.
- تكاليف التفاوض واتخاذ القرار.
- تكاليف الرقابة والمتابعة.

---

[1] اقتصادي فرنسي، مدير ثم رئيس شركة Cegos من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٢.

[2] رجل أعمال أمريكي في صناعة السيارات، خدم لفترة طويلة كرئيس ورئيس مجلس إدارة والمدير التنفيذي لشركة جنرال موتورز.

[3] اقتصادي أميركي.

النفوذ يبدأ من قوة السوق

اعتبر[1] (Léon Walras) أن التبادلات التجارية تتم وفق الآلية التالية:

- يقدم منسق العروض والطلبات الناتجة عن السوق مقترحًا أوليًا للسعر يتموضع حوله العارضون والطالبون معا.
- فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب يتم اقتراح سعر غيره.
- فإذا زاد العرض عن الطلب انخفضت الأسعار الجديدة، أما إذا انخفض العرض عن الطلب فيرتفع السعر الجديد.

يبقى هذا المفهوم ساريًا حتى يتحقق التوازن، وبناء على المعلومات التي يتم جمعها تتم إعادة توزيع هذه المعلومات حيث تجرى العديد من الأنشطة اللازمة لتحقيق التوازن. وهذا هو مدخل تحليل (Ronald Coase) حسب مقال نشرته مجلة (Economica) عام ١٩٣٧ تحت عنوان "طبيعة المنشأة".

ويعدُّ مقص الأسعار فيصلاً في انتظام أو عدم انتظام توزيع المعلومات، فمن يعلم أولاً يربح أولاً، ومن يعلم أخيرًا يخسر أولاً، والعكس بالعكس. لكن مفعول توزيع المعلومات بات ضعيفًا اليوم نتيجة انتشار وسائط الإعلام المختلفة وانتشار نظم معالجة المعلومات حتى بتنا أمام قواعد معطيات وطرق معالجة فائقة السرعة مما أضعف تأخر وصول المعلومات وأضعف معها أثرها على التحكم بعناصر السوق.

ويرى (Ronald Coase) أن المتعاملين؛ لهم الخيار بين السوق والمنشأة، فهما يشكلان الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، فالسوق يؤمن آلية تنسيق لامركزية

[1] اقتصادي ورياضي فرنسي، رائد تطوير نظرية التوازن العام.

لمؤشر السعر، بينما تعتبر المنشأة هي طريقة تنسيق ثابتة قائمة على النفوذ حيث مركزية السلطة.

وعليه تلاشى نظام السعر، وحلّ محله نظام السلطة، حيث صارت الأهمية الاقتصادية للمنشأة بدل السوق؛ لأنها تتحكم بتخفيض تكاليف صفقاتها.

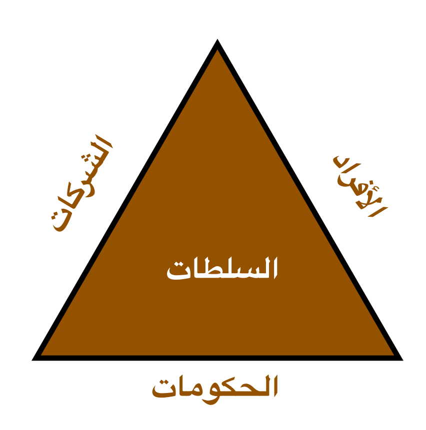
لكن يؤخذ بعين الاعتبار أن المنشأة كلما كانت كبيرة ومعقدة صعب التنسيق الفعال للسلطة وللأنشطة؛ فالاختيار بين السوق والمنشأة يتحقق بمقارنة تكاليف الصفقات وتكاليف التنظيم الداخلي لتلك المنشآت.

إن كلا من المدرسة التجديدية ومدرسة الوكالة قدمتا تفسيراً غير كافٍ، لذلك قُدم تفسير آخر من مدرسة ركزت على نتائج الاقتصاد الجزئي التجديدي حيث الهدف هو ربح سلطة الاحتكار بما يسمح بالتحكم في الأسعار، وتدافع هذه المدرسة عن الفعالية الاقتصادية للتكامل بسبب:

- الطبيعة التكنولوجية للمراحل الإنتاجية.
- تغير الطلب الذي يؤثر على المنشأة.
- تكاليف الصفقات.

وبرأينا؛ كمراقب وممارس في السوق؛ فنحن أمام مثلث تمثل أضلاعه الثلاثة كلاً من: الحكومات، الشركات، الأفراد، الشكل (٤).

أما العلاقة بين أضلاع المثلث فتقوم على التأثر والتأثير؛ إذ نجد أن كلاً منهم يؤثر ويتأثر بالضلع الذي يليه، فالشركات تتحكم بالحكومات، وتؤثر بها بل تتدخل في عملها وأشخاصها أيضا، أما الأفراد فيخشون الحكومات ويتأثرون بها، لكنهم



الشكل (٤) السلطات

يمثلون في الوقت نفسه سلطة الطلب في السوق (لأن الزبون هو الملك) فيؤثرون في الشركات، ويضغطون عليها لذلك تخافهم الشركات.

إن نتيجة العلاقات المتبادلة النهائية للمثلث المذكور تتجسد في أن هناك سلطة يتبادلها أطراف المثلث فيشد بعضه بعضاً، فإن استوى بانتظام كنا أمام مثلث متساوي الأضلاع حيث الاستقرار والتوازن، فإن شدّ ضلع غيره من الأضلاع تشوهت العلاقة وتغير شكل المثلث، وناضلت قوى الضلعين الآخرين جذباً لعناصر التوازن حتى تتحقق.

وبناء عليه يتحدد الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي الذي ترتكز عليه السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية لأي نظام اقتصادي.

وتبقى الأيام دولا، والبقاء للأصلح دوماً.

قراءة في التغيير الهيكلي

أشار[1] تقرير صندوق النقد الدولي المتعلق بـ(آفاق الاقتصاد العالي) والصادر في أبريل ٢٠١٧ إلى أن الاقتصاد العالمي يعيش تعافياً بطيئاً.

وعزا التقرير تفاوت النمو خلال السنوات العشر الماضية بين الدول الغنية والأقل نمواً إلى تفاوت النمو الكلي بين تلك البلدان، وكذا تفاوت الدخل بين أفراد كل منها.

ورد التقرير سبب عدم المساواة إلى التجارة الدولية، وبالضبط إلى التغيرات التكنولوجية، هذا إن أمكن الفصل بين مفهوم التقدم التكنولوجي الذي يسهل التجارة، والتجارة نفسها التي تنشر المعرفة التكنولوجية. لذلك حمّل التقرير (القوى التكنولوجية والتجارة) مسؤولية انخفاض حصة العمالة من الدخل القومي بصورة مباشرة، على الرغم من تأثر هذه الحصة إيجابًا لتحسن الدخول الحقيقية بسبب نمو الإنتاجية السريع، وبرأينا فإن هذا النمو يصب في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال وليس في مصلحة العمال.

ثم استنتج التقرير أن تزامن (انخفاض حصة العمالة، وركود متوسط الدخول، وزيادة سوء توزيع الدخول) يرتب ضغوطًا سياسية تدفع إلى التراجع عن الاندماج الاقتصادي مع الشركاء التجاريين، وبرأينا فإن هذا الاستنتاج إشارة واضحة للحركة الانفصالية العالمية؛ كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وتقوقع الاقتصاد

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، قراءة في التغيير الهيكل، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٩ -٢٠١٧.

الأمريكي؛ برفعه سعر الفائدة مغايراً السياسات العالمية في خفضها، الأمر الذي سيرفع سعر صرف الدولار؛ مما سيؤثر سلبًا على الدول ذات الاقتصادات الضعيفة.

إن ما سبق يُكرس عدم المساواة بين الدول، كما بين أفرادها، ويفسر تراجع العولمة نحو القومية، ومن ذلك زيادة احتمال استلام التيارات السياسية اليمينية للحكم في بلدان كانت تصف نفسها بغير ذلك كفرنسا وهولندا. لذلك بدأت دول كثيرة بتحويل سياساتها نحو الداخل، وانتهاج سياسات حمائية، مما يعني بنهاية الأمر تراجع التجارة، وانخفاض التدفقات الاستثمارية العابرة للحدود. وإن الاستسلام لهذه السياسات مؤداه: مزيداً من التضخم لارتفاع الأسعار، ومزيداً من انخفاض الإنتاجية، وصولاً إلى تدهور الدخول بصورة أكبر.

المخرج من تلك الضغوط

يرى التقرير أن الحل يكمن في انتهاج الحكومات لسياسات تجارية تحقق أقصى إنتاجية، ثم تطبيق سياسات داخلية عادلة لمكاسب التجارة الخارجية.

إلا أن هذه النصائح لا تمس الدول الفقيرة؛ فهكذا سياسات تمثل وصفة للدول الغنية ذات القدرات الإنتاجية القابلة للتوسع عموديًا وأفقيًا، والتي لديها إمكانية ولوج عالم التجارة الخارجية. لذلك نجد أن التقرير سرعان ما يعترف بأن هذه السياسة انتقائية تراعي مصالح بعض البلدان المعنية.

لذلك فالحل المشار إليه يعزز عدم المساواة التي بنى التقرير رؤيته على توصيفها للمراحل التي سبقت آفاق الاقتصاد العالمي، وكأن التقرير قد فسر الماء بعد الجهد بالماء.

ثم ينتقل التقرير إلى طرح مزيد من الحلول، فيطالب صناع السياسات بإحداث تغييرات هيكلية اقتصادية لمقابلة متطلبات بيئة الاستثمارات الجديدة، فيركز على الموارد البشرية وسوق عملها بمزيد من الاستثمار في قطاع التعليم، وزيادة تصاعدية الضرائب، وإحداث تغييرات في أسواق الإسكان، وأسواق الائتمان التي تساعد على تسيير حركية قطاع العمالة.

إن حزمة الحلول الأولى قد طرقت باب الأغنياء معترفة بالمحافظة على عدم المساواة كما أوضحنا، أما حزمة الحلول الثانية فقد طرقت باب الطبقة الأقل شأنا في الاقتصاد فراهنت على رفع سويتها الاقتصادية لزيادة معدلات إنفاقها لتحريك عجلة الأسواق؛ فهذه طبقات تميل نحو الاستهلاك لكفاية حاجاتها الضرورية، كما تخفي هذه الحزمة من الحلول اقتراح أداة امتصاص ما قد يفيض عن طبقة العمال بفرض زيادة الضرائب عليها بشكل تصاعدي.

إن واضع الحلول لا يستطيع أن يشيح بنظره عن مصالح طبقة الأغنياء من دول وأفراد

إن المخاطر المحدقة في آفاق الاقتصاد العالمي في المدى المتوسط تُرجّح كفة التطورات السلبية، لذلك ناشد التقرير الولايات المتحدة والصين لإلغاء دعمها المقدم لسياساتهما الانفرادية، وهذا لن يحصل إلا إن شعرت تلك القوى الاقتصادية العظمى بمنافع تخص بلادها دون غيرها.

كما وثّق التقرير عدم مواكبة الأجور للإنتاجية في كثير من الاقتصادات في العقود الثلاثة الماضية، مما خفض حصة العمالة من الدخل القومي، وكما ذكرنا فقد عزا

التقرير ذلك (للتغير التكنولوجي والاندماج التجاري) وكلاهما من محركات النمو على المديين المتوسط والطويل.

وبرأينا فإن أفضل ما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولي هو مطالبة صناع السياسات بإحداث تغييرات هيكلية اقتصادية لمقابلة متطلبات بيئة الاستثمارات الجديدة، والمقصود بذلك قطاع الموارد البشرية وسوق عملها.

ويمكن تلمس ذلك بتتبع كلمة ألقتها (كريستين لاغارد) مدير عام صندوق النقد الدولي في القمة العالمية للحكومات لعام ٢٠١٧ في دبي بتاريخ ٢٤–٣–٢٠١٧؛ أي قبل أسابيع من نشر التقرير السابق ذكره، تناولت فيها (التكنولوجيا المالية) متسائلة عما إذا كان هذا التوجه يُؤذن بدخول عالم جديد شجاع للقطاع المالي؟

ولأن التكنولوجيا تغير الأعمال وبيئاتها، فالزراعة والصناعة والخدمات بمختلف أشكالها قد دخلتها التقنيات وأثرت في طبيعتها وجعلت أدواتها مختلفة تمامًا عما كانت قبل سنوات قليلة، ومن عزف عن تلك التقنيات فقد عرّض نفسه وعمله لخطر الخروج من السوق، والأمثلة كثيرة جداً.

ويبدو أن التكنولوجيا المالية هي الأكثر تأثراً وتغيراً؛ حتى بات مصطلح fintech الذي يختصر كلمتي التكنولوجيا والمالية، شعار المرحلة الحالية. وازدادت استثمارات التكنولوجيا المالية بمقدار أربعة أضعاف من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ حتى أصبحت ١٩ مليار دولار سنويًا كدليل على أن عالم المال والأعمال يقفان على بوابة مرحلة جديدة تمامًا، كما ذكرت مديرة صندوق النقد الدولي.

إن قطاع التكنولوجيا يعتمد على العنصر البشري، لذلك وجب على الحكومات أن تعير هذا القطاع أهمية مميزة في هيكلية قطاعاتها، وأن تمنحه ما يلزم لتطويره والمحافظة عليه، فمنصات العمل على الإنترنت غيّرت مفاهيم العمل[1]، كما أن تبادل الخبرات واكتسابها لم يعد يحده حدود بل إن الذكاء التقني والمالي يتطور بسبب امتزاج العلوم بعضها ببعض، وتمكن الناس من ممارسة ما كان صعباً عليهم بسبب حدود جغرافية وسياسية وأيديولوجية، مما جعل أشكالاً معينة من التعامل بالية انقرضت أمام تقنيات وسائل التواصل.

فالعملة الافتراضية قد فرضت نفسها على المؤسسات الدولية، ونشأت طرق جديدة لجمع المال بما يعرف بالتمويل التحشيدي أو الجماهيري Crowed Funding وصار له منصات تخصه، أما تطور وسائل الدفع فقد أزاح عمالقة وأدخل آخرين وزاد من صعوبات المنظمين في الدول لضبط حركة الأموال وتمييز جيدها من سيئها، بل دخلت أموال كانت توصف بأنها خارج الدورة المالية الرسمية إلى التبادل، فتحركت بسرعة كبيرة وبتكلفة منخفضة.

أمام ذلك أطلقت مديرة صندوق الدولي دعوتها للتفكير بصورة أكثر ابتكاراً لدراسة الكيفية التي سيتغير إليها العالم المالي في ظل التغير التكنولوجي.

فهل سيكون التغيير كاملاً في وقت أقصر مما نتوقعه؟

وهل ستختفي البنوك لتحل محلها نظم مالية قائمة على سلاسل مجموعات البيانات blockchain التي تسهل المعاملات بين المتعاملين؟

---

[1] للمزيد يراجع مقالنا: الرافعة السوقية المنصات المفتوحة: منتجات مبتكرة لمؤسسات معتبرة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٩-٢٠١٦.

وهل سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تقليل الحاجة للمهنيين المدربين؟

وهل ستستطيع الآلات الذكية تقديم مشورة مالية أفضل للمستثمرين؟

وهل سيتمكن المنظمون من السيطرة على المخاطر الجديدة؟ كاستخدام العملات الافتراضية المشفرة في تحويلات مجهولة المصدر عبر الحدود؟ أو هل سيتمكنون من السيطرة على مقدمي الخدمات المالية الجدد بما يملكونه من قدرات تقنية وفنية ومالية؟

لقد قارنت مديرة صندوق النقد الدولي بشجاعة بين تطبيق نوع من التنظيم والرقابة على اللوغاريتمات التي تقوم عليها التكنولوجيا الجديدة، أو وقف العمل التنظيمي مؤقتًا لإعطاء التكنولوجيا الجديدة الوقت اللازم لتتطور للسماح لقوى الابتكار بأن تساهم في تخفيض المخاطر وتعظيم المنافع؟

وبرأينا فإن إثارة هكذا تساؤل صريح من قبل مديرة أكبر مؤسسة مالية دولية أمر يثير الإعجاب في تلك الوقفة الشجاعة فعلاً، ولا غرابة في أن تكون كلمتها بعنوان: التكنولوجيا المالية هل تؤذن بعالم جديد شجاع للقطاع المالي؟[1].

ويبدو أن بعض الدول الابتكارية قد أقدمت على حلول أفضل مما ذهبت إليه مديرة الصندوق الدولي، حيث ذكرت في كلمتها أن بعض البلدان اعتمد منهجًا ابتكاريًا بعيد النظر في المجال التنظيمي بإنشاء مختبرات التكنولوجيا المالية fintec sandboxes، كالمختبر التنظيمي Regulatory Laboratory في أبو ظبي ومختبر رقابة التكنولوجيا المالية Fintec Supervisory Sandbox في هونغ

[1] للمزيد يراجع مقالنا: شجاعة التغيير تغيير الشجعان، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٠-٢٠١٥.

كونغ، بهدف تشجيع الابتكار والسماح بتطوير التكنولوجيات الجديدة واختبارها في بيئة خاضعة للرقابة الدقيقة.

رشاقة الابتكار تحدٍ يخسره غير المبتكرين كما المتأخرين في قبوله

سوق الممر وسوق المستقر

يحتاج[1] الناس في تطوير أعمالهم إلى ابتكار أساليب جديدة لتلبية حاجاتهم المتنامية، إلا أن ابتكاراتهم قد تخفي جوانب سلبية ضارة بالناس وبمجتمعاتهم، ولابد من دراسة آثار تلك المبتكرات قبل تطبيقها في الأسواق منعاً لما قد تحدثه من أضرار. فقد أوضحت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما سبقها من أزمات، أن التوسع بالدَين والتلاعب بموثقاته من أوراق تجارية ورهون إضافة إلى الفائدة الربوية قد كان لها الأثر الكبير في إحداث الأزمة المالية الأخيرة. فرغم تباهي رجال الأعمال بأصولهم المالية التي طوروها وزادوا حجوم التعامل بها حتى بات السوق النقدي يتجاوز السوق الحقيقي بعشرات الأضعاف، فقد ازدادت الآثار السلبية لهذه الأدوات وبلغ ذلك الاقتصاد العالمي كله، فتجاوز البنوك والشركات المالية، ليصل إلى تهديد الحكومات نفسها.

أنواع الأصول المالية وماهيتها

تتألف السوق من:

- سوق للسلع والخدمات، يتم فيها عمليات الإنتاج الحقيقي،

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، سوق الممر وسوق المستقر: المنتجات المالية ومنتجات السلع والخدمات، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢١-٢٠١٤.

- سوق للنقود، تتحكم بها السياسات النقدية من خلال المؤسسات المالية.

وبتوسع القاعدة الإنتاجية تزداد الحاجة إلى سوق النقد بسبب الحاجة إلى تمويل سلسلة عمليات التوريد والإنتاج والتسويق. وبما أن الغرض من النقود هو تسهيل عمليات التبادل، لذلك وجب تناسب حجمها مع كميات السلع والخدمات المتوافرة في السوق، دون زيادة أو نقص حادين. فإذا اختلت هذه العلاقة دون معالجة أدى ذلك إلى تشوهات اقتصادية قد تنتهي بأزمات خانقة.

إن التبادل يتحقق بالبيع، والبيع لغة ضدّ الشراء، وبِعْتُ الشيء: شَرَيْتُه، أَبيعُه بَيْعًا ومَبيعًا (لسان العرب). أما البيع اصطلاحًا، فهو مقابلة شيء بشيء، كمقابلة سلعة بأخرى فإن كان غيرها سلعة كان مقايضة، وإن كان نقدًا كان بيعًا ناجزًا، وإن تأخر أحد البدلين كان بيعًا آجلاً. ويصح في اللغة أن يدل لفظ البيع والشراء على معنى الآخر، كقوله تعالى في سورة يوسف: (**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ**) بمعنى باعوه. ويرى الفقهاء أن البيع هو تمليك مال بمال، بينما يرى القانونيون أنه عقد يلتزم به البائع بنقل ملكية شيء أو حق مالي آخر في مقابل ثمن نقدي لمشتريه.

أما الأصل حسب القاموس المحيط فهو الشيء؛ سواءً كان سلعة أو غيرها، ولغة هو أسْفَلُ الشيءِ، وجمعها أُصولٌ. أما اصطلاحًا، فهي كل شيء مملوك له قيمة.

فالأعمال تبدأ ممارسة نشاطاتها، عمومًا بالمال، سواء أكان نقدًا أم غير نقد، ويتم التعبير عن الأشياء المملوكة بعبارة (الأصول) لأنها أشياء ذات قيمة يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة. وتعتبر الميزانية العمومية ممثلة للأصول والديون المتعلقة بشركة أو شخص معين.

أما المال لغة فهو حسب القاموس المحيط؛ ما مَلَكْتَه من كلِّ شيءٍ، وجمعها: أمْوالٌ. أما اصطلاحًا، فقد ذكر ابن عابدين في حاشيته بأن المال هو: ما يميل إليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة. وعرفه الغزالي في إحيائه تعريفا شاملا بقوله: أعيان الأرض وما عليها مما ينتفع به، وأعلاها الأغذية ثم الأمكنة التي يأوي الإنسان إليها وهي الدور، ثم الأمكنة التي يسعى فيها للتعيّش كالحوانيت والأسواق والمزارع ثم الكسوة ثم أثاث البيت وآلاته ثم آلات الآلات وقد يكون في الآلات ما هو حيوان كالكلب آلة الصيد والبقر آلة الحراثة والفرس آلة الركوب في الحرب.

مفاهيم الأصول

الأصول في مفاهيم الزكاة[1]:

أدى مفهوم الإيراد إلى تقسيم الأصول إلى عَروض قنية وعَروض تجارة، فعَرْوض القنية غير نامية، أما عَرْوض التجارة فهي نامية بالفعل أو بالقوة؛ فالأنعام نامية بالفعل لأنها تسمن وتلد وتدر لبنا ونماؤها نماء طبيعي لما فيه من زيادة الثروة الحيوانية وما يتبعها من اللحوم والألبان، وعَروض التجارة أيضًا مال نامٍ بالفعل لأن الشأن فيها أن تدّر ربحًا وتجلب كسبًا وإن كان النماء فيها غير طبيعي كنماء الثروة الحيوانية والزراعية فهو نماء صناعي يشبه الطبيعي، والنقود أموال نامية لأنها بديل السلع وواسطة التبادل ومقياس قيم الأشياء فإذا استخدمت في الصناعة والتجارة ونحوها أنتجت دخلا وحققت ربحًا وهذا هو معنى النماء المقصود، وعليه فمفهوم

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المحاسبة الإسلامية - المنهجية العامة:
https://kantakji.com

الأصل في أدبيات الزكاة يميل إلى الموارد الطبيعية الملموسة كالعروض الثابتة والمتداولة.

الأصول في المفاهيم المحاسبية:

عرفت لجنة المصطلحات التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكي AICPA الأصول بأنها: شيء ما يمثل رصيد مدين قابل للترحيل للفترة التالية لقفل الحسابات تبعا للمبادئ المحاسبية على أساس أنه يمثل إما حق ملكية أو قيمة يمكن الحصول عليها ونفقة تمت وأَوجدت حق ملكية أو من المحتمل إيجادها مستقبلاً.

بينما عرفتها لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية FASB بأنها: الموارد الاقتصادية المخصصة لأغراض المشروع خلال وحدة محاسبية محددة فهي تجمعات للخدمات المتوقع الحصول عليها مستقبلاً. ويلاحظ ميل تعريف لجنة المصطلحات إلى المديونية كأساس لاعتبار الأصل، بينما تميل لجنة المفاهيم لاعتبار الأصل على أساس أنه مورد اقتصادي.

وبناء على ما سبق من مفاهيم، يمكن تقسيم الأصول بحسب درجة سيولتها وقابليتها للتسييل إلى أصول ثابتة ومتداولة وجاهزة، فأما الثابتة فتستفيد منها أكثر من دورة مالية، بينما تتحرك الأصول المتداولة والجاهزة ضمن الفترة المالية، لذلك سميت برأس المال العامل الإجمالي، فإن طرحت منها الخصوم المتداولة سميت برأس المال العامل الصافي، وهذا يتناغم ومفاهيم الزكاة.

تقسم الأصول الثابتة إلى:

١. أصول ملموسة tangible assets، وهي جميع الأصول التي يكون لها جوهر مادي، كالأراضي والمباني والعقارات والسيارات وما شابهها.

٢. أصول غير ملموسة كالتي تدفعه المنشأة أو تلتزم بدفعه لتحصل على منفعة ليس لها وجود مالي، وتقسم بدورها إلى:

- أصول معنوية: كحقوق الاختراع وشهرة المحل وحقوق النشر وما شابهها،
- أصول وهمية: كمصاريف التأسيس التي ألغتها المعايير المحاسبية الدولية الجديدة واعتبرتها نفقات تتحملها الدورة المالية الأولى (التأسيسية).

والأصول غير الملموسة كالاسم التجاري، وحقوق التأليف والنشر، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وبرامج الحاسوب. بينما تعتبر الحسابات المدينة، والسندات، والأسهم، أصولاً مالية غير ملموسة. ويمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف:

أولاً: حسب درجة تمييزها عن غيرها من الأصول: ونميز بين: أصول يمكن تميزها بصفة منفردة؛ كحقوق الاختراع وحقوق الاحتكار وحقوق النشر، وأصول لا يمكن تميزها بصفة منفردة مثل شهرة المحل.

ثانيًا: حسب الاقتناء: ونميز بين أصول مشتراة: أي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة للاندماج؛ كما تنشأ شهرة المحل، وأصول يتم تكونها داخليًا (أي يتم تكوينها داخل المنشأة) ومنها حقوق الاختراع.

ثالثًا: حسب الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة: ونميز بين: أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحدد عمرها نصوص قانونية كحقوق الاحتكار أو استخدام

الأسماء التجارية، وأصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية مثل حقوق التأليف أو النشر، وأصول ليس لها عمر محدد مثل الشهرة.

رابعًا: حسب إمكانية فصل الأصل عن المنشأة: ونميز بين: أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير كحقوق التأليف والنشر، أو أصول قابلة للبيع مثل حقوق الاختراع، وأصول لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة؛ كالشهرة، وأصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها من الأصول كحقوق الاختراع، والذي يمنح حامله كل الحقوق التي تخوله استخدام وإنتاج وبيع منتج معين أو عملية معينة خلال فترة معينة.

فمثلا يعدُّ حق الامتياز ترتيبًا يعطي بمقتضاه طرف يُسمى مانح الحق، لطرف أخر يُسمى المتمتع بالحق، إذنًا مطلقًا في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة، كالتنقيب عن النفط في منطقة معينة. أما الشهرة فترتبط بوجود وحدة اقتصادية (منشأة) قائمة، وهي تعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية، أو تزيد من المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر، بسبب كفاءة إدارة المنشأة أو باستخدام مواصفات، أو عمليات خاصة في الإنتاج يعطي سمعة طيبة عن المنشأة.

ويعدُّ الأصل أصلا من أصول المنشأة إذا حقق شروط اعتباره من وجهة النظر المحاسبية، وهي:

الملكية: أن يكون الأصل مملوكًا بشكل قانوني، مما يعطي المالك حرية التصرف به والاستفادة من منافعه الاقتصادية.

الخدمات المستقبلية: لابد أن يكون للأصل منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة تمتد لأكثر من فترة مالية.

المقدرة الإنتاجية (الخدمية): تقتنى الأصول لمقدرتها الإنتاجية فتشارك في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

قابلية التحديد (القياس): لابد أن تكون منافع الأصل قابلة للقياس المالي.

وعليه فإن الأصول المالية ليست سلعًا، لأنها لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر، بل هي مجرد مطالبات أو حقوق على الموارد الاقتصادية، فهي رموز تمثلها ويتم تداولها نيابة عنها، فتسهل تداول وتبادل هذه الموارد. ويقاس ذلك بالقول بأن حق الملكية هو شيء ليس ملموسًا بل رمز متفق عليه ومعترف به من المجتمع بأن مالكه له حق الانتفاع والتصرف وحده فيه، بيعًا وشراء. ويقاس أيضا على ذلك، بأن النقود هي أصل مالي، فهي ليست سلعة ولا تشبع بذاتها أية حاجات، وهي تمثل حقًا على الاقتصاد في مجموعه، حيث يحق لحاملها الحق في مبادلتها مع أية سلعة معروضة للبيع، فيتنازل البائع عن ملكية سلعته لقاء الحصول عليها، وذلك لمعرفته بأن النقود التي سيتملكها تمكنه من الحصول على الموارد المعروضة للبيع في المستقبل. وكذلك فالسهم هو حق مشاركة في ملكية مشروع، وهو غير ملموس، والسند أيضًا هو دين على نفس المشروع، وهو غير ملموس.

لذلك يمكن تعريف الأصول المالية بأنها:

الأصول المالية:

هي ليست أصولاً مادية ملموسة كالسلع والخدمات، بل أصول مالية غير ملموسة ترتب حقوقًا على موارد اقتصادية وتُتداول بدلا عنها، كالنقود والأسهم والسندات والديون

والأوراق التجارية والخيارات والمستقبليات وغير ذلك مما ينضوي تحت اسم المشتقات المالية، وجميعها قابلة للتداول.

وقد تناول معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية اعترافًا وقياسًا، وصنف الاستثمارات المالية ضمن مجموعات:

- استثمارات مالية بغرض المتاجرة.
- استثمارات مالية متاحة للبيع وغير محتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ حتى ميعاد الاستحقاق.
- القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية.

أنواع الأصول المالية في السوق

عرفت الأسواق المالية قديمًا وحديثًا ابتكارات مالية حاول الناس من خلالها تلبية احتياجاتهم، فمنها ما أخفق ومنها ما استمر استخدامه. ويمكن التمييز بين أصول مالية عرفها الفقه الإسلامي بغض النظر عن حكمها وتوافقها مع الشريعة الإسلامية وقد اختلفت الآراء حولها، وأصول طورتها الأسواق التقليدية لتلبية احتياجاتها.

أولاً: أصول مالية عرفها الفقه الإسلامي:

بيع الديون (التوريق): التوريق كلمة مشتقة من الورِق وهي الفضة بمعنى التسييل أي تحويل القروض (المصرفية) إلى سيولة نقدية بغرض الحصول على الأموال، وذلك بغية خلق أصول مالية جديدة، وبذلك تتحول الموجودات المالية من المقرض الأصلي إلى آخرين، أو تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

أما أساليب التوريق فهي:

– استبدال الدين، أي استبدال حقوق والتزامات جديدة بأخرى قديمة، مع ضرورة موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على تحويله كليًا أو جزئيًا إلى ورقة مالية. أو هو التنازل عن الأصول لمصلحة الدائنين أو المقرضين، كما في ذمم بيع الأصول أو إيجارها، حيث يستمر دفع الأقساط إلى الممول الأصلي، الذي قام بتحويل الديون واستبدالها.

– التورق: هو عملية بين ثلاثة أطراف يشتري الأول من البائع أصلاً بصيغة الأجل، ثم يبيعها لغيره نقداً وفي الغالب يكون بسعر أقل، وبذلك يكون المشتري قد حصل على السيولة والتزم بأداء قرض أكبر منه، وغالب الأحيان يكون دخول السلعة في الصفقة صوريًا حيث لا حاجة للمشتري بها.

ورغم بعض المناصرين للتورق إلا أنه يُنفذ بشكل منظم وآلي يجعل العمليات المرافقة له عمليات صورية، ويكتفي البعض بتبادل الفواتير وثبوتيات البيع دون أي حركة حقيقة ومنتجة للسلع والخدمات.

– بيع العربون: هو أن يشتري شخص ما السلعة، فيدفع إلى البائع جزءً من الثمن على أنه إن أخذ السلعة حُسب من الثمن، وإن لم يأخذها فذلك للبائع. وهو يحقق المصلحة، لكن اللجوء إليه بوصفه أداة تمويل والتوسع فيه كأصول مالية يحيد به عن الغرض الذي يستخدم لأجله.

– القرض الحسن: يحرم على المقرض أن يستفيد لقاء إقراضه المال للغير لذلك ليس للقرض الحسن أرباحًا مباشرة للدائن، لكن أرباحه تتمثل بمزايا اجتماعية يستفيد

منها المجتمع عموماً. لذلك هو من جنس التبرعات، أي أنه تبرع بمنفعة الشيء المقرض دون مقابل، أما المقترض فمن الطبيعي أن يستفيد من القرض.

– المرابحة: يبحث المشتري أحيانا عن الطمأنينة، فيرغب بالشراء من مصدر يثق بجودة منتجاته ويفضل أن يعلم مُسبقًا بالربح الذي سيتحمله إضافة إلى التكلفة الحقيقية للشراء. وقد يرغب البائع أيضًا بالشيء نفسه، فيقول أحدهما للآخر أربحني مبلغ كذا أو نسبة كذا وأتم العملية.

– السَلم: السلم لغة أسلَم وأسلف وفيه يُقدم الثمن سلفًا للبائع الذي يقدم السلعة في زمن محدد لاحق. أما السلم اصطلاحا، فعقد على موصوف في الذمة وصفًا يُذهب أي جهالة، فهو بيع مؤجل بثمن معجل مقبوض في مجلس العقد ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم.

– الاستصناع: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي عقد شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، فإذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعاً.

– العينة: هو أن يشتري شخص من البائع سلعة بأجل ثم يبيعه نفس السلعة نقداً بسعر أقل.

– الرهن: عرّفه ابن عابدين في حاشيته: "بأنه حبس الشيء لأن الحابس هو المرتهن" وعد محاسن الرهن من وجهة نظر كل من الدائن والمدين بقوله: "النظر لجانب الدائن بأمن حقه عن التوى (التلف)، ولجانب المديون بتقليل خصام الدائن له

وبقدرته على الوفاء منه إذا عجز" . ويعدُّ عقد الرهن عقداً لازمًا في حق المدين الراهن ولو لم يقبض فلا يحق له إلغاؤه، وهو غير لازم في حق الدائن المرتهن.

– الحوالة: يُقصد بالحوالة حوالة الدين أي تغيير المدين بنقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وحوالة الحق تكون بحلول دائن محل دائن آخر وتختلف حوالة الدين عن حوالة الحق بأن حوالة الدين يتغير فيها المدين إلى مدين آخر، أما حوالة الحق فيتغير فيها الدائن إلى دائن آخر. والحوالة عقد لازم وهي من عقود الاسترفاق وليست بيعًا وهي مستحبة للمحال إذا علم ملاءة المحال عليه وحسن قضائه، لما فيها من انتفاع الدائن، والتخفيف والتيسير على المدين، وتكون مباحة إذا لم يعلم المحال حال المحال عليه[1] .

– الأوراق التجارية: تمثل الورقة التجارية توثيقًا للدين التزامًا بقوله تعالى: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ (البقرة: ٢٨٢)، ويعدُّ قبول الوفاء بقيمتها بمثابة تعهد والتزام من قبل المسحوب عليه بوفاء الدين لحاملها في موعد الاستحقاق. كما يعدُّ جميع الموقعين على الورقة التجارية من ساحب ومُظّهر وكفيل ملتزمون معًا بهذ الوفاء. وتعتبر الضمانات العينية التي يشترطها حامل الورقة التجارية تأكيداً لضمان حقه فيها رهنًا. وتستخدم الأوراق التجارية كأداة للوفاء بالديون مقابل الغير بحيث يمكن تحويل المديونية من شخص لآخر.

– الصكوك: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك

---

[1] معايير الأيوفي: معيار الضمانات رقم ٥.

بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

ثانيًا: الأصول المالية التقليدية:

الأوراق المالية إما أن تكون وثائق تثبت حقوق الملكية كالأسهم التي تعبر عن حق الشريك في صافي الأصول المادية المملوكة للشركة، وإما أن تكون وثائق تثبت المديونية كالسندات، والكمبيالات، وأذون الخزانة، وشهادات الإيداع، وتتنوع أشكالها.

أما أهم أنواعها التي تمثل أصولا مالية؛ فهي:

- المشتقات: تعتبر المشتقات بأنواعها أوراقًا مالية ناجمة عن تعاقدات صورية من الأصول المالية خارج الميزانية وفي مواعيد لاحقة. عرّفها بنك التسويات الدولية التابع لصندوق النقد الدولي بأنها: عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار لأصل المال في هذه الأصول، ويكفي تبادل مدفوعات فروقات الأسعار بين طرفي العقد، وليس ضروريًا انتقال ملكية الأصل محل التعاقد[1].

- الخيارات: هي عقد بين طرفين (بائع ومشتري) يعطي المشتري الحق (وليس الالتزام) في شراء أو بيع كمية محددة من العملة الأجنبية أو الأسهم أو غيرها من الأصول أو المؤشرات (كمؤشرات أسعار الأسهم أو أسعار الفائدة) وذلك بسعر محدد، وخلال فترة محددة (وفقًا للطراز الأمريكي) أو في تاريخ استحقاق العقد

[1] المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠.

(وفقًا للطراز الأوربي) . ويسمى سعر حق الخيار بالعلاوة premium يدفعه المشتري إلى البائع نتيجة لتمتعه بهذا الحق الذي يمنحه فرصة الاستفادة من الارتفاع والانخفاض في الأسعار خلال فترة العقد .

– العقود المستقبلية المالية : هي اتفاق لشراء أو بيع أداة مالية معينة : عملة، أسهم، سندات أو مؤشرات معينة (سعر الفائدة مثلاً) في البورصات العالمية .

– اتفاقيات مقايضة أسعار الفائدة : هي اتفاق بين طرفين لتبادل مدفوعات الفوائد على مبلغ محدد بعملة معينة محسوبة على أساس سعرين مختلفين للفائدة وذلك خلال فترة محددة .

– اتفاقيات الأسعار الآجلة : هي اتفاقيات تتم بين طرفين للقيام بتاريخ محدد في المستقبل يسمى تاريخ التسوية بتسوية الفرق بين سعر الفائدة المتفق عليه في العقد وسعر الفائدة السائد بتاريخ التسوية واللذين يغطيان فترة معينة تبدأ في المستقبل وعلى المبلغ المتفق عليه في العقد . ولا يترتب على هذه العمليات أي تحويل للمبلغ المتفق عليه في العقد .

– السندات : يتم إصدار السندات حيث الحاجة للتمويل وعدم الرغبة في زيادة رأس المال، وهي تمثل قروضًا طويلة الأجل يخول مالكها الحصول على فوائد ثابتة تؤدي قبل توزيع الأرباح على المساهمين . وتُستوفى قيمة السند عند حلول الأجل أو التصفية قبل الأسهم . وقد يتضمن الاتفاق بعض الأصول الثابتة ضمانًا للسداد .

– القروض الربوية : هي إقراض مال بمال مع زيادة، حيث يستفيد المقرض بأخذ مبلغ من المال لقاء الزمن ويتناسب طرداً مع حجم القرض .

ضوابط الأصول المالية وضوابط بيعها

إن إطلاق العنان لابتكار المنتجات وتطبيقها في الأسواق بجيّدها وسيئها إنما يؤذي الأسواق ويخلُّ بحقوق الناس، ويوجب على القائمين على الأسواق التدخل لمنع المنتجات الضارة قبل تطبيقها أو قبل اتساع نطاق استخدامها.

وتعتبر معايير الضبط وسيلة رقابية هامة لتحقيق حوكمة الأسواق بغية تحقيق الاستقرار لها وإبعادها عن شبح الأزمات.

أثبت التاريخ المالي أن للأزمة ارتداداتها، مما يطيل بعمرها حينا من الدهر فتتآكل مدخرات الناس وممتلكاتهم، وقد يخسرون كل شيء؛ فيقعون فرائس لدوامة الفقر، مما يجهد دورة الاقتصاد ويجعل تنشيطها أمرٌ مُكلف.

أهمية المنتجات المالية في السوق

تحقق الأصول المالية بنوعيها الإسلامية والتقليدية بعض المزايا، ومن ذلك:

- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، بتوسيع حجم أعمال المنشآت دون الحاجة لزيادة حقوق الملكية.
- خفض مخاطر الائتمان من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
- إنعاش سوق الديون الراكدة وتنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.
- تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.
- زيادة الشفافية بتحسين بنية المعلومات في السوق لما يتطلبه من إجراءات.

الدور الإيجابي للأصول المالية

يلعب إدارة الخطر دوراً في تحديد طبيعة الأصل؛ ففكرة نشوء الأصول المالية وتوسعها هدفت إلى توفير أدوات تحوط لأطراف العملية الائتمانية سواء المصرف أو العميل. لكن شبح الأزمة المالية العالمية الأخيرة ما زالت آثاره موجودة بين الناس وحكوماتها على السواء.

وبما أن الأُصول المالية تعبّر عن رؤية المستثمرين المستقبلية، فإن قيمتها تتعلق بدرجة الثقة والمخاطر. تستند الثقة على عوامل موضوعية وأخرى نفسية، لذلك تتحدد قيمة هذه الأصول بناء على مجموعة ظروف موضوعية وتفسيرات شخصية. وبما أن التبادل يجري في الأسواق فالأمر سيتعلق بالفرد نفسه وبمجموع المتعاملين أنفسهم حيث تسود بينهم حالات عدوى تمثلها الإشاعات، فتقودهم ما يسمى بغريزة القطيع. ولقد تهاوت الثقة بين المستثمرين عموماً وبلغت الإفلاسات ذروتها، لذلك يمكن القول بأن الأصول المالية انحرفت عن دورها ولابد من ضبط إصدارها وتداولها.

إن استخدام الأموال المحلية أو الخارجية في الاستثمار المباشر من خلال تأسيس مشاريع إنتاجية وخدمية جديدة، أو تطوير مشاريع قائمة لزيادة طاقتها الإنتاجية، يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع. لذلك فإن دور السيولة المالية ضروري لتمويل الأنشطة الاقتصادية لضمان نجاحها وتوسعها؛ فإذا انصرف تداول السيولة إلى عمليات صورية قائمة على الرهان والقمار بمسميات كالأصول المالية

التقليدية أو المشتقات المالية، فإن ذلك يُخرجها عن دورها الاقتصادي الإنتاجي إلى دعم النشاط المالي الذي يتسم بالطفيلي الضار بمصالح المجتمع.

السوق والأصول المالية

تُتداول السلع والأصول المالية في الأسواق بأثمان يحددها قانون العرض والطلب، لكنهما يختلفان من حيث علاقتهما بالسوق؛ فالسوق بالنسبة "للسلع" هي وسيلة للوصول إلى المستفيد النهائي من السلعة لإشباع حاجاته، وبذلك يكون السوق محطة وسيطة في حياتها، لأن السلعة تخرج من السوق كلياً عند وصولها إلى المستفيد النهائي ولا تعود إليه من جديد إلا استثناء كما في حالة بيع الأشياء المستعملة.

أما السوق بالنسبة للأصول المالية، فهو حياتها، فهي تدخله للاستقرار فيه ولا حياة لها دون أسواق؛ فالنقود (وهي أهم الأصول المالية) تنتقل من المشتري إلى البائع، الذي يقبلها للاستعمال في المستقبل. لذلك تبقى النقود في السوق ولا تخرج منه بشكل نهائي. وكذلك بالنسبة لحامل السهم أو السند؛ فرغم أن كلا منهما قد يدرُّ عائداً؛ فإن قيمته السوقية تتوقف على قدرة حامله على التصرف به مستقبلاً؛ فالعائد ليس هو سبب شرائه بل قيمته الرأسمالية المستقبلية هي السبب.

قيمة الأصول المالية

تتحدد أسعار "السلع" على أساس العرض والطلب لحظة تداولها، بينما الأصل المالي هو وعد مالي مستقبلي، يتحكم بسعره حجم العائد المالي المتوقع وقيمته المستقبلية وشكل المخاطر المرتبطة به. لذلك تتعامل أسواق "الأصول المالية" مع

اعتبارات مستقبلية؛ فيزدهر السوق المالي إذا كان مزاج السوق متفائلاً، ويتراجع إذا كان هذا المزاج متشائمًا.

وعليه فقد تتحول بعض السلع إلى نوع من الأصول المالية إذا كان لها سوق في المستقبل، كالمقتنيات الأثرية من التحف واللوحات التي قد تفقد كثيراً من خصائصها لتصبح نوعًا من الثروة المالية يتعامل فيها الأفراد بغرض إعادة بيعها في المستقبل.

ضوابط الأصول المالية

حدت شريعة الإسلام من انتشار الدين، وجعلت للغارمين مصارف لتمويل عجزهم من مؤسسات المجتمع المدني وهي مصارف الزكاة، وجعل للدولة ممثلة ببيت المال نصيباً في كفالة غرمهم. كما عظّمت الشريعة من شأن أكل أموال الناس بالباطل؛ ومن ذلك عدم توفية الديون وولوج المخاطر بأموال الناس. لذلك كان بيع الدين غير مسموح به، ويمتد ذلك على موثقاته من أوراق مالية ورهون ضامنة لهذا الدين. بينما عمد الاقتصاد التقليدي إلى شق هذه العلاقة والسماح ببيع الديون وأوراقها ورهونها فتوسعت الحياة الائتمانية وعرّضت الأسواق لهزات لم نسمع بها في التاريخ الإنساني، وأضاعت حقوق الدائنين والمدينين معًا.

كما منعت شريعة الإسلام بيع الشيء دون ملكه وحيازته، أما الاقتصاد التقليدي فشق هذه العلاقة وسمح بالبيوع الورقية الوهمية فكان الاقتصاد الفقاعي الوهمي، الذي أدى إلى كساد سوق السلع والخدمات مقابل دوران سوق النقد بسرعات

كبيرة جدا مما أدى إلى تضخم الاقتصاد العالمي وفقدان النقود لقيمتها وارتفاع أسعار الذهب وباقي السلع.

إن وظيفة الأصول هي المحافظة على رأس المال الحقيقي، وليس الذوبان فجأة مما ينذر بعواقب أولها الإفلاس، وقد تتعداها إلى جرائم اجتماعية وفساد عريض.

لذلك لابد من تسليم أحد البدلين أو كليهما مما يضمن أن أحدهما سلعة ملموسة أو خدمة قابلة للتحقق ولو كانت موصوفة في الذمة، حتى نبقى ضمن إطار الاقتصاد الحقيقي، وبدل البحث عن توسيع سوق النقد علينا تحقيق توسعات أكثر نفعًا في الاقتصاد الحقيقي.

الأصل أن الاقتصاد المالي يخدم الاقتصاد العيني.
لذلك يجب على الأصول المالية أن تحقق هذه الغاية وألا تخرج عنها

لكن إذا توجهت معظم الاستثمارات للمراهنة في الأصول المالية على حساب إنتاج الأصول العينية، فستتضخم المراهنات ويتقلص حجم الإنتاج.

حجم العقود الآجلة:

بلغ حجم العقود المالية الآجلة في العالم ٥٧ ضعف حجم التجارة الدولية وفقًا لتقرير البنك الدولي

لذلك لا مانع من تطوير أسواق المال وخلق لاعبين جدد، إنما ضمن عدم الإضرار بالناس فلا ضرر ولا ضرار. وإذا كانت رغبة إدارة المؤسسات المالية تسعى للتحرر من قيود الميزانية العمومية، والتهرب من القواعد المحاسبية والمالية كمراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، فلتتوجه نحو الأصول المالية التي تمثل سلعًا وخدمات؛ كالصكوك وليس التورق والعينة والتوريق

والمشتقات وغيرها من الأصول ذات الخطر الشديد. وبذلك لا تتعرقل أنشطة التمويل، ولا تتباطأ دورات رأس المال، وتزيد ربحية تلك المؤسسات المالية.

لذلك وبحسب وجهة النظر المحاسبية والمالية، فإن الأصل المالي يجب أن يحقق الشروط التالية لاعتباره أصلا من أصول الميزانية:

- أن يكون أصلاً ناشئًا عن أصول مادية ملموسة أو غير ملموسة مملوكة ومباحة.
- أن يكون له مقدرة إنتاجية أو خدمية، فالأصل المالي الذي ينبثق من أصل مادي ملموس أو غير ملموس يمكن اعتباره أصلا ماليًا منتجًا، منها ما يمكن تبادله كالصكوك مع بعض الشروط في حالة صكوك السلم وصكوك الاستصناع وصكوك المرابحة، ومنها ما لا يمكن بيعه كالديون والأوراق التجارية، أما الرهون فلا يحق الانتفاع بها من قبل المسترهن وبذلك لا تعتبر أصلاً من أصول الميزانية.
- أن يكون قابلاً للتحديد والقياس: لابد أن تكون منافع الأصل قابلة للقياس المالي، فإن خضعت قيمته للتوقع المستقبلي الاحتمالي فإن الغرر الشديد يمنع الاعتراف به.

الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد

اعتاد[1] الناس تقليد مخلوقات الله عز وجل في كثير من أعمالهم، ومن ذلك عنوان مبحثنا عن الشرنقة بوصفها مرحلة تمر بها بعض مخلوقات الله في طور يعقبُ اليرقة قبل أن يكتمل نموها لتصير فراشة كاملة.

وكذا هو حال اقتصاد البشر نجده ينتقل من طور إلى طور، ورغم أن الشرنقة طور يخص الحشرات ذات التطور الكامل، وهو مرحلة تطور نحو البلوغ، فإن الانتقال في اقتصادات الدول لا يعني بالضرورة الحركة الإيجابية؛ بل قد تكون متأرجحة بين الموجب والسالب.

والحشرة تكون في طور العذراء في همود غالبًا، بعضها يتحرك، وبعضها يظل ساكنًا، فعذراء البعوض متحركة وعذراء الذبابة غير متحركة، وعذراء الفراشة ضعيفة الحركة. وكذا حال الاقتصادات، فمنها مازال راكداً لا يتحرك لأنه غير مُستغل، ومنها ما هو متحرك، ومنها ما هو بطيء الحركة.

لا حرج في ذكر أمثلة كالبعوض والذباب والفراش، فجميعها ذكرت كأمثلة في كتاب الله تعالى، وقد تبين الناس أنها مخلوقات تعيش ضمن تنظيمات دقيقة تخصها، وأنها خلقت بطريقة تجعل أعتى البشر عاجزاً أمامها، بل تحدى الله تعالى من يدعي أن يخلق مثل هذه المخلوقات الضعيفة من دونه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (الحج: ٧٣).

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٧-٢٠١٤.

ومما لاشك فيه أن القصد بالانتقال بين الأطوار، هو الحركة الإيجابية أسوة بأطوار الحشرات بخروجها من الطور الأقل إلى الطور الأفضل، لكن كثيراً من اقتصادات الدول لا تسير بهذه الحركة الطبيعية لأنها حشرت نفسها في أوضاع ضيّعت فيها حقوق الناس وممتلكاتهم لسوء إدارتها.

وتتطلب الشرنقة الاقتصادية مغادرة الاقتصادات وضعها الأقل نمواً إلى حال أفضل لتحقيق التطور الكامل. وتعتبر دوامة الفقر والبطالة من أهم العثرات الناجمة عن الفجوة المزمنة بين الناتج القومي ومعدلات النمو السكاني، حيث يزداد أعداد الناس ولا يزدد إنتاجهم.

ومن سوء الإدارة مثلاً إصرار البعض على كبح معدلات النمو السكاني بوصفه سياسة واجبة التطبيق وأنه الحل السحري للدوامة؛ فهذه السياسة تتعارض مع أصول عريضة من أصول الشريعة الإسلامية؛ رغم تلطيفه بأنه تنظيم للنسل لا وقف للتوالد. لذلك لا عجب إن لم تجد نداءات المنظمات الدولية أصداءها لدى عامة المسلمين لتطبيق هذه السياسة، فالناس تؤمن بثوابت شريعتهم، كقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: ٣١)، ووقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**تزوجوا الودودَ الولودَ فإني مكاثرٌ بكم الأممَ يومَ القيامةِ**).

ومن جهة أخرى لا يأمن كثير من الناس نتائج دراسات وأبحاث غالبًا ما يكتنفها تسييس ومكرٌ أو خطأ وقصور، وقد أثبتت بعض الدراسات الاستراتيجية أن أممًا

تعيش بيننا ستزول خلال عشرات السنين رغم تصنيفها بأنها عريقة الاسم والحضارة!

لذلك يجب أن ينصب التركيز على:

- زيادة الناتج القومي (أو المحلي أو حتى العالمي) بوصفه السبب الأهم للفجوة المزمنة.
- إدارة الاقتصاد ذاته؛ فالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية الوضعية هي سياسات مُكرّسة للفقر.

إن الفقر والغنى يصيبان الأفراد والجماعات والدول، فهناك دول غنية، وأخرى فقيرة، وكلاهما يسعى لتحسين حاله وحال أفراده، منهم من تُفلح سياساته ومنهم من تفشل، وبالمجمل فإن دوام الحال منوط بحسن التصرف.

لقد خلق الله الكون متوازنًا: **وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ** (الحجر: ١٩)، واستخلف الله تعالى البشر فيه ليعمروه: **أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا** (الروم: ٩)، فأساء منهم من أساء وأحسن من أحسن، فظهر الفساد في الأرض: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** (الروم: ٤١)، ومن ذلك الفساد وأعظمه انتشار الفقر.

وقد ذكرنا سابقًا بأن الفقر له عوامل جاذبة منها: تطبيق الضرائب، وانتشار الربا، وهما أداتان أساسيتان في السياستين المالية والنقدية لاقتصادات الدول الحالية، وهما محرمتان في الشريعة الإسلامية.

فالضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة تطال الفقير قبل الغني بل إنه يسددها كاملة لأنها تُحتجز من المنبع مباشرة وغالبًا ما يتهرب منها الغني. كما يُساء توزيع متحصلاتها بما يوافق التشريع المالي الوضعي فلا تقابل الخدمات العامة وهذا حال أغلب الدول وخاصة النامية منها.

أما الربا فقد ميّزها الاقتصاد الوضعي بعائد أكيد وترك عائد العمل احتماليًا فالأول يمتلكه الأغنياء والثاني يخص الفقراء.

لقد رفع البنك الدولي منذ إنشائه في عام ١٩٤٤ (شعار؛ نحو عالم خالٍ من الفقر)، ومازال الشعار مرفوعًا على موقعه الإلكتروني[1]، كما يبدو في الصورة؛ فمحاربة

THE WORLD BANK
Working for a World Free of Poverty

الفقر يكون عادة في البلدان المتخلفة أو التي هي قيد النمو، أما أن ينتشر في أرقى البلدان غنى وتطوراً – بالمقاييس الحديثة – فهذا أمرٌ يحتاج إعادة نظر بعد ٧٠ عاماً من رفع البنك الدولي لشعاره. ومثال ذلك:

الفقر في الولايات المتحدة: ارتفعت[2] نسبة الفقر من ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٥.١ في عام ٢٠١١، وانخفض متوسط الدخل السنوي لكل أسرة أمريكية بنسبة

---

1 صورة ٢١-٢-٢٠١٢، www.worldbank.org.

2 http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/09/110913_us_poverty_record_high.shtml, 20-12-2012.

٢.٣٪ عام ٢٠١٠ ليستقر عند حدود ٥٠ دولاراً في السنة. وبلغ عدد الأمريكيين الذين لا يغطيهم التأمين الصحي ظلّ على حاله نحو ٥٠ مليون شخص.

وذكر تقرير للبي بي سي[1] عام ٢٠٠٧ أن الفقر في نيويورك تجاوز ١.٣ مليون ممن لا يجدون طعامًا كافيًا بمعدل ١ من كل ٦ أشخاص ممن لا يستطيعون تأمين الطعام الكافي. وأن الناس الذين يستخدمون أماكن توزيع الطعام الذي يقدم للفقراء مجانًا أو بأسعار زهيدة قد زادت بنحو ٢٠٪ في نفس العام.

الفقر في فرنسا: أكدت دراسة نشرها المعهد الفرنسي للإحصاء أن عام ٢٠٠٩ قد شهد ارتفاع نسبة الفرنسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ليبلغوا ١٣.٥٪ من سكان البلاد[2].

الفقر في ألمانيا: قالت نائبة رئيس المؤتمر القومي للفقر: إن معدلات الفقر في ألمانيا تتراوح بين ١٤–١٦٪ منذ سنوات، وأضافت: إن من المخزي أن يستقر عدد الفقراء عند مستوى مرتفع، حيث أن ٩.٣٪ من السكان يحصلون على مساعدات حكومية لتوفير الحد الأدنى من المعيشة[3]. ويرى البروفسور (كريستوف بوتيرفيغه)[4]: أن العديد من المسنين في ألمانيا يعيشون تحت خط الفقر.

---

1 http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7107000/7107291.stm, 20-12-2012.

2 تقرير فرانس ٢٤ تاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢:

www.france24.com/ar/20110830-france-poverty-rate-unemployment-work-statistics-inequality-economy-families

3 تقرير ٢٠-١٢-٢٠١٢:

www.masress.com/youm7/881071

4 تقرير DW TV، تاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢:

m.dw.de/arabic/mobile.A-16430677-9106.html

ومن جهة أخرى فقد ازدادت ثروات أغنياء ألمانيا وتراجعت ثروات الدولة لأكثر من الضعف خلال العشرين سنة الأخيرة (١٩٩٢–٢٠١٢)، فتراجعت ثروات الدولة ٨٠٠ مليار يورو[1].

ويبلغ عدد الأسر الأكثر ثراء في ألمانيا ١٠٪ يمتلكون أكثر من نصف الثروات، في حين يمتلك نصف الأسر الأقل دخلاً نحو ١٪ بالمائة فقط من ثروات البلاد. مما دفع المعارضة الألمانية إلى المطالبة بفرض ضريبة على الثروات في ضوء تزايد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في البلاد.

بمقابل ذلك[2]، ارتفعت ثروات الأغنياء في ألمانيا لأكثر من الضعف خلال عشرين سنة (١٩٩٢–٢٠١٢)، فيما تراجعت ثروات الدولة ٨٠٠ مليار يورو. ويبلغ عدد الأسر الأكثر ثراء في ألمانيا ١٠٪ ويمتلكون أكثر من نصف الثروات، في حين يمتلك نصف الأسر الأقل دخلاً نحو ١٪ فقط من ثروات البلاد. مما دفع المعارضة الألمانية إلى المطالبة بفرض ضريبة على الثروات في ضوء تزايد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في البلاد.

وسادت مخاوف من هروب جماعي[3] للأثرياء من فرنسا، مما دفع التوجه اليساري لبعض الفرنسيين بزعامة رئيسهم الأسبق (فرانسوا أولاند) الأثرياء وأصحاب

---

1 تقرير DW TV بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢

2 تقرير DW TV، ٢٠-١٢-٢٠١٢:
www.dw.de/ازدياد-ثروات-أغنياء-ألمانيا-وتراجع-ثروات-الدولة/a-16248649-1

3 تقرير DW TV، تاريخ ٢٢-١٢-٢٠١٢:
www.dw.de/مخاوف-من-هروب-جماعي-للأثرياء-من-فرنسا/a-16119841

الدخل المرتفع للتفكير بترك فرنسا بسبب محاولة فرض ضرائب عالية جداً عليهم لإصلاح الموازنة.

أما خطة الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) الإصلاحية[1] فاقترحت في أيلول ٢٠١١ كخطة ترمي إلى خفض عجز الميزانية الفيدرالية في خطة طويلة الأمد تضمنت ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء، وتوجيه هذه الزيادات إلى برنامج مكافحة البطالة.

لذلك يمكننا القول؛ إن إدارة الاقتصاد عامل هام من عوامل خلق الأزمات الحادة فالسياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الوضعي تكرس الفقر وتسعى لتحقيق مصلحة الأغنياء ضد مصلحة الفقراء. ويزيد الأمر سوءا انتشار الفساد، وكل ذلك مؤداه انتشار البطالة، والتفاوت في توزيع الدخول، والتضخم، والركود الاقتصادي، والتوسع بالديون، والتلوث البيئي، وصولا إلى انتشار الجريمة الاجتماعية، وهذه بعض الآثار المتتالية لضعف إدارة الاقتصاد وهي من عوامل جذب الفقر.

ولعل زيادة انتشار الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم دليل على انتشار الفقر والعوز مقابل ضعف الحلول الحكومية وتشتت الحلول الفردية، فالحكومات تعتبرها شكلاً منظماً قابلاً للرقابة والضبط، بينما يستغلها البعض لأهداف تحيد عن مساعدة الفقراء الحقيقيين، وقد تحذو بعض الحكومات ذلك أيضاً.

---

[1] تقرير BBC، تاريخ ٢٢-١٢-٢٠١٢:
www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/09/110918_obama_tax.shtml

للخروج من طور الشرنقة وتجاوز عنق الزجاجة والدخول في طور أكثر نضجًا لابد من التفكير مليًا في إعادة هندسة السياسات المالية والنقدية الكلية بشكل واسع

فإذا جمعنا ما وصل إليه بعض أعضاء G7 أصحاب أكبر الاقتصادات العالمية بالتجربة العملية كما ذكرنا آنفا كفرض الاتحاد الأوربي ضريبة على تذاكر الطيران لصالح الدول الفقيرة، واتجاه المعارضة الألمانية للمطالبة بفرض ضريبة على الثروات في ضوء تزايد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في البلاد، وتوجه يساريو فرنسا فرض ضرائب عالية جداً على الأثرياء وأصحاب الدخل المرتفع لإصلاح الموازنة، وخطة الرئيس الأمريكي بزيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء لإصلاح الموازنة وتوجيه الزيادات لدعم برامج مكافحة البطالة؛ فسنكون أمام بعض السياسات التي وضعتها الشريعة الإسلامية، دون التضحية بمصالح وحياة أجيال وأجيال؛ لنكون أمام واقع تجريبي يأخذ بيدنا نحوها؛ فتكلفة التجارب الاجتماعية باهظ ومرتفع على مختلف الأصعدة.

لقد عالج الإسلام الفقر بوصفه مشكلة (اجتماعية – اقتصادية) وليس مشكلة (اقتصادية) وحسب، فانصب الحل الاجتماعي على بناء مجتمع البنيان المرصوص، وانصب الحل الاقتصادي على تأمين تمويل مستدام بالزكاة والصدقات. لذلك لم يشهد التاريخ الإسلامي أزمات حادة كما حصل في القرنين السابقين حيث العديد من الأزمات الحادة، بل إنه شهد اقتصاداً متوازناً عبر قرون طويلة.

وتشكل الزكاة والصدقات عوامل نابذة للفقر، فالزكاة واجبة في حق الأغنياء ومصارفها محددة في القرآن الكريم للفقراء والمحتاجين الدائمين والمؤقتين كابن

السبيل والغارمين مثلاً. وتوجه الصدقات أيضا ككفارة ممن أخطأ إلى الفقراء والمحتاجين وما أكثر الخطاءين!

وتعتبر التربية السلوكية عاملا مهما في نبذ الفقر ومسبباته، فالفساد يمكن الحد منه قبل انتشاره فدرهم وقاية خير من قنطار علاج، فإذا اتسع أمره صار بحاجة إلى إصلاح، فشرعّ الإسلام للناس؛ بل أمرهم بإنكار الفساد والنهي عنه، وطلب منهم إتيان المعروف بل والأمر به. فرغم أن أركان الإسلام هي خمسة، فقد أضاف لها البعض ركنًا سادسًا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ(آل عمران: ١٠٤) لما لهذا الركن من أهمية؛ فشطره الأول أي الأمر بالمعروف يمثل قوة دفع، وشطره الثاني أي النهي عن المنكر يمثل مانعًا من التقهقر. ويستدلّ من كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركن، ضرورة إصلاح حال الناس من أي فساد يصيبهم، وبنفس الوقت يسعى إلى تحسين حالهم بالأمر بالمعروف وعدم الاكتفاء بالدلالة عليه؛ بل لابد من الاقتداء بالأمر حيث نكون أمام حالة عملية لا مجرد تنظير، فالله تعالى مقت من لا يفعل ما يقوله: كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ(الصف: ٣).

لذلك لابد من تطبيق سياسات عادلة ومتوازنة في مختلف السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك:

– إن التوسع في الإنفاق العام مؤداه خلل وعجز، ولجبره نجد الحكومات تطبق حلولا وسياسات تزيد الأمر سوءا، فتلجأ مثلا إلى سياسة الاستدانة، فتُحمل الأجيال

القادمة عبء إسراف وتبذير الأجيال الحالية. وحتى تتمكن الحكومات من الاستدانة من المنظمات والمؤسسات الدولية تشترط عليها تلك المؤسسات تطبيق سياسة التقشف كما حصل في اليونان. بينما نجد أن الإسلام يؤسس لهكذا قضايا قبل وقوعها، فالتربية السلوكية (للأفراد عموما ولأفراد الإدارة الحكومية خصوصًا) بالحد من إسرافهم وتبذيرهم يرشد استهلاكهم، ويضبط توسعهم بالدَيْن كسياسة لمقابلة ازدياد الحاجات، فيعتاد الناس على تحمل مشاق التقشف، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في جزء من حديث: **(اخشوشنوا)**[1]، وهذه سياسة أنجع وأقل تكلفة إن طبقت قبل تأزم الوضع وأكثر استجابة للتطبيق، وقد فعل الفاروق عمر رضي الله عنه ذلك. ويمكن النظر إلى فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بربطه الحجر على بطنه: **(كان يَرْبِطُ الحَجَرَ على بَطْنِه مِنَ الغَرَثِ)**؛ كسياسة تقشفية لأنه صلى الله عليه وسلم يمثل الشخصية الاعتبارية لبيت المال.

– إن اللجوء إلى سياسة التوسع في عرض النقود لعلاجات طارئة هي ضارة بمصالح الناس، فكيف إذا أضحت سياسة دائمة؟ ويشمل ذلك زيادة الإصدار النقدي أو اعتماد سعر فائدة كوسيلة للتحكم بالكتلة النقدية.

الحل يكمن في ترشيد الإدارة، وفيصل ذلك هو الكفاءة

وبناء على ما سبق، فإن أرادت الإدارات الحكومية خدمة مجتمعاتها فعليها تأمين موارد من غير فرض الضرائب أو إتباع سياسات غير مؤذية لمصالح الناس وحقوقهم، فإن عجزت فعليها التوجه نحو:

[1] حديث ضعيف

- خفض إنفاقها الحكومي،
- خفض إنفاقها الاجتماعي كالتعليم والصحة،
- خفض إنفاقها على المشروعات العامة،
- خفض إنفاقها على التسلح،
- خفض توظيفها الحكومي.

إن الأمر الذي يجب ألا يغيب عن الحكومات؛ أن مهمتها إدارة شؤون الناس لتسيير وتحسين أوضاعهم المعيشية، فإن فشلت بهذه المهمة فشرط الكفاءة صار ناقصاً.

اقتصاد الدودة الشريطية

إن أصحاب البنوك يقومون بعمل الله "doing God's work"[1]، (لويد بلانكفاين الرئيس التنفيذي لجولدمان ساكس)

فلماذا يستغرب البعض أن نقول: اقتصاد إسلامي، ومصارف إسلامية، وتأمين إسلامي؟... أم أن المحتجين علينا غابت عنهم حقائق الأمور؟.

إن من يسيطر على الغذاء يسيطر على الشعوب، ومن يسيطر على الطاقة يسيطر على القارات، ومن يسيطر على المال يسيطر على العالم (هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق)

إنها منهجية منطق القوة، وليس قوة المنطق.

أعطني سيطرة على عملة دولة، وأنا لن أهتم بمن يضع القوانين (بارون ماير أمشيل روتشيلد)

إذاً لا غرابة في محاربة العملات المشفرة؛ فهي تضعف سيطرة المصارف المركزية ومن ثم تضعف الدولار، ثم تزيد من سيطرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

[1] www.dealbook.nytimes.com/2009/11/09/goldman-chief-says-he-is-just-doing-gods-work/

لماذا ننسب الاقتصاد للدودة الشريطية[1]؟

لقد سبق واستعرنا (وصف الشرنقة): (الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد)[2] مستعيرين وصف الشرنقة بوصفها مرحلة تمر بها بعض مخلوقات الله في طور يعقب اليرقة قبل أن يكتمل نموها لتصير فراشة كاملة، وهذا تشبيه معبّر ومناسب.

الدودة الشريطية (حسب الويكيبيديا): هي جنس من أجناس الديدان الشريطية وأحد أنواع الطفيليات. أما عن دورتها الحياتية؛ فجسمها يتألف من عُقد، في كل عقدة يوجد أعضاء تناسلية كاملة، فإذا امتلأت العقدة بالبيوض انفصلت عن جسم الأم وخرجت من الجسم؛ فإن تلوث بها علف الحيوان أو غذاؤه تحولت في أمعائه إلى يرقة لتنتقل من الأمعاء إلى عضلاته؛ لتتمركز فيها على شكل أكياس؛ فإن أكل الإنسان لحومًا تحتويها ولم تكن مطبوخة جيدا يبدأ تطور اليرقة في أمعائه إلى دودة كاملة، تفرز فيما بعد عقداً مملوءة بالبيض انتظاراً لبدء دورة تطور جديدة وهكذا. والدودة الشريطية قد تكون قاتلة إذا تركت لفترة طويلة دون علاج. فهذه قضية لا تنتهي!!

نحن نعيش اقتصاد الدودة الشريطية حيث النخب الاقتصادية هم الدودة، وباقي الناس طعامهم.

عناصر اقتصاد الدودة الشريطية

أما أهم عناصر هذا الاقتصاد فهي: التوسع في الديون، وتسخير الدِين لخدمة مصالح القلة في الأسواق.

أولا: الديون والتوسع فيها

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، اقتصاد الدودة الشريطية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٤-٢٠١٨.

[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٧-٢٠١٤.

يلعب النظام المصرفي والنقدي دورًا مهمًا في توسيع الديون؛ فبالديون يتم إخضاع الناس والتحكم بهم؛ فكيف ذلك؟

على مستوى البنوك المركزية وما يتبعها من مؤسسات مالية:

يعدُّ عرض النقود والتحكم به دون ضوابط (العرض والطلب) على أقل تقدير سببًا لتوسيع حجم الديون؛ فالمصارف القادرة على خلق النقود الائتمانية أداة العرض وتوسيعه برعاية ووصاية البنوك المركزية.

إن الأصل في البنوك المركزية أنها مؤسسة تساعد على استقرار الاقتصاد بعيدًا عن السياسة، تعمل بحيادية لمصلحة المواطنين، وأنها ليست وسيلة حكومية تعبث بأموال الناس وممتلكاتهم. إلا أن أغلب البنوك المركزية مربوطة ربطًا تامًا بالدولار الأمريكي وتخضع لسلطته، ويخضع الدولار – بدوره – لمؤسسة أمريكية خاصة يمتلكها ويديرها كارتل عائلي هم: (آل روتشلد، آل مورغان، آل روكفلر وآخرون)، وهم أنفسهم منشؤو الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٠؛ أنشؤوه كمنظمة خاصة ذات سلطة احتكارية لخلق المال دون أي محاسبة، بل مدعومة بحكومة لديها سلطة عسكرية احتكارية، حيث تتلاقى مصالح الطبقتين السياسية والمالية.

ومثال ذلك أن العالم قد شهد أكبر كمية من المال المزيف المطبوع في التاريخ عام ٢٠٠٨، وبذلك سدد الناس ديون الساسة للبنوك. فالفدرالي الأمريكي يطبع المال نيابة عن الخزينة، بناء على نظام مبني على الديون وليس على حاجة سوق السلع والخدمات؛ أي السوق الحقيقي.

والاقتصاد السليم، هو أشبه بالجسم السليم المتوازن. أما الاقتصاد الذي نعيشه فهو متغير يحاول دومًا تحسين نفسه، لكنه يحوي في داخله دودة تعمل كما تعمل الدودة الشريطية في جسم الإنسان؛ فتراها تفرز موادًا تجعلك تشتهي الطعام الذي يفيد الدودة لكنه ضار لك، والنتيجة أنه لديك كائن طفيلي متلاعب يغذي نفسه على حساب الجميع.

يسرق البنك المركزي الناس عن طريق إحداث التضخم والتحكم بسعر الدولار من خلال قدرته الشرائية فيذهب معظم المال للقلة القليلة، سواء تمثلت القلة بالحكومة نفسها أو بمجموعة أصحاب مصالح. بينما مهمة البنك المركزي رعاية مصالح الناس لا تحقيق النفع منهم أو على حسابهم.

مثال ذلك:

- قامت النخبة الاقتصادية الأمريكية بسحب أسهمها من سوق البورصة قبل الركود الاقتصادي في عام ١٩٢٩؛ بعد ذلك اُستعمل ذات المال لشراء أسهم رخيصة وبنوك مفلسة ببنسات معدودة، مما ضخم ثروات المصرفيين.
- تكرر نفس السيناريو في عام ٢٠٠٨، مع المصرفيين أنفسهم الذين استفادوا في الأعوام قبل الانهيار؛ فجمعوا القروض السيئة وتبادلوها مع علمهم بأنها ستفشل في النهاية، فكان ذلك أشبه بوضع برتقال فاسد في صندوق ثم بيعه كبرتقال طازج. والمقرضون يعلمون أن المسألة مسألة وقت، فبفتح الصندوق سيعلم ملاك الصندوق أنه بدون قيمة، وسيتأثر كل من اشترى أو باع أو موّل ما يتعلق بهذا الصندوق، أي أن كل الناس تأثرت؛ بفقدانها عملها، ومنازلها،

ومتاجرها، ومعاشها؛ أما البنوك التي أوجدت المشكلة بداية الأمر فقد تم انقاذها.

- هناك بعض الحكومات التي تفعل الشيء ذاته نهاية الشهر وبداية الشهر الذي يليه لتُحصّل موارد تسدد بها نفقاتها ورواتب الناس من جيوبهم.

تتلاعب البنوك المركزية بالدورات الاقتصادية على عدة مراحل

ويكون ذلك بما يسمى بدورة الديون القصيرة الأجل، وذلك كالآتي:

المرحلة الأولى: **رمي السنّارة**؛ ويكون ذلك بضخ مال كثير في السوق من خلال خفض معدلات الفوائد، لدعم منح القروض. فإذا توفر المال في أيدي الناس، سيتولد نشاط اقتصادي يزيد من معدلات التوظيف؛ فيزيد الطلب على السلع بازدياد الإنفاق، فتزيد الشركات من اقتراضها؛ لتزيد إنتاجها لمقابلة زيادة الطلب، عندئذ يصبح الناس أكثر طمأنينة على مستقبلهم، ويزداد استهلاكهم.

إلا أن البنوك سرعان ما تشرع بتغيير قواعد اللعبة، منتقلة إلى المرحلة التالية.

المرحلة الثانية: **سحب السنّارة**؛ ويكون ذلك برفع معدل الفوائد؛ فينخفض عدد المقترضين، وبنفس الوقت تزيد المصارف من شروط طلب القرض بجعله أكثر صعوبة. وبرفع معدلات الفوائد، يتوجه جزء كبير من الناس نحو سداد القروض ليتخلصوا من عبء فوائدها، وليس نحو شراء السلع الجديدة، فتنخفض حجم الأموال المتداولة، مما يخفض عدد الأشياء المشتراة أي يتقلص حجم الشراء؛ فتبدأ أرباح الشركات بالانخفاض، ثم يبدأ تقليص عدد الوظائف، وتدخل بعض

الشركات حالة الإفلاس؛ ثم بفقد الناس وظائفها، لا يعودون قادرين على دفع أقساط قروضهم التي اقترضوها في أوقات الرواج.

إذا النتيجة:

بعد إفلاس الشركات والأفراد
تحصل البنوك على الثروة الحقيقة؛ من مصانع، وأراضي، وعقار.

وتعتبر سياسة رمي وسحب السنارة أو إغراق السوق بالمال ثم تجفيفه التي تعمل منذ عقود، هي المسؤولة عن سرقة الثروة الحقيقية للعالم وتركزها في أيدي قلة منهم. وهذه العمليات تمارس في الدول وعلى المستوى الدولي أيضاً.

أما على المستوى الدولي

يستغل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي البنوك المركزية لخلق مزيد من المال، لاستغلال موارد البلدان التي يقومون بإقراضها وإفلاسها خلال ذلك، بتكرار نفس السيناريوهات السابقة.

لذلك تسعى الصين وروسيا للخروج من عباءة النظام المالي العالمي[1] بعد الخلاف الأمريكي ومختلف العالم إثر العقوبات المفروضة على إيران ومعاقبة الشركات التي تتعامل معها وتأثر مصالح الاتحاد الأوروبي وغيره بشدة إثر ذلك.

ولعل ذلك أول ملامح الشرنقة الاقتصادية العالمية

لقد مضى على بحث مسألة تشكيل نظام مالي عالمي جديد أعواماً عديدة، حيث لم يتم التوصل إلى نتائج حتى الآن؛ فالولايات المتحدة مازال بإمكانها إقناع العالم

[1] حازم حسانين محمد، التمرد الناعم: محاولات الصين وروسيا الخروج من عباءة النظام المالي العالمي، ٢٩-٤-٢٠١٨:
https://elbadil-pss.org/2018/04/29/محاولات-الصين-وروسيا-الخروج-من-عباءة-ا/

للعمل بالنظام القديم والحفاظ عليه ما أمكن، على الرغم من كون هذا النظام لا يتناسب ومصالح دول كروسيا والصين، لأنه في مصلحة الولايات المتحدة فقط، فالدول المقرضة تدفع الثمن بشرائها السندات الأمريكية، فتدعم اقتصادها بالديون وأمريكا تحصل على أرباح خيالية من خلال طباعة الدولار. لكن بتجاوز إصدار الدولار حدود المعقول؛ فإن أي دولة عليها التفكير مليًا: هل من مصلحتها التعامل بالدولار غير المدعوم بأي شيء؟ فالتضخم – في هذه الحال – واقع لا محالة وسيتمثل بارتفاع أسعار المنتجات المشتراة بالدولار وانخفاض أسعار السندات، ومن سيستمر في ذلك سيخسر أكثر، وللخروج بأقل الخسائر يجب اتخاذ القرار بسرعة، وهذا ما يفعله كثير من الدول حيث تشتري أصولاً حقيقية.

ثانيا – العقيدة والدِين في خدمة مصالح القلة في الأسواق

هدفت النظم التقليدية من (أدلجة) مصطلحاتها دينيًا إلى التحكم بسلوك الأتباع أولاً، ثم تعميم ذلك على جميع المتعاملين خدمة لمصالح القلة في السوق وليس ضبطًا لعمل السوق وحسن سيره، ويعدُّ قول (لويد بلانكفاين) الرئيس التنفيذي لـ(جولدمان ساكس)، في أعقاب أزمة ٢٠٠٨، مثال على ذلك:

إن أصحاب البنوك يقومون بعمل الله "doing God’s work"[1]

وذكرت ذلك (لين ستاوت) أستاذة القانون بمقال عنوانه: **هل (وول ستريت) تقوم بعمل الله؟**، اعتبرت (لين) أن مقولة (لويد) بمثابة جزء هام من شعار (وول

[1] www.dealbook.nytimes.com/2009/11/09/goldman-chief-says-he-is-just-doing-gods-work/

ستريت)؛ وإجراء تشغيلي قياسي لمديري البنوك؛ فهو (أشبه بترنيمات متكررة)، تعلن وبصوت عال أن: (وول ستريت) أمر حيوي لاقتصاد البلاد؛ لأنها تؤدي إلى[1]:

– خدمات ذات قيمة اجتماعية من خلال زيادة رأس المال.

– توفير السيولة للمستثمرين.

– ضمان تسعير الأوراق المالية بدقة لتتدفق الأموال إلى مكان إنتاجيته أكثر.

الترنيمات أو التعويذة mantra

هي أشياء يدندن بها البوذيون والهندوس في صلواتهم، والمقصود بهذا التشبيه تكرار مدراء البنوك لهكذا ترنيمات، مما يساعد في خلق تحول نفسي.

تختلف استعمالاتها وأنواعها باختلاف المدارس التي تعتمدها (الويكيبيديا).

وتذهب (لين) إلى تفنيد تلك الادعاءات وتثبت ما يغايرها، وخلاصة ذلك كالآتي:

١– إن **(وول ستريت) لا تساعد الشركات على زيادة رأس المال**: بلغت أرباح الأوراق المالية من الاكتتاب في الأسهم والسندات الجديدة أقل من ١٠٪ في عام ٢٠٠٩، بينما بلغت أكثر من ٩٠٪ من العمولات التجارية وأرباح التداول.

وهذا يعكس عدم التوازن بين ضآلة سوق الإصدار وهو سوق الاستثمار، وضخامة سوق التجارة الثانوية؛ فالتداول في السوق الثانوية هو في الأساس؛ لعبة محصلتها صفر؛ إذا جُني المال عن طريق الشراء المنخفض والبيع المرتفع، ولا يحقق المجتمع من هذا التداول في السوق الثانوية أي منافع سوى تبادل الملكية بين أفراده.

[1] لين ستاوت، هل (وول ستريت) تقوم بعمل الله؟، ٣١-٨-٢٠١٦:
https://promarket.org/wall-street-gods-work-even-anything-useful/

٢– إن **(وول ستريت) لا تساعد الشركات على توفير السيولة للمستثمرين:**
يقول المصرفيون إننا نحصل على السيولة من خلال قدرة المستثمرين على بيع استثماراتهم بسرعة نسبية. لكن (وول ستريت) توفر السيولة بسعر باهظ؛ فتبلغ رواتب عامليها نصف تريليون دولار.

إن معظم الأموال المستثمرة في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى مصدرها مدخرات تقاعد الأفراد، إما عن طريق الاستثمار المباشر أو من خلال المعاشات التقاعدية والصناديق المشتركة. ولا يحتاج هؤلاء على المدى الطويل الكثير من السيولة، كما أنهم لا يحتاجون سوقًا تتم فيه بيع ١٦٥٪ من الأسهم كل عام.

٣– إن **تداول (وول ستريت) لا يساعد على تخصيص موارد المجتمع بشكل أكثر كفاءة:** يملك التاجر معلومات متفوقة؛ تمكنه من تحريك الأسعار في الاتجاه "الصحيح"؛ فتاجر عقود القمح المستقبلية الذي يقوم بالبحث عن أنماط الطقس؛ قد يتوقع الجفاف؛ فيقوم بشراء عقود قمح مستقبلية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح، ويدفع المزارعين لزراعة مزيد من القمح. وعليه فأرباح المتداول من المضاربة في عقود القمح المستقبلية هي مجرد تعويض عن توفير "اكتشاف الأسعار"، وهذا يعني أن المصرفي غير مدعوم بأي دليل مهم. والأهم من ذلك، أن التاجر الذي لديه معلومات متفوقة؛ يمكنه تحريك الأسعار في الاتجاه "الصحيح" وهذا لا يعني بالضرورة أن المجتمع سوف يستفيد.

كل ذلك مسألة توقيت.

وبنظرة مقارنة لما في الاقتصاد الإسلامي؛ فإن ما يميز الشريعة الإسلامية ضوابطها؛ فالثوابت فيها تمنع انزلاق الكبير والصغير، والغني والفقير، فلا ربا ولا غرر، ولا أكل لحقوق الناس، ولا تضييع لأموالهم، كما أن انضباط السوق وانسياب بياناته الصحيحة بشفافية حق لكل عناصر السوق، والجميع أفرادًا وشركات وحكومات منضوون تحت تلك الضوابط. بما في ذلك منع تلاعب البنوك المركزية بالدورات الاقتصادية كما أسلفنا؛ فالعدل أساس الملك وأساس كل حياة في شريعة الإسلام.

وقد اهتمت شريعة الإسلام بالمال فضبطته كسبًا وإنفاقًا بوصفه الفتنة الأكبر لبني البشر والتي تسبق الولد والأهل. وهذا ما لم تفعله النظم الأخرى حيث وقع فيها الفقير في براثن الغني، والغني في براثن الأكثر غنىً، وهكذا صار العالم غابة لا يحكمها سوى ضابط مصلحة الأقوى، والقوة المقصودة آتية من التحام مصالح الطبقة السياسية بمصالح طبقة الأثرياء. وبالتالي ضياع مصالح الطبقات الأخرى، وهذا ما نهت عنه الآية الكريمة: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (البقرة: ١٨٨).

وشتان بين دِين يعمل على إرساء العدل بين الجميع، وبين أيديولوجيا يستخدمها أصحاب المصلحة حسب أهوائهم بدعوى أنها دِينَهم، قال الله تعالى: فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (القصص: ٥٠).

المبحث الثالث
الرشد الاقتصادي هدف استراتيجي

الاقتصاد الإبداعي اقتصاد إيجابي

لقد[1] تطور اقتصاد الخدمات إلى جانب الاقتصاد المادي (الإنتاجي) تطوراً واضحاً؛ حتى صار جزءً حيويًا من هيكل أي اقتصاد، ومن ذلك: (السياحة العلاجية، وصناعة المؤتمرات، وصناعة البرمجيات)، وغيرها من الخدمات التي شقت طريقها لتكون ذات شأن كبير، بينما لا يعدُّ (بيع السندات وتداولها وجني الفوائد) من الاقتصاد؛ لأنها لم تحقق للعالم إلا مزيداً من المخاطر الائتمانية؛ بل وعجزت عن تحقيق أية قيمة مضافة إيجابية.

لقد بدأت عبارة (الاقتصاد الإبداعي) تظهر في الأدبيات منذ سنوات قليلة؛ فالاقتصاد الرقمي – الذي يعتمد كليًا على التقنيات والاختراعات – قام على الأفكار الإبداعية التي أدت لإيجاد تلك التقنيات، ثم انتقل تطبيق الأفكار الابتكارية ليطال (المحاسبة، والعمارة) وغيرها من الاختصاصات حتى غدا "الاقتصاد الإبداعي قوة تحويلية" على مستوى العالم.

لقد أدى تطبيق تلك الإبداعات إلى توفير إمكانات كبيرة حققت تنمية ملموسة للبلدان التي تبنت ذلك التطبيق؛ فتزايدت منتجاتها، وتوسعت آثارها، وصار يُنظر

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، الاقتصاد الإبداعي اقتصاد إيجابي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العد ٤٦-٢٠١٦.

إلى هذا الاقتصاد بأنه أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي؛ لتوفيره فرص العمل بازدياد، وضخامة عائدات مخرجاته.

إن من المعلوم أن الطاقة البشرية هي أساس الإبداعات؛ وليس الآلة كما هي حال الاقتصاد الصناعي، وليست الأرض كما هي حال الاقتصاد الزراعي، فالإبداع والابتكار الذي يضيفه الناس لمحيطهم الآلي والمادي على مستوى الأفراد أو الجماعات؛ هو محرك الصناعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء؛ لذلك فإن هذه الطاقة هي الثروة الحقيقية للبلدان.

وتعتبر الثقافة التعبير الذي يساعد الناس على فهم محيطهم، وبها يؤكدون حقوقهم، ويبنون العلاقات المفيدة مع غيرهم. وهي تمثل المورد المحفز للإبداع والتجديد، والمساعد في تحقيق تنمية شاملة وعادلة بشكل مستديم.

ويمكن تعريف **الاقتصاد الإبداعي** بأنه: **اقتصاد إيجابي يشترك فيه كل شيء، وهو مدمج بالحياة الاجتماعية شاملاً كل ما فيها؛ بتوازن**. يقول الله تعالى: وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (الحجر: ١٩).

والتوزان يحطم أركانه طرق التفكير وآلياته؛ فالبحث المستمر في عقول أصحاب شركات التنقيب عن (النفط والذهب وما شابهه من معادن) أدى إلى زعزعة التوزان العالمي، وهذا مصدره الثقافة المشوهة لأولئك. تلك الثقافة التي تتأثر بالمحيط الذي يعيشون ويترعرعون فيه، فلا ضوابط تكبح جماح أفكارهم سوى المصلحة الخاصة، وتعظيمها.

لذلك فإن أهم ما يتطلبه الاقتصاد الإبداعي هو: الاعتماد على الإنسان المكرَّم بوصفه مادته الأولى، ودعوته له لإعادة التفكير – بشكل إبداعي – في الآثار العملية التي تحقق ازدهار هذا الاقتصاد على الحياة اليومية للناس بمختلف ظروفهم. فإذا ما حصل ذلك: فستكون الطاقة الإبداعية أحد مكونات النمو، وتظهر آثارها على المنتجات غير الاقتصادية للتنمية البشرية. وقد ورد في تقرير لليونيسكو عام ٢٠١٠: أنه إذا طورت الطاقة الإبداعية بالشكل المناسب؛ فإنها تدعم الثقافة، وترسخ التنمية التي محورها الإنسان، وتصبح العنصر الأبرز في استحداث فرص العمل والإبداع ومزاولة التجارة، مسهمة في الوقت نفسه في الاندماج الاجتماعي، والتنوع الثقافي، والاستدامة البيئية[1].

لذلك يمكن القول؛ إن:

عنصرا (الإبداع، والثقافة) هما محورا الاقتصاد الإبداعي

ويمثل هذين العنصرين **مجموعة من النشاطات، أو السمات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على التصور، وإنتاج أفكار أو منتجات أو طرائق جديدة لتفسير العالم**؛ لذلك هما محركا التنمية[2].

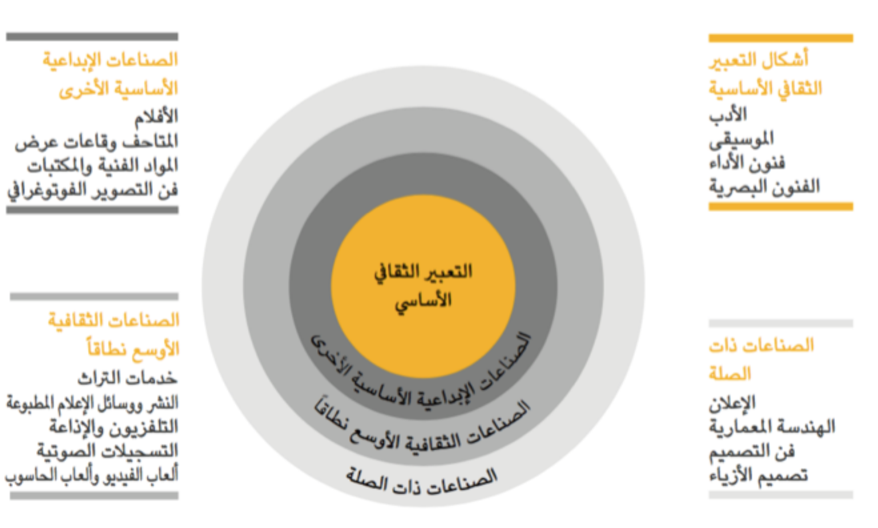
وبتتبع القيمة الاقتصادية التي تدرها الصناعات (الثقافية، والإبداعية) على صعيد توفير فرص العمل، وتحفيز ولادة أفكار وتقنيات جديدة، يمكننا تلمس أهمية هذا الاقتصاد الإبداعي الشكل (٥).

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٠.
[2] الاقتصاد الإبداعي ٢٠١٣ تعزيز سبل التنمية المحلية، منشورات الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونسكو)، ٢٠١٣.

	العالم		البلدان النامية		البلدان المتقدمة		البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	
	٢٠٠٢	٢٠١١	٢٠٠٢	٢٠١١	٢٠٠٢	٢٠١١	٢٠٠٢	٢٠١١
جميع السلع الإبداعية	١٩٨,٢٤٠	٤٥٤,٠١٩	٧٣,٨٩٠	٢٢٧,٨٦٧	١٢٣,١٦٩	٢٢٢,٥٩٧	١,١٨١	٢,٥٥٥
الأعمال الفنية والمصنوعات الحرفية	١٧,٥٠٣	٣٤,٢٠٩	٩,٢٠١	٢٣,٣٨٣	٨,٢٥٦	١٠,٦٥٣	٤٥	١٧٢
المنتجات السمعية–البصرية	٤٥٥	٤٩٢	٣٥	٩٠	٤١٧	٤٠٠	٢	٢
التصميم	١١٤,٦٩٤	٣٠١,٢٦٢	٥٣,٣٦٢	١٧٢,٢٢٣	٦٠,٩٧٠	١٢٧,٢٣٩	٣٦٢	١,٨٠٠
وسائط الإعلام الجديدة	١٧,٥٠٦	٤٣,٧٤٤	٤,٤١٢	١٤,٦٠٧	١٣,٠١٧	٢٨,٩١٨	٢٣	٢١٩
فنون الأداء	٢,٧٥٤	–	٢٥٠	–	٢,٤٧٨	–	٢٦	–
النشر	٢٩,٩٠٨	٤٣,٠٧٧	٣,١٥٧	٨,١٠٦	٢٦,٠٦١	٣٢,٦٥٠	٦٩٠	١,٣٢١
الفنون البصرية	١٥,٤٢١	٣١,١٢٧	٣,٤٧٤	٩,٤٥٦	١١,٩١٦	٢١,٦٣١	٣١	٤٠

الشكل رقم (٥) السلع الإبداعية الصادرات بحسب المجموعات الاقتصادية عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١ بملايين الدولارات الأمريكية
المصدر الملحق (أ): قاعدة البيانات العالمية عن الاقتصاد الابداعي التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إذاً لا تقتصر التنمية على نمو إجمالي الناتج المحلي GDP؛ بل لابد من ملاحظة، ومراعاة الحياة الثقافية بوصفها تحقق سعادة الحياة الإنسانية، فإذا ما تم إكساؤها برداءاقتصادي، فسيتحول محورا الاقتصاد الإبداعي (الإبداع، والثقافة) إلى محركين للتنمية؛ لأنهما سيجددان الحياة الإنسانية بطريقة ذات مغزى ولمستوياتها كافة، ولفترات أطول.



الشكل (٦) نماذج الصناعات الثقافية والإبداعية: نموذج الدوائر ذات المركز الموحد
المصدر: Throsby, D. 2001-2008

وبسبب تزايد نزعة تحويل الفن إلى سلع صارت الصناعات الإبداعية تمثل مجموعة أكبر من المواد الإنتاجية؛ لشمولها مخرجات الصناعات الثقافية التي تعتمد على الابتكار، ويشمل ذلك منتجات البحوث العلمية والبرمجيات، الشكلين (٦ و٧).



الشكل (٧) نموذج الدوائر الموحدة المركز الخاص بمؤسسة Work Foundation
المصدر: مؤسسة Work Foundation، Flew, T. 2012

ويبدو أن استخدام هذين التعبيرين يتطور باستمرار حتى صار الاقتصاد الإبداعي يشمل (عروض الأزياء، والمهرجانات، وألعاب الفيديو) لتكون ضمن نماذج الصناعات الثقافية والإبداعية. وكذلك الممارسات التجارية، والتسويق الإلكتروني وما إلى ذلك.

ويتمثل مفهوم الإبداع بتصور وتوليد أفكار تؤدي إلى تكوين منتجات وطرائق جديدة يشمل[1]:

- أشكال التعبير الثقافي الذي يزيد من حيوية الأفراد والجماعات، ويعزز قدراتهم.
- التراث الثقافي (المادي، وغير المادي).

[1] مرجع سابق، الاقتصاد الإبداعي، ص ٤٩.

- التخطيط والهندسة المعمارية الحضرية.

خصائص الاقتصاد الإبداعي[1]

(١) الموارد: تضم الموارد الثقافية المتاحة (مدينة، أو إقليماً) يكون في جوهرها رأس المال (البشري والثقافي) الذي يقدم خدمات تعود بالعديد من المزايا على مر الزمن.

(٢) القدرات: سوف تتلقى الموارد الآنفة الذكر دعماً عندما تحقق منافع (اقتصادية، واجتماعية، وثقافية) للمجتمع (الحضري، أو الإقليمي) من خلال بنى أساسية تتيح وتيسر تنفيذ هذه العمليات وحسن استخدام هذه الموارد. وتعتبر (زيادة قيمة الإنتاج الثقافي، أو انخفاض معدلات الجريمة، أو التوسع في البرامج المدرسية المتعددة اللغات) منافع يمكن (توقعها)، أو (السعي إلى بلوغها)؛ باعتبارها حصيلة ناجمة عن السياسات الموضوعة في كل مجال من تلك المجالات.

(٣) النتائج: نميز بين (النتائج الاقتصادية، والنتائج الاجتماعية):

النتائج الاقتصادية: إن النتيجة ذات الأهمية الرئيسة هي إعطاء الصناعات الثقافية دفعة للاقتصاد المحلي تنعكس على مؤشراته؛ مثل (قيمة الإنتاج الإقليمي، والتوظيف، والاستثمار في الأعمال التجارية، وتنمية مهارات قوة العمل، ونمو قطاع السياحة). يضاف لذلك تتبع توزيع منافع النمو الاقتصادي؛ كتخفيف حدة الفقر.

---

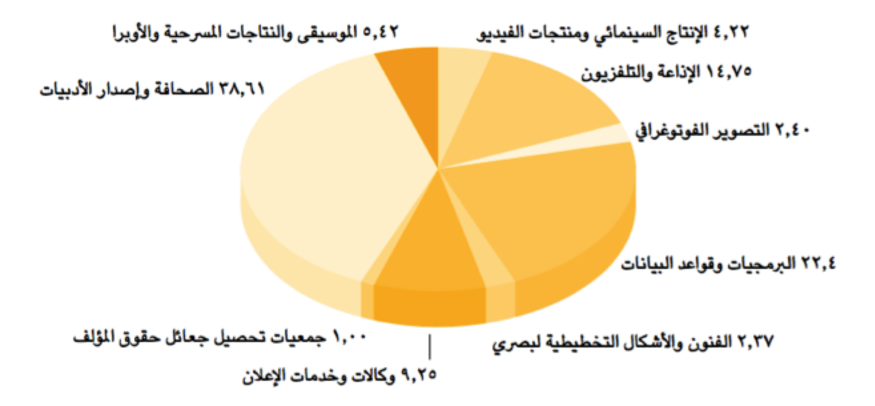
[1] مرجع سابق، الاقتصاد الإبداعي، الصفحات ١٤٣-١٤٧.

النتائج الاجتماعية: تدور المؤشرات المتعلقة بالنتائج الاجتماعية حول فكرة التلاحم الاجتماعي؛ لأن الإبداع الثقافي تحققه أساليب سريعة النمو ومتنوعة بشكل متزايد. وقد وضع صندوق اليونسكو أولويات للمبادرات؛ بحيث:

- تبين كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشارك في وضع السياسات الثقافية؛
- تروج للصناعات الثقافية، وتجسد الممارسة الجيدة في العمل؛ من أجل التغيير الهيكلي؛
- تبرز كيفية التصدي للتحديات الجديدة؛ مثل التحدي الذي يشكله استخدام التكنولوجيا؛
- تعزز الرفاه (الاجتماعي، والاقتصادي) والاندماج في المجتمع؛ من خلال دعم التنوع الثقافي.

وركزت تقارير الأمم المتحدة على إبراز **دور حقوق المؤلف وحمايتها**؛ بوصفها لبّ الإبداع وأساسه وبدون حمايتها فإن العقول وأفكارها سترحل نحو المناطق الآمنة، أو الأكثر أمنًا.

وأوضح التقرير أن متوسط إسهام الصناعات القائمة على حقوق المؤلف في توفير العمالة على المستوى الوطني يبلغ نسبة ٥.٣٦٪، ويبلغ في مجال المطبوعات والأدبيات نسبة ٣٨.٦٪ نصفها يعود للبرمجيات وما تبقى لِـ(الإذاعة، والتلفزيون، والموسيقى، والمسرح، والإعلان، والإنتاج السينمائي، ومنتجات الفيديو، والمعارض)، الشكل (٨).



الشكل (٨) إسهام الصناعات القائمة على حقوق المؤلف في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، كنسب مئوية
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ويبلغ عدد مؤشرات الثقافة من أجل التنمية ٢٢ مؤشراً[1]؛ لقياس مخرجات الاقتصاد الإبداعي، وتتسم المؤشرات بِـ(المرونة، وإمكان التكيف) مع الاحتياجات القائمة والبيانات المتوافرة على الصعيد الوطني.

ويمكن قياس إسهام (القطاع الثقافي، أو الإبداعي الاقتصادي) من زوايا مختلفة؛ فتمثل الإحصاءات المتعلقة بِـ(القيمة المضافة، أو بالناتج المحلي الإجمالي، أو العمالة، أو الواردات والصادرات كلها) مكونات مهمة في المناهج المتبعة. وتشكل العمالة في مجال الثقافة أحد المكونات الرئيسية لفهم الاقتصاد الثقافي والإبداعي وقياسه.

[1] لمزيد من المعلومات عن منهجية مؤشرات الثقافة من أجل التنمية:
www.unesco.org/culture/CDIS

مكونات الاقتصاد الثقافي

إن الإنسان المكرم هو بنيان الله تعالى، وقد جعله محور التنمية الرشيدة وهو أداتها الأساس؛ فأين هو من برامج التنمية في البلاد الإسلامية عامة؟! أين مخرجات الاقتصاد الثقافي فيها؟ لماذا تهاجر العقول وترحل الأفكار إلى غير رجعة؟ ومن المسؤول عن هجرتها وأغلب البلدان فيها قوانين حماية الملكية الفكرية؟ إن أكثر ما يُخشى أن تكون تلك القوانين على الورق، وليس للتطبيق حظ منها.



الشكل (٩) إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام ٢٠٠٩
المصدر: إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام ٢٠٠٩، ص ٢٤

لقد التفت المخططون إلى تطوير وحماية الحجر والشجر، ويبدو أنهم تناسوا البشر، ويحضرني السر السنغافوري الذي ابتدعه (لي كوان يو)[1] الأب المؤسس لدولة سنغافورة المستقلة؛ حيث أدار بها الدولة السنغافورية، والسر هو في بناء (النخبة

[1] لي كوان يو: سياسي سنغافوري، أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة التي حكمها لمدة ثلاث عقود متتالية، اشتهر بصفته مؤسس الدولة وناقلها من العالم الثالث إلى الأول.

الحاكمة السنغافورية) التي تقوم على معادلة : (التقدم الاجتماعي مسؤولية "الأقلية المبدعة") أي (صفوة الأمة) وثوابت هذه المعادلة أمران :

الأول : تشكيل الأقلية المبدعة (الصفوة في كل ميدان واختصاص)،

الثاني : طريقة عملها وتفاعلها مع المجتمع .

إن السر الحقيقي كائن وكامن في التعلم والتعليم، وأقصد التعليم المتطور جداً؛ بوصفه الضرورة التنموية لاستخراج وانتقاء : الأذكياء، والموهوبين، والعباقرة، والمخترعين، وكل ما حدث في التعليم السنغافوري هو عملية "فرز" متتالٍ للمبدعين الذين هم في طور التأهيل لمسارات "النخبة الحاكمة" أي : "الصفوة الراشدة" .

ويعدُّ (الإدراك الاجتماعي) المفتاح السحري لـ (لي كوان يو) الذي نجح في السياسة والإدارة، بعد أن اهتم بالاقتصاد أكثر من السياسة، ونجح في الحكم بعد أن اهتم بالتعليم أكثر من نظام الحكم .

الحمية الاقتصادية

لو[1] عدنا إلى تصرفات الناس لرأينا فيها تطوير لما هو قديم، أو عودة نحو القديم بأسلوب أو بآخر، ويكأن الناس تدور في دائرة إهليليجية؛ تراهم لا يستغنون عن أشياء ولو كانت بسيطة[2].

يستفيد الإنسان مما حوله مثبتًا فعاليته باستمرار؛ فعندما رأى الطير ودقق في سرّ حركته وصل إلى تقليده، ومن منا لا يعرف (عباس بن فرناس) الذي حاول الطيران بنفسه، وقد صار ذلك الآن ممكنًا.

وراقب الإنسان حيوانات أخرى ليقتبس منها ما يطور به حاله، وقصص نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام المذكورة في القرآن فيها العبر والدروس الكثيرة، بدءًا من النملة والطير وغيرهم مما خلق الله تعالى. بل لقد استفاد العلماء من دراسة مجتمعات (مستعمرات) النحل كما استفادوا من مجتمعات (مستعمرات) النمل، وطوّر الرياضيون خوارزميات سميت بأسماء تلك الحيوانات فكانت خوارزمية النحل[3] وخوازرمية النمل[4] ووضعوا تطبيقات تحاكي أداءها، وهذه أمثلة على سبيل الذكر لا الحصر. واكتشف العلماء أن لكل من تلك المجتمعات لغتها وقوانينها الجازمة والصارمة، وقد أشارت الآيات الكريمة إلى ذلك كله، فقال الله

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، الحمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٢-٢٠١٨.

[2] مما كتبته في عام ١٩٧٩ في سني الجامعية الأولى في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، وقد أضفت عليها.

[3] beesalgorithmsite.altervista.org/Applications.htm

[4] www.aco-metaheuristic.org

تعالى على لسان نملة: حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (النمل: ١٨).

كذلك يوحي الله لمخلوقاته تعليمًا لها، فقد أوحى للنحل وظيفتها، فقال عزّ وجلّ: وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (النحل: ٦٨–٦٩)، والأمثلة كثيرة.

وذكر لنا القرآن الكريم؛ مناهج استنباطية وأخرى تجريبية، ودلل بنماذج المحاكاة والاستقراء وغيرها على كثير مما طُلب من الإنسان أن يُطور بها نفسه تعلمًا وفقهًا. وهذا منهج قرآني في تعليم الله تعالى لهذا الإنسان سبل عيشه دون إفساد؛ ومن الأمثلة التي ضربت فيه: لـمّا وقع هابيل صريعًا بفعل أخيه قابيل ظلمًا وحسداً، أرسل الله غرابًا يعلمه كيف يواري جثمان أخيه في الأرض، حماية للبيئة من التلوث، وإكرامًا للإنسان الذي مات، جاء في سورة المائدة: فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ (المائدة: ٣١).

إن الإنسان قد درس أكثر من ظاهرة وخرج بدراسات حققت له نتائج طيبة في غالب الأحيان، وعالج أموره الاجتماعية والاقتصادية بذكاء؛ فتارة نجده يعود إلى بداية عصر ظهور الإنسان ومحاولاته تحقيق الاكتفاء الذاتي (كما نادى أصحاب النظام الاشتراكي والشيوعي)، وتارة يقلّد أسلوب المقايضة حيث يندر النقد وأخواته كما في الغابات والصحارى والبلاد المنقطعة (كما تطبق المقاصة بين الدول

والأشخاص والمؤسسات للاستغناء عن التداول النقدي للحد من التضخم أو لندرة النقد وأشباهه)، وتارة ينادي بالانفتاح وتحقيق العلاقات الحرة (كما حصل في ترويج العولمة)، ثم سرعان ما يتجه نحو الداخل (كما يحصل الآن في الدول التي تتجه نحو الشعوبية كبرامج الرؤساء: ترامب وماكرون وغيرهما)، ولربما سنراه ينادي للعيش بسلام بعد أن تتعبه الحروب بأنواعها وترهق كاهله، وذلك بعد أن تكون الحروب؛ قد أفلست الدول المتحاربة.

ويعدُّ الحصار الاقتصادي الذي تمارسه دول ضد غيرها هو أشبه بحرب؛ السلاح فيها اقتصادي وأدواته سياسات نقدية ومالية واقتصادية، قد مارسته قريش عندما حاصرت المسلمين في شِعب أبي طالب لسنين وقاطعهوهم اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. وليس كل حصار بالضرورة قد يأتي بنتائج حسب رغبة المحاصِرين لأن المحاصَر قد ينكفئ على نفسه متقشفًا، أو قد يُدخل نفسه في تحالفات حتى لو ضحى بثوابته.

كما أن الاقتراض من الغير غالبًا ما يأتي على المقترض بشروط تسلبه كثيرًا من حرياته، وهذا ما تفعله المؤسسات الدولية مع الدول المقترضة من المؤسسات؛ حيث تشترط عليها الشروط التي قد تكبلها وتأسرها، ولو أن الدول المقترضة صبرت على نفسها لربما حققت ذات النتائج، وحصدت ذات الآثار التقشفية إنما دون إكراه، ودون إذلال في غالب الأحيان. وقد تقشف المسلمون خلال مسيرتهم الحياتية وخاصة في مرحلة نشوء المجتمع الإسلامي، ويمكن أن نستلهم من سلوك رسول الله صلى الله عليه وسلم في شد الحجر على بطنه ما يشبه ذلك، فهو إنما يُعلم الناس

بالتطبيق العملي بوصفه القدوة الحسنة، جاء في الحديث[1] : **(شكونا إلى رسولِ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليهِ وسلَّمَ الجوعَ ورفعنا عن بطونِنا عن حجرٍ حجرٍ فرفع رسولُ اللّٰهِ عن بطنِه عن حجرين)**. وكذلك كان فعل عمر رضي الله عنه في عام المجاعة.

إن جسم الاقتصاد يتألف من أعضاء عديدة ومن مكونات ضرورية، إذا مرض عضو فيه تداعى له سائر الجسد؛ أسوة بجسم الإنسان؛ فكما أن الإنسان مهما عمل بمفرده فإنه لن يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين؛ لابد له من التبادل؛ فإن اقتصاداً بمفرده لن يعيش ولابد له من مجموعة تسانده ويساندها. وكذلك إذا كانت مدخلات الجسم أكثر من مخرجاته؛ ومؤدى ذلك التخمة، والتخمة كما نعلم دواؤها الناجع هو الصوم (الحمية)؛ لذلك فمن أصيب بالدسم الاقتصادي عليه أن يلجأ إلى الحمية والتخفيف من مدخلاته، ولربما يلجأ لبعض العقاقير ليكون شفاؤه أسرع. ومهما كان الدواء مُراً فإن على الجسم أن يصبر؛ على أساس أن فيه الشفاء الأكيد. ولابد من التدرب على التقشف والخشونة من الأدوية المرة؛ فالرخاء والكسل هما أحد الروافد التي تصب في النهاية في بحر المرض. وقد أشارت سورة الإسراء لذلك بقول الله تعالى: وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا (الإسراء: ١٦).

ذكرت احصائيات (الفاو) و(الأمم المتحدة) عن هدر الطعام في تقرير بثته قناة CNBC عربية، مفاده أن:

[1] حديث صحيح.

– المملكة العربية السعودية تتصدر البلدان العربية وهي الأولى عالميًا من حيث الهدر الغذائي، فقيمة الغذاء المهدور **(١٣.٣) مليار دولار سنويًا**، حسب وزارة الزراعة السعودية وهو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لكل من (الصومال وجيبوتي وموريتانيا) مجتمعة، وبذلك تكون كمية الغذاء المهدور تعادل (٢٥٠) كيلو غرام سنويا للفرد الواحد، مقارنة ب (١١٥) كيلو غرام للفرد في الدول المتقدمة، و(١١) كيلو غرام في الدول الفقيرة.

– الإمارات العربية المتحدة **(٤) مليارات دولار سنويًا**.

– الكويت **(١) طن سنويًا** من الغذاء المهدر أي ما يقارب (٤٠٠) كيلو غرام عن كل فرد.

– قطر **(١.٤) مليون طن سنويًا** ما يعادل (٦٣٦) كيلو غرام عن الفرد الواحد، إضافة إلى (١٤٪) من الغذاء يتم إتلافه بسبب مشاكل التخزين، وانتهاء الصلاحية.

لذلك لابد من السهر على سلامة كل جسم، وهذا ليس واجبًا على المجتمع بل أيضًا على كل فرد فيه؛ والإخلال فيه ضرر عميم، وقد حذر صلى الله عليه وسلم من ذلك كله بقوله: **(لا ضرر ولا ضرار)**.

وعليه، فإن البحث عن الجسم الأفضل يكون في الأطراف الصحيحة غير المشوهة، وبالتالي لابد من الانطلاق من اللَبنة الأولى، وهي الفرد؛ فعندما يوجد الفرد الصالح الذي يتمتع بخصائص لا تسمح له بالابتعاد كثيرًا عن جادة الصواب نكون قد ابتعدنا عن شاطئ الضياع كثيرًا، وبذلك نترك الأمواج العاتية تلعب خلف

مركبنا. فلنعلّم أنفسنا الحمية الاقتصادية كما نصوم، ولنعلّم شعوبنا الحمية الاقتصادية أسوة بذلك.

الاقتصاد الرقمي: الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة

بات[1] التطور التقني يطال كل شيء حولنا، حيث تتسارع التطورات التقنية بازدياد ابتكاراتها؛ ما يجعل التغيرات كبيرة، ويتطلب ذلك إحداث تغييرات في مفاهيم بيئة تلك التطورات؛ فالمنشآت بدأت تدرك بأنها يمكن أن تجني القيمة الحقيقية من التكنولوجيا.

وبما أن المحاسبة بعلومها وفنونها تدخل في كل ما يخص بيئات الأعمال، فإنها سرعان ما تتأثر بأي تطور تقني، ومن ذلك بروز مفاهيم ومصطلحات خاصة؛ كالأصول الرقمية، وتصنيفها، وتقييمها.

الأصول المحاسبية

الأصل هو الشيء سواء أكان سلعة أم غيرها، والأصل لغة: أسْفَلُ الشيءِ، وجمعه أُصول (القاموس المحيط).

وقد ذكر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية IFRS؛ أن الأصل: مورد تُسيطر عليه المنشأة نتيجة أحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق للمنشأة، (الفقرة ١.٧ المركز المالي). لذلك فلاعتبار الأصل موردًا؛ يجب أن يكون:

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٩-٢٠١٨.

- **تحت السيطرة،**
- **له منافع اقتصادية مستقبلية.**

وقد أوضحت الفقرة (١.١.٧) أن الأصول تتمثل بمنافعها الاقتصادية المتجسدة في إمكانية مساهمتها – بشكل مباشر أو غير مباشر – في تحقيق تدفقات من النقدية أو ما يعادلها للمنشأة. والإمكانية قد تكون:

- **إنتاجية**؛ أي أنها جزء من الأنشطة التشغيلية للمنشأة،
- **قابلة للتحول**؛ إلى نقدية أو ما يعادلها،
- **لها القدرة**؛ على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة.

والأصول تستخدمها المنشآت في إنتاج سلع وخدمات قادرة على إشباع رغبات وحاجات عملائها، والعملاء المهتمون بهذه السلع والخدمات مستعدون للدفع مقابل الحصول عليها، مما يحقق تدفقات نقدية للمنشأة. ولا يخفى منافع النقد وأهميته في أي منشأة؛ بسيطرته على الموارد الأخرى.

ويمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل أن تتدفق إلى المنشأة بعدة طرق؛ فعلى سبيل المثال يمكن للأصل أن:

- يُستخدم منفرداً أو مجتمعاً مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.
- يُستبدل مع أصول أخرى.
- يُستخدم لسداد التزام.
- يُوزع على مالكي المنشأة.

ويغلب على الأصول الشكل الماديّ؛ كالممتلكات والمنشآت والمعدات، ولا يعدُّ الوجود المادي جوهريًا لوجود الأصل؛ فبراءات الاختراع وحقوق النشر، على سبيل المثال هي أصول طالما أن المنشأة تسيطر عليها وتتوقع منها أن تحقق منافع اقتصادية مستقبلية.

والأصول تنشأ عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة، ففي العادة تحصل المنشآت عليها من خلال **الشراء** أو **الإنتاج**.

لذلك يمكن النظر إلى الأصول وفقًا لطبيعتها؛ كالآتي:

١. **أصول ملموسة**: وهي الأصول ذات الوجود المادي؛ كالممتلكات والمصانع والمعدات والأثاث والمباني، ... إلخ.
٢. **أصول غير ملموسة**: وهي الأصول التي ليس لها وجود مادي، وطويلة الأجل؛ كالشهرة، وبراءة الاختراع، والعلامة التجارية، ... إلخ.
٣. **أصول بيولوجية**: وهي الأصول التي تتمتع بالنمو والحياة؛ كالثروة الحيوانية والنباتية: أبقار ومواشي وأشجار، ... إلخ.
٤. **أصول مالية**: وهي النقدية وأصول تقوم على وجود حقوق تعاقدية لاستلام نقد أو أدوات مالية من أطراف أخرى.
٥. **أصول إستراتيجية**: وهي أصول الموارد غير المتجددة؛ كالنفط والغاز والمحاجر... إلخ.

تصنف الأصول غير الملموسة إلى أربعة أصناف:

أولاً- حسب درجة تمييزها عن غيرها من الأصول، ونميز بين:

- أصول يمكن تميزها بصفة منفردة؛ كحقوق الاختراع، وحقوق الاحتكار، وحقوق النشر،
- أصول لا يمكن تميزها بصفة منفردة كشهرة المحل.

ثانيًا– حسب الاقتناء، ونُميز بين:

- أصول مشتراة: أي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة للاندماج؛ كشهرة المحل،
- أصول يتم تكونها داخليًا ضمن المنشأة؛ كحقوق الاختراع.

ثالثًا– حسب الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة، ونُميّز بين:

- أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحدد عمرها نصوص قانونية؛ كحقوق الاحتكار أو استخدام الأسماء التجارية،
- أصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية؛ كحقوق التأليف أو النشر،
- أصول ليس لها عمر محدد كالشهرة.

رابعًا– حسب إمكان فصل الأصل عن المنشأة، ونُميّز بين:

- أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير؛ كحقوق التأليف والنشر،
- أصول قابلة للبيع؛ مثل حقوق الاختراع،
- أصول لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة؛ كالشهرة،
- أصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها؛ كحقوق الاختراع، والذي يُمنح حامله كل الحقوق التي تُخوله استخدام، وإنتاج، وبيع منتج معين، أو عملية معينة خلال فترة معينة.

مثال ذلك، يُعتبر حق الامتياز ترتيبًا يعطي بمقتضاه طرف يُسمى مَانِحَ الحق، لطرف آخرَ يُسمى المتمتع بالحق، إذنا مطلَقًا في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة؛ كالتنقيب عن النفط في منطقة معينة. أما الشهرة فترتبط بوجود وحدة اقتصادية قائمة، تُعبّر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية، أو تزيد من المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر؛ بسبب كفاءة إدارة المنشأة، أو لاستخدام مواصفات، أو عمليات خاصة في الإنتاج مما يُعطي سمعة طيبة عن المنشأة.

وعلى كل حال، يعتبر الأصل أصلا من أصول المنشأة إذا حقق شروط اعتباره من وجهة النظر المالية والمحاسبية، وهي:

١. **الملكية**: أن يكون الأصل مملوكًا بشكل قانوني؛ بما يعطي المالك حرية التصرف به والاستفادة من منافعه الاقتصادية.

٢. **الخدمات المستقبلية**: لابد أن يكون للأصل منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة تمتد لأكثر من فترة مالية.

٣. **المقدرة الإنتاجية (الخدمية)**: تُقتنى الأصول لمقدرتها الإنتاجية فتشارك في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤. **قابلية التحديد (القياس)**: لابد أن تكون منافع الأصل قابلةً للقياس المالي.

الأصول الرقمية

الأصل الرقمي هو أي شيء موجود في شكل ثنائي (Binary) تسيطر عليه المنشأة؛ كأن تكون مأذون لها في استخدامه، ويتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية.

تشمل الأصول الرقمية على سبيل المثال لا الحصر: الوثائق الرقمية، والمحتوى: المسموع، والصور المتحركة، والبيانات الرقمية ذات العلاقة؛ التي يجري تداولها أو التي سيتم تخزينها على أجهزة رقمية؛ كالحواسيب الثابتة والمحمولة ومشغلات الوسائط المحمولة، وأجهزة التخزين، وأجهزة الاتصالات، والوسائط السحابية، والتصوير الفوتوغرافي، والشعارات، والرسوم التوضيحية، والرسوم المتحركة، ووسائل الإعلام السمعية والبصرية، والعروض التقديمية، وجداول البيانات، ومعالجات النصوص، والرسائل الالكترونية، وغيرها من الأشكال الرقمية الأخرى والبيانات الوصفية Meta Data التابعة لها.

كما يشمل أية أجهزة ستكون موجودة حال حصول تقدم تقني يكون قادراً على تحميل Upload تلك الأصول الرقمية؛ بغض النظر عن ملكية الجهاز الحامل للأصل الرقمي.

أنواع الأصول الرقمية

تزداد أنواع الأصول الرقمية زيادة هائلة لارتفاع عدد الأجهزة التي تشكل قناة إعلام رقمي؛ كالهواتف الذكية، وغيرها من الأشياء الذكية، ونتيجة نمو التطبيقات البرمجية باتت الأنواع تشمل قطاعات جديدة من الأصول الرقمية؛ كالطبية،

والتعليم، والتصويت، والصداقات، والأحاديث، والسمعة، حتى أن (فوربس) وصفت البيتكوين عام ٢٠١٥ بأنه أصل رقمي.

وتتجسد المنافع الاقتصادية بالاستخدام (المنفرد أو المجتمع) للأصل الرقمي مع غيره مما سبق ذكره؛ سواء:

- لإنتاج سلع وخدمات قابلة للبيع،
- للاستبدال بأصول أخرى، وقد برزت (بولونيكس) كعملة رقمية تأسست عام ٢٠١٤، باعتبارها واحدة من أهم الأسماء في عالم **تبادل الأصول الرقمية**؛ بسبب علاقتها مع المستخدم وأمن المعاملات. و(بولونيكس) هي خدمة تداول للأصول الرقمية[1].

وبناء على ما سبق بيانه، يُمكن تمييز أنواع للأصول الرقمية؛ كالأصول الرقمية الملموسة ذات الشكل المادي؛ مثل الأجهزة والملحقات، والأصول الرقمية غير الملموسة؛ مثل براءات الاختراع، وحقوق التأليف، وحقوق النشر، والشهرة؛ ويشغل النوع الثاني حيزاً كبيراً في البيئة الرقمية؛ بل هو محل تنازع مستمر بين مختلف الأطراف، حيث نشهد أحكامًا قضائية بمبالغ هائلة تتكبدها الشركات المتنازعة، والأصول الرقمية غير الملموسة تصنف أصولاً طالما أنها تحت سيطرة المنشأة، وطالما يُتوقع منها أن تحقق منافع اقتصادية مستقبلية.

كذلك الأمر تنشأ الأصول الرقمية بنوعيها عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة، سواء بالشراء أو بالإنتاج الداخلي.

---

1 Investopedia: https://www.investopedia.com/tech/what-poloniex/

ولا يختلف تصنيف الأصول الرقمية غير الملموسة عما سبق بيانه في إطار المفاهيم لإعداد وعرض البيانات المالية المذكور آنفًا. لكننا نضيف ضابطًا هامًا للتصنيف حسب الفترة الزمنية؛ فموضوع السيطرة على الأصل الرقمي منوط بفترة حمايته؛ فأسماء النطاقات Domains مثلاً تحجز لسنة فأكثر؛ فإن حجزت لسنة فهي أصول متداولة وإن حجزت لأكثر من سنة فهي أصول ثابتة، وإن عدم التجديد لملكية النطاق هو خطر قائم شأنه شأن السطو عليه (الهاكر)، ونفس الكلام ينطبق على المساحات المحجوزة سواء أكانت مخدمات Servers أم مجرد مساحات مواقع. وكذلك على المساحات التخزينية السحابية Cloud إذا كانت مأجورة؛ فإن كانت مجانية؛ فهي أقرب لحق الامتياز الذي يعطي بمقتضاه مانح الحق الطرف المستفيد من الخدمة إذنا مطلَقا في استخدام المساحة وخدماتها الرقمية لفترة معينة.

نظام إدارة الأصول الرقمية

إدارة الأصول الرقمية Digital Asset Management (DAM): هي عملية تجارية لتنظيم وتخزين واسترجاع الوسائط الغنية وإدارة الحقوق الرقمية والأذونات. تتضمن الوسائط المتعددة التفاعلية: الصور والموسيقى ومقاطع الفيديو والرسوم المتحركة والبودكاست ومحتويات الوسائط المتعددة الأخرى.

وتتلخص وظائف نظام إدارة الأصول الرقمية بالآتي:

١. إنشاء أرشيف،

٢. تطوير بنى تحتية للحفاظ على الأصول الرقمية وإدارتها،

٣. تقديم تقنيات البحث التي تسمح للمستخدمين النهائيين بتحديد الأصول وتحديد مكانها واستردادها.

أما تقنياً فإن نظام إدارة الأصول الرقمية يمثل مجموعة سجلات قاعدة بيانات؛ يحوي كل سجل بيانات وصفية Metadata؛ كاسم الملف وشكله ومعلومات حول محتواه واستخدامه، ومحتوى مادة العرض، ووسائل الترميز، والملكية، وحقوق الدخول.

إذاً يمثل نظام إدارة الأصول الرقمية هيكلاً متشابكاً، يشمل البرامج والأجهزة والخدمات الأخرى التي تساعد في إدارة الأصول الرقمية وتخزينها واستيعابها وتنظيمها واستردادها، وتسمح للمستخدمين بالبحث عن المحتوى واستخدامه عندما يحتاجون إليه سواء بمقابل مادي أو مجاناً.

وتحتاج إدارة الأصول الرقمية إلى صيانة مستمرة لملكية العنصر الرقمي؛ فهذه الملكية هي مفتاح السيطرة على الأصل الرقمي؛ فالإدارة حق من حقوق المخولين بالملكية، وضياعها تنفي عن الأصل الرقمي صفة الأصل كما أسلفنا.

وعليه؛ فبمجرد دخول أي وسيط رقمي ضمن سيطرة النطاق الرقمي Domain يستطيع مالك النطاق التحكم بالأشخاص الذين يمكنهم عرض الأصل الرقمي أو استخدامه أو تعديله، من خلال تحكمه بتطبيق طريقة تشفير مستخدمة لإنفاذ الحقوق الرقمية.

وعلى كل حال؛ فإن البرمجيات التي تعمل على إدارة الأصول الرقمية يُفترض بها أن تطبق إدارة الحقوق الرقمية Digital Rights Management DRM عند **ضم**

كائنات رقمية جديدة؛ سواء باستيرادها من نطاقات تناظرية أو رقمية كالمسح الضوئي، والتعرف الضوئي على الحروف... إلخ، أو **بإنتاجها** ككائنات جديدة.

وإن كل كائن رقمي لا يلتزم بالحقوق الرقمية DRM لا تقبله الإدارة الرقمية، بل يديره نظام إدارة المحتوى Content Management System CMS؛ بمعنى أن فهرسة أية كائنات ضمن أي نظام رقمي، يجب أن يكون خاضعاً لتطبيق DRM قبل أن يتم استيراده من تطبيق DAM.

ويمكن استخدام مصطلح (إدارة الأصول الإعلامية) Media Asset Management MAM في إشارة إلى تطبيق DAM على المجموعة الفرعية من الكائنات الرقمية التي عادة ما تكون وسائل إعلامية؛ كالتسجيلات الصوتية والصور والفيديو.

أما مفهوم إدارة المحتوى CMS في أي مؤسسة؛ فيتناول استخدام أحدث الحلول التي تعالج ميزات مماثلة في مجموعة واسعة من الصناعات والتطبيقات.

أنواع أنظمة إدارة الأصول الرقمية

يمكن التمييز بين الفئات العريضة التالية من نظم إدارة الأصول الرقمية على النحو التالي:

١. **نظم إدارة الأصول التجارية**: تركز على تسهيل إعادة استخدام المحتوى داخل المنشآت الكبيرة. ويتعلق المحتوى في هذه الحالة بالتسويق أو المبيعات ذات الصلة، على سبيل المثال، صور المنتج والشعارات والضمانات التسويقية.

٢. **نظم إدارة أصول المكتبة**: تركز على تخزين واسترجاع كميات كبيرة من الأصول الإعلامية المتغيرة بشكل غير متكرر، على سبيل المثال: أرشفة الفيديو والصور.

٣. **نظم إدارة الأصول الإنتاجية**: تركز على إدارة الأصول عند إنشائها لإنتاج الوسائط الرقمية كـ(ألعاب الفيديو، والسينما ثلاثية الأبعاد، والرسوم المتحركة، واللقطات المرئية، وما إلى ذلك). وهي تشمل: مواصفات العمل، وإدارة المشاريع، والتخزين، وتنظيم ومراقبة الأصول الرقمية المتغيرة باستمرار.

٤. **نظام إدارة الأصول الرقمية القائم على السحابة**: يتيح للمستخدمين الوصول إلى الأصول السحابية من أي جهاز.

تقييم الأصول الرقمية

تملك غالبية الأصول الرقمية قيمة نقدية أو معنوية، وبما أن الأصول الرقمية تمثل سلعًا وخدمات يبيعها النشاط التجاري المسيطر عليها؛ فإن إيراداتها تزداد وفقًا لاستخدامها، وهذا أشبه بمعدلات الدوران التجارية، وتعتمد سياسات تسويق الأصول الرقمية على الاتصال المباشر عبر الإنترنت لأسباب الحماية وغيرها من الأسباب. وقد يُسمح بإعادة استخدام الأصول الرقمية كما هي أو مع تعديل طفيف.

وتخضع قيمة الأصول للتقييم من خلال قيمتها المعلنة، أو من خلال الرسوم الشهرية والسنوية التي يتوجب سدادها للبائع. فأسعار نطاقات المواقع Domain

يمكن معرفة ملاكها، والتعرف على قيمتها السوقية من خلال مواقع بيع النطاقات وتسجيلها، وغالبًا ما تكون أشبه ببورصة حيث يُعرض سعر أولي للنطاق يمكن التفاوض عليه لشرائه، ويُحدد السعر مدى الإقبال على هذا النطاق، حيث تقيس بعض المواقع كـ(Alexa[1] من أمازون، Rank Signals[2] من غووغل) ترتيب النطاقات عالميًا؛ فتسهل هذه المهمة. أما التطبيقات فصارت تُحمّل من مخازن الشركات المنتجة أو المسوقة كمخزن App Store ومخزن Google Play حيث السعر واضح، والتقييم واضح ويُشار إليه بنجوم تكتمل بتقييم المستخدمين (☆★★★) للدلالة على الجودة والصلاحية.

بناء على ما سبق؛ فإن الأصول الرقمية تحتوي على معلومات، وكل شركة تُنتج الكثير من المعلومات، لكن المعلومات المفيدة هي التي تتاح للمستخدمين المصرح لهم في أوقات معينة. وغالبًا ما تنتج هذه المعلومات عن عمليات إبداعية، على سبيل المثال، مصمم يصمم رسومًا فارقة، أو مصور يأخذ صور عالية الجودة لحوادث فريدة، أو مدوّن يكتب مدونة مؤثرة؛ فهذه العمليات تزود البيانات بقيمة إضافية قد تحولها إلى أصول رقمية، ويُدعى ذلك تسويقيًا بـ(المحتوى)، لذلك تساهم الأصول الرقمية في نجاح المبيعات ورواجها، وبالتالي تحقيق تدفقات نقدية للمنشأة تجعلها مؤثرة في السوق. أما المعلومات التي كان يُعتقد سابقًا أنها غير مهمة، فقد بات لها استخدامات مفيدة جدًا، وصارت تسمى بالبيانات الضخمة

[1] للمزيد: https://www.alexa.com/siteinfo/kantakji.com#trafficstats.

[2] للمزيد، https://www.ranksignals.com/tools/backlinks/kantakji.com.

Big Data، ولتسليط الضوء على هذا النوع من البيانات يمكن العودة لمقالنا (سوق البيانات الضخمة ومفاهيم جديدة)[1].

الاقتصاد التشاركي أونلاين: نحو مجتمع ذي تفكير عالمي

عاشت[2] دول العالم في القرنين الماضيين انعزالية ضمن حدود سياسية اصطنعتها لنفسها مستفيدة من حدود جغرافية جمعتها، أو لغة وحدتها، أو عرق لَملم كيانها، ثم وباعتبار ضابط مصلحة البعض ممن يُديرون ويملكون شركات؛ انفتحت تلك الدول أمام مصالح تدافعتها تلك الشركات؛ لتكون الغلبة تارةً للدول وتارة للشركات؛ فعاش الناس عالمية أُطلق عليها: (العولمة).

وخلال أقل من قرن من الزمان عادت القوقعة لتلك الشعوب فظهرت القومية من جديد كعصبية تُمثِّل قوةً دافعة لعزوف الشعوب وقادتها عن مفاهيم العالمية؛ فظهرت دول صغيرة انسلخت من دول أكبر؛ لكن ورغم تعثُّر مسيرة هذه الدول المتسالخة عن بعضها البعض حيث التخبُّط هو السمة الواضحة لتلك الانقسامات التي طالت أغلب قارات العالم المتقدم منها والمتخلف أيضا، فإننا نتلمس مزيداً من الانقسامات بدعاوى القومية ومشتقاتها.

---

[1] للمزيد يراجع مقالنا: سوق البيانات الضخمة ومفاهيم جديدة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٣-٢٠١٤، www.kantakji.com.

[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، نحو مجتمع ذي تفكير عالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٨-٢٠١٧.

لكن ما وصلت إليه البشرية من تطور تقني سيجعل ذلك التقوقع محدوداً في أذهان بعض المتنفذين ممن يظنون أنهم أصحاب مبادرات صالحة، في حين يعتقد الكثيرون أنهم غير ذلك.

لقد علمتنا دروس التاريخ أن الناس تعيش في سَنن الله تعالى؛ ومنها (سنة التدافع)، التي مآلها بقاء النافع منها في الأرض؛ ليعيش الناس على هذه البسيطة، وذهاب الضار منها كما يذهب الزبد دون أثر.

لقد تكلم الكثيرون عن الاقتصاد المعرفي؛ الذي أضحى مصطلح: (**الاقتصاد التشاركي أونلاين**) أكثر مناسبة له؛ فالمعارف أداة مشتركة بين الناس، والتقنيات المتسارعة بيئتها، مما سرَّع ردم الفجوة بين الناس بمختلف مشاربهم وأماكنهم ليصبحوا في قرية واحدة كما وصف القرآن ذلك في أكثرَ من عشرين آية، وهو يخاطب الناس جميعهم. ولا يُعتبر مصطلح (البنوك التشاركية) جزءاً مما نتكلم عنه؛ لأنه محضُ انعزال برأينا واجتهاد في غير محله لمن جاء به ظانًّا أنه (مبدع مبتكَر).

وتعتبر الدعوة إلى إقامة منصَّةٍ مشتركة بين أكبر شركات التقنية للذكاء الصنعي IA هي بمثابة دعوة للتفكير الجَماعي بين جميع سكان الأرض ممن هم مستعدون لإنتاج ذلك الذكاء؛ فهي منصّةُ عصف ذهني جَماعي. وبذلك تستفيد الشركات الحاضنة، ويستفيد مشتركوها، وينعكس ذلك كله منافع للناس على المدى القصير والمدى الطويل أيضًا، وتكون علاقة (ربح – ربح) بين الجميع. أما نَتاج ذلك العصف فسيكون نواة منتجات صناعية وزراعية وخدمية أكثر تطورا ونفعًا، وهذا

هو محور الاقتصاد التشاركي على الانترنيت الذي نفضل دعوته أونلاين رغم أعجمية العبارة، والذي صار يُعرف بالـGig Economy؛ ويبدو أن Gig مصدرها كلمة Gigabyte التي هي وحدة قياس حجم البيانات، وهذا إشارة لسِمة العصر الذي نعيشه والمسمى بـ(عصر المعلومات أو عصر المعلوماتية).

بدأ انتشار مفهوم العمل التشاركي كإشارة للعمل الحر المستقل أو المرتبط بشركات عن بُعدٍ وبعقودٍ مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل موضوع العقد. وقد بدأ هذا التوجه بالازدياد، ويتوقع أن يبلغ عدد العمالة الأمريكية فيه ٤٠٪ من الأمريكيين بحلول عام ٢٠٢٠.

إن ما يدفع لهذا الاتجاه، هو **تنامي البيئة الرقمية المحيطة**، بانتشار تطبيقاتها على كل الوسائل؛ كَ(الجوالات والساعات والألواح والسيارات ومختلف الأدوات المنزلية والتجارية)، وتكامل تلك التطبيقات.

لقد أضحى الارتباط بين العمل ومكان ممارسته منفصلا. ما سمح للأفراد العاملين اختيار الأعمال التي تناسب قدراتهم وتلبي طموحاتهم، وسمح للإدارات اختيار العمالة الأكثر كفاءة ومناسبة لشركاتها؛ بل صار متاحًا لها أن تأت بخبراءَ مشهورين بأقل التكاليف دون هدر لوقتها ووقتهم، ودون تحمل مسؤولية انتقالهم لمقرَّات عملهم وتكاليف إسكانهم – في بعض الحالات –؛ ما يجعلها تستغني عن أدوات الرقابة على حضور موظفيها وغيابهم، وتستغني عن تجهيز مكاتب وبِنى تحتية لهم. وهذا كله ينعكس على توفير الوقت والمال معًا.

لقد رافق ظهور هذا الاقتصاد مصطلحات تنامت بسرعة تعبيراً عن مرونة وسرعة تغيُّر طبيعة هذا الاقتصاد، كما هي حال سرعة تغير التقنية حول العالم، ومن تلك المصطلحات:

GIG Economy: هو العمل المنظَّم عبر (المنصَّات الرقمية)، أو هو الطاقة العاملة المستعدة لترتيبات العمل البديل، مثال ذلك؛ المتعاقدون المستقلون.

Sharing Economy: السلع والخدمات التي تستخدم الأصول غير المستغلة عن طريق الأسواق الإلكترونية، مثال ذلك؛ المكتبات المفتوحة المصدر (الويكيبيديا)، وأنظمة التشغيل مفتوحة المصدر (لينوكس).

Online GIG Economy: الطاقة العاملة التي تستخدم التقنيات الحديثة، والأسواق، والمنصات؛ كترتيبات بديلة للعمل، مثال ذلك شركة النقل متعددة الجنسيات على شبكة الانترنت Uber.

Real Time Economy[1]: اقتصاد الوقت الحقيقي هو بيئة تكون فيها كل المعاملات بين الكيانات التجارية في شكل رقمي، كما يعني مصطلح في الوقت الحقيقي تقنيا معالجة آنية دون تخزين، وتعتبر لغة التقارير المالية الموسعة أداة تحقيق ذلك. أما الهدف الأساس للاقتصاد في الوقت الحقيقي؛ فهو الحد من الكُمون بين العمليات وداخلها؛ لخفض تكاليف رأس المال من خلال استغلال الأصول (المادية والبشرية) لأقل وقت.

[1] للمزيد انظر كتابي لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL، https://kantakji.com .

وإزاء تلك التطورات، شُرع بتطوير قوانين العمل أونلاين؛ لذلك فإن سِمات الاقتصاد التشاركي أونلاين، تتلخص بأنه:

- يُسهل إقامة حياة متوازنة للعاملين.
- يمُثل جزءً من بيئة الأعمال وثقافتها.
- يتضمن تشاركية الموارد الاقتصادية، وتبادلها عن بُعد.

إن بيئة الأعمال الذكية تحتاج توافر مجتمعات ذات تفكير عالمي. والسؤال: من الذي سيربح في الاقتصاد التشاركي أونلاين؟

التقنيات المالية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي

سوف[1] تسهم تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة التي صارت معروفة (بلوكشين) Distributed Ledger Technology DLT في:

- تحول مختلف القطاعات،
- تغيير القواعد الدولية للتجارة والتمويل.

لقد بدأت عمليات وضع المعايير اللازمة لضبط هذا التغيير، لبناء الثقة اللازمة في السوق؛ فسارعت عدة صناعات دخول هذا الميدان مبكرًا لقناعتها بجدية وأهمية هذا التغيير لكسب السوق.

وعليه فقد بدأت مصطلحات ناشئة تنتشر مع نشوء هذه التغييرات، مثال ذلك: العقود الذكية، والأمن السيبراني، وضوابط تقنية المعلومات والاتصالات ICT،

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، التقنيات المالية FinTec تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي - البلوكشين مثالًا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٨-٢٠١٨.

وبرامج استمرارية الأعمال BCP، ودفتر الأستاذ الموزع DLT، وأفضل الممارسات لمعيار تطوير البلوكشين، وقواعد البيانات الموزعة DDB.

وتتلخص إجراءات تعزيز الضوابط، بالآتي:

إعادة بناء الثقة[1]

هناك أكثر من أربعين مصرفًا تمتلك حصة في اتحاد يسمى R3CEV يهدف إلى التوصل إلى معايير مشتركة لـ(البلوكشين)؛ أي وضع معايير موحدة يتمكن بموجبها المنظمون والمصارف من تبادل دفتر أستاذ واحد لا تسيطر عليه جهة معينة؛ بل يتعاون الجميع فيه، ويبدو أن نوع (ساتوشي) هو الأكثر اعتباراً؛ – أي الذي يخص البيتكوين –.

يساعد البلوكشين على خفض دورة الحياة التجارية من أيام إلى دقائق، وحتى إلى الصفر، ووفقا لتقرير صادر عن شركة Santander InnoVentures، وحسب صندوق الاستثمار التابع للبنك الإسباني، فإن ذلك سيخفض التكاليف التنظيمية ورسوم التسوية للبنوك بحدود ١٥–٢٠ مليار دولار سنويًا، حيث يتوقع حلول هذه التقنية عام ٢٠٢٢.

[1] https://www.wired.com/story/how-the-blockchain-is-redefining-trust/

شركات المحاسبة العملاقة وإرساء مبادئ خدمات البلوكشين[1]

بدأت مراكز الأبحاث تصميم العقود الذكية ووضع معايير تخصصها، وتحديد نقاط الضعف لخطر الوصول غير المصرح به إلى سجل البيانات؛ أي أن المخاوف الأمنية وتقييم المخاطر صارت جزءً من عمليات التدقيق.

فقد وضعت شركة المحاسبة Deloitte تقريراً بعنوان: (**ستة مبادئ تحكّم لخدمات بلوكشين للخدمات المالية**)؛ بغية اعتماد بلوكشين على نطاق عالمي، وحسب رأي رئيس شركة "بلوكشين لاب" في ديلويت:

- استكشفت عدة مؤسسات نماذج مختلفة من الهياكل والحوكمة أثناء انتقالها من الاستكشاف إلى التنفيذ.
- إن عدم النظر فى هذه المبادئ قد يصبح أكثر خطورة حيث أن المواءمة بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات أمر حاسم لنجاح تنفيذ هذه التكنولوجيا الجديدة والقوية.

وعليه؛ فستحتاج المؤسسات عموماً إلى:

- ضمان تصميم حلول تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة DLT وتطويرها وصيانتها في بيئة آمنة.
- التوافق مع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

وبرأي شركة المحاسبة ديلويت؛ فإن تغيراً سينال قواعد التدقيق إثر تطبيق هذه التقنية، كالآتي:

---

[1] https://distributed.com/news/deloittes-next-blockchain-steps-financial-services/

- هذه التقنية لن تجعل دور مراجع الحسابات مما عفا عليه الزمن؛ بل سيتم تغيير بعض العمليات.
- سيظل المدققون بحاجة إلى النظر في الأدلة والمعلومات التي تتجاوز نطاق بلوكشين.
- ستؤدي مراجعة الحسابات لإنتاج إجراءات مراجعة موحدة ومتطورة، مما يستدعي تحليلاً يقترب من التقييم في الوقت الحقيقي Real Time للمعاملات من خلال بلوكشين.

عناصر التحكم في الأمن السيبراني

إنه لدرء خطر اختراق:

- البلوكشين،
- ومركزية السلطة داخل الشبكة،
- والخصوصية،

فإن معاهدة لـ (سن القوانين والمعاهدات) قد تكون سبيلاً للحد من هذه الهجمات. وتشكل العقود الذكية، تحديًا هامًا للأمن السيبراني، لذلك؛ فعند نشر عقود ذكية جديدة أو محدثة، يجب تطبيق عملية حوكمة قوية وبدقة.

تعزيز الضوابط التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفقا لنظام ديلويت، فإن النظم القائمة على اللامركزية المستندة على معاهدة قانون التصاميم الصناعية تدعو إلى إتباع نهج مختلف إزاء إدارة الضوابط التقليدية

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communications Technology ICT وذلك:

- لإدارة الأمن،
- وتطوير النظم،
- ومعالجة المعلومات،
- وإدارة مقدمي خدمات التكنولوجيا.

فعلى سبيل المثال، يحتاج تخطيط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث إلى معالجة احتمال حدوث خلل في الشبكة وخسائر في سلامة البيانات. وتوفر معاهدة قانون التصاميم درجة عالية من القدرة على الصمود، والتي يمكن بل وينبغي الاستفادة منها لتنفيذ نظم أفضل لمراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

برنامج استمرارية تخطيط الأعمال

يشير تخطيط استمرارية الأعمال Business Continuity Planning BCP إلى تجنب فقدان البنى التحتية الحيوية أو غيرها مما يمكن أن يُؤثر سلبًا على العمليات؛ مما يُخفض الأرباح ويُلحق الضرر بالسمعة وفقدان ثقة أصحاب المصلحة. لذلك يعالج BCP خسارة الخوادم أو الاتصال، ومخاطر الجرائم السيبرانية.

قطاعات للبنى التحتية

تحصل تغيرات جوهرية؛ تؤذن بتغيير القطاعات الاقتصادية، ومن ذلك:

بنك العملات الرقمية:

بنك Bitwala[1] يعتمد تقنية البلوكشين للنقود الرقمية أنشئ في ألمانيا عام ٢٠١٥، هو مثال لمصارف المستقبل بلغ رأسماله ٩١٠٠٠٠ دولار في نيسان ٢٠١٦ من مختلف العملات الرقمية، ثم وسع خدماته في أيلول ٢٠١٦ لتشمل ٢٠ عملة عبر ٢٠٠ دولة، وفي نهاية ٢٠١٦ صار يقبل أكثر من ٦٠ عملة رقمية.

ومع بداية ٢٠١٧ أضاف تطبيقات الجوال، وفي مارس ٢٠١٧ فاز بجائزة باريس للتكنولوجيا المالية، وفي مايو ٢٠١٧ فتح حسابات لقطاع الأعمال ورواد التقنيات المالية، وفي يوليو ٢٠١٧ بلغ عدد المستثمرين الألمان فيه ١.٧٠٠.٠٠٠ مستثمر.

أما تطلعات البنك لعام ٢٠١٨ فهي أن يكون البنك الأكبر في أوروبا، مع توسيع برامج التداول وواجهات برمجة التطبيقات وزيادة الدعم، ثم دعم IBAN، ثم تقديم قروض بيتكوين قصيرة الأجل، وتبادل العملات، والوساطة الاستثمارية. ولم تغفل تطلعاته عن الأسواق الآسيوية والأمريكية.

شعار (البيتوالا): أهلا وسهلا بكم لمستقبل تحويل الأموال، وهذا يؤشر لنهاية خدمات مالية تجني منها المؤسسات المالية أجوراً كبيرة من الناس؛ يشمل ذلك شركات الصرافة، وشركات تحويل الأموال حول العالم، كما سينهي أو سيغير جذرياً بعض الخدمات المصرفية، وعلى رأسها بطاقات الائتمان؛ فالمصرف يساعد على إرسال واستقبال النقود وسداد الفواتير وتعبئة البطاقات المصرفية القابلة للشحن من الجوال أو من أي مستعرض.

---

1 https://www.bitwala.com

يعتقد مؤسسو هذا البنك أن العقود الذكية التي أرسيت معاييرها الدولية، ستكون أساس عمليات الإقراض والاقتراض وقياس الجدارة الائتمانية ودعمها؛ حيث يمكن لأي صديق في أي مكان في العالم طرح محفظته من النقود الرقمية لجعل أصولها مُعززة للحد الائتماني للمُقترض.

يستهدف القائمون على هذا البنك الرقمي ١٠٠ مليون مستخدم من مجتمع التشفير؛ من خلال حل مشاكلهم وتقديم الخدمات لهم؛ لذلك تتركز مهمتهم في بناء جسور بين العالمين القديم والجديد.

شركة إقراض العملات الرقمية

تسعى شركة ناشئة في (بوينس آيرس)[1] لتقديم خدمات النقود الرقمية، حيث تركز على القروض الصغيرة على المدى القصير، التي تتراوح قيمتها من ٢٠–٢٠٠٠ دولار، وتضم منصتها ١٤٠٠٠٠ مستخدم، معظمهم من الأرجنتين والبرازيل.

عملة أونيغرام OneGram:

لمحبي النقود ذات الأساس الذهبي؛ فقد انطلقت منصة أونيغرام[2] التي تعتمد تقنية البلوكشين لتداول النقد الرقمي، حيث يتم دعم كل وحدة أونيغرام بغرام واحد من الذهب.

1 www.ibtimes.com/how-cryptocurrency-loans-are-reinventing-credit-2604266

2 https://onegram.org

يتم إصدار عملات أونيغرام واستبدالها بالذهب عبر منصة مخصصة ثم تداولها عبر أي منصة تداول عملات رقمية رئيسية، وسيتم إطلاق بوابة دفع جديدة لعملاتها، وكذلك سيتم إنشاء بطاقة (الذهب السائل) التي سوف تعمل في جميع أنحاء العالم في أجهزة الصراف الآلي، وأنظمة نقاط البيع، وعلى الإنترنت. وهي بطاقات تقبل إعادة الشحن.

إدارة حقوق الشركاء

حقوق المصورين والوكالات[1]:

أعلنت شركة كوداك وشركة وين ديجيتال في ٩ يناير ٢٠١٨، عن إطلاق منصة لإدارة حقوق الصور بإطلاق عملة رقمية باسم: (كوداكوين)، تتمحور حول الصورة، مما سيمكن المصورين والوكالات من التحكم بشكل أكبر في إدارة حقوق الصور التي يملكونها.

تستند منصة (كوداكوين) إلى تكنولوجيا بلوكشين؛ بحيث يتم ابتكار دفتر رقمي مشفر لملكية الحقوق للمصورين لتسجيل كل من: الأعمال الجديدة والأرشيفية؛ التي يمكن بعد ذلك ترخيصها داخل المنصة، وبذلك ستضع (كوداكوين) المصورين على أول درجة من اقتصاد جديد مصمم خصيصاً لهم لإدارة أصولهم بشكل آمن.

1 NASDAQ: www.nasdaq.com/article/kodak-pivots-toward-blockchain-technology-cm907246

اقتصاد صحفي مستقل[1] :

إن صناعة النشر هي واحدة من العديد من الصناعات التي تبدو مهيأة للتغيير؛ فديناميكية النشر الرقمي التي اقترحها مشروع PressCoin يهدف لبناء نظام إعلامي عالمي يملكه مجتمع الصحافة والنشر بناء على السمعة.

ارتأت هذه المنصة مكافأة المنتجين المشاركين: (الصحفيين والمواطنين والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإخبارية المحلية، والشركات المحلية)؛ بمنحهم إيرادات وملكية أصول المشروع؛ بهدف إيجاد أساس مستدام لصحافة مستقلة.

ووفقا لموقع المشروع، فإن رموز (بريسكوين) المدعومة بملكية أسهمه، تُربط بعقود ذكية مع حصة في الشركة التي مقرها بريطانيا، ويساعد الرمز مالكه من الحصول على الأرباح.

شركة علي بابا للتسويق الإلكتروني[2] :

شركة التسويق الإلكتروني الصينية العملاقة (علي بابا) ستطلق منصة لتعدين العملة الرقمية، كما أنها تخطط لإطلاق عملة رقمية خاصة بها، وذلك خدمة لزبائنها وشركائها العارضين.

1 https://distributed.com/news/creating-independent-press-economy-blockchain/?utm_campaign=Dist+Ledger+109+(MnKfJE)&utm_medium=email&_ke=a2FudGFramlAZ21haWwuY29t&utm_source=Distributed+Ledger+2017

2 https://www.investopedia.com/news/alibaba-launching-crypto-platform/

إدارة سلسلة التوريد[1]:

أعلنت شركة ميرسك وشركة (آي بي إم) في ١٨-١-٢٠١٨ عن مشروع مشترك لنشر نظام الشحن الإلكتروني القائم على بلوكشين التي سيؤدي إلى رقمنة سلاسل التوريد وتتبع الشحنات الدولية في الوقت الحقيقي Real Time. ومن شأن المنصة الجديدة أن تنقذ مليارات دولارات الشحن العالمية سنويًا باستبدال النظام الحالي القائم على البيانات والورق الذي يؤخر الحاويات لأسابيع.

سلاسل المطاعم تشارك زبائنها[2]:

بدأت شركة Chamticleer القابضة، التي تملك عدداً من مطاعم تقديم (البرغر) ببناء نظام مكافآت لزبائنها يدعى Merit مبني على تقنية البلوكشين يعمل على منصة MobivityMind، وبموجبه يكسب الزبائن نقاطًا عند تناول الطعام الذي تقدّمه أي من مطاعم المجموعة، ثم يمكنهم شراء شطائر البرغر مستقبلاً أو الاتجار بها بين الناس بتلك النقاط.

الرهون العقارية[3]:

دفعت الرهون العقارية – التي سببت أزمة ٢٠٠٨ – مجموعة من المؤسسات المالية الكبيرة تتجه لاستخدام البلوكشين للمساعدة في إحياء الرهون العقارية في

---

1 https://www.computerworld.com/article/3249252/emerging-technology/blockchain-will-be-the-killer-app-for-supply-chain-management-in-2018.html?utm_campaign=Dist+Ledger+111+(NcL52d)&utm_medium=email&_ke=a2FudGFramlAZ21haWwuY29t&utm_source=Distributed+Ledger+2017

2 https://arabic.cnn.com/tech/2018/01/03/burger-blockchain-rewards-crypto-currency

3 رابط

الأوراق المالية، حيث اختبرت تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة بنجاح كطريقة لتسهيل تتبع قروض المنازل المؤمنة.

وقد كان تجميع القروض المنزلية قبل عام ٢٠٠٨، ثم بيعها للمستثمرين بمثابة مراكز ربحية ضخمة للبنوك. وقد تقلصت كتلة سندات الرهن العقاري السكنية من ٢.٧ تريليون دولار لعام ٢٠٠٧ إلى ٨٢٣ مليار وفق رابطة صناعة الأوراق المالية والأسواق المالية.

لذلك بدأت المجموعة مع الرهون العقارية السكنية التي لا تدعمها الحكومة الأمريكية، وتخطط للتوسع في أنواع أخرى من الأوراق المالية المدعومة بالأصول. وتساعد تقنية البلوكشين المستخدمين والشركات لتتبع مدفوعات بيتكوين أو تسوية البيانات التي تعتبر حيوية للرهون العقارية المؤمنة.

إدارة حقوق المواطنين

رخص القيادة، والهويات التعريفية، والإقرارات الضريبية[1]:

ارتأت ولاية (فلوريدا) بتاريخ ٨-١-٢٠١٨ التوجه نحو رخص القيادة الرقمية التي تعتمد على تقنية البلوكشين، بعد أن تحصل على التشريعات القانونية اللازمة. وتعتبر حكومات (أركنساس وفرجينيا وكولورادو وأيداهو وماريلاند وايومنغ وفرجينيا وواشنطن العاصمة) ممن يبحث عن جدوى التكنولوجيا الجديدة، في حين أطلقت (ألاباما) بطاقة هوية رقمية في العام الماضي لاستخدامها في تقديم الإقرارات الضريبية.

1 رابط

الرعاية الصحية[1] :

وفقا لشركة ديلويت فإن :

- ١٠٪ من شركات الرعاية الصحية قد خططت لاستثمار ١٠ مليون دولار في تقنية البلوكشين بحلول عام ٢٠١٨ .
- الشركات الناشئة لا تركز على بلوكشين؛ بينما شركات التكنولوجيا القائمة تعتمد على دمج تكنولوجيا بلوكشين في عروضها الشاملة .

ضمان نقاء الألماس[2] :

(دي بيرز) هي أكبر منتج للألماس في العالم، أطلقت بلوكشين لتتبع الأحجار الكريمة والتحقق من صحة الألماس وضمان عدم وجودها في مناطق الصراعات، وهذا يدعم عملية (كيمبرلي) التي أنشئت عام ٢٠٠٣ لزيادة الشفافية والقضاء على تجارة الألماس المموِّل للصراعات .

كما ستوفر إمكانية رصد كل حجر، مما سيجعل سلسلة التوريد والتعدين أكثر كفاءة وشفافية، وسيساعد ذلك في القضاء على الغش .

التعليم العالي[3] :

قد يكون الخريجون اليونانيون قريباً قادرين على إثبات مؤهلاتهم عن طريق بلوكشين . وتعمل الشبكة الوطنية للبحوث والتعليم في اليونان على مشروع تجريبي مع شركة بلوكشين لبحث وتطوير آليات التحقق من شهادات الطلاب،

[1] https://www.blockchainhealthcare-west.com

[2] Reuters: Link

[3] Bitcoin Magazine: Link

وتشارك ثلاث جامعات يونانية في المشروع؛ بهدف التأكد من أن الخريج لديه درجة جامعية؛ حيث يحق لصاحب العمل التحقق من أن الشهادة رسمية دون الحاجة للاتصال بالجامعة؛ لذلك فإن وضع الوثائق والسجلات على بلوكشين يلغي فرص الاحتيال.

وكان معهد ماساشوستس للتكنولوجيا قد أعلن عن مشروعه التجريبي الخاص للتحقق من الشهادات رقمياً باستخدام بلوكشين في اكتوبر الماضي.

مما سبق؛ فإن التكنولوجيا المالية Fintec في طريقها إلى:

- تغيير جذري للصناعات القائمة وتغيير البنى القطاعية التي تنتمي إليها،
- تعطيل نماذج الأعمال التقليدية،
- الذهاب بالقادة والمدراء القدامى لمصلحة جلب قادة جدد.

ويتوقع لهذه التقنية أن تساعد الكثير ممن لا تطالهم بعض الخدمات بتيسير وصولهم إليها، وبتكاليف وإجراءات أقل تعقيداً. مثال ذلك: الخدمات المصرفية؛ فوفقا للبنك الدولي، لا يزال حوالي ٢ مليار شخص ليس لديهم أي نوع من الحسابات المصرفية، وسجلات بلوكشين للقروض الصغيرة ستساعد المحرومين من الحصول على ائتمان.

ينسحب ما سبق على البلدان الفقيرة والغنية؛ مما يعني أن تدفق رؤوس الأموال بحرية وسهولة سيكون منضبطًا إن سيطرت النقود الرقمية الحكومية؛ أما إن بقي البيتكوين وأخواتها في الواجهة؛ فإن حركة الأموال العالمية ستميل للنشاط والحيوية بأدوات نقدية ليس من الضروري أن تكون الفوائد الربوية محركها.

مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي

يعيش[1] الإنسان على هذه البسيطة منذ القدم، وسيبقى فيها زمنا يجهله؛ سعى الإنسان (خلال ذلك) إلى تفسير هذه الحياة التي يعيشها ليفهمها فيتمكن من العيش فيها بأفضل وسيلة (حسب اعتقاده) مستغلاً الموارد من حوله؛ فذهب الناس مذاهب عديدة في آليات الفهم، وتعددت مذاهبهم عبر العصور بتعدد مشاربهم.

وخلال تلك المسيرة نشأت نظم واندثرت أخرى، وساد في القرنين الأخيرين مذهبا (الشيوعية وربيبتها الاشتراكية) والرأسمالية؛ فالأول ظهر للعالم في عام ١٩١٧، ثم أفل نجمه في عام ١٩٩٠، وغيرت الرأسمالية بعضا من صفاتها، وتخلت عن أغلب رموزها في بداية هذا القرن الحالي.

وهناك مذهب ظهر وتبلور منذ أكثر من ١٤ قرنا (وما زال موجوداً)، ترافق مع بزوغ شمس الإسلام، وبسبب تخلف بعض علماء العصر الحديث تأخر تأطيره وبيانه بالمفاهيم السائدة.

فما المذهب الاقتصادي الإسلامي؟ وما النظام الاقتصادي الإسلامي؟ وما علم الاقتصاد الإسلامي؟

تتوزع هذه المفاهيم، الشكل (١٠)، ضمن إطاري (الثوابت والمتغيرات) – كما هي شريعة الإسلام الخالد –؛ فالمذهب الاقتصادي وأصوله من الثوابت التي تستقى

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٤-٢٠١٦.

من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، بينما يندرج علم الاقتصاد ونظرياته والنظام الاقتصادي وتطبيقاته ضمن المتغيرات التي تنتمي للثوابت فلا تخرج عنها؛ **فالعلم مجاله النظر والفكر، والنظام مجاله العمل والتطبيق.**



الشكل (١٠) مفاهيم المذهب والنظام وعلم الاقتصاد الإسلامي

المذهب الاقتصادي

المذهب الاقتصادي الإسلامي هو: **الإطار الجامع لعلم الاقتصاد تمثله مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي يسير عليها المجتمع في حياته الاقتصادية والمنبثقة من ثوابت الشريعة الإسلامية بغية تحقيق العدل وفق ما شرعه الله عز وجل.**

يعدُّ المذهب الاقتصادي موطن الخلاف بين النظامين (الرأسمالي والاشتراكي – الوضعيان –) والنظام الإسلامي؛ لانتماء كل نظام بالقيم والمُثل السائدة والاتجاهات الاقتصادية، فالنظامان الوضعيان نظامان ماديان ركزا على الجانب المادي في الحياة، بينما وازن النظام الرباني بين الجانبين (المادي والروحي)؛ فلا غرابة إذن في تنبه المذاهب الوضعية إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاتها في نهاية القرن

الماضي بينما شكلت هذه المسؤولية الجانب الأخلاقي في المذهب الإسلامي؛ فكانت مندمجة في نظامه وتطبيقاته على السواء منذ بدايته وما زال.

لذلك **يبحث المذهب بما يجب مناقشته**، وما يجب ألا يكون؛ فالاحتكار في الاقتصاد الإسلامي محرم على الجميع؛ كبيرهم وصغيرهم، ولا يحق لأحد أن يحتكر؛ لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(لا يحتكر إلا خاطئ)**.

فالأصول الاقتصادية الإسلامية ذهبت لاعتبارات تخصها، فـ:

- ملكية المال لله تعالى والناس فيه مستخلفون،
- تأمين حد الكفاية للناس أمر واجب ومسؤولية الدولة والمجتمع وأي تقصير من أحدهما تقدم الثاني لسد تلك الكفاية وتأمينها لمحتاجها.
- تحقيق العدالة أمر لا غنى عنه، ولا بد أن يتجسد ذلك في (النظريات والتطبيقات) كافة على حد سواء،
- الملكية بأشكالها (الخاصة والعامة والمشتركة) مصونة ومعتبرة،
- والحرية الاقتصادية معتبرة ومقيدة بما لا يخالف الأصول الشرعية،
- والتنمية بمفهوميها (الاجتماعي والاقتصادي) أمر أساس؛ فلا بد من قيمة مضافة لأي عمل مؤدى وبذلك تقوم الحياة وتعمر الأرض،
- الأصل في كل شيء (التوسط) حتى في الإنفاق والاستهلاك،
- المحرمات خبائث لا يجوز الاقتراب منها.

وقد عبر الفقهاء عن تلك الأصول بـ(الضرورات الخمس) بوصفها مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

لذلك فغاية النشاط الاقتصادي ووسائله ترتكز على أن:

- غاية (المجتمع أو الفرد) من القيام بالنشاط الاقتصادي يحددها المذهب.
- إن وسائل القيام بالنشاط الاقتصادي كشكل توزيع الثروة والملكية يتدخل في تحديده المذهب.

أما الأسئلة التي يثيرها المذهب فتتعلق بـ:

- كيف ينبغي أن يكون السوق؟
- هل تضمن حرية السوق التوزيع العادل للسلع وتلبية الاحتياجات؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية؟

وعليه؛ فمنهج المذهب الاقتصادي يكمن في المدخل المعياري.

النظام الاقتصادي الإسلامي

يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه: **مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم علاقات الأفراد في إدارتهم للموارد الطيبة؛ باستخدام وسائل مباحة لأداء وظائف الاقتصاد لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم غير المحدودة.**

فالقواعد: **هي قواعد فقهية مستنبطة من أصول الشريعة الإسلامية: (القرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع)، أما الأحكام فهي (نتائج القواعد الفقهية من حلال أو حرام).**

والتنظيم: **هو أحد وظائف إدارة النشاط الاقتصادي.**

وعلاقات الأفراد: **هي السلوك التي تؤطرها الأحكام الفقهية في (إنتاج وتوزيع واستهلاك واستثمار) الموارد الطيبة.**

وعليه فالنظام الاقتصادي الإسلامي: **هو الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها تطبيق المذهب الاقتصادي الإسلامي**؛ مما يمنح النظام المرونة والتغير بتغير الزمان والمكان – ضمن إطار المذهب الاقتصادي وحدوده وليس خارجه –؛ في حين أن المذهب يتصف بثباته؛ فلا يتغير بتغير الزمان والمكان كحرمة الربا مثلاً.

أما خصائص النظام:

- تحقيق الرقابة المزدوجة.
- الجميع بين الثبات والمرونة والتطور.
- التوازن بين المادية والروحية.
- التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

وركائز النظام:

- الملكية المزدوجة: عامة، وخاصة، وجماعية كالوقف والمعادن.
- الحرية الاقتصادية المنضبطة بالمذهب الاقتصادي وتحقيق المصلحة العامة.
- التكافل الاجتماعي.

وعليه؛ **فمنهج النظام الاقتصادي يكمن في المدخلين التجريبي والاستقرائي.**

علم الاقتصاد الإسلامي

يتناول علم الاقتصاد تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها ومعرفة الأسباب التي تتحكم فيها لاكتشاف أسرار الحياة الاقتصادية لمعرفة ما يحدث؛ لذلك هو:

علم يهتم بسلوك الأفراد في حصولهم على الموارد الطيبة، واستخدامها، وتنميتها؛ لإشباع حاجاتهم المباحة، وتحقيق عدالة التوزيع بين الناس.

ويشمل ذلك:

- وظائف الاقتصاد من (تمويل واستثمار وإنتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل).
- الموارد هي الموارد (الطبيعية والبشرية والمادية) ومنها كسب المال، وكل ذلك يكون من الموارد الطيبة التزاما بالقواعد والضوابط الشرعية.
- ضبط الأحكام الشرعية لسلوك الأفراد، ونميز بين سلوكين اثنين:

ا. حصولهم على الموارد الطيبة بمختلف أشكالها؛ ومنها الموارد المادية سواء بكسب المال بالعمل المباشر، أو بـ (التقليب) كالتجارة أو بـ (التحويل) كالصناعة.

ب. استهلاك الأفراد للموارد الطيبة؛ ومنها إنفاق المال ضمن الأوجه المشروعة؛ لإشباع حاجاتهم، وهي على نوعين:

* حاجات استهلاكية مباحة.
* حاجات استثمارية الغرض منها تحقيق التنمية، ويكون ذلك بإنتاج الطيبات فقط دون الخبائث.

- تحقيق العدالة الاجتماعية؛ بتحقيق عدالة التوزيع بين عناصر الإنتاج، وبين الشركاء، وفي البيئة الطبيعية المحيطة، وبأداء المساهمة الاجتماعية على شكل (زكوات وصدقات).

إن (**علم الاقتصاد ونظرياته هو مجال إعمال الفكر والنظر**)، وهو مدخل إيجابي تحكمه القاعدة النبوية (**الحكمة ضالة المؤمن؛ أينما وجدها فهو أحق بها**)، فالعلم ملك الناس جميعا، وليس ملك فئة دون غيرها؛ أي: أنه محايد مستقل لا ينتمي لمذهب دون آخر.

أما كيفية تطويع واستخدام هذه القوانين والنظريات فمنوط بالمذهب واتجاهاته.

مثال ذلك:

- دراسة العلاقة بين السعر والطلب لتفسير أحداث السوق.
- استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها كقانون تناقص الغلة وتزايدها، وقانون العرض والطلب.

إن الاختلاف بين علم الاقتصاد التقليدي وعلم الاقتصاد الإسلامي؛ أن التقليدي لا يعترف بأي علاقة لعلم الاقتصاد بِـ(العقائد والأخلاق واتجاهات الدولة الاقتصادية)؛ إلا أن علم الاقتصاد الإسلامي يلتزم بثوابت تخصه ولا يحيد عنها (وهو ما عبرنا عنه بالمذهب الاقتصادي)، مما حدا ببعض الاقتصاديين وصفه بأنه ليس علماً؛ بل مذهبًا اقتصاديًا، **وهذا غير صحيح**؛ لأن القضية تعتمد على أسس الدراسة والبحث؛ فمثلا: إن تطوير معيار لقياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (مقام) كبديل عن مؤشر الفائدة الربوية (لايبور) يثبت فعالية الاقتصاد الإسلامي كعلم؛ فالمؤشران كلاهما ينتميان لعلم الاقتصاد؛ لأنهما مقياس وحسب؛ إلا أن أسس الأول أكثر تناسبا مع الثوابت الإسلامية، والثاني لا يتناسب معها مع إمكان

استخدامه بحيادية، والاستئناس به في مجلس العقد دون ربط التسعير به بشكل متغير خارج مجلس العقد.

ويثير علم الاقتصاد أسئلة مثل: ما نتائج السوق الحرة؟ وكيف يتم ربط السعر بالطلب؟ .. وهكذا.

وعليه؛ فإن **منهج علم الاقتصاد يكمن في المدخل الاستنباطي**.

إذا يضع المذهب الاقتصادي أهداف الحياة الاقتصادية ويرسم الوسائل المؤدية لتحقيق تلك الأهداف؛ أي: (غاية ووسيلة النشاط الاقتصادي)؛ كـ(تحديد هدف الإنتاج ووسيلته وشكل الملكية والحرية الاقتصادية وكيفية توزيع الثروة)؛ **فالمذهب يتأثر بالأخلاق والسياسة والاتجاهات الاقتصادية وكذلك مفهوم المجتمع للعدالة**.

وبناء عليه نميز بين الأنظمة الاقتصادية وهي الجانب التطبيقي والعملي فنصفها بالرأسمالية، أو الاشتراكية، أو الإسلامية؛ فلكل من هذه الأنظمة مذهب تنتمي إليه.

ويأتي علم الاقتصاد بوصفه أداة للبحث العلمي والموضوعي عن الحقائق العلمية؛ فيؤطر الوقائع والمشاهدات ويحاول تفسيرها ووضع نظريات تخصها، ومن ثم تتدافع النظريات ليسقط بعضها ويثبت بعضها الآخر حينا من الدهر، وقد تخضع تلك النظريات لتعديلات لتناسب التغيرات المحيطة، وقد تتحول إلى حقائق علمية راسخة، وقد تبقى مدار (بحث وتمحيص وتعديل وتطوير مستمر). وقد أوضحنا تَميّز علم الاقتصاد الإسلامي باهتمامه بالموارد الطيبة واستخدامها، وتنميتها؛

لإشباع الحاجات المباحة، وتحقيق عدالة التوزيع بين الناس؛ **فالعلم يركز على تطوير الأداء، وعلى إيجاد حلول لمشكلات يعاني منها الناس وينسجم مع ما يؤمنون به**. وقد يختلف المنتمون لمذهب محدد؛ كالمذهب الإسلامي في عرضهم للنظريات وللتطبيقات، فهذا من اهتمام المجتهدين تبعًا لتغير الزمان والمكان.

تعارف الفقهاء على قاعدة مشتركة بينهم، هي: "اختلاف الأحكام بتغير الزمان والمكان"؛ فقد يظن أحدهم أن ما ذهب إليه حقيقة علمية، ثم يأتي الواقع ليثبت أو ينفي وجهة نظره، وهذه سنة من سنن الله تعالى.

مثال ذلك في السياسة المالية العامة (وقد ذكرنا ذلك سابقًا): أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوزع كل ما يأتيه لبيت المال، وكان أبو بكر رضي الله عنه، وهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوزع للأقرب لآل البيت النبوي، أما عمر رضي الله عنه، وهو خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يوزع للأقرب إلى الإسلام. ولم يكن في أي فعل من تلك الأفعال ما يناقض المذهب الاقتصادي الإسلامي؛ فهذه تطبيقات اختلفت باختلاف الزمان فاجتهد خليفتا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فيه مصلحة الناس، وليس في ذلك بأس.

إذًا تختلف أسس مفاهيم الاقتصاد الإسلامي عن غيرها لتأثرها بشريعة الإسلام وانبثاقها عنه؛ فالعدل غاية لا تنفك عنها؛ فلا يسمح بظلم أو تظالم **فلا ضرر ولا ضرار**؛ لكن هذه المفاهيم لا تبتعد عن الواقع؛ لأنها تستفيد من المدخل الإيجابي بوصفه الحكمة وهي ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها؛ فالحقيقة ملك البشرية جمعاء؛ ومنافع الاقتصاد الإسلامي تطال جميع الناس؛ فكثيرا ما خاطب القرآن الكريم (وهو كلام الله تعالى) الناس بـ(يا أيها الناس)، وقال رسول الهدى صلى الله عليه وسلم: (**بُعثت إلى الأحمر والأسود**).

المبحث الرابع
العلاقة بين عدم تساوي الدخول والعجز التجاري والبطالة

إن كل اقتراض يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي دون زيادة حقيقية في الثروة هو اقتراض محفز للنمو الاقتصادي يهدف لمنع ارتفاع معدل البطالة، وهذا ما يفسر سلوك كثير من الحكومات؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرهما في زيادة ديونها السيادية باستمرار.

يجب التمييز بين نوعين من النمو:

١. نمو في النشاط الاقتصادي، ومقياسه الناتج المحلي الإجمالي.

٢. نمو في الثروة الاقتصادية أو في القدرة على إنتاج الثروة.

وقد يتساوى كلاهما في المدى الطويل، لكنهما لا يتساويان بالضرورة في المدى المتوسط أو القصير، لأن الأول يتعدى الثاني بسبب الزيادة غير المستدامة في الديون.

تعزيز التنافسية الدولية

إنه لتعزيز القدرة التنافسية الدولية، لتحقيق أعلى نمو؛ لابد من إتباع إحدى السياستين التاليتين:

- **تعزيز الإنتاجية المحلية**؛ بزيادة الاستثمار في البنى التحتية والتعليم والتكنولوجيا اللازمة.

- **خفض الأجور النسبية**، بشكل مباشر أو غير مباشر؛ كتقييد قيمة العملة وفرض تعريفات واضحة أو خفية، أو دعم عوامل الإنتاج على حساب الأسر، ورغم أن هذه الطريقة أسهل، لكن مؤداها خفض الطلب الكلي.

ويراعى لأجل ذلك كون الاقتصاد مغلقًا أو غير مغلق؛ فإن كان **اقتصادًا مغلقًا**، أي التجارة الدولية فيه محدودة وكذلك تدفقات رأسماله؛ لارتفاع التكاليف الاحتكاكية؛ فهذا اقتصاد ينتج أكثر مما يستهلك محليًا، وسيتجه نحو التخزين غير المرغوب فيه حتى يصل إلى حدود غير محتملة من الديون. بينما لا يعاني الاقتصاد الذي تنخفض تكاليفه الاحتكاكية للتجارة الدولية وتدفقات رأسماله من ذلك؛ فيسهل عليه تصدير إنتاجه الزائد، ومدخراته الفائضة.

التكلفة الاحتكاكية[1]:

يتم أخذ مجموعة واسعة من التكاليف في الاعتبار عند حساب تكلفة الاحتكاك للاستثمار؛ فعند الاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة عن طريق وسيط خدمات؛ تشمل تكاليف الاحتكاك العمولات والرسوم إلى جانب إجمالي الاستثمار.

وتعتبر السياسات التي تزيد من القدرة التنافسية الدولية من خلال خفض حصص الأسر من الناتج المحلي الإجمالي خافضة للطلب الكلي داخل بلدانها، لأجل الحصول على حصة أكبر من الطلب الأجنبي:

١. يكون ذلك مفيداً لبلد الفائض مقابل انكماش طلبه المحلي، ويزيد حصته على حساب شركائه التجاريين.

1 Julia Kagan, Friction Cost, Mar 16, 2018, Investopedia: https://www.investopedia.com/terms/f/frictioncost.asp

٢. لكنه ضار بالنسبة لبلد ليس لديه أية فوائض، وهذا ما يحصل في سورية أحيانًا حيث يوجه الناتج الزراعي المحلي للتصدير للاستفادة من النقد الأجنبي مما يتسبب في إحداث تضخم داخل البلد لأنه يطال سلعًا ضرورية لحياة الناس.

فهل تُفيد هذه الحالة الاقتصاد العالمي أم تُضر به؟ يعتمد الجواب على وجهة المدخرات الزائدة – المقصود حالة بلد الفائض –، وذلك كالآتي:

- إذا صُدّرت المدخرات الزائدة إلى اقتصاد نامٍ ذي احتياجات استثمارية محلية ليس لديه كفاية في مدخراته؛ فستكون المدخرات الواردة سببًا في زيادة استثماراته الإنتاجية؛ لأنها ستزيد الطلب المحلي في البلد المتلقي، وفي مثل هذه الحالات، يكون التأثير الصافي على العالم إيجابيًا. وإذا كانت زيادة الاستثمار في البلد المتلقي أكبر من انخفاض الاستهلاك في البلد المصدر، فالعالم في وضع أفضل؛ رغم النزاعات المشروعة حول آثار التوزيع.
- إذا صُدّرت المدخرات الزائدة إلى اقتصاد متقدم ليست لديه احتياجات استثمارية محلية، فالمدخرات الواردة لن تؤدي إلى زيادة الاستثمار، والطلب العالمي سيظل أقل.

وإن كثيراً من المدخرات العالمية الفائضة تتدفق إلى البلدان الغنية؛ حيث لا توجد حاجة لها. أما السبب في ذلك فلأن الأسواق المالية في البلدان المتقدمة أكثر انفتاحًا، وأكثر مرونة، وأفضل إدارة، لذلك ينتهي بها الأمر لكونها الطرف المتلقي؛ فالولايات المتحدة مثلاً تدير فوائض حساب رأس المال؛ بوصفها ملاذًا

آمنًا؛ بينما تكرس ظروف عدم الأمان والاستقرار في البلدان النامية هذه التشوهات.

الادخار واختلال الدخول

إن لتفاوت الدخل الأثر الاقتصادي نفسه لواردات رأس المال الأجنبي القسرية – أي الحالة السابقة –؛ حيث يميل عدم المساواة في الدخل إلى رفع معدل الادخار لدى فئات دون أخرى؛ فالأسر الغنية قادرة على توفير أكثر من الأسر العادية أو الفقيرة، والقاعدة في أي نظام اقتصادي أنه:

كلما ارتفع الادخار ارتفع الاستثمار؛ فإذا لم يستطع الاقتصاد استثمار مدخراته الإضافية؛ فلن ترتفع وفوراته الإجمالية

أيضًا؛ إذا ارتفعت المدخرات في جزء من الاقتصاد بسبب نقل الثروة من الأسر الفقيرة إلى الأسر الأكثر ثراءً، ولم يؤد ذلك لزيادة الاستثمار؛ فإن هذا التحويل سيؤدي لكبح المدخرات في جزء آخر من الاقتصاد؛ فيغير ذلك من توازن الاقتصاد ومن ثم يؤثر على هيكليته.

دور الزكاة في إعادة ضبط اختلال الدخول

ولابد من الإشارة إلى دور الزكاة التي تقوم بردم الهوة بين الدخول فترفع من دخول الطبقات الفقيرة دون أن تفقر الطبقات الغنية، حيث يمثل إعفاء الأصول الثابتة – أدوات الإنتاج – من الزكاة حافزًا لزيادة الاستثمارات والتوسع فيها، لذلك فإن تحويلات الزكاة تنمي المدخرات في كل أجزاء الاقتصاد بشكل متوازن، وبمزيد من الفاعلية من خلال التوجه نحو موطن الطبقات الفقيرة والمحتاجة، وتحفزها نحو

دخول سوق الاستثمار لكسب مزايا عديدة منها الإعفاء من الزكاة. ويؤدي مفهوم توطين الزكاة إلى زيادة دخول موطن تطبيق الزكاة، وبتغير حال ذوي الدخول المنخفضة ليصبحوا من ذوي الدخول التي تتجاوز نصاب الزكاة، وتذهب صفة الفقر عن كل سكان الموطن، فإن نقل الزكاة إلى موطن آخر سيؤدي إلى نفس النتيجة والنقل يكون بتحويل الزكاة الفائضة من بيت مال زكاة إلى بيت مال زكاة في مكان فيه فقراء لتوزع فيه الأموال، ويستمر مفهوم التوطين بتحقيق زيادة دخول الفقراء حتى يزول الفقر من جميع أنحاء العالم.

العجز التجاري

العجز التجاري هو المقدار السلبي في الميزان التجاري بالنسبة للاقتصاد؛ فالصادرات تزيد من النشاط الاقتصادي حسب الناتج المحلي الإجمالي، بينما تفعل الواردات العكس.

العجز التجاري[1]:

العجز التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية:

– ارتفع العجز التجاري الأمريكي في السلع بنسبة ١٠.٤٪ ، أو ٨٤ مليار دولار إلى ٨٩١ مليار دولار ، بعد أن قفز بنسبة ٧.٥٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٥٥٢ مليار دولار.

– ارتفع الفائض التجاري في الخدمات الأمريكية بنسبة ٥.٩٪ إلى ١٥ مليار دولار ، ليصل إلى ٢٧٠ مليار دولار ، متجاوزاً سجل الأولوية لعام ٢٠١٥.

– ارتفع العجز التجاري الأمريكي في السلع والخدمات بنسبة ١٢.٤٪ ، أو ٦٩ مليار دولار ، إلى ٦٢١ مليار دولار ، بعد أن قفز بالفعل بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠١٧. أسوأ عجز تجاري في السلع والخدمات منذ عام ٢٠٠٨.

وكمقارنة فقد بلغ في دول كـ:

– الصين وهونغ كونغ: ارتفع العجز بنسبة ١٣.٥٪، بمقدار ٤٥ مليار دولار ، إلى ٣٨٨ مليار

[1] USA Foreign Trade, CENSUS, Link

دولار ، بعد أن قفز بنسبة ٧٪ في عام ٢٠١٧ . وارتفعت الواردات بمقدار ٣٣ مليار دولار ، وانخفضت الصادرات بالفعل بمقدار ١٣ مليار دولار .

– المكسيك : ارتفع العجز بمقدار ١٠.٥ تريليون دولار ، حيث ارتفعت الواردات والصادرات بنسبة ١٠.٢٪ و ٩.١٪ على التوالي .ألمانيا : ظل العجز ثابتًا .

– اليابان : انخفض العجز إلى ٣ تريليون دولار .

يقوم العجز التجاري بدور يشابه ما سبق بيانه؛ فهو يعمل على تصدير المدخرات المتزايدة في أي جزء من العالم إلى الولايات المتحدة، فيُخفض المدخرات في الولايات المتحدة، وفي كلتا الحالتين، إن لم يرتفع الاستثمار فيها، فلن تزداد مدخراتها، والنتيجة مؤداها زيادة مدخرات قطاع معين أو بلد ما، وخفضها في بلد آخر . وهذا مما ينظر إليه كخلخلة في الدخول .

حققت[1] الصين فائضًا في حسابها الجاري لأنها تبيع للعالم أكثر مما تشتري منه، ومع ذلك، قد يختفي فائضها قريبًا . فقد أدارت الصين في عام ٢٠١٩، أول عجز سنوي في حسابها الجاري منذ عام ١٩٩٣؛ مما سيحولها من مقرض إلى مقترض، وسيُحدث ذلك تأثيرًا غير مباشر؛ بأن يجبرها (بشكل تدريجي) على جذب مزيد من رأس المال الأجنبي وتحرير نظامها المالي . لقد عكست فوائض الصين ولعقود من الزمن حقيقة أنها وفرت لسنوات أكثر مما استثمرت . فالأسر المقتصدة تكتنز النقود، كما أن ظهور التجمعات الصناعية الساحلية الكبيرة يعني أن المصدرين يكسبون عائدات أكثر مما تستطيع الصين إعادة استثماره .

---

[1] China may soon run its first annual current-account deficit in decades, The Economist, Mar 16 2019: https://www.economist.com/leaders/2019/03/16/china-may-soon-run-its-first-annual-current-account-deficit-in-decades

أما الطرق التي يؤدي بها استيراد المدخرات الأجنبية (أو الوفورات الإضافية للأغنياء) إلى خفض مدخرات الاقتصاد ككل؛ فهي كالآتي :

- يؤدي صافي التدفقات الرأسمالية إلى تعزيز الدولار لمستوى أعلى بكثير مما يمكن أن يكون عليه، وارتفاع قيمة العملة، بسبب زيادة دخل الأسرة على حساب حجم قطاع السلع القابلة للتداول؛ يؤدي إلى :

(١) انخفاض معدل الادخار في البلد،

(٢) زيادة حصة الأسر من الناتج المحلي الإجمالي،

(٣) زيادة حصتها من الاستهلاك .

- قد تكون البطالة في الولايات المتحدة أعلى مما كانت عليه لولا الواردات الأجنبية الرخيصة التي ساعدت على إحداث عجز حسابها الجاري، أو لأن عدم المساواة في الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي – وربما الاستثمار أيضًا – . وبذلك يكون **معدل ادخار** العمال العاطلين عن العمل **سلبيًا**؛ لأنهم يستهلكون من مدخراتهم، لذلك فارتفاع معدل البطالة مؤداه انخفاض معدل المدخرات .

- تتطلب البطالة مزيداً من الاقتراض الحكومي لتمويل عملياتها، وهذا يزيد الاستهلاك ويخفض الادخار .

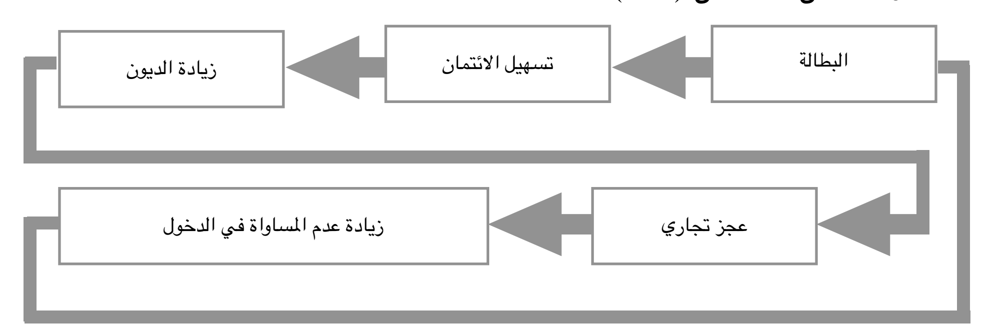
- للحد من البطالة، قد تقوم البنوك المركزية بتوسيع الائتمان وزيادة عرض النقود، وهذا يشجع على مزيد من الاقتراض .

- قد تؤدي تدفقات رأس المال الواردة، أو تخفيف السياسة النقدية، إلى تضخيم أسعار العقارات والأسهم والأصول الأخرى. وبانفجار فقاعات الأصول، ترتفع أسعار الأصول المملوكة، ويشعر الناس أنهم أكثر ثراءً، فيكون ذلك دافعًا إضافيًا لزيادة الاستهلاك.
- يؤدي ارتفاع أسعار العقارات إلى مزيد من التطوير العقاري، يكون بعضها مبررًا اقتصاديًا، وبعضها الآخر غير ذلك. أما من الناحية الفنية؛ فلن يكون هذا خفضًا في المدخرات بل زيادة في الاستثمار، وسيكون له ذات الأثر الصافي على حساب رأس المال. وبقدر ما يكون بعض التطوير العقاري غير مبرر اقتصاديًا، فقد يمثل خسائر نتيجتها انخفاض في إجمالي المدخرات.
- تخفض البنوك ومصارف الظل ذات السيولة الفائضة معايير منح الإقراض، وتتوجه بقروضها للأسر التي كان يُنظر إليها على أنها تنطوي على مخاطرة كبيرة؛ فيزداد الاستهلاك وينخفض الادخار.
- إن شركات بطاقات الائتمان وشركات التمويل الاستهلاكي ذات السيولة الوفيرة تجعل الائتمان الاستهلاكي متاحًا على نطاق أوسع وبأسعار أرخص.

والخلاصة أن:

خفض معدل الادخار مؤداه ارتفاع معدلات البطالة، أو زيادة الديون. وغالبًا ما تستجيب الحكومات لزيادة البطالة بزيادة عجزها المالي أو بتخفيف شروط الائتمان، لكن بسبب ارتفاع عدم المساواة في الدخل والعجز التجاري؛ فسترتفع الديون بشكل أسرع. وهذا ما يحد الطلب المحلي، مما يجعل من الصعب عودة

الاقتصاد إلى معدل نموه المتوقع دون توفير مصدر جديد للطلب، والديون هي المصدر الأسهل، الشكل (١١).



الشكل (١١) حلقة البطالة وعدم المساواة في الدخول

وهذا ما يفسر – ولو جزئياً – العلاقة بين العجز التجاري والبطالة، أو بين عدم المساواة في الدخل والبطالة. وبما أن الدولار هو أكبر عملة احتياطية، فإن الولايات المتحدة عادة ما تفلت من العجز التجاري الكبير[1].

لذلك يجب على العالم أن يولي تطبيق زكاة المال – وليس تطبيق الضرائب – أهمية كبيرة لدورها في ردم فجوة عدم المساواة في الدخول ومن ثم الحد من البطالة. كما يساعد إلغاء نظام الاقتراض الربوي في زيادة كفاءة فعالية التمويل خاصة إن تبنى صيغ التمويل الإسلامية، وعندئذ سيصب أثره بشكل مباشر في القضاء على البطالة من خلال زيادة فرص التشغيل، وصولاً إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

---

1 Richter, Wolf, How Out-Of-Whack are US Trade Relationships? 2017 Trade Deficit Worst since 2008, Feb 6, 2018: https://wolfstreet.com/2018/02/06/us-trade-deficit-china-japan-germany-eu-mexico/

الادخار والاستثمار

الاستثمار مقيَّدٌ دائماً بالادخار، والادخار أمر إيجابي للاستثمار حتى في الاقتصادات ذات المدخرات الوفيرة والتكلفة المنخفضة لرأس المال؛ فمهما كان الادخار هامشياً فهو يقلل تكاليف التمويل.

وبالنسبة لاقتصادات جانب العرض؛ فإن سياسة خفض الضرائب مثلاً، تحسن مستويات الاستثمار، وتساعد في إحداث نمو متسارع في المدى الطويل، لذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تشجيع الشركات على الاستثمار؛ ليتعزز الاستثمار بإتاحة مزيد من رؤوس الأموال بتكلفة أقل، وتساعد التخفيضات الضريبية الأغنياء على تحقيق ثروات إضافية بسبب ارتفاع استثماراتهم.

اقتصاديات جانب العرض[1]:

هي نظرية للاقتصاد الكلي تقول إن النمو الاقتصادي يمكن أن ينشأ على نحو أكثر فاعلية من خلال خفض الضرائب وخفض التنظيم.

ووفقاً لاقتصاديات جانب العرض، سيستفيد المستهلكون بعد ذلك من زيادة المعروض من السلع والخدمات بأسعار أقل، كما أنها ستزيد تشغيل العمالة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة وفرة في السيولة، وتدنٍ في أسعار الفائدة لأدنى مستوياتها، بل إن كثيراً من الشركات ملكت نقداً وفيراً؛ إلا أنها لم تستطع توظيفها بشكل منتج.

والراجح أن سياسات جانب العرض **تخفض النمو قصير الأجل** بخفض الطلب الكلي على أساس أن الاستهلاك المنخفض لا تواكبه زيادة استثمار جزئياً، ومع

[1] https://mimirbook.com/ar/62b8fbf8508

ذلك، وعلى أمل أن تتحسن الأوضاع في المدى الطويل؛ حيث يزيد الاستثمار من القدرة الإنتاجية، وباستفادة الأغنياء من التخفيضات الضريبية مباشرة، فإن بقية المجتمع يحقق فوائد في نهاية المطاف. ويبقى ذلك افتراض نظري، لسببين:

الأول: أن حزمة التحفيز المالي الضخمة التي أقرتها سياسة (ترامب)؛ ومنها خفض الضرائب في يناير ٢٠١٨، لم تحقق غايتها، فبدلاً من التسبب في زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية، كان لها أثرًا سلبيًا بعض الشيء؛ فقد تمكنت الشركات الأمريكية من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من رأس المال دون زيادة استثماراتها.

أيّد استطلاع لرابطة اقتصاديات الأعمال الوطنية NABE نشر في فبراير ٢٠١٩ بأن ٨٤٪ من المجيبين خططهم الاستثمارية لم تتغير؛ بينما كانت نتيجة الاستطلاع السابق في فبراير ٢٠١٨ أن ٨١٪ لم يغيروا خططهم الاستثمارية.

وعليه توقعت مزيداً من التباطؤ في الإنفاق على الأعمال التجارية بعد أن تراجعت بشكل حاد في الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وأظهر انخفاض الإنفاق الرأسمالي في يناير إلى أدنى مستوى له منذ يوليو ٢٠١٧، ضعفًا في توقعات الإنفاق الرأسمالي للأشهر الثلاثة التالية.

الثاني: قد يكون من الخطأ افتراض أن زيادة معدل الادخار المرغوب سيؤدي دومًا لاستثمارات إضافية كلما حسنت سياسات جانب العرض من توافر رأس المال وخفضت تكلفته؛ فهناك ظروف يمكن أن تؤدي فيها هذه السياسات إلى استثمار أقل، وهذا حاصل هذه الأيام في معظم الاقتصادات المتقدمة.

إن التأثير المتوقع لعدم المساواة في الدخل، وفائض رأس المال، والعجز التجاري المرافق له، على الاستثمار أنه: **إذا أدت السياسات أو الظروف التي تزيد المدخرات إلى ارتفاع استثمارات البلد المتلقي؛ فذلك سيكون إيجابيًا لنمو**

الاقتصاد، وإلا فسيكون سلبيًا لارتفاع حدة البطالة في الاقتصاد أو زيادة ديونه.

وللتخفيف من هذه الآثار يمكن اللجوء إلى:

- الحد من تدفقات رأس المال الأجنبي: بخفض العجز التجاري، دون اللجوء للتعرفات الجمركية؛ لأن الضرائب على انتقال رؤوس الأموال ترفع تكلفتها.
- الحد من تفاوت الدخل الطبقي: بتطبيق زكاة المال نظرا لدورها في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للبلاد، ورفع الحد الأدنى للدخول؛ فالزكاة هي سياسة مالية ترفع من شأن الفقراء دون أن تفقر طبقة الأغنياء المانحة، فتحد من تفاوت الدخل بأسلوب هادئ.

يشار إلى شهادة رئيس مجلس المحافظين للاحتياطي الفدرالي الأمريكي Mariner Eccles[1] أمام الكونغرس عام ١٩٣٣: إنه من أجل مصلحة الأثرياء لحمايتهم من نتائج حماقتهم الخاصة. يجب أن نأخذ منهم كمية كافية من فائضهم لتمكين المستهلكين من العمل والاستهلاك للعمل بربح، وهذا لا يعني "تمريغ الأغنياء" ؛ بل هو إنقاذ للأثرياء؛ وبالمناسبة، إنها الطريقة الوحيدة لضمان الهدوء والأمن عليهم؛ غير المتوفر في الوقت الحاضر. وقد تكرر هذا التوجه في أكثر من دولة وفي أكثر من مناسبة.

[1] رئيس مجلس المحافظين للنظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الأسبق.

- زيادة الاستثمارات الإنتاجية المحلية: وذلك بتوجيه زيادة المدخرات نحو زيادة الاستثمار، للمحافظة على نسب البطالة دون زيادة الديون. وهذا ما تفعله الزكاة بشكل غير مباشر من خلال إعفاء التوسعات الإنتاجية من الزكاة.

الفصل الثالث

السياسات المالية

تشمل السياسة المالية؛ الضرائب والإنفاق الحكومي، وتكون تقييدية عند زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام، وتوسعية عندما تكون تحفيزية مشجعة للنمو الاقتصادي؛ بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام.

وقد تأخذ شكل الإنفاق المباشر على أغراض محددة؛ بعكس أدوات السياسة النقدية ذات الطبيعة العامة، لذلك يمكن للحكومة توجيه الإنفاق نحو مشروعات أو قطاعات أو مناطق محددة لتحفيز الاقتصاد.

وقد تؤدي أدوات السياسة المالية إلى إيجاد عجز في الميزانية، وقد يكون عجزاً مزمناً.

كما يكون التحفيز المالي بأثر ضعيف إذا كان الإنفاق من المدخرات الضريبية، أو إذا وُجه الإنفاق الحكومي نحو الواردات.

وبشكل عام لا يحظى رفع الضرائب بشعبية، بل يشكل خطراً سياسياً عند تنفيذه؛ كما حصل في حالة فرنسا والأردن مؤخراً.

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية

مفهوم السياسة المالية التقليدية[1]

إن أحد أكبر العقبات التي تواجه صانعي السياسات هو تحديد مدى المشاركة التي يجب أن تقوم بها الحكومة في الاقتصاد. في الواقع، كانت هناك درجات مختلفة من التدخل من قبل الحكومة على مر السنين. ولكن في الغالب، من المقبول أن تكون درجة المشاركة الحكومية ضرورية للحفاظ على اقتصاد نابض بالحياة، يعتمد عليه الرفاه الاقتصادي للسكان.

السياسة المالية هي الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة اقتصاد أي دولة والتأثير فيه. إنها الاستراتيجية الشقيقة للسياسة النقدية التي يؤثر بها البنك المركزي على المعروض النقدي للدولة. يتم استخدام هاتين السياستين في مجموعات مختلفة لتوجيه الأهداف الاقتصادية لبلد ما. وينظر إلى كيفية عمل السياسة المالية، وكيف يجب مراقبتها وكيف يمكن أن يؤثر تنفيذها على كيانات مختلفة في اقتصاد ما.

كيف تعمل السياسة المالية التقليدية؟

تعتمد السياسة المالية على نظريات الاقتصادي البريطاني (جون كينز)، وتشير بشكل أساسي إلى قدرة الحكومات على التأثير في مستويات إنتاجية الاقتصاد

[1] Leslie Kramer, What Is Fiscal Policy?, Nov 21, 2019, investopedia: https://www.investopedia.com/insights/what-is-fiscal-policy/

الكلي عن طريق زيادة مستويات الضرائب والإنفاق العام أو خفضها. وهذا التأثير، بدوره، يحد من التضخم (الذي يعدُّ صحيًا عند ٢–٣٪ بشكل عام)، ويزيد العمالة، ويحافظ على قيمة صحية للأموال.

تلعب السياسة المالية دورًا مهمًا للغاية في إدارة اقتصاد أي بلد

قانون الموازنة

مهمة هذا القانون إيجاد توازن بين معدلات الضرائب والإنفاق العام؛ فعلى سبيل المثال، إن تحفيز الاقتصاد الراكد عن طريق زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب ينطوي على خطر التسبب في ارتفاع التضخم. ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في كمية المال في الاقتصاد، تليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة المال؛ مما يعني أن الأمر يتطلب المزيد من المال لشراء شيء لم يتغير في القيمة.

فإذا تباطأ الاقتصاد، ارتفعت مستويات البطالة، وانخفض الإنفاق الاستهلاكي، وانخفضت أرباح الشركات. قد تقرر الحكومة دعم محرك الاقتصاد من خلال خفض الضرائب، الأمر الذي يمنح المستهلكين مزيداً من الإنفاق، ومع زيادة الإنفاق الحكومي على شراء الخدمات من السوق (كبناء الطرق أو المدارس)، مقابل الدفع مقابل هذه الخدمات؛ تخلق الحكومة وظائف وأجور يتم ضخها في الاقتصاد. ويُعرف ضخ الأموال في الاقتصاد عن طريق خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي أيضاً باسم (**الضخ التحفيزي**)، حيث يفترض انخفاض مستويات البطالة الإجمالية.

ومع زيادة الأموال في الاقتصاد وخفض الضرائب، يزداد الطلب على السلع والخدمات من جانب المستهلكين. وهذا بدوره يؤدي إلى تنشيط الشركات، وتحويل الدورة من الركود إلى النشاط.

ومع ذلك، إذا لم يكن هناك أي ضوابط في هذه العملية، فإن الزيادة في الإنتاجية الاقتصادية يمكن أن تتخطى خطًا دقيقًا للغاية تؤدي إلى الكثير من الأموال في السوق. هذا الفائض في العرض يقلل من قيمة المال مع رفع الأسعار (بسبب زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية)، وبالتالي، يتجاوز التضخم المستوى المعقول.

لهذا السبب، يمكن أن يكون ضبط الاقتصاد من خلال السياسة المالية وحدها أمراً صعباً، إن لم يكن غير محتمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية، إذا لم يتم رصدها عن كثب، فإن الخط الفاصل بين الاقتصاد المنتج، والآخر المصاب بالتضخم يمكن أن يكون غير واضح بسهولة.

وعند كون التضخم قويًا جداً، فسيحتاج الاقتصاد إلى تباطؤ، في مثل هذه الحالة، يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية:

- بزيادة الضرائب لإخراج الأموال من الاقتصاد.
- وتقليص الإنفاق الحكومي،

فتنخفض الأموال المتداولة، وبالطبع، فإن الآثار السلبية المحتملة لهذه السياسة، على المدى الطويل، يمكن أن يكون الاقتصاد بطيئًا ومستويات البطالة مرتفعة. ومع ذلك، تستمر العملية حيث تستخدم الحكومة سياستها المالية لصقل مستويات الإنفاق والضرائب في دورات العمل.

إن تأثيرات أي سياسة مالية ليست نفسها بالنسبة للجميع. واعتماداً على التوجهات السياسية لأهداف واضعي السياسات، يمكن أن يؤثر التخفيض الضريبي على الطبقة الوسطى فقط، والتي هي أكبر مجموعة اقتصادية، وفي أوقات التراجع الاقتصادي وزيادة الضرائب، تجد هذه المجموعة نفسها مضطرة لدفع ضرائب أكثر من الطبقة العليا الأكثر ثراءً.

نظرية الإيرادات العامة مقابل نظرية النفقات العامة

إن دور الدولة (أو التدخل الحكومي) في النشاط الاقتصادي وحدوده قد شَغل حيّزاً واسعًا بين النظرية والتطبيق؛ فهناك من رفض التدخل الحكومي بتاتًا فجعل من الدولة حارسًا للمصالح رافعًا شعار الحرية الاقتصادية، والمنافسة، ليضمن تحقيق أهداف المجتمع. وهناك من أيّد التدخل الحكومي الكامل فأعطى الدولة حق التدخل في كل شيء. وهناك من ارتأى ضرورة تحقيق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يُكمل كل منهما الآخر دون تعارض.

إن أصحاب الرأي الأول يرون في دور الدولة حارسًا لقواعد اللعبة الاقتصادية، أما أصحاب الرأي الثاني فيرون في دور الدولة المتدخلة اللاعب الأساسي وأحيانا الوحيد. ويبدو أن المدرسة النقدية الأمريكية قد سقطت، ونجحت المدرسة الكنزية جزئيًا لأنها نادت بتدخل ورقابة الجهات الحكومية.

لقد تبنت النظم الحاكمة مختلف الأشكال السابقة، وقد فشل تطبيق التدخل الشمولي فشلاً ذريعًا في نهاية القرن الماضي بخروج هذا النموذج نهائيًا من السوق. وأثبتت الأزمات المالية العالمية نهاية نموذج الحرية الاقتصادية المطلقة بعدما

عجزت محددات السوق عن التحكم الذاتي بنفسها. ويعدُّ النموذج الثالث المرشح الأفضل، لكن حدوده ضبابية المعالم. فما هو مدى التدخل الحكومي بآليات السوق حتى يُحافَظ عليه دون خلل أو أزمات عاصفة؟

إن الحد الأدنى لما يشترك به الناس كلهم يعدُّ الحد الأدنى لمسؤولية الدولة تجاه أفرادها، وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: (**الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار**)، يُستدل بذلك على رعاية الدولة أو من يمُثلها للمصالح الأساسية للمجتمع، حيث يشترك الناس عمومًا بما يتوفر من ماء وطعام وأدوات تساعد في تأمين الطاقة بمختلف أشكالها.

وقد كره ابن خلدون دخول الحكومات في مجال الاستثمار لما فيه من ضرر للرعية وإفساد للجباية. ويتمثل معنى السلطان وفق المفهوم المعاصر بالحكومة، وتتمثل الجباية بواردات الدولة من الأموال. فالحكومات تسعى لتعويض عجز ميزانياتها من خلال:

- فرض المكوس (أي الضرائب) على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق، أو زيادة المكوس إذا كانت قد اُستحدثت من قبل.
- مقاسمة العمال والجباة، وامتكاك (أي امتصاص) عظامهم.
- ممارسة التجارة والزراعة، وهو ما يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية، وليس الوفاء بحاجة بيت المال.

ويدين ابن خلدون هذا السلوك من قِبَل الحاكم ويصفه بأنه: **غلطٌ عظيمٌ وإدخالٌ للضرر على الرعايا من وجوه متعددة.**

لذلك فإن لتحديد دور الدولة أثره في رسم معالم حاجتها للأموال من أجل القيام بدورها. وإن تخصيص الكلام عن المجتمع الإسلامي مرده الفروق الجوهرية لهذا المجتمع عن غيره من المجتمعات؛ فجميع العلاقات في المجتمع الإسلامي تقوم على أساس التكافل، كالعلاقة بين أفراده، بينما يسود الصراع الطبقي المجتمعات غير الإسلامية، حيث العلاقات كلها مبنية على أساس المصلحة فقط، وتستوجب هكذا علاقات التصارع بين الفرقاء لتعارض مصالحهم.

إن شكل العلاقات في المجتمع الإسلامي يحكمها تطبيق الشريعة الإسلامية وضرورة الالتزام بها، مما يعني قيام نظام مرتبط بتطبيق الشريعة الحاكمة بل ويتأثر به. وإن ما يهمنا في هذا المقام هو الكلام عن الشأن الاقتصادي.

تتشكل المؤسسات المالية الأساسية لأي مجتمع إسلامي من:

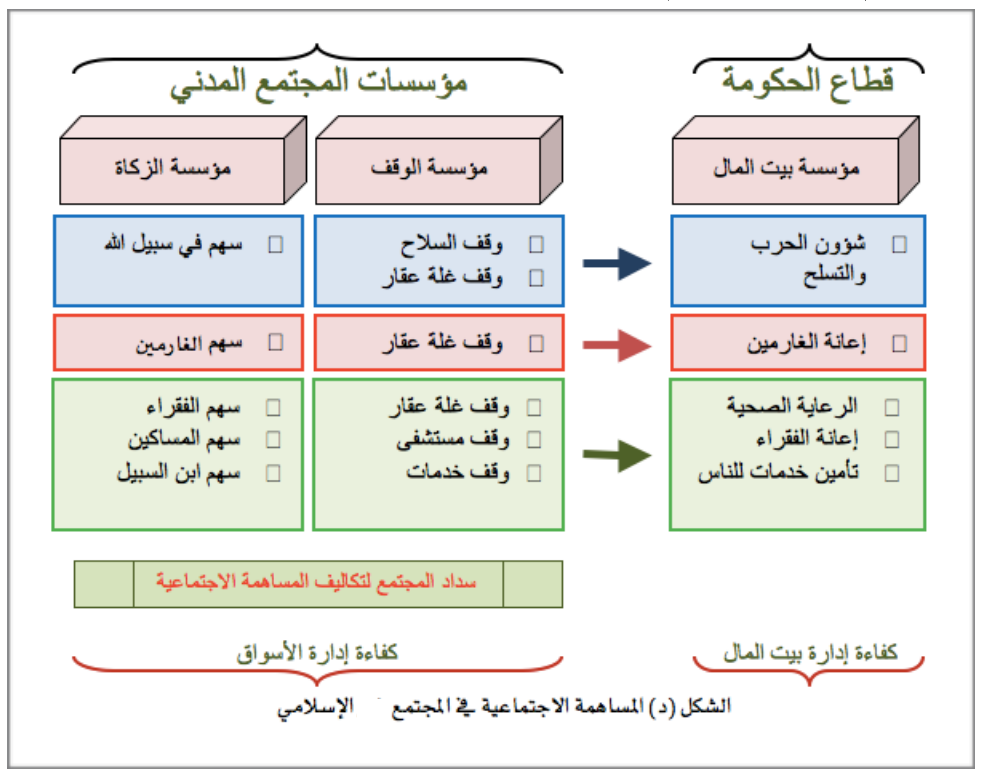
- **مؤسسة بيت المال**: تمثل السياسات المالية في إدارة إيرادات ونفقات الدولة.
- **مؤسسة الوقف**.
- **مؤسسة الزكاة**: وهي الركن الثالث من أركان الإسلام.

تمثل المؤسسة الأولى الجانب الحكومي، والمؤسستين الأخريين المجتمع المدني. وتتكامل هذه المؤسسات بالتكافل، والعلاقة بينها ليست علاقة صراع. وأمثلة ذلك:

– يُناط بالحكومة تدبر شؤون الناس ومنها شؤون الحرب والتسليح، وعلى بيت المال أن يُنفق من إيراداته الذاتية. ويترتب على المجتمع المدني بمؤسساته دعم الحكومة عند اللزوم، فمؤسسة الوقف تقوم بذلك من خلال وقف الأغنياء لجزء من أموالهم

لصالح ذلك الإنفاق العام كأن يوقف شخص ما عقاراً لتمويل الحرب. كما أن مؤسسة الزكاة فيها مصرف خاص يسمى في سبيل الله، علماً أن مصارف الزكاة محددة في القرآن الكريم وهي من ثوابت الشريعة الإسلامية ولا يحق لحاكم أو محكوم أن يلغيها.

– كما يُناط بالحكومة رعاية المصالح الصحية والطبية لأفرادها ودفع الفقر عنهم، وتتكبد لأجل ذلك المبالغ الضخمة، لكن مؤسسة الوقف تدعم هذا الإنفاق بشكل واضح في المجتمع الإسلامي، كما أن جلّ مصارف الزكاة تتوجه لدعم هكذا إنفاق.



الشكل (١٢) المساهمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي

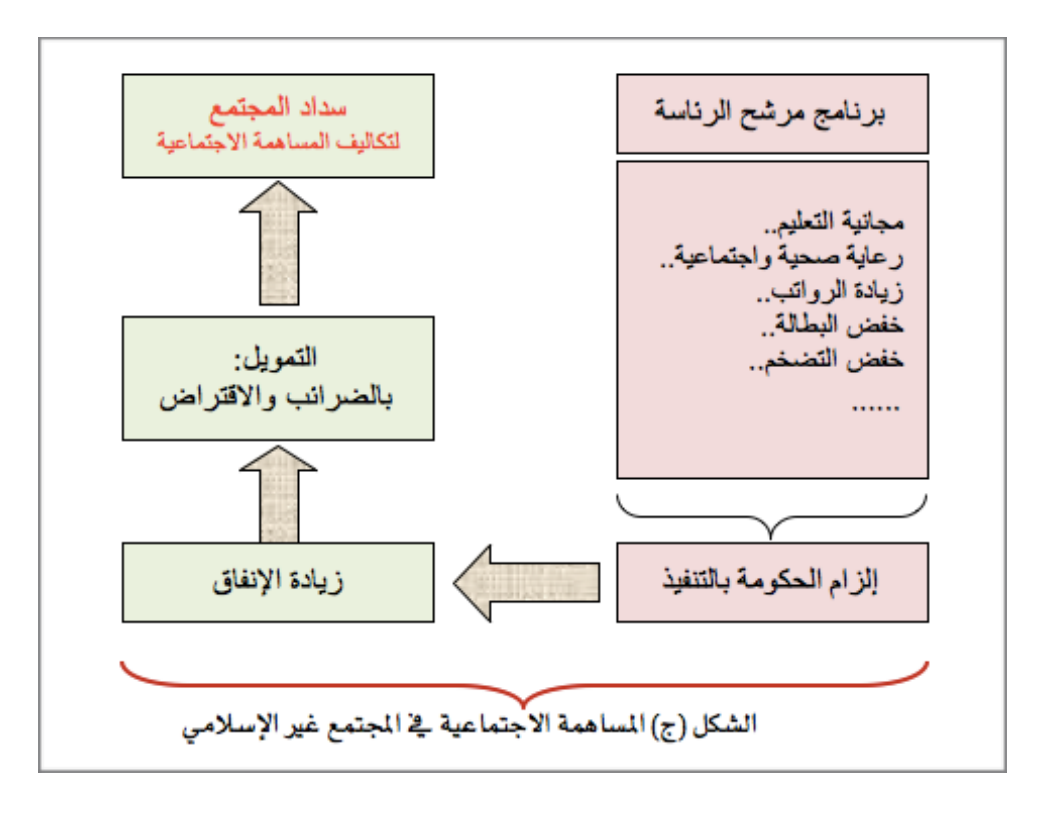
– ونفس الشيء يقال عن كفالة الغارمين والمدينين وغيرها، الشكل (١٢).

يُضاف لما سبق من الخصوصية، حرمة الربا، مما يجعل السياسة النقدية التقليدية في مهب الريح، كما أن حرمة الضرائب تجعل السياسة المالية التقليدية مشلولة تمامًا، ويحتاج هذا الأمر تفصيلاً سيأتي لاحقًا.

إن السياسة المالية للدول التي تتبع الأنظمة غير الإسلامية تتمثل بالضرائب التي تجبيها من الناس لتغطية نفقاتها الحكومية وتغطية البرامج الانتخابية لرؤسائها؛ وبها أي بالضرائب تحاول التصدي للظروف الاقتصادية السائدة لمعالجة الآثار السيئة، وبذلك يعدُّ المواطن في تلك البلاد قد سدد ما عليه من تكاليف اجتماعية، الشكل (١٣).

أما في المجتمع الإسلامي فإن زكاة المال هي بمثابة المشاركة الفعالة في التكاليف الاجتماعية التي يُسهم بها كل فرد مالك لنصاب الزكاة، لذلك يعدُّ تحريم الضرائب أمر عادل بسبب طبيعة النظام الخاضع لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويبقى الفارق بين حالتي السياستين الماليتين في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية أنه لو قصّرت الدولة عن القيام بواجبها لظلم الحكومات أو لضعف تدبيرها؛ فإن الأحكام تبقى سارية المفعول في المجتمع الإسلامي، حيث يتحول فرض الكفاية إلى فرض عين بين الأفراد تحت مظلة التكافل.



الشكل (١٣) المساهمة الاجتماعية في المجتمع غير الإسلامي

اختلاف المنهج يتطلب اختلاف الطريق

ليس المقصود تغيير العالم من حولنا بل المقصود التزامنا بمنهج يُراعي الثقافة العامة والتزامات الأفراد بمعتقداتهم حيث لا يقدرون على الخروج عنها ولو اضطروا لسداد التكاليف الاجتماعية مرتين أو أكثر، فالتهرب من سداد الضريبة مشكلة قانونية آثارها قابلة للسيطرة، بينما عدم سداد الزكاة يُخرج المرء عن دينه ويذهب بمعتقده وهذا ما لا يمكن تحمل آثاره وتبعاته.

إن تحديد موارد تخص بيت المال ومؤسسته دون التطفل على الناس تجعل القائمين عليه مضطرون إلى إدارته بكفاءة عالية تسمح لهم رسم التدخل في حياة الناس والإشراف على مصالحهم.

أما الاقتصاد التقليدي فكلما تمادى في توسّعه بالنفقات احتاج لمزيد من الإيرادات، وبسبب سهولة فرض الضرائب وتحصيلها وغياب الرقابة في تبرير فرضها فإن أغلب الحكومات وغالباً في البلدان النامية منها تميل لهذا الحل، وتتلخص هذه الإستراتيجية **بنظرية النفقات**.

أما الاقتصاد الإسلامي فيعتمد العقلانية من خلال ربط الإنفاق بالإيراد المتحقق من خلال إستراتيجية **نظرية الإيرادات**. ولبيت المال (أي الخزينة) إيراداته العامة، وللاقتراض العام شروطه وضوابطه، وللتوظيف شروطه وضوابطه (أي فرض ضرائب غير الزكاة). مما يجعل بيت المال (أو وزارة الخزانة) يعمل بمعيار الكفاءة لا التمادي في خلخلة الحياة الاقتصادية، فهو وحدة اقتصادية عليها أن تعمل وتتوسع بحسب نشاطها الذاتي لا التطفلي.

لذلك يمكننا القول:

إن الاقتصاد الإسلامي أقام بيت ماله أو وزارة خزانته على أساس (نظرية الإيرادات) بأن خصص موارد لبيت المال، بينما أقام الاقتصاد التقليدي وزارة خزانته على أساس (نظرية النفقات)، حيث تقدر موازنة العام القادم النفقات اللازمة، وعلى أساسها يصدر قانون جباية الضرائب من الناس. وكأن الأول يقوم على أساس المثل الشعبي: (على قد بساطك مدّ رجليك)، بينما يقوم الثاني على تعديل المثل

الشعبي ليكون: (مدّ رجليك ثم نمطّ البساط ونشده ليصل للقدمين)، وشتان بين الحالين.

المبحث الثاني
الزكاة

تعرضنا لبعض فوائد زكاة المال خلال المباحث السابقة، كما سنفعل ذلك في مباحث تالية، وذلك لضرورة البحث، حيث لابد من إظهار الفوائد المالية والاقتصادية للزكاة عند اللزوم، وفي هذا المبحث سنتناول نواحي أكثر تركيزاً، كبيان استثمار أموال الزكاة في دورة الاقتصاد الكلي ودورها فيه، ثم أهمية تخصيص بيت للزكاة ومصلحة للضرائب.

أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي

لقد فاضت أموال الزكاة في زمن العمرين رضي الله عنهما وشهد التاريخ بذلك، ولم تكن من حاجة للبحث عن استثمار لتلك الأموال الفائضة! فكيف وقد صار الفقر والفقراء يعيشون بين ظهرانينا منذ زمن ليس بالقليل؟ فهل التوجه نحو استثمار أموال الزكاة قرار صحيح ومتوازن؟ أم أن التوجه نحو دراسة آليات عمل تلك الأموال في الاقتصاد هو الأكثر صواباً؟

لقد رافقت أموال الزكاة حياة المسلمين منذ أن اتبعوا دين الإسلام ولم يحتاجوا إلى إثارة كل هذا الكلام حول استثمارها، باستثناء حالات فردية حاول بعضهم القياس عليها وتحميلها أكثر مما تحتمل. وقد فنّد كثير من الفقهاء تلك الحجج سواء منها المؤيدة أو المانعة.

ضوابط استثمار أموال الزكاة

نشر (د. محمد عثمان شبير) بحثًا قيّمًا حول (استثمار أموال الزكاة)، ناقش فيه آراء المؤيدين والمانعين بإسهاب. وكانت أهم نتائج بحثه وضع ضوابط لاستثمار أموال الزكاة، وتلخصت بالآتي:

١. الأصل عدم تأخير سداد الزكاة لمستحقيها سواء أكانت بيد المزكين أنفسهم أم كانت بيد الإمام وحوزته لأن الأصل تعجيل قسمتها.

٢. يُشترط لتأخير تقسيم الزكاة التي بيد الإمام وجود ضرورة، كما يُشترط حفظها من الضياع. فإن وجدت الضرورة المضبوطة بضوابطها، فإن ضوابط استثمار أموال الزكاة التي بيد الإمام هي كالآتي وحسب التسلسل المبين:

- لا يوجد حاجة ماسة لتلك الأموال كسد حاجات المستحقين الضرورية من طعام وكساء وسكن، فإن وجدت تلك الحاجات العاجلة، لم يجز تأخير صرف الزكاة بحجة الاستثمار، بل إذا كانت أموال الزكاة على شكل أصول ثابتة كالمصانع والعقارات وجب بيعها وصرف أثمانها في تلك الوجوه.
- وجود مصلحة لاستثمار أموال الزكاة للمستحقين أنفسهم كالسعي لتأمين مورد دائم يحقق الحياة الكريمة لهم.
- يجب أن تكون مجالات الاستثمار مشروعة.
- يجب تطبيق كافة الإجراءات الضامنة لبقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة، بحيث لا يُصرف ريعها إلا لمستحقيها، فلو بيعت الأصول المستثمرة في المستقبل فستعود أثمانها إلى مصارف الزكاة.

- يجب أن يسبق قرار الاستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة توضح جدوى المشروعات الاستثمارية. ويجب أن يُعتمد قرار الاستثمار من صاحب ولاية عامة كالإمام أو القاضي.
- يجب إسناد الإدارة إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.

تكافلية الموارد المالية الإسلامية

ذكرنا سابقاً أن المجتمع يتكون من قطاعين أحدهما حكومي والآخر مدني، وذكرنا أن النظام المالي الإسلامي مؤلف من: بيت للمال يمثل القطاع الحكومي، ومن مؤسستي الوقف والزكاة تمثلان القطاع المدني. وأوضحنا كيف أوجد النظام المالي الإسلامي قنوات تكافلية بين تلك الأنظمة المالية. فكفالة الغارمين من مهام بيت المال أسوة بقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: **(ومن ترك دينا فإليّ)**، كما أن مصرف الغارمين كمصرف من مصارف الزكاة يسهم في حلّ هذه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية. ويُضاف إلى ذلك أن من أوقف إيراد عقار للغارمين هو بمثابة دعم لما سبق.

إن هذا البناء المتوازن فيه استثمار غير مباشر للأموال التي تتحرك وتدور في فلكه. ولعل توضيح الاقتصاد الكلي للزكاة كفيل بتوضيح ذلك.

الاقتصاد الكلي للزكاة

يتوجه المصرف الأكبر للزكاة نحو الفئات الأشد فقراً والتي ميلها للاستهلاك يساوي الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيه الزكاة المقبوضة، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الشكل (١٤).

إن زيادة الطلب في الفترة القصيرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل (حسب رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين) مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعيًا لزيادة أرباحهم (شرط تحقق المرونة)، فيزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر.

وبازدياد أرباح المنتجين وزيادة الطلب على العمالة تنخفض البطالة ويحصل انتعاش في الاقتصاد الكلي، وبما أن المنتجين هم فئة الأغنياء (عادة) فإنه بزيادة أرباحهم تزداد ثرواتهم وتزداد أموال الزكاة المدفوعة ونكون أمام الحلقة الاقتصادية التالية.

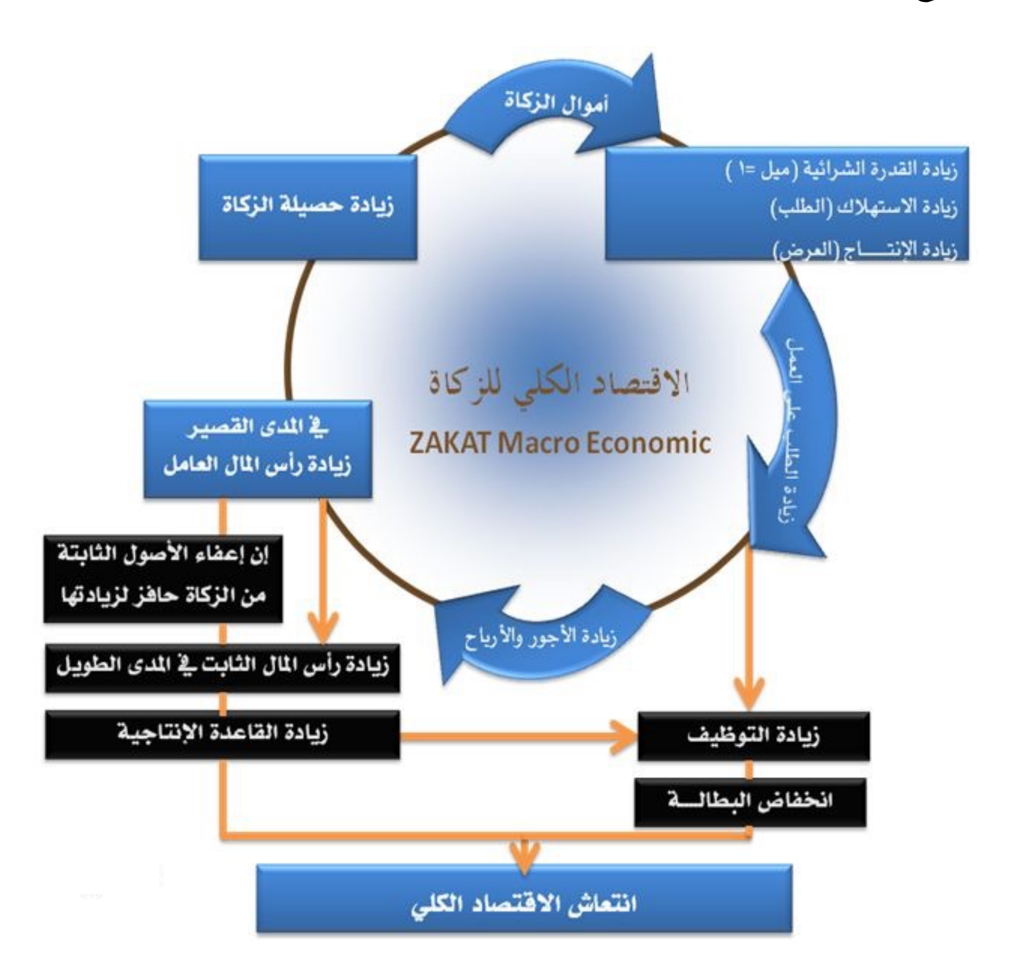
إن توزيع أموال الزكاة يزيد القدرة الشرائية للمستهلكين فيزداد الإنتاج لتلبية الحاجات، ويزيد الطلب على العمل أيضًا فتنخفض البطالة.

عندئذ تزداد دخول الطبقات الفقيرة، ويزداد بنفس الوقت استهلاكها لنقص الحاجات لديها عادة.

كما تتراكم ثروات الفئات المنتجة (الغنية)، ويزداد توظيفها لرؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي، فينعكس ذلك إيجابيًا بازدياد حصيلة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعيها أفقيا وعاموديًا.

والنتيجة على مستوى رأس المال العامل، هي ازدياد حجمه الخاضع للزكاة في الفترات القصيرة بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الثابت.

أما على مستوى رأس المال الثابت، فإن إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة فيعدُّ حافزاً لتوجيه القسم الأكبر من رأس المال العامل (إن أمكن) نحو تكوين أصول استثمارية، وهذا يحتاج إلى فترات، وسيؤدي هذا التكوين الرأسمالي حتماً إلى توسع القاعدة الإنتاجية.



الشكل (١٤) الاقتصاد الكلي للزكاة

والنتيجة النهائية هي انتعاش الاقتصاد الكلي.

وخلاصة القول:

إن اجتهاد بعضهم نحو إيجاد طرق لاستثمار أموال الزكاة أمرٌ محمودٌ، ولعل سبب ذلك هو ضخامة حجم أموال الزكاة. لكن بالنظر إلى أخطاء الاستثمار، والأزمات المالية الكبيرة التي تعصف بالاقتصاد العالمي عموماً، ولانتشار الفساد بأنواعه، فإن تحفظ الفقهاء أو منعهم في الغالب على هذا التوجه مشروع.

وبناء على ما سبق، وبما أن دوران أموال الزكاة ضمن الدورة الاقتصادية الكلية يحقق تنمية وانتعاشًا للاقتصاد الكلي، فإننا نرى أن الاستثمار حاصل حكمًا ضمن الدورة الاقتصادية دون الحاجة للتدخل البشري، الذي يغالبه شوائب ذكرنا بعضًا منها، هذا إذا افترضنا حسن النية وأكثر من ذلك فيما لو افترضنا الحالة الأسوأ من نصب واحتيال وما شابه، فمزالق المال مزالق برّاقة يضعف الكثير أمام لمعانها.

وبما أن قضية التمليك بإقباض مستحقي الزكاة ما يستحقونه من مال الزكاة أمر لم يتجاوزه أحد من الفقهاء، فإني أضيف لما سبق، بأن:

يد مستثمر مال الزكاة هي يد ضمان لا يد أمان، لذلك هو ضامن لأصل المال سواء تعدى أو قصّر أو غير ذلك وهذا شرط (كفاءة الاستثمار) وبه سيبتعد كثير ممن يتغنون بضرورة استثمار أموال الزكاة.

بيت للزكاة ومصلحة للضرائب

كنت قد نشرت كتابًا في عام ٢٠٠٥ بعنوان: (**سياستا تحصيل الزكاة والغاء الضرائب الماليتين**)[1]، تعرضنا فيه لفكر (ابن خلدون) المالي ومناقشته المستفيضة لنقصان واردات الدولة وجبايتها، ثم ما توصل إليه (أرثر لافر)[2] عام ١٩٧٤ في أن: (**الضريبة تقتل الضريبة**).

كان (لافر) مستشار الرئيس الأمريكي (ريغان) عام ١٩٨٤، وطبقت الإدارة الأمريكية حينها رؤيته المالية وحققت نموًا واضحًا. وتناولنا في الكتاب أيضًا تطبيق السياستين المذكورتين على ميزانيتي (ماليزيا وسوريا) كحالتين دراسيتين.

إن[3] معدل الضرائب يرتفع في الدول الفقيرة المستدينة عادة؛ فالضرائب هي الطريقة الأريح لتحصيل الواردات، وهي تناسب قلة حيلة القائمين عليها، وتتناغم مع انتشار الفساد فيها.

تتجاوز معدلات الضرائب في الدول الفقيرة (٣٠٪) وغالبًا ما يُزاد عليها ضرائب القيمة المضافة؛ لتصل معدلاتها إلى (٥٠٪). وهذا يتجاوز معدلات ضرائب بعض البلدان الغنية، مع فارق جليّ؛ فالرقابة الصارمة على النفقات العامة في الدول الغنية يقابلها غياب تلك الرقابة في الدول الفقيرة؛ ما يتيح للدول الغنية تسويغ

[1] https://kantakji.com

[2] اقتصادي أمريكي ليبرالي، وهو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين. اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحفيز الاستثمار.

[3] قنطقجي، د. سامر مظهر، بيت للزكاة ومصلحة للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٣-٢٠١٨.

فرض الضرائب من خلال ما تقدمه لشعوبها، أما الدول الفقيرة فتتمادى في زيادة معدلات الضرائب سنويًا وبشكل مضطرد بما يناقض الفكر المالي التقليدي الذي شرعن الضرائب؛ حيث يجب خفض معدلات الضرائب في ظل دورات الانكماش.

وبما أن الدول الفقيرة المستدينة مضطرة لتوجيه وارداتها نحو وفاء الديون الخارجية؛ فهي لن تستطيع إنشاء البنى التحتية لبلادها. أما ارتفاع معدلات الضرائب؛ فمؤداه إحجام الشركات الأجنبية والمحلية عن بناء المصانع والمعامل؛ لأن الضرائب تقتل أي إيراد تحققه تلك الشركات، فإِن أُعفيت الشركات الأجنبية من الضرائب – كما تفعل قوانين الاستثمار – فهي تستفيد من فترة إعفاءها؛ ثم سرعان ما تنهي أعمالها، ويزداد انحسار الشركات المحلية، ويتحول ما بقي منها لخدمة الشركات الأجنبية هربًا من دفع الضرائب، الشكل (١٥).



الشكل (١٥) علاقة الفقر بالتنمية والبطالة

بسبب الحاجة المستمرة للاقتراض تحاول الدول الفقيرة أن تبدو بصورة جيدة أمام الدول المقرضة، وأنها قادرة على جمع الأموال لسداد القروض ومستحقاتها؛ لتكسب مزيداً من القروض؛ فتدمر اقتصادها وتُدخله في كارثة اقتصادية.

المبحث الثالث
القروض والديون

تعارف الناس على التبادل فيما بينهم منذ القدم بسبب الحاجة لذلك، وعرفوا الاقتراض لأجل إتمام عمليات التبادل أيضًا، سواء كان اقتراضًا سلعيًا كما في المقايضة والتبادل السلعي، أو اقتراضًا نقديًا كما في التبادل النقدي.

سنتناول في هذا المبحث الفارق بين القروض والديون، ومفهوم الاقتراض العام، وكيف يؤدي الاقتراض بأنواعه الحكومي والخاص إلى استعباد الناس، والتكلفة الاقتصادية للديون المفرطة، ثم سنتتبع الديون التي صارت ملحمة، ومن يشتري الديون الجديدة للحكومة الأمريكية، وصولا إلى ترسيخ ثقافة الديون واستنساخها.

فقه القروض والديون

تميز الاقتصاد الإسلامي بتفريقه بين القروض والديون؛ فالديون والقروض جمع دين وقرض، والدَين (بفتح الدال)، حسب القاموس المحيط؛ هو ما لَه أجَلٌ، وأدَنْتُه: أَعْطَيْتُهُ إلى أجَلٍ، وأقْرَضْتُه، ودايَنْتُه: أقْرَضْتُه وأقْرَضَني؛ فالدين هو ما ينجم عن البيع غير الحالّ أو الآجل، سواء بقي كله أو جزء منه. أما القَرْضُ؛ فهو ما يَتجازى به الناس بينهم ويَتَقاضَونَه، وجمعه قرُوضٌ، وهو ما أَسْلَفَه من إِحسانٍ ومن إِساءة، كقوله تعالى: وأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا (الحديد: ١٨).

أما الفارق بين القرض والدين؛ فالأول قد يكون بين الأصحاب والأقارب وغيرهم فلا يسبقه عمل تجاري، أما الثاني فينتج عن عمليات البيع والتجارة.

وقد تدرجت الشريعة الإسلامية في التنبيه إلى الحد من الاقتراض والديون، وكان ذلك على مرحلتين، بسبب انتشار الاقتراض الربوي بكثرة في جزيرة العرب عموماً ومكة خصوصاً؛ فكانت:

- **المرحلة المكية وجزء من المرحلة المدنية**؛ وهي مرحلة تربوية اكتفت بتنفير الناس من الإسهاب بالدين لما له من مساوئ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على جنازة ميت، مات وعليه دين، وذكر أن الشهيد رغم أجره العظيم إلا أن الدين يعوق حصوله على الغفران الكامل لتعلق حقوق الناس بدينه؛ وهذا إنما توجيه لضرورة الالتزام بعدم الإكثار من الدين؛ فتوسع الدين بين الناس وانتشاره يؤدي لتوسع الحياة الائتمانية ويُدخل المجتمع في مخاطره، تلك المخاطر التي تمتد للحياة الاجتماعية بين الناس؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: (**إذا غرم الرجل حدث فكذب ووعد فأخلف**)، فيكون ذلك وسيلة لتفكك المجتمع وكراهية بعضه بعضاً.
- **المرحلة المدنية**؛ حيث بدئ ببناء الدولة، فكانت:

- البداية بتشريع الزكاة؛ بوصفه فرضاً وركناً من أركان كل مسلم، وقد حددت الآية الكريمة مصارف الزكاة الثمانية بقوله تعالى: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (التوبة: ٦٠)؛ فكان

لسهم الغارمين ١٢.٥٪ من حصيلة الزكاة أي أن المجتمع يساهم في معالجة قضية الديون الهالكة أو المظنونة حيث أن صاحبها محتاج ولا يمكنه سدادها. وبذلك يسهم المجتمع ومؤسساته المالية في علاج هذه الآفة.

- ثم شرع صلى الله عليه وسلم في خطبة وداعه: (**أن من ترك مالاً أو ضياعًا فعليّ**)، وبوصفه الحاكم صلى الله عليه وسلم فإن بيت المال يمثله وينوب عنه، فكانت مساهمة الدولة في معالجة الديون الهالكة أو المظنونة التي عجز أصحابها عن السداد.

لقد أوجبت الشريعة الإسلامية إيرادات لبيت مال المسلمين لينفق منها، وقد وردت قصص عديدة عن الخلفاء الراشدين في شدة حرصهم على المال العام وتجنبهم للتعدي عليه بالتمادي بالإنفاق أو بالخلط بين المسحوبات الشخصية والإنفاق من بيت المال، وقد سنّ الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ كما سنوضح لاحقًا، الاستدانة لبيت المال؛ وهذه ديون حكومية؛ تجنبًا لفرض أية ضرائب غير الزكاة، واتبع سياسة الاستدانة الداخلية حيث لا مخاطر سيادية.

الاقتراض العام دون سبب وجيه؛ فيه ظلم للأجيال القادمة على حساب توسع الأجيال الحالية، وهذا ليس من العدل، ويكأن الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون.

إن لبيت مال المسلمين واردات تخصه وعلى ولي الأمر أن يتدبر أمر موازنته في حدودها، فإن صادفته سنوات قحط وجدب، فله أن يستدين ليرفع الحيف والحاجة عن الناس، كما له أن يفعل ذلك إن أصاب العجز بيت ماله.

وشريعة الإسلام ضبطت سلوك الحاكم في مجابهة تصرفات من تولى أمر الناس في جمع الواردات، فهو مخير بين فرض الرسوم على الناس بشروط (التوظيف)، أو أن يستدين لأجلهم، ولا يعدُّ الإسراف والتبذير من الإنفاق العام ولا الخاص؛ لنهي الآية الكريمة صراحة عنه: وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

مثال ذلك، كان عمر الفاروق رضي الله عنه مخيراً في عام المجاعة بين أمرين: أن يفرض على الناس رسومًا (سوى الزكاة)، أو أن يستدين، لكن ذكاءه المالي ذهب لتطبيق سياستين ماليتين غير الخيارين السابقين، هما:

- التوجه نحو الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة مقدمًا؛ ليصرفها على الناس حتى يعود حالهم بأحسن مما هم عليه.
- شدّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه، وهذا كناية عن التقشف الحكومي للحد من الإنفاق. وقد خاطب عمر رضي الله عنه في عام المجاعة بطنه عندما قرقرت جوعًا وتضوراً؛ قائلاً لها: (قرقري أو لا تقرقري، لن تذوقي اللحم حتى يشبع أطفال المسلمين).

واللافت للنظر عدم توجه الفاروق رضي الله عنه نحو الاستدانة من الخارج أو تسرعه بفرض ما (سوى الزكاة)؛ وذلك لأنه تربى في مدرسة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، الذي ربى الناس سنين عديدة على أن لا يتمادوا في الدَين عندما كان يبني المجتمع، ثم مع بنائه للمجتمع المدني؛ جاءته آية الزكاة تشريعًا إلهيًا، وفيها مصرف للفقراء ومصرف للمساكين كما فيها مصرف للغارمين ليشترك

المجتمع في حلّ هذه الإشكاليات التي قد يقع بها الناس، ثم قرر صلى الله عليه وسلم سياسة مالية في خطبة وداعه: بأن من ترك مالا أو ضياعًا فهو عليه صلى الله عليه وسلم؛ بصفته الاعتبارية كولي لأمر الناس، ويحل محله بيت المال؛ فكان من واجبات بيت المال فك الغُرم عن الغارمين.

إن الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة عن سنوات قادمة، هو تكليف على الأغنياء دون الفقراء؛ فالزكاة تُفرض على الأغنياء فقط، كما أن لجوئه رضي الله عنه لمصدر الزكاة دون سواها؛ إنما ليشارك المسلمون الأغنياء بطيب خاطر وليس قسرًا مقهورين. وقد قرر الفقهاء – لاحقًا – سياسة مالية أسموها: (التوظيف على بيت المال)، حيث لبيت المال واردات (سوى الزكاة) إنما بشروط شرطوها؛ بأن يكون بيت المال فارغًا، والأمة في جائحة، وأن يفرض على الأغنياء، وأن تتوقف هذه السياسة الاستثنائية إذا لم يعد بيت المال فارغًا أو بانقضاء الجائحة.

أما الوزير العباسي علي بن عيسى فلجأ لإتباع سياسة الإقراض الحسن للمنتجين بشكليه (النقدي والعيني) للقيام بأعمالهم وتجاوز أي عُسر مالي قد يعرقلها؛ فأسلف الوزير المزارعين بالنقود لشراء الأبقار لحراثة الأرض وزراعتها، وأسلف البذور للمحتاجين من الفلاحين، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد[1].

أما الشاطبي فميّز بين سياستين ماليتين لبيت المال هما: الاستقراض والتوظيف، وقصد بالتوظيف فرض الضرائب على الناس، واشترط لتطبيق السياستين أن تكون البلاد تحت نير أزمة عامة، وبيت المال فارغ، والفارق بين تطبيق أي منهما هو

[1] مرجع سابق، الزهراني، ص ٤٥.

احتمال وجود إيرادات مستقبلية لبيت المال، فإن كان ذلك فالاستقراض، وإلا فالتوظيف حيث تنعدم المصادر المستقبلية للدخل، فقال: "الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل يُنتظر، وأما إذا لم يُنتظر شيء وضعفت وُجوه الدخل بحيث لا يُغني، فلا بد من جريان حُكم التوظيف"[1].

وبالعودة إلى عام الرمادة في زمن الفاروق رضي الله عنه، حيث الأمة كانت في أزمة شديدة، وبيت المال كان فارغًا، ولا ينتظر إيرادات لبيت المال، وعليه فالسياسة المرتقبة هي التوظيف على بيت المال أي فرض الضرائب. لكن الفاروق رضي الله عنه فضّل تعجيل الإيرادات المتوقعة بدل السياستين السابقتين؛ فاستدان من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية؛ لتكون بمثابة اقتراض داخلي لا تكلفة فيه، ولا مخاطر عليه، فقد لا تنقضي الأزمة سريعًا ويتأخر الدخل المتوقع.

إن الاقتراض الداخلي من أموال الزكاة عطّل فرض الضرائب لأن بيت المال لم يعد فارغًا! وبذلك لم تعد الشروط الثلاثة الداعية لفرض الضرائب متاحة.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، منها:

١- أنها حققت ربطًا بين الإنفاق العام ومصادر دخله التي تأتي من التمويل المستدام من أفراد المجتمع ومؤسساته لرفع الفقر الذي أصاب جميع الناس بمجاعة، فهذه مهمة يشترك فيها (بيت المال) و(مؤسسات المجتمع) معًا. وإن اللجوء إلى سياسة فرض الضرائب هو إجراء سهل تحبذه الحكومات، لكنه غير عادل، لما له من آثار سيئة تزيد فاقة الناس، فأسوأ ما في الضرائب أنها عمياء تطال الجميع فقراء

---

[1] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، دار المعرفة ببيروت، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٣٠٥.

وأغنياء، لكن القادرين يتهربون منها وغالبًا الأغنياء هم الذين يفعلون ذلك حتى في أرقى الدول مدنية كما حصل في فرنسا إبان الحملة الانتخابية للرئيس الأسبق أولاند، بينما لا يستطيع ذلك أصحاب الدخل الثابت.

٢- عدم التسرع بالاستقراض؛ فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد. فللحفاظ على تحقيق العدالة بين الأجيال وجب البحث عن حلول أجدى. وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية، مما يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها؛ وهذا مما تنبه إليه عمر رضي الله عنه.

٣- عدم اللجوء إلى فرض الضرائب حتى لا يُثقل كاهل الناس بتكاليف اجتماعية إضافية، فالمسلمون يدفعون زكاة أموالهم بوصفها ركنًا من أركان إسلامهم، وسيدفعون الضرائب التي تزيد تكاليف إنتاجهم دون زيادة حقيقية فتُسهم في خلق التضخم وزيادته. إن فرض الضرائب هي سياسة مالية ظالمة بحق المجتمع خاصة إذا أُسيء استخدام حصيلتها، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من الحكومات لفسادها وضعف إداراتها.

ولتطبيق التوظيف يضاف شرطٌ آخر وهو فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء، وهذا ما لا تفعله النظم الوضعية، لكن أزمة الدين العام الأمريكي الأخيرة جعلته موضوع الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس في التوجه نحو فرض الضرائب على الأغنياء فقط؛ كما حصل في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس الأمريكي أوباما.

٤- ضرورة اللجوء إلى الابتكار المالي وعدم التوقف عند المحاكاة والتقليد أسوة بفعل الفاروق رضي الله عنه؛ فقد لجأ إلى سياسة الاستدانة من المساهمات الاجتماعية المستقبلية.

وبناء عليه، يُمكننا فهم سلوك أبي بكر رضي الله عنه بمحاربة مانعي الزكاة بأنه توظيف للنص القطعي؛ باعتبار أن مانعيها أخلّوا بركن من أركان النصوص القطعية. كما نفهم من سلوك عمر رضي الله عنه عدم تحميله للناس تكاليف مالية (أي ضرائب) تحاشيًا لزيادة تكاليف عيشهم ووقوع الاقتصاد في التضخم مقابل التوسع بمصادر بيت المال، بأنه سلوك رشيد اعتمد على الاستنباط من النصوص القطعية والاستناد إليها؛ فسياسة الاقتراض الداخلي ليست لها مخاطر، والمسلم القادر ماليًا سيسدد زكاة أمواله عاجلاً أو آجلاً، ومن مصلحته أن يسددها الآن أفضل من سداده لضرائب لا يرتجي منها سوى عبء إضافي لن يُغنيه عن سداد زكاته مستقبلاً، وهذه علاقة (ربح – ربح) بين المواطن وحكومته.

إذًا وبناء على ما سبق؛ فإن:

فائدة الثوابت أنها معيارية يجب مراعاتها عند تطبيق أي من السياسات المتغيرة، مما يضمن عدم شطط سلوك أي من الأفراد أو الحكومات عنها إلا لضرورة منضبطة

كما قام الوزير علي بن عيسى بخفض التكاليف العامة المترتبة على بيت المال بإعادة النظر في رواتب العاملين العامين، فلجأ إلى ثلاث سياسات هي[1]:

١. خفض مقدار الرواتب؛ فخفّض راتب رئيس ديوان السواد، وأجور عمال الدواوين.

[1] مرجع سابق، الزهراني، ص ١٢٠.

٢. خفض البطالة المقنعة؛ بإسقاط رواتب كل من كان يقبض من الكتاب الذين يحضرون ولا يعملون.

٣. خفض أشهر الرواتب؛ فجعل بعض الرواتب على أساس عشرة أشهر في السنة، ورواتب أصحاب البريد ثمانية أشهر في السنة؛ محققا التعاقد الموسمي خفضًا للتكاليف العامة.

وبذلك فإن الوزير ضبط بعض مفاسد القطاع العام التي مؤداها زيادة التكاليف العامة، والتي بالضرورة تخلق التضخم.

إن الحكومات غالبًا ما تلجأ إلى سياسات الاستقراض أو فرض الضرائب لسهولتهما وتتحاشى الأنشطة الإنتاجية لما تحتاجه من حُسن تدبير، وهذا غير متاح في القطاع العام لانتشار الفساد في جميع مرافقه وبسبب عدم كفاءته دومًا. لذلك فإن رأي ابن خلدون تمثل بضرورة إبعاد الدولة عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية لما يكتنف ذلك من احتمالات الفساد، ولمنافستها مواطنيها في فرص العمل والاستثمار، مما يسهم في خلق البطالة وزيادتها. لقد فضّل ابن خلدون الدولة الراعية التي تسهر على تحقيق مصالح الناس فتهيئ لهم ما يلزم لذلك من رقابة للسوق وتمنع كل مفسدات توازن العرض والطلب لعمل السوق بكفاءة. وهذا ما يُفهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يجب تطبيق مبدأ المحاسبة الاجتماعية من أعلى الهرم إلى أدناه: (**كُلُّكُم راعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَن رَعِيَّتِه، الإمامُ راعٍ ومَسؤُولٌ عنْ رعِيَّتِه، والرَّجُلُ راعٍ في أهلِه وهو مَسْؤُولٌ عن رعيَّتِهِ، والمرْأةُ راعِيةٌ في بيتِ زوجِها ومَسْؤُولةٌ عن رعِيَّتِها، والخادِمُ راعٍ في مالِ سيِّدِه ومَسْؤُولٌ عن**

رعيَّتِه. قال: وَحَسِبْتُ أنْ قدْ قال: والرَّجُلُ راعٍ في مالِ أبِيهِ ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، وكُلُّكُم راعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّته)[1].

إن ما ذكرناه هي عوامل يلجأ إليها الاقتصاد التقليدي؛ وتُسهم في إيجاد الخلل السوقي الذي يؤدي إلى حدوث التضخم.

مفهوم الاقتراض العام

يتطلب الرشد الاقتصادي[2] في شريعة الإسلام اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار عدم الاستدانة بالربا؛ لأن الله حرّم الربا واعتبره من الخبائث، وشدد في تحريمه بل حاربه، وحارب أهله، وتوعد المجتمع الربوي؛ بقوله: (الذين يأكلون) بتخبط حياتهم الاقتصادية فلا تقوم حياتهم إلاّ كما يتخبط من مسه الشيطان، يقول المولى عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، وقد يكون من صور التخبط في الحياة الدنيا، ما يعيشه العالم من تضخم نقدي كما فسّره أحد الاقتصاديين، وتشير دراسة قام بها الاقتصادي (ميلتون فريدمان) حيث عزا السلوك الطائش للاقتصاد الأمريكي في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى تذبذب أسعار الفائدة[3]. أليس في

---

[1] حديث صحيح

[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، الرشد الاقتصادي فريضة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥-٢٠١٢.

[3] The yo-yo US Economy, Newsweek 15-2-1982, P 4.

ذلك ما يدفع إلى الرشد الاقتصادي كي نجنب أوطاننا التخبط الاقتصادي الذي تعيش فيه بسبب الربا؟

لاشك أن توظيف أموال الأمة في صيغ ربوية تدعم المؤسسات المالية الدولية الغربية تكتنفه مخاطر عظيمة، أقلها أن ذلك يعرض أموالها للمَحق، ألم تُمحق بعض الأموال إثر الأزمة المالية العالمية الأولى ١٩٣٦ والثانية ٢٠٠٨؟.

لذلك من الغرابة دعم متخذي القرار الاستثماري في البلدان الإسلامية حصتهم في مؤسسات دولية ربوية، ويحجمون عن زيادة حصتهم في مؤسسات مالية إسلامية شهدت لها تصنيفاتها العالمية بالسلامة والقوة مثل البنك الإسلامي للتنمية، الذي أعطي أعلى درجات التصنيف في السنوات الأخيرة، علماً أنه يندر أن تُصنِّف شركات التصنيف دولة أو مؤسسة بهذه الدرجة! وقد أثبتت تلك المؤسسات جدارتها على مستوى استثمار أموالها، إلى جانب مساعدتها للدول والمجتمعات، وحتى للقطاع الخاص أيضاً، إضافة لمساهماتها الاجتماعية التي قلّ نظيرها من مؤسسة مالية، فأيهما أحق بأن تُستثمر الأموال فيه؟

إن المؤسسات المالية الغربية المقرضة تفرض شروطاً عديدة على المستدينين منها، وتنشر الدَيْن بين الدول، فتزيد من المخاطر الائتمانية، وتستغل فوائدها الربوية حال الضعفاء اللاجئين إليها لتمويلهم، كما تُجبر سياساتها في بعض الأحيان الدول المستفيدة على فرض الضرائب فضلاً عما هو موجود منها، مما يزيد تكاليفهم الإنتاجية فيرفع أسعار إنتاجها، ويقلل فرصها التنافسية.

ومن جهة أخرى، يجب على من يزيدون حصصهم في المؤسسات المالية المقرضة، أن يفرضوا شروطًا، تخفف من وطأة هذه المؤسسات على الدول الفقيرة، وتقترب من صور العدل المنشود عالميًا.

يُقال عن حال الذين طلبوا الاستدانة بأنهم أصحاب عجز، بينما يُقال عن حال القوم المودعين بأنهم أصحاب فائض، وأما مؤسسات الإقراض فما هي إلا (مدير صندوق) بين الفئتين. وإسلامنا لم يعجز عن إيجاد الأدوات والمنتجات التي تحقق هذه الوساطة مثل الصكوك كمصدر للتمويل؛ فبها تتحقق المصلحة وتستفيد فئتا العجز والفائض معًا؛ فلماذا لا تتوجه دول الفائض لصيغ التمويل الإسلامي عبر المؤسسات المالية الإسلامية أو حتى الغربية التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية ولديها هيئات شرعية تستفتيها في شرعية هذه الخدمات؟

إن الأيام دولٌ، وعلينا استغلال الوقت لأننا موقوفون، وعنه محاسبون. وإن العالم شهد على مناعة وقوة صيغ التمويل الإسلامي، فتبنتها دول ومؤسسات مالية، وطبقوها بشكل عملي، رغم بعض التحفظات، وتبنتها مراكز بحث وجامعات عالمية من الناحية الفكرية أيضًا.

📖 **ويبقى التبريريون في جحر الضب**

هذا[1] العنوان الغريب الوقع على أسماع الكثيرين اقتبسته من حديث رسول الهدى صلى الله عليه وسلم: **لتتبعن سننَ من قبلكم شبراً بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ، حتى لو سلكوا جحرَ ضبٍّ لسلكتموه. قلْنا: يا رسولَ اللهِ، اليهودُ والنصارى؟ قال: فمن.**

يقوم الضب بعمل فتحة واحدة للجحر بعكس بعض الحيوانات التي تعمل عدة فتحات

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، التبريريون في جحر الضب، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٥-٢٠١٤.

للجحر بغرض التهوية والتمويه للهروب من الأعداء. أما المقصود من وصف التبريريين بأنهم في جحر الضب فلإتباعهم منهج التبرير ثم التبرير ثم التبرير، ليجدوا أنفسهم بالنهاية هم والحائط معًا في طريق مسدود لا مخرج منه.

لا يخفى على أحد أن الاقتراض هو حل من حلول أي إنسان عادي يحتاج مالاً ولا يجده، وهو أيضًا حل من حلول الاقتصاد المالي الكلي فيؤمن السيولة للإدارة العامة لتسيير أمورها وأمور الناس من حولها. وقد يكون داخليًا أو خارجيًا، وبكلا الحالين فإن تكلفته لا تتوقف عند التكلفة المالية بل قد تتعداها لتكاليف السيادة السياسية أيضًا.

يبرر أنصار الاقتراض عملهم بأن الاقتراض له وجوه إيجابيّة شتّى إذ يُساعد الحكومات على وضع برامج وطنية تعزز الاقتصاد فتنعشه، وتعالج عجزه المالي وعجز ميزان مدفوعاته، كما يزيد فرص العمل، ويحقق نموًا اجتماعيًا متوازنًا على المدى المتوسط، ويساعد برامجها الاقتصادية الجديدة للحد من نقاط الضعف، بما تقدمه من إصلاحات مالية. وبذلك يبدو القرض ذو سحر جذاب، وفيه لمسات الشفاء الآنية. وذلك سواء أكان الاقتراض من المؤسسات الدولية أم من المؤسسات الخاصة أم من السندات.

إن هذا الوصف الوردي من بعض خبراء الاقتصاد هو أقرب للتنظير الوصفي، فإذا أضفنا للمسألة بُعد فساد الإدارة الحكومية الغالب، فإن الاقتراض سياسة يجب الحذر منها بشدة. فالاقتراض يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها، وهذا لا يحقق العدالة بين الأجيال، وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية. فما ينطبق على

الأفراد ينطبق على الجماعات في الوقوع في براثن الدين ومحاولة البقاء بإعادة جدولة خدمة الدين قبل الدين نفسه، والتاريخ حافل بالأمثلة، فالسعيد من اتعظ بغيره.

إن الدائن المقرض يفرض شروط سداد دينه وفوائده، أما المدين المقترض فمجبر على تطبيق تلك الشروط تحت اسم برامج إصلاحية والتي تهدف إلى زيادة حصيلتها من الضرائب بغية توجيهها لتعزيز الإنفاق الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية الجديدة. إلا أن الضرائب وزياداتها تؤدي لرفع تكاليف الإنتاج ثم لزيادة الأسعار مما يُسهم بتوسيع هوة التضخم ويزيد الاقتصاد سوءا.

ويكون الاقتراض عادة موجه لسد عجز موازنة الدولة، لكن هل هو خيار حاجة أم خيار ضرورة؟ أم هو عصا سحرية ستحل المشاكل؟

إن غالب الدول وخاصة الفقيرة والأقل فقرا منها واقعة في أزمة الاقتراض، وما يهمنا هو حالة الاقتصاد الإسلامي.

لكن هل تبرير بعض الاقتصاديين والشرعيين مقبول؟ خاصة وأن العزف على المشروع الإسلامي بات ظاهراً في السنوات القليلة الأخيرة كغاية، فهل اللجوء إلى الوسيلة غير الإسلامية أمرٌ مبرر؟ سواء ارتكز العزف على رؤى استراتيجية أو تكتيكية.

وللمقارنة نأخذ مثالاً تطبيقيًا تعرضنا له سابقًا؛ فقد أصابت الأمة أزمة شديدة في عام الرمادة، وكان بيت المال فارغًا، ولا ينتظر إيرادات، وعليه فالسياسة المالية المرتقبة هي:

- الاقتراض وتحمل تكاليفه ومخاطره.
- فرض الضرائب، وهذه سياسة عمياء لا تفرق بين فقير وغني وتؤدي إلى مشاكل أخرى.

لكن الفاروق عمر رضي الله عنه لم يوظف على بيت المال أي لم يفرض الضرائب، لأن للتوظيف أركان يجب تحققها، وفضّل الاقتراض الداخلي عن الخارجي، وكان اقتراضًا خاليًا من الربا ومخاطره، حيث عجل تحصيل إيرادات متوقعة، من خلال الاستدانة من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية. وهذا التحصيل أخلّ بشرط من شروط التوظيف وهو كون بيت المال خاليًا، مما عطّل سياسة فرض الضرائب.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، أهمها عدم التسرع بالاستقراض، فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد، أو بإِثقال كاهل الناس بضرائب تزيد فقرهم فقراً.

وغالبا ما تشترط المؤسسات الدولية المقرضة على الدول المستدينة سياسة التقشف كما حصل في اليونان. لذلك فلو تقشفت تلك الدول قبل اقتراضها بضغط مصاريفها، لكان أسلم لسياساتها، وهذا ما دعا إليه الفاروق عمر رضي الله عنه فتقشفت إدارته أولا ثم طلب من الناس التقشف.

كذلك لو لجأت الحكومات إلى تسييل بعض أصولها لحلت مشكلتها. فلو لجأت الحكومات إلى إصدار الصكوك لكان أفضل لها من حيث تكلفة التمويل ومخاطره بدل لجوئها إلى إصدار سندات خزينة ربوية والفارق بين الحالين كبير.

ثـم مـاذا يمنع الحكومات اللجوء إلى سياسة (أنشئ.. شغل.. أعد) BOT؟ ففي هذه السياسة حلول كثيرة وإشراك للقطاع الخاص في نهضة كليهما، وهذه السياسة هي نفسها سياسة إحياء الأرض الموات حيث تُمنح للاستثمار ويؤخذ منها دخل سنوي اسمه الخراج، ثم بنهاية الاستثمار تعود الأرض لبيت المال، وما ينطبق على الأرض ينطبق على أصول أخرى.

لذلك ليس للتبريريين من مدخل إذا عملت الإدارة بكفاءة عالية، وهذا إنما يحتاج إلى خبراء للقيام بالعمل، وإلى إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي ليكون الجميع خلية نحل منتجة ومثمرة.

لذلك الاقتراض الربوي ليس هو الحل الأخير

أدعوكم لزيارة موقع أنشأته مجلة إيكونوميست، وعنوانه: ساعة الدين العالمي، وهو بمثابة ناقوس خطر تدقه المجلة[1]. والمتتبع لساعة الدين العالمي يتيقن بأن الوقوع في براثن الدين إنما هو دخول في دوامة يصعب الخروج منها، وهذا ما ينطبق على جميع الدول بلا استثناء. فالسقوط في الدين مؤداه زيادة التضخم، كما أن حلول وفاء الدين السائد يكون بزيادة الضرائب التي تزيد التضخم أيضا، وهكذا. أما المصير؛ ففساد اجتماعي عريض، يلخصه قوله صلى الله عليه وسلم: (**إن الرَّجُلَ إذا غَرِمَ حَدَّثَ فكَذَبَ، ووَعَدَ فأَخْلَفَ**).

1 The Economist: www.economist.com/content/global_debt_clock?fsrc=scn/fb/wl/ar/debtclock

بينما التمكين في إدارة الاقتصاد يكون حيث التدبير والحكمة، لقوله تعالى على لسان ذي القرنين بوصفه قائداً يبغي الإصلاح: **قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا** (الكهف: ٩٥)، فالتمكين يتطلب تعاون الناس مع حكوماتهم للقيام بالعمل المفيد وببذل العزم والجهد بوصفهما قوة؛ فإن كانت القوة بلا حكمة كانت بلا تمكين، وهذا كالطوفان الذي تجري به الأنهار، فيه القوة الشديدة لكن الناس لا تتمكن منه ولا تستفيد منه، بل لا تستطيع وقف مفاسده. ولن تكسب الحكومات ولاء مواطنيها بفرض التزامات مالية عليهم بل بإعطائهم منحاً مالية أو على الأقل عدم فرض شيء عليهم وخاصة بغير حق، فالأنفس جبلت على حب من يحسن إليها.

الاقتصاديون يحبون عبيد الديون

إن الاقتراض العائلي يتحول في الغالب إلى إنفاق أسري، وهو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل الإنفاق ٧٥٪ في الاقتصاد الأمريكي. لذا فإن الاقتصاديين يعشقون الديون الأسرية المتزايدة لأنها تعني نمو الناتج المحلي الإجمالي، والنظام الاقتصادي يحرك كل شيء ليجذب المستهلكين إلى الاقتراض أكثر بحيث يشترون أكثر؛ فيضيفون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويستمر ذلك حتى تصبح هذه الأسر مستعبدة لديونها ومموليها.

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أسبغ صفة العبد الرقيق لمن تمثل همّه بتحصيل المال ولو اقتراضًا؛ فقال صلى الله عليه وسلم: **(تعِس عبدُ الدينارِ، تعِس عبدُ الدرهمِ)**.

وتعس في لسان العرب: هو العَثْرُ؛ أي أَن لا يَنْتَعِشُ العاثِرُ من عَثْرَتِه وأَن يُنَكَّسَ في سِفال، وقيل: الانحطاط والعُثُورُ. وحقيقة الغارم أنه متعثر في دينه غارق في دينه مهموم في عيشته.

ويبدو أن عبيد الديون رقم واحد في العالم هي الأسر السويسرية، وهذا أحد الأسباب التي تجعل سياسة قمع سعر الفائدة؛ قاعدته في سويسرا. وهناك الكثير من الديون الأسرية، ولا أحد يريد أن يرى ذلك ينفجر، وإن المحافظة على سياسة سعر الفائدة سلبيًا هو الطريق الأسلم لتجنب انفجار فقاعات الديون. لكن هذه السياسة تشجع على المزيد من الاقتراض الأسري، وستستمر الدورة إلى الحد الذي لا تستطيع فيه الوفاء[1].

إن الناتج المحلي الإجمالي هو في الواقع مقياس غير دقيق للنمو الاقتصادي الحقيقي، لأن قياسه يتجاهل زيادة الدين العام.

📖 في عام ١٩٧٠، كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ١ تريليون دولار ولكنه تطلب ١.٦ دولار من الديون، والتي أدت إلى نسبة دين ١.٦ إلى ١؛

ثم في عام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي ١٠ تريليون دولار ولكنه تطلب ٢٨.١ دولار من الديون، ، والتي أدت إلى نسبة دين ٢.٨ إلى ١؛

[1] Richter, Wolf, State of the World's Biggest Debt Slaves: Americans Wimp Out in 11th Place, Mar 9, 2019: https://wolfstreet.com/2019/03/09/state-of-the-worlds-biggest-debt-slaves-americans-wimp-out-in-11th-place/

ثم في عام ٢٠٠٨ ، كان الناتج المحلي الإجمالي ١٤.٤ تريليون دولار ، ولكنه تطلب ٥٣.٦ تريليون دولار من الديون، ، والتي أدت إلى نسبة دين ٣.٧ إلى ١ .

ويظهر الجدول (٢) تلك النتائج معًا :

السنة	GDP	حجم الديون	نسبة الدين
1970	1	1.6	1.6
2000	10	28.1	2.8
2008	14.4	53.6	3.7

الجدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي وحجم الديون

لقد بلغت زيادة الناتج القومي خلال ٣٠ عامًا ١٠ أضعاف بينما زادت الديون بأكثر من ١٧ ضعفًا، ثم في ثمانية أعوام زاد الناتج القومي ١,٥ ضعفًا مقابل زيادة الديون ٢ ضعف لنفس الفترة، أي أن زيادة الناتج القومي كانت بمعدل ٣٠٪ سنويًا ثم صارت ٥٥٪؛ بينما زيادة الديون كانت ٨٨٪ ثم صارت ٣١٨٪ ، وهذه زيادات مخيفة، تثبت أن زيادة حجم الديون تتجاوز أي زيادة في الناتج القومي .

لذلك يعتمد الاقتصاد التقليدي على خلق الديون بدلاً من زيادة الأجور، وهذا مسار لا يمكن إدراكه، ومؤداه خلق التضخم باستمرار؛ فسعر السيارة العادية كان ٢٨٠٠ دولار في عام ١٩٦٨، بينما يبلغ اليوم حوالي ٢٠٠٠٠ دولار – باستثناء التحسينات والجودة في الصناعة – .

ففي الوقت الذي تعد فيه كل من التخفيضات الضريبية وتضخم الإنفاق الحكومي حافزًا؛ يتسبب العجز في الميزانية بارتفاع إجمالي الدين القومي بشكل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي . وبينما يقيس الناتج المحلي الإجمالي الاقتصاد من حيث الأموال التي يتم إنفاقها أو استثمارها من قبل المستهلكين والشركات والحكومات

في فترة زمنية معينة؛ فإنه يتجاهل الزيادة في الدين. ويدخل معظم ما تنفقه الحكومة والاستثمار في قياس الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر أو غير مباشر. وإن جزءً كبيراً مما تنفقه الحكومة يأتي من عائدات الضرائب، بينما يمول الباقي من ديون جديدة.

دوامة الموت:

بناء على ما سبق، عند زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عن ١٠٠٪ فهذا يعني أن زيادة سعر الفائدة لفترة أطول من معدل الناتج المحلي الإجمالي معناه؛ أن نمو مدفوعات الفائدة سيتجاوز زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة تلقائية في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يسبب الدخول في دوامة الموت.

الديون الحكومية وديون القطاع العائلي وقطاع الأعمال

تتشابه الديون الحكومية وديون القطاع العائلي أو ديون قطاع الأعمال، بأنها أسلوب يستخدم لتمويل أعمال تحتاجها الحكومة، إلا أن ازدياد حجمها يُسبب مشكلة في جميع القطاعات، خاصة في القطاع العام لأنه اقتراض عام؛ حيث تترافق زيادة الديون بزيادة أعباء خدمتها؛ لأنها ديون ربوية (في حالة غير الاقتصاد الإسلامي)، مما يشكل ضغطًا على الاقتصاد، الذي يتوجب عليه أن يحقق نسب نمو أسرع من:

- نمو تكلفة الديون (على أقل تقدير).
- الديون نفسها ليتم سدادها؛ حتى تكون ديونًا مجدية.

وإن الارتفاع المفرط في مستويات الديون؛ ضارٌّ بآفاق النمو، كما يزيد من عدم اليقين في الاقتصاد المفرط في الدين؛ لأنه قد يُصنف بسبب ذلك كاقتصاد غير موثوق.

ويعتقد البعض أنه يمكن للحكومات أن تخدم ديونها بنقل تكلفتها بشكل فعال؛ فالديون تتآكل بالتضخم، لذلك يجد مُلاك الأصول النقدية أنفسهم في المدى الطويل مجبرين على تحمل هذا العبء (بشكل صريح أو ضمني) من خلال تحويل ثرواتهم المملوكة إلى أشكال أخرى من الثروة، وهذا أكل لأموال الناس بالباطل من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

إن[1] زيادة الديون تسيء للاقتصاد عمومًا، وللاقتصادات النامية خصوصًا:

- فإذا كان الاقتصاد في طور النمو، وكان قادراً على استيعاب مزيد من التوسعات؛ فزيادة الديون تعمل فيه عمل الرافعة المالية في المؤسسات والمشروعات، لكن ضخامة أعباء تلك الديون تُحدث أضراراً يصعب تجاوزها، كما أن فقدان الثقة فيه تجعله عاجزاً عن الحصول على مزيد من الديون الجديدة بسبب إحجام المقرضين، وهذا إنما يُمهد الطريق لحدوث أزمة ديون غالباً ما تُقوّض الثقة بهذا الاقتصاد.

[1] Retrieved from: PETTIS, MICHAEL, Why U.S. Debt Must Continue to Rise, 7-2-2019:
https://carnegieendowment.org/chinafinancialmarkets/78304

- وإذا كان الاقتصاد مثقلاً بالديون؛ لكنه لا يعاني من أزمات في ديونه؛ فعادة ما ينتهي حاله بالمعاناة مع ركود اقتصادي يمتد لعقود. وكلما طالت تلك الفترات تشابهت أضرارها مع أضرار أزمات الديون؛ فيكون الحال من بعضه.

الاقتراض المفرط والتكلفة الاقتصادية للديون المفرطة

إن الاستمرار في سياسة زيادة الديون، دون القدرة (الإضافية) على خدمة أعبائها (من الفوائد)؛ معناه أن تلك الديون لن تولد ثروة حقيقية، بل ستولد نشاطًا اقتصاديًا دون أن يحقق ثروات إضافية بالضرورة.

فإن كانت قدرات الاقتصاد المدين على السداد محدودة، أو أنه وصل إلى أقصى حدود تحمله، فستتراجع قدرته على جذب مزيد من الديون، وسيفقد كل زيادة في النشاط الاقتصادي المرتبط بتلك الديون؛ لفقدانه القدرة على تحقيق أي رفع مالي، وسيتباطأ خلق الائتمان، وسيتبعه انخفاض نمو ناتجه المحلي الإجمالي، وأخيراً سيتهاوى نشاطه الاقتصادي؛ وهذا ما يسمى بدوامة الموت.

إن الاقتصاد المثقل بالديون بعد أن تسوده ظروف عدم اليقين تتغير سلوكياته الاقتصادية؛ وتصبح صفاته العامة: نزيف؛ فتراجع؛ فانكماش؛ فيأس، وذلك كالآتي:

- هجرة الأموال خارج البلاد، **وهذا بمثابة نزيف**.
- تراجع استثماراته القائمة في المدى قصير الأجل، وانعدامها في المدى الطويل، **وهذا بمثابة تراجع**.

- توجه طبقاته الوسطى نحو تخزين الأصول غير المنتجة؛ كالذهب، والمقتنيات، والعملات الأجنبية، **وهذا بمثابة انكماش**.
- تدني رؤى صناع القرار فيه، وتخليهم عن أهدافهم، **وهذا بمثابة يأس**؛ فصناع القرار لا يمكنهم فعل شيء بقرارات لا مجال لتطبيقها.

تتفاعل نقاط الضعف مع بعضها البعض

السلوك السلبي للشركات تجاه الديون المفرطة

الاقتراض المفرط يترك الشركات معرضة للضيق والعسر، وفي هذه الحالة ستحتاج إلى تقليص إنفاقها، وقد يشمل ذلك تسريح عمالها، وخفض استثماراتها. وأثر مثل هذه الشائعات في الاقتصاد الكلي، يؤدي لانخفاض أسعار الأصول المبالغ في قيمتها، ليبدأ ضمان تلك الديون في التلاشي.

الأثر الاقتصادي لانفجار الديون[1]:

تعتبر دراسة Checherita and Rother 2010 الأكثر أهمية في دراسة الآثار الاقتصادية لانفجار الديون.

وقد أظهرت أن المديونية المفرطة ضارة بالنمو الاقتصادي بطريقة غير خطية؛ فكلما ارتفع مستوى الدين زاد الضغط على النمو الاقتصادي.

السلوك السلبي للحكومات تجاه الديون المفرطة

بعد تعثر سداد الديون الحكومية، وصعوبة ذلك إن لم يكن استحالته في بعض الأحيان، تكون الحكومات المدينة مجبرة على تحويل ديونها إلى نقود على شكل

[1] Van R. Hoisington, Slower Growth Will Impact Bonds, Hoisington Asset Management, 28 April 2018: www.econintersect.com/pages/investing/investing.php?post=201804282237

سندات سيادية؛ وكلما اشتدت أزمتها عززت سنداتها برهون أو بالتأمين عليها؛ فتتضخم الديون ويدخل الاقتصاد مرحلة الديون المفرطة. وعند هذه المرحلة يشيع التضخم ويزداد، ويأخذ السداد شكل الضريبة الخفية على المدخرات النقدية، وهذا بديل لفرض ضريبة صريحة، تكون صورته: **خفض التضخم لثروات الناس**؛ فيشاركوا في حمل عبء الديون ظلماً وعدواناً.

ومما يزيد الأمر سوءاً، عدم إفصاح بعض البلدان عن تلك الحال؛ كالصين مثلا؛ حيث أبقت ديونها المعدومة والهالكة ضمن ميزانياتها، مثال ذلك قروض P2P، التي ضخمت أصولها دون وجه حق، وكذلك تفعل بعض الشركات والمصارف في ديونها غير المنتجة. مما ساعدها (وبصورة مؤقتة) على إخفاء أثرها السيء على نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ لأنها تبالغ في تقدير نمو ناتجها المحلي الإجمالي، بتضخيم الأصول المُفصح عنها.

وهذا ما أدى بتقوية الرأي؛ بأن الناتج المحلي الإجمالي صار غير معبر عن النمو الحقيقي، ولابد من اللجوء لأدوات أخرى.

📖 **انهيار قروض P2P**

قامت[1] الحكومة الصينية في عام ٢٠١٥ بترخيص منصات تقدم برامج الإقراض المباشر Peer-to-peer (P2P) loans. وتجذب هذه المنصات الأموال من المستثمرين الأفراد – ومعظمهم من المدخرين – من خلال تقديم عوائد عالية لهم. وتقدم هذه الأموال بأسعار فائدة عالية للمقترضين الذين يواجهون صعوبة في الحصول على قروض في أماكن أخرى، وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان هناك أكثر من ٨٠٠٠ منصة P2P، وأكثر من ٥٠ مليون

---

[1] Wolf Richter, Implosion of China's P2P Lending Boom Hits Consumer Spending, Sep 9, 2018: https://wolfstreet.com/2018/09/09/implosion-of-chinas-p2p-lending-boom-hits-consumer-spending/

مستخدم مسجل. وفقاً لبنك الشعب الصيني. وبحلول نهاية يونيو، أي في غضون أكثر من عامين بقليل، **انتقلت الصناعة من الصفر إلى ١٩٠ مليار دولار من القروض غير المسددة**.

كانت هذه هي الذروة التي لم تدم طويلا؛ فقد عجز المقترضون عن سداد ديونهم، وبدأت المنصات في الانهيار. وفي مايو ٢٠١٨، تدخل المنظمون، وبحلول نهاية يوليو، انهارت ٤٧٤٠ منصة إقراض P2P.

إن معظم المدخرين الذين حاولوا تحقيق عائد أفضل على مدخراتهم بهذه الطريقة الجديدة الخالية من المخاطر حسب ظنهم، فوجئوا بإخبارهم أن يكونوا مستعدين لخسارة كامل استثماراتهم.

وأكدت Cinda Asset Management، وهي واحدة من أربعة مدراء للديون السيئة المملوكة للدولة في الصين في نهاية أغسطس، في اجتماعها السابق مع لجنة تنظيم البنوك والتأمين في الصين، أنها ستساعد الحكومة "بشكل استباقي" للتعامل مع فشل P2P.

تم تأسيس شركة Cinda وشركات إدارة الأصول الثلاثة الأخرى Huarong و Great Wall و China Orient – من قبل الحكومة في عام ١٩٩٩، بأموال من بنك الشعب الصيني PBOC، بغية شراء كميات كبيرة من القروض المعدومة من البنوك الأربعة الكبرى بعد الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧. وكان المدراء قد اقترحوا تصفية هذه الأصول ثم توقفوا، حتى صارت أصولاً متعثرة وشركات ملوثة بالفضائح.

وتنوي شركة Cinda: استخدام "التفكير المصرفي الاستثماري" في التعامل مع هذ الديون بإعادة الهيكلة، والتصفية، ومبادلة الديون مقابل الأسهم.

وقد نشر البنك الدولي بنهاية ٢٠١٩ تقريراً بين تسارع موجات الديون العالمية وتضخمها في الخمسين عاماً[1] الأخيرة، وهذا يثبت أن **حلقة الديون حلقة مفرغة**.

---

[1] موجات الديون في العالم، دراسة لمجموعة البنك الدولي، ١٩-١٢-٢٠١٩:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/12/19/debt-surge-in-emerging-and-developing-economies-is-largest-fastest-in-50-years?cid=ECR_E_NewsletterWeekly_AR_EXT&deliveryName=DM51630

📖 ديون اقتصادات الأسواق الصاعدة:

إن ديون اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية قفزت إلى رقم قياسي قدره (٥٥) تريليون دولار في ٢٠١٨ مسجلة قفزة في غضون ثمانية أعوام؛ هي الأكبر والأسرع والأوسع نطاقا فيما يقرب من ٥٠ عاماً، وحثت الدراسة واضعي السياسات على المسارعة إلى تقوية السياسات الاقتصادية لبلدانهم وجعلها أقل تعرضا للصدمات المالية.

جاء هذا التحليل في دراسة شاملة عنوانها موجات الديون في العالم[1]، تناولت الحلقات الأربع الرئيسية لتراكم الديون، والتي حدثت في أكثر من مائة بلد منذ عام ١٩٧٠. خلصت الدراسة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية قفزت أكثر من ١٦٨٪ منذ بدء تراكم الديون في عام ٢٠١٠.

وتختلف الموجة الرابعة لزيادة الديون عن سابقاتها، بأنها تتضمن التراكم المتزامن **لديون القطاعين العام والخاص**، وتشتمل على أنواع جديدة من الدائنين، ولا تقتصر على منطقة واحدة أو منطقتين. وقد ساهمت الصين ببعض الزيادة في الديون، بيد أن الديون زادت زيادة كبيرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لتصل إلى ضعفي مستواها الاسمي في عام ٢٠٠٧.

ولتحديد هوية الدافع الحقيقي لهذه الضرائب الخفية؛ يجب تحرّي مصدر الديون:

- فإن كانت الديون الزائدة **مستحقة للأجانب**، فإن تكاليف خدمتها يتمثل بنقل حقيقي للموارد خارج الاقتصاد.
- وإن كانت الديون الزائدة **مستحقة محلياً**، فإن تكاليف خدمتها تمثل انتقالاً حقيقياً للموارد بين القطاعات الاقتصادية؛ حيث من المرجح أن توجه هذه الموارد إلى الاستهلاك أو الاستثمار؛ وينعكس ذلك على خفض الطلب الكلي، وإبطاء النشاط الاقتصادي.

ولتحديد أثر الدين على الطلب الكلي يجب معرفة حال الاقتصاد، إن كان يستخدم رأسماله الخاص، أو أنه يعاني من التباطؤ؟

[1] World Bank: www.worldbank.org/wavesofdebt

ففي حالة اقتصاد يستخدم كامل رأسماله:

يُحفز البيع الآجل السوق، دون أن يخلق طلبًا جديداً في الاقتصاد، باستثناء المدى الذي يستخدم فيه البائع عائدات أصوله المباعة دينًا لزيادة الاستهلاك. وبقدر ما يؤدي الاقتراض من أجل الاستهلاك إلى زيادة الطلب الكلي مباشرة عن طريق زيادة الاستهلاك اليوم، فإن سداده سيقلل من الاستهلاك غداً. وكأن الاقتراض يُحوّل الإنفاق من البنك إلى المقترض، بينما يعكس سداد الدين هذه التحويلات؛ فمن الناحية العملية لا يتم إنشاء أي طلب جديد عن طريق الاقتراض كما لا يتم إخماده عن طريق السداد[1].

وبذلك يكون الاستثمار مقيداً بارتفاع تكلفته؛ حيث يتوجب على المقترضين رفع تكلفة رأسمالهم لزيادة إمكانية الوصول إلى المدخرات، وبهذا هم يحرمون شخصًا آخر من توظيف هذه الموارد. ويتحقق ذلك عندما لا يكون للاقتراض أثر صافٍ على إجمالي الطلب؛ فهو ينقل الإنفاق من جزء من الاقتصاد إلى آخر، بينما تكمن صحة الاقتصاد في كفاءة استخدامه للمدخرات، وتحقيق النمو في المدى طويل الأجل.

أما في حالة اقتصاد يعاني من تباطؤ كبير:

- يتردد **المستثمرون** في الدخول باستثمارات جديدة عند عدم كفاية الطلب؛ لأن الاقتراض لا يؤدي إلى طلب إضافي؛ كما أن السداد المستقبلي يعكس هذا الطلب الإضافي ويكافؤه.

---

[1] Ibid, PETTIS.

- لا تؤدي الزيادات في **الديون الحكومية** إلى زيادات مماثلة في خدمة الديون أو القدرة الإنتاجية، باستثناء ما يتم توجيهه لتمويل الاستثمار في البنى التحتية الإنتاجية. فإذا استُخدمت الديون لتمويل الاستهلاك، وتمويل القطاع المنزلي والإنفاق العسكري وما إلى ذلك؛ فالديون الحكومية قد تعزز الطلب المحلي الحالي دون تعزيز قدرة خدمة الديون أو القدرة الإنتاجية، وهذه زيادة في الطلب المحلي يجب عكسها لاحقاً.
- تقوم الزيادات في ديون **الأعمال التجارية** عادة بتمويل الاستثمار الإنتاجي، وبالتالي فإن هذه الزيادات قد تزيد خدمة الديون أو القدرة الإنتاجية. أما إذا كان اقتراض الشركات موجه لإعادة شراء أسهمها، أو لسداد ديون أخرى، أو لتغطية خسائرها، أو للدخول بمشروعات استثمار غير منتجة؛ كالتي تدعمها الحكومات؛ فإن أثر هذا الدين كاقتراض القطاع العائلي الموجه نحو الاستهلاك.

الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية[1]

كتب رئيس تحرير مجلة إيكونومست، (مينتون زاني بيدويس)، في افتتاحية[2] نوفمبر ٢٠١٥: عن وقائع الديون واصفا إياها بأنها: **قصة لا تنتهي**.

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٣-٢٠١٥.

[2] The Economist: www.economist.com/news/leaders/21678220-first-america-then-europe-now-debt-crisis-has-reached-emerging-markets-never-ending

وبرأينا؛ فإن أسباب[1] الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ترجع إلى ستة أسباب أربعة منها تتعلق بالدين، وهي:

التعامل بالربا، التوسع في الدين، تداول الرهون، إشهار الإفلاس، الإفساد، والتوسع في الإنفاق، فالعالم يدور في حلقة مفرغة لن يخرج منها – رغم تطور مدارسه الاقتصادية، وسَعة علوم مفكريه وعلمائه وحذاقتهم الرياضية والإدارية؛ فأسباب المشكلة كامنة لم يتم إنهاؤها بالشكل الصحيح؛ **وكرة الثلج إن هدأ تدحرجها فإنها لن تقف وستتابع قفزاتها من مكان لآخر**.

وبعد أربع سنوات من وقوع المؤسسات المالية العالمية في الأزمة المالية، وتدخل الحكومات لإنقاذها – مع كونها هي المذنب الأساس والرئيس فيها –، فقد وقعت الحكومات نفسها في الأزمة المالية، فطالت الأزمة دولاً أوربية وغير أوربية شارفت على الإفلاس، ولعل مثال اليونان شاهداً أمام الناس.

وقد أكدت افتتاحية إيكونومست لعدد نوفمبر ٢٠١٥ الذي احتل عنوانها غلاف المجلة الشهيرة بـ(**وقائع الديون**) والتي وصفها بأنها: (**قصة لا تنتهي**)، أن العالم فعلاً أمام حلقة مفرغة لا مخرج منها ما دامت الأسباب موجودة.

وبعد الحلقتين السابقتين المشار إليهما؛ أي حلقة أزمة المصارف، ثم حلقة أزمة الحكومات؛ (وخاصة الأمريكية والأوروبية)، يرى (مينتون): أن الحلقة الثالثة للديون تقف حاليًا عند دول الأسواق الناشئة؛ فيحللها وينقدها ويفندها قارئًا

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، المنشور في شهر ٨-٢٠٠٨ ذروة انفجار أزمة فقاعة الائتمان، دار النهضة للنشر بدمشق، ٢٠٠٨.

الأحداث باستراتيجية مميزة، ومن ثم ينتقل للتنبؤ بالحلقة الرابعة؛ حيث ستعود كرة الثلج أدراجها إلى حلقتها الأولى لتتابع تدحرجها في حلقة مفرغة ومفزعة؛ لأن مزيداً من تباطؤ النمو يترافق مع كرة الثلج التي يزداد حجمها ويقل دورانها كما هي حال دوران العجلات الصغيرة والكبيرة؛ فالصغيرة تدور مسرعة لتقطع المسافات القليلة، بينما الكبيرة منها تدور ببطئ لكن أثارها أكبر وأشد إيلامًا. ولا يبدو أن العلاج المرتقب من بنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة سيقدم حلاً سحريًا؛ لأن الربا هو سبب آخر كما نؤكد دومًا لطالما أدى لحصول الأزمات المالية.

كيف سارت وقائع الدين برأي (مينتون)؟

هناك دورة لكل ثلاث فترات من الدين؛

* تبدأ الدورة الأولى بفيضان رأس المال عبر الحدود، وخفض معدلات الفائدة، وحفز نمو الائتمان. وبما أن وفرة المدخرات العالمية الموجودة في أمريكا، أكثرها من آسيا، قد غُسلت في مساكن الرهن العقاري، وأدت إلى نتائج كارثية، بينما المدخرات الألمانية في منطقة اليورو ساعدت في تمويل التوسع التضخمي في المساكن الأيرلندية، وكذلك في الإنفاق العام اليوناني.

* ثم وبسبب خفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها التاريخية تحولت الفقاعات الغنية في العالم، ليتغير اتجاه تدفق رؤوس الأموال؛ حيث تدفقت الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الأكثر فقراً.

* وصاحبها حلقة أخرى تتمثل بزيادة الاقتراض بسرعة كبيرة، وكثير من هذه الديون أخذتها شركات لتمويل مشاريع طائشة، أو لشراء أصول متضخمة.

📖 ارتفاع ديون الأسواق الناشئة

– ارتفع الدين في الأسواق الناشئة من ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ م إلى ١٩٥٪،

– ارتفعت ديون الشركات من أقل من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨م إلى ما يقرب من ٧٥٪،

– ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين في السنوات الأربع الماضية.

لكن بوادر انتهاء الازدهار الحالي يوشك على الانتهاء! ومن ذلك تباطؤ النمو الصيني، وضعف أسعار السلع الأساسية، وعليه: سيكون الأفق ضبابيا رغم قوة الدولار واتجاه أسعار الفائدة الأمريكية نحو الارتفاع لتأمين رؤوس أموال رخيصة. ونتائج ذلك تؤكد هذه الرؤية.

📖 بعض دورات الديون انتهت بأزمة وركود؛ يشهد على ذلك:

– كارثة الرهن العقاري واحتضار منطقة اليورو على حد سواء.

– تجلت نتائج أخرى بتباطؤ النمو، وتوقف المقترضين عن الإنفاق وتباطؤ المقرضين عن تغطيتهم؛ مما سيؤدي إلى تراجع ازدهار الائتمان في الأسواق الناشئة.

– كما تباطأت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات المديونية المرتفعة للقطاع الخاص بأكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ثلاث نقاط مئوية وسطيا في السنوات الثلاث بعد وصول الاقتراض إلى ذروته.

أما مقدار الألم المنتظر فيعتمد على العوامل المحلية؛ كأثر تعديلات سعر الصرف التي حدثت على حجم احتياطيات بلدانها.

وبناء عليه يرى (مينتون): أن وضع الاقتصادات الناشئة سيكون في واحدة من فئات ثلاث:

تتضمن **الفئة الأولى** الدول التي سيعقب فترة ازدهار ائتمانها آثار سيئة في المدى الطويل؛ كـ(كورية الجنوبية وسنغافورة)؛ وبشكل مؤثر على الاقتصاد العالمي الصين؛ التي لا يزال لديها دفاعات قوية لحمايتها من هجرة رؤوس الأموال؛ فهي لديها فائض ضخم في حسابها الجاري، واحتياطيها من النقد الأجنبي الذي بلغ ٣.٥ تريليون في أكتوبر ٢٠١٥، ما يعادل ثلاثة أضعاف ديونها الخارجية. ولدى صناع السياسات القدرة على إنقاذ المقترضين ضمن حدود محددة. والشركات التي قد تفلس بسبب تعثر قروضها الفاشلة ستتراكم في ميزانيات البنوك، وكل هذا سيضعف النمو، وقد ينبئ بأزمة حادة.

لأجل ذلك الخطر ينظر إلى بلدان **الفئة الثانية** بأنها تلك التي تفتقر إلى الوسائل نفسها لإنقاذ المقترضين الفاشلين أو لحمايتها من هروب رؤوس الأموال.

📖 الفئة الثانية: يمكن تمييز ثلاثة اقتصادات كبيرة في هذه الفئة:

– نمو سوق سندات الشركات في البرازيل منذ عام ٢٠٠٧م، وبسبب عجز حسابها الجاري وذلك معناه أنها تعتمد على رأس مال أجنبي؛ يضاف لذلك الشلل السياسي فيها، وعدم المرونة المالية مما لن يحقق طمأنة المستثمرين.

– أما المصارف في ماليزيا فلديها الكثير من الخصوم الأجنبية، وملاك المنازل فيها لديهم أعلى نسبة دين إلى الدخل من أي سوق ناشئة كبيرة؛ وهي تحتفظ بفائض عملات أجنبية ضعيف، ويتوقع تقلص فائض حسابها الجاري.

– أما تركيا فتجمع بين عجز في حسابها الجاري، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة في الديون المقومة بالعملة الأجنبية التي أصبحت أكثر إرهاقا، إضافة لتراجع ليرتها.

تتكون **الفئة الثالثة** من بلدان الأسواق الناشئة التي قد تكون في مشكلة خطيرة، أو أنها قد ذهبت بالفعل للأسوأ.

📖 الفئة الثالثة:

– تبدو الهند أكثر صحة من أي اقتصاد ناشئ كبير.

– ويتوقع أن تجتاز روسيا ذلك أيضا، فالروبل خضع لتسويات أكبر من أي عملة رئيسة أخرى، واقتصادها يُظهر بوادر للاستجابة.

– وكذلك يمكن القول عن معاناة الأرجنتين وتخبطها المزمن مع قليل من ديون القطاع الخاص؛ لكنها قد تنجو إن فاز الإصلاحيون بانتخابات الرئاسة هذا الشهر.

تعتبر هذه البقع ذات جانب أكثر إشراقًا؛ بينما يشير كل شيء لشحوب الاقتصاد العالمي حتى نهاية السنة؛ أي ٢٠١٥. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو في الأسواق الناشئة في العام المقبل.

بينما يشير الدرس المستفاد من دورات الديون الماضية إلى سنة أخرى من التباطؤ على الأرجح؛ بسبب:

– ضعف الدول النامية التي تشكل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي؛ بمصطلح القوة الشرائية.

– انخفاض معدل النمو في الأسواق الناشئة الذي يضرب كلا من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، والتدفقات النقدية للمصدرين.

* ثم يضيف (مينتون) **حلقة رابعة** يرى فيها:

أن سبب الحلقة الرابعة؛ هو الاقتصاد الأوروبي المفتوح وهو الأكثر تعرضًا لضعف الطلب في السوق الناشئة، والذي يسوغ التسهيل النقدي هناك.

لكن معضلة السياسة الأميركية الأكثر خطورة تكمن باختلاف السياسة النقدية بينها وبين بقية العالم؛ مما سيضع ضغطًا تصاعديًا على الدولار، وسيُضر بالصادرات والمكاسب.

لذلك سيتموج رأس المال ثانية بحثا عن المستهلك الأميركي كاختيار جديد للمقرضين

وإذا كان الأمر كذلك؛ فقد تنتهي أزمة الديون العالمية بالعودة من حيث بدأت لتعاود كرة الثلج تدحرجها في حلقة مفرغة ومفزعة.

من الذي يشتري الديون الجديدة للحكومة الأمريكية؟

عائدات تجارة الديون:

رويترز[1]: أظهرت البيانات أن البنوك العالمية كسبت مليار دولار من تجارة الأوراق المالية الأمريكية المدعومة من الحكومة في النصف الأول من عام ٢٠١٩، بزيادة خمسة أضعاف عن العام الماضي لما تقول مصادر الصناعة إنه أسرع مصادر الإيرادات نمواً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية.

يحافظ[2] إجمالي الدين القومي الأمريكي على تضخمه، ولأجل ذلك فهو **يحتاج إلى مشترين جدد**؛ حيث ارتفع إجمالي الدين القومي الأمريكي بمقدار ١,٥ تريليون دولار إلى ٢٢ تريليون دولار في ٣٠ يناير ٢٠١٨، وفقًا لبيانات وزارة الخزانة الأمريكية.

فمن اشترى كل هذا الدين؟

قسم تقرير وزارة الخزانة[3] والصادر في كانون ثاني ٢٠١٩، المشترين إلى فئتين:

1 Reuters: Banks reap $1 billion from U.S. mortgage bond trading boom, OCTOBER 15, 2019, https://www.reuters.com/article/us-banking-trading/banks-reap-1-billion-from-u-s-mortgage-bond-trading-boom-idUSKBN1WU1VG

2 Richter, Wolf, Who Bought the Gigantic $1.5 Trillion of New US Government Debt Issued over the Past 12 Months?, 31.01.2019: https://wolfstreet.com/2019/01/31/who-bought-the-gigantic-1-5-trillion-of-new-us-government-debt-over-the-past-12-months/

3 https://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt

١. **البنوك المركزية الأجنبية والهيئات الحكومية**: وقد خفضوا ممتلكاتهم بمقدار ١٤٤ مليار دولار على مدى ١٢ شهراً، إلى ٣,٩ تريليون دولار في نهاية نوفمبر ٢٠١٩.

٢. **مستثمرو القطاع الخاص كصناديق التحوّط الأجنبية، والبنوك، والأفراد، ... إلخ**: وقد زادوا ممتلكاتهم بمقدار ٥٢ تريليون دولار، إلى ٢,٣ تريليون دولار.

ويمكن تلخيص ذلك بالآتي:

– انخفضت الأهمية النسبية للصين واليابان؛ كأكبر دائنين أجنبيين للولايات المتحدة، على مدى ١٢ شهراً حتى ٣٠ نوفمبر؛ فخفضتا حصيلتهما بمقدار ١٠٣ مليارات دولار؛ فارتفع إجمالي الدين القومي الأمريكي بمقدار ١.٢٦ تريليون دولار ليصل إلى ٢١.٨ تريليون دولار. وعليه فإن الصين تمتلك ٥.١٪ من إجمالي الدين المحلي الأمريكي، وتمتلك اليابان ٤.٧٪. وتمثل حصصهما مجتمعة ١٠٪ من إجمالي الدين القومي الأمريكي.

– هناك ثمانية دائنين كبار، معظمها ملاذات ضريبية للشركات الأجنبية و/ أو الكيانات الفردية؛ فبلجيكا هي موقع غسيل الأموال الأوربية Euroclear تحمل حوالي ٣٢ تريليون دولار من الأصول في حسابات ائتمانية:

مشترو الدين الأمريكي (مليار دولار)		
البلد	نوفمبر ٢٠١٧	يناير ٢٠١٩
البرازيل	265	311

أيرلندا	324	279
المملكة المتحدة (مدينة لندن)	226	264
سويسرا	251	227
لوكسمبورغ	218	226
جزر كايمان	240	208
هونج كونغ	195	189
بلجيكا	115	173

الجدول (٣) مشترو الدين الأمريكي

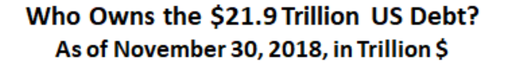
- أصحاب العملات الأجنبية (من القطاعين الرسمي والخاص)، انخفض رصيدهم إلى ١٠٥ مليارات دولار إلى ٦.٢ تريليون دولار، أو إلى ٢٨.٤٪ من إجمالي ديون الولايات المتحدة.

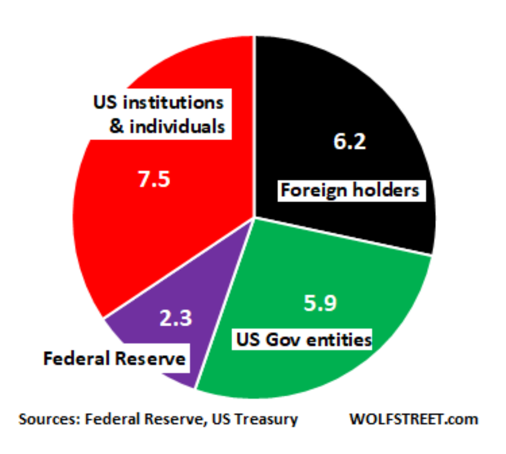
- بنك الاحتياطي الفيدرالي: تراجع ٢٠٤ مليار دولار إلى ٢.٢٥ تريليون دولار حتى ٣٠ نوفمبر، أو ١٠.٣٪ من إجمالي الدين القومي الأمريكي.

- الكيانات الحكومية الأمريكية كصناديق المعاشات التقاعدية، الضمان الاجتماعي، ... إلخ، زادت مشترياتها من ٢٠ تريليون دولار إلى ٥.٨٧ تريليون دولار، أو ٢٦.٩٪ من إجمالي الدين القومي الأمريكي. وهذا هو الدين المحتفظ به داخليًا.

- البنوك الأمريكية (أصحاب الحيازات الكبيرة) وصناديق التحوط وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة والمؤسسات الأخرى إلى جانب المستثمرين الأفراد في حساباتهم أو حساباتهم مع الولايات المتحدة: بقيمة ١،٣٦ تريليون دولار خلال فترة ١٢ شهر. وقد جمعت هذه الكيانات الأمريكية ما تبقى من

إجمالي الدين القومي الأمريكي، ٧.٥ تريليون دولار، أو ما يعادل ٣٤.٤٪ من الإجمالي! . ويلخص الشكل (١٦) التالي ملاك الدين الأمريكي لنهاية نوفمبر ٢٠١٨:





الشكل (١٦) من يشتري الديون الأمريكي

ثقافة الديون واستنساخها

إن[1] إضفاء الشرعية لا يكون إلا من قبل مشرعين أو مؤسسات تشريعية؛ لقد كانت البنوك المركزية العالمية – في حالتنا – بقيادة الفيدرالي الأمريكي هي سبيل تلك السرقات المشرعنة؛ لأن من يقوم بها مؤسسات تتبع الحكومة المعترف بها والتي تمثل بدورها أفرادها وشعبها . لكن إذا كان جمهور الناس هم من ينتخب أولئك المشرعين؛ فكيف يقبلون من يأخذ أموالهم بغير حق؟

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، ثقافة الديون واستنساخها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٦-٢٠١٩.

> يقول أحد الاقتصاديين الأمريكيين معلقًا على ديون بلاده سافرًا عن أخلاق دنيئة: مبلغ الدين غير ذي صلة طالما كان لديك شخص آخر لدفع ثمنه؛ ففي المجتمعات البدائية تحمل طبقة العبيد في المستعمرات وطأة ديون الحكومات، وفي المجتمعات المتحضرة لدينا الملايين من عبيد الديون، وفي المجتمعات المنحلة تراهن الحكومات على أن الدائنين لن يكون لديهم الوسائل لاستعبادهم.

إن الوسيلة لتحقيق ما سبق، هي إشاعة فوضى الديون واستمراء ثقافتها بين الناس وبين الشركات وطبعا بين الحكومات؛ لتصبح الأمور متجانسة متآلفة لا يبدو فيها أي شيء متنافر أو غير مألوف.

فكيف يتم إشاعة ثقافة الديون في المجتمعات؟

يمكن تتبع ذلك باستعراض ديون القطاعات الثلاثة؛ العائلي والشركات والحكومي، المكونة لأي مجتمع، لنتبين مدى شيوع ثقافة الديون.

ديون القطاع العائلي - الحالة الأمريكية أنموذجا -

تشمل ديون القطاع العائلي[1]؛ المستهلكين على قروض السيارات، وقروض الطلاب، وديون بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية، وتستثنى ديون الإسكان كالقروض العقارية.

يرى الاقتصاديون الأمريكيون أن ازدياد ديون المستهلكين يساعد ويدعم الاقتصاد الأمريكي؛ لأن معناه وجود مدينين لأموال ليست لديهم؛ بل سيكون لهم حساب في المستقبل.

---

[1] Wolf Richter, The State of the American Debt Slaves, Q1 2019, May 8, 2019: https://wolfstreet.com/2019/05/08/the-state-of-the-american-debt-slaves-q1-2019

قروض البطاقات الائتمانية: ارتفع دين بطاقات الائتمان والائتمان الدائر كالائتمان الشخصي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بنسبة ٣.٤٪ مقارنة بالربع الأول من العام الماضي إلى تريليون دولار. وتمثل بطاقات الائتمان عنصراً رئيسياً في أرباح الصناعة المصرفية؛ حيث يبلغ متوسط سعر الفائدة عليها في البنوك التجارية ١٥.١٪ ومتوسط سعر الفائدة المقدر هو ١٦.٩٪، وباعتبار التريليون دولار من الأرصدة الدائنة المستحقة؛ فهذا يصل إلى (١٥٠–١٦٩) مليار دولار سنويا كإيرادات فوائد!.

تعتمد البنوك على المستهلكين؛ لإنفاق أموال ليست لديهم

قروض السيارات وعقود الإيجار: ارتفع إجمالي قروض السيارات والإيجارات المستحقة للسيارات الجديدة والمستعملة في الربع الأول بمقدار ٤٤.٥ مليار دولار مقارنة بالعام الماضي، أو بنسبة ٤٪، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ١.١٦ تريليون دولار، على الرغم من انخفاض مبيعات السيارات الجديدة في الربع الأول بنسبة ٣.٢٪، وعلى الرغم من وجود بعض القوة في مبيعات السيارات المستعملة؛ فإن الزيادة في الاقتراض سببها ارتفاع أسعار معاملات السيارات الجديدة والمستعملة، وارتفاع متوسط نسبة القروض إلى قيمتها وطول متوسط مدتها.

قروض الطلاب: ارتفعت قروض الطلاب بنسبة ٤.٩٪ على أساس سنوي في الربع الأول، أو بمقدار ٧٤ مليار دولار، لتصل إلى رقم قياسي جديد بلغ ١.٦ تريليون دولار. ليتضاعف منذ بداية عام ٢٠١٠. ومن المثير للقلق أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي، بناءً على أحدث البيانات المتاحة من المركز الوطني لإحصاءات

التعليم؛ انخفض بنسبة ٧٪ بين عامي (٢٠١٠–٢٠١٦). وبمعنى آخر، إنه رغم تسجيل عدد أقل من الطلاب، فقد عوض استمرار ارتفاع الرسوم الدراسية ارتفاع القروض، علماً أن هذه الصناعة بأكملها تتغذى على تلك القروض الطلابية المضمونة من الحكومة.

قروض الطلاب ليست ديونًا عادية[1]:

لأن الطلاب ليس لديهم أصول ولا دخل؛ إنهم ليسوا مؤهلين للحصول على "ديون عادية". لذلك هناك ضامن ومقرض، ألا وهو حكومة الولايات المتحدة، أي هي (دافع الضرائب)، وهذا ما يغير المعادلة بأكملها.

وبالعموم؛ ارتفعت الديون الاستهلاكية غير السكنية مجتمعة؛ كالائتمان المتجدد، وقروض السيارات، وقروض الطلاب؛ بمقدار ١٩١ مليار دولار في الربع الأول من العام الماضي؛ لتصل إلى ٤ تريليون دولار، مدفوعة بزيادة قروض الطلاب وقروض السيارات. علماً أن كل عشرة سنتات من هذا الدين الجديد البالغ ١٩١ مليار دولار تأخذ طريقها إلى الاستهلاك، وبالتالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذلك أضافت هذه الزيادة لديون المستهلكين وعلى مدى ١٢ شهراً؛ ١٪ تقريباً إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا معناه: **يتعين على المستهلكين إنفاق أموال ليست لديهم.**

[1] Wolf Richter, The State of the American Debt Slaves, Q4 2019, 27-2-2020:
https://wolfstreet.com/2020/02/07/the-state-of-the-american-debt-slaves-q4-2019

أما الوجه الآخر لهذه الإحصاءات؛ فهي أن ديون أولئك المدينين بلغ ٤ تريليون دولار، وعليهم أن يدفعوا تلك الديون وفوائدها لجميع الأوقات القادمة، مضافاً إليها نسب التضخم المتزايد.

📖 **ديون المستهلكين غير السكنية:**

تقريبا جميع ديون المستهلكين غير السكنية تترجم إلى إنفاق استهلاكي على السلع والخدمات، والتي تضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك نما الاقتصاد في ٢٠١٩ بأقل مما هو متوقع، وهذا هو السبب وراء رغبة اقتصاديي بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض السياسات التي تشجع المستهلكين على إنفاق أموال ليس لديهم[1].

ديون الشركات

يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي[2] بحساب إجمالي ديون الأعمال غير المالية، بما فيها ديون الشركات غير المدرجة، وقد لوحظ ارتفاع ديون الشركات الأمريكية، باستثناء ديون البنوك، خلال السنوات الأخيرة، **وهذا ما قد يمهد إلى بداية أزمة مالية تالية.**

📖 **سياسة الصين تجاه ديون شركاتها:**

يقوم بنك التسويات الدولية أيضاً بتحويل ديون العملة المحلية إلى دولارات، بحيث يمكن مقارنة إجمالي الديون من بلد إلى آخر. وديون الشركات الأمريكية البالغة ١٥ تريليون دولار، مقارنة بديون الشركات الصينية البالغة ١٩.٧ تريليون دولار.

لكن ذلك انخفض من ٢١.١ تريليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وعندها أصبحت السلطات الصينية جادة بشأن تخفيض قيمة قطاع الشركات. وقد حدث التراكم

---

1 IIBD, 27-2-2020.
2 Wolf Richter, The Countries with the Most Monstrous Corporate Debt Pileups, 23-3-2019: https://wolfstreet.com/2019/03/23/countries-with-most-monstrous-corporate-debt-pileup-u-s-wimps-out-in-25th-place-debt-to-gdp/

الوحشي لديون الشركات في الصين خلال ١٢ عاماً فقط.
على الرغم من نمو الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه لا يزال أصغر قليلاً من الاقتصاد الأمريكي، عند قياسه بالناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.
ومن بين الاقتصادات الكبرى، فإن نسبة ديون الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين لا تضاهى. ويلاحظ آثار الجهود التي تبذلها الصين لتقليص حجم ديون قطاع الشركات، حيث انخفضت نسبة ديون شركاتها إلى إجمالي ناتجها المحلي إلى ١٥٢.٩٪.

يصل دين الشركات غير المالية إلى ١٥ تريليون دولار؛ بارتفاع ٤٠٪ عن الذروة السابقة عام ٢٠٠٨. ويستخدم بنك التسويات الدولية[1] هذا الإجراء لمقارنة كيفية تراكم ديون الشركات مقوماً بعملاتها المحلية في مختلف البلدان؛ لتحديد حجم ديونها النسبي، ويعبر بنك التسويات الدولية عن ذلك بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالعملة المحلية.

ترتيب الدول ذات الأكثر مديونية لشركاتها		
الترتيب	نسبة ديون الشركات إلى الناتج المحلي ٪	البلد
25	73.9	أمريكا
24	74.4	إستراليا
23	80.3	تركيا
22	83.3	بريطانيا
21	83.8	نيوزيلندا
20	89.8	النمسا
19	93.7	اسبانيا
18	96.3	تشيلي
17	101.2	كوريا الجنوبية

1 https://stats.bis.org/statx/srs/table/f4.1

16	101.2	اليابان
15	101.4	البرتغال
14	111.8	الدانمارك
13	113.2	كندا
12	114.9	سنغافورة
11	115.1	فنلندا
10	118.0	سويسرا
9	135.4	النرويج
8	143.6	فرنسا
7	152.9	الصين
6	158.2	السويد
5	161.1	بلجيكا
4	170.8	هولندا
3	195.3	إيرلندا
2	222.9	هونج كونغ
1	222.9	لوكسمبورج

الجدول (٤) ترتيب الدول ذات الأكثر مديونية لشركاتها

إن هذا التوجه يختتم فصلاً آخر في ملحمة الديون العالمية المدهشة.

الديون الدولية - الحكومية[1] -

إنه بتتبع الديون الأمريكية وغير الأمريكية التي تلقي بظلالها على مختلف الحكومات في العالم يمكن معرفة حجم كتلة الديون المتزايدة عالميًا.

أولا: الديون الأمريكية: يتأرجح إجمالي الدين القومي الأمريكي ارتفاعًا وانخفاضًا، ومثاله: فقد ارتفع من ١.٥ تريليون دولار إلى ٢٢ تريليون دولار في ٣٠ يناير ٢٠١٨؛ فمن هم مشترو هذا الدين؟

وبالرجوع إلى تقرير وزارة الخزانة[2] الصادر في كانون ثاني ٢٠١٩، الذي قسّم مُشتري الدين القومي الأمريكي إلى فئتين:

- البنوك المركزية الأجنبية والهيئات الحكومية.
- مستثمرو القطاع الخاص كصناديق التحوّط الأجنبية، والبنوك، والأفراد، إلخ.

يمكن إجمالي توزع مشتري الدين الأمريكي وهو الأضخم في التاريخ؛ كالآتي[3]:

– انخفضت الأهمية النسبية للصين واليابان كأكبر دائنين أجنبيين للولايات المتحدة، حيث تملك الصين ٥.١٪ من إجمالي الدين المحلي الأمريكي، وتملك اليابان ٤.٧٪.

---

[1] للاطلاع على ديون الشركات وترتيب الدول على أساس ديون حكوماتها:

- ديون الشركات غير المالية على أساس نسبته لناتجها المحلي:
Https://Stats.Bis.Org/Statx/Srs/Table/F4.1

- ترتيب الدول على أساس ديون حكوماتها نسبة لناتجها المحلي:
Https://Tradingeconomics.Com/Country-List/Government-Debt-To-Gdp

[2] ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt

[3] Richter, Wolf, Who Bought the Gigantic $1.5 Trillion of New US Government Debt Issued over the Past 12 Months?, 31.01.2019: https://wolfstreet.com/2019/01/31/who-bought-the-gigantic-1-5-trillion-of-new-us-government-debt-over-the-past-12-months/

- هناك ثمانية دائنين كبار، معظمها ملاذات ضريبية للشركات الأجنبية والكيانات الفردية؛ فبلجيكا هي موقع غسيل الأموال الأوربية Euroclear تحمل حوالي ٣٢ تريليون دولار من الأصول في حسابات ائتمانية، إضافة إلى: البرازيل، أيرلندا، المملكة المتحدة، سويسرا، لوكسمبورغ، جزر كايمان، هونغ كونغ.
- أصحاب العملات الأجنبية (من القطاعين الرسمي والخاص).
- بنك الاحتياطي الفيدرالي.
- الكيانات الحكومية الأمريكية كصناديق المعاشات التقاعدية، الضمان الاجتماعي.
- البنوك الأمريكية (أصحاب الحيازات الكبيرة) وصناديق التحوط وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة والمؤسسات الأخرى إلى جانب المستثمرين الأفراد.

ثانياً: الديون الدولية غير الأمريكية: أصدر البنك الدولي تقريراً بإحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٩[1]، الذي أوضح ارتفاع إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بواقع ١٠٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧.١ تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بالزيادة البالغة ٤٪ في عام ٢٠١٦. وقد اشتمل التقرير على الفقرات التالية:

[1] البيانات المفتوحة، البنك الدولي: blogs.worldbank.org/opendata/ar/comment/reply/2452

– ارتفع صافي التدفقات المالية الوافدة (الاقتراض وحقوق الملكية) إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل إلى ٦١٪ في عام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، مدفوعا بانتعاش في صافي تدفقات الديون الوافدة. **وهذا بمثابة مؤشر لتدحرج كرة الثلج، يستدل منه على توقع منطقة حدوث الأزمة التالية.**

ملامح سياسة الاحتياطي الفدرالي النقدية: ترحيل الديون بوصفها كرة الثلج المتدحرجة بنقلها من مكان لآخر؛ كالقطاع الخاص الأمريكي، والأسواق الناشئة، والأسواق المالية، وبورصات السلع والخدمات.

سياسة التشديد الكمي QT مثلا معناها ترحيل ديون الاحتياطي الفيدرالي إلى القطاع الخاص

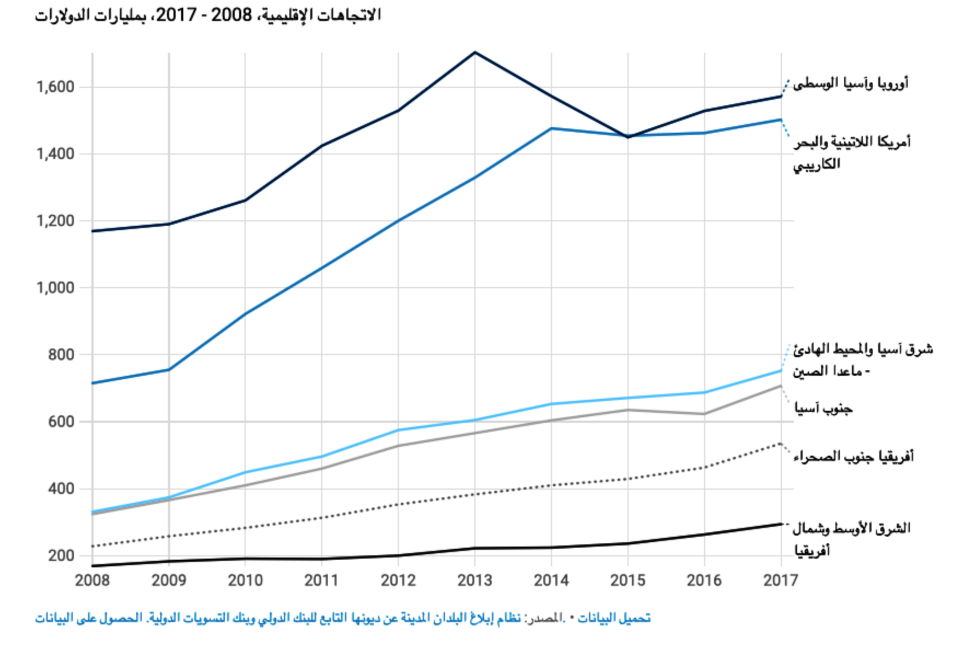
– ارتفع صافي التدفقات المالية إلى ١.١ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو مستوى لم يُسجل منذ عام ٢٠١٣. وكان هذا التعافي في مجموع صافي التدفقات المالية نتيجة لارتفاع صافي الاقتراض من ١٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٦٠٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز صافي تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم لأول مرة منذ عام ٢٠١٣. وقد ساهم ارتفاع حاد في تدفقات الديون طويلة وقصيرة الأجل في هذه الزيادة. وانكمشت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقوق الملكية، التي كانت تُعد لوقت طويل المكوّن الأكثر استقرارا ومرونة في التدفقات المالية للعام الثاني على التوالي، فتراجعت ٣٪ أخرى في عام ٢٠١٧. ولولا تدفقات هذه الاستثمارات لأصبحت

التدفقات المالية أكثر تقلباً. وبالمقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم إلى ٥٧ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.



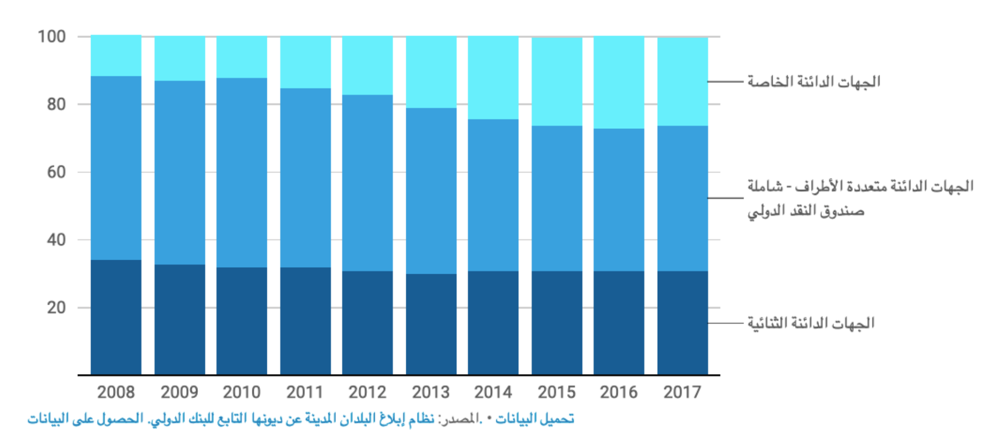
الشكل (١٧) التدفقات النقدية الوافدة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل

– إن تفاوت الاتجاهات الإقليمية في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام ٢٠١٧، تمثل بازدياد حجم الديون الخارجية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل في المناطق الأخرى في عام ٢٠١٧؛ فارتفع حجم رصيد الديون الخارجية المجمع ١٥.٥٪ من العام السابق إلى ٥٣٥ مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى ارتفاع حاد في حجم الاقتراض لدى نيجيريا وجنوب أفريقيا، وهما اثنان من أكبر اقتصادات المنطقة، حيث ارتفعت أرصدة ديونهما الخارجية ٢٩٪ و ٢١٪ على الترتيب.



الشكل (١٨) أرصدة الديون الخارجية

كما شهدت اقتصادات جنوب آسيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١٣.٣٪ في المتوسط، ولعبت بنغلاديش (٢٣٪) وباكستان (١٧٪) دورا كبيرا في ذلك. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١١.٧٪، حيث شهدت مصر في عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ٢٣٪، في حين شهد لبنان زيادة قدرها ٥٪. وزادت أرصدة الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بخلاف الصين بنسبة بلغت ٩.٣٪ في المتوسط، وارتفعت أرصدة الديون الخارجية ٢.٥٪ في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠١٧.



الشكل (١٩) البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط

– اقترضت هيئات القطاع العام في أشدِّ بلدان العالم فقرًا؛ من جهات خارجية على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون. وبلغت ارتباطات القروض الجديدة في القطاع العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط ٤٣ مليار دولار؛ وبالوقت الذي لا تزال الجهات الدائنة الرسمية تشكل النسبة الأكبر (حوالي ٧٥٪) من أرصدة الديون الخارجية، فإن الاقتراض من جهات الإقراض الخاصة يعد أسرع مكونات الديون نموا. وارتفعت الالتزامات الخارجية لجهات الإقراض الخاصة إلى ٨٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٦٪ من الديون الخارجية طويلة الأجل. ومازالت جهات الإقراض متعددة الأطراف أكبر مجموعة دائنة على الرغم من تراجع حصتها من الديون الخارجية طويلة الأجل من ٥٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ بنهاية عام ٢٠١٧. ومن بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية

لـلتنمية فـقط وعـددهـا ٥٩ بـلداً، اسـتحوذ ١٢ بـلدا مـنها عـلى ٦٥٪ مـن أرصـدة الـديـون الخـارجـية بـنهايـة عـام ٢٠١٧ . وكـانـت بـنغلاديـش الأكـبر اقـتراضـًا مـن هـذه البلدان، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٤٧.٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، ثم إثيوبيا (٢٦ مليار دولار)، ثم غانا (٢٢ مليار دولار)، والسودان (٢١.٧ مليار دولار).

إذاً من الطبيعي أن يُشرعن الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية العالمية سرقة الناس، بعد أن مهدوا لذلك بإشاعة ثقافة الديون بين الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء. أما **الخروج من دوامة الديون وكسر حلقتها فأمر غير ممكن لأنها دوامة تغذي نفسها بنفسها وتُسرع حركتها باستمرار لتطحن كل ما يقع في طريقها**.

وشتان بين الاستقرار الذي سعت إليه الشريعة الإسلامية وبين تلك النظم التي تخلق ضوابطها بأيديها ثم تعدلها حسبما ترى أنها مصلحة للبعض.

لـقد قـزز الإسـلام أفـراده مـن اسـتمراء الـديـون؛ خـلال أعـوامـه الـتي سـبقت حـلولـه المؤسسية لـلقضاء عـلى الـديـون في مـرحـلة نـشوء الـدولـة في المـديـنة المـنورة الـتي استمرت عشرة أعوام؛ من خلال مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف اللتان تعبران عن مشاركة المجتمع المدني، كما أشرك مؤسسة بيت المال في ذلك تعبيراً عن مشاركة القطاع الحكومي في تلك الحلول التي تحد من انتشار الديون وانتشار آثامه وآثاره الضارة التي يعبر عنها بالمخاطر الائتمانية؛ فكانت الحلول التربوية أولا والمؤسسية

ثانيًا، وكلاهما يحتاج الآخر ويكمله. فشتان شتان بين اقتصاد يضبط حركة أفراده وشركاته وحكوماته، وبين أنظمة تحكمها البرغماتية المنفعية.

دورات الديون الطويلة والقصيرة الأجل

يرتبط حجم دورة الائتمان بتوسع الائتمان وانكماشه بشكل دوري ومتتابع، ويعدُّها البعض عملية أساسية تقود دورات الأعمال، دون أن تقدم تفسيراً كاملاً لذلك.

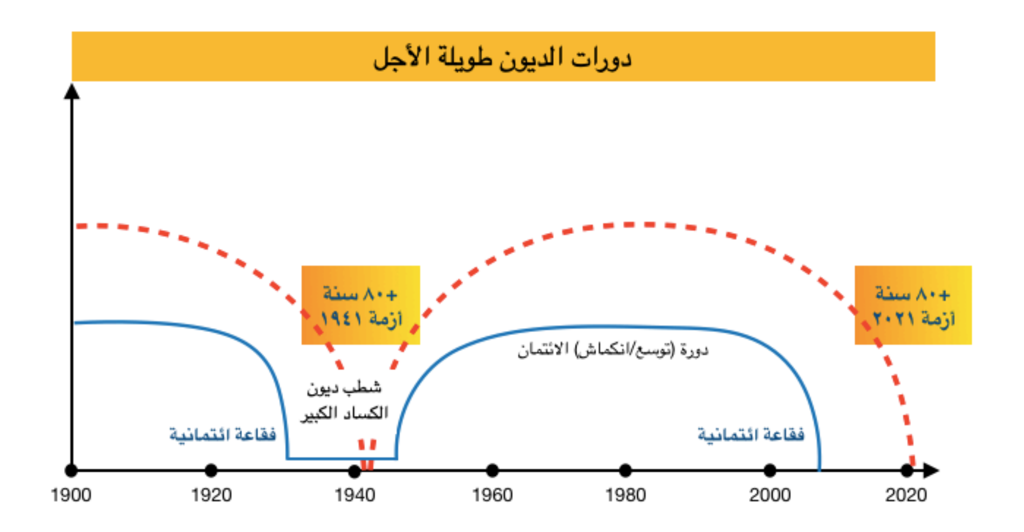
مرحلة التوسع:

ترتفع قيمة الأصول المالية خلال مرحلة التوسع مما يمهد لتضخم فقاعة الأسعار، (كما سنبين لاحقًا)، ويزيد خلق النقود الجديدة من العرض النقدي، مما يحفز النشاط الاقتصادي، ويعزز نمو الدخل القومي والعمالة بالشروط التي أوضحناها سابقًا، وخلاصتها إن تم استخدام الأموال الجديدة في استثمارات حقيقية؛ فإذا بلغ الاقتصاد المتنامي ذروته، يبدأ الاقتصاد بدخول مرحلة الرخاء.

مرحلة الانكماش:

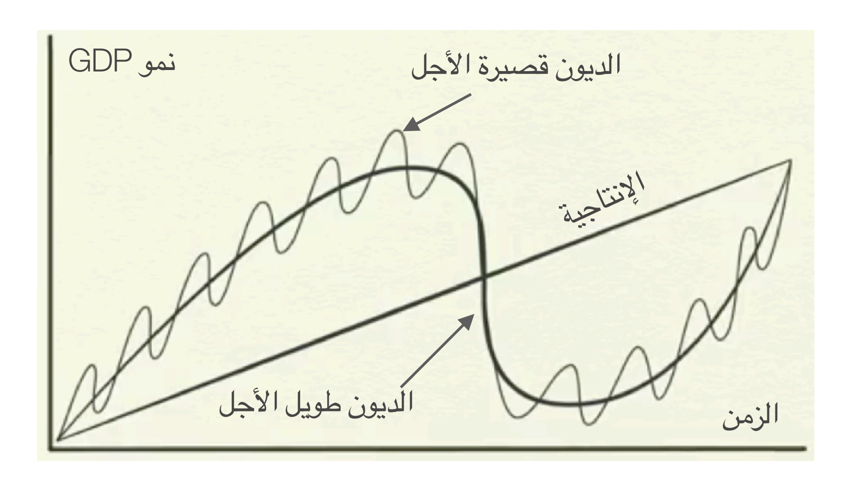
عند نفاد أموال المشترين، تنخفض أسعار الأصول في الأسواق التي استفادت من التوسع الائتماني. وقد يؤدي ذلك إلى إفلاس المقترضين الذين دخلوا السوق متأخرين. وهذا يهدد ملاءة وربحية النظام المصرفي ويؤدي لانكماش الائتمان لأن المقرضين يحاولون حماية أنفسهم من الخسائر.

وتتكرر العمليات؛ لتكون حالة الاقتصاد دائمًا في حالة توسع أو انكماش.



الشكل (٢٠) دورات الديون طويلة الأجل

يوضح الشكل (٢٠)، أن دورة الائتمان طويل الأجل تتكرر كل ثمانين سنة تقريباً، فالذروة الأولى حدثت عام ١٩٣٨ لتتكرر عام ٢٠٠٨ ، وبينهما تكررت عدة دورات ائتمان قصيرة الأجل. أما القوى الثلاث التي تحرك الاقتصاد التقليدي فهي: الإنتاجية، ودورة الديون قصيرة الأجل، ودورة الديون طويل الأجل، الشكل (٢١).



الشكل (٢١) دورات الديون القصيرة والطويلة الأجل

وبما أن الإنفاق هو محرك الاقتصاد، فإن زيادة كتلة الديون إلى القاعدة النقدية M2 مؤداه زيادة الأسعار لزيادة حجم الإنفاق، حيث أن:

إجمالي الإنفاق = النقد المتاح M2 + حجم الائتمان

المستوى العام للأسعار = إجمالي الإنفاق ÷ إجمالي الكميات GDP

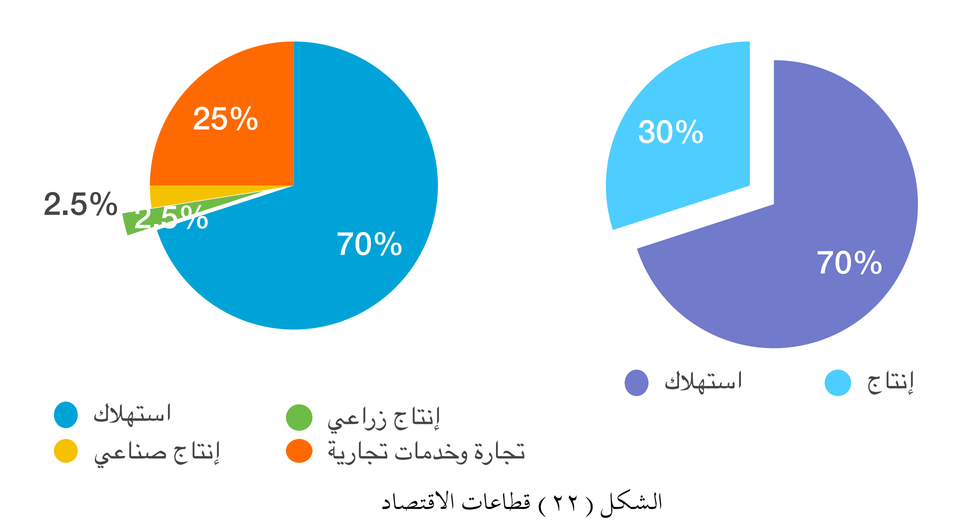
وكمثال على ذلك؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر مقترض في التاريخ، يبلغ حجم سوق الائتمان فيها ٥٠ تريليون دولار مقابل ٣ تريليون دولار كنقد؛ أي أن الكتلة النقدية تضاعفت ١٦ مرة، مما يجعل إجمالي الإنفاق يساوي ٥٣ تريليون.

يمثل الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٧٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وبما أن الإنفاق مسؤول عن تحريك الاقتصاد، فكلما كبح المستهلك إنفاقه؛ تباطأ النمو الاقتصادي، وبدون إنفاق المستهلك يصعب رؤية مصادر بديلة للنمو الاقتصادي.

وعليه إذا كان الاستهلاك يشغل ٧٠٪ أغلبه موجه نحو: الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والادخار؛ فمعنى ذلك أن نسبة ما يمثله الإنتاج هو ٣٠٪، يمكن توزيعه إلى القطاعات الإنتاجية، الشكل (٢٢)، التالية:



٣٠٪ = [٧٪ زراعة ≅ ٢.٥٪] + [٨٪ صناعة ≅ ٢.٥٪] + [٨٥٪ تجارة وخدمات تجارية ≅ ٢٥٪]



الشكل (٢٢) قطاعات الاقتصاد

أما على المستوى الجزئي؛ فالمستهلك يزداد إنفاقه، لأنه يجب عليه سداد أقساط قرضه الذي استخدمه لسداد قيمة مشترياته، وتشمل الأقساط أصل القسط وفوائده، وتمثل الفوائد زيادة في الإنفاق، وهو مسؤول عن تسريع زيادة الإنفاق؛ ويزيد الأمر سوءاً سهولة الحصول على مزيد من الاقتراض، يقابل كل ما سبق زيادة مكاسب المصارف المقرضة.

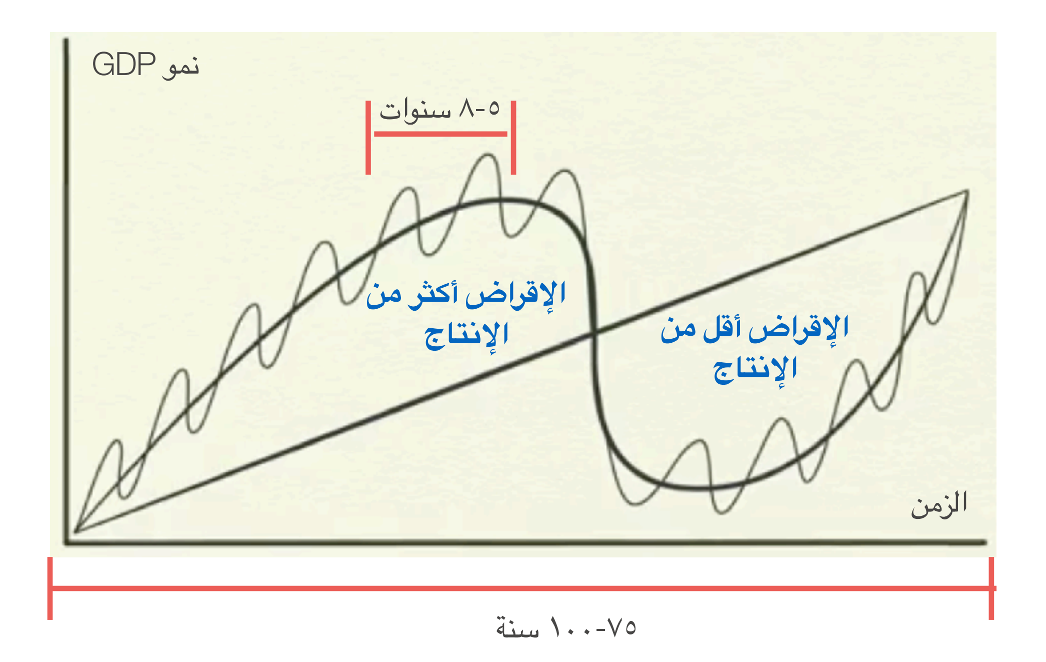
وبما أن البنك المركزي هو صانع السياسة النقدية والمتحكم بالنظام المصرفي، فهو المتحكم بتدفق الائتمان، الذي سرعان ما يتحول إلى ديون (بوصفها ثقافة الجميع)، والديون بدورها تتحول لأصول مالية للمقرض والتزام للمقترض.

يفترض البنك المركزي أن تتم تسوية الالتزامات بالأصول، إلا أن تراكم الديون واستمرارها، إضافة لما خلفته الهندسة المالية التقليدية من منتجات المشتقات المالية (الأوراق المالية والضمانات)، التي حولت الأسواق إلى أسواق مستقر، يزداد حجمها بشكل فقاعي منتظرة الانفجار.

إثر ذلك، يتجه الإنفاق نحو الانخفاض في المدى القصير بسبب زيادة تكلفة الاقتراض المتغيرة؛ لارتباطها بسعر الفائدة المتغير بحسب سياسة البنك المركزي.

وبالعودة إلى المدى الطويل، فإن ما سبق مؤداه تبادل المشتقات دون السلع والنقود لتسوية الصفقات، فيزداد الائتمان تضخماً، وتختفي النقود، وهذا ما سبب إلى تطور النظرية الكمية للنقد إلى النظرية النقدية الحديثة – كما سيمر معنا لاحقًا في السياسة النقدية –.

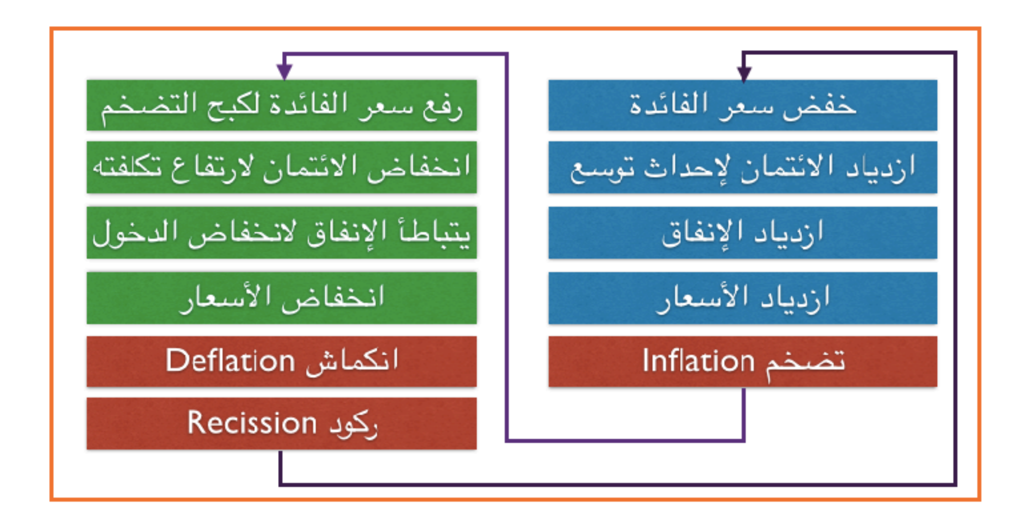
ونتيجة ما سبق، يفقد الإنفاق دوره في تحريك الاقتصاد كلما توجه نحو الاستهلاك غير المجدي وغير المنتج أي نحو السلع الاستهلاكية غير المنتجة. ويزيد الأمر سوءاً حدوث الدورات الاقتصادية التي يعدُّ الائتمان هو المسؤول عن حدوثها؛ حيث تنشطه سياسات البنك المركزي وتحد منه؛ باستخدام أسعار الفائدة التي باتت محرك الاقتصاد بدلاً من الإنتاجية، وبذلك يتجاوز الإقراض حجم الإنتاج في فترات الازدهار ويقل عنه في فترات الانكماش، الشكل (٢٣).



الشكل (٢٣) أزمنة دورات الديون القصيرة والطويلة الأجل

تقدر فترة دورة الديون قصيرة الأجل من ٥–٨ سنوات، بينما تقدر فترة الديون طويلة الأجل من ٧٥–١٠٠ سنة، وبما أن زيادة الإنفاق مرتبطة بزيادة الائتمان؛ كما أوضحنا سابقًا، وحيث أن زيادة الإنفاق أسرع من زيادة الإنتاج فإن ارتفاع الأسعار وتضخمها أمر حتمي، ويزيد الأمر سوءاً كون العرض والطلب صارا مُحددا سعر الفائدة، بدلاً من سعر السلع والخدمات، التي تتحول بدورها لمتأثر بسعر الفائدة.

وفي ظل كل ما سبق، يكون البنك المركزي متحكمًا بدورات الديون قصيرة الأجل من خلال التحكم بسعر الفائدة كالآتي، الشكل (٢٤):



الشكل (٢٤) أدوات البنك المركزي في معالجة دورات الديون قصيرة الأجل

فبعد ارتفاع الأسعار وشيوع التضخم، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة، فينخفض الائتمان لارتفاع تكلفته، فيتباطأ الإنفاق لانخفاض الدخول، ثم تنخفض الأسعار، وبذلك تنكمش الأسواق، وتدخل **حالة الركود**.

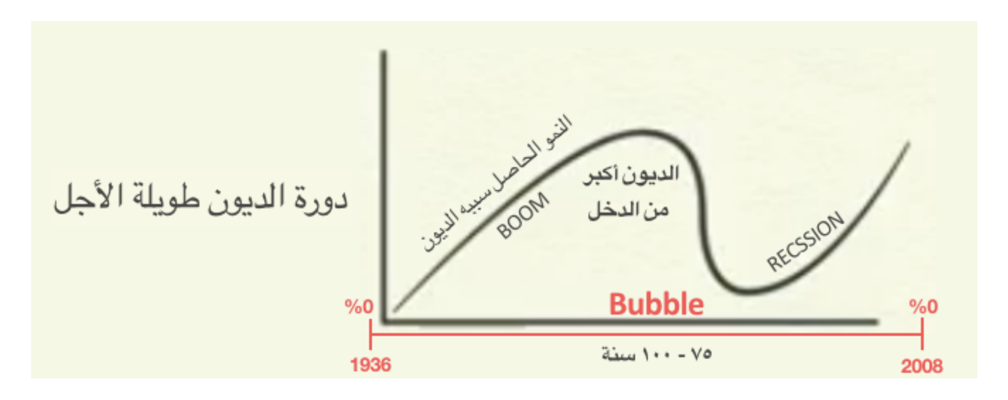
ثم يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة، فيزداد الائتمان، ثم يزداد الإنفاق، وتزداد الأسعار، وبذلك تسود الأسواق **حالة التضخم**.

ثم يتابع البنك المركزي تكرار إجراءاته السابقة، ليدخل الاقتصاد **حلقة مفرغة** لدورة الديون قصيرة الأجل.

تتكرر هذه الدورات مراراً، وصولاً إلى حدوث فقاعة للديون، وعندئذ تنخفض المديونية من خلال إزالة الديون **بالإفلاس القانوني**، ثم يتم **فقدان رؤوس الأموال** Deleverging بضياع أموال المستثمرين غير الحصيفين ممن لم يجيدوا اللعبة بإتقان. وبذلك تضيع حقوق الناس، ويكون أكل أموال الناس بينهم بالباطل وليس

عن تجارة بالتراضي، وقد نهى الله تعالى عن ذلك، قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (النساء: ٢٩).

أما على المدى الطويل: تهوي أسعار الفائدة إلى الصفر كما حدث في أزمتي ١٩٣٦ و ٢٠٠٨، وقد تتجه نحو الفائدة السلبية كما حصل في بعض المناطق من العالم، وبذلك **تفقد الفائدة تأثيرها السحري في السياسة النقدية ويفقد البنك المركزي سحر أهم أداة من أدواته التقليدية**، الشكل (٢٥).



الشكل (٢٥) الديون والدخل في دورة الديون طويلة الأجل

يُطلق على العقد التالي للأزمة بالعقد الضائع؛ كما حصل في ١٩٣٦، حيث توقع بدء التعافي إثر ذلك، أما في أزمة ٢٠٠٨ فقد طالت فترة العقد الضائع ولا يُعلم متى ستنجلي آثار الأزمة.

إن الفارق بين دورتي الائتمان القصيرة والطويلة الأجل: أن آليات السياسة **النقدية في دورة الديون القصيرة الأجل لا يمكن استخدامها مع دورة الديون طويلة الأجل**. أما السبب فلأنه لم يعد بالإمكان خفض أسعار الفائدة لوصولها

للصفر، وبذلك تفقد البنوك المركزية قدرتها على تحفيز الاقتصاد. كما يفقد المقترضون قدرتهم على السداد وتفقد ضماناتهم قيمتها. **وعندئذ يتوقف الائتمان كليًا ويصبح الاقتصاد غير جدير بالائتمان كما هو حال أفراده.**

أما حلول دورات الديون طويل الأجل فيمكن ملاحظتها بتتبع الحلول التي اتبعتها مراكز الأزمات المالية العالمية؛ كالولايات المتحدة عام ١٩٣٠، وبريطانيا عام ١٩٥٠، واليابان عام ١٩٩٠، وأسبانيا وإيطاليا عام ٢٠١٠. ويجمع بينها أربعة حلول:

١. خفض الإنفاق في كل القطاعات: الحكومية والشركات والأفراد.
٢. خفض الديون وإعادة هيكلة الميزانيات.
٣. إعادة توزيع الثروة بين من يملك ومن لا يملك؛ كاللجوء إلى فرض الضرائب على الأغنياء.
٤. طباعة البنك المركزي لأموال جديدة.

إن السياسة الائتمانية تقود الدورات الائتمانية، والنمو الذي تغذيه الديون ممتع في البداية، لكنه يسحب الإنفاق المستقبلي إلى الأمام، حيث يتم فقدانه بعد ذلك.

المبحث الرابع
خلاصة السياسة المالية

تعكس السياسة المالية مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد شهدت الدول درجات مختلفة من التدخل الحكومي على مر السنين، وذلك بغرض إبقاء الاقتصاد نابضًا بالحياة.

فبينما تعتمد أدوات السياسة المالية التقليدية بشكل رئيسي على الضرائب، وعليها تبني سياستها في الإنفاق، تستند السياسة المالية على السياسة النقدية التي يؤثر بها البنك المركزي للتحكم بالمعروض من النقد؛ وبامتزاج هاتين السياستين يتم توجيه الأهداف الاقتصادية للبلد.

إلا أن إيجاد التوازن بين معدلات الضرائب والإنفاق العام قضية ثبت فشلها؛ لأن المدخل في ذلك هو الإنفاق التقديري بدل الرشد الاقتصادي؛ فتحفيز الاقتصاد الراكد عن طريق زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب ينطوي على خطر إحداث تضخم متزايد؛ فزيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد، تليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا مؤداه انخفاض قيمة النقد.

كما أن زيادة الإنفاق الحكومي (الاستثماري) بشراء خدمات من السوق؛ كإنشاء الطرق أو المدارس ودفع مقابل هذه الخدمات، يزيد حجم التوظيف الحكومي؛ ومن ثم يزداد ضخ الأجور في الاقتصاد؛ فتنخفض مستويات البطالة الإجمالية، وهو ما يسمى بسياسة الضخ التحفيزي. خاصة إذا ترافق ذلك مع خفض الضرائب مما يزيد الطلب على الاستهلاك؛ فينتعش الاقتصاد ويخرج من حالة ركوده.

فـإن أخـطاء الحـكومـات فـي اسـتخدام تـلك الأدوات، وانتشـر الـفساد فـيها، واسـتحكمت الـبيروقـراطـية دوائـرهـا، فـإن نـتيجة مـا سـبق وقـوع خـلل فـي الحـياة الاقتصادية، خاصة وأن التجربة هي المقود المحرك وما أكثر الأخطاء الظالمة.

لذلك فإن ضبط الاقتصاد من خلال السياسة المالية وحدها أمر صعب ولا يحقق الوصول إلى الأهداف الاقتصادية؛ فالخط الفاصل بين الاقتصاد المنتج والاقتصاد المصاب بالتضخم غير واضح المعالم بسهولة؛ خاصة إذا ما استخدمت السياسة المالية لكبح التضخم القوي، حيث يتم زيادة الضرائب لإبطاء الاقتصاد الجامح وهذا مؤداه على المدى الطويل الوصول إلى اقتصاد بطيء ومستويات بطالة مرتفعة.

أما السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فتعتمد أداتين ماليتين مستقلتين إنما متكافلتين؛ فهي تفصل بين السياسة المالية للحكومة وبين السياسة المالية للمجتمع المدني، وتخصص إيرادات لكل منهما بما يحقق الغايات التي أوضحناها في الفصل الأول من خلال قيام الحاكم بإدارة شؤون الناس ومساعدتهم في تخطي الفقر (إن وجد) بتمويل منهم أنفسهم بشكل رئيسي ثم برافد من الإيرادات الحكومية (إن وجد)، وذلك كالآتي:

١. بيت المال، وله موارده الخاصة، ومهمته تغطية نفقات الحكومة.

٢. الزكاة، وهي فرض على أفراد المجتمع المدني، ومهمتها تغطية ثمانية مصارف تمول الفقراء والمحتاجين لرفع سويتهم المعيشية وكفايتهم الحاجات الضرورية. إضافة لأصناف من الصدقات من غير الزكاة.

وللمزيد ننصح بالرجوع إلى كتابنا المشار إليه سابقًا: **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**، المتاح إلكترونيًا[1].

وقد أوضحنا في مباحث سابقة؛ كيفية تكافل السياستين الماليتين من خلال سهم في سبيل الله في الزكاة، وتدخل بيت المال – طالما لديه فائض – في إغناء الفقراء وكفالتهم وتقديم نظام الضمان الاجتماعي دون اشتراط الاشتراك المسبق، وكل ذلك حصل في زمن العمرين رضي الله عنهما.

1 www.kantakji.com

الفصل الرابع

السياسات النقدية

كنت قد تتبعت السياسات النقدية لعدد من البلدان، ثم وجدت أن عملي لا جدوى منه، فأغلب السياسات النقدية في العالم إن لم نقل جميعها مرتبطة بالسياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي بسبب ارتباط الاقتصاد العالمي كليًا بالدولار الأمريكي.

لذلك جعلت لسياسة الاحتياطي الفيدرالي حيزاً كبيراً من السياسات النقدية التي سنتعرض لها، لأن الاحتياطي الفدرالي يتحكم بالدولار وعرضه، ومن ثم فهو يتحكم بأغلب السياسات النقدية في العالم التي تتبعه بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبرأينا فإن دراسة السياسة النقدية الأمريكية ستوضح السياسات النقدية لباقي الدول مع اختلافات ليست بالجوهرية فيما بينها؛ فجميعها يركز على إدارة البنوك المركزية للسيولة لتحقيق النمو الاقتصادي.

والسيولة هي مقدار ما يوجد في العرض النقدي؛ يشمل ذلك: النقد والشيكات والصناديق المشتركة في أسواق المال والائتمان، ويعدُّ الائتمان أهمها في فلسفة السياسة النقدية التقليدية، يشمل ذلك القروض والسندات والرهون العقارية.

المبحث الأول

مفهوم السياسة النقدية

مفهوم السياسة النقدية التقليدية

السياسة النقدية هي إجراءات البنك المركزي التي تنطوي على استخدام أسعار الفائدة أو عرض النقود للوصول لأهداف زيادة التوظيف واستقرار الأسعار، فالبنوك المركزية تسعى إلى خلق نمو اقتصادي صحي، بحيث يزداد ناتجه المحلي الإجمالي من ٢–٣٪ سنويًا، ولأجل تحقيق هذا الهدف الاقتصادي؛ لابد للسياسة النقدية من تحقيق ثلاثة أهداف[1]:

– الهدف الرئيسي: **إدارة التضخم**، بحيث يتراوح بين ٢٪ و ٢.٥٪.

– الهدف الثانوي: **الحد من البطالة**، بعد السيطرة على التضخم، ليبقى دون ٦.٥٪.

– الهدف الثالث: **تعزيز معدلات الفائدة طويلة الأجل المعتدلة**.

تراوح السياسة النقدية بين: زيادة السيولة أو عرض النقد لخلق النمو الاقتصادي، وخفضها لمنع التضخم، لأجل ذلك تستخدم البنوك المركزية الأدوات التالية للتأثير على حجم الإقراض الذي يؤثر بدوره على حجم العرض النقدي:

(١) السندات الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك،

---

1 KIMBERLY AMADEO, Monetary Policy Explained Including Its Objectives,Types, and Tools, The Balance, 4-7-2019: https://www.thebalance.com/what-is-monetary-policy-objectives-types-and-tools-3305867

(٢) أسعار الفائدة،

(٣) الاحتياطيات.

لذلك تتلخص الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية بالعمليات التالية[1]: **عمليات السوق المفتوحة، وسعر الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي.**

١. عمليات السوق المفتوحة: تتمثل عمليات السوق المفتوحة بقيام البنوك المركزية بشراء وبيع الأوراق المالية للبنوك الخاصة في البلاد؛

عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية، فإنه يضيف النقدية إلى احتياطيات البنوك؛ فيعطيهم مزيداً من المال للإقراض. وهذه سياسة نقدية توسعية.

عندما يبيع الأوراق المالية، فإنه يضعها في الميزانية العمومية للبنوك ليقلل موجوداتها النقدية؛ مما يخفض موارد البنك؛ فيقلل عمليات إقراض. وهذه سياسة نقدية انكماشية.

٢. الاحتياطيات: يشير الاحتياطي إلى الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها بين عشية وضحاها، ويمكن الاحتفاظ بالاحتياطي في خزائن البنوك أو في البنك المركزي.

يسمح الاحتياطي المنخفض للبنوك بإقراض المزيد من ودائعها، وهذه سياسة توسعية لأنه يخلق الائتمان.

---

1 KIMBERLY AMADEO, Monetary Policy Tools and How They Work, The Balance, 30-7-2019: https://www.thebalance.com/monetary-policy-tools-how-they-work-3306129

لا يسمح الاحتياطي المرتفع للبنوك إقراض المزيد من ودائعها، وهذه سياسة انكماشية؛ لأنه يمنع البنوك من استخدام مواردها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعدُّ معدل الأموال الفيدرالية أكثر الأدوات شهرة، لأن البنك إذا لم يتمكن من تلبية متطلبات الاحتياطي؛ يقترض من بنك آخر لديه فائض نقدي؛ بسعر فائدة هو معدل الأموال الفيدرالية.

٣. **معدل الفائدة**: هو المعدل الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك عند الاقتراض.

إن للأدوات الثلاثة المذكورة أثرين متعاكسين في تحكم البنوك المركزية بحجم الأموال المعروضة في الأسواق، يسمى الأول: التيسير الكمي أو التوسع النقدي، والثاني: التشديد الكمي أو الانكماش النقدي، كالآتي:

- **التيسير الكمي** Quantitative Easing QE: يزيد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي من كمية الأوراق المالية الموجودة لديه؛ سواء من سندات الخزانة أو السندات المدعمة بالرهون (Mortgage Backed Security MBS) في ميزانيته العمومية، من خلال شراء المزيد منها.

وهناك سياسة فرعية للتيسير الكمي تعرف بالتخفيف الكمي والنوعي QQE: وهي سياسة يتبعها بنك اليابان المركزي، وهي نوع خاص من الرقص؛ أي خطوتان إلى الأمام، وخطوة واحدة إلى الوراء، فيتم زيادة الميزانية العمومية لمدة شهرين متتاليتين، ثم في الشهر الثالث يستريح البنك المركزي بحوالي ثلث زيادة الشهرين السابقين.

– **التشـــديـــد الـــكمي Quantitative Tightening QT** : يــقلل الاحــتياطــي الفيدرالي الأمريكي من كمية الأوراق المالية الموجودة لديه سواء من سندات الخزينة أو السندات المدعمة بالرهون MBS في ميزانيته العمومية؛ من خلال خفض شرائه منها أو وقفه تماماً.

وبـذلـك يظهـر مـيزان سـندات الخـزانـة وMBS مـجتمعين فـي مـيزانـية الاحـتياطـي الفيدرالي العمومية، وبناء عليه يقرر "المدى المستهدف" لمعدل الأموال الفيدرالية. وقد يستخدم مزيداً من الأدوات كـ:

- المعدل الذي يحدده للاحتياطي، للتحكم بمعدل الأموال الفيدرالية،
- أسعار سوق المال،
- العوائد قصيرة الأجل،
- سعر الفائدة على الدولار لمدة شهر،

وما إلى ذلك مما يتبع سعر الأموال الفيدرالية.

مفهوم النظرية الكمية للنقد[1]

ظهر مفهوم النظرية الكمية للنقد QTM في القرن السادس عشر، إثر تدفق الذهب والفضة من أمريكا إلى أوروبا وصكهما كعملات معدنية، وأدى ذلك إلى زيادة التضخم.

[1] Reem Heakal, What is the Quantity Theory of Money?, May 26, 2018, investopedia: https://www.investopedia.com/insights/what-is-the-quantity-theory-of-money/

افترض الاقتصادي Henry Thornton[1] عام ١٨٠٢ أن زيادة النقد تعني مزيداً من التضخم، وزيادة العرض النقدي لا تعني بالضرورة زيادة في الناتج الاقتصادي. لذلك نصت النظرية على أن هنالك علاقة مباشرة بين كمية النقد الموجودة في الاقتصاد ومستوى أسعار السلع والخدمات المباعة؛ فكلما تضاعف حجم النقود، تضاعفت مستويات الأسعار، وهذا ما يؤدي لحدوث تضخم؛ فالنقد هو كأي سلعة أخرى تؤدي الزيادة في عرضه إلى انخفاض قيمته الحدية؛ أي القدرة الشرائية للوحدة الواحدة منه، الشكل (٢٦).



الشكل (٢٦) تعادل كتلة النقود والناتج المحلي

يمكن التعبير عن النظرية حسب معادلة فيشر بالآتي:

$$M \, . \, V = P \, . \, Q$$

المستوى العام للأسعار × كمية السلع والخدمات المنتجة = كمية النقد × سرعة التداول

حيث أن: M كمية النقد، وV سرعة التداول، وP المستوى العام للأسعار، وQ كمية السلع والخدمات المنتجة. وإجمالي الناتج القومي هو جداء Q وP:

$$GDP = P \, . \, Q$$

[1] اقتصادي ومصرفي وبرلماني إنكليزي، ١٧٦٠-١٨١٥.

وعليه فإن سرعة النقود[1] تعادل:

$$V = \frac{P \cdot Q}{M} = \frac{GDP}{M}$$

ويساعد معرفة سرعة النقود بقياس قوة الاقتصاد أو معرفة مدى رغبة الناس في إنفاق المال؛ فكلما جرت المعاملات في مختلف أنحاء الاقتصاد، زادت سرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى توسع الاقتصاد. والعكس صحيح أيضاً؛ أي إذا انخفضت سرعة التداول؛ فمن المرجح أن يتقلص الاقتصاد.

وقد تم إعادة صياغة المعادلة من قبل الاقتصاديين (فيشر وفريدمان) على أساس معادلة التبادل الآتية:

إجمالي الإنفاق = كمية النقد × سرعة التداول

فإذا كان في دورة الاقتصاد ٣ دولارات، وتم إنفاقها ٥ مرات في الشهر، فإن إجمالي الإنفاق الشهري هو ١٥ دولاراً.

– تفترض النظرية أن سرعة التداول V وكمية السلع والخدمات المنتجة Q ثابتان على المدى القصير. وبما أن سرعة التداول تعتمد على تغيرات إنفاق المستهلكين، فلا يمكن أن تكون ثابتة.

– تفترض النظرية أن كمية النقد M، تحددها قوى خارجية، كحجم النشاط الاقتصادي في المجتمع، والتغير في مستويات الأسعار، والتغير في عرض السلع والخدمات. وعليه فإن التغير في مخزون النقد يسبب تغيراً في الإنفاق. أما

[1] Yi Wen & Maria A. Arias, What Does Money Velocity Tell Us about Low Inflation in the U.S.?, September 1, 2014: https://www.stlouisfed.org/on-the-economy/2014/september/what-does-money-velocity-tell-us-about-low-inflation-in-the-us

سرعة التداول فلا تعتمد على مقدار النقد المتاح أو مستوى الأسعار السائد بل على تغيرات مستويات الأسعار.

- تفترض النظرية وجود اقتصاد في حالة توازن، وعند التوظيف الكامل يتم تحديد كمية السلع والخدمات المنتجة Q من خلال العمل ورأس المال والموارد الطبيعية؛ أي عوامل الإنتاج، والمعرفة والتنظيم.

العرض النقدي والتضخم، والمدرسة النقدية

تحدد كمية النقد قيمته، وتؤدي الزيادة السريعة في المعروض منه إلى زيادة سريعة في التضخم، وللحد من التضخم، يجب خفض نمو النقود عن نمو الناتج الاقتصادي، ليبقى العرض النقدي محدوداً للتحكم في مستويات التضخم.

وعليه:

ففي المدى القصير؛ يتفق معظم أهل السياسة النقدية على أن زيادة المعروض من النقود يمكن أن تقدم دفعة سريعة إلى اقتصاد مذهل يحتاج إلى زيادة الإنتاج.

بينما في المدى الطويل؛ لا تزال آثار السياسة النقدية مشوشة.

لذلك يرى بعض الخبراء النقديين أنه بدل استمرار الحكومات في تعديل سياساتها الاقتصادية؛ من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب، فالأفضل لها اللجوء للسياسات غير التضخمية، كالتخفيض التدريجي للعرض النقدي لتوجيه الاقتصاد نحو التوظيف الكامل.

كلما زادت سرعة تداول النقود، توسع الاقتصاد
وكلما انخفضت سرعة تداولها، تقلص الاقتصاد

وبناء عليه؛ يعتبر أنصار هذا التوجه: أن التحكم بسرعة التداول هو شكل من أشكال التحكم بعرض النقد.

مثال ذلك[1]: إذا بلغت سرعة القاعدة النقدية (الأوراق النقدية والعملات المتداولة وكذلك احتياطيات البنوك) خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٤؛ ٤,٤ دورة، وهي أبطأ وتيرة مسجلة؛ فمعنى ذلك أن الدولار قد أُنفق ٤,٤ مرة في الاقتصاد، بينما بلغ ١٧,٢ مرة قبل الركود.

يعزا سبب بطئ الدوران إلى زيادة توجه القطاع الخاص لتخزين الأموال بدل إنفاقها، وهذا يبطئ سرعة النقد. ومرد ذلك أن:

- الاقتصاد المتشائم هو السائد بعد الأزمة المالية.
- انخفاض معدلات الفائدة أجبر المستثمرين لتعديل محافظهم نحو الأموال السائلة بعيداً عن الأصول المالية؛ كالسندات الحكومية المرتبطة بالفائدة.

تشير سرعة M_1 المتناقصة إلى حدوث معاملات استهلاك أقل على المدى القصير، بينما انخفاض سرعة M_1 بأسرع من انخفاض سرعة M_2 فيعني أن إنفاق المستهلكين ينخفض بشكل أسرع من مدخراتهم

1 Yi Wen & Maria A. Arias, The Liquidity Trap An Alternative Explanation For Todays Low Inflation, *The Economist:* https://www.stlouisfed.org/publications/regional-economist/april-2014/the-liquidity-trap-an-alternative-explanation-for-todays-low-inflation

مفهوم النظرية النقدية الحديثة[1]

ذكر (جيروم باول) رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي ؛ أن فكرة العجز فكرة خاطئة؛ لأنها لا تهم البلدان التي يمكنها الاقتراض بعملتها الخاصة ؛ فكمية الأموال مهمة، لا سيما بالنسبة للتضخم؛ فإذا أصبح التضخم مشكلة، فما عليك سوى رفع الضرائب وطبع النقود.

لدفع ما عليك من مستحقات

رفع الضرائب : تمول من تعب العاملين وعرقهم وجهدهم سواءً أكانوا أفرادًا أم شركات.
طبع النقود : تمول من كل الناس وخاصة أصحاب المدخرات.

وتدعم النظرية النقدية الحديثة Modern Monetary Theory MMT السياسيين المتطرفين الذين لا يأبهون إلا لإنجاح سياساتهم وإنفاذها، والظهور بمظهر الناجح، ولو كان ذلك على حساب مصالح الأجيال القادمة؛ فهم من يتخذ قرارات الإنفاق العام، وشن الحروب؛ لذلك هم أنصار إصدار كميات ضخمة من الديون الجديدة.

الإنفاق العام؛ مبرر النظرية النقدية الحديثة

يمكن لكل دولة الاقتراض بعملتها الخاصة عندما تحتاج إلى سداد ديونها، بطباعة المزيد من الأموال، وهذه قاعدة تكاد تناسب الولايات المتحدة أكثر من غيرها إن لم نقل دون غيرها، وذلك بسبب سيطرة الدولار كنقد عالمي على الاقتصاد العالمي؛

[1] TERRY JONES, Modern Monetary Theory: Everyone's Talking About MMT, But What Is It, And Will It Work?, 01-03-2019: https://www.investors.com/news/economy/modern-monetary-theory-mmt-inflation-spending/

فلا حاجة لهذه الدولة لأن تقوم بتخزين المعدن الثمين أو زيادة احتياطياتها من العملات الرئيسية؛ فعملتها هي أس العملات العالمية وأساسها.

وبناء عليه؛ فما على الاحتياطي الفيدرالي سوى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة، وطباعة ما يشاء من الدولارات.

تناسب النظرية النقدية الحديثة التوسع في الإنفاق الحكومي المتزايد، رغم ما تحويه من خطورة في حصول تضخم جامح، يتلوه كوارث مالية وانهيارات مدمرة

يقول جورج سيلجين[1]: تُستخدم النظرية من قبل كبار أنصار الإنفاق؛ فهم يعتقدون أن من حق الحكومات خلق الأموال، مما يمنحهم قدرة إنفاق غير محدودة من الناحية العملية. وهذا ادعاء صحيح، لكنه مضلل: فقد تتمكن الحكومات من الإنفاق بلا حدود. لكن خارج فترات الركود لا يمكنها القيام بذلك إلى حد كبير دون الاضطرار إلى جعل مواطنيها يدفعون الفاتورة في نهاية المطاف، من خلال دفع ضرائب أعلى، وتحمّل مزيد من التضخم.

التضخم؛ خطر النظرية النقدية الحديثة

كتب بول كروغمان الاقتصادي اليساري الليبرالي[2]: عندما يتوقع الناس التضخم، فإنهم يترددون في الاحتفاظ بالنقد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك يعني أنه يتعين على الحكومة طباعة المزيد من الأموال لاستخراج كمية معينة من الموارد الحقيقية، مما يعني مزيد من التضخم.

ورياضياً فإن طباعة مبالغ كبيرة من النقود أكثر من كذا بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ربما تؤدي إلى دوامة تصاعدية لا نهائية في التضخم، قد تؤدي إلى تدمير العملة.

[1] مدير مركز البدائل المالية والنقدية في معهد كاتو الأمريكي.

[2] Ibid, Modern Monetary Theory

التضخم دائمًا وفي كل مكان هو ظاهرة نقدية[1] (ميلتون فريدمان)

يبدو أن **استقلال البنوك المركزية السياسي أعطاها المجال للقيام بذلك**، وهناك أمثلة كثيرة في أماكن عديدة من بنوك مركزية تدير المطابع لإرضاء السياسيين، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم ويؤذن بانهيارات اقتصادية؛ كفنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين. لذلك تحرص الدول المسيطرة نقديًا عن الدفاع عن استقلالية المصارف المركزية باعتبار أن طبيعة عملها فنية، بينما تخضع آليات عمل هذه المصارف المركزية والمؤسسات النقدية الدولية إلى مبادئ مدرسة شيكاغو النقدية. وقد ترسخ في اعتقاد البنوك المركزية بعد إصلاحها لأزمة السيولة عام ٢٠٠٨ ومحافظتها على انتعاش غير متكافئ لعقد من الزمن؛ أنه لا توجد أزمة لا يمكنها التغلب عليها؛ مثل:

- أزمة السيولة،
- أسعار الفائدة فوق الصفر،
- خلق تريليونات من فراغ واستخدام هذه "الأموال المجانية" لشراء السندات.
- الرهن العقاري وأسواق الإسكان الهشة، بخلق تريليونات لاستخدامها لشراء الرهون العقارية.
- وما إلى ذلك.

[1] فريدمان، ميلتون، "الثورة المضادة في النظرية النقدية"، محاضرة وينكوت التذكارية، جامعة لندن، ١٦ سبتمبر ١٩٧٠.

أي: يمكن حل كل أزمة اقتصادية مالية عن طريق خلق تريليونات من الهواء؛ فالبنوك المركزية جنرالات مستعدة دائمًا لخوض الحرب الأخيرة، وتؤمن بأن تحضيراتها تضمن انتصارها.

📖 **مثال عن توليد النقود**[1]:

خَلق البنك المركزي الصيني أكثر من تريليون دولار في شهر (يناير ٢٠١٩) وحده لإغراق نظام الائتمان المتعثر في الصين بعملة ائتمانية جديدة. وقد أعاد ضخ تريليونات جديدة في النظام المالي لديمومة تشغيل نظام الائتمان، وتجديد الاقتراض والإقراض، على الرغم من أن ذلك سوف يعمل على تشغيل دورات استهلاك خاطئ واستثمار ضار بالتنمية.

استنفاد الديون؛ أزمة النظرية النقدية الحديثة

إن أموال البنك المركزي الجديدة؛ أي التي طبعت، لن تعمل على النحو المنشود، وسوف تتآكل الثقة في أية إصلاحات تقوم بها البنوك المركزية؛ لأنها:

- لن تستطيع إصدار ائتمان جديد للقطاع الخاص، أو شراء السندات، أو الشقق، أو الرهون العقارية.
- لا يمكنها إجبار المقترضين المثقلين بالديون على الاقتراض أكثر، أو إجبار المقرضين الحذرين على إقراض المقترضين غير الجديرين بالائتمان؛ فالذين يتمتعون بالجدارة الائتمانية لم يعودوا يرغبون في الاقتراض أكثر، والذين لا يستحقون الائتمان لا يمكنهم الاقتراض أكثر، إلا إذا أراد المقرضون أن يتعرضوا لخسائر التخلف عن السداد بعد بضعة أشهر من إصدار قروضهم الجديدة.

[1] The Coming Crisis the Fed Can't Fix: Credit Exhaustion, March 18, 2019:
https://www.oftwominds.com/blogmar19/exhaustion3-19.html

إذاً الأزمة التالية ليست أزمة سيولة يمكن حلها بإصدار تريليونات إضافية؛ لأن مصداقية البنوك المركزية تبخرت، والأزمة التالية ستكون العجز عن إيقاف تراجع موجة الائتمان.

إن[1] شرعنة طباعة الأموال من قبل المصارف المركزية في ظل النظرية النقدية الحديثة هو منعطف آخر تلا منعطف بريتون وودز الذي سلكته الحكومات الأمريكية.

السرقة الكبرى للشعوب في بداية سبعينيات القرن الماضي نضب مصدرها، وصار التحول نحو مصدر آخر للسرقة ضروريًا

أفكار مريبة لإعادة توزيع الثروة؛ بلباس النظرية النقدية الحديثة

صاغ (فريدمان) مفهوم (**المروحية**) كتجربة فكرية فيما يمكن أن يحدث إذا قام البنك المركزي بإجراء توسع نقدي عن طريق طباعة النقود وإخراجها من المروحية.

ومؤدى ذلك مزيد من الخطورة، فمصطلح QE People's معناه طباعة الأموال وتقديمها مباشرة للناس بدل تقديمها للبنوك أو استخدامها لتمويل السلع العامة مباشرة كالتعليم والرعاية الصحية والبيئة[2].

---

1 Ibid, The Coming Crisis…

2 Giles Coghlan, QE for the People: Has its Day Come?, 05.12.2019: https://www.investing.com/studios/article-90553?showPreview=true

سياسة التنويع التحوطية وضرورة التثقيل بالذهب[1]

المُرساة:

رغم خفة ثقلها نسبة لوزن السفينة التي تمسكها وتمنعها من الحركة؛ فهي تُثبتها في قاع المياه في نقطة محددة.

فهل ينبغي على الدول أن تُنوع احتياطات مصارفها المركزية كما هو حال المحافظ الاستثمارية؛ وأن يكون للذهب حصة تحوطية تثقيلية؛ لتعمل كالمرساة؟

إن التنويع هو أحد أقدم المبادئ التي يحاول الناس من خلالها المحافظة على ثرواتهم وكذلك الدول، مهما قلت تلك الثروات. **والتنويع لم يُصمم لتعظيم الأرباح أو خفض التكاليف فحسب؛ بل للحد من الإخفاق والفشل**؛ فالأصل أن لا يوضع كل البيض في سلة واحدة، كما ليس بالضرورة سلامة كل البيض.

المحافظ والثروات السيادية: الدول والحكومات

يُصدر صندوق النقد الدولي IMF بيانات ربع سنوية عن احتياطي النقد الأجنبي الرسمي COFER[2]، لثماني بلدان يتم الإبلاغ عنها؛ تشمل الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، والدولار الاسترالي، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، إضافة للعملة الصينية RMB[3].

ويتم الإبلاغ عن تلك البيانات إلى صندوق النقد الدولي على أساس طوعي وسري، ويوجد ١٤٦ مراسلاً من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وعدد من البلدان غير الأعضاء، وكيانات أخرى لديها احتياطيات من العملات الأجنبية،

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، سياسة التنويع التحوطية وضرورة التثقيل بالذهب، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٨-٢٠١٨.

[2] Composition of Official Foreign Exchange Reserves

[3] IMF: http://data.imf.org/regular.aspx?key=41175

حيث يتم نشر البيانات علناً وبشكل مجمل وذلك حماية لمعلومات كل دولة على حدة.

يلحظ المتتبع لتقارير COFER إشارات مقلقة بشأن بقاء الدولار الأمريكي؛ العملة الاحتياطية العالمية؛ فهي تكشف انخفاض نصيبه من تلك الاحتياطيات على التوالي ليصل إلى أدنى مستوى له في الربع الثاني ٢٠١٨ حيث بلغ ٦٢.٢٥٪، الجدول (٥).

الجدول (٥) نصيب الدولار من احتياطات COFER

2015 Q1	2015 Q2	2015 Q3	2015 Q4	2016 Q1	2016 Q2	2016 Q3	2016 Q4	2017 Q1	2017 Q2	2017 Q3	2017 Q4	2018 Q1	2018 Q2
66.00	65.29	65.54	65.74	65.46	65.22	64.70	65.36	64.68	63.83	63.52	62.72	62.47	62.25

المرجع: موقع صندوق النقد الدولي[1]

كي يبقى الدولار العملة الاحتياطية العالمية:

يتعين على الولايات المتحدة أن تدير عجزاً تجاريًا هائلا أو الاستثمار بكثافة في الخارج. ولا توجد وسيلة أخرى لتداول مبالغ ضخمة من الدولارات والموجودات المقومة بالدولار على نطاق واسع كما تفعل؛ حتى تتمكن الدول والمؤسسات الأجنبية الأخرى من الاحتفاظ بها كاحتياطي.

لكن:

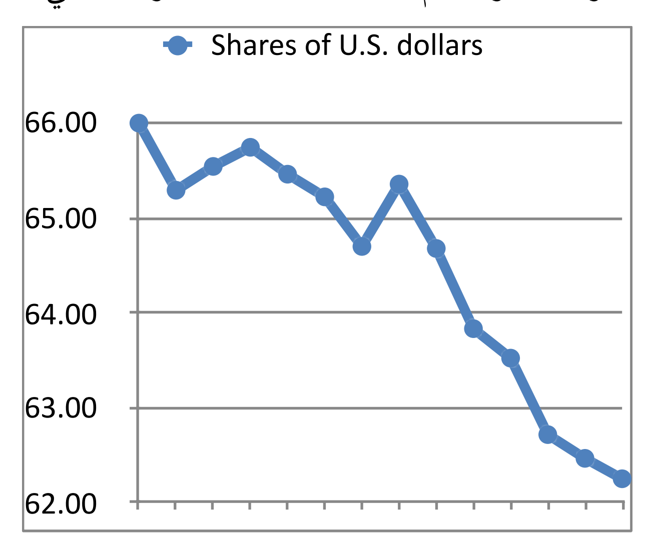
– إذا كان هناك تدفقات مالية صافية إلى الولايات المتحدة، فإن جميع الأميركيين يستفيدون إذا تم استثمار هذه الأصول بشكل منتج (في الأصول الرأسمالية الجديدة التي تولد عائدات أعلى من الاستثمار الأصلي، لأن الاقتصاد ينمو، ويكون هناك مزيد من الوظائف وإيرادات ضرائب للحكومة، إلخ).

– أما إذا تم استثمارها بشكل غير منتج في فقاعات أسعار الأصول (أي أسواق الأسهم والإسكان)، فإن الفائزين هم أصحاب الأصول السابقين، والخاسرون هم المشترون الأجانب الذين ينتهي بهم الأمر إلى دفع مبالغ زائدة وكذلك جميع الأميركيين الذين تأثروا من السقوط عندما تنفجر الفقاعة (كما حصل في ٢٠٠٨).

[1] IMF: http://data.imf.org/regular.aspx?key=41175

يبقى السؤال: إلى أي مدى يتم استثمار رأس المال الأجنبي بشكل منتج؟ والإجابة هي أن أموال الاستثمار تسعى إلى ملاذ آمن نسبياً، وليس نحو وجود فرصة حقيقية للاستثمار.
وقد أوضحنا ذلك في فصل سابق.

بررت الصحيفة الاسترالية SYDNEY MORNING HERALD ذلك الانخفاض؛ بأن البنوك المركزية الأجنبية، وصناديق الثروة السيادية والمستثمرين يرون ازدياد مخاطر الاحتفاظ بالدولار؛ وذلك بسبب الاقتراض غير المسبوق للحكومة الأمريكية لسداد عجز ميزانيتها الذي قارب التريليون دولار؛ مما يجعل الدولار معرضاً لخطر أنه لم يعد عملة الاحتياط الرئيسية في العالم[1].

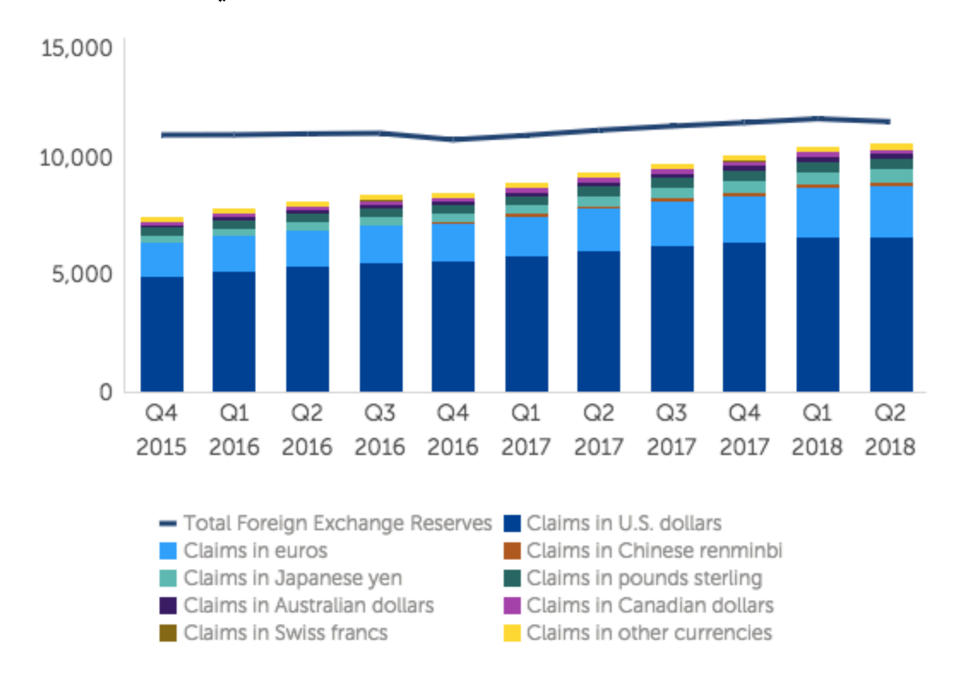


الشكل (٢٧) نسب حصص الدولار من COFER – المصدر بيانات الجدول (٥)

يبين الشكل (٢٧) بوضوح تراجع الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية؛ وهذا التراجع لن يكون سريعاً بل سيحتاج فترات طويلة من الزمن لافتقاد البديل؛

[1] Robert Burgess, US dollar's 'exorbitant privilege' takes another hit: Robert Burgess, THE SYDNEY MORNING HERALD, 29 September 2018: https://www.smh.com.au/business/us-dollars-exorbitant-privilege-takes-another-hit-robert-burgess-20180929-h160nf.html

فاليورو بعيد نسبياً عن مستوى الدولار الأمريكي كاحتياطي، وقد أدت أزمة ٢٠٠٨ لإيقاف الإقبال عليه. ويؤكد ذلك الشكل (٢٨) التالي:



الشكل (٢٨) الاحتياطي العالمي من العملات COFER مقومة بمليارات الدولارات[1]

يظهر الجدول (٦)[2] قيمة الأصول المقومة بالدولار الأمريكي بين الاحتياطيات وقد ارتفعت إلى ٦.٥٥ تريليون دولار، بسبب الزيادة الإجمالية في احتياطيات العملات الأجنبية، وانخفضت حصة الأصول المقومة بالدولار بين هذه الاحتياطيات إلى ٦٢.٢٥٪، وهو أدنى مستوى منذ الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣.

---

1 International Monetary Fund IMF: http://data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4

2 Wolf Richter, US Dollar Refuses to Die as Global Reserve Currency — But Loses Ground, Wolf Street, Sep 30, 2018: https://wolfstreet.com/2018/09/30/us-dollar-global-reserve-currency-hegemony-chinese-rmb-yuan-euro/

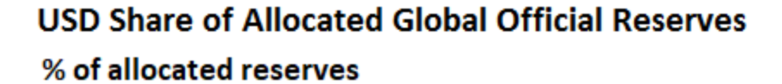
الجدول (٦) أصول احتياطات COFER مقومة بالدولار الأمريكي

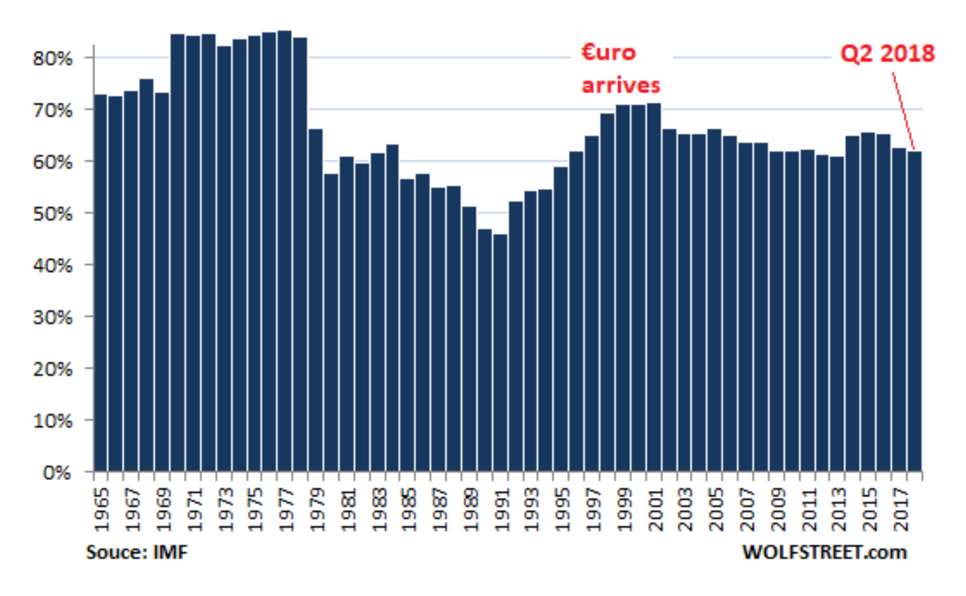
	2017Q1	2017Q2	2017Q3	2017Q4	2018Q1	2018Q2
Total Foreign Exchange Reserves	10,897,675.2	1,117,863.9	1,291,231.8	1,441,121.3	1,604,541.1	1,482,379.3
Allocated Reserves	8,833,420.8	9,256,996.6	9,642,808.5	0,014,156.4	0,402,304.7	0,523,409.8
Claims in U.S. dollars	5,713,349.6	5,909,133.1	6,125,490.4	6,280,714.9	6,498,135.4	6,551,155.2
Claims in euros	1,703,137.0	1,847,188.6	1,934,673.2	2,019,246.6	2,122,477.3	2,131,639.6
Claims in Chinese renminbi	94,888.3	99,449.7	108,155.3	123,473.3	145,881.2	193,382.0
Claims in Japanese yen	400,762.8	428,603.0	436,192.1	491,011.3	501,794.8	522,594.6
Claims in pounds sterling	376,975.7	408,666.9	433,281.7	454,117.8	486,573.2	471,044.6
Claims in Australian dollars	155,980.6	161,871.1	170,762.4	180,009.1	177,340.5	179,307.4
Claims in Canadian dollars	167,491.3	178,769.4	192,885.0	202,798.5	193,778.5	200,791.2
Claims in Swiss francs	14,752.4	16,034.8	16,530.3	18,088.7	18,251.5	16,913.5
Claims in other currencies	206,083.2	207,279.9	224,838.0	244,696.2	258,072.2	256,581.7
Unallocated Reserves	2,064,254.4	1,860,867.2	1,648,423.3	1,426,964.9	1,202,236.4	958,969.5
Shares of Allocated Reserves	81.1	83.3	85.4	87.5	89.6	91.6
Shares of U.S. dollars	64.7	63.8	63.5	62.7	62.5	62.3
Shares of euros	19.3	20.0	20.1	20.2	20.4	20.3
Shares of Chinese renminbi	1.1	1.1	1.1	1.2	1.4	1.8
Shares of Japanese yen	4.5	4.6	4.5	4.9	4.8	5.0
Shares of pounds sterling	4.3	4.4	4.5	4.5	4.7	4.5
Shares of Australian dollars	1.77	1.75	1.77	1.80	1.70	1.70
Shares of Canadian dollars	1.90	1.93	2.00	2.03	1.86	1.91
Shares of Swiss francs	0.17	0.17	0.17	0.18	0.18	0.16
Shares of other currencies	2.33	2.24	2.33	2.44	2.48	2.44
Shares of Unallocated Reserves	18.94	16.74	14.60	12.47	10.36	8.35

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي[1]

ويظهر الرسم البياني التالي؛ الشكل (٢٩)؛ انخفاض حصة الدولار من العملات الاحتياطية في عام ١٩٩١ إلى ٤٦٪. عند بدء تداول اليورو:

1 IMF: data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4





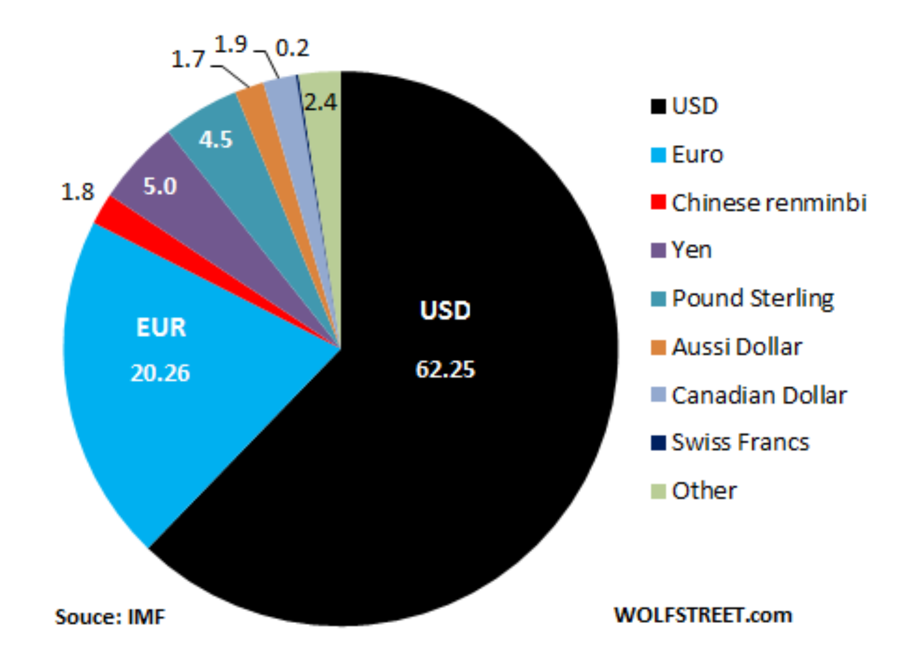
الشكل (٢٩) مساهمة الدولار في احتياطات COFER

اليورو كنقد عالمي:

إن اليورو صار عملة حسابية رسمياً في الأسواق المالية في عام ١٩٩٩، ثم ظهرت أوراقه النقدية والمعدنية في ١ يناير ٢٠٠٢؛ وفي حينها. كانت حصة الدولار من العملات الاحتياطية ٧١.٥٪ في عام ٢٠٠٢، ثم انخفضت إلى ٦٦٪ بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٥، لتصل إلى ٦٢.٢٥٪ في الربع الثاني ٢٠١٨. ويعدُّ إنشاء اليورو وطرحه في الأسواق من أنجح الجهود للحد من هيمنة الدولار – قبل الأزمة المالية، وأزمة الديون الأوروبية –، فالهدف أن يكون اليورو "مكافئًا" للدولار على نطاق الهيمنة؛ إلا أن هذه الفرضية تلاشت خلال أزمة الديون الأوروبية.

يعدُّ ارتفاع العملة الصينية RMB إلى عملة احتياطية عالمية اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦، هو آخر الجهود لتقليص هيمنة الدولار، عندما أضافها صندوق النقد الدولي إلى سلة حقوق السحب الخاصة SDR؛ لكن مكاسبها بطيئة، وحسب الرسم البياني التالي، الشكل (٣٠)؛ فقد مثلت العملة الصينية (اللون الأحمر)

حصة ١.٨٤٪ فقط، ويعدُّ هذا الارتفاع (من ١.٣٩٪ في الربع الأول، ومن ١.٠٢٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٧) قليل نسبيًا، باعتبار أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ وهذا يفسر استمرار حذر البنوك المركزية من الاحتفاظ بأصول مقومة بالعملة الصينية، إلا أنهم بدأوا العمل بها.



الشكل (٣٠) نسب تمثيل العملات الاحتياطية

أما الفرنك السويسري (الخط الأسود)؛ فبالكاد يبدو في المخطط أعلاه؛ وقد بلغ ٠.١٦٪– ٠.١٨٪ منذ الربع الأول من عام ٢٠١٦.

إن الدولار الأمريكي المهيمن، انخفضت حصته من العملات الاحتياطية؛ فاليورو كان ٢٠.٢٦٪ في الربع الثاني Q2، متذبذبًا بحدود ٢٠٪ لسنوات. وشكّل كل من (الدولار واليورو) معاً ٨٢.٥٪ من احتياطيات العملات الأجنبية المخصصة في الربع الثاني. بينما تعدُّ العملة الصينية منذ إدراجها في الربع الأخير من عام

٢٠١٦؛ أعلى بقليل من الفرنك السويسري، وبالقدر نفسه من القوة مع الدولار الكندي والدولار الأسترالي.

إن جميع البنوك المركزية لا تكشف لصندوق النقد الدولي عن كيفية "تخصيص" احتياطياتها من العملات الأجنبية بعملة معينة. لكن على مرّ السنين، زاد إفصاحها لصندوق النقد الدولي، وفي الربع الرابع من عام ٢٠١٤، استحوذ الاحتياطي "المخصص" على ٥٩٪ من إجمالي الاحتياطيات. وارتفعت النسبة بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٨ إلى ٩١.٦٪؛ أي أن بيانات COFER تزداد اكتمالاً.

المحافظ الاستثمارية والثروات الفردية: الشركات والأفراد[1]

يعتبر البحث عن استقرار المحافظ عمومًا مفهومًا حاسمًا، ويقصر البعض تنويعه على تشكيلة الأسهم، وهذا تنويع محدود، كما يوسع البعض ذلك ليشمل العقارات وأصول أخرى، لكن ثمنية الذهب الدائمة تجعل منه؛ تنويعًا للمخاطر مع فئات الأصول الأخرى.

فقد اعتاد الأفراد والشركات في النظم الرأسمالية تنويع محافظهم القائم على خليط من الأسهم والسندات والعقارات؛ حيث يُعتقد بأن العلاقة بين الأسهم والسندات هي علاقة عكسية؛ فعندما ترتفع الأسهم تنخفض السندات، وهذا ما

[1] Gold in the “Everything Bubble”: Effective Diversification?, Wolf Richter, Sep 24, 2018: https://wolfstreet.com/2018/09/24/gold-as-effective-diversification-in-the-everything-bubble-stocks-bonds-real-estate/

يحدث جزئيًا مع سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي يميل إلى رفع معدلات الفائدة لزيادة عائد السندات؛ لتُوازن الأسهم والسندات بعضها بعضًا.

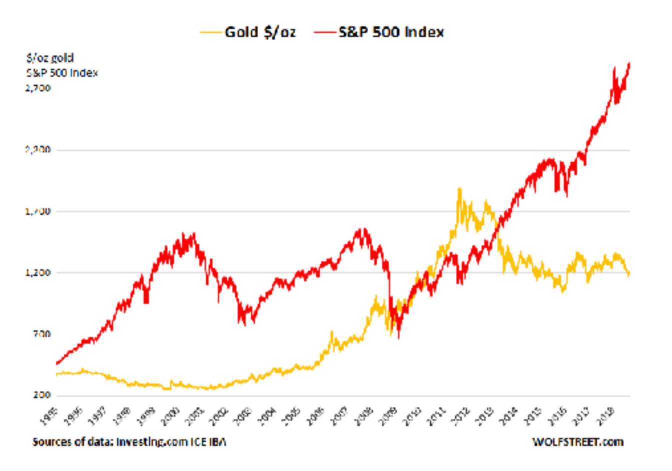
لكن ذلك لم يعد ينطبق اليوم؛ لأن الأسهم والسندات والعقارات ازدهرت معًا؛ منذ بدء التيسير الكمي في عام ٢٠٠٩. كما ازدهرت أصول أخرى؛ كالسيارات وغيرها. واستمر ارتفاع الذهب والفضة منذ ٢٠٠١ مما جعل **التنويع صعبًا للغاية**.

وكقاعدة:

عندما تتحرك جميع فئات الأصول المملوكة معًا؛ أي باتجاه الصعود أو النزول؛ كما هو الحال في كل فقاعة؛ فالتنوع غير محقق!، وعندما ترتفع فئات الأصول على هذا النحو، يصبح من الصعب للغاية تحقيق التنويع في المستقبل؛ لأن الجميع صاروا عرضة لخطر الانهيار معًا.

كيف يتناسب الذهب؟

ارتفعت أسعار الذهب إثر أزمة ٢٠٠٨، ولمدة عَقد تقريبًا؛ وبذلك صار الذهب (تنويعًا) معقولاً للأسهم، باستثناء عامي (٢٠٠٩ –٢٠١١)، عندما تحرك الذهب والأسهم بشكل متوازي كما هو موضح في مؤشر (ستاندرد آند بورز ٥٠٠) في الرسم البياني، الشكل (٣١):



الشكل (٣١) تحرك أسعار الذهب مقابل الأسهم حسب مؤشر اس أند بي ٥٠٠

يوضح الرسم أن الاحتفاظ بالذهب بدل الأسهم يمثل لعبة خاسرة بين عامي ١٩٩٥–٢٠٠٨، ثم بتهاوي الأسهم يعود الذهب تنويعًا فعالاً. وقد استمر الذهب في الارتفاع لسنتين أخريين – وهذا ما يحبه ملاك الذهب – .

يعمل التنويع بشكل صحيح خلال الأوقات الجيدة رغم ما فيه من ألم؛ فعندما ترتفع فئة من الأصول، تنخفض أخرى، فتحظى إجمالي الأصول ببعض الثبات، وهذا ما يخفض الأداء. وقد شهد الملاك ذروة الألم في عام ٢٠١١، رغم ارتفاع معظم فئات الأصول الأخرى. واتجهت السندات بالفعل نحو الانخفاض بعد صعود سوقها الذي دام ٣٥ عامًا، وتستعد الأسهم لاتجاه هبوطي معقد وطويل. كما أن العديد من قطاعات العقارات التجارية والسكنية معدة لذات السلوك، وتستعد أصول أخرى تتكون منها "**فقاعة كل شيء**" لفعل ذات الشيء.

هل سيقدم الذهب تنويعا فعالًا؟

كـما هـو الحـال فـي الـفترة ٢٠٠٩–٢٠١١، فـإن الأسـهـم والـسندات والـعقارات والذهـب يمكن أن تتحرك معًا، وقد تحركوا بالفعل معًا، وعليه فمن الآن وصاعداً **سيمكنهم التحرك معًا لعدم وجود ضمان يجعل التنويع يعمل كما هو مخطط له!**

والمشكلة أن لا أحد يشكو عندما ترتفع جميع الممتلكات المتنوعة بشكل جيد. ويحصل الصراخ عندما تنخفض هذه الحيازات المتنوعة بشكل واضح، وعلى كل حال، هناك فرصة جيدة لحدوث ذلك بعد فترة.

ورغم ذلك، لا يزال الذهب (في الغالب) خارج نطاق هذه القفزات؛ لأن الارتباط بينه وبين معظم فئات الأصول مؤقت منذ عام ١٩٩٥، لذلك يوفر الذهب تنويعًا، ولو من الناحية النظرية.

لكن **دورات الذهب طويلة للغاية**: فقد استمر دون ذروته من عام ١٩٨٠ ولمدة ٢٠ سنة؛ أي حتى عام ٢٠٠١. وليس هناك ما يضمن أنه سيستدير أو يرتفع، أو حتى أن يظل ثابتًا، وذلك عندما تبدأ فقاعة كل شيء بالتخلص من كل أنواع الأصول. وهذا ما يوضح صعوبة تحقيق التنوع، بعد تسع سنوات من تضخم أسعار الأصول.

وكقاعدة،

يـجب أن يـكون لـديـك ٥–١٠٪ مـن مـحفظتك ذهـبًا فـي المـدى الـطويـل الأجـل لأغراض التنويع. (وهذا ما ينصح به عدد من المستشارين الماليين؛ بمن فيهم – جيم

كريمر – وهو أكبر مستثمر في الأسهم على الإطلاق)، ويسمى ذلك بـ: **التأمين ضد الكارثة الاقتصادية**.

إن أبسط استراتيجية للذهب هي شراء بعضه، على أمل ألا تضطر لبيعه؛ فإذا لم تبعه، فإن استراتيجيتك جيدة، وإذا تحتم عليك بيعه؛ فأنت ممتن أنك تملكها للبيع.

فالذهب دائم اللمعان؛ ومع كل الفقاعات، والغش، والتكنولوجيات الفائقة التي تستنزف مدخراتك، فقليل من الذهب فكرة جيدة.

وهذا ما يجعل البنوك المركزية تسميها **احتياطيًا**.

المبحث الثاني

دروس من التاريخ النقدي

من روائع وقائع التأريخ الاقتصادي النقدي الإسلامي[1]

لقد عرف التاريخ الإسلامي أنواعًا عديدة من أشكال النقد، السلعي منه والنقدي؛ فأوجد الفقه الإسلامي الضوابط الكفيلة بتحقيق العدل بين المتبادلين، وتحقيق الاستقرار العادل للاقتصاد الكلي والذي يتمثل بتحقيق مصلحة المجتمع.

إنّ المال في الإسلام له مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النقد كما في الأدبيات الأخرى، وقد ذكر المولى عز وجل أشكالاً عديدة لأنواع يحبها الإنسان بفطرته؛ فالذهب والفضة مهما بلغا، والأنعام والزروع جميعها، كل ذلك شكل من أشكال المال؛ قال تعالى: زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (آل عمران: ١٤).

كما شمل حديث الأصناف الستة تلك الأنواع التي تصلح لأن تكون نقوداً؛ فالذهب والفضة هما أصل النقود، والبر والشعير هي سلع رئيسية للبلاد ذات الجو الماطر، والتمر هو سلعة رئيسة للبلاد الصحراوية، والملح هو سلعة رئيسة للبلاد الشاطئية. وقد ضبط الحديث التبادل بشقيه النقدي والسلعي أي المقايضة.

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، من روائع وقائع التأريخ الاقتصادي النقدي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣٣-٢٠١٥.

لقد فصّل الإمام الغزالي في إحيائه أصناف المال وأنواعه؛ فقال معرفًا المال: **هو عبارة عن أعيان الأرض وما عليها مما ينتفع به، وأعلاها الأغذية ثم الأمكنة التي يأوي الإنسان إليها وهي الدور، ثم الأمكنة التي يسعى فيها للتعيّش كالحوانيت والأسواق والمزارع، ثم الكسوة، ثم أثاث البيت وآلاته، ثم آلات الآلات، وقد يكون في الآلات ما هو حيوان كالكلب آلة الصيد والبقر آلة الحراثة والفرس آلة الركوب في الحرب.**

لقد ساد الذهب والفضة كنقد في بدء الخلافة الإسلامية؛ فكانت الدنانير والدراهم، ثم بفساد الحكم صارت أغلب النقود من الذهب والفضة؛ حيث شابها بعض المعادن الأخرى، ثم صار أغلبها من غير الذهب والفضة، ثم صارت فلوسًا.

وقد قدم الاقتصاد الإسلامي ضوابطه دون إنكار لهذا التغيّر كدليل واضح وبرهان ساطع على صلاحيته لكل زمان ومكان؛ فتغيرت طبيعة الأحكام طبقًا للتغير الحاصل.

إن علماء المسلمين الأوائل تناولوا مسألة النقود وعالجوها بتفصيل وإسهاب كأبي حنيفة والشافعي وابن سلام والبلاذري والماوردي والراغب الأصفهاني والغزالي وابن تيمية وابن قيم الجوزية وابن خلدون رحمهم الله تعالى وغيرهم كثير؛ فعالجوا وزن النقود ونسب خلطها وميزوا النقود الصحيحة من المزيفة.

وتم ضرب أول نقد إسلامي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه (سنة ٨ هـ - ٦٣٠ م) طبع عليها "لا إله إلا الله وحده، محمد رسول الله، الحمد لله"، وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أول من ضرب (سك) دنانير مدورة، ثم كان ذلك

في عهد عبد الملك بن مروان (سنة ٧٦ هـ – ٦٩٦ م) . وقد همّ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بجعل الدراهم من جلود الإبل؛ فقيل له : إذًا لا بعير، فأمسك رضي الله عنه . ولو كانت لدى الفاروق رضي الله عنه آنذاك صناعة متقدمة؛ لوضع علامة فارقة على تلك الجلود أو غيرها ليصعب تقليدها لفعل .

إنّ الفقهاء رحمهم الله تعالى ناقشوا مسألة سعر الصرف وحالات الكساد والرواج، إضافةً لمعالجة النقود المغشوشة؛ فابن سلام أورد قصة الدراهم وسبب ضربها في الإسلام بكتابه "باب الصاع" ، والراغب الأصفهاني عبر عن القيمة التي تحملها النقود بما تمثله من قوة شرائية، وابن تيمية أشار لوظيفة النقود الاجتماعية، والمقريزي سبق (غريشام) بقوله : "إنّ النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول" المسمى بقانون (غريشام) في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" ؛ حيث درس أسباب غلاء المعيشة في مصر . وكذلك ابن عابدين في رسالته "تنبيه الرقود على مسائل النقود" .

لقد ثبت وزن الدرهم والدينار؛ فكان وزن الدرهم الشرعي ٢.٩٧ غرام وفي ذلك قال ابن خلدون : "إن الإجماع منعقد منذ صدور الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي : هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقية منه أربعون درهمًا وهو على هذا لسبعة أعشار الدينار ووزن المثقال من الذهب : هو اثنتان وسبعون حبة من الشعير؛ فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا الحبة، وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع" ، والإجماع هنا يمثل القبول العام .

سعر الصرف

إن انتشار الرقعة الجغرافية لبلاد المسلمين واختلاطها بالأمم المجاورة لها تجارة وعمرانًا؛ ساعد في اختلاط عملات هذه البلدان؛ فكان لابد من أسعار صرف تبنى على أساسها نسب تبديل العملات بعضها ببعض وهذه حاجة لا غنى عنها طالما أن التبادل التجاري في حالة صحية وجيدة.

وذكر القلقشندي كذلك تبدل حال سعر الصّرف بقوله: "صرف الذهب بالديار المصرية لا يثبت على حاله؛ بل يعلو تارةً ويهبط أخرى بحسب ما تقتضيه الحال، وغالب ما كان عليه صرف الدينار المصري في ما أدركناه في التسعين السبعمائة وما حولها عشرون درهمًا. والأفرنتي (عمل رومانية) سبعة عشر درهمًا وما قارب ذلك. أما الآن فقد زاد وخرج عن الحد خصوصًا في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وإن كان في الدولة الظاهرية قد بلغ ثمانية وعشرين درهم ونصفًا فيما رأيته في بعض التواريخ".

الدينار الجيشي

أدى التطور النقدي في ذلك العهد إلى وجود عملة اسمية هي الدينار الجيشي، وهو "مسمى لا حقيقةً يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة الإقطاعات؛ بأن يجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معبرة من قليل أو كثير، وفي عرف الناس ثلاثة عشر درهمًا وثلث وكأنه على ما كان عليه الحال من قيمة الذهب عند ترتيب الجيش في الزمن القديم، فإن صرف الذهب في الزمن الأول كان قريبًا من هذا المعنى"، وأورد القلقشنديّ التطبيق التالي: "جعلت الدّية عند من قدرها بالنقد من الفقهاء ألف

دينار واثني عشر ألف درهم؛ فيكون عن كل دينار اثنا عشر درهمًا وهو صرفه يومئذ " .

الدراهم السوداء

كما سادت عملة اسمية أخرى هي الدراهم السوداء فكانت أسماء على غير مسميات كالدنانير الجيشية وكل درهم منها معتبر في العرف بثلث درهم نقرة (مصكوك) .

وبذلك سبق المسلمون الأوائل الاقتصاديين التقليديين الحاليين بالنقود الاسمية؛ فابتكروا الدينار الجيشي والعملة السوداء قبل حقوق السحب الخاصة بمئات السنين .

حقوق السحب الخاصة SDR

هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ تتحدد قيمته بسلة عملات مستعملة في المبادلات الدولية تتغير طريقة اختيارها وأوزانها كل خمس سنوات؛ حيث يرتكز وزنها على قيم صادرات سلع وخدمات الأعضاء أو الاتحادات النقدية وكذلك مبالغ الاحتياطيات من العملات المختلفة التي يحتفظ بها الأعضاء الآخرون في صندوق النقد الدولي .

الدينار الذهبي

يفترض أن يسود الدينار الذهبي الإسلامي وحدة العالم الإسلامي من خلال العمل الاقتصادي الموحد . ويعدُّ الدينار من أبرز مشروعات الوحدة الاقتصادية التي تسعى لقيام السوق الإسلامية المشتركة .

إن أول إصدار للدينار الذهبي الإسلامي كان عام ١٩٩٢ بوزن ٤.٢٥ غرام ذهب عيار ٢٢، وفي نوفمبر ٢٠٠١ تم عرض مجموعة منها للتداول، وكذلك مجموعة أخرى من الدراهم الفضية بوزن ٣ غرام فضة خالصة (صرف محض).

الدينار الإلكتروني eDinar

تطورت فكرة الدينار في عام ١٩٩٧؛ لتكون ضمن إطار مصرفي بإطلاق الدينار الإلكتروني، وهو نظام تبادل يستعمل فيه الذهب كنقد من خلال معاملات تجرى عبر شبكة الإنترنت. وهو تطوير لفكرة العملات الذهبية؛ بحيث يمكن دفع مبلغ من المال والحصول على بطاقة ذهبية تعادل قيمة المدفوع تستخدم في التسوق. وينتظر أن تتطور الخطوات العملية بإنشاء شبكة تتكون من ٢٥ سوقًا تجارية يتم تمويلها من خلال القرض الإلكتروني، وهو نظام للاقتراض وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتم من خلال الإنترنت، وتجرى الترتيبات لتكون (كوالالمبور) موقعًا لإدارة شبكة هذه السوق.

ووصل حجم التعاملات الإلكترونية في الدينار الذهبي الإسلامي عبر الإنترنت حسب شركة (إي دينار[1]) المحدودة التي تتخذ من جزيرة (لا بوان) الماليزية مقرًا لها، إلى ما يوازي أربعة أطنان من الذهب، وتنمو نسبة المتعاملين به بمعدل ١٠٪ شهريًا.

كما أن عدد المتعاملين عبر موقع الدينار الإلكتروني الذي أطلق عام ١٩٩٩ أي بعد نحو سبع سنوات من سكّ الدينار الذهبي الإسلامي قد وصل إلى نحو ٦٠٠ ألف،

---

[1] ar.wikipedia.org/w/index.php?title=إي_دينار&action=edit&redlink=1

وأن العدد يتضاعف كل عام تقريباً، ويتم حالياً التداول في العديد من دول العالم بشكلٍ مباشر بنحو ١٠٠٠٠٠ دينار ذهبي إسلامي و ٢٥٠٠٠٠ درهم فضي تم سكّها من قبل الشركة.

حقاً؛ إنها من روائع وقائع سنن التدافع الربانية.

دروس من الكساد المنسي لفهم واقع الأمة[1]

يعيش عالمنا العربي حروباً طاحنة بين بعضه البعض، إضافة لتصفيات دولية بالوكالة تُدار على أرضه وفي سمائه ومياهه النهرية والبحرية على حد سواء. لقد شهد هذا الحال حروبًا مباشرة وحروبًا غير مباشرة لعقود خلت.

ولما كانت دراسة التاريخ أحد المداخل التي يُبنى عليها تحليلات تمثل مقدمات لرسم استراتيجيات الشعوب ودولها على حد سواء؛ فإننا سنستذكر كساداً سُمي (**الكساد المنسي**) عاشه العالم إثر الحرب العالمية الأولى وامتد لفترة غير طويلة للأعوام ١٩٢٠–١٩٢٢ ثم تبعه انتعاش قصير، لحقه كساد عالمي كبير.

كانت السمة الغالبة لتلك الفترة؛ ازدياد الإنفاق الحكومي بشكل ضخم خلال الحرب العالمية الأولى لتمويل نفقات الحرب، وهذا ما حدث إثر الحرب العالمية الثانية إضافة لتوحش الرأسمالية لتسمى لاحقًا (الرأسمالية المتوحشة).

كانت السمة الغالبة للفترة الثانية بأنها أوجدت (فوضى رائعة) – كما يسميها أصحابها –، وتبنت مدرسة شيكاغو النقدية حزمة تحفيز مالي ونقدي كطوق نجاة

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، دروس من الكساد المنسي لفهم واقع الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٣-٢٠١٧.

لهذه الفترة، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل صحيح على إرساء حلول سليمة؛ حيث لا يمكن توقع انتعاش اقتصادي في ظل سياسة فوضى خلاقة لدول ترزح تحت الحرب، أما الدول التي تفتعل الحروب وتشنها في أراضٍ غير أراضيها؛ فالانتعاش يمكن تلمسه لفترات غير طويلة فيها.

لقد قفزت البطالة في الولايات المتحدة من ٤ –١٢٪ عام ١٩٢٠، وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٧٪. لذلك لا عجب، أن وزير التجارة (هربرت هوفر) – الذي وصف بأنه مؤيد لاقتصاديات عدم التدخل – قد حث الرئيس الأمريكي (هاردينغ) للنظر في مجموعة من التدخلات لتحويل الاقتصاد؛ إلا أن (هوفر) تم تجاهله؛ فبدلاً من "التحفيز المالي"، خفض (هاردينغ) ميزانية الحكومة ما يقرب النصف بين عامي ١٩٢٠–١٩٢٢، وخفض معدلات الضرائب لجميع فئات الدخل، وانخفض الدين الوطني بمقدار الثلث. وعلاوة على ذلك كان نشاط الاحتياطي الفدرالي ملحوظًا. يقول أحد الاقتصاديين: "إنه على الرغم من شدة الانكماش، لم يتحرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي لاستخدام صلاحياته لتحويل المعروض النقدي لمحاربة الانكماش"، وظهرت علامات الانتعاش بنهاية صيف عام ١٩٢١؛ فانخفضت البطالة في العام التالي إلى ٦.٧٪، وإلى ٢.٤٪ بحلول عام ١٩٢٣.

خطاب (هاردينغ) في ترشحه للرئاسة عام ١٩٢٠ وفيه رؤيته الشاملة

سنحاول الانكماش الذكي والشجاع، ونضرب الاقتراض الحكومي الذي يوسع الشر، وسنقوم بمهاجمة التكلفة العالية للحكومة. ونحن نَعد بوقف النفايات والإسراف، وتجديد ممارسة الاقتصاد العام، وهذا سوف يخفف الأعباء الضريبية وسيكون مثالاً لتحفيز الادخار والاقتصاد في الحياة الخاصة.

دعونا ندعو الناس جميعهم:

– للادخار والاقتصاد،

– للتضحية إذا لزم الأمر لأجل حملة وطنية ضد البذخ والرفاهية،

– لإعادة الالتزام ببساطة العيش،

فلا انتعاش من الحرب منذ أن كتبت البشرية قصتها لأول مرة، إلا من خلال العمل والادخار، ومن خلال الصناعة والحرمان؛ ولا داعي للإنفاق والإسراف).

ولم يلتزم أحد بما قاله (هاردينغ)؛ بل سعى الجميع نحو الهاوية باستخدام أدوات نقدية مُدمرة رآها البعض – بل وما يزال البعض يراها – ابتكارات مالية، لكنها في حقيقة الأمر مهدت الطريق إلى الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وإثر الأزمة المالية العالمية التي انفجرت عام ٢٠٠٨ دخلت كبرى الدول في أزمات مالية خانقة، حاولت الخروج منها بتطبيق حزم تحفيز مالية ونقدية؛ لكنها كانت غير فعالة؛ فكان لابد من تصدير الأزمة للغير بإثارة حروب – مدروسة ومسيطر عليها زمانياً ومكانياً – لتنشيط الاقتصاد العسكري للدول التي تثير هذه الحروب؛ ليكون مصدر انتعاش لاقتصادها بدل الحزم التحفيزية؛ لأنه يصب مباشرة في اقتصادها الحقيقي، دون أية اعتبارات لتدمير البلاد وقتل العباد؛ فالحزم التحفيزية لم تؤت أُكلها.

فمن منا لا يذكر التصريح العلني لوزير الحرب الأمريكي الأسبق (رامسفيلد) ووزيرة الخارجية السابقة (رايس) عندما أشادوا بمصطلح (الفوضى الخلاقة)، وهذا مصطلح سوقته مدرسة شيكاغو النقدية إثر الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ ففي الأولى لوحظ أثر التضخم الذي صاحب حجم الإنفاق العسكري، وفي الثانية سُوق لهذه السياسة التخريبية، وبدراسة ما يحصل في بلادنا هذه الأيام يُمكننا الاستنتاج

إلى صحة ما ذهبنا إليه سابقًا. لقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نظريات صقورها سياسة الفوضى الخلاقة وكانت بلادنا – للأسف – ذات بيئة جاهزة لذلك الاستثمار فأخصبت هذه البلاد حروبًا مباشرة وغير مباشرة استنزفت وما زالت تستنزف قدراتها المادية والبشرية.

إن خلاصة ما يحصل هو تحول دول الفائض المالي ودول الاستقرار المالي في المنطقة العربية إلى دول مدينة؛ بسبب شرائها الأسلحة بمختلف أنواعها من دول الأزمة المالية العالمية ليُنعش ذلك اقتصاد تلك الدول؛ فتدخل عندئذ دول الفائض في عجز مالي مستمر. وفعلاً اشترت دول المنطقة العربية (نقداً وآجلاً) بمئات مليارات الدولارات أسلحة وذخائر أتخمت مستودعات منتجيها وقاربت على التقادم؛ وذلك ليتم استخدامها في أراضيها وسمائها وبحارها وأنهارها، لنكون أمام خراب وتدمير لم يسبق أن شهده التاريخ.

هذه هي **الحلقة الأولى** وقد تمت بنجاح كامل في بعض الدول، وبنجاح جزئي في بعضها الآخر، وما يحصل في سورية والعراق واليمن وليبيا هو نموذج تخريبي شامل الغرض منه استخدامه فزاعة لجوارهم؛ فيندفعون للسير في خضم الفوضى الخلاقة دون معاندة، فيكفيهم أن يدفعوا نقداً للعفو عنهم، ومآل كل ذلك: **انتقال الفائض النقدي إلى دول الأزمة المالية العالمية.**

وهناك دول عربية دخلت نفق الديون دون عناء فأخذت قروضًا من مؤسسة دولية خاضعة لشروطها القاسية. وهناك دول عديدة احتجزت أموالها وجمدت، ثم بدأت أحكامًا قضائية غربية تقرض تلك الأموال رويداً رويداً.

أما **الحلقة الثانية** فستكون في إعادة الإعمار، حيث تضمن دول الأزمة المالية العالمية خروج اقتصادها من نفق الأزمة بشكل حقيقي دون حزم تحفيزية؛ بوصفها المؤهلة والأفضل عالميًا لإعادة الإعمار؛ فتحقق الانتعاش المنشود للخروج من النفق كليًا، أما دول الحرب فستدخل نفق الديون الميئوس من سدادها لسنين طويلة بشكل مباشر.

عندئذ تكون دول الأزمة المالية العالمية قد بدأت تكوين فوائضها المالية ما يؤهلها كدائن مفضل عالميًا لدول الحرب ذات الخراب الواسع، فتعتاش اقتصادات دول الأزمة المالية العالمية على خدمة ديون دول العجز أزمنة مديدة.

وبذلك ينتقل التضخم إلى الدول المتحاربة أو التي وقعت الحرب على أراضيها، وتُرحَّل البطالة مع التضخم بحكم صداقتهما التاريخية – وسنتناول هذه العلاقة الحميمية لاحقًا –، ومن ثم تُزاد الضرائب على الناس لأن الحكومات ليس لها بدائل في تمويل عجزها لسوء إداراتها وميلها نحو التراخي والكسل؛ فالضرائب أسهل طريق للتحصيل؛ حتى لو مات الناس أو قاربوا على الموت، **ويكأن الحكومات ليست أحسن حالاً من أعدائها**.

إن العراق وإيران والكويت كانت الحلقة الأولى في إدارة الحروب على أراضيها، وقد اُستنزفت اقتصاداتها والاقتصادات الداعمة لها في تلك المرحلة.

لكن تلك الجرعة لم تكف لإخراج الدول الكبرى من أزماتها التي كانت اقتصاداتها تترنح، فاختلقت مزيداً من الحروب لإدخال دول كاليمن وسورية وليبيا كوجبة دسمة لأن الحرب أديرت فيها بأسلوب الوكالة. وقد شمل ذلك روسيا التي

يترنح اقتصادها ويتهالك بقوة، وبذلك ضمنت تلك الدول انخراط أغلب دول مجلس الأمن لمدِّ أمد الحروب سنوات وسنوات حتى تخرج اقتصادات تلك الدول الكبرى من أزماتها فعليًا دون حزم تحفيزية لأن شعوبها لم تعد تطيق آثار تلك الحزم غير المجدية سوى أنها تنقل آثار الأزمة من مكان لآخر ومن زمن لآخر كما نقلتها مؤخرًا من الشركات إلى الحكومات؛ فكان لابد من وقف تدحرج كرة الثلج.

وفي الجرعة الثانية انصاعت دول عربية للدرس فأخرجت من خزائنها ما كان يُستثمر في دول الأزمة المالية العالمية، وما كان مخبأً في خزائنها المحلية لتكف عن التهديد بسحب فوائضها النقدية من تلك الدول؛ فصارت في عُسرة مادية؛ فلجأت للضرائب غير الجائزة شرعًا، وانكمشت سياساتها الاقتصادية وتطلعاتها السياسية، وصار الهمّ الشاغل هو التحارب مع الجوار وافتعال أزمات كيدية، ودخل الجميع في قوقعة الفوضى الخلاقة. أما أصحاب النظرية الشمطاء فيرقبون خروج اقتصاداتهم من عنق النفق الذي طال أمده وثقل ظله بسبب آثام ارتكبتها؛ كالربا والتلاعب بالديون والرهون وبيع ما لا تملك، وبذلك انتقلت الفقاعة لتنفجر في مكان بعيد عنها فأَمِنت بعض شرها، وأوقعت الأقل استراتيجية في شِركها.

وقد بدأت دول الأزمة المالية العالمية سياسات تصحيحية لأخطائها التاريخية، فدول الشيوعية والاشتراكية كَفرت بما كانت عليه، ولحقت ولو متأخرة بمذاهب الدول الرأسمالية، أما دول المذاهب الرأسمالية والرأسمالية المتوحشة فسارعت للكُفر

ببعض ما آمنت به دهوراً وكان آخر ذلك تصريح (أندريه بالي)[1] المدير التنفيذي لجهاز الرقابة المالية البريطانية: بأن مؤشر لايبور العتيد الذي أضحى أحد رموز الماليين الربويين وغير الربويين؛ سيكون في خبر كان بنهاية ٢٠٢١.

وريثما تنتهي دول الأزمة المالية العالمية خروجها من نفق الإفلاس بشكل كامل ستكون دول الفائض المالي قد دخلت النفق تماماً وكأن الأيام دول لمن لا يعي دروس التاريخ.

إن مدرسة شيكاغو النقدية صاحبة شعار (الفوضى الخلاقة) قد فشلت جزئياً مع دول شرق آسيا في ثمانينيات القرن الماضي لأن تلك الدول فهمت اللعبة مبكراً؛ فاستطاعت وقفها، وأعادت تصحيح ما أخطأت به، لكن هل ستصحو دولنا العربية من الوقوع في فخ المؤامرات التي تحاك ضدها ولو متأخرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟

نختم بقول الله تعالى على لسان نبيه لوط عليه السلام؛ متسائلين: **أليس منكم رجل رشيد؟**

1 Financial Conduct Authirity:
www.fca.org.uk/news/speeches/the-future-of-libor, 27-07-2017.

فقاعة شركة المسيسيبي: أزمة حاكم مفلس تبع محتالًا ماليًا فقادا البلاد إلى الخراب[١]

يبدو أن مدرسة شيكاغو النقدية لم تكن الشَرِه الأول في التاريخ في إصدار النقد الورقي، فقد كان (جون لو) المقامر المصرفي الأسكتلندي[2]، متأثرًا بالمدرسة التجارية، ويؤمن بأن النقود ليست سوى وسيلة تبادل، أي أنها لا تشكل ثروة في حد ذاتها، فالثروة الوطنية تعتمد على التجارة.

كان (جون لو)[3] قد هرب من باريس عام ١٧٢٠، بعد أن غدا واحداً من أغنى الرجال فيها بسبب خططه الاستثمارية. وكان قبلها قد هرب من لندن في عام ١٦٩٧، بعد أن حُكم بعقوبة الإعدام، وفي السجن شد انتباهه وتركيزه الرياضيات والقمار. وكان متميزاً بقوة حسابه الذهني؛ حيث عُرف بفوزه بألعاب البطاقات بسبب تلك المهارات العقلية. فكان يجيد فهم واستخدام علم الاحتمالات، حيث استخدمه لمصلحته بالمقامرة مع الأثرياء. ورغم مهارته عانى من خسائر فادحة شأنه شأن كل

1 قنطقجي، د. سامر مظهر، دروس من الكساد المنسي لفهم واقع الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٠-٢٠١٧.

2 John Law 1671-1729, https://en.wikipedia.org/wiki/John_Law_(economist)

3 Seán Keyes, John Law: the gambler who broke France, MoneyWeek Magazine,12/04/2012, https://moneyweek.com/30441/john-law-the-gambler-who-broke-france-58412/

مقامر؛ مما أجبره على رهن عقارات عائلية في إسكتلندا لسداد ديون قماره. كما طرد من البندقية وجنوا. لكنه أقام صداقة مع الشاب الملكي (دوق أورلانز) وريث حاكم فرنسا قبل هروبه من باريس.

ألّف سلسلة من الكتب والنشرات التي تعزز أفكاره الراديكالية حول كيفية تنظيم نقود البلاد؛ فأرسى – في مقالة عن البنك العقاري والنقود والتجارة – آفاقًا جديدة في النظرية الاقتصادية، وحدد وظائف النقد، واستخدم تحليل العرض والطلب لشرح (تناقض القيمة)؛ كتفسيره ظاهرة رخص المياه وارتفاع سعر الألماس، وأطلق (نظرية ندرة القيمة)، وأدرك أن تغيير عرض النقد يُحدث تغييرات حقيقية في الاقتصاد، واعتبر أن خلق النقد من شأنه أن يحفز الاقتصاد، وأن النقود الورقية أفضل من المعدنية، كما اعتبر السندات شكلاً من أشكال النقد العليا لأنها تحقق أرباحًا.

أدت الحروب التي شنها الملك الفرنسي (لويس الرابع عشر) إلى انهيار الاقتصاد الفرنسي، فنقصت المعادن الثمينة ونقصت القطع النقدية المتداولة، ما أدى لإنتاج قطع نقدية جديدة. ومع وفاة الملك (لويس الرابع عشر)، كانت فرنسا على وشك الإفلاس؛ فحكومتها مدينة بثلاثة مليارات ليرة (العملة الفرنسية آنذاك)، ولم تتمكن حينئذ من تحصيل سوى ١٤٢ مليون ليرة كضرائب. فأحلام الملك التوسعية زادت الحاجة إلى مزيد من أموال الخزينة التي لا طاقة لها بتحملها؛ فالحروب المتتالية والإنفاق على مظاهر الترف والسلطان، أديا إلى ابتلاع كل ما كان يدخل الخزينة من أموال.

تولى (دوق أورلانز) مقاليد الحكم بعد وفاة (لويس الرابع عشر)، وتذكر أفكار صديقه (جون لو) الطموحة لتحويل النظام النقدي؛ فاستدعاه إلى باريس. كان (جون لو) قد حاول إقناع حكومة إسكتلندا، ثم ولاية سكسونيا لإصدار نقود ورقية جديدة تدعمها أراضي البلاد، لكنه لم ينجح في ذلك، لكن حاكم فرنسا الجديد – وبسبب يأسه – كان أكثر تقبلاً للأمر؛ فأقنعه (جون لو) بأن عرض النقود المعدنية في فرنسا مُقيّد، وأن توسيع عرض النقود بعملة ورقية جديدة من شأنه أن يحفز التجارة والعمالة؛ مما سمح لـ (جون لو) تطبيق مخططه على نطاق صغير.

بدأ بإنشاء (بنك جنرال)، أصدر ستة ملايين ليرة من الأوراق النقدية، مدعومة بشكل جزئي. ولأن السلطات كانت تقطع العملة الفرنسية وتحررها باستمرار؛ فسرعان ما تم تداول النقد الورقي عند ١٦٪ علاوة على قيمتها الاسمية. ثم فتح البنك فروعًا له في جميع أنحاء فرنسا وتم توسيع نطاق نظام الائتمان الورقي في جميع أنحاء البلاد؛ فازدادت التجارة وراجت حال العمالة. وهذا ما أعجب الحاكم الجديد.

ثم اقترح (جون لو) مخططًا أكثر طموحًا، ففي ذلك الوقت، كانت فرنسا تسيطر على أراضي نهر المسيسبي التي تضم ولايات لويزيانا، والمسيسبي، وأركنساس، وميسوري، وإلينوي، وآيوا، ويسكونسن ومينيسوتا، وكانت مناطق قليلة السكان. فاقترح (جون لو) إنشاء شركة ومنحها احتكار التجارة في الإقليم

الجديد، وأيد خطته الحاكم الجديد، فكانت ولادة (شركة المسيسبي) عام ١٧١٧.

كانت سلطة ونفوذ (جون لو) تنمو بازدياد، فعينه الحاكم الجديد مراقبا ماليا عاما، مما جعله ثاني أقوى رجل في فرنسا بحكم الأمر الواقع. وعززت الشركات التجارية في الهند الشرقية وكندا والصين شركته في المسيسبي، فاحتكر جميع التجارة الفرنسية خارج أوروبا. وبحلول عام ١٧٢٠ كان قد جمع الشركات التجارية الفرنسية ومزارع التبغ والنعناع والشركات الضريبية والديون الوطنية الفرنسية ومصرفًا شبه مركزي تحت مجموعة عملاقة تعرف باسم (شركة المسيسبي). ومن هذه المنصة المصرفية الجديدة، تمكن (جون لو) متابعة الشركات الاحتكارية من خلال قيام فرنسا بتمويل ١٠٠ مليون ليرة على شكل أسهم. وتم تمويل مؤسسة المسيسبي، التي سميت لاحقًا بشركة الغرب، وأصبحت في نهاية المطاف جزءً من شركة جزر الهند، التي تم تمويلها بنفس الطريقة التي قام بها البنك.

القشة التي قصمت ظهر البعير والفقاعة التي أنهت جميع الفقاعات

كانت فرنسا قريبة من الإفلاس، وباستخدام الهندسة المالية الجريئة التي هي في حقيقة الأمر احتيالاً ماليًا، قام (جون لو) بتغيير كل ديون الحكومة الفرنسية ذات العائد المرتفع مقابل حقوق ملكية في (شركة المسيسبي). ولم يجر أي شيء مماثل على هذا المستوى؛ فقد أطلقت الموارد التي لا حدود لها من الإمبراطورية الفرنسية الجديدة الطلب على أسهم الشركة في فرنسا وعبر أوروبا.

وقد تم الاكتتاب في الإصدار الأول، الذي كان ٥٥٠ ليرة للسهم الواحد، وسرعان ما كان يتداول عند ضعف السعر. وقد صدرت أسهم لاحقة عند ١٠٠٠ ليرة ثم ٥٠٠٠ ليرة. وأدى التداول في أسهم (شركة المسيسبي) إلى واحدة من أكبر هوس المضاربة في التاريخ؛ فتحققت ثروات هائلة بين عشية وضحاها ويعتقد أن كلمة (المليونير) نشأت من تجار (شركة المسيسبي). وتقريباً فإن كل عضو واحد من الأرستقراطية الفرنسية كان يشارك في شراء أو بيع أسهم المسيسبي. ولم يكن المستثمرون الأثرياء فقط متورطون، بل هرع كثير من الناس من كل فئات المجتمع الفرنسي للانخراط فيها. ويبدو أن ثروة (جون لو) قد طمست القواعد العادية للحياة الاقتصادية.

كانت نظرية (جون لو) حول النقد غير مكتملة؛ فتم تجاهل تأثير إصدار ملايين الحصص على عرض النقد، وعلى التضخم. وازداد النقد والقطع النقدية المتداولة بنسبة ١٨٦٪ بعد طرح الشركة، وبحلول يناير ١٧٢٠، ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٣٪ شهرياً، ليشهد الاقتصاد تضخماً كبيراً.

إثر ذلك فقد (جون لو) السيطرة على مخططه؛ فاقترح خفض حصص مجموعة الشركات تدريجياً بنسبة ٥٠٪ على مدى أشهر، وكان هذا الاقتراح هو الذي أنهى القصة برمتها؛ فانهار كل شيء، وذهبت الثروة التي جمعها (جون لو)؛ بعد أن دمر أمة بأسرها.

يبدو أن السياسات المالية هي مربط الفرس، وأن منقذها هي السياسات النقدية المتهم الأول في إحداث الأزمات، بوصفها الحل السحري للحكومات وقادتها،

ثم سرعان ما تنعكس من جديد على السياسات المالية بفرض الضرائب لتغطية عجز موازناتها، لتصب جميع الآثار في نهاية المطاف على السياسات الاقتصادية فتعود الكرة لتظهر على شكل أزمة طاحنة تذهب بكل شيء.

إن (جون لو) حل قضية نقص النقود بإصدار نقد ورقي يغطي العجز المزمن للموازنة، فتداولها الناس بأكثر من قيمتها لحاجتهم لنقود تيسر حالهم ولتوقعهم بأنها مجال للمضاربة وللاستثمار فيها، ما أحدث تضخماً في الاقتصاد من خلال انتعاش صوري آني، ثم سرعان ما توجهت أفكار (جون لو) نحو إنشاء شركة متعددة الجنسيات فباع أسهمها بأضعاف القيمة المصدرة لأنها اعتمدت على تجارة احتكارية ميزتها عن مثيلاتها من الشركات، لكن التضخم تتالت نسب ارتفاعه معبرة عن زيادة كمية النقد المتداول، ولكبح جماح هذه العلة، بدأ (جون لو) باستهلاك أسهم الشركة التي كانت في مرحلة سابقة هي الحل، فاسترد بعضها، ما أحدث ضعف ثقة عند حاملي تلك الأسهم وما سبقها من أدوات نقدية فانهار العملاق (شركة المسيسبي) وتبعه انهيار ثروات من استثمر فيها؛ فكانت كالنار التي تأكل بعضها بعضاً، ليسدل الستار على أول أزمة عرفها النظام التقليدي؛ بانهيار اقتصاد دولة كبيرة، وانهيار شركات كثيرة ذات علاقة باقتصادها.

ثم تتابعت الأزمات العالمية بنفس الطريقة والصورة، فالنهم والجشع والشره أمراض مالية عند الحكومات يجعلها تتوسع في الإنفاق الترفي والتبذيري دون ضابط، وتتوسع أيضاً في حروب طاحنة، ولا يشبع ذلك إلا فساد نقدي من خلال حلول عقيمة مؤذية مدمرة، ثم يتم اللجوء من جديد إلى السياسات المالية والاقتصادية

لترميم آثار تلك الأمراض لفترة وجيزة من الزمن، ليرسو كل شيء في النهاية في مستنقع نتن لا يبقي ولا يذر.

إن الحضارة الإسلامية التي سادت أكبر بقعة جغرافية في التاريخ وكانت الأموال فيها كثيرة كثيرة، لم تشهد مثل هذه الأزمات الطاحنة التي أصابت النظام التقليدي خلال قرونه الثلاثة الأخيرة التي ظهر فيها هذا النظام مراراً وتكراراً.

فكيف سار الاقتصادي الإسلامي عقوداً مديدة دون أزمات طاحنة كالتي يشهدها الاقتصاد التقليدي الحديث؟

لقد أرست الشريعة الإسلامية اقتصاداً منضبطًا، في مجال السياسات العامة، وتوجهت نحو المتنفذين من الناس ونحو الحكام الضعاف بنهيهم عن أكل أموال الناس وحقوقهم من خلال اللجوء إلى الحيل المالية مُغلقة بذلك باب فساد عظيم؛ هو في حقيقته مدخل كل فساد إداري واقتصادي، قال الله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (البقرة: ١٨٨). ولقد ذكر التاريخ حرص وعفة كثير من الخلفاء في عدم تجرؤهم على الأموال العامة لفهمهم العميق للدور الاقتصادي لهذا السلوك.

لقد بدا في قصة (جون لو) أن سلوك الحاكم والحكومة سلوك خاطئ اعتمد التوسع في الإنفاق وذلك بغية:

- إرضاء شهوات سلطة حاكمة مالت نحو الترف والتبذير.
- إرضاء رغبات حاكم شن حروبًا طاحنة.

ثم ظهر شخص (أو أشخاص أو مدرسة) قدموا حلولاً بدا أنها كذلك في المدى المنظور، ثم ما لبثت أن ظهرت عورتها في المدى الطويل، وكان سلوك الناس سلوك إمعة – يُسمى بسياسة القطيع في البورصات، فالكبش الكبير الذي يسير في المقدمة يقود القطيع فيذهبون وراءه دون تفكير ووعي –؛ ثم عند السقوط يسقط الجميع بلا استثناء.

لقد ثبت في المدى الطويل أن الغش والخداع والتلاعب بالمصالح على أسس احتيالية مؤداه خراب الجميع، لقد لحق الحاكم غرابًا أوصله إلى الخراب؛ فقد غير المرسوم الملكي الصادر في الخامس من مايو ١٧١٦ عالم النقود إلى الأبد، وهو ما عُرف بمقترح (جون لو) لطباعة النقود.

المبحث الثالث

نماذج أزمات نقدية لدول متقدمة

إن الأزمات التي تحدث على المستوى الفردي يمكن تدبرها بشكل أو بآخر، فإذا ما احتاج شخص لسيولة فقد يقترض أو يبيع ما عنده ليتدبر أمره، أما الأزمات على المستوى المحلي فينصب علاجها على إتباع سياسات عامة لتجنيب البلاد آثار الأزمة.

وعندما تصيب الأزمات الإقليمية أسواقًا واسعة، فإنها غالبًا ما تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها دون أن تترك آثاراً حادة، وقد تمتد حيناً من الدهر؛ كما حصل في ثلاثينيات وثمانينيات ثم تسعينيات القرن الماضي في السوق الآسيوية. وكما يحصل الآن في السوق الأمريكية التي تمثل ربع اقتصاد العالم.

فوكاياما، Francis Fukuyama

هو أحد المفكرين الأمريكيين البارزين، وهو المنظر السابق لانتصار الرأسمالية الغربية، في كتابه الشهير "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، كأفضل نموذج توصلت إليه البشرية عبر التاريخ.

يرى الاقتصادي فوكوياما[1] على أن ثورة (رونالد ريغان) قد جنحت عن مسارها الصحيح بصورة خطيرة على امتداد العقد الذي سبقها، وأن المؤشرات قد اتضحت، فجاءت الأزمة المالية الآسيوية كإنذار مبكر على هذا الخطر. فدول عديدة كتايلاند وكوريا الجنوبية عملت (بناءً على نصائح وضغوط أمريكية) على تحرير أسواق رؤوس أموالها فتدفقت على اقتصادياتها أموالاً كثيرة مما خلق فقاعة

[1] The Newsweek: http://www.newsweek.com/id/162401

كبيرة فيها. ولكن مع ظهور أول مشكلة مالية فيها، سارع الكثيرون إلى الفرار. بينما رفضت دول أخرى كالصين وماليزيا إتباع النموذج الأمريكي وأبقت أسواقها المالية مغلقة وتحت تنظيم صارم، مما قلل من تعرضها لتلك الأخطار.

لقد أشرفت بريطانيا على نظام الذهب العالمي ووجهته قبل عام ١٩١٤، أُطلق عليه: (نظام الاسترليني)، لكن بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجة النفقات العسكرية الباهظة ضَعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازدادت قوة الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم.

وعزا البروفسور (روبرت تريفن)[1] جذور أزمة التضخم التي حصلت في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى المبالغ المالية الضخمة التي اضطرت واشنطن إلى إنفاقها أثناء الحرب الفيتنامية، وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة للنفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان، جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية نتيجة الإنفاق الأمريكي المجنون لتعلن نهاية حقبة جيوسياسية وبدء تشكل أقطاب جديدة. وقد قدرت بعض الإحصائيات أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خاضت أكثر من ٢٣٥ حرباً منذ الحرب العالمية الثانية حتى الحرب العراقية الثانية.

أمام هذه الأزمة المخيفة تدرس دول الاتحاد الأوروبي إنشاء نظام مشترك لضمان الودائع المصرفية الشخصية، ويحث المتحدث باسم البيت الأبيض المسؤولين الماليين في العالم لتحسين الضوابط الدولية لتكون أفضل وأكثر فاعلية. أما الرئيس الفرنسي الأسبق فدعا لوضع أسس نظام مالي دولي جديد، بينما أكد رئيس الوزراء

[1] مؤسس نظام النقد الأوربي وأستاذ الاقتصاد في جامعة (بال) لأكثر من ثلاثين عامًا.

الروسي بأن (انعدام حس المسؤولية) في النظام المالي الأمريكي هو سبب الأزمة المالية . ورأى رئيس البرازيل أن المضاربة هي المسؤولة عن انطلاق الأزمة المالية الدولية . وتوقع وزير المالية الروسي تغير دور الولايات المتحدة على الساحة المالية العالمية مرجحًا تراجع استخدام الدولار بمرور الوقت كنقد عالمي .

في هذا الخضم الواسع، لابد من بيان وتوضيح الفكر الاقتصادي الإسلامي وبيان ما لديه من حلول، ولعله الوقت الأكثر مناسبة لإثبات حيوية هذا الاقتصاد؛ فالذين يمثلون عقلاء العالم اليوم؛ يقفون حائرون تائهون هائمون، وعلى الاقتصاديين الذين يحملون لواء الاقتصاد الإسلامي أن يدلوا بدلائهم بإيجابية وشجاعة .

فأسواق المال العالمية اليوم بحاجة إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي، تلك الضوابط التي جاء بها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا وطبقها المسلمون لأكثر من عشرة قرون ولم يشهد التاريخ لهم بأزمات عاصفة كما حصل مع الحضارة الغربية حيث اعتاد خدها على اللطم .

ومن المفيد دحض قواعد اللعبة الرأسمالية لأن مناصريها اعتبروها مذهبًا واسع الطيف لكن الأزمة ألجأتهم إلى العودة إلى (البرغماتية) لتغيير قواعدها، وذلك بدراسة الحلول المقترحة أوربيًا وأمريكيًا .

يقول المثل الشعبي : "من شبَّ على شيء شابَ عليه" ، ويؤكد هذا المثل الخبير الأكاديمي في الولايات المتحدة في مجال دولة البطاقة الائتمانية (روبرت مانينغ) بقوله[1] : لقد نسي معظمكم على الأرجح أن الثورة الأمريكية كانت في معظمها

[1] روبرت مانينغ، برنامج (الدَّين دِينهم In debt we trust)، برنامج بث على قناة الجزيرة الفضائية.

بقيادة المخططين العظماء الذين كانوا قد اقترضوا مبالغ طائلة من المصارف الأوربية بشروط قاسية جداً وقد أدركوا أنه ليس بالإمكان تحقيق الازدهار المالي في ظل تلك الشروط الصعبة وهكذا فإن جزءً من الثورة الأمريكية كان للتخلص من هذه الديون المالية. **إنها ثقافة الاقتراض**.

لقد أدى شيوع هذه الثقافة إلى تحول اقتصاد الولايات المتحدة من اقتصاد إنتاج إلى اقتصاد تمويل، وكانت نقطة انعطافه هي (بريتون وودز)؛ فانتقل الاستثمار الأمريكي في الإنتاج إلى خارجها بفتح الصناعة المصرفية الخارجية بتوجيه من النخبة الأمريكية الثرية. والأسلوب الذي صار متبعاً إثر ذلك، هو إحداث فوضى مقصودة في الأسواق، فوضى تنفذ على عدة مستويات، الشكل (٣٢):

الشكل (٣٢) المساهمة في الاقتصاد العالمي

- فوضى أسواق مالية.
- أزمات مالية وطنية.
- أزمات مالية إقليمية.
- أزمات مالية عالمية.

وتكون **فوضى الأسواق المالية** كما هي حالة إفلاس شركة (إنرون) عملاق الطاقة الأمريكي؛ حيث كانت فوضى كبيرة للغاية؛ لأنها عملية تلاعب بالأسواق لخلق تشوهات مربحة، لكنها لم تكن بمستوى أزمة مالية.

أما **الأزمات المالية** فهي أحداث معينة ذات عواقب وطنية، أو عابرة للحدود في أسواق الائتمان؛ حيث يتجمد الائتمان، ولا تستطيع الشركات تمويل نفسها بعد ذلك.

أما **الركود أو انهيار سوق الأوراق المالية** فليس بحد ذاته أزمة مالية؛ بل أجزاء عادية إلى حد ما من (دورة الائتمان)؛ فإذا سُمح للركود المنتظم بالخروج؛ فسيفجر الكثير من الأشياء التي تراكمت خلاله؛ ولربما صار ذلك بمثابة (دورة العمل الرتيبة). ولا شك أن الأزمة المالية ليست جزءً طبيعيًا من دورة الائتمان، يغاير ذلك حالة الأرجنتين، التي صارت فيها دورة الائتمان جزء من الدورة العادية. وإثر كل ركود يُسمح لمحاكم الإفلاس القيام (**بالتنظيف**)، حيث يسمح للشركات بإلقاء ديونها الخانقة على حساب المستثمرين. وهذه نقطة فاصلة بين الاقتصادين الربوي والإسلامي، حيث أن شريعة الإسلام لا تتسامح أبداً مع أكل أموال الناس

بالباطل، فالدين لا يسقط عن الدائن إلا إن سامحه المدين بذلك أو ساعده أحد بالوفاء به.

وترتبط الأزمات المالية على الغالب بأزمة مصرفية، وذلك عندما يتجمد الائتمان، ولا تستطيع الشركات أو الحكومات فجأة أن تقترض ما يكفي من المال للبقاء على قيد الحياة.

أما الاقتصاد الإسلامي فينهى عن التمادي في الدين لغير حاجة وهذا ضابط للسياسة الائتمانية مما يحد من مخاطرها عند الحدود الدنيا. مثال ذلك اتفاق الفقهاء – حسب معايير الأيوفي – أن الديون إذا بلغت الديون ثلث أصول ميزانية أي شركة؛ مُنع بيع أسهمهما وتبادلها، – وليس تملكها – أسوة بنهي رسول الله عليه الصلاة والسلام عن ببيع الكالئ بالكالئ. وهذا مما يضغط على الإدارات التنفيذية للشركات لضغط ديونها، أما على المستوى الكلي فيحد من مخاطر الائتمان ضمن حدود قابلة للسيطرة.

تشمل الأزمات المالية جميع أنواع المشاكل، بما في ذلك:

- الركود العميق،
- انخفاض أسعار الأصول على نطاق واسع،
- افتقار الأسواق إلى السيولة،
- التخلف عن سداد الشركات،
- وما شابه ذلك.

أما في اقتصادات الأسواق الناشئة؛ فتنطوي الأزمات المالية على أزمة عملة وخوف من أن تتخلف الحكومة عن سداد ديونها بالعملات الأجنبية، أو تقصيرٍ في سداد ديونها بالعملات الأجنبية؛ حيث يجف التمويل الحكومي وينهار الاقتصاد.

وفيما يلي بعض الأمثلة الحديثة عن الأزمات المالية، فيها أزمة واحدة كان أثرها عالمي وطويل الأمد. وإن أغلب هذه الأزمات – إن لم نقل كلها – صُنعت في الولايات المتحدة الأمريكية؛ متسببة في بعض التموجات غير السارة في الأسواق البعيدة، ومسببة المشقة والألم في البلد أو المنطقة التي وقعت فيها.

الأزمات العالمية والإقليمية

– ١٩٩٤–١٩٩٥ الأزمة المالية المكسيكية ("أزمة تيكيلا").

– ١٩٩٧–١٩٩٨ الأزمة المالية الآسيوية.

– ١٩٩٨ الأزمة المالية الروسية.

– ١٩٩٩–٢٠٠٢: الأزمة المالية الأرجنتينية، العملة، الاقتصاد، التضخم، وأزمة الديون مع تخلف الحكومة عن سداد ديون العملة الأجنبية.

– ٢٠٠٧–٢٠٠٨: الأزمة المالية العالمية، الكبيرة، صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية.

– ٢٠٠٨–٢٠١١: الأزمة المالية الأيسلندية.

– ٢٠١٠: الأزمة المالية اليونانية، أزمة الديون، والتخلف عن السداد الحكومي، والأزمة الاقتصادية.

– ٢٠١٤: الأزمة المالية الروسية، التي شملت أزمة عملة وأزمة مصرفية أدت إلى انهيار عدد من البنوك وخفضه.

– ٢٠١٨: الأزمة المالية الأرجنتينية، أزمة العملة والدين الدولار جنبا إلى جنب مع الأزمة الاقتصادية والتضخم. صندوق النقد الدولي على رأس هذا الصندوق مع حزمة إنقاذ بقيمة ٥٧ مليار دولار لحملة السندات بالعملات الأجنبية. كما يتصاعد الاقتصاد، وأكلت من ارتفاع التضخم.

– ٢٠١٨: الأزمة المالية التركية، أزمة في العملة مع أزمة الديون بالعملات الأجنبية، تتخللها أزمة تضخم.

تحدث الأزمات المالية في كل وقت، ولربما هناك العديد منها قيد التنفيذ، **والأزمة المالية تكون محدودة بشكل عام**، ما لم يكن الاقتصاد الذي تحدث فيه كبيراً للغاية ومتشابكًا بقوة مع بقية العالم. كحال الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في الولايات المتحدة، فهي أزمة مالية عالمية، تجمَّد فيها الإقراض لاعتماد اقتصادها على الائتمان؛ ولضخامة الاقتصاد الأمريكي، ونظامه المصرفي، ومنتجاته الاستثمارية، وأصوله، ورهاناته التي يتم تبديلها على نطاق واسع حول العالم.

لكن إذا انهارت أزمة مالية في الصين، فستصبح عالمية، لكن على نطاق أصغر بكثير من الأزمة المالية الأمريكية لأن السندات الصينية وغيرها من الأصول والرهانات غير الموزعة عالميًا كتلك التي نشأت في الولايات المتحدة.

كما أن حصول أزمة مالية في اليابان قد تهز العالم.

أما حصول أزمة مالية في إيطاليا فلن يجعلها عالمية، لأن أثرها سيكون على إيطاليا وبعض دول منطقة اليورو المتشابكة معها، بل قد ينثر ذلك بعض الغبار على مستوى العالم.

وخلاصة الأمر: أنه من الآن فصاعداً، على العالم أن يعتاد الأزمات المالية، وستقتصر في الغالب على الاقتصاد الذي تحدث فيه، وسيكون بين الحين والآخر أزمات كبيرة، إذا حدثت في دول ذات اقتصاد كبير كأمريكا أو الصين أو اليابان.

السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة المائة[1]

مقال نشرته إيكونوميست سلط الضوء على سياسة روسيا الاقتصادية في عهد فلاديمير بوتين وقد شارفت بلاده على الإفلاس[2] بعنوان اليد اليمنى لبوتين امرأة.

عاشت بلاد الدب الروسي حالات عصيبة، وهي لا تعدو حلقة من حلقات النظام العالمي وكوارثه؛ فقد خرج الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير من القرن الماضي من الوجود مثقلا بجراح اقتصادية أخذت منه كل مقتل قبل أن يُتم مئويته، خرج من غير عودة، دون أن يأسف عليه أصحابه.



الشكل (٣٣) قصة أزمتين

حمل فكره بُعداً اقتصاديًا تنظيريًا لم يُثبت نفسه رغم السنوات التسعين التي قضاها في الحكم عنوة، ومات الاتحاد تاركًا جراحًا لا تندمل آثارها ولا يمحوها زمن، بحجج اقتصادية براقة مثل: (المساواة، والميل لحقوق الفلاحين والعمال)، والحقيقة أن أولئك لم يزدادوا إلا بؤسا؛ بينما صار قادتهم

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة المائة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٧-٢٠١٩.

[2] Russia's Central-Bank Governor, Putin's Right-Hand Woman, The Economist, 16 Apr 2016, https://www.economist.com/finance-and-economics/2016/04/16/putins-right-hand-woman

من الأثرياء، وشارفت بلادهم على الضياع.

خلف ذلك النظام الاقتصادي نظامًا من رَحِمه، حاول أن يبدو أفضل وأقوى؛ لكن شبح الخوى الاقتصادي مازال ماثلا فيه يهدد كيانه، ويكاد يرسم صيرورته، ولعل الجدلية الماركسية لم يتحقق منها سوى هذه الحتمية التي تعاكس ما حيك في رؤوس منظريها؛ فبدل أن تسمو وتسود خبت وتلاشت. ورجح البعض أن تكون سنة ٢٠١٧ – حسب محللين كثر؛ ومنهم الاقتصادي الملياردير (بافيت) – هي النهاية، والسيناريو المنتظر هو الإفلاس. فهل صدفة أن يلد القياصرة نظامًا أقضوا مضاجع العالم فيه سنة ١٩١٧، ومن ثم تلاشى في ٢٠١٧؟

إن التخلف الاقتصادي الروسي يعود لسنوات مرت، وأبرز خصائصه هي:

- **انتشار الفساد**؛ فالطبقة السياسية الحاكمة التي كانت تحرس مصالح العمال والفلاحين صارت طبقة غنية لم يعد يناسبها نظام الحكم؛ فغيرته بما يناسب مصالحها. وبما أن الفساد هو أس الخراب والدمار؛ فهو عدو داخلي يصعب مواجهته خاصة إن صار منظما.
- **الاقتصاد الريعي**: يعدُّ النفط والغاز من الصادرات الرئيسة في البلاد، وقد بانت عورة ذلك الاقتصاد بانخفاض أسعارها وانكشف ترهله وضعفه. ويعدُّ اعتماد تلك الدولة التي جاءت من رحم امبراطورية كبيرة على سلع استخراجية – دون تطوير صناعات وزراعات تخصها – أمرا مستغربًا؛ خاصة وأن الخبراء فيه يعجون بالمئات؛ بل الآلاف؛ لكن تفشي الفساد يحاصر أولئك الفنيين (التكنوقراط) ويُبقيهم بعيدين عن مركز القرار فيُقصي خبراتهم.

- **العقوبات الغربية**: حاصرت العقوبات الاقتصاد الروسي وكادت تُطبق عليه. وهذا يدل على أهمية العقوبات الاقتصادية، وضرورة تطبيقها كسلاح. وهذا ما نادينا به عندما أسيء لنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم، وقام حينها بعض المتشدقين بوصفه سياسة غير مجدية، مع أن الغرب كان يعيش أزمة مالية عالمية، وأي مقاطعة ضده في حينه كانت ستضغط على حجم الإنفاق لديه؛ مما يضاعف مفعول تلك السياسة. وها هو الغرب يستخدم الحصار الاقتصادي ضد روسيا ويرى ثمار فعله.
- **التعصب والأيديولوجيا**: يقول (يفغيني ياسين) وزير الاقتصاد السابق: لم يكن لبوتين أفكاراً واضحة حول الاقتصاد؛ فعهد السياسة الاقتصادية لطاقم من المهنيين ذوي الوجهات **الأرثوذكسية** (المتشددة). لذلك فوصف الاقتصاد الإسلامي بالإسلامي ليس أمراً منكراً كما يحلو للبعض النظر إليه، فما لا ينتبه إليه أولئك أن (بوتين) قد أسند ملف الاقتصاد للأرثوذكس أصحاب النظرة المتشددة بشهادة وزير روسي سابق، وهذا ما لا يُسوق له ولا يُشهر به.
- **اقتصاد المقامرة**: تبين عند انخفاض أسعار النفط وركود الاقتصاد العالمي خلال أزمة ٢٠٠٨ أن الاقتصاد الروسي كان يعتمد على صناديق التحوط الأجنبية (الطائشة)، وعلى مستثمرين أفراد؛ الذين سرعان ما سحبوا أموالهم نحو الخارج، عندئذ حاول البنك المركزي الروسي Central Bank of Russia CBR دعم قيمة الروبل، وتعويض أكثر من ٢٠٠ مليار دولار فقدت من احتياطيات النقد الأجنبي في غضون أشهر. إثر ذلك:

– توقف الإقراض في مختلف قطاعات الاقتصاد.

– انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٪ عام ٢٠٠٩.

إن انتشار ثقافة القمار بين الأفراد يسوغ وصولها للحكومات؛ فأفراد الحكومة هم من المجتمع نفسه، وزاد الأمر سوءا تفشي ثقافة الاقتراض؛ حيث انكمش منح الإقراض وانكمش معه الاقتصاد.

وبسبب تراجع أسعار النفط وعدم وضوح نهاية منظورة له، اضطرت روسيا إلى سن مجموعتين من الإصلاحات، هما: (تنويع مصادر التمويل، وتغيير الاحتياطيات).

عددت روسيا مصادر تمويلها عام ٢٠١٣ بإدخال السندات بفائدة؛ لكن بما أن اقتصادها غير موثوق به وليس فيه أية مزايا تنافسية؛ لأنه ريعي؛ فقد جذب هذا المصدر التمويلي مقامرين عالميين متخصصين من المؤسسات الاستثمارية التي لا يهمها تقلبات السوق؛ بل تبدي اهتمامها بشراء الأصول المالية عندما تكون رخيصة؛ فارتفع الدين العام من ٦٦٪ إلى ٧٠٪ في عام ٢٠١٣ وحده. وقد زاد حجم الدين العام بسبب زيادة التزامات الحكومة الروسية تجاه تنامي موجودات صناديق التقاعد الروسية التي ينظمها CBR، وقدرها بنك (جولدمان ساكس) بحوالي ٦٠ مليار دولار اليوم، وقدر أنها ستصل إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

ثم نمت احتياطيات CBR من ١٤٠ مليار دولار في الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٣) لتصل أكثر من ٥٠٠ مليار دولار (نحو خُمس الناتج المحلي الإجمالي الروسي)؛ بسبب

ارتفاع أسعار النفط. الأمر الذي مكّن روسيا من انتهاج سياسة خارجية عدوانية معادية للغرب، ولم تعد بحاجة لمساعدة صندوق النقد الدولي للإنقاذ، كما حصل عام ١٩٩٨. وهذا يدلل بوضوح على أن سياسات المؤسسات الدولية مسيسة وغير حيادية؛ فضلا عن كون قروضها ربوية.

ثم عاودت أسعار النفط انخفاضها؛ مما شكل خطراً على حجم الاحتياطيات؛ لأن الاقتصاد الريعي غير متعدد الدخل؛ مما حدا بـ CBR إلى تعويم الروبل؛ فهبط سعره بنسبة ٤٠٪ مقابل الدولار في عام ٢٠١٥ وحده. ويبدو أن الحكومة راهنت على الشعب الروسي في دعم عملته وحمايتها؛ ليحافظوا على قوتهم الشرائية وحماية مدخراتهم؛ لكن ذلك استنفد احتياطيات البلاد مرة أخرى. كما قام CBR بتوزيع الدولار على البنوك وشركات الطاقة لمساعدتها على سداد ديونها الخارجية بعد أن أضرت بها العقوبات، واستخدام احتياطياته لتمويل عجز الموازنة؛ وهذا دليل على مخاطر وقوع البلد في براثن الدين العام.

ثم مع ارتفاع أسعار النفط، تراكمت الاحتياطيات ثانية لدى CBR؛ ليحقق الـ ٥٠٠ مليار دولار ثانية. **ويبدو أن لعبة جمع المليارات وتضييعها لعبة تكررت واستنزفت موارد البلاد وضيعت مدخراتها، واللاعب الأساس في ذلك هو السياسات النقدية الخاطئة والإصرار على محاكاة غيرهم دون وضوح هوية أرثوذكسية في المعالجة.**

وصفت السيدة (إلفيرا نابيولينا) حاكمة المصرف المركزي الروسي تلك الخطوات بأنها: مؤلمة؛ لكنها ضرورية، وأنها: كانت لتخفيف الألم، وركزت الخطوات على البنوك المحلية، فكان منها:

- إنفاق الحكومة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإعادة رسملة البنوك التي تدار بشكل جيد؛ لتعويض مدخرات الروس في الحالات السيئة.
- سُمح للبنوك (مؤقتًا) رفع قيمة مطلوباتها من العملات الأجنبية بسعر صرف ما قبل الأزمة، مما جعل ميزانياتها تبدو أكثر صحة مما هي عليه حقًا؛ فساعدها ذلك على إقراض المزيد؛ وهذا (غش).
- سُمح للبنوك الصبر على الديون المتعثرة، وهي خطوة رحب بها صندوق النقد الدولي بحذر.
- شدد الإشراف على البنوك.
- أُلغي نحو ٢٠٠ ترخيص مصرفي منذ عام ٢٠١٤، وهو ما يعادل خمس مجموع البنوك.

كانت ثمار تلك التدابير أن أبقت القروض المتعثرة في مستوى أقل مما كانت عليه في ٢٠٠٨؛ لكن حجم الائتمان ازداد في المدى (القصير، والمتوسط)، وصار شبح زيادة معدلات الفقر أمرًا متوقعًا في المدى الطويل. وهذا أحد مآلات سياسة التوسع في الائتمان.

يقول منتقدو السيدة (نابيولينا): إن السياسة النقدية المتشددة وتوزيع الدولار هو الجاني؛ لأنه شلّ الاستثمار، وهو ما حصل في سورية خلال أزمتها الأخيرة والذي

أوصل ليرتها إلى الحضيض – إضافة لأسباب أخرى –. وخلاصة الأمر أن السيدة (نابيولينا) ترى: **أن الانكماش الاقتصادي في روسيا هو في الغالب نتيجة عوامل هيكلية**. وما يقلقها أكثر ليس طول فترة انخفاض أسعار النفط؛ لكن **كيف يمكن لروسيا تحسين بيئة أعمالها بسرعة وحيوية؟**.

تركيا في عين الإعصار[1]

📖 **الإعصار** جمعه أعاصير، رياحه حلزونية تدور عكس عقارب الساعة، وعين الإعصار مركزه، وكلما كان الإعصار قويًا كانت العين واضحة وكبيرة.

يُمثل الإعصار – في حالتنا هذه – المدرسة التجارية (المركنتيلية) التي تحاول العودة بقوة؛ أما رياح الإعصار فأمريكية، وهي تسير بعكس الاتجاه العالمي مخالفة تنظيماته الشهيرة؛ كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة البيئة العالمية ... وغيرها.

يضرب هذا الإعصار يُمنة ويُسرة؛ فلا يفرق بين حليف وعدو؛ فالجميع بمرتبة واحدة. يقوده (قوميون) انكفؤوا نحو قوميات محلية؛ متخلين عن نهج العولمة التي ثبت أن لا طعم ولا لون ولا ريح لها.

📖 **المصالح لا تكفي لنشر العالمية وفكر العولمة**

صدق الله تعالى القائل: وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (الأنفال: ٦٣)

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، تركيا في عين الإعصار، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٥-٢٠١٨.

أما تركيا فتمثل عين الإعصار..

الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧ :

بدأت الأزمة في تايلند في أعقاب انهيار عملتها، إذ أُجبرت الحكومة على تعويمها بعد أن اختفت العملات الأجنبية التي كانت توازن معدلات تحويل العملة، لتنقطع الرابطة بين البات التايلندي والدولار الأمريكي.

كانت تايلند تتحمل في ذلك الحين عبء ديون خارجية، مما قاد الدولة إلى حالة من الإفلاس، ليتبع ذلك انهيار عملتها. ثم انتشرت الأزمة لاحقًا؛ فبدأت عملات كامل جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان بالتساقط، وانخفضت أسعار البورصات، مقابل ارتفاع كبير في القروض الخاصة.

يبدو أن هناك سيناريو يهدف للتحرك ضد الاقتصادات الناشئة، تكملة للسيناريو المشابه الذي حدث إبان تسعينيات القرن الماضي عندما اُستهدفت دول شرق آسيا. ولا يشترط أن يكون الاستهداف مباشراً؛ فطبيعة النظام النقدي العالمي أن فيه مؤسسات نقدية دولية تخطط لما سيكون وتأخذ دور الناصح المرشد للمحتاجين، لكن على الرغم من التنبيه والتحذير؛ فلا حياة لمن تنادي.

لمحة اقتصادية عن تركيا :

تركيا أنموذج يحبه مستثمرو الأسواق الناشئة؛ فجيشها القوي له ترتيب عالمي، وصناعتها العسكرية والبحرية كبيرة؛ فهي تشارك في صناعة الطائرة الأكثر شهرة عالمياً F35؛ اقتصادها متوازن، يمثل الإنتاج الزراعي فيه ١٣٪ والصناعي ٣٠٪ والخدمي ٥٦٪؛ ينتظر قطاعها السياحي أن يصل عدد زواره ٤٠ مليون سائح سنوياً؛ هي عضو في نادي البلدان العشرين الأكثر غنى في العالم G20 ترتيبها فيه السابع عشر، ولديها طموح بالوصول لترتيب دون العشرة فيه. وهذا غيض من فيض..

يتجاوز عدد سكانها الـ ٧٥ مليون نسمة، فيه الفئة الفتية غالبة، ومعدل نموها السكاني ١.٥٪ سنوياً. وتنتشر الجاليات التركية بكثرة في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا وكندا واستراليا.

تركيا ليس مجرد اسم لبلد ذو حدود جغرافية بل هو اسم يشير لعِرق وقومية موغلة في التاريخ والجغرافية. تتميز بمناخ يرتاده أربعة فصول يضفي على اقتصادها مزايا واضحة

تنعكس في تنوع إنتاجه الزراعي وبالتالي تنوع إنتاجه الصناعي، فضلا عن تميزه بصناعة استخراجية متنوعة؛ كالفحم الحجري، والفحم النباتي، والحديد، والرصاص، والنحاس، والفضة. وهي من أكبر منتجي الكروم، ولديها احتياطيات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد. وقد استخرجت ٨٢ طناً من الذهب خلال العشر سنوات الأخيرة.
ويُصنف الاقتصاد التركي بأنه اقتصادٌ ناشئٌ.

وقد توقعنا هذا لتركيا[1]، قبل ثلاث سنوات من حصول أزمتها، توقفنا فيه عند مقال لرئيس تحرير مجلة إيكونوميست: (وقائع الديون) واصفًا إياها بأنها: (قصة لا تنتهي)، وقد تعرضنا لذلك في فصل سابق، وكانت خلاصته كالآتي:

هناك دورة لكل ثلاث فترات من الدَّين، تبدأ بفيضان رأس المال عبر الحدود، ثم خفض معدلات الفائدة، ثم حفز نمو الائتمان؛ فيرتفع الدين في الأسواق الناشئة بنسب كبيرة؛ لتوشك بعدها بوادر الازدهار السائد على الانتهاء!؛ فتكون الاقتصادات الناشئة في واحدة من فئات ثلاث ذكرناها سابقًا.

وقد توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو في الأسواق الناشئة في ٢٠١٦؛ وأشارت دورات الديون – في حينها – لسنة أخرى من التباطؤ على الأرجح؛ بسبب ضعف الدول النامية؛ التي تشكل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي، وبسبب انخفاض معدل النمو في الأسواق الناشئة الذي يضرب كلاً من: أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، والتدفقات النقدية للمصدرين؛ فإن معضلة السياسة الأميركية – الأكثر خطورة –؛ تكمن باختلاف السياسة النقدية بينها وبين بقية العالم؛ مما يضع ضغطًا تصاعديًا على الدولار؛ ليُضر بصادراتها

[1] ينظر مقالنا لشهر ديسمبر ٢٠١٥: الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية.

ومكاسبها. أما **رأس المال** فسيتموج ثانية بحثًا عن المستهلك الأميركي **كاختيار جديد للمقرضين**.

مكمن دهاء السياسة النقدية، أنه لا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد

وهنا مكمن **دهاء السياسة النقدية، فلا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد التركي**؛ فما يراه الجميع ويتكلم عنه الأتراك مجموعة ظواهر غير مباشرة أشعرت أن تركيا في عين الإِعصار الاقتصادي المتجلي بفقدانه لخُمس قيمة ليرتها في شهر واحد، وهذا مشابه لسيناريو تايلند بداية التسعينيات المذكور آنفًا.

أما العقوبات الاقتصادية الأخيرة والمتتالية؛ فزادت سرعة الإِعصار الضارب؛ وهذا مما يمكن تسميته بالمثل الشعبي: (**ضربة معلم**).

ويبدو أنه لم يُتوقع حجم ردة الفعل التركية وحجم التعاطف الشعبي والدولي معه، مما شكل عاملاً فاضحًا لهذه السياسة، مما قد يتسبب في توقف ألاعيبها ضد باقي الأسواق الناشئة أو تأخيرها لفترة قادمة لتبدأ ملحمة ديون أخرى، ويكأن العالم لا يتعلم لا بالممارسة ولا بغيرها؛ فبريق المال يسبب عمى خاصًا، قال تعالى واصفًا الطغاة من الناس: **وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا** (الفجر: ٢٠).

إن محاولة إدخال الاقتصاد التركي في أزمة ركود عميق، سيقابله ثلاثة مستويات من المخاطر:

- **الأسواق الناشئة**، التي بلغت عملاتها مستوىً متدنيًا؛ كـ(راند) جنوب أفريقيا، و(روبية) الهند، و(البيزو) الأرجنتيني الذي انخفض ٤٥٪ – في اليومين الأخيرين من كتابة هذا المقال – رغم أن هذه الدول رفعت أسعار

الفائدة أكثر من مرة وباعت من احتياطياتها؛ وهذا دليل على عقم هذه السياسة النقدية، التي يحاولون حشر المركزي التركي فيها وهو يبتعد عنها.

لقد ساد تلك الأسواق الناشئة:

- شعور المستثمرين بالقلق، وزاد احتمال فرارهم مع انتشار العدوى.
- التذبذب؛ فالأسواق الناشئة تتشارك في واحدة أو أكثر من سمات الأسواق التركية، مثل:

  * عدم كفاية معدل المدخرات،
  * العجز الكبير في الحساب الجاري،
  * زيادة حجم الديون بالعملات الأجنبية،
  * التضخم المرتفع.

مما دعا تلك الأسواق للتشدد في سياساتها النقدية، وهذا ما يؤهل الأسواق العالمية فعلاً للعدوى.

– **الأسواق الغربية:**

- التي قد تنهار بسبب سنداتها المرهقة لتركيا، خاصة عندما سيصعب على المدينين الأتراك توفير الدولار المرتفع لسداد الأقساط المترتبة، وهذا يؤذن بانهيار البنوك في أوروبا، التي سرعان ما ستؤثر على بنوك الولايات المتحدة الأمريكية، بدليل انخفاض أسعار الأسهم في بورصة نيويورك، وفي غيرها.

- خوف الحكومات الأوروبية من سماح تركيا للاجئين السوريين بالهجرة إلى أوروبا.
- هبوط أسعار عملات أساسية كاليورو الذي تدنى أمام الدولار بعد يومين من بدء انهيار الليرة.
- لا يقل حجم الاستيراد التركي عن ١٣٠ مليار دولار سنويًا، وما يحصل؛ سيدفع لزيادة العجز في ميزانها التجاري، وسيجبرها على خفض وارداتها، مما سيشجع المنتج التركي ويخفض الطلب على الصادرات الأوروبية والأمريكية والصينية؛ وهذا ما يؤشر لحصول العدوى، كما أنه قد يجلب بعض النفع لتركيا.
- إن تركيا حليف مهم للغرب، تتميز بموقع جغرافي يقع على مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، والسيناريو الأسوأ للغرب عمومًا أن تنجرف تركيا نحو روسيا أو الصين في المدى الطويل.

– **السوق التركية:**

سيعاني الأتراك في المدى القصير من ارتفاع الأسعار، وسيشعر كثير منهم بالفقر بسبب ذلك.

إن الخطيئات التي ارتكبتها تركيا من وجهة نظر النظام النقدي العالمي؛ هي:

- عدم لجوئها إلى صندوق النقد الدولي.
- عدم استخدام مصرفها المركزي مؤشر سعر الفائدة لمواجهة الأزمة.

وهذا ما أسمته مجلة ايكونومست بـ(خداع تركيا للسياسة الاقتصادية الأصولية Economic-policy orthodoxy has been junked). وكأن هذه السياسة مُسلَّمة من المسلمات التي لا يصح الخروج عنها[1]!!؛ وحقيقة الأمر أن هذه ليست خطايا بل لعلها مزايا؛ فتركيا إن نجت؛ فستكون أول الخارجين الحقيقيين عن هذه السياسة الأصولية التي لا أساس لها من الصحة.

لكن وقبل طرح أية حلول مقترحة، لابد من وقفة جريئة أمام أخطاء السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التركية، والتي يتلخص بعضها بالآتي:

- **التوسع في الإنفاق**، وهذا أمر قد يصعب ضبطه مع بلد يستقبل ٤٠ مليون سائح سنويًا.
- **التوسع في الاقتراض**، والمقصود الاقتراض عامة والربوي خاصة، وهذا يُكلّف الاقتصاد المحلي تبعات كبيرة في خدمة الدين الخارجي بسبب تحرك سعر الفائدة من جهة؛ ففوائد الديون متحركة لا ثابتة، وبسبب تغير سعر صرف الليرة التركية سلبًا أمام الدولار؛ فغالب الديون محررة بالدولار.
- **اعتماد معدلات نمو مرتفعة أساسها تمويل بالاقتراض الأجنبي**، مما ضاعف حجم الدين من العملات الأجنبية للشركات لأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٩.

---

[1] How Much To Worry About Turkeys Turmoil, The Economist, 18 Aug 2018: https://www.economist.com/leaders/2018/08/18/how-much-to-worry-about-turkeys-turmoil?cid1=cust/ednew/n/bl/n/2018/08/16n/owned/n/n/nwl/n/n/na/144433/n

- **حرية حركة الاستثمارات الخارجية** (الساخنة) وانسحابها من السوق التركية نتيجة إشاعة الذعر فيها .

أما الحلول؛ فيمكن تلخيصها بالآتي :

ذكرنا لمحة عن الاقتصاد التركي؛ للتأكيد على قوته، لكن ما تضمنه اقتصادها من أخطاء جعلته سهل الطعن فيه؛ لذلك اُستغل هذا الضعف وحصل ما حصل؛ فعجلة الإنتاج التركي مستمرة في الدوران لكن معدل دورانها سيتباطأ، وسيتباطأ معه مصدر عملاتها الأجنبية . ويمكن لهذا الاقتصاد تلافي بعض ذلك إن استفاد من هبوط الليرة وخفض أسعار إنتاجه لا معادلتها بسرعة ليتمكن الميزان التجاري من تصحيح وضعه، بشرط أن لا يتم ذلك بالمديونية الربوية، ولا المديونية الخارجية المقومة بالدولار تفاديًا لسعر الصرف المتخلخل، منعًا لنمو المديونية الأجنبية، – سنتعرض لسياسة سعر الصرف لاحقًا – .

لذلك فإننا نصح بالآتي :

- خفض حجم الديون عمومًا، وإلغاء الديون الربوية؛ فكل الأزمات العالمية والإقليمية خلال القرنين الماضيين مبناها دورات الديون والتلاعب بها، فمن أجاد اللعب أجاد النجاة من المركب قبل غرقه . والأصح أن تلجأ الناس والمؤسسات والحكومات للتمويل الإسلامي لما فيه من استقرار ومنافع للجميع .
- الحد من الإنفاق التبذيري والإسرافي المحلي والمستورد على السواء .

- استخدام العملة المشفرة CryptoCurrency **في التبادل المحلي الداخلي؛** كبديل عن العملة المحلية للحد من تبادل الليرة. مما سيساعد في خفض التعامل بالعملة المحلية وتداولها؛ لينعكس إيجاباً بخفض التضخم السائد.
- الضبط المحكم لحركة الاستثمارات الساخنة، وعدم الانجرار وراء مغريات أرباحها، تحاشياً للسقوط في فخ مخاطرها الشديدة.

ويضاف للعلاجات المقترحة؛ إصرار المركزي التركي على عدم استخدام سعر الفائدة وعدم لجوئه لصندوق النقد الدولي. وكذلك سعي الحكومة التركية لاستخدام العملة المحلية في علاقاتها التجارية مع الدول التي تتعامل معها والمتأثرة بالسياسات الأمريكية؛ كروسيا وإيران والصين وأوكرانيا.

فيا أيها الناس، ويا أيتها الشركات، ويا أيتها الحكومات ألزموا أنفسكم ضوابط التحليل الشرعي، الذي يضبط حجم الدين (الحلال) ضمن حدود تحوطية، والذي يُنهي المحرمات جميعها، مما يموضع الاقتصاد في مكانه الصحيح، لأنه وسيلة لا غاية. ودعوا عنكم العقيدة الاقتصادية الأصولية Economic policy orthodoxy بما فيها سياسات مدرسة شيكاغو النقدية التي فيها مهالك الناس جميعهم؛ فالأزمات المتتالية شاهد على ما فيها من سوء.

فرنسا: السترات الصفراء تزيد عُريّ النظام المالي العالمي[1]

مقترحات (موريس آلي) وحلول الاقتصاد الإسلامي

شهدت فرنسا ثورة حسب تعبير بعض الشعارات التي رفعت في الاحتجاجات والتي سُميت بالسترات الصفراء؛ نسبة لما يلبسه المحتجون، وهذه الحركة هي حركة احتجاجات شعبيّة ظهرت في شهر أيار (مايو) ٢٠١٨، ثم ازدادت شهرتها وقوتها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨. وحسبما هو معلن فإنها ثورة محتجين على رفع أسعار الوقود بسبب فرض الحكومة ضريبة القيمة المضافة التي شملت الديزل بنسبة بلغت ١٤٪ خلال عام واحد، وضريبة أخرى على البنزين بنسبة بلغت ٧.٥٪؛ مما انعكس بزيادة أسعار الوقود الذي فاقم بدوره ارتفاع تكاليف المعيشة.

لمحة عن الاقتصاد الفرنسي:

فرنسا هي البلد الأكثر زيارة في العالم وثاني أكبر اقتصاد في أوروبا وسابع أكبر في العالم. تعد منتجاً زراعياً رائداً، تمثل ثلث الأراضي الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي. وهي سادس أكبر منتج زراعي في العالم وثاني أكبر مصدر زراعي، بعد الولايات المتحدة. تباطأ النمو الاقتصادي فيها في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى البطالة مما وضع ضغوطا هائلة على الحكومة لإعادة تشغيل الاقتصاد.

– إجمالي الناتج المحلي GDP: ٢.٥٨ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٨٣ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI؛ وبسبب عدد سكانها المرتفع: ٤٤،٥٤٩ دولار (المرتبة ٢٦).

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات موريس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٩-٢٠١٨.

وبرأي المحتجين؛ فالإصلاحات الضريبية التي سنتها الحكومة تستنزف الطبقتين العاملة والمتوسطة. وأن الهدف من ضريبة الوقود هو تمويل العجز الذي سببته التخفيضات الضريبية المفروضة على الشركات الكبرى بحجة تحسين قدرة فرنسا التنافسية عالميًا – حسب تفسير الرئيس الفرنسي –، مما دفعهم للتظاهر ضد هذه السياسات التي يرون أنها تزيد فقر الفقير وتعمل على زيادة غنى الغني.

ثم جاء رد الرئيس الفرنسي بتوجهه:

- لإلغاء الضريبة عن الساعات الإضافية؛ في محاولة لرفع القدرة الشرائية لدى الفرنسيين،
- لإلغاء الزيادة الأخيرة على ضرائب التأمين الاجتماعي لأرباب المعاشات الذين يتقاضون أقل من ألفي يورو.

ثم أكد الرئيس استمرار السيطرة على الإنفاق العام لتُحقق الحكومة ما تصبو إليه. أما تكلفة تلك الإلغاءات؛ فقدَّرها أحد وزرائه بحدود ٨ إلى ١٠ مليار يورو. إثر ذلك، سارعت المفوضية الأوروبية دراسة تلك الإجراءات لتحديد أثرها على الميزانية؛ فرئيس الوزراء الفرنسي توقع أن يزداد عجز الميزانية حد ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المتفق عليه في الاتحاد الأوروبي متوقعًا أن يسجل نحو ٣.٢٪ العام المقبل. وهذا ما تنبه إليه المحتجون بشكل مسبق فرفعوا شعار خروج فرنسا من الاتحاد FRexit لقطع هذه العلاقة التحكمية التي تنعكس عليهم مباشرة بمزيد من الضرائب ومصادرة حدودهم الدنيا للعيش الكريم.

وقبل أن نسهب في التحليل واقتراح الحلول من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؛ نشير لمقال نشرناه في حزيران ٢٠١٨ – بعنوان بيت للزكاة ومصلحة للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي وسوف نتناوله لاحقًا –؛ إثر أحداث أصابت الأردن لنفس أسباب الاحتجاجات الفرنسية، والتي أيضاً عادت للغليان في الشارع الأردني من جديد أكثر من مرة.

إن الحل الذي نطرحه على الفرنسيين، نقتبسه من اقتصادي فرنسي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد هو (موريس آليه)، تطرق فيه إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة (الليبرالية المتوحشة)؛ معتبراً أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار.

يلخص البروفسور (Magdaléna Přívarová) من كلية الاقتصاد الوطني بجامعة براتيسلافا بسلوفاكيا، رؤية (موريس آليه) بمقالة عنوانها[1] : (موريس آليه ومحاولته في مجال العلوم الاقتصادية)، يشرح فيها أركان أزمة العالم المالية من خلال توضيح مكامن الخطر في النظام الحالي؛ وذلك بإصلاح النظام المالي والضريبي بشكل ثنائي.

إصلاح النظام المالي والضريبي

يكون الإصلاح حسب (موريس) كالآتي:

١- إصلاح النظام المصرفي وخلق النقود:

---

[1] Maurice Allais and HIs Attempt at Rigour in Economic Science, Magdaléna Přívarová:
https://www.nbs.sk/_img/Documents/BIATEC/BIA05_02/13_16.pdf

إن النظام الحالي، الذي يُمكن البنوك من إنشاء الزخم، هو من وجهة نظر (موريس) سخيفة، لأن البنوك تقترض الزيادات التي لا تملكها، وبهذه الطريقة تحصل على دخل غير مصرح به.

لذلك اقترح (موريس) أن تكون هناك بنوك تختص بقبول الودائع، وبنوك تختص بتوفير القروض؛ حيث يتم في البداية استلام الودائع من العملاء، ويتم الاعتناء بها، لكن لا يمكن إقراضها. وبهذه الطريقة لن يتم إنشاء أية أموال ex nihilo[1].

ومع ذلك، قد تفرض هذه البنوك رسومًا على عملاءها مقابل الخدمات المرتبطة بإِدارة حساباتهم.

أما بما يتعلق بالبنوك المقرضة، فإنها سوف تقرض المال على المدى الطويل، ومن هذا المال ستوفر قروضًا قصيرة الأجل، دون (خلق) مال جديد؛ وبالتالي فإن نمو عرض النقود المتداولة سيعتمد فقط على البنك المركزي، وستتدفق (الدخول) من إنشاء هذه الأموال إلى خزينة الدولة، مما سيؤدي لكسب مزيد من مصادر التمويل (إلى جانب الضرائب التي هي الحل الثاني).

يُشار إلى أن بعض مطالب المحتجين طالت المصارف المحتكرة، وطالبت بتجزئتها لكسر الاحتكار.

تعليقنا على إصلاح موريس للنظام المصرفي

إن خلل خلق النقود الذي تمارسه البنوك الربوية برأي (موريس) حلّه يكون بإنشاء مجموعتين من البنوك، واحدة لتلقي الودائع والثانية للإقراض الربوي بما تملكه من

[1] ويكيبيديا: عبارة لاتينية تعني: من لا شيء، بمعنى الخلق من لا شيء، https://en.wikipedia.org/wiki/Ex_nihilo

أموال. إن ذلك مُقتبس من فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، مع أفضلية واضحة للأخيرة، لأنها:

- تقبل الودائع من العملاء كقروض، ويدها عليها يد ضمان، مما يسمح لها الاستفادة من هذه القروض مع مراعاة نسب السيولة والاستثمار التي تشترطها البنوك المركزية.
- تمول أنشطة عملائها بائتمان ممنوح من الأموال التي هي تحت إدارتها دون خلق نقد إضافي؛ فصيغ الائتمان التي هي المرابحة الآجلة والسلم والاستصناع يكون فيها الجزء الآجل من أموال البنك وما تحت إدارته منها.

وما غفل عنه (موريس) هو: دور الربا في افتعال التضخم، وزيادة تكلفة الائتمان، في حين تعتمد المصارف الإسلامية الربح في عملها سواء؛ أكانت صيغ ائتمان أم مشاركة أم استثمار مباشر.

وهذه الصيغة الإسلامية من المصارف؛ أوضح وأفضل وأمتن.

٢- إصلاح النظام الضريبي:

طبقًا لما قاله (موريس)، من الضروري إصلاح النظام الضريبي، الذي في نظره هو الأكثر قابلية للتطبيق، ولأنه يمكن أن يكون الأكثر كفاءة.

بهذه الطريقة ترتبط نظرية (موريس آليه) للنقود ارتباطًا وثيقًا بمقترحاته الأصلية المتعلقة بالنظام الضريبي. ويدعو (موريس) إلى تخفيض جميع ضرائب الدخل، على هذا المبدأ، مع أن الدولة ليس لديها أي حق أخلاقي للتدخل في الحياة الخاصة للناس، لا سيما فرض ضريبة على ثمار عملهم. وطبقًا لـ(موريس)، فإن الشركات

المدارة بشكل جيد فقط (أي المربحة) هي التي تدفع الضرائب، أي أن الأقل فاعلية في جوهرها لا تخضع للضريبة .

ويعتقد (موريس) أن هناك ثلاثة أنواع من الضرائب :

أولاً، يجب فرض ضريبة رأس المال الحالية، التي تتعلق بجميع الأصول المادية؛ كالأرض والعقارات، وما إلى ذلك؛ ويكون لهذه الضريبة معدل وحيد هو (٢٪)، مما سيُمكّن الموازنة العامة من زيادة إيراداتها بنسبة ٨٪ على شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيًا، يجب أن يكون هناك تحديد معدل يومي لضريبة القيمة المضافة VAT .

ثالثًا، ستكون الإيرادات المحققة من خلق الأموال مصدرًا هامًا لتمويل الإنفاق الحكومي، التي ستتحقق من قبل البنك المركزي .

تعليقنا على إصلاح موريس للنظام الضريبي

إن الضرائب هي مكمن الاحتجاجات وسببها الظاهر والشعرة التي قصمت ظهر البعير، والحلّ المقترح من موريس يُقارب الحل الإسلامي في جزئية ويبتعد عنه في جزئية أخرى :

- فهما يقتربان في دعوته لتطبيق نسبة ثابتة من الضريبة على الأصول المادية بنسبة ٢٪؛ بينما يطبق الاقتصاد الإسلامي رسمًا ماليًا يُسمى زكاة المال؛ على صافي الأصول المتداولة أو على صافي حقوق الملكية مطروحًا منها الأصول الثابتة بمعدل ٢.٥٪ (حسب الجزء السفلي أو العلوي من الميزانية)؛ وبذلك يُعفي الاقتصاد الإسلامي الأصول الثابتة من أي رسم مقابل مساهمتها في

العملية الإنتاجية، بينما يأخذ من صافي الأصول المتداولة ذلك؛ مع اعتبار أن مصارف زكاة المال ليست كمصارف الضرائب إطلاقًا؛ فالأولى تذهب مباشرة للطبقات الفقيرة من الناس لتدعم نفقاتهم حيث الميل الحدي للفقراء يساوي الواحد مما يحسن معيشتهم مباشرة دون وساطة يغلب عليها الفساد الإداري على أقل تقدير؛ بينما تذهب الثانية أي الضرائب إلى خزانة الدولة لتغطي نفقاتها غير الرشيدة في كثير من الأحيان، لخضوعها لرغبات أصحاب البرامج الانتخابية من السياسيين. ولابد من التركيز على أن معالجة أزمة ٢٠٠٨ كانت من أموال صناديق التقاعد ومن أموال الضرائب، وتدل جميع المؤشرات على اقتراب أزمة مالية جديدة أشد وأقسى، وستكون أموال الضرائب هي الحل الوحيد لمعالجة جزءٍ منها؛ لأن أموال صناديق التقاعد لم تتعافى بعد مما أزهقته أزمة ٢٠٠٨.

- بينما لا يوافق الاقتصاد الإسلامي على ضريبة القيمة المضافة VAT؛ لأن ذلك يعدُّ اعتداء على أموال الناس؛ فبتتبع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الدالة يتبين لنا شدة هذا الاعتداء، كالآتي:

(١) (**هذا سُوقكُم؛ فلا يُنتقَصنّ، ولا يُضْرَبَنّ عليه خَراجٌ**)[1]، فالانتقاص يكون بعرقلة انتقال رؤوس الأموال وانتقال السلع وانتقال الأشخاص من خلال منعهم أو فرض رسوم وضرائب على حركتهم وتنقلاتهم، أما ضرب الخراج فيكون بفرض رسوم على عمليات السوق من بيع وشراء وهذا ما يُعرف اليوم

[1] رواه ابن ماجه كتاب التجارات، باب الأسواق ودخولها، رقم (2233)، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (3/27).

بضريبة القيمة المضافة.

(٢) (**إنَّ صاحبَ المَكْسِ في النارِ**)[1]، وصاحب المكس هو فارض الضريبة – بمختلف أنواعها – وجابيها.

(٣) (**لا يدخُلُ الجَنَّةَ صاحِبُ مَكسٍ**)[2].

(٤) (**من أقر بالخَراجِ وهو قادر على أن لا يُقِرَّ به، فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبَلُ اللهُ منه صرفًا ولا عدلاً**)[3]. وتفسير القول بأن فارض الضريبة إن كان قادراً على أن لا يُقرّها فعليه ما ذكره الحديث الشريف؛ وفسر سلوك عمر الفارق رضي الله عنه في عام المجاعة ذلك؛ حيث لم يُكلّف الناس ضرائب رغم الحاة الملحة لبيت المال؛ بل استدان من زكاتهم مع حسم ذلك من زكواتهم المستقبلية، وكأنها سياسة استدانة داخلية دون تكلفة، وبذلك أجرى مالا في الخزينة. وقد ذكر الفقهاء كالشاطبي والماوردي وغيرهم أن ذلك هو: **التوظيف على بيت المال**، ووضعوا له شروطًا استقوها من سلوك الخليفة الفاروق.

لذلك كان مؤدى فعل الفاروق رضي الله عنه أن وفّر مالاً، فأبطل فرض الضريبة على الناس. لذلك فإن استخدام سياسة فرض غير الزكاة من تكاليف مالية على الناس يضبطها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: في المال حق سوى الزكاة[4]،

---

[1] حديث صحيح.
[2] حديث صحيح.
[3] مرجع سابق، أحكام الخراج، رواه أنس بن مالك.
[4] نيل الأوطار للشوكاني، روته فاطمة بنت قيس.

لكن ضمن شروط العدالة الاجتماعية الأربعة التي ذكرناها آنفاً.

(٥) **(ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ فيقتُلُ الخنزيرَ، ويمحو الصَّليبَ، وتجُمعُ لَهُ الصَّلاةُ، ويُعطي المالَ حتَّى لا يُقبَلَ، ويضعُ الخراجَ، وينزلُ الرَّوحاءَ فيحجُّ منها أو يعتَمرُ، أو يجمعُهُما)**[1]. وهذا بمثابة تأبيد منع فرض الضرائب حتى قيام الساعة.

ذكر ابن رجب أن عمراً رضي الله عنه كتب لعامله حذيفة: أيُّما رجلٍ أسلم قبل أن تضعَ الخراج على أرضِه وعلى رأسِه، فخذ من أرضه العُشرَ وألغِ عن رأسه، ولا تأخُذْ مِن مسلمٍ خَراجًا، وأيُّما رجل أسلم بعدما وضعتَ الخراج على أرضِه ورأسه، فخذ من أرضه، فإنا قد أحرَزْنا أرضه في شِرْكِه قبل أن يُسلِمَ[2].

وفي هذا المقام، يجدر التذكير بما قاله العديد من المفكرين الغربيين إبان الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ الداعين (لعقلنة) الانفلات الاقتصادي والمالي الناجم عن الربا والتوسع بالدين والتلاعب بالرهون إضافة للفساد بكل أشكاله، ومثال ذلك:

- تساءل (بوفيس فانسون) رئيس تحرير مجلة (شالونج) في افتتاحيتها مخاطباً (البابا بنديكيت السادس عشر) قائلا[3]: (أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما

---

[1] عمدة التفسير، رواه أبو هريرة.
[2] ابن رجب، أحكام الخراج، رواه الشعبي عامر بن شراحيل.
[3] فانسون، بوفيس، البابا أو القرآن، صحيفة تشالونج الفرنسية:
https://www.challenges.fr/magazine/le-pape-ou-le-coran_343112

حلّ بنا ما حلّ من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود).

- كتب (رولان لاسكين) رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) مقالا بعنوان: هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟. تساءل فيه عن ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.
- أشارت الباحثة الإيطالية (لوريتا نابليوني) في كتاب لها بعنوان: (اقتصاد ابن آوى) إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي. وأضافت أن "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبّه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب"، ورأت نابليوني: "أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني". وأوضحت أن: "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يُظهِر تصدعًا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة"[1].

لذلك فإن تبني الاقتصاد الإسلامي هو أخذٌ للعالم إلى ضفة الأمان وإبعادٌ للشرور التي جاءت بها المدارس الغربية المتعددة عبر قرون من تشويه الحقائق، وعودة إلى

[1] Dalla finanza islamica proposte e idee per l'Occidente in crisi, Loretta Napoleoni, TLAXCALA, Link, 04 Mar 2009.

استقرار نظام دام أكثر من عشرة قرون بنجاح ساد أكبر بقعة جغرافية تحققت فيها العالمية، وليس عولمة مادية ما فتئت تجرجر أذيال الخيبة وستلحق بربيبتها الشيوعية والاشتراكية التي أَفلت غير مأسوف عليهما.

ولابد من التذكير بأن عدوى السترات الصفراء قد انتقلت إلى بلدان أخرى كبلجيكا وهولندا وصربيا والأردن وغيرها، حتى أن بعض البلاد كمصر حظرت بيع السترات الصفراء خشية العدوى!!.

لذا يُستفاد من هذه التحركات الشعبية أن طوبائية حكام الاتحاد الأوربي ومسيّريه قد ذهبوا لتعظيم هيكل الاتحاد على حساب البشر الذي يعيشون فيه. والصحيح أن يتأسوا بقول رسول الهدى صلى الله عليه وسلم حين قال: **(لزوالُ الدُّنيا أهونُ على اللهِ من قتلِ مؤمنٍ بغيرِ حقٍّ)**[1]، وعلى هذا تُبنى السياسات وتراعى أولوياتها وأفضليتها؛ فالجوع حاجة أساسية (فيزيولوجية)، يصنفها الفقهاء ضمن الحاجات الضرورية.

لقد أرسى الخليفة عمر الفاروق رضي الله عنه في هذه المسألة قاعدة عريضة لا يمكن لحاكم التغاضي عنها، وذلك عندما سأل أحدَ وُلاته: ماذا تفعل إذا جاءك سارقٌ؟ قال: أقطع يده. فقال عمر: وإذا جاءني منهم جائعٌ أو عاطلٌ عن العمل فسوف يقطع عمر يدك. إنَّ الله قد استخلفَنا على عباده لنسُدَّ جوعتهم ونسترَ عورتهم ونوفِّرَ لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النِّعمَ تقضَّيناهم شكرها. يا هذا إن الله

[1] حديث صحيح، الترغيب والترهيب، رواه البراء بن عازب.

خـلق الأيـديَ لـتعملَ فـإِذا لـم تجـد فـي الـطَّاعـة عـملاً الْتمَسَـت فـي المعصية أعـمالاً، فاشغَلْها بالطاعة قبل أن تَـشغَلَكَ بالمعصية.

المبحث الرابع
سعر الصرف

لقد قدمت الحضارة الإسلامية وسائل دفع متطورة إضافة للمثليات (كالسلع)، والثمنيات (كالدنانير والدراهم) بغية تجاوز تغيرات الأسعار التي عرفتها مسيرة تلك الحضارة؛ فأوجدت عملات اسمية تداولها الفقهاء، ذكرناها سابقا، منها: الدينار الجيشي والدراهم السوداء وهي تشابه حقوق السحب الخاصة في هذه الأيام، وهذا بمثابة بديل عن طرح مزيد من النقود في السوق أو ما نسميه (عرض النقود) وما قد يؤول إليه من تضخم إن لم يقابله زيادة في القاعدة الإنتاجية.

لقد انتشرت جيوش الخلافة في شتى أصقاع الأرض، ولما كان سداد الرواتب من مهام بيت المال المركزي (دمشق أيام الأمويين وبغداد أيام العباسيين) وحيث أن الخلافة لم تلغ الهويات الوطنية للأقاليم فأبقت مظاهرها الخاصة ومنها العملات المحلية، فقد اصطلح وزير بيت المال نقداً اصطلاحياً لتُصدر الرواتب به وهو الدينار الجيشي أسوة بالدينار الذهبي وهو نقد الخلافة، ثم وضع أسعار صرفه على أساس الذهب وروعي العرف بين الناس لأن النقد أو العملة لابد لهما من القبول العام.

يقول القلقشندي عن الدينار الجيشي أنه: "مسمى لا حقيقة يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة الإقطاعات بأن يجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معبرة من قليل أو كثير... وفي عرف الناس ثلاثة عشر درهما وثلث وكأنه على ما كان عليه الحال من قيمة الذهب عند ترتيب الجيش في الزمن القديم، فإن صرف الذهب في الزمن

الأول كان قريبا من هذا المعنى"[1]. أما الدراهم السوداء فهي أسماء على غير مسميات كالدنانير الجيشية وكل درهم منها معتبر في العرف بثلث درهم نَقرة (أي مصكوكًا).

كما صدرت ميزانية الخلافة العباسية في زمن الوزير علي بن عيسى بنقد موحد وعملة موحدة هي الدينار فقط رغم أن معاملات الخلافة كانت تتم بنظام النقد المزدوج، فالمعاملات الرسمية في الدولة العباسية كانت تجري بالدراهم والدنانير معا، حيث أن جناحها الشرقي اشتهر بتعامله بالدراهم الفضية نظرا لوجود مناجم الفضة بكثرة، بينما اشتهر جناحها الغربي بتعامله بالدنانير الذهبية لذات السبب[2]. ولا يمكن تصور هذا التوحيد المحاسبي دون سياسة سعر صرف بين النقدين، فالحضارة الإسلامية عرفت القوائم المالية الموحدة قبل شيوع الشركات متعددة الجنسيات بقرون طويلة.

وتناول الفقهاء أسعار الصرف ودرسوها وحللوا أسبابها، فقد روى القلقشندي أن إيران "معاملاتها بالدينار الرابح (أي ذو السعر الأعلى) وهو ستة دراهم كما في معظم مملكة إيران وفي بعضها بالدينار الخراساني وهو أربعة دراهم... وهي وإن قلّ وزنها عن معاملة مصر والشام فإنها تجوز مثل جوازها. وأما أسعارها فأسعارها جميعها مُرضية حتى إذا غلت الأسعار فيها أعلى الغلو كانت مثل أرخص الأسعار

---

[1] القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ١٦ جزء، مطبعة الأميرية بالقاهرة، 1913، ص ٤٣٩.

[2] الزهراني، د. ضيف الله ، الوزير العباسي علي بن عيسى بن داوود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية، ١٩٩٤، ص ٧٠.

بمصر والشام"[1]. وذكر عن مملكة خوارزم "أن دينارهم رابح كما هو في غالب مملكة إيران وهو الذي عدّه ستة دراهم وأن الحبوب تباع كلها عندهم بالرطل... وأما الأسعار في جميع هذه المملكة رخية إلى الغاية إلا كركنج أم أقليم خوارزم فإنها متماسكة في أسعار الغلات قلّ أن ترخص بل إما أن تكون غالية أو متوسطة لا يعرف بها الرخص أبدا"[2].

كما راعى الماوردي في تحقيق الكفاية في سياسة تقدير العطاءات السنوية لأفراد الجيش الموضع الذي يحلّه الجندي في الغلاء والرخص، أي أنه راعى التضخم الذي تعانيه البلد التي هو فيها، ويتم هذا التقدير كل عام: "ثم تُعرض حاله في كل عام، فإن زادت رواتبه الماسة (الضرورية) زيد وإن نقصت نقص"[3].

بينما رأى ابن قدامة ضرورة الانتقال إلى القياس السلعي عندما لا يؤمن تنقل الأسعار في الرخص والغلاء[4].

ويعدٌّ تناول الفقهاء لقضيتي فساد وكساد النقود بمثابة تناول لانخفاض سعر صرفها الذي يميل به إلى الكساد وعدم اعتباره بذات القيمة التي كان عليها، أما فساده فبسبب انخفاض سعره بشكل كبير مما يجعله فاقداً لوظيفته كمقياس للقيم

[1] القلقشندي، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

[2] القلقشندي، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

[3] الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الأحكام السلطانية، مطبعة الحلبي بمصر ١٩٨٧ الطبعة ٣، ص ٣٤٤.

[4] ابن قدامة، موفق الدين، المغني مع الشرح الكبير، دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٩٠، طبعة ١، ص ٢٢٢.

وكمخزن لها، ويفقده دوره باعتراف الناس به وميلهم إليه. ويحصل هذا الفساد أو الكساد باجتماع تغير سعر الصرف وارتفاع التضخم، فكلاهما يؤدي إلى الآخر.

ساعد فساد بعض الحكام في إصدار وصك النقود المزيفة لحاجات في أنفسهم، كما سبّب تزايد حاجات الناس تغيراً في تاريخ النقود لتتحول من معادن ثمينة إلى نقود غالبها من الذهب والفضة، إلى نقود غالبها من غير الذهب والفضة، مروراً بالفلوس وما بعدها من عملات ورقية ومصرفية، وهكذا؛ فتصدى الفقهاء إلى هذا التغير كل حسب زمانه ومكانه؛ فمنهم من ارتأى بقاءها عند المثليات وآخرون عند الثمنيات، وصولا للصلح، وقول بعضهم بحجم التغير قياسًا على الجائحة وقاسها آخرون على أساس التغير بثلث القيمة. وكل ذلك أساسه إقامة العدل بين المتبادلين.

يمكننا القول إن مخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم ليسا حديثي النشأة، بل عانى الاقتصاد تاريخيًا منهما، لذلك لا حاجة لإعادة تفسير المفاهيم الشرعية على أساس حداثة الخطرين بل لابد من فهم السلوك الاقتصادي الذي عُولج ذلك الأمر به سابقًا، مع الاستفادة من الأدوات المتطورة فالحكمة ضالة المؤمن كما قال عليه الصلاة والسلام.

سعر الصرف: مكبر صوت مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية[1]

قوة الدولار:

ذكرنا أن قصة الديون الأخيرة بدأت بحلقة أزمة المصارف، ثم بحلقة أزمة الحكومات، التي عبرت من الولايات المتحدة إلى دول الأسواق الناشئة لتعود أدراجها إلى حلقتها الأولى لتتابع تدحرجها في حلقة مفرغة مفزعة. فما هو دور سعر الصرف في تأجيج جحيم دورات الديون.

نشرت إيكونوميست في وقت نشر مقالنا، مقالين في عددها تاريخ ٣-١٢-٢٠١٦:

أبدى الأول غرابة لترحيب البعض بصعود الدولار، بعنوان:[2] لماذا تعتبر قوة الدولار سيئة بالنسبة للاقتصاد العالمي؟

وتساءل الثاني عن تجاهل البعض للدور المركزي الذي يلعبه الدولار في النظام المالي العالمي، بعنوان[3]: قوة الدولار هي مشكلة للعالم، فماذا تعني قوة الدولار للاقتصاد العالمي؟

لقد عرضت أهم عملة في العالم عضلاتها في الأسابيع الثلاثة إثر فوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية الأميركية؛ لتشهد أشد ارتفاع لها على الإطلاق مقابل سلة من عملات البلدان الغنية، تجاوز ٤٠٪ من أدنى مستوياته عام ٢٠١١.

كما عززت الاندماج النسبي لعملات الأسواق الناشئة؛ حيث:

- انخفض "اليوان" عملة الصين إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ عام ٢٠٠٨؛ حيث ذهب الصينيون إلى تشديد القيود على عمليات الاستحواذ الأجنبية من قبل شركاتها المحلية للحد من هذا الهبوط.

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، سعر الصرف: مكبر صوت مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٥-٢٠١٦.

[2] www.economist.com/news/leaders/21711041-rise-greenback-looks-something-welcome-ignore-central-role?fsrc=scn/le/te/bl/ed/

[3] www.economist.com/news/finance-and-economics/21711037-what-recent-strength-dollar-means-global-economy-dollars

- انخفضت "الروبية" عملة الهند لأدنى مستوياتها مقابل الدولار، ترافق ذلك مع معاناتها من مشاكل في صناعتها[1] .
- انخفضت العملات الآسيوية الأخرى إلى مستويات غير مسبوقة منذ الأزمة المالية في ١٩٩٧–١٩٩٨ .

إن الدولار قد يكتسب قوة تمتد لسنوات – ولو بشكل تدريجي –، وهذا مرهون بالتغير (السياسي والاقتصادي) في أمريكا، ومن ذلك التغيّر المتوقع؛ ما يدعم ارتفاع سعره، ومنه ما يجعله مثار قلق.

أما الأسباب الداعمة لارتفاع الدولار، فهي:

- رهان المستثمرين على سياسة الرئيس الأمريكي (ترامب) لخفض الضرائب، وإنفاق مزيد من الأموال العامة لإصلاح البنى التحتية المتداعية؛ مما سيؤدي بمجلس الاحتياطي الفدرالي إلى رفع أسعار الفائدة بمعدلات تفوق سرعة التضخم.
- ارتفاع عائد السندات الأمريكية (لعشر سنوات) من ١.٧٪ إلى ٢.٣٪ إثر الانتخابات؛ مما شكل عامل جذب لمزيد من تدفقات رؤوس الأموال؛ إلا أن هذا الجذب سيدفع نحو التوسع في حجم الأسواق (المالية والائتمانية) العالمية، وسيزيد من محورية الدولار بصورة أكبر.
- تفوق الدولار على نظرائه، مما يبقيه وسيلة تبادل ومخزن للقيم دون منازع.

---

1 www.economist.com/news/leaders/21711040-narendra-modi-needs-take-measures-mitigate-damage-his-rupee-reform-has-done-indias

- تَشكل منطقة تخص الدولار بحكم الأمر الواقع؛ ففي عام ٢٠١٤ ضمت منطقة الدولار أمريكا والبلدان التي تتحرك عملاتها مع الدولار. ضم ذلك ٦٠٪ من سكان العالم و٦٠٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حجم التمويل بالدولار خارج حدود أمريكا في السنوات الأخيرة.
- ازدياد الطلب على الدولار؛ بسبب نمو الأسواق الناشئة الأكثر ثراء والأكثر حاجة للتمويل.

بينما الأسباب التي تجعل من الدولار مثار قلق؛ فهي:

- يجد المتتبع للنفوذ الأمريكي كقوة تجارية أنه في تراجع مستمر، فمثلا: تراجع عدد البلدان التي تشكل أكبر سوق للصادرات من ٤٤ في ١٩٩٤ إلى ٣٢ بعد عقدين من الزمن.
- دفع انخفاض أسعار الفائدة في أمريكا (منذ الأزمة المالية) صناديق التقاعد الأمريكية؛ لأن تبحث عن ملاذ لعوائد لائقة في أماكن أخرى.
- تحول الناس لشراء السندات المقومة بالدولار والمصدرة في أماكن غير متوقعة؛ مثل موزامبيق وزامبيا، وكذلك تلك الصادرة عن شركات الأسواق الناشئة. وكانت الشركات المُصدِرة سعيدة لاقتراض الدولار بأسعار أقل مما هو سائد في بلادها. وقد بلغ حجم هذا النوع من الديون ما يقرب ١٠ تريليون دولار قبل ٢٠١٥؛ ثلثها في الأسواق الناشئة وفقا لبنك التسويات الدولية ومنتدى محافظي البنوك المركزية.

سعر الصرف كمكبر صوت مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية

إنه إذا ما تم الترحيب بالدولار القوي في طوكيو وفرانكفورت، فهو أقل ترحيبًا في الأسواق الناشئة؛ وذلك بسبب الانخفاض الحاد في عملاتها ما يشكل ضغوطًا على بنوكها المركزية لرفع أسعار الفائدة؛ لمنع (ازدياد الاستهلاك، واحتواء التضخم الناتج). فعلى سبيل المثال: رفع البنك المركزي التركي أسعار الفائدة في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ ردًا على هبوط سعر صرف الليرة إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار.

إن الاقتراض بالدولار، وسداد الشركات ديونها بالدولار؛ سيؤدي إلى (تراجع الاستثمار، وانخفاض فرص العمل).

مخاطر الدولار القوي على دورة الائتمان:

- عندما يرتفع الدولار فلا تكلفة لخدمة تلك الديون.
- يؤدي الدولار القوي إلى تأثيرات مباشرة على المقترضين؛ حيث يصبح الاقتراض الخارجي أرخص مما سيؤدي إلى زيادة عرض الائتمان المحلي.
- ارتفاع تدفقات رأس المال ستؤدي لارتفاع أسعار الأصول المحلية؛ مما سيشجع ذلك على مزيد من الاقتراض لارتفاع قيمة الضمانات.
- ليس كل دولار مقترض من شركات الأسواق الناشئة سيستخدم في الاستثمار؛ بل غالبًا ما ينتهي المطاف ببعض الأموال للإيداع في حسابات مصرفية؛ فيكون متاحا للإقراض مرة أخرى، وتمويل شركات أخرى به.

- يحرك الدولار القوي (هذه الدورة) باتجاه معاكس؛ فمع ارتفاع الدولار يسعى المقترضون لخدمة تكاليف ديونهم المرتفعة عند هروب رأس المال، وحال هبوط أسعار الأصول. وتكون النتيجة مزيدا من الشروط الائتمانية في كثير من الأماكن خارج أمريكا لضبط الثروات بالدولار. وليس من قبيل المصادفة أن بعض أكبر الخاسرين مقابل الدولار كانت عملات البرازيل، وتشيلي، وتركيا، مع الكثير من الديون بالدولار.

يسبب ارتفاع الدولار توسعا في سوق الائتمان، ويزيد مخاطرها.

أما مخاطر ارتفاع الدولار على أمريكا فيتلخص بالآتي:

- تكمن مخاطر ارتفاع الدولار على أمريكا باتساع عجزها التجاري؛ بسبب ضغط العملة القوية على الصادرات وزيادة الواردات.
- زاد العجز في عهد (ريغان)؛ بسبب زيادة إجراءات حمائية مشابهة لما سيفعله المرشح (ترامب) – حسبما صرح به –، ويستدل من ذلك؛ التلاعب في قواعد التجارة الدولية لصالح بعض البلدان.
- سيزداد العجز؛ بسبب تهديدات (ترامب) فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات من الصين والمكسيك في محاولة لإحداث توازن في التجارة.
- شكلت زيادة الدولار بنسبة ٥٠٪ بين عامي ١٩٨٠–١٩٨٥ ضغطاً على المصدرين الأميركيين. وقد تم إلغاء وضع حواجز تجارية من خلال اتفاق بلازا عام ١٩٨٥؛ مما أضعف الدولار.

ويبدو أن التاريخ سيعيد نفسه مع الرئيس المنتخب وسياساته المرتقبة.

فلنتصور توجه العالم نحو الحد من الاقتراض، عندئذ كم من المخاوف العالمية ستنتهي؟

ولنتصور لو أن هذا العالم ألغى الفائدة الربوية، فكم من همومه ستنقضي؟

إن ارتفاع سعر الدولار سيكون كارثيًا على أمريكا والعالم معا؛ طالما أن هذا العالم سيبقى غارقًا في الديون، فدوامة الديون لا أمل من الخروج منها إلا بإسقاط الربا وإمهال المدينين حتى تتيسر أمورهم؛ فالدّين يثقله الربا الذي سرعان ما يتحول من مجرد فوائد إلى دين جديد يتراكم بعضه فوق أصله. ويدور الجميع في هذه الدوامة دون وجهة واضحة سوى لمزيد من الغُرم الشديد؛ فقد بلغت ديون (الحكومات والشركات) خارج أمريكا حتى نهاية العام ٢٠١٥ أكثر من ٩.٧ تريليون مقومة بالدولار – وفقا لبنك التسويات الدولية – وبلغت ديون الأسواق الناشئة ٣.٣ تريليون دولار.

إنه عالم يتعلم بالممارسة مدعيًا وزاعمًا أن لديه عمالقة من الاقتصاديين الأكفاء، والماليين الأذكياء؛ إلا أنه غارق إلى أذنيه في أنفاق الديون، ولا أمل لديه إلا بالاقتراض الربوي من جديد.

حقا إنها (**قصة لا تنتهي**)، أبطالها الأساسيون هم: (الربا والتوسع في الدّين والبيوع الوهمية)، والمشكلة أنهم كأبطال أفلام (هوليوود وبوليوود) لا يموتون.

لكن هل هناك من لا يموت؟

أجل: في عالم المال؛ المنتجات المالية التي تقبع في سوق المستقر – كما ذكرنا – لا تموت أبداً؛ بل تجعل الأسواق تتضخم بسرطان خبيث يقتلها في نهاية المطاف.

إدارة أزمات الصرف: إدارة أزمة في الدول المتقدمة وإدارة بالأزمة في الدول النامية واستقرار في الاقتصاد الإسلامي[1]

أزمة الصرف:

يقال أن هناك أزمة سعر صرف إذا[2]:

– حصل انخفاض كبير في قيمة صرف العملة،

– تدخلت سلطات النقد بقوة لبيع العملات الأجنبية؛ حماية لسعر صرف عملتها المحلية،

– رفعت السلطات النقدية سعر الفائدة بشكل كبير.

تعزا أسباب حدوث أزمات الصرف إلى:

١. عدم اتساق أساسيات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف من السياسة النقدية:

تنشأ أزمات الصرف عند ارتفاع عجز الميزانية، فإذا مُوّل العجز بزيادة كتلة النقود، فينخفض سعر الصرف الحقيقي، ويتدهور ميزان المدفوعات، ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة؛ وتستمر هذه السياسة مع انخفاض قيمة العملة، ويصبح كسر هذه الحلقة صعباً.

وتسرّع التأثيرات الخارجية في حصول أزمات كهذه؛ كارتفاع سعر الفائدة العالمية، وتراجع النمو العالمي؛ كما حصل في أزمات السبعينيات والثمانينات.

٢. توقع حصول أزمات حتى لو سادت حالة الاتساق:

✳ يساعد توافر المعلومات الاقتصادية في التنبؤ بالأزمات؛ فآليات حدوث الأزمات معروفة؛ فلو توافرت معلومات حول اقتصاد ما؛ كحجم تفاقم

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، إدارة أزمات الصرف: إدارة أزمة في الدول المتقدمة وإدارة بالأزمة في الدول النامية واستقرار في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٠-٢٠١٦.

[2] طلفاح، أحمد، عروض تقديمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت (بتصرف).

عجز ميزانية، ومدى انخفاض القيمة الحقيقية للصرف؛ فإن ذلك سيعرض الاقتصاد لهجوم على عملته عند وصول احتياطيّه الأجنبي إلى حد معين؛ بحيث يستنزف المتعاملون والمضاربون ما بقي من الاحتياطي، ثم سرعان ما يتخلون عن العملة المحلية قبل انهيارها.

* أما عندما لا تتوافر معلومات كافية؛ فستكون الإشاعات سبب حدوث الأزمات؛ فالمستثمرون لا يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد؛ فيتأثرون بالشائعات وبالأزمات، التي تقع في بلاد أخرى (ما يسمى بأثر العدوى).

٣ . حدوث أزمات مصرفية:

إنه بسبب ارتباط كتلة النقود في السوق بالمصارف؛ فإن حدوث أزمات مصرفية مؤداه حدوث أزمات صرف، ومن مؤشرات حدوث الأزمات المصرفية مثلا:

* تجاوز نسبة القروض المعدومة إلى مجموع القروض نسبة ١٠٪.
* تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
* تأميم بعض البنوك بسبب الأزمة.
* حدوث حالة بنكية هستيرية Bank-runs عندما يسعى المودعون لتسييل ودائعهم؛ فتضطر السلطات النقدية للتدخل بتجميد الودائع، وإغلاق البنوك. وقد "أغلقت" أندونيسا ١٦ بنكا عام ١٩٩٧، بينما جمدت الودائع في الإكوادور عام ١٩٩٩ والأرجنتين عام ٢٠٠٢.

٤ . تعقيد السياسات الاقتصادية:

يؤثر (ارتفاع أو انخفاض) سعر الفائدة سلبياً على مستوى النشاط الاقتصادي؛ حيث :

* يؤدي زيادة الدين العام إلى ارتفاع سعر الفائدة؛ مما يؤثر سلباً على الاستثمار؛ فيضعف مستوى النشاط الاقتصادي.
* بينما تتأثر السياسة النقدية بضعف سعر الفائدة ويضعف تأثيرها على الكتلة النقدية؛ فيضعف مستوى النشاط الاقتصادي.

لذلك كلما قلت المعلومات خلال فترة الأزمة تقهقر الوضع المالي للبنوك لميول متعامليها نحو تحمل المخاطر – حتى لو ارتفع سعر الفائدة –، وبالوقت نفسه تزداد درجة المخاطر الأخلاقية عند البنوك إذا ما اتخذت السلطات النقدية إجراءات غير مرغوب بها . والنتيجة هي :

- دخول المتعاملين في عمليات نتيجتها تعثر سداد ديونهم،
- ازدياد الاختيار السيء للمتعاملين الأكثر احتمالا؛ لعدم سداد ديونهم؛ مما يعني عجز النظام النقدي عن تخصيص موارده المالية بكفاءة؛ فيتراجع مستوى النشاط الاقتصادي، ويتدهور الوضع المالي للبنوك، ومن ثم يتدهور وضع متعامليها – بمن فيهم رجال الأعمال –.

مسببات الأزمات المصرفية الداخلية والخارجية

على مستوى الاقتصاد الجزئي :

* عدم الاتساق بين أصول وخصوم البنوك؛ كالالتزامات القصيرة مقابل الأصول الطويلة المدى، أو التزامات العملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية.
* تدخل الدولة المفرط في توجيه القروض.
* الضمانات الحكومية المفرطة، والإجراءات المحفزة على المخاطرة.
* التحرير المالي المبكر.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي:

* تقهقر سعر الصادرات.
* التوسع المفرط في الإقراض.
* طبيعة نظام سعر الصرف المتبع.

أما على المستوى الخارجي:

تساعد العوامل الخارجية في إحداث الأزمات المصرفية، وقد يتفاعل معها عدد من الأسباب؛ كتغير أسعار الفائدة، أو تذبذب التدفقات الدولية، فإذا ما تزامن حصول ذلك مع (تطبيق سياسات تنظيمية وسياسات رقابية غير ملائمة)؛ كالإطار القانوني الضعيف، أو تركز الملكية، أو غياب آليات تقييم المخاطر؛ فإن الآثار تكون أشد وأقوى.

التداخل بين الأزمات المصرفية وأزمات سعر الصرف

عند توقع أزمة سعر صرف يسعى المتعاملون للتخلص من العملة المحلية تحسبًا لانخفاض قيمتها؛ فيقتنون العملات الأجنبية، وتسحب الودائع من البنوك؛ فتتقهقر احتياطياتها من الأصول الأجنبية، ويتزعزع وضعها المالي.

وبناء عليه ونتيجة لأزمة الصرف:

١. تنخفض قيمة العملة،

٢. تضعف وضعية البنوك ذات الخصوم بالعملة الأجنبية غير المحصنة،

٣. يضعف عملاؤها الذين لديهم خصوم كبيرة بالعملة الأجنبية.

٤. تعجز البنوك عن استرجاع جزء كبير من قروضها الممنوحة لعملائها؛ مما يفاقم حجم القروض المعدومة.

فإذا ما قام البنك المركزي بمحاولة إنقاذ بعض البنوك المتقهقرة بتقديم مزيد من القروض؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم المديونية المحلية للبنوك، وتتولد أزمة ثقة لدى المتعاملين الذين يحاولون التخلص من العملة المحلية، ويحصل انخفاض كبير في سعر الصرف، ويتقهقر الاحتياطي الأجنبي.

مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية

هناك طريقتان منهجيتان متبعتان في التنبؤ:

- منهجية المؤشرات القائدة للتعرف على المتغيرات التي تتغير قبل الأزمة بشكل واضح واحتساب مؤشر مركب لها.

- منهجية النماذج الاحتمالية للتعرف على المتغيرات التي تؤثر في احتمال وجود أزمة.

وما زالت هذه المناهج قيد (البحث والتطوير) بسبب:

- نقص البيانات الذي يعيق القدرة على التنبؤ بالأزمات؛ وخاصة المصرفية منها.
- العوامل المؤسسية غير القابلة للتحكم التي تؤثر في احتمال حصول الأزمات.

ويلخص الجدول التالي (٧) تلك العوامل:

عوامل حدوث أزمات سعر الصرف	عوامل حدوث أزمات مصرفية
ارتفاع قيمة سعر الصرف	ارتفاع التدفّقات المالية القصيرة إلى الخارج
ارتفاع نسبة الكتلة النقدية M2 نسبة للاحتياطي الأجنبي	التحرير المالي المبكر بظروف تنظيمية ورقابية غير ملائمة
التوسع بالإقراض (العامّ أو الخاص)	تراجع النشاط الاقتصادي
ارتفاع معدل التضخّم	انخفاض أسعار الأسهم والأصول الأخرى كالعقارات
انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر	
ارتفاع أسعار الفائدة العالمية	
عجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري	

الجدول (٧) أزمات الصرف والأزمات المصرفية

دروس التجارب:

يستفاد من التجارب التي حدثت في العالم استخلاص إنذارات حول إمكان حصول أزمات مالية، من ذلك:

- المكسيك (١٩٩٤): نسبة مرتفعة للقروض الأجنبية قصيرة المدى إلى الاحتياطي، ونظام مالي ضعيف مؤسسيا.
- آسيا (١٩٩٧-١٩٩٨): عدم الاتساق بين أصول وخصوم النظام المصرفي والقطاع الخاص.

– صندوق النقد الدولي له نظام إنذار مبكر، كنسبة القروض قصيرة المدى إلى الاحتياطي الأجنبي يجب أن تكون أكبر من الواحد. وابتعاد سعر الصرف الحقيقي عن السعر التعادلي. ومستوى العجز في الميزان الجاري.

لذلك يجب (النظر في الوضع المالي) للقطاعات التالية: الحكومة، والبنك المركزي، والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، وقطاع الأعمال غير المصرفي. و(تبيين أوجه القصور فيها عند تحليل الوضع المالي لها)، مثل:

– عدم اتساق آجال خصوم وأصول الاقتراض القصير والإقراض الطويل المدى.

– عدم اتساق هيكل رأس المال كارتفاع نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية.

– عدم الملاءة: تجاوز قيمة الخصوم لقيمة الأصول.

إشكالية إدارة أزمات الصرف عند وقوعها

- ✳ يجب أن تختار السلطات النقدية بين رفع الفائدة لتثبيط هروب رؤوس الأموال، والحد من انخفاض سعر الصرف، أو ترك الفائدة على ما هي عليه تفاديا لانكماش النشاط الاقتصادي.
- ✳ قد يفيد رفع سعر الفائدة بتفادي تدهور قيمة العملة المحلية خاصة إذا كان هناك اقتراض كبير بالعملات الأجنبية لتفادي تفاقم المديونية بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض قيمة الصرف.
- ✳ الوضع المالي لمختلف القطاعات هو مؤشر أساس لمعرفة حجم الإعانات التي يحتاجها البلد للخروج من الأزمة.

إدارة أزمات الصرف أعقد في الدول النامية منها في الدول المتقدمة

عند حصول أزمة مالية في الدول المتقدمة سرعان ما تلجأ سلطاتها النقدية لضخ السيولة في النظام المالي دون إحداث أي تعقيدات إضافية، وعادة يسمح هيكلها المالي بذلك؛ لأن:

✳ معظم القروض بالعملة المحلية؛ وبالتالي لا ينتج عن زيادة السيولة ضغوط على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

✳ حتى وإن كان هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ فإن هذا الارتفاع صحي؛ لانخفاض القيمة الحقيقية لديون المتعاملين؛ فتنخفض مشاكل المخاطرة الأخلاقية والاختيار السيء الذي يزداد بشكل واضح عند حدوث الأزمات.

الأمر أشبه بإدارة للأزمة
يساعد في ذلك وجود اقتصاد قياسي مدعوم بنظام معلومات قوي

أما في الدول النامية؛ فإن ضخ السيولة يؤدي لنتائج عكسية؛ لأن جلّ الديون هي بالعملة الأجنبية وقصيرة المدى. واتباع سياسة نقدية توسعية بعد حصول الأزمة يضع ضغوطاً إضافية على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار؛ وبالتالي يؤثر على الوضع المالي للبنوك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين؛ لهذا تضطر البلدان النامية في أغلب الأحيان إلى رفع الفائدة لتفادي تقهقر سعر الصرف.

الأمر أشبه بإدارة بالأزمة
يزيد سوءه عدم توافر اقتصاد قياسي ولا نظام معلومات قوي

لذلك تميل هذه الدول إلى:

- اتباع نظام رقابي صارم على النظام المالي،
- تمكين السلطات الرقابية،
- تأمين استقلاليتها في محاسبة المخالفين وإعمال القانون،
- سرعة اتخاذ القرارات،

- توحيد واتساق الأسس المحاسبية.

كل ذلك على أمل تحقيق حلول جذرية للخروج من الأزمة، وأغلب الظن أن ذلك لن يحصل؛ بل ما سيحصل هو الضغط على مصالح الناس. ونتيجة ذلك، وبالعودة لما سبق؛ فإن لسعر الفائدة الأثر السلبي في إحداث أزمات الصرف واستمرارها، الجدول (٨):

- فرفع السلطات النقدية لسعر الفائدة؛ سبب لحدوث أزمات صرف،
- كما أن ارتفاع سعر الفائدة العالمية مؤداه عدم اتساق أساسيات الاقتصاد الكلي؛ مما يزعزع استقرار سعر الصرف.
- ويؤدي زيادة الدين العام لارتفاع سعر الفائدة؛ فيضعف مستوى النشاط الاقتصادي.
- وإذا ضعف سعر الفائدة ضعف أثر السياسة النقدية على الكتلة النقدية؛ فيضعف مستوى النشاط الاقتصادي.
- وإن وقعت أزمة صرف اضطرت السلطات النقدية لرفع سعر الفائدة؛ لتثبيط هروب رؤوس الأموال، والحد من انخفاض سعر الصرف،

لذلك يبدو أنه لابد من ترك سعر الفائدة على ما هو عليه تفاديًا لانكماش النشاط الاقتصادي.

أما إذا طبقنا تحريم الربا ومنع التعامل بالفائدة الربوية – حسب السياسة النقدية للاقتصاد الإسلامي –؛ فإن السيناريوهات السابقة ستكون كالتالي:

- يمنع على السلطات النقدية تطبيق الفائدة ضمن سياساتها النقدية فيختفي سبب جوهري من أسباب إحداث أزمات صرف.
- إذا ابتعد الاقتصاد المحلي عن الربا ابتعد عن آثار تغيرات سعر الفائدة العالمي لعدم تعامله بها.
- إن حصل دين عام فلن يكون أساسه ربوي لحرمة السندات والتعامل بها، وسوف يعتمد على الصكوك لتكون قاعدة الغنم بالغرم هي الحاكمة.

عندئذ لن تجد السلطات النقدية نفسها مضطرة لرفع سعر الفائدة لتثبيط هروب رؤوس الأموال؛ لأن رؤوس الأموال تدخل دورة الاقتصاد كشريك لا كمقرض، ولن تستطيع هذه الأموال الانفكاك ببساطة من استثماراتها بل سيعمل أصحابها – وغالبا هم من المؤثرين – على دعم الاقتصاد المحلي وتقويته ليتجاوز أية صعاب تقترب منه.

الانكماش الاقتصادي في ظل الاقتصاد الإسلامي

لا خشية من (الانكماش الاقتصادي) في ظل الاقتصاد الإسلامي؛ لأن (دورة الاقتصاد) قد تسير في حدها الأدنى لكنها لا تتوقف؛ فالزكاة كفيلة بتأمين التمويل للطبقات الفقيرة التي تتجه نحو الاستهلاك.

هذا الاقتصاد يحث على الإنفاق والتوسط فيه؛ لذلك فعجلته ربما تتباطأ؛ لكنها لا تتوقف.

سيناريو انخفاض سعر الصرف



الجدول (٨) سيناريو انخفاض سعر الصرف

تغيير قيمة النقد من منظور الاقتصاد الإسلامي[1]

لقد وَسِع الفقه الإسلامي حاجات الناس على مر العصور واختلاف الأمكنة، وإن سبب هذه الصلاحية أن الأصل في هذا الفقه الرباني هو تحقيق العدل وإقامته، وهو مبدأ لا محيد عنه؛ فالعدل مطلوب بين الأطراف جميعًا؛ سواء أكان الطرف شريكًا أم حكومة.

إن أصل النقود والأثمان هما الذهب والفضة، يقول حجة الإسلام الغزالي: "من نِعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير، وبهما قوام الدنيا وهما حَجَران لا منفعة في أعيانهما؛ ولكن يضطر الخلق إليهما[2]، وقد ذهب الغزالي إلى استثناء المنافع كـ (منفعة الزينة)؛ وذلك لأن أهمية كونهما أثمانا خلقة أكبر بكثير من كونهما حليًا وجواهر للزينة؛ فأغلب الناس يتخذونهما زينة إلى جانب استخدامهما مخزنًا للقيم، فيبيعونها عند اللزوم، كما لم يتطرق الغزالي لدخول هذين المعدنين بعض الصناعات؛ لأن ذلك لم يكن متاحًا بكثرة في زمنه.

ولم تمنع شريعة الإسلام اتخاذ الناس غير هذين المعدنين كنقدٍ يتعارفون عليه؛ بل تركت ذلك لمصالحهم، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأصناف الستة سلعًا رائجة تمثل أثمانًا يتعامل بها الناس في بلدانهم كـ (الملح) بوصفه السلعة الرائجة في البلدان المشاطئة، و(البر والشعير) في البلدان الزراعية وهكذا،

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، تغيير قيمة النقد من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٧-٢٠١٦.

[2] الغزالي، محمد أبي حامد، إحياء علوم الدين، أربعة أجزاء، مطبعة دار الخير، ١٩٩٣ الطبعة الثانية، ص ٤/٩٦.

فقال: (**الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد**)[1].

عمر رضي الله عنه وطباعة النقود

شرع أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه اتخاذ جلود بعض الحيوانات كـ(الإبل)؛ ليجعل منها نقداً – كما ذكرنا –، أوقفه في ذلك عدم تطور الصناعة في حينه لتمييز ذلك الجلد تمييزاً غير قابل للتقليد بسهولة، قال رضي الله عنه: "هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل، فقيل له: إذا لا بعير، فأمسَك[2].

ونهى صلى الله عليه وسلم عن هتك جزء من النقد الذي تعارف عليه الناس لما في ذلك من تضييق عليهم وعلى مصالحهم، كتزويره وغشه، وعبر عن ذلك بكسر النقد وأسماه (سكة المسلمين). روى علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه قال: (**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم؛ إلا من بأس**)، وفي رواية أخرى: (**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم؛ إلا من بأس أن يكسر الدرهم فيجعل فضة أو يكسر الدينار فيجعل ذهبًا**).

والكسر هنا قد يكون:

- بإذابة المعدن الذي يتكون منه النقد فيخرج عن كونه نقداً متعارفًا عليه،
- بضخ نقود (مزيفة أو مغشوشة) كما يفعل بعض المحتالين والسراق،

[1] صحيح مسلم

[2] فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٩٨٨، ص ٦٥٩.

– بضخ نقود (سليمة) تفسد أسعار صرف النقود المحلية .

إن هذه التصرفات كافة تضيّق على الناس أعمالهم؛ لأن كمية النقد المتداولة تصبح أقل من حاجاتهم فيصير نادراً؛ ويرتفع سعره نسبة للأسعار التي تقاس بها السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع أسعار الأشياء المقاسة، ويتشكل التضخم الاقتصادي . وقد حصل ذلك في مختلف العصور، ومازال يتكرر، والدافع لذلك هو طمع بعض الناس وحكامهم سعياً لتحقيق ربح على حساب عامة الناس .

إن تخفيض قيمة النقد – قياساً على ما سبق بيانه – يكون بتخفيض سعر صرفه، وهذا عمل **(غير جائز)**؛ لما فيه من ضرر وإضرار؛ فانخفاض سعر الصرف مقابل باقي العملات فيه ضرر واضح، وفي الأعم الأغلب ما يكون مؤشراً لبدء أزمة صرف مزمنة؛ حيث يكون ذلك عند ارتفاع عجز الميزانية، فيتم تمويل العجز عن طريق إيجاد (خلق) النقود، فتنخفض القيمة الحقيقية لسعر الصرف، ويتدهور ميزان المدفوعات .

وقد يقوم بذلك أناس من تجار وما شابه؛ كسماسرة الصرف، أو تجار مضاربين يشترون ويبيعون العملات، أو يمارسه صناع يذيبون النقود المعنية، وهذا يشابه في الأثر فعل تدخل البنك المركزي ممثل الحكومة واللاعب الأساس في تحديد سعر الصرف في تعويمه للنقد؛ حيث يتدخل للتأثير على سعر الصرف وتغييره بأدوات تخصه كاستخدام احتياطياته النقدية ببيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف، أو بتحريك سعر الفائدة، أو مراقبة سعر الصرف، أو اتباع سياسة تعدد أسعار الصرف، وكل ذلك يسمى بـ(**التعويم غير النظيف**) .

فإذا عدلت السلطات النقدية (ممثلة بالبنك المركزي) أسعار صرفها على أساس مستوى ما تملكه من احتياطيات ذهبية ونقود أجنبية، أو حسب رصيد ميزان مدفوعاتها المحلي؛ لحماية مصالح مواطنيها – باستثناء استخدام سعر الفائدة لحرمة الربا على الجميع –؛ فذلك قد يكون مقبولاً لأغراض حماية الصالح العام؛ لكن هذه السياسات تحتاج (بيئة) تتيح توفر معلومات اقتصادية كافية أمام قطاع الأعمال، وإلا فستكون الإشاعات مصدر معلوماتهم التي تجعل السلطات النقدية غير متحكمة بآثار سياساتها. وفي الأحوال كافة لا يجب أن تهدف هكذا تعديلات إلى تحقيق ربحية للبنك المركزي؛ لأن ذلك غير مقبول، فهو بنك محايد تملكه الحكومة نيابة عن الناس. ويشار في هذا المقام إلى أن الاحتياطيات من النقد الأجنبي وبخاصة الدولار الأمريكي لم يعد يمثل قيمته ذهبًا؛ بل صار دينًا في ذمة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد توجهه لإصدار النقود من الدولارات على المكشوف دون (غطاء ذهبي) ليسد النقص الحاصل لديه إثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وما تلاها.

وقد تستخدم السلطات النقدية (**التعويم الحر**) الذي يسمح لقيمة العملات بالتغير (صعوداً وهبوطًا) حسب حالة الأسواق، وهذا نظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، وهذه هي الحال **الأفضل والأكثر عدلاً**.

يؤدي التخفيض إلى آثار عديدة منها:

- تآكل مدخرات الناس الذين يدخرون نقودهم التي أصابها التخفيض، فتكون أذيتهم بمقدار التخفيض والكمية التي يملكونها؛ فيفقدون جزءً مما يملكون

جراء ذلك فتمثل النقود التي بحوزتهم كميات أقل من (السلع والخدمات) قبل التخفيض.

- تضرر أسعار سلع وخدمات البلد الذي انخفض نقده؛ حيث:

✳ تنخفض قيمة السلع والخدمات المنتجة محليًا تجاه باقي العملات لانخفاض (قيمة المعيار) الذي تُسَّعر به الأشياء مما يجعل الميزان التجاري (لبلد تلك العملة) في حالة فائض تجاه تلك السلع والخدمات؛ بسبب التوجه نحو التصدير – فيما إذا كان البلد منتجًا، ولديه ميزات تنافسية –؛ مثال ذلك: الصراع المستمر بين (اليوان الصيني والدولار الأمريكي). وهذا ما جعل المنتجات الصينية ذات قدرة تنافسية سعرية عالية في السوق الأميركية؛ لأن تلك السياسة خفضت سعرها مما زاد عجز الميزان التجاري الأميركي مقابل فائض الميزان التجاري الصيني؛ فزاد الاحتياطي النقدي الصيني.

✳ ترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة (في بلد تلك العملة)؛ لارتفاع سعر صرف شرائها بالعملات الأجنبية؛ مما يسبب سلسلة ارتفاعات في الأسعار المحلية؛ فيكون ذلك عاملاً في إيجاد تضخمٍ مؤذٍ.

✳ ترتفع أسعار السلع والخدمات المنتجة محليًا تجاه باقي العملات إذا لم يتمكن أصحابها من تصديرها؛ لأنهم يرغبون بتعويض:

(أ) ارتفاع مكوناتها المستوردة من الخارج،

(ب) تعديل مستوى الأسعار للمحافظة على ثرواتهم ومستوى معيشتهم برفع أسعار سلعهم وخدماتهم المحلية إذا كانت سلعًا وخدمات مرنة؛ حيث

تسمح بذلك ظروف العرض والطلب؛ مثل الخبز، والحاجات الأساسية، واختفاء أية بدائل لها؛ لذلك يعدُّ تخفيض سعر الصرف مؤذٍ للناس، ويسبب لهم الضرر.

إن تسعير النقد (المحلي) يخضع لشروط التسعير نفسها في الفقه الإسلامي؛ فالأصل ترك الأشياء تعوم حسب حاجات الناس والظروف المحيطة دون تدخل مخل بشروط التبادل؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: **(دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)**[1]. و"التعويم الحر سياسة تنتمي لقواعد التسعير".

فالغلاء أو الرخص ليس ممنوعًا كله؛ بل ذلك مرتبط بأسباب نشوئه؛ فيرى القاضي المعتزلي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ= ١٠٢٤ م) أن أسباب الرخص قد تعود لـ:

- **كثرة الشيء**: كـ(الوفرة) مثلا.
- **زيادة العرض**: وذلك إذا احتاجوا إلى متاع آخر فباعوا الشيء فرخص، وكذلك إذا تلفت البهائم فازداد عرض علفها، وبذلك تطرق لأثر الجوائح، وأثر تبدل عادات وأذواق المستهلكين.
- **قلة الحاجة**: كنقصان الطلب بسبب الاكتفاء، أو تغيُّر عادات وأذواق المستهلكين.
- **قلة المحتاجين**: كالوباء والهلاك؛ أي: بسبب انخفاض عدد السكان.

بينما رد القاضي أسباب الغلاء لعوامل السوق، أو بفعل فاعل؛ فعوامل السوق:

[1] صحيح ابن حبان

- **قلة الشيء مع الحاجة إليه.**
- **كثرة المحتاجين إليه.**
- **زيادة الحاجة والشهوة**: لأسباب عدم الإشباع، أو تغير عادات الاستهلاك كالترف.
- **الخوف من ترك تحصيله**: كالعامل النفسي، وتوقعات المستهلكين.

أما التي تعود لفعل فاعل؛ فقد تكون من عند الله عز وجل كالظروف الخارجة عن الإرادة (آفة سماوية)، أو بفعل الأئمة (عوامل سياسة)، أو بسبب أرباب المنتجات (عوامل اقتصادية كالاحتكار).

إن التسعير سياسة اقتصادية استثنائية يتم استخدامها عند وقوع الاحتكار، وفي حالتنا هذه: احتكار النقد هو المقصود، والتسعير سياسة تلجأ إليها بعض وحدات السوق، فإذا ما وقعوا في الاحتكار تم التسعير عليهم بغية رفع الظروف المصطنعة لمنع الضرر عن مصالح الناس، فإذا ما ارتفع الاحتكار توقفت سياسة التسعير؛ لانتهاء ظروف التلاعب بالعرض والطلب.

وهذه هي (مهمة محتسب السوق) أي: البنك المركزي في حالتنا؛ حيث يتدخل بالرقابة لمنع التلاعب بظروف العرض والطلب، وترك الأمور حسب حاجات الأسواق الطبيعية، فيزيد عرضه (أي ضخه) للنقود إن ازداد الناتج المحلي والضد بالضد، ويمتص السيولة بوسائل غير سياسة الفائدة الربوية لحرمتها؛ كاستخدام صناديق الاستثمار والصكوك مثلاً.

لقد تصدى الاقتصاديون المسلمون الأوائل لمثل تلك الحالات بسياسات نذكر منها: طلب ابن تيمية من القائم بأعمال السوق (والمصرف المركزي هو من القائمين على السوق) التدخل؛ كمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا إلا بثمن قدروه أولا، وكذلك منع المشترين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولا.

وأجاز ابن تيمية التسعير في حالات محددة كالأزمات، والمجاعات، والاضطرار إلى طعام الآخرين، والاحتكار، والحصر، وحالة التواطؤ بين البائعين، أو بين المشترين.

السعر العادل

قدم كل من (ابن تيمية، وأبي جعفر الدمشقي) أسلوبين يساعدان في تحديد السعر العادل؛

- فابن تيمية أوضح كيفية معالجة تقاطع المصالح بالتسعير، بقوله: "إذا امتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير؛ إلا إلزامها بقيمة المثل فيجب أن يلتزموها بما ألزمهم الله به". أما آلية تحقيق ذلك فيقول ابن تيمية: "ينبغي على الإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعامة سداد حتى يرضوا ولا يجبرون على التسعير".

والرضا عامل مهم في (زرع الثقة والطمأنينة) بين رواد السوق؛ حيث يؤدي ذلك إلى الازدهار، ونمو التبادل، واستقرار الأسعار وبالتالي (انتعاش الحركة

التجارية). أما الضد؛ أي: إكراه البائعين على البيع بسعر معين دون النظر إلى التكاليف فإنه يؤدي إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات، وإتلاف أموال الناس.

◉ أما أبو جعفر الدمشقي (ت ٣٢٧ هـ = ٩٣٩م) فيرى أن (تحديد السعر العادل، أو سعر المثل، أو القيمة المتوسطة) يخضع للمعايير التالية:

(١) سؤال أهل الخبرة الثقات عن سعر ذلك في بلدهم.

(٢) مراعاة العادة أكثر الأوقات المستمرة؛ حيث تكون ظروف الاستقرار.

(٣) مراعاة الزيادة المتعارفة، والنقص المتعارف في ظل حالة الاستقرار؛ فارتفاع سعر بعض السلع في بعض المواسم وانخفاضها في مواسم أخرى أمر طبيعي كـ (سعر اللحم، وسعر البيض) مثلا.

(٤) مراعاة الزيادة النادرة والنقص النادر، التي تعبر عن الاستثناءات والتي تحصل بسبب ظروف غير طبيعية كـ (الوباء) الذي يصيب المنتجات أو حتى الناس.

(٥) ثم يقاس بعض ذلك ببعض،

(٦) يضاف لذلك القياس نسبة الأحوال التي عليها أحوال الناس في ذلك البلد من خوف أو أمن، ومن (توفر وكثرة أو اختلال).

وبذلك نصل للقيمة المتوسطة المعروفة عند أهل الخبرة به.

يقول أبو جعفر الدمشقي في ذلك: (إن الوجه في تعرف القيمة المتوسطة أن تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة أكثر الأوقات المستمرة، والزيادة المتعارفة فيه، والنقص المتعارف، والزيادة النادرة، والنقص النادر.

وقياس بعض ذلك ببعض، مضافًا إلى نسبة الأحوال التي هم عليها من "خوف أو أمن"، ومن "توفر، وكثرة، أو اختلال". وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء "قيمة متوسطة، أو تستعملها من ذوي الخبرة والمعرفة والأمانة منهم؛ فإن لكل بضاعة ولكل شيء مما يمكن بيعه قيمة، قيمة متوسطة معروفة عند أهل الخبرة به).

إن الأصل في النقد– مهما كانت طبيعته – أنه سلعة، بها تقاس الأشياء؛ ليتم تبادلها، وبها تحفظ القيم؛ لذلك وجب أن يبقى حياديًا في عمليات التبادل، فلا يدخل هذه العمليات بوصفه سلعة كغيره؛ لأن ذلك يخرجه عن حياديته؛ فإن كان لابد من ذلك فينطبق عليه **شروط بيع الصرف**.

وهنا يتضح تماما لماذا اشترط الفقه الإسلامي في بيع الصرف توافر شرطي (المجلس والتقابض) في الأثمان؛ فعدم التقابض: يعادل عملية الضخ في السوق بنسبة (الكمية وزمن التأخير)، وهذا مُفسد لسعر صرف ذلك النقد، ويبدو أثره واضحًا جليًا على مستوى الاقتصاد الكلي؛ أي إذا سلك ذلك المسلك أغلب الناس. وسوف نتوسع بذلك لاحقا في نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

إن الاستقرار النسبي لسعر الصرف هو عامل جذب للمستثمرين؛ لما يحققه من استقرار سعري في الاقتصاد، والتعويم الحر يدعمه:

(أ) تحقق نمو اقتصادي إيجابي، و

(ب) معدل تضخم منخفض، و

(ج) رصيد إيجابي لميزان المدفوعات، و

(د) معدل بطالة منخفض؛ لذلك فإن التعويم الحر هو الحل العملي لتصحيح الخلل بين العرض والطلب؛ وإلا فإن السوق غير النظامية ستأخذ دورها لتصحيح أي خلل، والتصحيح قد يمر بمراحل مؤذية للناس، ومضرة بمصالحهم، وهذا ما يجب تجنبه.

وعليه فإن ترك التسعير – التدخل – واللجوء إلى تعويم سعر صرف النقد تعويمًا حرًا، مع اللجوء إلى التدخل بإجراءات مباحة لمنع التلاعب يحقق رعاية البنك المركزي للأسواق للمحافظة على ظروف عرض وطلب عادلة تبقيها ضمن ما يسمى بالظروف الطبيعية، وليتق الله عز وجل كل الناس جميعهم على حد سواء:

- الموظفون الحكوميون؛ لأنهم أجراء عند حكوماتهم ورعاة لأموالها، والحكومات تعمل بنظرية الوكالة عن الناس وهي أجيرة عندهم،
- التجار؛ كالمصارف والمؤسسات والشركات والمستثمرين الأفراد،
- المشترون والبائعون، الذين لا يغلب على سلوكهم امتهان التجارة.

فجميعهم رعاة مسؤولون، ولابد أنهم موقوفون أمام الله عز وجل وهو سائلهم عن كل شيء ولو بلغ مثقال ذرة، يقول جل في علاه: **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**(الزلزلة: ٧–٨).

المبحث الخامس

الربا (الفائدة)

يُقسم[1] الربا في الفقه الإسلامي إلى نوعين أساسيين، **ربا القروض وربا البيوع**.

أما ربا القروض فهو الربا المأخوذ لأجل تأخير قضاء الدين، سواء أكان دينًا ناتجًا عن ثمن مبيع أم عن قرض[2]. وقد يكون المأخوذ على شكل منفعة غير مادية طبقًا للقاعدة الفقهية (كل قرض جرّ نفعًا فهو ربا). وربا القرض هو نفسه ربا الجاهلية حيث سادت قاعدة إما أن تَقضي وإما أن تُربي، يقابلها اليوم جدولة الديون، وهو نفسه الفائدة الربوية (في الاقتصاد الوضعي).

أما ربا البيوع؛ فينجم عن المعاملات التجارية من بيع وشراء بين الناس، لكن ليس في كل المعاملات بالطبع؛ فالبيوع كثيرة يحكمها أركانٌ لابد من تحقيقها حتى تكون مقبولة شرعًا.

يقسم ربا البيوع إلى:

ربا الفضل: وهو البيع مع زيادة أحد العِوضين كبيع دينار بدينارين، لقوله صلى الله عليه وسلم: (**لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلاً بِمِثْلٍ وَلاَ تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلاَ تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلاً بِمِثْلٍ وَلاَ تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلاَ**

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المعاملات الرياضي، الطبعة الثانية، منشورات كاي، www.kantakji.com.

[2] زحيلي، د. وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، مجلد ٤، دار الفكر بدمشق، الطبعة ٣، ١٩٨-١٤٠٩، ص ٦٧٠.

تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ)[1] ؛ فالمثلية في كونهما أثمانًا كالذهب أو الفضة، والشفّ هو زيادة أحدهما في تبادل المقايضة عن كمية الآخر، وزمن تبادل العوضين لابد أن يكون نفسه.

ربا النسيئة: وهو بيع مال ربوي بمال ربوي آخر إلى أجل، كبيع عشرة غرامات ذهب بعشرة غرامات ذهب؛ بغض النظر عن صناعتهما، والتسليم بعد يومين، أي أن تبادل العوضين ليس آنيًا بل مؤجلاً.

وقد غلّظت الشريعة الإسلامية عقوبة أكل الربا، وجعلها القرآن الكريم جريمة المجتمع بأكلمه حيث يأثم كل المجتمع إن وجد فيه مرابي، وأعلن الحرب على هذا المجتمع حتى يدع الربا ويعود المرابي لأصل رأسماله، يقول الله تعالى: **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** (البقرة: ٢٧٩). وقال صلى الله عليه وسلم[2]: **(الرِّبا سبعون حَوْبًا أيسرُها أن ينكِحَ الرَّجلُ أمَّه)**. وقال أيضًا[3]: **(خطَبنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فذكر أمرَ الرِّبا وعظَّم شأنَه وقال إنَّ الدِّرهمَ يُصيبُه الرَّجلُ من الرِّبا أعظمُ عند اللهِ في الخطيئةِ من ستٍّ وثلاثين زنْيةً يزنيها الرَّجلُ وإنَّ أربَى الرِّبا عِرضُ الرَّجلِ المسلمِ)**.

[1] صحيح البخاري: ٢٠٣١.
[2] الترغيب والترهيب
[3] الترغيب والترهيب

لذلك لا يصح لمسلم أن يقرب الربا سواءً أكان حاكمًا أم محكومًا فهي كبيرة من الكبائر.

انتحار المدرسة النقدية (الفائدة السلبية وانهيار الرموز)[1]

يقوم النظام المصرفي التقليدي على أساس الفائدة أخذًا وإعطاءً؛ بحيث يأخذ المصرف المرابي من عملائه فائدة أكبر مما يدفعه المودعون لديه؛ ليكون الفارق ربحًا له؛ فمالك النقود يكسب وآخذه يدفع. وتتراوح أسعار الفائدة من الأكبر تمامًا من الصفر حتى الأضعاف المضاعفة؛ وهو ما يسمونه بـ(الفائدة المركبة).

فإن تحولت الفائدة عن هذا المفهوم في السياسة النقدية؛ فإن المؤسسات المصرفية التقليدية لم يعد لها ضرورة، وستنسحب من تلقاء نفسها من المسرح العالمي النقدي لخسارتها كل شيء؛ فالربح الذي هو دالتها وسبب بقائها قد اختفى.

ويعترف النظام التقليدي الربوي بالانخفاض الدوري لقيمة النقد؛ لارتباطه بسعر الفائدة ارتباطًا موجبًا قويًا؛ فسعر الفائدة هو الذي يحدد فرصه البديلة وسعر إيجاره وثمن بيعه؛ ولأجل ذلك قدمت الرياضيات المالية توابعها لخدمة هذا النظام كتوابع: FV, NPV, IRR, mIRR وغيرها مما لا يمكن تصور وجوده باستبعاد سعر الفائدة.

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، انتحار المدرسة النقدية (الفائدة السلبية وانهيار الرموز)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥١-٢٠١٦.

📖 **دارت نقاشات (عام ٢٠١٠) مع بعض أعضاء مجموعة kantakjigroup[1] من المنافحين عن الربا ممثلا بسعره الأساسي (اللايبور)؛ حيث لم يتصور أولئك تخلي الاقتصاد العالمي عن الربا.**

ومما تعرضت له تلك النقاشات:

– خشي البعض – وخاصة من المصرفيين التقليديين – من فكرة المؤشر الإسلامي متسائلين: ماذا لو أن المؤشر الإسلامي أصبح أرخص من المؤشر التقليدي؟ هل سيذهب الجميع إلى البنوك الإسلامية؟

– طلب بعضهم التدرج بخطى ثابتة في تطبيق أي مؤشر إسلامي مقترح لصعوبة هكذا هدف، بحجة أنه يحتاج لمجهودات جبارة ومضنية وجماعية؛ ويكأننا في روضة تعلم أطفالها المشي الهوينا.

– منهم من طلب توضيحا عن مدى مخالفة المؤشر الحالي (أي لايبور) لمقاصد الشريعة واصفًا ما ينشر وما يقال بالضعيف والعام وأنه لا يلامس الواقع، وليس فيه أي عمق في الجمع والربط البين الواضح بين المقاصد وتفاصيل الواقع المصرفي الإسلامي.

– هناك من ذكر فشل محاولات البعض في عرض وبناء مؤشر إسلامي بديل؛ ويكأنه يؤنب فعلهم، والتجارب التي تتم – برأيه – حسب تسلسلها التاريخي بدأت عام ١٩٧٨ بـ (شحاتة، ثم الجارحي، ثم الهواري، ثم الزرقا، ثم الأبجي، ثم ميراخور – وهذا الرجل كان رئيس مؤسسة النقد الدولي وهو مسلم –، ثم الزامل، ثم البلتاجي، ثم القطان، ثم قنطقجي). واسمعوا لتفسير ذلك الفذ المنبهر بمقياس سخيف: سأقول لكم لماذا فشلت؟ وسيفشل كل من يأتي بعدها؟ إنه آلية حساب لايبور ومشتقاته، ووصفها بأنها: آلية متجددة تواكب التطورات الجديدة في مجال التشريعات وتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويحكمها كبار المتعاملين في السوق.

– هناك من ذكر علاجًا أكيداً ملخصه أن: مؤشرات السوق المالية الإسلامية ستستمر مرتبطة بمعدل الفائدة الدولية، ما استمرت المؤسسات المالية الإسلامية في الاعتماد بشكل كبير على صيغ التمويل بالدين، وإن تشابكها الحتمي مع المؤسسات المالية التقليدية عبر أسواق التمويل الدولي لا مفر منه، ولابد للأنظمة القوية أن تفرض نظامها النقدي، وقد أدركت جمعية البنوك البريطانية ذلك وقررت دراسة إمكانات توسيع استخدام لايبور ومشتقاته في مجال التمويل الإسلامي، وهذا هو العلاج برأيها.

---

1 https://groups.google.com/forum/?fromgroups#!pendingmsg/kantakjigroup

وكل ذلك غير صحيح البتة وهو يمثل تبعية أولئك للفكر السائد، وهو مجرد ادعاء قد سقط آخر أوراقه باللجوء للفائدة السلبية.

معيار مقام MQAM

كنا قد طورنا معياراً لقياس أدوات التمويل الإسلامي أسميناه (مقام[1]) وهو يستغني عن (مؤشر الربا كليًا)، ويقدم حلولاً رياضية أفضل من توابع: FV, NPV, IRR, mIRR وغيرها؛ دعمناه بأمثلة في المجالات اللازمة كافة، ترفعت عنه المؤسسات الإسلامية وتبنته جامعة السوربون كأحد مواضيع الدكتوراه لديها وناقشه العديد من الخبراء الغربيين.

والآن وبعد مرور أعوام على الأزمة المالية العالمية تجد مدرسة شيكاغو النقدية نفسها في وضع انتحاري؛ فربع الاقتصاد العالمي قد تحول نحو الفائدة السلبية، ومعقل تلك المدرسة مازال يحاول المحافظة على آخر رموز الرأسمالية وهو الربا؛ فقد خفض البنك المركزي الأوروبي معدلات الفائدة إلى (ناقص ٠.٣٪)؛ لإنعاش اقتصاد منطقة اليورو؛ فبات سعر الفائدة على الودائع في الدنمارك وفي سويسرا (ناقص ٠.٠٧٥٪) وفي السويد (ناقص ١.١٪).

فما الربا السلبي – أو الفائدة السلبية –؟، ولماذا لم يمر العالم بطريقه على الصفر الذي يقع بين الموجب والسالب من الأعداد؟

توصف الفائدة بالسلبية Negative interest rates NIRP عندما يلتزم المودع بدفع فوائد أو رسوم دورية على إيداعاته في خزائن البنك، وهذا مفهوم جديد على الاقتصاد التقليدي، فما كان سائداً هو مفهوم الفائدة الموجب بالمعنى الرياضي؛

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، منشورات كاي، www.kantakji.com.

حيث يدفع البنك سواء أكان مركزيًا أو تجاريًا فوائد دورية لمودعي الأموال في خزائنه.

أما الهدف المنشود من ذلك حسب المدرسة النقدية التقليدية فهو تعزيز الأسواق من خلال:

- أنها شكل من أشكال التيسير الكمي؛ لأنها تتيح الحصول على قروض بأسعار منخفضة جداً.
- ردع المصارف عن إيداع النقد في البنك المركزي؛ لتستعمل المصارف تلك الأموال لإقراض الأفراد والشركات التي تضع هذا المال في الدورة الاقتصادية.
- دفع الناس للاحتفاظ بالنقود بدل رؤية قيمتها تتلاشى ببطء؛ بسبب الرسوم.
- تبديد[1] الانكماش ورفع معدل التضخم إلى نسبة ٢٪؛ بوصفها نسبة مستهدفة لمعظم الاقتصادات، مع أن البنوك المركزية للدول الغنية بدأت تقتنع بعدم جدوى هذه النسبة المستهدفة وأنها ستزداد.
- خفض قيمة عملة البلد المتبني لسياسة الفائدة السالبة، مما يعطي ميزة سعرية للمصدرين.

لكن الآثار الأولية لتلك السياسة الانتحارية تلخصت بالآتي:

- تلاشي قوة البنوك المركزية؛ فسياسة الفائدة السلبية سياسة خطرة.
- رفع الضرائب على الاستهلاك، وهذا مما يثبط الاستهلاك ولا يحفزه.
- ارتفاع أسعار السلع الأساسية بسبب الضرائب.

---

[1] The Economist: When 2% is not enough, 25-8-2016: https://www.economist.com/leaders/2016/08/27/when-2-is-not-enough

- انخفاض قيمة الأسهم في مختلف البورصات العالمية؛ لأن البورصات هي مؤشرات توازن لحالة الأسواق ومجسات لها.
- العائدات السلبية للسندات الحكومية.
- فقدان برامج التيسير الكمي أثرها على الأسواق.
- تصعيد حرب العملات مما قد يجلب دماراً متبادلاً.
- تضرر القطاع المصرفي على المستوى العالمي؛ خاصة بعد خسارة أسهم المصارف الأوروبية منذ بداية ٢٠١٦ نحو ٣٠٪ والأمريكية ٢٠٪، واليابانية ٣٥٪؛ مما يهدد بخروج مصارف عديدة من السوق وتسريح عمالها.

لذلك بتنا نسمع شكاوى تقول: (**أنقذوا المدخرين**)؛ فكيف ذلك؟

إن الاقتصاد العالمي يعاني تخمة مدخرات مقارنة بفرص الاستثمار، والمدرسة النقدية الحالية ترى أن السلطات النقدية هي من يساعد في إرساء تناسق أسعار الفائدة مع توجيه الاستثمارات من خلال (قوى السوق) التي تحدد ما سيحصل عليه المدخرون.

وتخمة المدخرات موجودة في البلدان ذات الحساب الجاري الذي فيه فائض؛ كألمانيا مثلا؛ لكن سوقها الاستثماري لا يستوعب تلك السيولة الفائضة، بينما لو وجهت المدخرات لسائر العالم لوجدت طريقها للتوظيف؛ لكن الجو الاستثماري العام غير مطمئن كما سنرى لاحقا.

هذا الوضع فرضته ظروف ما بعد أزمة عام ٢٠٠٨ ويتلخص بالآتي:

- فائض ادخاري عند البعض وعجزه عند البعض الآخر،

- ضعف الاستثمار عند الجميع؛ وبالتالي تباطؤ الإنتاجية،
- ترهل أغلب الاقتصادات بديون هي أشبه بمن دخل نفقًا لا آخر له.

أدى كل ذلك إلى جعل معدل الفائدة في أدنى مستوى عرفه تاريخ المرابين. وهذه نتيجة تحققت منها المصارف المركزية؛ فليس الأمر أخطاء في السياسة النقدية؛ لأن هذه السياسة ليست سوى موازن للطلب الكلي والعرض المفترض، ما يحدد أسعار الفائدة في المدى الطويل.

لكن ماذا لو لجأ الكثير من المدخرين – دولاً وأفراداً – للإحجام عن استثمار أموالهم في سوق الأسهم في ظل حالة الاضطراب السائدة فيه؟ وماذا لو لجؤوا لاكتنازها في منازلهم بدل وضعها في قنوات استثمارية؟

إن مما يؤسف له أن تلك البلدان الراقية في عالم المدنية والمتخمة بالعلماء والاقتصاديين ما فتئت تتعلم بالممارسة متخبطة بما تفعله؛ فالمصلحة طاغية على المنطق الصحيح؛ لذلك تبقى صيحات العقلاء أصداء لا أثر لها كما سنذكره لاحقا:

- فالبنك المركزي الأوربي جرب أن يرفع سعر الفائدة عام ٢٠١١ فعادت تلك السياسة عليه بنتائج لا تحمد عقباها.
- ويسود تساؤل مؤداه: هل أخطأ (رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) عندما أقدم على رفع سعر الفائدة الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥؟ وهل تصريح نائبه (في ٢٢ أغسطس ٢٠١٦) نيته رفع سعر الفائدة محاولا

طمأنة الأسواق هو تجاهل لنتائج سيناريوهات اختبار الجهد التي ذكرناها عن السوق الأمريكية؟

- هل البنك المركزي الياباني هو المخطئ عندما تبنى سياسة الفائدة السلبية أواخر يناير ٢٠١٦؟
- أم أن المشكلة أكثر تعقيدا وإرباكًا؟

يبدو أن البنوك المركزية ستجد نفسها مضطرة لتجربة أدوات جديدة لتتعلم أكثر فأكثر!!

إذا وبما أن الأمر هو تعلم بالممارسة – وهذا مكلف في التجارب الاجتماعية –؛ فقد جرب العالم المعدلات الموجبة للفائدة، وها هو يجرب المعدلات السلبية، ومازالت النتيجة استمرار التخبط؛ فلماذا لا يجرب الصفر Zero interest-rate؟ وأقصد الصفر المطلق؛ لأن الصفر في معدل الفائدة الربوية (بتعريف الويكيبيديا) هو مفهوم في الاقتصاد الكلي يصف حالات معدلات الفائدة المنخفضة جداً؛ لذلك نجدهم لا يعترفون بالصفر المطلق، أو أنهم يجدون صعوبة في ذلك رغم بساطته وثبات نجاحه في أزمة ٢٠٠٨ مع أن المصارف الإسلامية كانت تأتي الرخص وما دونها أحيانا؛ فكيف بهم لو أتوا العزائم من الصيغ التمويلية؟

لذلك فما نقصده كحل منشود لعالم ما فتئ يتعلم الحبو الاقتصادي: هو الصفر المطلق الذي أمر به الله تعالى بقوله: وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (البقرة: ٢٧٩).

وهذا ثابت من ثوابت الشريعة الإسلامية التي جاءت بحقائق علمية راسخة عبر القرون، ثم تركت للناس فسحة واسعة من الحرية ضمن تلك الثوابت.

لقد تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آليه) في ثمانينيات القرن الماضي إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة)، وقد حصل ما تنبأ به من ٢٥ سنة. وكان قد اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين (كما ذكرنا سابقًا)، هما:

- تخفيض معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪.

أما ما جاء به الإسلام منذ ١٤ قرنًا فهو الأمر بإلغاء الربا، وفرض زكاة على الأموال بنسبة ٢.٥٪، وهذا التوازن بين السياستين النقدية والمالية يشكل مفتاح توازن السياسة الاقتصادية كما سنبين لاحقًا.

إن النظرية النقدية المعاصرة نشأت بسبب محدودية الفكر الكينزي، وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي آنذاك؛ فظهر فكر اقتصادي قائم في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية.

وتعتبر (مدرسة شيكاغو) أو "نظرية فريدمان" امتدادا للفكر الاقتصادي التقليدي في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية. وقد تزامن ذلك مع ظهور

أزمة اقتصادية تعايش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات.

إن ما زاد الوضع حرجًا هو النهج الذي اتبعته هذه المدرسة بتطبيق ما عرف باتفاقية (بريتن وودز) عام ١٩٧١؛حيث ألغي الصك بالذهب، وتم التخلي عن تحويل الدولار إلى ذهب؛ فانخفضت قيمته ٧.٨٩٪ مباشرة، ثم انخفض ١٠٪ سنة ١٩٧٩، وانعكس ذلك سلبًا على مستوى أسعار كثير من السلع. وكانت تلك أكبر سرقة في التاريخ العالمي قادتها تلك المدرسة النقدية التي نعيش جميعًا في تخبطاتها.

ويعدُّ إدخال (فريدمان) للأصول المالية في دالة الطلب على النقود كبدائل للنقود سببا آخر في التخبط النقدي؛ لأنه زاد حجم المديونية العالمية؛ فالأصول المالية؛ إما (بيوع وهمية) أو (مشتقات تمثل ديونًا لا تباع ولا تشرى) وكل ذلك منهي عنه في التشريع الإسلامي.

إنه انهيار الرموز، فانهيار الشيوعية المادية استغرق سبعين عامًا، وبانت عورة مدرسة شيكاغو النقدية أحد أهم دعائم ورموز الرأسمالية الجشعة في ثمانين عامًا. وهذا هو شأن التجارب الاجتماعية. لقد استوعب الحكماء الثلاثة (جورج سيروس – وارن بافت – بول فولك)[1] دروس الأزمات، وعلموا مدى انحراف مدرسة شيكاغو

---

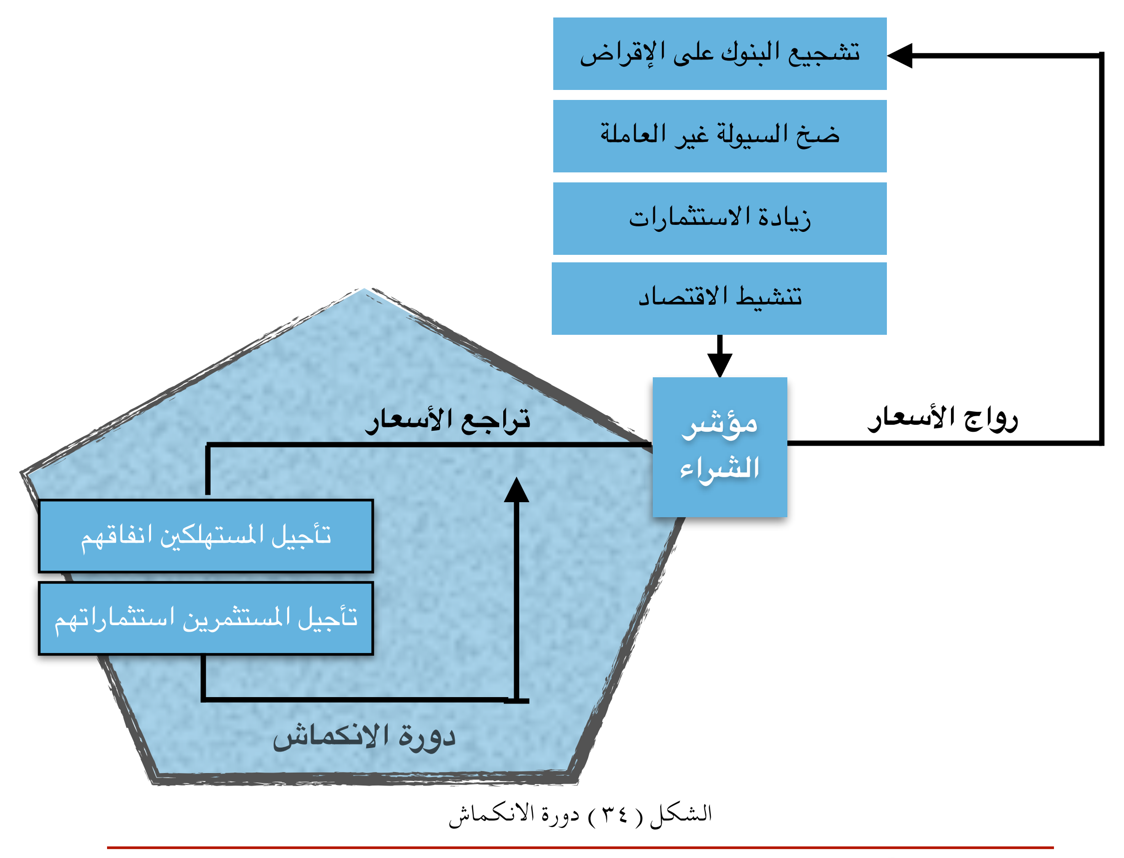
[1] تشارلز ر.موريس ـ الحكماء وتقلبات الأسواق وارن بافت ، جورج سوروس ، بول فولكر، تقديم د. سامر مظهر قنطقجي، دار السيد، الرياض، ٢٠١٠.
www.alsayedpublishing.com/index.php?option=com_content&view=article&id=42:newsflash-4&catid=1:latest-news&Itemid=50

النقدية التي قادها أكاديميون مهرة مثل (ملتون فريدمان) والتي شكلت جسراً بين الأزمتين الماليتين العملاقتين انهيار ١٩٢٩ وأزمة ٢٠٠٨ وخلاصتهما : أن للأسواق قدرتها الفعالة على تحقيق التوازن، بعكس ما انتهجه (الكينزيون) في التدخل؛ حتى أن (سوروس) قد تساءل : إذا كانت الأسواق بهذه الكفاءة فلماذا تنهار؟

لذلك لا بد من إعادة ضبط السياستين النقدية والمالية معا لضبط هوس السياسة المالية العامة بالدين العام وكبح جماحه؛ حيث يصير لا حدود له عند انخفاض سعر الاقتراض، وهذا ما هو حاصل في الاقتصاد التقليدي طبعًا، وضبط السياسة النقدية بمنع الفائدة بتاتًا .

ويمكن رسم السيناريو المفترض لآلية الفائدة السلبية بالشكل التالي :

البنوك ستشجع على الاقتراض؛ لتتهرب من تكلفة إيداع الأموال في البنوك المركزية فتضخ سيولتها غير الفاعلة لتزيد الاستثمارات وينشط الاقتصاد؛ فإن تحرك مؤشر الشراء بإيجابية؛ فقد حصل المبتغى، وإلا فإن تراجعًا في الأسعار وانكماشًا في الإنفاق سيجعل الأسواق تدخل في حلقة مفرغة مفزعة، الشكل (٣٤) .



الشكل (٣٤) دورة الانكماش

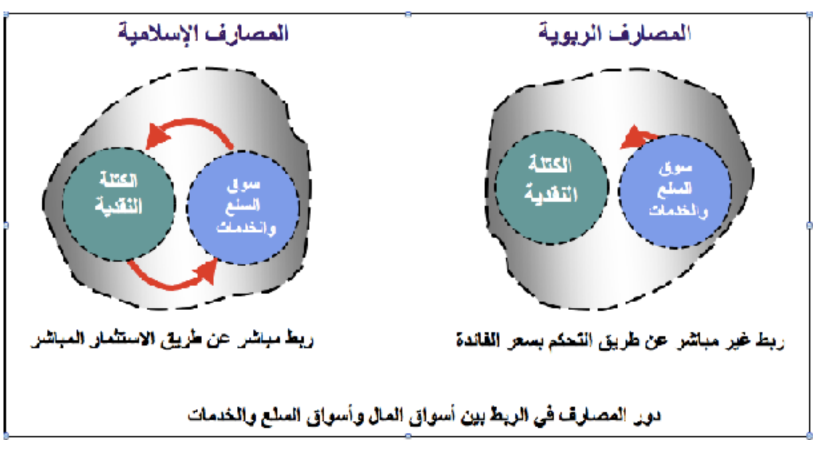
حال الأسواق اليوم جمع التناقضات؛ فالسيولة متوفرة والاستثمار راكد

وتفسير ذلك برأينا:

أن دورة النقود تعمل مستقلة في سوق النقود من خلال محركها (سعر الفائدة)، فإذا ما خفتت قوة المحرك وشاخت؛ فالركود والانكماش مصيره الطبيعي. وفعلا يبدو أن هذا المحرك فقد بريقه، وعلى المدرسة النقدية أن تعترف بمحدودية فكرها لتنشأ مدرسة أفضل منها كما نشأت هي على أنقاض محدودية الفكر الكينزي – كما ذكرنا سابقا –.

وبرأينا:

لو كان الارتباط بين سوقي (النقود والسلع) هو ارتباط عضوي وحقيقي، وليس مجرد ربط بالمؤشرات؛ وذلك بتوسيط السلع والخدمات ضمن عملية التمويل؛ لوجدنا أن الحل يكمن في قواعد وضوابط التمويل الإسلامي؛ فالسوقان سيشدان بعضهما بعضاً، ولن يصل الركود إليهما مطلقاً؛ لأن التمويل المستديم للفقراء ذوي الميل الحدي التام للاستهلاك يجعل عجلة الاقتصاد لا تهدأ ولا تقف أبداً؛ فالفقراء – وهم الشريحة الأوسع – يمثلون دالة الشراء ورافعته السوقية، وهم في حالة توجه مستمر نحو الشراء لإشباع حاجاتهم، أما الحد الأدنى من تمويلهم المستديم فتحققه نسبة الزكاة البالغة ٢.٥٪ والتي هي إعادة توزيع هادئ للدخل؛ فهي لا تفقر الأغنياء وتحسن حال الفقراء؛ فتبتعد الأسواق عن الركود، وتمنحها بذلك فسحة لتستعيد رواجها، وتتحسن حال الناس فيها؛ وبذلك تتكامل السياسة النقدية والمالية لتصبان معاً في سياسة اقتصادية فعالة وذات مصداقية، الشكل (٣٥)[1].



الشكل (٣٥) دور المصارف في الربط بين أسواق المال وأسواق السلع والخدمات

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، منشورات كاي، www.kantakji.com، ص ١٧١.

إن الفارق بين هذا البناء الهندسي المحكم وبين الشكل البياني السابق أن السياسة النقدية التقليدية جعلت السيولة قابعة في خزائن البنوك، بينما المستثمرين متعطلين لعدم وفرة السيولة بين أيديهم، والأسواق تنتظر، وبالتالي فإن التشاؤم سيفشو بين رواد السوق، وتوقعات المستهلكين ستتجه نحو مزيد من الانكماش. وهذه هي حال السوق العالمي الآن.

في مثل هذا اليوم أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه

في مثل هذا اليوم قبل ثمانية سنوات، أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه بموجب الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأميركي. ومنذ ذلك الحين مازالت الأسواق والاقتصادات تعيش آثار "الإعصار" الذي خلفه أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية.

أظهر تقرير لـ"دوتشيه بنك" أن:

- البنوك المركزية حول العالم خفضت أسعار الفائدة ٦٧٢ مرة منذ انهيار "ليمان براذرز" دون تحديد عدد المرات التي أقبلت فيها هذه البنوك على تنفيذ سياسات التيسير الكمي لدعم الاقتصاد.

- انخفض العائد على السندات الأميركية لأجل عشر سنوات من ٣.٣٨٩٪ إلى ١.٦٩٨٪. وتراجع العائد على السندات لأجل سنتين، تراجع من ١.٧٠٦٪ إلى ٠.٧٥٨٪، وهبط العائد على سندات الثلاثين عاما بنحو النصف ليبلغ العائد ٢.٤٥٪. ويدل هذا التراجع على زيادة الإقبال على هذه السندات في ظل تدني الشهية على المخاطرة كون العلاقة بين العائد على السندات وأسعارها هي علاقة عكسية.

- وفي أسواق السلع الرئيسية، أشار التقرير إلى ارتفاع سعر أونصة الذهب من ٧٨٧ دولارا إلى ١٣٢٣ دولارا. وانخفض النفط أكثر من النصف.

فإن سأل سائل عن سرِّ استمرار الممارسات الخاطئة حول العالم رغم ما حصل ويحصل، فإن الجواب بأن التجارب الاجتماعية تحتاج وقتًا وأحيانًا تحتاج أجيالاً لتغييرها؛ فالقناعات ترسخت حتى صارت اعتقاداً مُسلَّمًا به. والأيام كفيلة بتمام

سقوط النظريات الاجتماعية الضارة بالناس عندما لا تنفع حكمة حكمائهم وعقلائهم. وهذا أسوأ ما في التعلم بالممارسة.

لذلك علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من سَن سُنة سيئة فله مثل وزرها ووزر من عملها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئًا، وهذا مدعاة تفكر وتعقل وتبصر لمن أراد ذلك، ومن أبى فعليه وزر ما اختاره.

أذكر نفسي بما أنزله الله تعالى في سورة الحديد وهو رمز القوة في هذه الحياة؛ فهو تعالى يقول للناس بأنه كفيل بإحياء الأرض بعد موتها بما ارتكبه الناس فيها من آثام وظلم وعدوان؛ وذلك إذا استجابوا لله وأقاموا الحق الذي أنزله وخشعوا له، وستكون المضاعفة للمتصدقين على الناس لا لسارقي أموالهم، يقول الله تعالى: أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ * اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ (الحديد: ١٦–١٨).

السياسات النقدية والمالية وسباق نحو الجحيم[1]

مآلات السياسات النقدية والمالية المتهالكة:

كيف تشرعن المؤسسات الحكومية السرقة؛ ممثلة بالبنوك المركزية؟

كيف تنتشر ثقافة الديون بأسلوب القطيع الهائج؟

وسنوضح مآلات تلك السياسات النقدية والمالية المتهالكة.

لا تنكشف سوآت الذين يسبحون عاريًا خلال المد؛ لكن إذا انحسر المد إلى الجزر، بانت عورات الاقتصادات والشركات التي تضارب بالديون بنسب كبيرة.

إن المتتبع لحالة الاقتصاد العالمي اليوم يلحظ مؤشرات جديدة باستمرار؛ فالعالم المالي ينتقل من سيء إلى أسوأ، مثال ذلك:

١) صعود سعر الذهب بشكل مستمر ومتسارع، وهذا بمثابة إنذار يدق ناقوس الخطر؛ فالذهب هو المصدر الأخير للقيمة؛ فإذا تضافرت الظروف على كشف أخطاء السياسات النقدية والمالية، التي تُغرق الأسواق بالربا والضرائب؛ فإن ارتفاع سعر المعدن الذي يلمع دائمًا هو حالة مرضية، وبرأي بعض المحللين فإن الذهب سيصل إلى دورة مرتفعة في السوق الهابطة، قد يستمر لعام أو عامين؛ إلى أن تعود تجارة المخاطر لقطاعات البورصة والأسواق الناشئة، ليبدأ كل شيء من جديد.

٢) خسائر كبيرة لغالبية الأسهم العالمية، بسبب تباطؤ النمو في أوروبا، وكذلك في الصين؛ حيث وصل لأدنى مستوياته منذ ١٧ عامًا. ومجمل انخفاض

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، السياسات النقدية والمالية وسباق نحو الجحيم، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٧-٢٠١٩.

أسعار الأسهم العالمية ٣–١١٪. ويشير كل ذلك إلى دنو مرحلة الركود. ويدعم ذلك تباطؤ الإنتاج الصناعي الأمريكي وتذبذب نموه من +٠.٢٪ في شهر حزيران يونيو ٢٠١٩ إلى –٠.٢٪ في الشهر الذي يتلوه؛ مع أن التوقعات كانت ارتفاعه إلى +٠.٣٪[1].

٣) ارتفاع حجم سلة السندات السيادية العالمية المتداولة ذات العائد السلبي إلى ١٥ تريليون دولار لعشر سنوات؛ ولزمن طويل نسبياً[2].

٤) ارتفاع عدد الدول التي تنطوي ديونها الحكومية على عوائد سلبية لعشر سنوات إلى ١٢ دولة، يوضحها الجدول (٩) التالي:

Pos.	Country	10-yr yield	Pos.	Country	10-yr yield
1	Switzerland	-0.92%	26	South Korea	1.24%
2	Germany	-0.53%	27	New Zealand	1.29%
3	Denmark	-0.49%	28	Italy	1.51%
4	Netherlands	-0.43%	29	Thailand	1.71%
5	Austria	-0.30%	30	US	1.73%
6	France	-0.27%	31	Singapore	1.77%
7	Finland	-0.27%	32	Hungary	2.01%
8	Sweden	-0.21%	33	Greece	2.02%
9	Belgium	-0.20%	34	Poland	2.09%

[1] https://www.independentarabia.com/node/49061/اقتصاد/الاقتصاد-العالمي/لماذا-يختزل-دونالد-ترمب-أزمات-الاقتصاد-الأميركي-في-سياسة-البنك

[2] https://twitter.com/lisaabramowicz1/status/1158776316180783104

10	Japan	-0.18%	35	Chile	2.79%
11	Slovakia	-0.14%	36	China	3.08%
12	Slovenia	-0.04%	37	Iceland	3.85%
13	Ireland	0.04%	38	Romania	4.23%
14	Spain	0.23%	39	Philippines	4.55%
15	Portugal	0.27%	40	Argentina	6.20%
16	Bulgaria	0.45%	41	India	6.34%
17	UK	0.52%	42	Brazil	7.26%
18	Taiwan	0.68%	43	Russia	7.31%
19	Australia	1.04%	44	Mexico	7.43%
20	Croatia	1.05%	45	Indonesia	7.70%
21	Czech Republic	1.06%	46	South Africa	8.40%
22	Israel	1.06%	47	Nigeria	13.69%
23	Hong Kong	1.17%	48	Pakistan	13.77%
24	Norway	1.18%	49	Turkey	15.10%
25	Canada	1.23%	50	Egypt	15.60%
26	South Korea	1.24%	51	Zambia	31.25%

الجدول (٩) الدول التي تنطوي ديونها الحكومية على عوائد سلبية – المصدر[1] : wolfstreet.com

إن المتتبع لحال السوق العالمي يلحظ أن الأسواق والبنوك المركزية يطارد بعضها بعضًا، بحثًا عن ضحية تالية؛ فالجميع يخوض في وحل الديون حيث لا مخرج من

[1] wolfstreet.com, 6 Aug 2019.

الديون إلا بمزيد منها، وهذا التفكير بدأ يسود ويزداد عند محاولة الهرب من العائدات السلبية أو العائدات المقاربة للصفر.

📖 **الضحايا المرشحة فهي ذات العائد الإيجابي على سنداتها السيادية**، وجميعها من دول الأسواق الناشئة؛ منها[1] :

زامبيا: التي تجاوزت عائدات سنداتها الحكومية لمدة عشر سنوات ٣١٪، وقد صنفتها موديز بدرجة مقاربة لدرجة العجز عن السداد[2]؛ بسبب ارتفاع عبء الديون ومخاطر السيولة والضعف الخارجي. وقد ساهمت الصين في ذلك؛ فالصين قد وضعت بصمتها على إفريقيا عموماً؛ وفي حالة زامبيا بلغ الدين الحكومي ملياري دولار في عام ٢٠١١. ثم تضاعف إلى خمسة مليارات دولار خلال سبع سنوات؛ بسبب طفرة البناء الصينية فيها؛ كمطارات وطرق ومصانع جديدة مولتها قروض صينية. ويبدو أن حكومة زامبيا تخفي بعض المليارات من الديون، أسوة بإخفاء الصين لديونها عن العلن.

وعلى كل حال، صارت الدول الأفريقية السائرة – في طور النشوء – هدفاً لمصاصي الدماء من المرابين من خلال استهداف سنداتها السيادية، ويبدو أن تلك الدول ستعود لطور العبودية قبل أن تخرج منها.

الأرجنتين: يتراوح عائد السندات الأرجنتينية بين ٢٠–٤٠٪ سنويا، ولا يؤثر التضخم الكبير فيها لأنها مقوّمة بالدولار، أما خطر التخلف عن السداد فقائم ومستمر.

المكسيك: يبلغ العائد على سندات المكسيك لمدة ١٠ سنوات ٧.٤٪، وهو أعلى من معدل التضخم فيها، الذي تجاوز ٦٪ عام ٢٠١٧، ويبدو أن فترة العشر سنوات ستقضي على القوة الشرائية لهذه السندات.

والقائمة طويلة، وما تم ذكره يقع ضمن قائمة تفضيلية.

---

[1] Richter, Wolf, Financial World Gone Nuts: $15 Trillion Negative Yielding Debt, Aug 6, 2019: https://wolfstreet.com/2019/08/06/financial-world-gone-nuts-15-trillion-negative-yielding-debt/

[2] مقاييس التصنيف الائتماني Fitch, Moody's, S&P https://wolfstreet.com/credit-rating-scales-by-moodys-sp-and-fitch/

ويبقى السؤال المحيّر والمهم:

من يشتري سندات طويلة الأجل بعائد سلبي، ثم يحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها؟

لعل الجواب؛

أن مديري الأصول الذين يشترون هكذا أدوات، أو يضطرون لشرائها؛ يفعلون ذلك بغية تخصيص أصولهم ومتطلباتهم الائتمانية، وهم لا يأبهون كثيراً؛ لأنها أموال أناس غيرهم، وهم كغيرهم من المصرفيين يغيرون وظائفهم أو يتم ترقيتهم. ويبدو أن التعليل الممكن في هكذا شراء؛ أن معدل الانكماش السنوي إذا بلغ ١٪ وبلغ العائد السلبي لسندات العشر سنوات نصف بالمائة؛ فإن العائد الحقيقي للمستثمرين هو زائد نصف بالمائة!.

ويملك المستثمرون؛ سواء الأفراد أو المؤسسات، الكثير من النقد؛ أغلبها على شكل ودائع مصرفية، حيث لا تقدم البنوك المركزية لهم أية ضمانات عليها ضد مخاطر تغير سعر العملة المودعة بها أو التضخم الذي يأكل كل شيء. والأسوأ من ذلك؛ أن البنوك صارت تُخضع ايداعات الحسابات المصرفية إلى فائدة سلبية، من خلال فرض رسوم على أصحابها لجعل النقد أداة ذات عائد سلبي أيضاً.

فهل قرار تفضيل النقد (الذي تصدره الحكومة دون ضمان مخاطره) **مقابل فائدة صفرية ZIRP أفضل؟ أم سندات سيادية** (تمثل ديون الحكومة وتضمن مخاطرها) **مقابل فائدة سالبة NIRP ذات عائد سلبي؟**

لعل الجواب؛

إنه مع المعدلات السلبية والتضخم، كل دين خاسر. يشمل ذلك النقود لأنها صارت تُصدر على المكشوف دون غطاء. ويرى البعض أن سياسة أسعار الفائدة السلبية لها منافع، منها:

- **تعزيز الإنفاق الاستهلاكي، الذي بدوره يزيد الناتج المحلي الإجمالي**، ويُرد على ذلك: أن مؤدى هذه السياسة ركود طويل، وزيادة عدد المكتنزين الأنانيين الذين يحجبون أموالهم عن دورة النقود.
- **تبني الحكومات لهذه السياسة مع طباعة النقود، سينشط سوق الأسهم،** ويُرد على ذلك: أن مؤدى هذه السياسة هو تعثر الأسواق.
- **تدفع سياسة أسعار الفائدة السلبية إلى إلغاء العملة الفعلية.**

إن الخوض في سندات الدين؛ طريق لا مخرج منه إلا الهاوية، ولتصحيح الوضع القائم، لابد من العودة إلى أصل رأس المال، وبما أن رأس المال أصله سندات ناشئة من سندات ناشئة عن سندات أخرى؛ لدرجة يصعب معها معرفة بدء نشوئها؛ فالتصحيح معناه اضمحلال السندات في الهواء؛ لأنها أصل مالي مُشتق من أصول حقيقية، انفصلت عنها بفضل مبادئ الهندسة التقليدية العقيمة، وبانشقاقها؛ لم يعد يصلح لوصفها إلا أنها أدوات ورقية أو وهمية. لذلك أوضحنا كيف يبحث مدراء الأصول والأموال عن بلد تصنفه شركات التصنيف بأنه مقبول المخاطر، ليتوجه المستثمرون نحو تلك البلدان، لتدمير اقتصاده ثم ليغادروه إلى مكان آخر، وبذلك تتحرك كرة الثلج.

وزاد الطين بلة؛ دخول الحكومات طريق الاستدانة اللا متناهية، فبينما كان دور الحكومة إدارة المصالح العامة صارت مصدر المشاكل، فهي أشبه ببناء من القش بناه الناس وعظموا دوره، حتى صارت الحكومات جزء من اللعبة التدميرية؛ ففي حين تمادت الحكومات الاشتراكية بالتدخل بكل شيء حتى انهارت وسقطت وخرجت من اللعبة، ها هي الحكومات الرأسمالية تتمادى في الإنفاق، ثم تبحث عن تمويل إنفاقها غير الرشيد بالديون الربوية حتى باتت عبئا ثقيلاً على شعوبها الحالية والمستقبلية؛ فالدين عبء تستخدمه الأجيال الحالية وتستفيد منه، بينما الأجيال القادمة فقد تستخدمه وقد لا تستفيد منه!؛ **فهل تعيدنا الفترة القادمة إلى تقنين دور الدولة وإعادة رسم دور مؤسساتها؟**

لقد أضحى الاقتصاد العالمي حاليًا في جحر الضب، ولماذا الضب؟ لأن جحره مسدود النهاية، ومن حُمق من يتبع ويتتبع من قبله في تلك السياسات النقدية المالية أنه يدخل جحراً مسدود النهاية ليلقى المصير نفسه لا محالة.

📖 مثال ذلك؛ أن الحكومة الأمريكية تنفق المال، ثم تصدر سندات الدين بمزادات للمشترين؛ وقد بلغ الحساب العام للخزانة بنهاية يوليو ٢٠١٩ مبلغا قدره ١٦٣.٧ مليار، وستجمع أموالاً إضافية بمزاد قدره ٤٣٣ مليار حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩؛ ثم ٣٨١ مليار بين اكتوبر وديسمبر ٢٠١٩. فهل ستقلل هذه المزادات الضخمة الأموال المتاحة للسيولة في سوق رأس المال مع أن المتعاملين الأساسيين لديهم أكثر من ٢٥٠ مليار دولار؟

من أين سيحصل المشترون على المال لشراء هذه السندات المُصدرة؟

لعل الجواب؛

هو لجوء الفيدرالي إلى سياسة التسهيل الكمي دون النظر لسعر أمواله؛ فهناك من يرى أن التيسير الكمي لا يمكن أن يسبب التضخم؛ لأنه مجرد تحويل للأصول،

فهو نقد مطبوع حديثًا لشراء السندات، ويفسر هذا المنطق تغير قواعد إصدار النقد حيث لا غطاء له فهو مجرد أوراق دين تتعامل بها الناس كما تتعامل مع سندات الدين؛ فالأول يأكله التضخم والثاني يُثقله الربا. وأصحاب هذه الرؤية يعتقدون أن مصدر التضخم هو الإنفاق الهائل للعجز الحكومي، الذي يرتفع متسارعًا خلال فترات الركود.

ويرى البعض أنه في مرحلة ما، ستفضل البنوك امتلاك سندات الخزانة بدلاً من الاحتياطيات، ليكون تسلسل الاحتياطيات كالآتي:

- الذهب،
- فالعملات العالمية،
- وحاليًا سندات الدين!!.

إن مشاكل السيولة الناتجة عن ارتفاع إصدار الدين الحكومي تنتهي بالانتشار في أماكن أخرى، وعادة ما تحصل الأسواق الناشئة على الضربة الأولى والأكثر قوة، وهذا أمر واضح في عدد من البلدان، وقد تعرضنا في أكثر من موضع لما حصل في الأسواق الآسيوية، ثم ما حصل في الليرة التركية بعد ذلك.

وتتطور دورة التغذية الذاتية من مشاكل الأسواق الناشئة، بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية؛ مما يجعل الاستثمارات القائمة على الدولار تبدو أكثر جاذبية؛ فيرتفع الدولار، وتسافر الأموال الساخنة إلى السوق الأمريكي تاركة البلدان المدينة تعاني الأمرين، وتتخبط في تدهور عملتها المحلية وتفاقم خدمة ديونها المقومة بالدولار أصلا لأن شركات التصنيف تعطي الديون المقومة بالدولار تصنيفا تفضيليًا، وهذا

هو الحال الآن. وتتكرر هذه اللعبة دوريًا والمفترض أنهم معتبرون من أخطائها؛ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ (البقرة: ١٧١).

وبذلك تتبدل كل القواعد النقدية والمالية التي عرفها الاقتصاد التقليدي، ويكون السباق نحو جحيم لا نهاية له مفتوحًا ومتاحًا للأكثر جنونًا بالديون سواء أكانت ربوية أم غير ربوية. وعليه؛ لابد من العودة إلى القواعد الإسلامية التي تضبط إيقاع السياسات النقدية والمالية بعد فشل الحلول الشرقية والغربية، والقاعدتين الإسلاميتين الأساسيتين اللتين نكررهما باستمرار هما:

✳ **تحريم الشرع الإسلامي الربا كليًا؛ والأمر باجتنابه، والابتعاد عنه**، والربا يكون في الديون، والفائدة الربوية هي أداة السياسة النقدية التقليدية.

– لذلك يتلاءم النموذج النقدي الإسلامي مع سياسة سعر الفائدة الصفري ZIRP أي أن المال إذا تمت مبادلته بالمال؛ فبدون زيادة – مع مراعاة قواعد الصرف وقواعد اختلاف الجنس –، ويمكن للبنوك التقليدية إتباع هكذا سياسة، لتوسيع قاعدة عملائها ممن لا يتعاملون بالربا.

– كما لا يدعم النموذج النقدي الإسلامي سياسة سعر الفائدة السلبية NIRP؛ لأنه مال بمال مع نقصان، وهذا أشبه بحالة الزيادة؛ فمن غير العدل أخذ أموال العميل دون تقديم سلعة أو خدمة ذات قيمة في المقابل، ولا يبرر القول بأن خدمة الاحتفاظ بالنقد في حسابات ودائعها، هي خدمة؛ لأن التكييف الفقهي للحسابات الجارية هو أنها قرض، لذلك يكفي البنك حصوله على عوائد تشغيل ما اقترضه، ولا يصح أن يأخذ منه الرسوم عند الإيداع،

فهذه بدعة نشأت بعد سريان NIRP في المصارف التقليدية إثر تراكم أزمة الثقة بالسياسات النقدية العالمية، وقد سبق أن أشرنا إلى اقتراح قدمه (موريس آليه) بشأن إصلاح النظام المصرفي وخلق النقود؛ حيث تكون هناك بنوك تختص بقبول الودائع، وبنوك تختص بتوفير القروض؛ حيث يتم في البداية استلام الودائع من العملاء، ويتم الاعتناء بها، لكن لا يمكن إقراضها. وبهذه الطريقة لن يتم إنشاء أية أموال. ومع ذلك، قد تفرض هذه البنوك رسومًا على عملاءها مقابل الخدمات المرتبطة بإدارة حساباتهم.

* تقزيز الشرع الإسلامي المسلمين من التمادي بالدين، وهو أداة من أدوات السياسة المالية؛ لما فيه من مخاطر ائتمانية واحتمال لأكل أموال الناس بالباطل، وقد نهى الله جل في علاه عن ذلك بقوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ (النساء: ٢٩). والأحاديث الشريفة كثيرة في هذا المجال نذكر منها:

– قوله صلى الله عليه وسلم: (**يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنَ**)، فرغم رتبة الشهيد العلية فإن الدين لا يسقط عنه،

– وقوله صلى الله عليه وسلم: (**مَن أخَذَ أمْوالَ النَّاسِ يُرِيدُ أداءَها أدَّى اللَّهُ عنْه، ومَن أخَذَها يُرِيدُ إتْلافَها أتْلَفَهُ اللَّهُ**)، وهذا دعاء من نبي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على من أخذ أموال الناس ولم يحتاط لردها؛ ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مستجاب، فويل لمن فعل ذلك عامداً متعمداً غير آبه،

– وتعوذه صلى الله عليه وسلم من غرم الدين، وهو لا يتعوذ إلا من كبير؛ فقد

كانَ يَدْعُو صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في الصَّلاَةِ ويقولُ: (**اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بكَ مِنَ المَأْثَمِ والمَغْرَمِ، فَقالَ له قَائِلٌ: ما أكْثَرَ ما تَسْتَعِيذُ يا رَسولَ اللَّهِ مِنَ المَغْرَمِ؟ قالَ: إنَّ الرَّجُلَ إذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، ووَعَدَ فأخْلَفَ**)، وهذه المشاكل الاجتماعية هي مآلات الغرم بالدين.

إن ارتباط السياستين النقدية والمالية لصيق ويكون بـ (الربا) الذي يؤجج الديون ويُسعرها، وبانعدام (الربا)؛ تأخذ الأمور طريقها نحو الاستقرار وهذا حال العديد من الدول تجاه سياسة ZIRP حاليًا. وقد جُعلت عقوبة (فريق الربا) بأكمله الطرد من رحمة الله تعالى، لقوله صلى الله عليه وسلم: (**لعن اللهُ آكلَ الرِّبا، ومُوكِلَهُ، وشاهِدَيْه، وكاتِبَهُ، هم فيه سواءٌ**). وذلك لأن (مجتمع الربا) سيعاني من التضخم وآثاره، وقد شبهت الآية الكريمة ذلك بمن مسه الشيطان؛ لذلك (مجتمع الربا) مجتمع لا يعرف للاستقرار والاتزان طريقًا، يقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

وبناء على ما سبق، يجب أن يتنبه القائمون على السياسات النقدية والمالية في البلاد الإسلامية إلى أن دقة الحساب عند الله شديدة، وأن الوقوف للحساب آت لا محالة، يقول الله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ (الصافات: ٢٤).

سياستا الفائدة الطويلة والقصيرة الأجل

لا يمكن التنبؤ بأسعار الفائدة على المدى القصير، بينما يسيطر عليها قوى أساسية في المدى الطويل، وإن لنموذج معدل الفائدة الذي طوره (ميلتون فريدمان)، كامتداد لمعادلة فيشر، استنتاجين[1] :

- قد يؤدي التباطؤ النقدي إلى زيادات مؤقتة في أسعار الفائدة على المدى القصير، إلا أنه يؤدي في النهاية إلى انخفاضها .
- بينما يؤدي التسارع النقدي إلى ارتفاع معدلاتها .

وتتلاعب البنوك المركزية – وبخاصة الفيدرالي الأمريكي – بمعدلات الفائدة الطويلة والقصيرة الأجل؛ مما يزيد من سوء آثارها الاقتصادية والنقدية؛ فلأسعار الفائدة الطويلة آثار سلبية كبيرة على أعمال البنوك التقليدية .

مثال ذلك[2]؛ خصصت مؤسسة ١٠٠٠٠٠ دولار نقدا؛ لشراء ١٠ ملايين دولار من سندات الخزينة التي تحقق عائدا بنسبة ٦.٢٪؛ حيث ستقترض ٩.٩ مليون دولار الباقية بنسبة ٣.٥٪؛ لتبلغ فائدة السندات ٦١٣٨٠٠ دولار، تدفع منها ٣٤٦٥٠٠ دولار فائدة على القرض؛ لتربح ٢٦٧٣٠٠ دولار في السنة على استثمارها البالغ ١٠٠٠٠٠ دولار، وذلك ما لم تتجه المعدلات طويلة الأجل إلى الارتفاع . وعندما يحدث ذلك، ستحاول المؤسسة رصد ١٠٠٠٠٠ دولار أخرى عند كل انخفاض نسبته ١٪ في أسعار السندات للتعويض .
إن هكذا استراتيجية سهلة؛ تدفع المتداولين والمضاربين إلى حمل سندات طويلة الأجل، أحد أمثلتها المذهلة درجة الرفع المالي بنسبة ٩٩٪ في السوق، وإن اقتراض سندات خزينة بتمويل ٩.٩ مليون دولار حسب المثال، أوصل قروض المضاربين بسندات الخزينة إلى ٢٠٠ مليار دولار بنهاية ١٩٩٣، وهذا رقم قياسي يعادل تمويل عجز الميزانية الفيدرالية لمدة عام تقريبا .

---

1 IIBD, Hoisington.
2 Al Ehrbar, The great bond massacre (Fortune, 1994), Feb. 3, 2013: https://fortune.com/2013/02/03/the-great-bond-massacre-fortune-1994/

فقد أذكى الاحتياطي الفيدرالي صعود السندات بإبقاء معدلات الفائدة قصيرة الأجل منخفضة – لتأمين تجارة رابحة بالمضاربة بها –؛ بينما جلب انخفاض معدلات الفائدة الطويلة موجة من إعادة تمويل الرهن العقاري فاقت ما كان يحلم به مستثمرو سندات الرهن العقاري؛ أدى ذلك إلى زيادة شراء سندات الخزانة لمدة عشر سنوات وانخفاض العائدات على سندات الخزانة المتوسطة والطويلة الأجل.

ثم بدأت المعدلات الطويلة بالارتفاع بشكل حاد عندما بدأ الاحتياطي الفيدرالي تعزيز أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛ حتى أن بعض أعضاء لجنة السوق المفتوحة أعربوا عن مخاوفهم من أن زيادة بسيطة في معدل الأموال الفيدرالية قد يهز سوق السندات. وقد ساعدت ظروف أسواق الائتمان برفع أسعار الفائدة طويلة الأجل، ومن ثم ارتفاع أسعار السندات.

شرح كامبل هارفي، أستاذ الاقتصاد في جامعة ديوك معنى مؤشر منحنى العائد؛ فهو مكتشف المؤشر عام ١٩٨٦ قائلاً: إن ٧ من أصل ٧ فترات ركود سابقة قد انبثقت من انقلاب منحنى العائد yield curve inversion، وهذا يحدث عندما تنخفض عائدات السندات طويلة الأجل عن عوائد السندات قصيرة الأجل في السوق. وتحدث هذه الظاهرة عندما يكون المشاركون في السوق أكثر تشاؤماً بشأن التوقعات الاقتصادية. لذلك قد يتغير سلوك المدراء التنفيذيين والمقرضين والمقترضين والمستثمرين خلال تلك الأوقات لأنها تؤدي إلى حلقة من ردود الفعل السلبية التي تدفع الاقتصاد الضعيف إلى الركود الكامل.

منحنى العائد

إذا فاق عائد سندات الخزانة (من الفوائد) معدل التضخم السنوي (مؤشر أسعار المستهلك

CPI)؛ فعندئذ يحصل المستثمرون على عائدات تعوضهم فقدان القوة الشرائية التي جلبها التضخم.

لذلك يسعى الاحتياطي الفيدرالي إلى التحكم في العائدات قصيرة الأجل، لتتجاوز معدل التضخم. فإذا هبطت العائدات دون معدل التضخم فتصبح أشبه بعقاب لكل شخص يستثمر الأموال في الأدوات قصيرة الأجل منخفضة المخاطر كأذون الخزانة أو منتجات الادخار.

فإذا بلغ CPI أي معدل التضخم السنوي ٢.٢٪ فلابد لنسبة الفوائد على الأدوات قصيرة الأجل أن تتجاوز هذه النسبة وإلا تخلى المستثمرون (المضاربون) عن سنداتهم وخسرت الخزانة تمويلها.

ويبدو أن هذه حالة قليلة الحدوث في العقدين الأخيرين حيث لا يأكل التضخم إيراداتهم.

انخفاض معدل الفائدة وأثره على السياسة النقدية[1]

إن معدل الفائدة الطبيعي هو المعدل الحقيقي قصير الأجل، ويكون عندما يصل الاقتصاد إلى حده الأقصى من توظيف العمالة، ويكون معدل التضخم فيه ثابتًا مساويًا لمعدل الفائدة؛ حيث يكون الاقتصاد في حالة توازن.

يتم تحديد السياسة النقدية لتكون ملائمة أو مقيدة أو محايدة؛ إذا كانت نسبة الفائدة أقل من المعدل الطبيعي، أو مساوية له.

[1] The Global Decline of the Natural Rate of Interest and Implications for Monetary Policy, Sungki Hong & Hannah G. Shell, The Federal Reserve Bank of St. Louis: https://research.stlouisfed.org/publications/economic-synopses/2019/02/01/the-global-decline-of-the-natural-rate-of-interest-and-implications-for-monetary-policy?utm_medium=email&utm_campaign=201802A%20Research%20Newsletter&utm_content=201802A%20Research%20Newsletter+CID_3a28c2bbb96610b3e73d991c7a1805b2&utm_source=Research%20newsletter&utm_term=low%20natural%20rate%20of%20interest

تصف قاعدة تايلور[1] – التي سنشرحها لاحقًا – كيف تؤثر الظروف الاقتصادية على معدل السياسة الفيدرالية، ووفقًا لهذه القاعدة؛ يجب على الاحتياطي الفيدرالي:

- زيادة معدل الأموال الاتحادية إذا كان التضخم أعلى من المستوى المستهدف، أو إذا كانت البطالة أقل من معدلها الطبيعي؛ حيث نسبة العمال العاطلين عن العمل في حالة كون الاقتصاد في أقصى معدلات التوظيف.
- خفض سعر الأموال الاتحادية إذا حدث العكس.
- أما إذا كان التضخم ومعدلات البطالة أعلى من المستويات المستهدفة (أي الطبيعية لكل منهما) أو أدنى؛ عندئذ يجب الموازنة بين كل مستوى من المستويات المطلوبة.
- وإذا كان الاقتصاد في حالة توازن، مع استقرار التضخم والبطالة ضمن المعدل الطبيعي، فيجب تحديد أسعار مساوية لمعدل الفائدة الطبيعي.

إن انخفاض معدل الفائدة يُشكل تحديًا حقيقيًا للبنك المركزي؛ لأن الانخفاض يحد من قدرته على الاستجابة لحالات الركود، فعند دخول الاقتصاد مرحلة الركود، يخفض صانعو السياسة أسعار الفائدة، ثم يعيدونها عندما يبدأ الاقتصاد في النمو. فإذا كانت المعدلات الطبيعية منخفضة، فلن تتمكن البنوك المركزية، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي، من رفع المعدل الاسمي كثيرًا فوق الحد الأدنى (الصفر) في الأوقات العادية دون أن تكون السياسة مقيدة.

[1] قانون إصلاح الاحتياطي الفيدرالي لعام ١٩٧٧:
https://fraser.stlouisfed.org/title/1040

وبدلاً من استخدام السياسة النقدية التقليدية للتأثير على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، قد تضطر البنوك المركزية إلى الاعتماد على السياسة النقدية غير التقليدية في الأوقات غير التقليدية. على سبيل المثال، خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، ومع انخفاض معدل الأموال الفيدرالية بالفعل إلى الصفر، حفز الاحتياطي الفيدرالي الاقتصاد بالتيسير الكمي، الذي استلزم شراء كميات محددة سلفاً من السندات والأصول المالية، مما قلل المسار المستقبلي المتوقع لمعدلات السياسة.

أما على الصعيد الدولي؛ فقد استخدم عدد من البنوك المركزية أسعار فائدة سلبية على ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي؛ كسويسرا والسويد والدنمارك ومنطقة اليورو واليابان.

استنتاجات

– إن أسعار الفائدة على السياسة التي وضعتها البنوك المركزية آخذة في الانخفاض في العديد من البلدان على مدى العشرين سنة الماضية مع انخفاض معدل الفائدة في تلك البلدان.
– إن انخفاض معدل الفائدة يقلل من قدرة البنك المركزي على الاستجابة للركود مع السياسة النقدية التقليدية.
– إن فهم الاتجاه المستقبلي لهذا المعدل وسبب التراجع مهم لتصميم سياسة نقدية فعالة.

سياسة التدرج في خفض سعر الفائدة

إن التدرج في خفض سعر الفائدة سيترك اقتصاد العالم حرًا؛ حسب اعتقاد (جيروم باول)[1] رئيس الفدرالي الأمريكي؛، وقد كان أول خفض بمقدار ربع نقطة مئوية

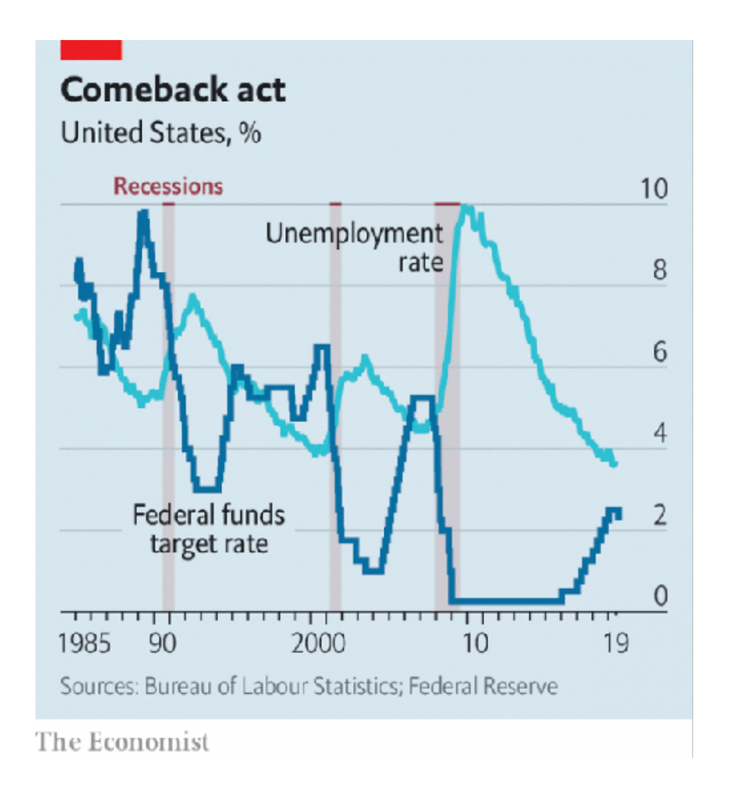
[1] The Fed cuts rates for the first time in over a decade, Aug 1st 2019:, The Economist: https://www.economist.com/finance-and-economics/2019/08/01/the-fed-cuts-rates-for-the-first-time-in-over-a-decade?cid1=cust/ednew/n/bl/n/2019/08/1n/owned/n/n/nwl/n/n/na/287317/n

في ٣١ يوليو ٢٠١٩ بغية الحفاظ على التوسع النقدي، وعلل ذلك بالآتي، الشكل (٣٦):

- ضعف النمو العالمي،
- عدم اليقين في سياسة التجارة،
- تراجع التضخم الأمريكي إلى ١.٦٪.
- موافقة السياسيين على رفع الحد الأقصى للديون الأمريكية، لتجنب التخفيضات الحادة في الإنفاق.

وقد دعم تلك السياسة، نتائج استطلاعات الرأي التي أوضحت أن التوقعات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ما تزال مؤاتية بسبب:

- ثقة المستهلكين التي هي في ذروتها بعد الانتعاش؛ فالأمريكيون ينفقون بحماس.
- قوة سوق العمل؛ فالشركات (أي الطلب) تقول في الاستطلاعات أن العمالة نادرة، والعمال (أي العرض) يقولون في الاستطلاعات أن الوظائف وفيرة، والأجور في ارتفاع.



الشكل (٣٦) الأموال الفدرالية ومعدل البطالة

لذلك يقلق إنخفاض سعر الفائدة البنوك، لأنه يؤدي لتحول تركيزها بعيداً عن الإقراض باتجاه أنشطة التداول، التي تحقق لها عائدات أعلى ودخلاً قائماً على الرسوم. وهذا يعزز أسواق الأسهم والسندات والعقارات، ويحفز الطلب على خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية.

أظهرت دراسة نشرها بنك التسويات الدولية[1]:

والتي استندت إلى عينة من جميع البنوك الدولية الكبرى خلال فترة ٢٢ عاماً من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٥، أنه إذا انخفض سعر الفائدة المرجعي من ٣٪ إلى ٠٪، فإن متوسط هامش صافي الفائدة ينخفض من ١.٤٢٪. إلى ١.٣١٪ من إجمالي التعرض. هذا على المدى القصير.

أما التأثير طويل المدى فأكبر بعدة مرات للارتباط الكبير والتلقائي لهامش الفائدة الصافي.

1 https://www.bis.org/publ/work807.pdf

حيث ينخفض متوسط دخل البنوك من ٤٠٪–٦٠٪،
وهذه إحدى المشكلات التي أبرزتها دراسة BIS.

وبرأينا فإن النظام المصرفي مقبل على تغيير قواعده الربوية، بتوجهه نحو أعمال تشابه ما تقوم به المصارف الإسلامية؛ فالتداول[1] في الأسهم والسندات والمشتقات والأدوات المالية الأخرى للمصارف في المدى القصير يعوض أرباحها المتناقصة من هامش الفائدة؛ حيث تزداد أرباح التداول من ٢.٥٪ –٣.٢٪ من إجمالي الدخل؛ مع أن ذلك قد يعرضها لمخاطر أكبر، خاصة إذا طاردت المصارف عوائد منتجات مالية أكثر مضاربة.

وبناء عليه، فإن الشيء الوحيد الذي لن تفعله أغلب البنوك، هو ما تريده البنوك المركزية منها أن تفعله؛ أي إقراض الشركات؛ وبذلك تتخلى البنوك التقليدية عن الوساطة الائتمانية؛ أي مهمتها الرئيسية في الاقتصاد؛ بأخذها للودائع القصيرة الأجل من العملاء ثم إقراضها في المدى الطويل.

واقترح التقرير طرقًا أخرى لتعويض البنوك عن هوامش أسعار الفائدة المتناقصة كزيادة الرسوم على الخدمات الأساسية التي تقدمها؛ على الرغم من كونها حلاً قصير الأجل لا يمكن أن يخفف خسارة البنوك التدريجية لنموذج أعمالهم الأساسي أي الوساطة الائتمانية. وقد بدأ هذا النموذج بالتآكل فعلاً بسبب

1 Nick Corbishley, Low & Negative Interest Rates Get Broadsided by the BIS, Oct 2, 2019: https://wolfstreet.com/2019/10/02/low-negative-interest-rates-undermine-banks-core-business-push-them-to-take-big-risks-bis/#comment-207170

انخفاض أسعار الفائدة المنخفضة والسلبية للبنوك المركزية، ولأن البنوك أيضاً صارت أضعف.

إن ما سبق؛ سيقضي على المدخرين في المدى الطويل؛ فالعملاء لن يقبلوا أسعار فائدة سلبية على ودائعهم، بينما كان يُدفع لهم مقابل إيداع أموالهم ومدخراتهم.

لقد استمرت فترة عينة دراسة BIS حتى عام ٢٠١٥، مما يعني أن المشكلات المحددة في الدراسة من المحتمل أن تكون اليوم أسوأ، خاصة وأن أسعار الفائدة قد تراجعت إلى مستويات جديدة في بعض البلدان.

الركود وخفض سعر الفوائد

دعا المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER[1] إلى الركود الرسمي في الولايات المتحدة، وأصدر دراسة لكيفية خفض أسعار الفائدة على المدى الطويل؛ بغية تركيز قوة الشركات التي تعمل على خفض نمو الإنتاجية، وبالتالي خفض النمو الاقتصادي. وذكر الباحثون بأن الدراسة[2] تقدم نتيجة نظرية جديدة تتلخص بأن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع على تركيز السوق من خلال منح قادة الصناعة ميزة استراتيجية على أتباعهم، وهذا التأثير يزداد مع اقتراب سعر الفائدة من الصفر.

ومن خلال تركز السوق ترتبط أسعار الفائدة المنخفضة بديناميكية أقل، وتتسع فجوة الإنتاجية بين قادة الصناعة وأتباعها، ويتباطأ نمو الإنتاجية. يؤكد ذلك أن

[1] المكتب القومي الأبحاث الاقتصادية National Bureau of Economic Research هو مؤسسة لعمل الدراسات والأبحاث الاقتصادية، ويقع في الولايات المتحدة

[2] LOW INTEREST RATES, MARKET POWER, AND PRODUCTIVITY GROWTH, Ernest Liu Atif & Mian Amir Sufi: https://www.nber.org/papers/w25505.pdf

أكبر الأسواق ذات أسعار الفائدة السلبية، كمنطقة اليورو، تغرق حاليًا في تباطؤ اقتصادي واسع النطاق، إن لم يكن ركودًا. واليابان قد طبقت سياسة سعر الفائدة (صفر) منذ ٢٠ عامًا، وما تزال غارقة في اقتصاد بطيء النمو مع العديد من فترات الركود الاقتصادي على مدى العشرين عامًا. كما عانى النمو الاقتصادي الأمريكي من الكسل العميق إثر الأزمة المالية وسياسات التشديد التي فرضها الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة.

حالة السيولة بين رفع أسعار الفائدة وسلبيتها

لا يمكن تخفيض أسعار الفائدة إلا لحدود نسبة صفر بالمائة، وهذا ما يحد من استخدام البنوك المركزية لهذه الأداة عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة؛ فالمعدلات المنخفضة للغاية، قد تؤدي ولفترات طويلة من الزمن إلى الوقوع في مصيدة السيولة.

تكون أدوات السياسة النقدية أكثر فاعلية خلال فترات التوسع الاقتصادي منه في فترات الركود

يؤدي رفع أسعار الفائدة في ظل الفائدة السلبية إلى تدمير الكثير من القروض العقارية والشركات الصغيرة والمتوسطة والحكومات التي اقترضت إلى الحد الحرج، وعليه؛ **فالانخفاض المفرط في معدل الفائدة هو طريق ذو اتجاه واحد لا يمكن العودة منه**، وقد بات الوضع الجديد هو الوضع الطبيعي؛ فإذا ارتفعت المعدلات فجأة، فستكون مخزونات السيولة في وضع أكثر حرجًا، كحال الشركات

الفرنسية[1] حاليًا، حيث سيولتها في أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية؛ فمتوسط نسبة النقد إلى حقوق المساهمين للشركات مقابل إجمالي صافي قيمتها انخفض بشكل مطرد منذ عام ٢٠١٢؛ ففي عام ٢٠١٧ بلغ ٢١٪، وكان في عام ٢٠٠٩ قد بلغ ٢٧٪، بينما كان ٢٢٪ في ٢٠٠٧ أي قبل الأزمة الأخيرة.

ووفقًا لبنك فرنسا، أصدرت الكثير من الشركات الفرنسية – والمملوك بعضها جزئيًا للدولة – سندات من الديون الجديدة "الرخيصة" لشراء ديونها الخاصة؛ كالأسهم والشركات والأصول الخارجية، وذلك لقلة السيولة المتوفرة للتعامل مع أحداث غير متوقعة، إضافة لانخفاض دخلها التشغيلي بشكل مستمر.

تهريب السيولة

ذكر تقرير بنك فرنسا أنه بحلول عام ٢٠١٨ قامت ١٢٣ مجموعة من أصل ٢١٥ مجموعة قيد المراجعة بتنمية استثماراتها الخارجية؛ حيث تمت عدة عمليات استحواذ منذ عام ٢٠١٦. وعندما شرع البنك المركزي الأوروبي في برنامج شراء ديون الشركات صار ذلك أرخص من إصدارها لديون جديدة. وأشار التقرير إلى ضرورة تغطية عبء هذا الدين من الإيرادات المستقبلية الناتجة عن عمليات الاستحواذ، مع بقاء خطر المبالغة في توقع تلك الإيرادات قائمًا.

📖 عندما خفض البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة السلبي بشكل كبير، كان سلوك السوق كالتالي:

– استغلت الشركات الصغيرة والمتوسطة ذلك بالحصول على قروض بنكية.

---

[1] Nick Corbishley, Another Negative-Interest-Rate Central Bank Laments What Negative Interest Rates Have Wrought, Nov 30, 2019: https://wolfstreet.com/2019/11/30/another-negative-interest-rate-central-bank-laments-what-negative-interest-rates-have-wrought/

– أصدرت الشركات الكبيرة ديونًا سهلة في أسواق رأس المال.
– احتفظت بعض الشركات بالأموال الإضافية لتمويل احتياجاتها الرأسمالية (نفقات رأسمالية).
– احتفظت بعض الشركات باحتياطيات السيولة لدرء محاولات الاستحواذ.
– استخدمته بعض الشركات لإعادة شراء أسهمها أو لعمليات الاندماج التي غالبًا ما تشرف عليها.

زيادة طول فترة التمويل الذاتي

إنه مع انخفاض ربحية الشركات، تدهورت قدرتها على التمويل الذاتي، ووفقًا لبنك فرنسا استغرق الأمر نظريًا في عام ٢٠١٣ ما متوسطه **٢,٥** سنة من التمويل الذاتي لتسدد أي شركة ديونها، ثم ارتفع إلى **٣,٥** سنة بحلول عام ٢٠١٨، وهذا دليل على **شح السيولة**.

معاناة بنوك اليابان مع معدلات الفائدة المنخفضة[1]:

تعاني البنوك اليابانية أكثر مما تعانيه البنوك في جميع أنحاء العالم، فقد قدم البنك المركزي الياباني معدلات فائدة سلبية في كانون الثاني بعد البنك المركزي الأوروبي بحوالي عشرين شهرا، حيث انخفضت معدلات الفائدة لتصل معدلاتها إلى الصفر عام ١٩٩٩.

وإن كل ١٠٪ من النقطة تحت الصفر تهدر ٥٪ من أرباح أكبر ثلاثة بنوك عملاقة (حسب رأي السمسار براين وترهاوس CLSA).

لذلك أصبحت عائدات إقراض الشركات اليابانية ضعيفة بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتراجع الاقتصاد.

وبات كبار المقرضين يبحثون عن دخل من غير الفائدة.

1 The Economist, Japanese banks grapple with ultra-low interest rates, Dec 24th 2016: https://www.economist.com/finance-and-economics/2016/12/24/japanese-banks-grapple-with-ultra-low-interest-rates

هل أستنفدت السياسة النقدية بصيغتها التقليدية؟

يمكن الإجابة بنعم؛ إذا فقدت هذه السياسة آثارها التوزيعية، فخفض أسعار الفائدة يكون بغرض تعزيز الاقتصاد الكلي من خلال تحفيز الشركات على الاقتراض والاستثمار، وتحفيز المستهلكين على الاقتراض والإنفاق. وبذلك تعمل السياسات النقدية للبنوك المركزية على نقل الثروة والدخل من مجموعة من الأفراد وتوصيلها إلى مجموعة أخرى من الناس، يُترجم ذلك بزيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا دليل على أن الحرية الاقتصادية التي يدعيها أصحاب المذهب الرأسمالي غير موجودة؛ فالسياسة النقدية ترسم العلاقات بين أطراف السوق بتدخلها بسياساتها المالية والنقدية لكن ارتكاب الأخطاء هو الشيء الوحيد السائد حيث كل شيء يميل لمصلحة الأقوياء.

ثبت تكرار تلك الأخطاء على المستوى العالمي فمثلا، كانت أخطاء الاحتياطي الفيدرالي في أزمة الكساد الكبير عام ١٩٣٦ على مستوى اتخاذ القرارات النقدية والاقتصادية، تتلخص بالآتي:

صنع قرارات نقدية أدت إلى: الفشل في وقف انخفاض المعروض من النقود؛ فمنذ خريف ١٩٣٠ وحتى شتاء ١٩٣٣ انخفض عرض النقود بنسبة ٣٠٪ تقريباً وترتب على ذلك:

- خفض متوسط الأسعار.
- زيادة أعباء الديون.

صنع قرارات اقتصادية أدت إلى:

- انخفاض الاستهلاك.
- زيادة البطالة.
- إفلاس البنوك والشركات والأفراد.

وهذا يقودنا إلى انهيار مبدأ الحرية المزعوم: دعه يعمل دعه يمر، دون ضوابط ثابتة

إن انعكاس معدلات الفائدة بانخفاضها الشديد؛ يُلحق ضرراً أكبر من نفعها على مستوى الاقتصاد الكلي؛ فالانخفاض يُعرقل الاقتصاد ولا يُعززه، ويكبل البنوك المركزية عن مواجهة أي أزمة اقتصادية قادمة، ويرافق الانخفاض تباطؤ اقتصادي يقوده:

- **انخفاض سعر الفائدة**؛ الذي يدفع البنوك للتوجه نحو أنشطة محفوفة بالمخاطر لتحقيق الربح – من وجهة النظر التقليدية وقد ألمحنا لذلك –.
- **زيادة المخاطر**؛ لانخفاض أسعار الضمانات مما يكشف تغطية القروض.

هذه هي استراتيجيتنا[1]:

تقلد الرئيس الحالي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (جيروم باول) منصبه في فبراير ٢٠١٨، وأصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي محاضر اجتماعات سلسلة اجتماعات اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة التي عقدت في عام ٢٠١٢. خلال اجتماع ٢٣–٢٤ أكتوبر، تحدث (باول) عن الانعكاس المستقبلي لبرنامج التخفيف الكمي الذي بدأ بعد انهيار (ليمان براذر) عام ٢٠٠٨. وفيما يلي مقتطف من هذه التعليقات:

– في الوقت الحالي، نشتري السوق بفعالية، وسيبدأ رأس المال الخاص في مغادرة هذا النشاط وإيجاد شيء آخر للقيام به. لذلك عندما يحين وقت البيع، أو حتى التوقف عن الشراء، قد تكون الاستجابة قوية جداً؛ هناك كل سبب لتوقع استجابة قوية.

[1] Steven Guinness, Challenging the Notion that the Fed will Support Markets to Prevent a Crisis, 04 Jul 2019: https://stevenguinness2.wordpress.com/2019/07/04/challenging-the-notion-that-central-banks-will-support-markets-to-prevent-a-collapse/

– أعتقد أننا بالفعل في مرحلة تشجيع المخاطرة، ويدرك المستثمرون الآن أننا سنكون هناك لمنع الخسائر الجسيمة. ليس من السهل عليهم جني الأموال ولكن لديهم كل الحوافز للمخاطرة أكثر، وهم يفعلون ذلك.

في هذه الأثناء، يبدو أننا نهب فقاعة ذات دخل ثابت في جميع أنحاء الطيف الائتماني مما سيؤدي إلى خسائر كبيرة عندما ترتفع أسعار الفائدة. يمكنك القول تقريبا أن هذه هي استراتيجيتنا.

إن أسعار الفائدة المنخفضة جدًا هي أحد أعراض المرض الذي يعانيه النظام الرأسمالي وليست هي السبب !

إن خفض الفائدة ينطوي على مخاطر تحفيز الاقتصاد دون ضرورة، لأنه إذا حافظ على زخمه، وتسارعت نسب التضخم، فلابد من العودة لسياسة التشدد الكمي، وقد تنفجر فقاعة مالية بشكل مفاجئ؛ فتزداد فرص حصول ركود مؤلم.

ويعبر فرض معدلات فائدة سلبية عن:

- رغبة البنوك المركزية ردع المصارف عن إيداع النقد لديها، على أمل أن تستعمل هذه المصارف تلك الأموال لإقراض الأفراد والشركات، التي بدورها تنفق المال وتساهم في تعزيز الاقتصاد، وذلك بغية تبديد الركود ورفع معدل التضخم إلى نسبة ٢٪ التي بوصفها النسبة المفيدة لمعظم الاقتصادات.
- الميل نحو خفض قيمة العملة المحلية، لمنح المصدرين ميزة سعرية في الأسواق الأجنبية.

وبما أن أسباب انخفاض سعر الفائدة الحاصل إثر الأزمة مرده أعباء الديون الموروثة من الأزمة، فإن الإحجام عن الاستثمار في القطاعين الخاص والعام سيكون الحالة

السائدة، وسيتراجع نمو الإنتاجية، وتزداد نسب البطالة، وتتزايد المدخرات لدرجة التخمة كنتيجة للأسباب المذكورة.

وقد يعزو البعض سبب التراجعات إلى السياسات النقدية، وليس للقوى الحقيقية في السوق – كما ذكرنا –، ويعتقد أصحاب هذا الرأي بأن هذا خاطئ؛ لأن السياسات النقدية تحدد الأسعار الاسمية قصيرة الأجل، وهي بدورها تؤثر في الأسعار طويلة الأجل. لكن البنوك المركزية أضحت مقتنعة بأن أسعار الفائدة المنخفضة للغاية؛ صار ضروريًا ولازمًا لتحقيق استقرار الأسعار، أي لتحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض المحتمل. وبذلك فبدل أن تدعم أسعار الفائدة المنخفضة تمويل الاقتصاد لزيادة الإنتاج وزيادة السلع بالاقتراض الرخيص لتحفيز زيادة معدلات الشراء والطلب؛ فإن التخفيض في البيئة المفتقرة إلى الطلب الفعال، يزيد الطلب سوءًا؛ وتختفي معه الآثار التوزيعية التي تفيد الاقتصاد الكلي وتُضرُّ به.

وبناء عليه؛ فأول ما سيضحى به نتيجة سياسة انخفاض أسعار الفائدة؛ **تدمير نموذج الأعمال الأساسي للبنوك وانهياره؛ فالبنوك لا يمكنها بناء رأس المال لمواجهة واستيعاب الخسائر.**

📖 انخفضت أسهم البنوك اليابانية ٩٠٪ عن الذروة التي بلغتها منذ ٣٠ عامًا.
و انخفضت أسهم البنوك الأوروبية بنسبة ٧٠٪ عن ذروة ١٢ عامًا، وعادت الآن إلى حيث كانت في منتصف التسعينيات.

يبدو أن السياسة النقدية لم يبق أمامها سوى سياسة رفع التضخم بشكل لا يحده إلا التطرف، وهنا يبرز دور السياسة المالية العامة بقوة، حيث يصعب فهم الهوس في الحد من الدَين العام عندما يكون الاقتراض رخيصًا كما هو الحال اليوم.

المبحث السادس
التكنولوجيا المالية والنقود الرقمية

النقود الرقمية والثورات الشعبية[1]

البيتكوين نقلة نوعية في النظام المصرفي والمالي العالمي

تعتبر الثورات الشعبية وسيلة قلب الأوضاع السائدة بسبب تسلط وسوء إدارة الحكومات لأعمال ومصالح الناس؛ فالناس تطالب بمزيد من الرقابة على مديري أعمالهم المتمثلين بحكوماتهم ودولهم، وقد ازداد الضغط على تلك الحكومات بازدياد وسائل الرقابة الإلكترونية؛ فالموازنات مفتوحة المصدر بمثابة تدخل شعبي في إعداد الموازنة العامة للدولة، كما أن نشر الأخبار والكتب والمقالات الإلكترونية هو ابتعاد عن التسلط الحكومي على هذه الأنشطة الإعلامية.

والآن جاء دور التخلص من الدور الحكومي من التسلط على إصدار النقد والتلاعب بقيمته؛ فالبنوك المركزية لم تعد حيادية في الاقتصاد بل هي تمثل أداة تحقق الكسب للحكومات مستغلة مصالح الناس؛ فعوضًا عن كونها مؤسسات تدير مصالح الناس بحيادية صارت أداة استغلالها؛ فالسياسات النقدية تعمل على إفقار الناس وسحب مدخراتهم وتفريغها من قيمتها الحقيقة. كما أن البنوك عمومًا تعمل لتعظيم مصالحها ضاربة مصالح الناس عرض الحائط.

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، النقود الرقمية والثورات الشعبية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٥-٢٠١٧.

وما ظاهرة (ويكيليكس) إلا نموذج للحركات الاجتماعية المناوئة للنظام العالمي المتسلط؛ ففي سبتمبر ٢٠١١ نشر موقع (ويكيليكس) ٢٥٠ ألف وثيقة شملت مراسلات دبلوماسية أمريكية؛ بهدف كشف حقيقة الدبلوماسية الأمريكية؛ فردت الولايات المتحدة على ذلك بمنع شركات (فيزا) و(باي بال) و(ويسترن يونيون) من تحويل التبرعات إلى (ويكيليكس) مما حرمها من ٩٥٪ من مصادر دخلها.

استدعى ذلك قيام ثورة شعبية للخلاص من ذلك التسلط الذي يعتمد على حجج مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ما جعل التدخل الحكومي بالخصوصيات فاضحاً، حيث لم يعد لأي شخص خصوصية. وفي هذا الوقت بدأت العملات الافتراضية تمثل أداة لتلك الثورات النقدية، – وقد صدر منها أكثر من نوع تعرضنا لها سابقاً – ولكون عملة البتكوين أشهرها فسنركز الكلام عليها.

البيتكوين عملة رقمية يصنعها ويحملها ويتداولها مستخدموها، ويمكن لأي مستخدم تحميل أكوادها، كما يمكن لأي مستخدم المساهمة في تطوير ذلك. وقد ذكر (ناثنيل بوبر[1]) في كتابه «الذهب الرقمي» بعض الامتيازات التي تختلف بها هذه العملة عن العملات التقليدية من حيث:

- سهولة التداول.
- غياب أي سلطة مركزية لإدارة العملة؛ فقاعدة بياناتها المفتوحة تسمى Blockchain، هي دفتر حسابات ضخم تسجل فيه كامل تعداد البيتكوين

[1] صحفي في نيويورك تايمز يغطي التمويل والتكنولوجيا من سان فرانسيسكو.

الموجودة والصفقات التي تتم، وهي متاحة لجميع الأجهزة المرتبطة بشبكة البيتكوين.

- استخدام الحركات الاجتماعية للهروب من القيود الحكومية.
- لا يوجد حد أقصى لاقتناء عملات البيتكوين.
- تجمع هذه العملات في محفظة، وتقتنى من أي بريد إلكتروني، ما يعني أنه يسمح للفرد الواحد إدارة أكثر من محفظة، في كل منها عدد غير محدود من البيتكوين.
- يستخدم نظام البيكتوين مفتاحًا مرمزًا؛ يفترض أنه عصيٌّ على أذكى البرمجيات إن رغبت في اختراقه، فهو يتكون من رمزين (كودين)، أحدهما خاص والآخر عام، يسجل الكود العام في قاعدة بيانات blockchain يكون متاحًا للجميع، بينما الكود الخاص يكون حكرًا على طرفي الصفقة.

ويضاف لما ذكره (ناثنيل) الآتي:

- كلما تغيّر مالك العملة الرقمية يتم ادخال القيود آليًا كما هو حال دفتر الحسابات وتعمل شبكات الحواسب على تأكيد كل عملية مشفرة، ما يعزز الثقة بين أطراف الصفقات الذين غالبًا لا يعرفون بعضهم بعضًا.
- البيتكوين أكثر توافقًا مع طبيعة اقتصاد الإنترنت.
- هي عملة عابرة للحدود دون وجود أي نوع من الضرائب عليها.

- يمكن لها أن تنقسم إلى وحدات أصغر قادرة على الوفاء بمتطلبات الخدمات ذات التكلفة المتناهية الصغر، فقراءة صفحة واحدة من كتاب معين مقابل ٠.٠١ سنت يمكن سدادها بالبيتكوين.
- سرعة نقل الأموال: واجه بنك (جي بي مورجان تشيز) أزمة كادت أن تؤدي لانهياره، وكان في حاجة لدعم نقدي من بنك باليابان، تزامن ذلك مع الإجازات الأسبوعية، ولتجنب ذلك الموقف تم تحرير شيكات ورقية بقيمة ٩ مليارات دولار وإرسالها بالبريد الإلكتروني، بينما لو تم اللجوء للبيتكوين لنقلت الأموال في ثوان معدودة.
- التخلص من حوادث سرقات البنوك والمتاجر والحافلات للسطو على ما فيها من نقود.
- التخلص من عمليات نقل النقود بين المصارف وغيرها، مما يعزز سلامة موظفيها.
- وقف طبع النقود والتخلص من تكاليفها المرتفعة؛ فقد أوضحت الدراسات أن حجم النقود في الولايات المتحدة الأمريكية ١.٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بمعدل ٦٠٠٠ دولار للشخص؛ بينما هو ٣٥٠٠ يورو في أوروبا. وأوضحت الدراسات أن الفرد لا يحمل في محفظته أكثر من ٥٠–٦٠ دولار. وأن ٧٨٪ من النقد الأمريكي يتألف من فئة ١٠٠ دولار وأن واحد من كل عشرين فرد استخدم ورقة ١٠٠ دولار خلال السنة، وأن كل فرد يستخدم ٣٠ دولار من فئة ١٠٠ دولار خارج البلاد. لذلك فإن معظم النقد المطبوع تجهل المصارف

المركزية مكان وجوده. وبتتبع تلك الكميات الضخمة من الورق النقدي يتضح أن أغلب وجودها هو في حوزة تجار المخدرات والعصابات المسلحة. لذلك بدأ المركزي الأوربي بدراسة وقف طباعة النقد من فئة ٥٠٠ يورو.

📖 نشر بيتر ساندس، الرئيس التنفيذي السابق للبنك البريطاني ستاندرد تشارترد، في عام ٢٠١٦، تقريراً[1] عن كلية هارفارد كينيدي للإدارة الحكومية يطلب من البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم التوقف عن إصدار أوراق نقدية عالية.

– تشمل هذه المذكرة ٥٠٠ يورو، ومبلغ ١٠٠ دولار، ومبلغ ١٠٠٠ فرنك سويسري، ومذكرة بقيمة ٥٠ جنيهاً إسترلينيا. فهذه هي القاعدة الأولى للحرب على النقود: حيث اعتبرت الأوراق ذات الفئة العالية من المحرمات، لأنها آلية الدفع المفضلة لأولئك الذين يمارسون أنشطة غير مشروعة، نظراً لعدم الكشف عن هويتهم وعدم توفر سجل المعاملات الذي يقدمونه والسهولة النسبية التي يمكن نقلهم بها. أي أن المجرمين فقط هم الذين يستخدمون النقود في الاقتصاد السري.

– إصدار نقود ورقية بقيمة كبيرة يعطي رسالة نفسية سلبية تتعلق بفقدان القوة الشرائية للعملة.

– عدم الإقبال على طرق الدفع الإلكترونية بسبب قرصنة البيانات الشخصية واستنساخ البطاقات[2]؛ يجعل العديد من الناس يفضلون الدفع نقداً بدلا من المخاطرة باستخدام الأساليب الإلكترونية.

– البلدان التي لديها اقتصاد غير رسمي لا تبادر للتحول نحو الدفع الإلكتروني.

– تطور المحلات الكبيرة برامج خاصة بعروضها، يسدد الزبائن بموجبها قيمة فواتيرهم من خلال هواتفهم الذكية، وتنشئ هذه المحلات ملفات تعريفية خاصة للزبائن، وفي هذا اختراق للخصوصية؛ فلا أحد يعلم ماذا يُفعل بهذه البيانات؟؛ بينما العملات الإلكترونية تتجنب كل تلك التعقيدات.

– يساعد إلغاء الأوراق النقدية في تحسن الاقتصادات المتعثرة.

---

1 www.bbc.com/news/business-35519884

2 https://wolfstreet.com/2018/04/08/banks-biometric-tracking-of-customers-in-cybertheft-mexico/

- يتم التخلص من العملة النقدية باتجاه المزيد من استخدام البطاقات الائتمانية من خلال: تقليل عدد الصرافات من التداول، وخفض الرسوم على سحب المال، وبترويج البطاقات الائتمانية. وهذا كله يساعد المصارف في تحقيق مكاسب من تلك العمليات. لذلك فإن التحول نحو النقود الإلكترونية هو الخيار الأفضل من اعتماد البطاقات الائتمانية.

من جانب آخر فإن عصابات الإنترنت والمتطفلين يرتكبون الجرائم الإلكترونية عبر المصارف وغيرها في مختلف الدول، وعادة لا تنشر المصارف هذه الخسائر الكبيرة حتى لا تتأثر ربحيتها.

الطريقة الشعبية لإدارة الأموال

📖 عندما انطلق موقع Silk road في الشهر الثاني من ٢٠١١ كان سعر البيتكوين دولاراً واحداً، وفي منتصف الشهر الخامس ٢٠١١ أصبح السعر ١٠ دولار، وفي الشهر السادس ٢٠١١، وبعدما نادى أحد أعضاء الكونجرس بتجريم البتكوين ارتفع سعرها إلى ٣٠ دولاراً. وفي منتصف الشهر الثالث ٢٠١٢ أصبح حجم التعاملات بموقع Silk Road حوالي ٣٥٠٠٠ ألف دولار يومياً يشمل ١١ دولة. وتم ايقاف الموقع في الشهر التاسع ٢٠١٣ بعدما أصبحت قيمة البيتكوين ما يقارب الـ ١٤٠ دولاراً. وفي عام ٢٠١٧ وصل سعر صرف قيمة واحدة البتكوين ٥٨٨٦.٠٥ دولار.

هناك عاملان محددان لعملة البيتكوين يجعلانها مصدر ثقة الناس[1]:

- الحفاظ على blockchain.
- التحديث المستمر للنظام.

---

[1] Coin Market Cap: https://coinmarketcap.com/currencies/bitcoin/

يتم تناول الأمرين شعبياً دون سلطة مركزية، حيث يتم تحديث blockchain دوريًا بالصفقات التي عُقدت على شكل كتل Blocks، تضاف هذه الكتل كل ١٠ دقائق؛ ما يعيق أي محاولة لاختراق النظام والحصول على أموال دون وجه حق، فالسجل يقيد فيه: الصفقات التي تمت، والمالك، والكمية المملوكة.

أما عملية التحديث وتغيير البرتوكول المنظم لهذه العملة؛ فيتطلب موافقة أغلبية المستخدمين على التعديلات المقترحة مهما كان حجم هذا التعديل، ما يمنع سيطرة البعض على البرتوكول لتوجيهه لصالحهم، فمن أراد السيطرة وجب عليه أن يتملك ٥١٪ من إجمالي البيتكوين، وهذا أمر صعب للغاية، لذلك لا يمكن لأحد سرقة أموال الآخرين.

الحركات الاجتماعية والبيتكوين

تطورت علاقة واضحة بين بعض الحركات الاجتماعية التي ظهرت مؤخراً وعملة البيتكوين، حيث تعارض هذه الحركات النظام العالمي الحالي خاصة في شقه الاقتصادي.

وطُرحت فكرة تحويل التبرعات لبعض الحركات بالبيتكوين، وناقش مطورو البيتكوين الأمر وانتهوا إلى أن ذلك سيكون خطيراً للغاية، وأنه قد يؤدي إلى ملاحقة أمنية تعيق تطوير العملة وتداولها.

وقف الحكومة الأمريكية التحويل النقدي لويكليكس أدى إلى لفت انتباه العالم لمدى قدرة الحكومات على توظيف سلطاتها في التحكم في حركة الأموال.

أما حركة (احتلوا وول ستريت) التي ألهمتها الحركات المناوئة لسياسات التقشف في اسبانيا فقد اهتمت بالبيتكوين كوسيلة لاستقبال التبرعات المحولة لها كي لا

تتمكن الحكومات من تجميدها، وكوسيلة للحفاظ على الأموال الخاصة للأفراد من سيطرة وتحكم الأنظمة المالية الحكومية.

كما أظهرت الأزمة المالية الأرجنتينية قدرة البيتكوين على تحويل القوة من الحكومات إلى الفقراء؛ حيث عانى مواطنوها من الأزمات المالية مراراً وتكراراً؛ فأبدى العديد من الأرجنتين اهتمامهم بالعملة الجديدة التي ستمكنهم من كسر القيود المشددة التي تفرضها الحكومة الأرجنتينية على (البيزو).

من أمثلة ذلك:

- التقييم غير الواقعي لسعر صرف الدولار مقابل البيزو الأرجنتيني،
- منع التحويل عن طريق شركة (باي بال)،
- تغريم الاقتصاديين الذي يعارضون السياسات الحكومية بشكل علني،
- التأخير الكبير في إتمام أي عمليات شراء عابرة للبحار.

لقد اعتاد الأرجنتيون لفترة من الزمن على الحفاظ على أموالهم سائلة دون وضعها في بنوك نظراً لصعوبات فتح حسابات بنكية، إضافة إلى الصعوبة الشديدة في الحصول على بطاقات الائتمان، لكنهم شهدوا تراجع قيمة أموالهم بحدة مع التضخم المتسارع عدة مرات، ما جعلهم يرحبون بالبيتكوين كوعاء آمن وضامن لقيمة أموالهم، حتى لو لم يتمكنوا من استخدامها بشكل مباشر في الأرجنتين. فقد تراجع سعر صرف البيزو منذ بداية عام ٢٠١٣ مقابل الدولار بحوالي ٢٥٪ بينما ارتفع في حالة البيتكوين إلى حوالي ٨٦٠٪.

إن ما تسمح به النظم الإلكترونية من زيادة الضبط والتحكم سيدعم هذا التداول الافتراضي، وفي الوقت نفسه لابد من الالتفات لأخطار أنظمة الدفع الجديدة.

البتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي العالمي والـ Blockchain قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي[1]

إن البيتكوين هي نقود رقمية، يميل البعض لتسميتها بالعملة الخفية. وفّر لها مؤسسوها ومناصروها الكثير من المواقع التي تشكل بنيتها التحتية الداعمة؛ فهناك مواقع:

- توفر خدمات مجانية للبحث عن أفضل الأسعار لبيع وشراء العملات الرقمية؛ في عشرات المنصات المتوفرة على الإنترنت. مما يتيح معرفة الأسعار الحقيقية عند بيعها أو شرائها. وتتميز هذه الخدمات بسهولة الاستخدام؛ فكل ما يجب فعله هو تحديد العملة الرقمية التي تملكها، ثم تحديد نوع العملية: بيع أو شراء؟ ثم تحدد المبلغ؛ لتظهر قائمة الأسعار المتوفرة.
- الأخبار والأحداث والفعاليات المتخصصة في هذا المجال حول العالم؛ مما يتيح معرفة أهم الأخبار من هذه الأحداث والمؤتمرات، وآراء الخبراء والمحللين أولاً بأول.
- تحديد المتاجر والمواقع التي تقبل الدفع بواسطة هذه العملات كالسفر والألعاب والتكنولوجيا وغيرها.

إن هذه العملات هي تحت مراقبة السلطات النقدية العالمية الكبرى، فتصريحات محافظ البنك المركزي الياباني في ٢٣–٥–٢٠١٧ التحذيرية حول ارتفاع قيمة

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، البتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي العالمي والـ Blockchain قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٧-٢٠١٧.

هذه العملات؛ حينما وجه كلامه لزملائه من الدول الآسيوية الكبرى في مؤتمر صحفي علني؛ دليل على تلك المتابعة الحثيثة؛ فآسيا لها حصة كبيرة في تداولات البيتكوين العالمية. وقد ساهمت اليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام – حتى نهاية نوفمبر الماضي – بنسبة ٨٠٪ من تداول البيتكوين على مستوى العالم[1].

العملات الرقمية ستفرض توازنًا جديدًا للقوى العالمية

إن حمى التسابق بين الدول؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، والمؤسسات المالية الكبرى لم تعد خافية لكسب زخم النقود الرقمية، ومن ذلك أن:

- **الشركات المالية العملاقة**؛ تخطط؛ فالسباق يدور حول ربط إدخال المنتجات المالية بالعملات الرقمية، فـGoldman Sachs أنشأت مكتب Circle Internet Financial لتداول العملات الرقمية برأسمال ٥٠ مليون دولار، بينما مجموعتا CME وCBOE تخططان لإطلاق العقود الآجلة، وأطلقت ناسداك منتج بلوكشين مخصص لها لتكون أول بورصة عالمية تتعامل مع هذه التقنية المالية.
- **المصارف العملاقة**؛ مثل: CITI, Goldman Sachs, Standard Chartered, ICAP, BNY Mellon, Deutche, UBS، خططت للبدء

[1] CNBC، From China to Singapore, Asian countries are increasingly uneasy with the rise of bitcoin: 22 Dec 2017: https://www.cnbc.com/2017/12/22/bitcoin-china-singapore-japan-issue-cryptocurrency-warnings.html

بالتعامل بالنقود الرقمية في ٢٠١٨ لتنجز عملياتها بأقل وقت وبأقل تكلفة. ولتوفر عشرات المليارات سنوياً من تكاليف المقاصة بين البنوك الرئيسية. ويبدو أن UBS قد حصل على الموافقات لإصدار عملته الرقمية، وسيحذو غيره حذوه.

أما على مستوى المصارف المركزية وتشريعاتها؛ والتي تركز على المخاطر، وأمان أنظمتها النقدية، واستقرار القطاع المصرفي، فقد شرعت بخطوات في هذا الاتجاه.

مشاريع لتبني النقود الالكترونية

الصين؛ تريد السيطرة الكاملة؛ وسلطاتها النقدية ترى أن السوق غير المنظم قد يشكل مخاطر مالية كبيرة عليها؛ بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وهي تؤيد استخدام العملات الرقمية، ويبحث مصرفها المركزي في إمكانيات اصدار عملة رقمية سيادية؛ بل هو أنشأ فريقاً لتطوير عملة واحدة.

اليابان؛ سمحت في أبريل الماضي باستخدام البيتكوين والعديد من العملات الرقمية في تسوية المدفوعات، لكنها لا تخطط لإصدار عملة رقمية خاصة بها، إلا أنها تخطط للاعتراف بها.

ألمانيا؛ اعترفت بالنقود الرقمية.

روسيا؛ مستعدة لتبني البيتكوين شرط السيطرة الكاملة؛ فبعد أن كانت تسجن متداوليه في العام الماضي، كشف مساعد (بوتين) النقاب عن مركز لتعدين العملات الرقمية في يوليو الماضي. وأصدر (بوتين) خمسة أوامر رئاسية للسيطرة على العملات الرقمية؛ شملت: فرض الضرائب على عمليات التعدين، وتنظيم عروض العملة الأولية ICOs لإنشاء تشريعات لتكنولوجيا البلوكشين الجديدة، وتوحيد جهات الدفع التي من المحتمل أن تكون عبر البنك المركزي[1].

الهند؛ حذرت سلطاتها النقدية من مخاطر تداول العملات الافتراضية. ويشعر المنظمون فيها بالقلق من إمكانية استخدامها للعمليات الخفية للتهرب من الضرائب أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

---

[1] موقع أرقام، كيف تُعيد العملات الرقمية تشكيل توازنات القوى العظمى عالميًا؟: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/516975

كوريا الجنوبية؛ حظرت على مؤسساتها المالية التعامل بالعملات الافتراضية، بما في ذلك؛ شراؤها وامتلاكها والاحتفاظ بها كضمانات. ويقدر عدد ملاك البيتكوين هناك بمليون كوري جنوبي، أكثرهم من المستثمرين الصغار.
أستراليا؛ هي مركز المضاربات، ويرى محافظ بنكها الاحتياطي أن بيتكوين هو الأكثر عرضة ليكون جذاباً لأولئك الذين يتعاملون في الاقتصاد غير القانوني من المستهلكين. وأعلن عن قرب إصدار عملة رقمية محلية.
نيوزيلندا؛ يعتقد حاكم بنكها الاحتياطي أن العملات الخفية قد يكون لها دور للعب في المستقبل، ولكن ليس في شكل بيتكوين.
اندونيسيا؛ وبوصفها أكبر اقتصاد فى المنطقة، لديها خطط لحظر معاملات العملات الافتراضية ابتداء من عام ٢٠١٨ لحماية عملتها المحلية.
الولايات المتحدة؛ تخطط لاصدار الفيدكوين.
الاتحاد الأوروبي؛ يخطط لإصدار اليوروكوين.
أفريقيا؛ هناك عدة دول أفريقية تُعنى مصارفها المركزية بالأمر بشكل جدي.
الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، تخططان لإصدار عملة رقمية مشتركة لتسوية المدفوعات.

إن البيتكوين يمثل حالياً وسيلة دفع؛ شأنه شأن حقوق السحب الخاصة وبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية؛ فخلق الائتمان من جانب الحكومات والمصارف على السواء أبعد النقود عن وظيفتها كمخزن للقيم. لذلك فإن **قانون العرض والطلب** هو من يحكم سعر تبادل النقود عموماً، وهو يعكس حالة موازين المدفوعات في بلدانها، ولن يخرج البيتكوين ومثيلاته عن تأثير هذا القانون.

مستقبل Blockchain كأداة للتطوير المالي

أنا شخصياً – لا أنسى خلال حياتي التقنية التي تجاوزت الثلاثين عامًا –، آليات تطور التكنولوجيا؛ لأني عايشتها ساعة فساعة، وخاصة البرمجيات؛ فقد سيطرت Microsoft على سوق البرمجيات، وخاصة نظم التشغيل؛ حتى تعرضت – في سنوات خلت – لدعاوى من الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لقضايا الاحتكار؛ لكن سُنة

التدافع؛ سنة الله في أرضه، ظهر تيار في العالم نُظر إليه حينها (نظرة جنونية)، – أنا شخصياً توقعت له حينها بمستقبل باهر – كان عبارة عن اصدار برمجيات مجانية مفتوحة المصدر Open Source.
شككت أغلب شركات التكنولوجيا العالمية في استمرار هذا النهج، لكن المتتبع يرى أن فضائح Microsoft بتجسسها على الحكومات لصالح جهات محددة من خلال ممرات خلفية تركتها في نظام تشغيلها الشهير Windows. لأجل ذلك؛ قامت الحكومات الأوروبية كألمانيا بتبني نظام Linux المفتوح المصدر والقابل للتعديل، وتبعها (١٢) دولة أوربية؛ ثم تتالت نجاحات البرمجيات المفتوحة المصدر، ووصل الأمر إلى لغات البرمجة؛ وإلى كثير من التطبيقات بما فيها الكتب والمجلات حيث ملكية المحتوى صارت مفتوحة المصدر.
وأنا شخصياً ممن صمم وباع برامج محاسبية مفتوحة المصدر – أسميناها بالبرمجيات الوسيطة Midware –؛ حيث يمكن وضعها كبرامج اختصاصية ضمن برامج أخرى غير مختصة بالمحاسبة؛ فتكون المخرجات قد جمعت بين أمرين مميزين.

اليوم جاءت دفعة كبيرة جداً للأنظمة المفتوحة المصدر، مثلتها تقنية Blockchain، فلقد تمكن الناس من تبادل البيانات مباشرة بين بعضهم البعض دون وسيط أي؛ Peer-to-Peer، بعد اختراع الحواسيب والانترنيت؛ ثم جاءت البلوكشين كقاعدة بيانات لا مركزية مفتوحة المصدر – كأحد مخرجات ومنجزات العملات الرقمية – ليتمكن إثنين أو أكثر من الأطراف من القيام بمعاملة مالية أو تجارية دون حاجة لطرف ثالث لبناء الثقة. هذه القاعدة يمكن للجميع الاطلاع على بياناتها، والتحقق من معلوماتها الواردة فيها.

📖 قام البروفسور في جامعة تكساس جون جريفين و أمين شمس في جامعة أوهايو الحكومية، في عام ٢٠١٨، بنشر بحث[1] استنتجا أنه في ٢٠١٧، قد تلاعب بسوق البيتكوين من يطلق عليه (حوت) مما حفز توجه السوق نحو ارتفاع كبير حيث قفز سعرها من أقل من ١٠٠٠ دولار في يناير إلى أكثر من ١٩٠٠٠ دولار في ديسمبر.

---

[1] MIT Technology Review:
https://technologyreview.ae/قد-يكون-أحد-حيتان-البيتكوين-خلف-الارت/

كانت شبكة الإنترنت تفتقر إلى أمرين مهمين هما: إمكانية التحقق من الهوية، وتكنولوجيا المعاملات. ويُعتقد أن البلوكشين ستقدم الحل لهذين الأمرين.

إن البلوكشين هي أشبه بدفتر الأستاذ (بالمصطلح المحاسبي)؛ يُسجل المعاملات المالية، يخزنها في كتل يتم الاحتفاظ بها من قبل شبكة من ملايين من أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت، يتم تحديثها تلقائياً عن طريق خوارزمية رياضية وأكواد مشفرة، يصعب اختراق أو تعديل معلوماتها المسجلة بأي حال، مما حدا بالبعض تسمية هذه التكنولوجيا بـ(**بروتوكول الثقة**). أما الاختراقات التي تعرضت لها تبادلات البتكوين ومثيلاتها مؤخراً؛ فكانت في أنظمة مرتبطة بالأطراف المستخدمِة لهذه التكنولوجيا، وليس في البلوكشين نفسها.

لقد استغرق تطوير بروتوكالات النقل TCP/IP[1] أكثر من ٣٠ عاماً؛ لتنتقل بعدها هذه البروتوكالات الناقلة من الاستخدام الفردي إلى الاستخدام التجاري المحدود، وها نحن الآن في بدايات توحي بإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي.

ويمكن ملاحظة مؤشرات ذلك من خلال[2]:

- أن أكثر من نصف الشركات المساهمة الأكثر قيمة في العالم لديها نماذج أعمال قائمة على الإنترنت.
- تسويات سوق الأسهم يمكن أن تتم بأقل من ثانية.

[1] بروتوكول التحكم بالنقل طور لأول مرة في عام ١٩٧٢ من قبل هيئة البحوث التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

[2] موقع أرقام، هنا الوسطاء يمتنعون!.. هل سنحتاج ٣٠ عامًا قبل إدراك ثوريّة "البلوك شين"؟: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/520507

- تُمكِّن البتكوين – كأول تطبيق لتكنولوجيا بلوكشين – من القيام بمعاملات مالية ثنائية.
- إن تطوير وصيانة بلوكشين مفتوح وموزع ومشترك، يشابه برتوكولات النقل TCP/IP؛ حيث يقوم فريق من المتطوعين في جميع أنحاء العالم بصيانة البرامج الأساسية لهذه التكنولوجيا.
- ساهمت بروتوكولات النقل في خلق قيمة اقتصادية جديدة بخفضها تكاليف الاتصال بشكل كبير. وسوف تخفض البلوكشين تكلفة المعاملات بشكل كبير، حيث أن لديها قدرة على أن تصبح نظامًا لتسجيل جميع المعاملات؛ فإن حدث ذلك؛ فسيشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريًا جديداً.

مثال ذلك:

يمكن لأي متعامل في سوق الأسهم، تنفيذ أي معاملة شراء أو بيع في جزء من الثانية؛ دون تدخل بشري في الغالب، لكن نقل ملكية الأسهم يستغرق عدة أيام لصعوبة الوصول إلى سجلات المتعاملين والتحقق من ملكيتهم للأسهم، وفي ظل تقنية البلوكشين صار ذلك عملاً فوريًا. لذلك سينحسر دور الوسطاء مع انتشار هذه التقنية.

- تعتبر العقود الذكية واحدة من أكثر تطبيقات البلوكشين ثورية، والتي يتم من خلالها أتمتة المدفوعات وتحويل العملات والأصول الأخرى؛ طبعًا إذا تحققت الشروط التعاقدية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للعقد الذكي إرسال دفعة إلى المورد بمجرد استلام الشحنة، ويمكن لشركة ما أن ترسل إشارة عن طريق البلوكشين بأن سلعة معينة تم استلامها، وقد يتم ربط الشحنة بنظام GPS ليتم تنفيذ الدفع تلقائيًا لدى الاستلام في المكان المتفق عليه.

- يمكن للبنوك استخدام البلوكشين لجعل المعاملات آمنة، ومنخفضة التكلفة والأسرع، وبخلاف المعاملات المالية، يمكن استخدام هذه التقنية لإثبات وجود جميع الوثائق القانونية والسجلات الصحية وحقوق الملكية في مختلف المجالات الفكرية، والموسيقى، وسجلات الكاتب بالعدل، والأوراق المالية الخاصة[1].
- يمكن أن تكون وسيلة لجمع الضرائب، وإصدار جوازات السفر، وتتبع سجلات الأراضي، وتتبع الخدمات الحكومية.

الفيدكوين Fedcoin واليوروكوين Eurocoin[2]

إن (فيدكوين) هي عملة رقمية بالدولار الأمريكي حيث يكون التاريخ الكامل لجميع المعاملات مرئياً لمجلس الاحتياطي الفدرالي عبر بلوكشين بنك الاحتياطي الفدرالي؛ وستكون بمثابة عملة مشفرة أو إلكترونية برعاية الحكومة الأمريكية يديرها مجلس الاحتياطي الاتحادي، وفكرتها كانت موجودة منذ بعض الوقت.

كما اكتسبت فكرة العملات الرقمية زخماً في أوروبا إثر أزمة اليونان.

[1] Forbes, Why Blockchain Is Real And Bitcoin Is A Mirage: https://www.forbes.com/sites/insideasia/2017/12/10/why-blockchain-is-real-and-bitcoin-is-a-mirage/#7116c014215b

[2] Bitcoin Magazine, Fedcoin Could Be Coming Soon, But Would It Really Challenge Bitcoin?: https://bitcoinmagazine.com/articles/fedcoin-could-be-coming-soon-would-it-really-challenge-bitcoin/

ويرى البعض أن أهمية البيتكوين هو: **أنه يجعل السياسة النقدية، وتسويات المدفوعات وفقًا لبرامج محددة سلفًا، وخالية من سيطرة طرف ثالث. وهذا سيهزم (وجود بنك مركزي)**[1].

أما فكرة الاستغناء عن النقد لصالح وسائل دفع بديلة وأكثر كفاءة؛ فهي ليست جديدة؛ فقد كرّس مفكرون قبل عام ١٩٠٠ الكثير من الجهد لإيجاد وسيلة تسمح للناس بالتخلص مما أسماه (روبرت أوين[2]): سر المال المجنون. وبدأ اقتصاديون في السنوات الأخيرة دراسة الآثار المترتبة على العيش في مجتمعات غير نقدية، في إشارة إلى دور البنوك المركزية والقيام بالسياسة النقدية.

إن تبني تكنولوجيا البلوكشين سيؤدي إلى فرض مستوى من الشفافية من جانب الحكومات، مما سيحد من تسلطها النقدي؛ ومن جانب آخر ستتيح هذه التكنولوجيا للحكومات السيطرة الكاملة على المواطنين؛ بعد أن كانت في البداية وسيلة تحررية للهروب من سيطرة الحكومات.

إن انتشار العملات الرقمية سيؤدي إلى ما يسمى بـ(**إنترنت القيمة**) حيث ستنتقل الأموال بسرعة انتقال المعلومات، والسؤال: من سيلحق بقطار هذه التقنيات؟

للأسف يلاحظ أن البلدان الضعيفة ليس لها حظ من ذلك، على الأقل في الوقت الراهن؛ فالملاحظ مسارعة الدول الضعيفة بمنع التداول – عكس الدول القوية –،

1 مجلة بيتكوين، (سيفيدان عموس) أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية.
2 مصلح اجتماعي من ويلز، أحد واضعي أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية.

زاعمة أنها تغلق الباب أمام هذه التقنية، وهذا أشبه بمن قال بأن الشمس لم تستطع لأنه يخفي عينيه بيديه، ولكن هيهات هيهات!!

كما سارعت بعض هيئات الفتوى في بعض الدول لتحريم التعامل بهذه العملات الرقمية، والحقيقة أن ضعف الإمكانات هي وراء ذلك، سواء إمكانات الاستيعاب أو امكانات امتلاك التقنية. بينما فتح الفقهاء القدامى الباب على مصراعيه، عندما عبّروا بقولهم: **الثمن هو ما دخل عليه حرف الباء**، كالقول بعتك خزانة بكمبيوتر؛ فيكون الكمبيوتر هو الثمن، وبكأنهم قد قعّدوا قاعدة عريضة؛ بأن الثمن قد يكون أي شيء يُتعارف عليه الناس، لذلك فإن العجز لا ينتاب إلا الضعفاء الكسالى الذين لا يقرؤون ولا يحيطون علماً بما يجب أن يحيطوا به؛ بل هم يتجرؤون على (التحريم)؛ في حين استبدل كبار أئمة المسلمين كلمة (لا يجوز) بكلمة (حرام) حتى لا يقعوا فيما نهى الله عنه. وقد ذكرنا محاولة عمر رضي الله عنه بصط النقود من جلود الحيوانات وأوقفه عدم توافر أدوات تقنية تمنع التزوير.

ويبدو أن هزات سعر البيتكوين في الآونة الأخيرة؛ كان لها الدور الكبير في توجه كل أولئك نحو التفكير بحظر العملات الرقمية أو تحريمها، وهم يعلمون أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. فما هي بعض أسباب تلك الهزات؟

فورة أسعار البيتكوين

إن اعتماد البيتكوين أساساً لـ:

- سوق المشتقات.

- تمويل بعض الأنشطة غير المشروعة كالإرهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال، والقرصنة على الإنترنت.
- تسوية المدفوعات كما حصل في عدة مصارف عالمية كبيرة.

أدى لارتفاع سعره مما أدخله سوق المضاربات، ليكون عُرضة للهزات الناشئة عن تشوهات العرض والطلب؛ فالزيادة "غير الطبيعية" في أسعاره سببها التداول لأغراض الاستثمار والمضاربة، وليس لكونها وسيلة دفع أو تسوية مدفوعات فقط. وتشير نتائج توجهات البحث في (غوغل تريندز)، أن عمليات البحث العالمية لشراء البيتكوين قد تخطت عمليات البحث عن شراء الذهب، بعد أن تجاوزت عمليات البحث عن شراء الفضة[1].

وعليه؛ فإن حيتان سوق العقود الآجلة القصيرة، سيجعلون من بيتكوين وسيلة لتبادلات تلك العقود، وبالتالي سيزداد الطلب عليها، رافعين سعرها أكثر فأكثر؛ إن لم يوجد بديل مُتبنى.

لقد قفزت أسعار البيتكوين في أول يوم تداول للعقود المستقبلية في بورصة شيكاغو للسلع، كما ارتفعت العقود المستقبلية التي تنتهي في ١٤-١-٢٠١٨ إلى ١٧٢٥٠ دولار للعملة الواحدة، والعقود المنتهية في ١٤-٢-٢٠١٨ إلى ١٩١٤٠، والعقود المنتهية في ١٤-٣-٢٠١٨ إلى ١٩١٠٠، وانعكس أثر كل ذلك على زيادة سعر عملة البيتكوين في العقود الفورية إلى ١٦٧٠٠ دولار للعملة الواحدة أي بزيادة ١٠٪ حسب منصة CoinBase[2].

[1] Aitnews، قراصنة الإنترنت يستخدمون العملات الرقمية في هجمات الفدية الخبيثة: https://kantakji.com/3935/

[2] موقع CNBC عربية ٣-١٢-٢٠١٧، (بيتكوين تقارب ٢٠ ألف دولار في العقود المستقبلية).

وقد توقع المحلل (توم لي)[1] من (Fundstrat: Market Strategy & Sector Research) أن سعر البيتكوين سيتجاوز ٢٠٠٠٠ دولار بحلول عام ٢٠٢٢ على أساس توقعات دخول مزيد من منتجات المشتقات.
لكن أسعار البيتكوين قاربت فعلاً هذا السعر بنهاية ٢٠١٧!!. لذلك العيب لا يكمن في الوسيلة بل في طرق استخدامها من قبل المستغلِّين!!

وقد صار بإمكان المستثمرين في سوق شيكاغو اعتباراً من بداية شهر ديسمبر ٢٠١٧ تداول البيتكوين، مما سيدعم هذه العملة بين المستثمرين الحاليين؛ وسوف يراهن المستثمرون بأموالهم متوقعين سعراً معيّناً بالبيتكوين لبعض المواد؛ كالعملات والمعادن وغيرها[2]. أما الصين فترى أنه كلما زاد الاعتماد على التطبيقات الذكية للجوالات فإن ذلك سيؤدي لمزيد من الحاجة للعملات الرقمية، وعليه فستتجه نحو خفض استخدام عملتها النقدية مقابل النقود الإلكترونية كلما أُستحدثت تطبيقات ذكية أفضل. ومن جهة أخرى فإن حاجة عمليات تعدين البيتكوين وإنتاجه إلى أجهزة كمبيوتر قوية تستهلك طاقة كهربائية كبيرة تزيد من تكاليف إنتاجه؛ ولكون الصين صاحبة ميزة تنافسية في إنتاج كهرباء رخيصة، فإن انتقال هذه الصناعة إلى الصين أمر متوقع بشدة.

---

[1] CNBC, Bitcoin surges to record above $6,400 after CME announces launch of futures for digital currency:
https://www.cnbc.com/2017/10/31/cme-plans-to-launch-bitcoin-futures-by-year-end.html

[2] CNN بالعربية، هل سيتوقف تصاعده الجنوني؟ سعر بيتكوين يبلغ 10 آلاف دولار!:
https://arabic.cnn.com/business/2017/11/29/bitcoin-hits-10k

المبحث السابع

عرض النقود من وجهة النظر الإسلامية[1]

إن النظر لكمية النقود باعتبارها سيولة متاحة من طرف الموارد (الخصوم) فقط لا يعبر عن كمية السيولة المتاحة في الاقتصاد، بل لابد من النظر إليها من طرف الاستخدامات (الأصول) لأن ذلك يساعد في التعبير عن كمية السيولة المتاحة بدقة أكثر.

فهو يأخذ بعين الاعتبار دور المصارف العاملة في الاقتصاد المحلي وطريقة عملها. فدورها هو استقطاب النقود المتاحة خارج المنظومة المصرفية، ثم إعادة ضخها في السوق على شكل نقود مصرفية، سواء تم ضخها كلها أو جزءً منها، وقد تخلق المصارف نقوداً بديلة.

لذلك فإن التعبير عن النقود المتاحة في السوق المحلي من جانب الاستخدامات (الأصول) برأينا هو أكثر دقة منها من جانب الموارد (الخصوم)، وعلى هذا سنبني تحليلنا.

مفهوم عرض النقود

يقوم البنك المركزي بتسجيل بيانات المعروض النقدي ونشرها، ويقوم المحللون في القطاعين العام والخاص برصد التغيرات الطويلة في عرض النقود بسبب آثارها المحتملة على مستوى الأسعار والتضخم ودورة الأعمال التجارية.

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، أنموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠، نشر إلكتروني، www.kantakji.com .

إن العلاقة بين النقود والأسعار هي علاقة مرتبطة تاريخيًا بنظرية كمية النقود[1]. وهناك أدلة تجريبية قوية تدل على العلاقة المباشرة بين تضخم الأسعار على المدى الطويل ونمو العرض النقدي. أما السبب فهو الاعتماد الحالي على السياسة النقدية كوسيلة من وسائل السيطرة على التضخم. وتعد هذه السلسلة السببية مثيرة للجدل، حيث يناقش بعض علماء الاقتصاد المخالفين (أي المدارس الخارجة عن الاقتصاد التقليدي السائد) قائلين: إن عرض النقود أمر داخلي، ويجب العثور على مصادر التضخم في هيكل التوزيع الاقتصادي.

تعريف النقود

النقد هو أي وسيط يُسهّل عمليات تبادل السلع والخدمات بين الناس، فإذا كان القبول عالميًا سُميَّ نقدًا وإذا كان القبول في بلد معين كان عملةً، سواء كان قبوله إلزاميًا بقوة القانون أو بموجب الأعراف بين الناس، لذلك نقول عن الليرة بأنها عملة وعن اليورو بأنه نقد.

وإن النقود المعروضة في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية معينة يكافئها مجموع وسائل الدفع المتاحة في التداول التي بحوزة الأفراد ومختلف المؤسسات.

📖 خلاصة "**نظرية الأسواق الفعالة**" لنقديي مدرسة شيكاغو النقدية:

- إن أي محاولة لإدارة العملات الدولية مصيرها الفشل.
- إن تثبيت أسعار الفائدة بشكل بيروقراطي كان خاطئا وستكون بمثابة عوائق أساسية لتعزيز كفاءة الأسواق.
- إن الاتجاه الأفضل هو السماح بالتعويم الحر لجميع العملات، وعندها ستعمل قوى السوق على تحديد السعر الدقيق لكل عملة والتعديلات اللاحقة ستكون سلسة ومتواصلة تعكس الحقائق الاقتصادية الأساسية.

---

[1] Wikipedia: http://en.wikipedia.org/wiki/Money_supply

– إن التضخم ينشأ دائماً من وجود فائض من المال، وأضمن طريقة للحد من ذلك هي الحد من المعروض النقدي. فإذا كان عرض النقود مساويا لكمية النقود (M_1) مضروبة بمعدل دورانه، وبما أن السرعة ثابتة تقريبا على مدى فترات طويلة من الزمن أو نحو ذلك، فإن (فريدمان) يدعي أنه يمكن لمجلس الاحتياطي الاتحادي تحقيق استقرار الأسعار ببساطة من خلال ضمان نمو (M_1) بمعدل يقارب النمو في الاقتصاد الحقيقي.

أنواع النقود

إن معظم النظم الاقتصادية الحديثة يتم تنظيمها من قبل الحكومات بواسطة عدة سياسات ومنها السياسة النقدية. وإن عرض النقود من خلال السياسة النقدية يتم بتقسيمه إلى أنواع بحسب مدى تأثير السياسة النقدية على كل منها. لذلك يمكن تقسيم النقود المعروضة إلى الأنواع التالية:

١– عرض النقد بالمعنى الضيق M_1 : يقصد به النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية من النقود المصرفية.

يمكن التعبير عن M_1 بالمعادلة التالية:

$$M1 = C + DD \qquad (1)$$

حيث أن:

M_1 عرض النقد بالمعنى الضيق

C النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي Cash Money

DD الودائع الجارية Demand Deposits

٢– عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 : يضم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة للودائع الجارية وغير الجارية من النقود المصرفية، أي أنه يشمل M_1 مضافا إليه الودائع غير الجارية كالودائع الادخارية (أشباه النقود) .

يمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية :

$$M2 = M1 + TD \quad (2)$$

حيث أن :

M_2 عرض النقد بالمعنى الواسع

TD الودائع الزمنية Time Deposits

٣– عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3 : شهدت بعض البلدان ظهور مؤسسات مالية وسيطة ابتكرت مشتقات مالية Financial Derivatives ، واعتبر ذلك تطوراً في المجال النقدي والمالي وتطوراً بأسواقها المالية، فتم ضم ودائع هذه المشتقات ذات الآجال الطويلة إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3 ، وتكون هذه النقود مودعة لدى تلك المؤسسات المالية الوسيطة .

$$M3 = M2 + DER \quad (3)$$

حيث أن :

DER هي منتجات المشتقات المالية .

خلق النقود والاحتياطيات المصرفية[1]

كلما قدم بنك ما قرضًا في نظام الاحتياطي المصرفي الإضافي، يتم خلق مبلغ جديد من المال. ويخلق هذا النوع الجديد من المال عناصر غير M_0، لذلك يتألف نظام الاحتياطي المصرفي الإضافي من نوعين من المال:

- أموال البنك المركزي (العملة المادية، وأموال الحكومة).
- أموال المصارف التجارية (وهي المال الناشئ عن الإقراض) أو المال الخاص.

ذكر دليل الإحصائيات المالية والنقدية لصندوق النقد الدولي IMF التعريفات التالية:

– M_0: النقد الموجود بأيدي الناس إضافة للاحتياطيات في المصارف التجارية.
– M_1: النقد المعدني والورقي خارج المصارف إضافة لأرصدة الحسابات الجارية.
– M_2: هو M_1 مضافا إليه ودائع التوفير، وحوالات النقد الأجنبي، وشهادات التوفير، واتفاقيات الشراء.
– M_3: هي M_2 إضافة للشيكات السياحية، وإشعارات المصارف قصيرة الأجل، وودائع النقد الأجنبي طويلة الأجل، وأموال صناديق الضمانات المشتركة.
– M_4 or L: هي M_3 إضافة لسندات الخزينة، وصناديق المعاشات التقاعدية والحكومية.

تعتبر أموال البنك المركزي هي النقد الأساس M_b (Money Base) في حين تُقسَّم أموال المصارف التجارية إلى (M_1, M_2, M_3) كما أوضحنا آنفًا.

إن الاحتياطيات هي ودائع حصلت عليها المصارف ولم يتم إقراضها. وينظم مجلس الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة (مثلاً) النسبة المئوية التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها في احتياطياتها قبل أن يتمكنوا من تقديم قروض

[1] مرجع سابق، موقع ويكيبيديا.

جديدة، تسمى هذه النسبة الحد الأدنى من الاحتياطي. أي أنه إذا وضع شخص ما وديعة ١٠٠٠ دولار (مثلاً) وكانت نسبة احتياطي البنك حسب تكليف المجلس الاحتياطي الفدرالي هي ١٠٪ فعلى البنك زيادة احتياطياته ١٠٠ دولار، بينما يمكنه إقراض مبلغ ٩٠٠ دولار المتبقي.

يسمى أكبر قدر ممكن يمكن توليده من المال مع كل دولار من الاحتياطي في النظام المصرفي بمضاعف النقود، ويتم احتسابه كمقلوب الحد الأدنى من الاحتياطي، فاحتياطي بقدر ١٠٪ من مضاعف النقود (قد تتبعه متتالية هندسية لا نهائية) هو مقلوب $\frac{1}{10}$ أي عشرة أضعاف.

مثال

M_0:

بفرض أن لدى (لورا) ١٠ أوراق نقدية من فئة ١٠٠ دولار أمريكي، أي أن M_0 = 1000 $ بالنسبة للولايات المتحدة:

M_b= \$1000, M_0= \$1000, M_1= \$1000, M_2 =\$1000

فإن أتلفت (لورا) واحدة من أوراقها النقدية (١٠٠ دولار)، فإن M_0 في الولايات المتحدة إضافة للقيمة الصافية الخاصة (بلورا) ستنخفض ١٠٠ دولار فقط

M_b= \$900, M_0= \$900, M_1= \$900, M_2= \$900

M_1:

إذا أخذت (لورا) ما تبقى من الأوراق النقدية التسعة وأودعتها في حسابها الجاري في البنك.

M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$900, M_2 = \$900

يقوم البنك بحساب الاحتياطي باستخدام نسبة الحد الأدنى من الاحتياطي التي فرضها بنك الاحتياطي الفيدرالي وقد يقرض الأموال الباقية. فإذا كان الحد الأدنى للاحتياطي هو ١٠٪، فهذا يعني أن ٩٠ دولار ستبقى في احتياطي البنك. والمبلغ المتبقي وقدره ٨١٠ يمكن استخدامه من قبل البنك على شكل ائتمان ممنوح من خلال إقراضه.

عندما يتم الإقراض يزداد عرض النقد M_1 بمقدار ٨١٠ دولاراً، حيث تمثل M_1 المال الذي تم خلقه (إيجاده).

$M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$1710, M_2 = \$1710$

فإذا قامت (لورا) بتحرير شيك برقم ٧٧٧١ بمبلغ ٤٠٠ دولار، فإن إجمالي عرض النقود M_1 لا يتغير، لأنه يتضمن شيكاً بمبلغ ٤٠٠ دولار ورصيداً بمبلغ ٥٠٠ دولار في حسابها.

$M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$1710, M_2 = \$1710$

فإذا تم إتلاف الشيك الخاص (بلورا) رقم ٧٧٧١ بشكل عرضي في الغسيل (مثلاً)، فلن يتغير حسابها الجاري وكذلك M_1، لأن الشيك لم يتم صرفه.

$M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$1710, M_2 = \$1710$

فإذا قامت (لورا) بتحرير شيك آخر برقم ٧٧٧٢ بمبلغ ١٠٠ دولار لصديقتها (أليس)، ثم أودعت (أليس) ذلك في حسابها الجاري، فإن M_0 لن تتغير وستبقى ٩٠٠ دولار (أي ١٠٠ لأليس و٨٠٠ للورا).

$M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$1710, M_2 = \$1710$

فإذا قام البنك بإقراض ٨١٠ دولار التي خلقها (لماندي)، ثم قام (ماندي) بإيداعها في حساب جار في بنك آخر، فيتوجب على البنك الآخر أن يحتفظ بمبلغ ٨١ دولار كاحتياطي والباقي البالغ ٧٢٩ دولار ستكون متاحة للإقراض، وهذا سيخلق وعداً بالدفع مبني على وعد سابق بالدفع، وبالتالي صار عرض النقود M_1 مبالغا فيه بمقدار ٧٢٩ دولاراً.

$M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$2439, M_2 = \$2439$

فإذا قام بنك (ماندي) بالإقراض لشخص آخر، والذي قام بدوره بإيداعها بحساب جار بمصرف آخر، فإن المصرف الجديد سيحتفظ بنسبة ١٠٪ احتياطي ويبقي ٩٠٪ متاحة للإقراض. وبتكرار هذه العملية نفسها من مصرف لآخر فإن الأموال في احتياطي عرض النقود M_1 ستصبح ٩٠٠٠ دولار، أي عشرة أضعاف أموال M_0.

$M_b = \$900, M_0 = 0, M_1 = \$9000, M_2 = \$9000$

M_2:

فإذا قامت (لورا) بتحرير الشيك رقم ٧٧٧٤ بمبلغ ١٠٠٠ دولار، ثم تم وضعه في حساب إيداع قصير الأجل (وهو حساب ليس فيه ميزة خلق الائتمان)، فإن M_1 تنخفض بمقدار ١٠٠٠ دولار، بينما تبقى M_2 على حالها، وذلك لأن M_2 تتضمن حساب إيداع قصير الأجل إضافة إلى جميع الأموال المتضمنة في M_1.

$M_0 = \$4900, M_1 = \$6710, M_2 = \$6710$

حالة القطع الأجنبي

بفرض أن (لورا) قامت بتحرير الشيك رقم ٧٧٧٦ بمبلغ ٢٠٠ دولار، وأخذته إلى صراف في (كريديت سويس) لتحويله إلى جنيه إسترليني، وكان سعر صرف الدولار في ذاك اليوم هو 2:1 دولار لكل جنيه إسترليني. فإذا قام بنك (كريديت سويس) بأخذ شيك ٢٠٠ دولار وأعطى (لورا) ورقتين من فئة ٥٠ جنيها إسترلينيا، واحتسب رسوم خدمة بمعدل دولارًا واحدًا. وبفرض أنه بنفس الوقت، طلب عميل يدعى (هوانغ) بفرع (كريديت سويس) بهونغ كونغ صرف ١٠٠ جنيه إسترليني مقابل الحصول على ٢٠٠ دولار. فإن قام البنك بالعملية وأخذ منه ٠.٥٠ جنيه كرسم للخدمة، فإن M_0 في الولايات المتحدة تبقى ٩٠٠ دولار، على الرغم من أن (هوانغ) لديه منها ٢٠٠ دولار الآن، وحصلت (لورا) على ورقتين نقديتين من فئة ٥٠ جنيه إسترليني وهما بمثابة جزء من عرض النقود البريطاني M_0.

وبفرض أنه في اليوم التالي، وجد بنك (كريديت سويس) أن لديه فائضًا من الجنيهات الإسترلينية ونقصًا في الدولارات الأميركية فقرر إضافة جميع معروض النقود في مكاتبه الفرعية وباع بعضا من الجنيهات الإسترلينية في سوق العملات الأجنبية المفتوحة (الفوركس FX) مع (دويتشه بنك) (بفرض بقاء سعر الصرف على حاله).

في اليوم التالي سيجد كل من (كريديت سويس) و(دويتشه بنك) أن لديهم الكثير من الجنيهات الإسترلينية وكميات دولار غير كافية جنبا إلى جنب مع تجار

آخرين، فكان عليهم بيع الجنيه بسعر صرف ١.٩٩٩ لكل دولار أمريكي، أي بأقل ٠.١ سنت دولار للجنيه الواحد مما سيؤدي إلى تغير سعر الصرف. ولن يمتلك أي من هذه البنوك القدرة على زيادة أو إنقاص M_0 البريطانية أو الأميركية لأنها أنظمة مستقلة.

عرض النقود في بعض دول العالم

الولايات المتحدة الأمريكية

أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي في عام ٢٠٠٥ أنه سيتوقف عن نشر إحصاءات M_3 لأنه لا يقدم أية معلومات إضافية حول النشاط الاقتصادي مقارنة مع M_2، ولأنه لم يلعب أي دور في عملية وضع السياسات النقدية لسنوات عدة. وكان عضو الكونغرس (رون بول[1]) قد ادعى بأن M_3 هي أفضل وصف لمدى سرعة بنك الاحتياطي الفيدرالي في خلق أموال ائتمان جديد، على الرغم من كون خلق النقود من فراغ يخفض قيمة كل دولار موجود في التداول.

وذكر تقرير مجلس الاحتياطي الفدرالي بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٩ أن القاعدة النقدية للدولار بلغت ١.٩٩٩.٨٩٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار أي بزيادة قدرها ١٤٢٪ خلال سنتين. وكما بيّنا سابقًا فإن القاعدة النقدية ليست سوى عنصر واحد من عناصر عرض النقود. وزادت M_2 من ٧.٤١دولار تريليون دولار إلى ٨.٣٦ دولار تريليون من نوفمبر ٢٠٠٧ إلى أكتوبر ٢٠٠٩، أي أن أوسع مقياس لعرض النقود قد زاد بما يقارب ١٢.٩٪ خلال سنتين في الولايات المتحدة.

[1] سياسي وطبيب أمريكي وعضو جمهوري في مجلس النواب في ولاية تكساس.

المملكة المتحدة

عرض النقود في المملكة المتحدة بين ١٩٨٤–٢٠٠٧ : لا يوجد سوى مقياسين رسميين في المملكة المتحدة، وهما M_0 وتعرف "بالقاعدة النقدية الواسعة" أو "الأموال ضيقة" وM_4 ويشار إليها باسم "النقود بمعناها الواسع" أو ببساطة "عرض النقود" . حيث أن :

- M_0 : هي النقد خارج مصرف انجلترا + ودائع البنوك التشغيلية مع بنك انجلترا .
- M_4 : هي النقد خارج المصارف (أي في التداول بين العامة والشركات غير المصرفية) + التجزئة المصرفية في القطاع الخاص والودائع + بيع الجملة في المصارف في القطاع الخاص والودائع وشهادات الإيداع .

هناك تعاريف مختلفة لعرض النقود تعكس المخازن المختلفة من المال، ونظرا لطبيعة الودائع المصرفية، وخاصة حساب التوفير المقيد بوقت معين، فإن M_4 تمثل أقل المقاييس سيولة للمال، وعلى النقيض تمثل M_0 أكثرها سيولة في عرض النقود .

الاتحاد الأوروبي

عرض النقود لليورو من ١٩٩٨–٢٠٠٧ : عرّف البنك المركزي الأوروبي (في منطقة اليورو) مجموع النقدية كما يلي :

- M_1 : العملة في التداول + ودائع لمدة ليلة واحدة .
- M_2 : M_1 + ودائع مع تاريخ استحقاق متفق عليه يصل لسنتين + ودائع قابلة للسداد في فترة إخطار تصل إلى ٣ أشهر .

- M_3 : M_2 + اتفاقيات إعادة الشراء + صندوق سوق المال MMF أسهم ووحدات + سندات دين تصل لمدة سنتين.

أستراليا :

عرض النقود في استراليا ١٩٨٤–٢٠٠٧ : عرّف البنك الاحتياطي الأسترالي مجموع النقدية على النحو التالي :

- M_1 : النقود المصرفية + الودائع الجارية للقطاع الخاص غير المصرفي.
- M_2 : M_1 + جميع ودائع البنوك الأخرى للقطاع الخاص غير المصرفي.
- broad money النقود بالمعنى الواسع : M_3 + الاقتراض من القطاع الخاص عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية، وأقل ممتلكات هذه المؤسسات هو العملة والودائع المصرفية.

نيوزيلندا

عرض النقود في نيوزيلندا ١٩٨٨–٢٠٠٨ : عرّف البنك الاحتياطي النيوزيلندي مجموع النقدية على النحو التالي :

- M_1 : الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يمتلكها العامة بالإضافة إلى الودائع الجارية، ناقص الودائع الجارية بين المؤسسات وودائع الحكومة المركزية.
- M_2 : M_1 + جميع دعوات التمويل غير الداخلة في M_1 (دعوات التمويل التي تشمل أموال ليلة واحدة والتمويل الذي يمكن كسره دون وجود عقوبات) ناقص دعوات التمويل بين المؤسسات وغير الداخلة في M_1.

- M_3 : أوسع المجاميع النقدية وتمثل جميع تمويلات الدولار النيوزيلندي لمؤسسات M_3، وأي اتفاقيات إعادة الشراء لبنك الاحتياطي مع المؤسسات غير الداخلة في M_3. وتتألف M_3 من الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يمتلكها العامة بالإضافة إلى التمويل بالدولار النيوزيلندي ناقص المطالبات المؤسسية الداخلة في M_3 ناقص ودائع الحكومة المركزية.

السيولة العامة للاقتصاد

تشمل النقود عمومًا (في الاقتصاد التقليدي) بمعناها الأوسع M_3 مضافا إليها الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.

بينما لا تشمل النقود في الاقتصاد الإسلامي سوى M_2 دون الحق في إقراضها كمالٍ بمال مع زيادة، فالأوراق التجارية بأنواعها هي بمثابة أوراق تثبت جودة الدَين ولا يجوز تبادلها بمثابة النقد، أما سندات الخزينة وما شابهها فغير جائزة أبداً.

لذلك فإن السيولة العامة في الاقتصاد الإسلامي هي مجموع النقود أو الأثمان داخل منظومة المصارف وخارجها المستثمرة بصيغ إسلامية.

إن الدور الائتماني للمصارف التجارية في منح القروض يجعل منها وسائل لخلق النقد المعروض في السوق لعشرة أضعاف أو أكثر – بحسب قواعد بازل – مما يسهم في خلق زعزعة في مستوى الأسعار السائدة فيولد تضخمًا مستمراً. لذلك تعتبر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الاقتصاد التقليدي سياسات قاصرة

ونفعية للبعض دون غيرهم، ومن ذلك تراجع الاحتياطي الأمريكي عن نشر بيانات تخص البيوع الوهمية والمقامرة لأنها لا تلعب أي دور في عملية وضع السياسات النقدية.

أما المصارف الإسلامية فإن دورها في التوسع بالائتمان محدود جداً وموجود في صيغ محددة هي المرابحة والاستصناع والسلم، لذلك فإن دورها في توسيع الائتمان محدود، بل هو مضبوط ضبطًا محكمًا، كالآتي:

- الائتمان مرتبط بتوافر السلع والخدمات، ويُمنع فك الارتباط بين الدين الناشئ عن هكذا بيوع وأصله من السلع والخدمات.
- التحليل الشرعي للشركات، لا يجيز تبادل أسهم الشركات التي تزيد فيها حجم الديون عن ٣٠٪ من أصولها، وحيث أن المصارف الإسلامية هي شركات فينطبق عليها هذا الشرط لصحة تبادل أسهمها في السوق. وبناء عليه فإن أقصى حجم مديونية للمصارف الإسلامية يجب أن لا تتعدى ثلث أصوله إذا رغب بتداول أسهمه في السوق المالية. وقد تناول المعيار الشرعي[1] رقم ٢١ ذلك بالتفصيل، الأمر الذي يحد من حجم ائتمان هذه المصارف في السوق لأن المساهمين لن تتنازل عن حق بيع وشراء أسهمها، مما سيوفر انضباطًا في سوق أسهمها.

📖 المعيار الشرعي (٢١)، ومن مواده:

لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها نقوداً فقط، سواء في فترة الاكتتاب، أو بعد ذلك قبل أن تزاول الشركة نشاطها أو عند التصفية إلا بالقيمة الاسمية وبشرط التقابض.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي (٢١).

١- لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها ديونًا فقط إلا بمراعاة أحكام التصرف في الديون.

٢- إذا كانت موجودات الشركات مشتملة على أعيان ومنافع ونقود وديون فيختلف حكم تداول أسهمها بحسب الأصل المتبوع وهو غرض الشركة ونشاطها المعمول به، فإذا كان غرضها ونشاطها التعامل في الأعيان والمنافع والحقوق فإن تداول أسهمها جائز دون مراعاة أحكام الصرف أو التصرف في الديون شريطة ألا تقل القيمة السوقية للأعيان والمنافع والحقوق عن نسبة ٣٠٪ من إجمالي موجودات الشركة الشاملة للأعيان والمنافع والحقوق والسيولة النقدية وما في حكمها (أي ديون الشركة على الغير وحساباتها الجارية لدى الغير والسندات التي تملكها وتمثل ديونًا). بصرف النظر عن مقدار السيولة النقدية والديون لكونها حينئذ تابعة. ويشترط ألا يتخذ ذلك كذريعة لتصكيك الديون وتداولها بضم جزء من الأعيان والمنافع إلى الديون حيلة لتصكيك الدين.

أما خلق الائتمان فغير موجود البتة في المصارف الإسلامية لأنها لا تقرض المال بمال مع زيادة أبداً. وعليه فلا يجب على المصارف المركزية أن تطبق عليها نسب الاحتياطي المصرفي المبين آنفًا لأنها تعمل بأموال الناس بغير علاقة الاقتراض والاقتراض. فموارد المصارف الإسلامية تتكون بشكل أساسي من حقوق الملكية وحسابات الاستثمار والحسابات الجارية. وعلاقة الفئتين الأوليتين هي علاقة شراكة الأولى مال بمال والثانية عمل بمال أي مضاربة وهي شكل من أشكال المشاركة لا الاقتراض والإقراض. أما الفئة الثالثة فلا يستحق أصحابها أي عائد لقاء إيداع هذه الحسابات في المصارف لأنه من الربا المحرم.

لذلك فإن المصارف الإسلامية أكثر أمانًا للاقتصاد المحلي والعالمي منها من المصارف الربوية. وبناء على ما سبق، فإن: **النظر لكمية النقود باعتبارها سيولة متاحة من طرف الموارد (الخصوم) فقط لا يعبر عن كمية السيولة المتاحة في الاقتصاد،**

بل لابد من النظر إليها من طرف الاستخدامات (الأصول) لأن ذلك يساعد في التعبير عن كمية السيولة المتاحة بدقة أفضل.

فهو يأخذ بعين الاعتبار دور المصارف العاملة في الاقتصاد المحلي وطريقة عملها، فدورها هو استقطاب النقود المتاحة خارج المنظومة المصرفية، ثم إعادة ضخها في السوق على شكل نقود مصرفية، سواء تم ضخها كلها أو جزءً منها، وقد تخلق المصارف نقوداً بديلة. لذلك فالتعبير عن النقود المتاحة في السوق المحلي من جانب الاستخدامات (الأصول) برأينا هو أكثر دقة منها من جانب الموارد (الخصوم)، وعلى هذا سنبني تحليلنا التالي.

بفرض أن:

ك: هي كمية السيولة العامة للاقتصاد المحلي.

د: معدل دوران النقود.

يعتبر معدل دوران النقود (د) مؤشرًا لرواج الاقتصاد أو كساده، لأنه يزداد بالرواج والعكس بالعكس

إذاً يمكن التعبير عن حجم السيولة العامة للاقتصاد المحلي بالمعادلة التالية:

م٢ = ك . د	(٤)

وبما أن المصارف تقوم غالب الأحيان بخلق نقود في السوق من خلال منحها للائتمان، فإن المعادلة (٤) السابقة يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

م٢ = (ك + △ ك) . د	(٥)

حيث أن △ ك هي كمية النقد المطروحة في الأسواق نتيجة منح الائتمان. ويمكن التعبير عن △ ك بالمعادلة التالية:

△ ك = كَ . دَ	(٦)

حيث أن:

كَ هي كمية الائتمان الممنوح في الأسواق.

دَ هو معدل دوران الإقراض أو الائتمان.

وبما أن (بازل ٢) يسمح بمقدار ٨٪ حجم الائتمان من رأس المال مما يعني رفع حجم الائتمان إلى ١٢.٥ مرة ضعف رأس المال المتاح في طرف الخصوم. أما بنوك الاستثمار فتبقى خارج هذا الرقم لأنها تعمل بأضعاف أضعافه، كما أنها لا تخضع لضوابط بازل ٢.

وبتعويض معادلة △ ك (٦) بمعادلة م٢ نحصل على المعادلات التالية:

م٢ = (ك + (كَ . دَ)) . د	(٧)

وبالتعديل نجد أن:

م٢ = ك . د + كَ . دَ . د	(٨)

علماً أن الحد الأول من المعادلة (٨) هو نفسه م٢، والقصد أن السيولة (م٢) ستزداد بالائتمان:

$م_٢ = م_٢ +$ كَ. دَ. د	(٩)

يلاحظ أن حجم الائتمان الممنوح (كَ) يحتاج إلى معدل دوران أكبر من معدل دوران النقود الحقيقية؛ فالنقود الحقيقية تحتاج إلى (د) دورة بينما تحتاج نقود الائتمان إلى (دَ. د) دورة مما يجهد الاقتصاد ويتعبه.

ولعل التوسع بالدين يمكن تفسيره (نوعًا ما) في ظل حالة الرواج، أما في ظل حالة الكساد فإن أثره سيء جداً وهذا واضح للعيان لأن (د) تكون ضعيفة، فأنى للاقتصاد في ظل الكساد أن يتحرك بمقدار (دَ. د)؟

إن الافتراض السابق يقوم على أساس أن المصارف أقرضت كل ما لديها، أما إن بقي لديها جزءاً معطلاً من الأموال المودعة لديها (طرف الخصوم) سواء كانت جارية DD أو ادخارية TD فإن ذلك سيؤثر على دوران النقود ويحد من النشاط الاقتصادي طالما أن $م_١$ أو $م_٢$ ثابت ولا يتم طبع أو ضخ نقود جديدة في السوق.

📖 أشار تقرير للمصرف المركزي السوري[1] أن فائض السيولة حتى نهاية ٢٠٠٩ بلغ ١٧٠.٧ مليار ليرة سورية في المصارف العامة و٩٤ مليار ليرة سورية في المصارف الخاصة أي ما يعادل ٦ مليار دولار تقريبا. بينما ذكر محافظ البنك الأردني المركزي بتاريخ ١٤-٩-٢٠٠٩ أن لدى البنوك الأردنية ٥ مليارات دولار كفائض سيولة.

إن حجم السيولة الفائضة مصدره النقود المتاحة من سيولة السوق لذلك فإن كمية النقود الموجودة في السوق (ك) ستنخفض بمقدار هذه السيولة بينما تزداد حجم الودائع المصرفية بنفس المقدار. والسبب في ذلك عادة هو رفع سعر الفائدة المصرفية باعتبارها جزء من السياسة النقدية (وهي غير جائزة في الاقتصاد الإسلامي).

[1] وكالة سانا السورية، تاريخ ٨-٥-٢٠١٠

لذلك يمكن تصوير المعادلة (٨) وفقاً لما يلي :

م$_2$ = (ك − ع). د + (كَ + ع). دَ. د	(١٠)
م$_2$ = ك. د − ع. د + كَ. دَ. د + ع. د. دَ	(١١)
م$_2$ = ك. د − ع. د + كَ. دَ. د + ع. دَ. د	(١٢)
م$_2$ = ك. د + كَ. دَ. د + ع. د. (دَ − ١)	(١٣)

المعادلة (8) **نفسها**   **معدل دوران** > 0

حيث أن ع هي حجم الأموال المعطلة المودعة في المصارف .

إن حجم السيولة في المعادلة (٨) يحتاج إلى دوران إضافي بمقدار حجم الائتمان (كَ) مضروبا بدوران السيولة الأصلية مضروبة بدوران ذلك الائتمان (د. دَ) مضافا لها حجم السيولة المعطلة (ع) مضروبة بدوران السيولة (د) وبدوران (دَ – ١) مما يعني زيادة إرهاق الاقتصاد أكثر فأكثر.

تسمى هذه الأموال المكدسة بفائض السيولة، ومما يزيد الطين بلّة أنه يُعطى لأصحاب هذه الأموال المعطلة عن النشاط الاقتصادي عائداً يسمى الفائدة كمكافأة لإيداعه المال في المصارف، بينما يسمى هذا في الاقتصاد الإسلامي اكتنازاً، ويحرم على صاحبه أخذ أي زيادة لقاءه بل يؤخذ منه زكاة المال ٢.٥٠٪ لأنه عطل هذا المورد الاقتصادي عن العمل كسيولة سوقية، في حين تصرف هذه

الزكاة على الفقراء وهم أحد عناصر السوق ويتميزون بأن كل ما يأتيهم من إيراد يتم إنفاقه في السوق لأن ميلهم الحدي للاستهلاك (مـ = ١) .

لذلك يمكن صياغة المعادلة (٢) كالتالي :

م٢ = (كمستثمر + كمعطل) . د	(١٠)

وبالتعديل نجد أن :

م٢ = كمستثمر . د + كمعطل . د	(١١)

وحيث أن حجم السيولة (م٢) ثابت فإن معدل الدوران (د) المرتبط بالنشاط الاقتصادي سيتباطأ بسبب تعطل جزء من النقود عن النشاط، مما يجعل الدورة الاقتصادية تتجه نحو الانكماش . وبما أن المال المعطل ليس له دوران فعلى المال المستثمر أن يضاعف دورانه لبقاء الاقتصاد في نفس نشاطه المعتاد وهذا غير ممكن عادة مما ينهك النشاط الاقتصادي ويتعبه .

إن تكدس السيولة في المصارف لا يعني عدم حاجة السوق المحلي لها، بل إن عناصر السوق قد أحجمت عن الاستدانة والاقتراض من المصارف لأن الاقتراض حلّ عاجز يفرض شروط رب المال على المضارب بالعمل، وبما أنها شروط غير عادلة فسيكمن كل طرف بمكانه ويتعطل الاقتصاد عن النشاط .

إذن إن لم تستطع المصارف ضخ الأموال في سوق الاستثمار فإنها تعد كمخازن معطلة للثروة النقدية . وغالبا ما تلجأ المصارف إلى خفض الفوائد الربوية لحث المستثمرين على الاقتراض بما يكافئ ضخها للمال في السوق .

يرتبط معدل دوران النقود (د) بحجم النشاط التجاري في السوق، فالدورة التجارية (ن – ب – ن) أي نقد بضاعة نقد مؤداها زيادة تقليب (ب) أي

البضائع والسلع المنتجة في الأسواق بسبب زيادة النشاط الاقتصادي الفاعل والمجدي عوضًا عن زيادة حجم النقود (ك) في الأسواق. بينما يرتبط معدل دوران الائتمان (دَ) بحجم النشاط الائتماني فيه، فيثقل من حركة النقود (ن) لزيادة تكاليف الائتمان تاركًا عنصر الإنتاج الثاني أي العمل يحمل المخاطر لوحده، فإذا شعر عنصر العمل بالغبن أو الظلم الشديد فإنه يتوقف عن نشاطه لأن العمل وعدم العمل صار عنده سواء.

ثم إن الدائن يطلب عادة رهونًا لقاء دينه، لذلك ترتبط (دَ) بوفرة البضائع والسلع (ب) والارتباط المباشر بينهما أي بين الدين الناشئ ورهنه مما يقيدهما معًا، أما فك العلاقة بينهما كما في المشتقات Derivatives فمؤداه توسع سوق الدين توسعًا شديدا خاصة إذا تم التلاعب بالرهون بوصفها منتجات مالية، وبالأوراق التجارية والسندات بوصفها منتجات مالية أيضًا. وللأسف اصطلح على تسمية ذلك تطورا ماليًا عبرت عنه الأدبيات المالية ب M_3 كما في المعادلة (٣)، لذلك فإن حجم النقود المتاحة (حالة M_3) سيزداد بشكل كبير جدا وسيجعل من حركة (د) شبه معدومة أو سيؤدي إلى رفع الأسعار السوقية مسببًا تضخمًا ماليًا هدامًا.

مثال عن حساب السيولة المتاحة، (الجدول ١٠):

Measure	Millions of $
Base money =	
Currency Issue	13871.1
Commercial Banks	15884.5
Statutory Cash Reserves	15655.4
Current Account	229.1
Total = M_0	45640.1
Local and Foreign Currency	
M_1=	
Currency with the public	12834.2
Demand Deposits	18717.4
Total = M_1	31551.6
M_2=	
M1 plus	
Quasi Money	74573.7
Time deposits	19628.2
Savings deposits	54945.5
Total = M_2	180699.0

Source: Bank of Jamaica, “Economic Statistics”, July 1999

الجدول (١٠) مثال عن حساب السيولة المتاحة

كتب الاقتصادي الفرنسي (فرانسوا بيرو): إن العامل الأول والأساسي وراء الأزمة النقدية الدولية هو الارتفاع المفاجئ في حجم السيولة النقدية الدولية خلال الفترة ١٩٧١–١٩٧٢، أي قبل زيادة أسعار النفط لأربع أمثاله في نهاية ١٩٧٣. وهكذا فإن عجز موازين مدفوعات الكبار أو الدول المهيمنة اقتصادياً في العالم، لأسباب

مستمرة، وأيضا من أجل تمويل الحرب، قد ضخّم موجة السيولة النقدية الدولية بشكل لم يسبق له مثيل[1] .

دور التقابض في بيع الأثمان وأثره على م٢

يعرّف سعر الصرف Exchange rate بأنه عبارة سعر النقد المحلي نسبة للنقد الأجنبي . وهو يتأثر بعدة عوامل منها :

١ . عرض النقد : يرى الكلاسيكيون من خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه . وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة (ملتون فريدمان) على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيكيون .

٢ . أسعار الفائدة : إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة عن بقية الدول سوف يشجع رؤوس الأموال للانتقال إليه مما يعني زيادة عرض النقد الأجنبي في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .

٣ . معدلات التضخم : يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد المحلي وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف .

[1] كندي، غيوم، ترجمة د. هشام متولي، أوهام وحقائق حول الأزمة النقدية الدولية ١٩٤٤-١٩٧٩، دار اليقظة العربية بدمشق، ١٩٨٧، ص ٧.

٤ . ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف لكونه حلقة وصل تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على النقود الأجنبية لسد ذلك العجز، كما يؤدي لانخفاض الطلب الأجنبي على النقد المحلي مما يعني تدهور سعر صرفها .

٥ . الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية بتقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط معدلات التضخم؛ فإن ذلك سيؤدي إلى رفع سعر صرف النقد المحلي .

إن كمية النقد المتاح في السوق تتأثر بدخول النقود والعملات الأخرى ($س_{ن}$) إلى ذلك السوق . ويمكن تصوير المعادلة (٢) عند وجود التقابض على الشكل التالي :

$$م_{٢} + س_{ن} = (ك . د) + س_{ن} \qquad (١٢)$$

حيث أن :

$س_{ن}$: ($عملة_{١}$، $عملة_{٢}$، $عملة_{٣}$، ... ، $عملة_{ن}$)

إن بيع الصرف في الاقتصاد الإسلامي يكون ببيع الأثمان من ذهب وفضة وما قام مقامهما من نقد كالدولار والجنيه والريال، ويجب لصحة هذا البيع التقابض في المجلس .

إن اشتراط التقابض عند تبادل الأثمان يجعل تبادل النقود الأخرى ($س_{ن}$) بكميات محددة وفقا لسعر صرفها بذات الوقت مؤداه المحافظة على نفس حجم $م_{٢}$؛ بينما عدم التقابض يكافئ أثر زيادة حجم $م_{٢}$ المتاحة في السوق المحلي .

فكمية النقد المتاحة الكلية (ك) ازدادت بزيادة تتناسب وحجم النقد الأجنبي الوارد مع فترة التقابض . ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية :

$م_{٢}$ = (ك . . د) + $س_{ن}$	(١٣)

لذلك فإن زيادة حجم السيولة دون زيادة كميات السلع والخدمات مؤداه زعزعة الأسعار السائدة في الاقتصاد المحلي .

إن التقابض (الفعلي أو الحكمي) في بيع الأثمان (بيع الصرف) يُبقي حجم السيولة المتاحة ($م_{٢}$) على حالها ويُساعد في تثبيت أسعار السلع والخدمات في السوق. وكل من يسمح بعدم التقابض ببيع العملات وحوالاتها يُسيء للاقتصاد الكلي.

كانت المصارف الأمريكية الشهيرة تستدين كميات كبيرة من الدولارات ثم تبيعها في أسواق الصرف مقابل عملات أخرى بغاية تهبيط قيمة الدولار . وبعد ذلك تعود لشراء هذه الدولارات مجدداً بسعرها الجديد المنخفض، ثم تقوم بتسديد الديون المذكورة بدولارات أسعار صرفها أقل من تلك التي كانت لدى الاستدانة، ويشكل الرصيد ربحها الصافي من العملية[1] .

[1] مرجع سابق، كندي، ص ٥.

التضخم ومعادلة التبادل النقدي

حرصت الشريعة الإِسلامية على إحقاق العدل بين الناس، وضمنت لهم أدوات تحقيق ذلك العدل. أورد القرآن الكريم سورة كاملة باسم (المطففين)، يقول الله تعالى فيها: وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (٥).

وحسب لسان العرب؛ طفَّف القدَحُ؛ عَلا رأْسه وتعدّاه، وطَفَّفَ على الرجل إذا أَعطاه أَقلَّ مما أَخذ منه. لذلك يُقال: كال المعطي، واكْتال الآخِذ. وفي الآية الكريمة يهدد الله كلا الفئتين الظالمتين؛ المعطي والآخذ، فالآخذ إذا اكتال على الناس يستوفي زيادة له بغير حق، والمعطي إذا كال أو زن للناس يُخسر لهم كيلهم ووزنهم بغير حق. ثم تنتقل الآية لآية تطعن في ظن أولئك الفاعلين الذين ينسون يوم البعث وهو يوم عظيم، حيث الحساب وفتح سجلات دفاتر الأعمال وهي كتب مرقومة، وهذا فيه دلالة على موضوعية التسجيل، وتصل بنا الآيات الكريمة إلى قول المولى عز وجل: كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٤)، فالكسب الخبيث من التعدي بالكيل والوزن للآخذ والمعطي سبب لظلمة القلب لما علاه وغلبه من آثام، قال الزمخشري: كلُّ مَن علاكَ وغَلَبكَ فقد رانَ بك.

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أَنه قال: **(المِكْيال مِكْيال أَهل المدينة والمِيزانُ مِيزانُ أَهلِ مكة)**؛ وهذان معياران ضابطان للتعامل، ويستفاد من المعيار كونه مرجعًا يعود الناس وأهل المهن إليه لقياس أفعالهم وتحديد مدى انحرافها.

عـرف الـعرب والمسـلمون أدوات لـلكيل والـوزن؛ فـالمخْـتوم والـقَفِيزِ والمَـكُّوكِ والمُـدِّ والصاعِ؛ هو كَيْل، أما الأَرْطالِ والأَواقيِّ والأَمْناءِ فهو وزن.

وتجنبًا لربا الفضل فكل ما أصله كيل فلا يباع متماثلا كرِطْل برطل أو وزن بوزن إلا سواء بسواء، لأن الفضل أو الزيادة هي ربا فضل، وكذلك ما كان أصله مَوْزُوناً فلا يُباع منه كَيْل بكَيْل، لأَنه إِذا رُدَّ إِلى الوزن لم يؤْمن فيه التَّفاضُل.

أَما[1] المِكْيال فهو الصاع الذي يتعلَّق به وُجوب الزكاة والكفارات والنفقات وغير ذلك، وهو مقدر بكيل أَهل المدينة دون غيرها من البُلْدان. أَما الوَزْن فيريد به الذهب والفضة خاصة لأَن حق الزكاة يتعلَّق بهما، ودِرْهمُ أَهلِ مكة ستة دَوانيق، ودراهم الإِسلام المعدَّلة كل عشرة دراهم سبعة مَثاقيل، وكان أَهلُ المدينة يتَعاملون بالدراهم عند مَقْدَمِ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، بالعَدَدِ فأَرْشَدَهم إِلى وزن مكة، وأَما الدنانير فكانت تحُمل إِلى العرب من الرُّوم إِلى أَن ضَرَبَ عبدُ الملك بن مَرْوان الدينار في أَيامه، وأَما الأَرطالُ والأَمْناءُ فللناس فيها عادات مختلفة في البُلْدان وهم مُعاملون بها ومُجْرَوْن عليها.

يستدل مما سبق، أن الأصل في التعامل هو التبادل السلعي، وعليه يجري القياس خشية أن يتخذ الناس نقداً قد تتغير قيمته؛ فيبطل القياس وتتداخل الحقوق وتجري الظلمات بينهم. لذلك رأى ابن قدامة ضرورة الانتقال إلى القياس السلعي

---

[1] قاموس لسان العرب، (كال)، مقتبس عن أبي منصور الثعالبي، بتصرف

عندما لا يؤمن تنقل الأسعار في الرخص والغلاء[1] . وهذا ضابط المعاملات بين الناس.

قياس الديون سلعيًا[2]:

أطلق الدردير (ت ١٢٠١ هـ= ١٧٨٧م) صفة التاجر المدير[3] لتمييز القرض الناجم عن التبادل التجاري من غيره؛ ففي الدين غير التجاري (النقدي) يعتبر الدين الجيد فقط بنفس القيمة، سواء زكّي عن نفس العام الذي قبض فيه أو عن جميع الأعوام التي استدين فيها أو أن يستأنف به حولا كاملا من تاريخ قبضه. أما الدين التجاري أو دين العَرْض ، ففيه نوعان ، الحالّ والمؤجل:

– فالحالّ منه ُيضم كما هو "زكى عينه التي عنده أي عدده الذي أصله عَرْض أي الذي حلّ أجله أو كان حالاً أصالة المرجو خلاصه ولو لم يقبضه بالفعل"،

– أما المؤجل فُيقوّم قيمة عدل كمثيله من السلع التي هي أصل الدين ثم ُتضم القيمة إلى كتلة الديون، "ومرادنا بالعَرض ما يشمل طعام السّلم قوّمه على نفسه قيمة عدل كل عام وزكى القيمة لأن الموضوع أنه مرجو فهو في المدير في قوة المقبوض كسلعة".

ثم ذكر الدردير حالة بيع السّلم لأن الطرفين يتفقان على بيع ذمة فالبائع سيسلم الشاري بضاعة بمواصفات كذا وبسعر كذا وبوقت محدد. والمشكلة تنشأ بكيفية تزكية الشاري لأمواله إن كان التسليم بعد سنتين أو أكثر؛ فمن الفقهاء من رأى اعتبارها دينا يقوّم كما هو ويزكى تزكية دين نقدي، ورأى آخرون كالدردير مثلا، تقويم البضاعة أصل الدين بسعر وقتها يوم تزكيتها واعتبار القيمة.

والشاهد أن الدردير رد الدين لأصله من السلع بغية اعتبار قيمته دون التغيرات السعرية.

---

[1] ابن قدامة، موفق الدين، المغني مع الشرح الكبير، دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٩٠، طبعة ١، ص ٢٢٢.

[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣، منشورة www.kantakji.com.

2 الدردير ، القطب سيدي أحمد ، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير ، دار الكتب العلمية ببيروت ، 1995 ، طبعة 1 ، ص 413.

كما حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدار دية القتل الخطأ بالإبل وهي من السلع، ولما ارتفعت الأسعار في عهد الفاروق رضي الله عنه، قام الفاروق بعدة إجراءات لمعالجة تضخم الأسعار السائد في حينه، فكيف كان ذلك؟

اعترف الاقتصاد الإسلامي بالنقود المثلية والنقدية، والمثلية كالإبل وغيرها من السلع الرائجة والنقدية كالذهب والفضة والدراهم. وهذا يشابه قولنا في الاقتصاد المعاصر اقتصاد المقايضة والاقتصاد النقدي، فاقتصاد المقايضة أساسه تبادل سلع بأخرى دون النقود المتعارف عليها، والاقتصاد النقدي يُؤثِر إدخال النقود كوسيط بين عمليات التبادل.

والاقتصاد الإسلامي يصلح لكل مكان وزمان ففي وسط الغابة والصحراء لديه ضوابط، وفي الحضر والمدن لديه ضوابط، وهو يميل للاقتصاد النقدي خروجًا من أي حرج قد يقع أثناء عمليات التبادل حفاظًا على الحقوق والعدل، وهذا ما نجده في نصحه صلى الله عليه وسلم في حديث التمر الجنيب وهو يُعلّم من بادل التمر الجيد بالرديء بقوله: **(لا تفعل بل بع الجمع بالدراهم وابتع بالدراهم جنيباً)**، أي انتقلوا في عمليات البيع والشراء والتبادل إلى النقود كوسيط للحفاظ على حرية القرارات الاستثمارية فلا يُغبن أحد أبداً.

إن ما حصل من أحداث اقتصادية بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن الإبل قد غلت وارتفع سعرها – وهي مقدار الدية التي حددها صلى الله عليه وسلم –، ورخصت الدراهم التي يُسدد فيها الثمن أحيانًا.

وهذا ما تسميه الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بالتضخم، فالنقود لا تمثل نفس كمية السلع والخدمات التي كانت تمثلها سابقًا. فكيف كان سلوك الفاروق رضي الله عنه وهو صاحب الفضل العظيم في قيام ونشوء الاقتصاد الإسلامي (كعلم وممارسة) بعد فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبي بكر رضي الله عنه؟

نص الحديث (مسند أحمد: ٢١٧١٤):

حَدَّثَنَا عَبْد اللَّه حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ عُبَادَةَ قَالَ:

إِنَّ مِنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ:

الْمَعْدِنَ جُبَارٌ وَالْبِئْرَ جُبَارٌ وَالْعَجْمَاءَ جَرْحُهَا جُبَارٌ وَالْعَجْمَاءُ الْبَهِيمَةُ مِنْ الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا وَالْجُبَارُ هُوَ الْهَدَرُ الَّذِي لَا يُغَرَّمُ

وَقَضَى فِي الرِّكَازِ الْخُمُسَ وَقَضَى أَنَّ ثَمَرَ النَّخْلِ لِمَنْ أَبَّرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ

وَقَضَى أَنَّ مَالَ الْمَمْلُوكِ لِمَنْ بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ

وَقَضَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرَ

وَقَضَى بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْأَرَضِينَ وَالدُّورِ

وَقَضَى لِحَمَلِ بْنِ مَالِكٍ الْهُذَلِيِّ بِمِيرَاثِهِ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي قَتَلَتْهَا الْأُخْرَى

وَقَضَى فِي الْجَنِينِ الْمَقْتُولِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قَالَ فَوَرِثَهَا بَعْلُهَا وَبَنُوهَا قَالَ وَكَانَ لَهُ مِنْ امْرَأَتَيْهِ كِلْتَيْهِمَا وَلَدٌ قَالَ فَقَالَ أَبُو الْقَاتِلَةِ الْمَقْضِيُّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أُغْرَمُ مَنْ لَا صَاحَ وَلَا اسْتَهَلَّ وَلَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ فَمِثْلُ ذَلِكَ بَطَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا مِنْ الْكُهَّانِ

قَالَ وَقَضَى فِي الرَّحَبَةِ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُنْيَانَ فِيهَا فَقَضَى أَنْ يُتْرَكَ لِلطَّرِيقِ فِيهَا سَبْعُ أَذْرُعٍ قَالَ وَكَانَ تِلْكَ الطَّرِيقُ سُمِّيَ الْمِيتَاءُ

وَقَضَى فِي النَّخْلَةِ أَوْ النَّخْلَتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثِ فَيَخْتَلِفُونَ فِي حُقُوقِ ذَلِكَ فَقَضَى أَنَّ لِكُلِّ نَخْلَةٍ مِنْ أُولَئِكَ مَبْلَغَ جَرِيدَتِهَا حَيِّزٌ لَهَا وَقَضَى فِي شُرْبِ النَّخْلِ مِنْ السَّيْلِ أَنَّ الْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ وَيُتْرَكُ الْمَاءُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ فَكَذَلِكَ يَنْقَضِي حَوَائِطُ أَوْ يَفْنَى الْمَاءُ

وَقَضَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُعْطِي مِنْ مَالِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا

وَقَضَى لِلْجَدَّتَيْنِ مِنْ الْمِيرَاثِ بِالسُّدُسِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَاءِ

وَقَضَى أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ جَوَازُ عِتْقِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ

وَقَضَى أَنْ لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ
وَقَضَى أَنَّهُ لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ
وَقَضَى بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي النَّخْلِ لاَ يُمْنَعُ نَفْعُ بِئْرٍ
وَقَضَى بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ مَاءٍ لِيُمْنَعَ فَضْلُ الْكَلإِ
وَقَضَى فِي دِيَةِ الْكُبْرَى الْمُغَلَّظَةِ ثَلاَثِينَ ابْنَةَ لَبُونٍ وَثَلاَثِينَ حِقَّةً وَأَرْبَعِينَ خَلِفَةً وَقَضَى فِي دِيَةِ الصُّغْرَى ثَلاَثِينَ ابْنَةَ لَبُونٍ وَثَلاَثِينَ حِقَّةً وَعِشْرِينَ ابْنَةَ مَخَاضٍ وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُورًا ثُمَّ غَلَتِ الإِبِلُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَانَتْ الدَّرَاهِمُ فَقَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلاَفِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ ثُمَّ غَلَتِ الإِبِلُ وَهَانَتْ الْوَرِقُ فَزَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ ثُمَّ غَلَتِ الإِبِلُ وَهَانَتْ الدَّرَاهِمُ فَأَتَمَّهَا عُمَرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلاَثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ قَالَ فَزَادَ ثُلُثُ الدِّيَةِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَثُلُثٌ آخَرُ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ قَالَ فَتَمَّتْ دِيَةُ الْحَرَمَيْنِ عِشْرِينَ أَلْفًا قَالَ فَكَانَ يُقَالُ يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ مِنْ مَاشِيَتِهِمْ لاَ يُكَلَّفُونَ الْوَرِقَ وَلاَ الذَّهَبَ وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ" .

أولاً: (فَقَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلاَفِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) ويُقصد بالأواق والدراهم الفضة، أي أنه رضي الله عنه أعاد احتساب الدية (السلعة الرائجة) بالنقد الثمين (الذي جعل الله فيه الثمن خلقَة) نسبة للإبل (السلعة الرائجة) الذي هو أصل مقدار الدية، فحافظ رضي الله عنه على توازن المثلي والثمني فأعاد القيمة إلى ما يمثله من معدن ثمين ثم نسبه للسلع الرائجة وهي الإبل، فكانت ٦٠٠٠ درهم حيث أن كل رأس إبل واحدة تعادل أوقية واحدة من الفضة. وعليه فقد قرر زيادة الدية بمقدار الثلث.

ثانيًا: استمر الغلاء بالصعود! فكان سلوكه رضي الله عنه بأن (زَادَ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ)؛ فأصبحت الدية ٨٠٠٠ درهم ما يعادل ٢ أوقية من الفضة مقابل كل رأس.

ثالثًا : استمر الغلاء صعودًا؛ (فَأَتَمَّهَا عُمَرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلاَثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) فزاد الدية ١٢٠٠٠ درهم ما يعادل ٣ أوقية من الفضة مقابل كل رأس. فكان مقدار الزيادة الثلث.

واستقرت الدية ٢٠٠٠٠ درهم إذا كان القتل الخطأ في البلد الحرام والشهر الحرام.

نقيس في الاقتصاد المعاصر التضخم بالأرقام القياسية فنجعل سنة للأساس (س.) أي لأساس القياس ثم تقاس السنوات اللاحقة عليها، فيتم اعتماد سلعة أو سلعًا أساسية يتم القياس عليها بين فترات الحساب. مثال ذلك، الجدول (١١) :

السنة	سعر الإبل	الرقم القياس
2000	6000	100%
2001	8000	133%
2002	12000	200%
2003	20000	333%
وهكذا		

الجدول (١١) مثال عن حساب التضخم

إذًا إن أسعار عام ٢٠٠١ تفوق أسعار عام ٢٠٠٠ ب ٣٣٪ وأن أسعار عام ٢٠٠٢ تفوق أسعار عام ٢٠٠٠ ب ٢٠٠٪ وهكذا. فكيف يتم السداد؟

بعد أن وضع الفاروق رضي الله عنه ضوابط الصرف بين النقود المثلية (السلعية) وبين النقود الثمنية (الأثمان من ذهب وفضة وما شابه) مراعيًا التضخم الحاصل في الاقتصاد للحفاظ على مصالح الأفراد ليحقق العدل الذي تنشده شريعة الإسلام بين العباد كلهم.

فرسول الله صلى الله عليه وسلم شّرع، وصحابته رضوان الله عليهم استندوا لذاك التشريع وراعوا الفوارق. فرسول الرحمة صلى الله عليه وسلم قصد العدل وسلك لتحقيق ذلك مسلكه في تحديد ضوابط بين العباد تحقق مصالحهم، وفهم الفاروق عمر رضي الله عنه ذلك كله، فحافظ على الغاية المشروعة والوسيلة المشروعة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرحها له بهذه الطريقة المفصلة، لكنها عظمة المعلّم والمتعلم، إنها مدرسة العظماء؛ فالذكاء طبعهم والعدل غايتهم ولا يخشون في الله لومة لائم، لذلك ازدهرت تلك الفترة بمعدلات متزايدة؛ ففي زمن قصير جداً نقلوا الأمة من الأمية والجهل والنزاع إلى أسياد فاتحين ناشرين للعلم بكل فنونه.

رابعًا: في نهاية الحديث ملاحظة هامة، وهي قول عمر رضي الله عنه: (يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ)، **إنه تطبيق السياسة الاقتصادية**، فلا يُشق على أحد ولا يُكلّفه ما لا يطيق، بل حدد الضوابط وربط بينها، فمن تورط بقتل خطأ عليه أن يُسدد إما كذا أو كذا مما لديه من أموال ولا حرج.

إن تلك المدرسة العظيمة انبثقت وتعلمت من قول الله تعالى العزيز القدير: **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** (البقرة: ٢٨٦)، ومن ذلك يجب أن يتعلم الحكام والرعية على السواء!

إن أهمية عرض النقود له ارتباط مباشر بالتضخم، فمجموع النقد المعروض مضروباً بمعدل دورانه يعادل وسطي أسعار جميع السلع والخدمات المباعة خلال السنة

مضروبة بكميات الأصول والسلع والخدمات المباعة خلال السنة. ويبدو ذلك بالمعادلة (١٤):

$ك.د = س_س . ك_س$	(١٤)

وهذا يكافئ:

$م_٢ = س_س . ك_س$	(١٥)

حيث أن:

$س_س$: وسطي الأسعار لجميع السلع والخدمات المباعة خلال السنة.

$ك_س$: كميات الأصول والسلع والخدمات المباعة خلال السنة.

وبتعبير النسب يمكن إعادة صياغة المعادلة (١٤) بالشكل التالي:

$\triangle س_س\% + \triangle ك_س\% = \triangle ك\% + \triangle د\%$	(١٦)

وبالتعديل نحصل على المعادلة:

$\triangle س_س\% = \triangle ك\% + \triangle د\% - \triangle ك_س\%$	(١٧)

فتغير الأسعار أي التضخم ($\triangle س_س\%$) يساوي معدل نمو النقود ($\triangle ك\%$) إضافة إلى معدل دورانها ($\triangle د\%$) ناقصا معدل نمو كميات الأصول والسلع والخدمات المباعة ($\triangle ك_س\%$).

أثر التضخم على تغير سعر النقد

سُمي تغير سعر النقد بمصطلحات عديدة منها الانقطاع (أي بطلان النقد أو كساده) وقد تتبع الفقهاء تغير قيمة عملة السداد[1].

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المعاملات الرياضي، (نموذج البيوع الرياضي)، منشورات كاي، ٢٠١٢، نشر الكتروني، www.kantakji.com.

إن عملة الاقتصاد الإسلامي في الأصل هي الذهب والفضة، لكن لما شابهما بعض الخلائط كالنحاس والحديد صارت غالبها من الذهب والفضة ثم غالبها من غير الذهب والفضة ثم صار اسم العملة (المغشوشة) لكثرة ما خالطها، للدلالة عن بُعدها عن معدني الذهب والفضة الخالصين.

وعندما ساد تداول العملة الورقية بعد اتفاقية (بريتون وودز) عام ١٩٧١ التي ألغت قاعدة الصك بالذهب، فإن العملة الورقية أخذت حكم عملة الاقتصاد الإسلامي وبذلك قال مجمع الفقه الإسلامي[1] وغيره من المجامع المعتبرة وكذلك كبار فقهاء الأمة الحاليين.

فالورق النقدي يعدُّ نقداً قائمًا بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان كما يعدُّ الورق النقدي أجناسًا مختلفة، تتعدد بتعدد جهات الإصدار في البلدان المختلفة، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وبذلك يجرى فيها الربا بنوعيه فضلاً ونسيئة كما يجري الربا بنوعيه في النقدين الذهب والفضة وفي غيرهما من الأثمان[2].

فإذا بطلت عملة ورقية ما (أو كسدت: بمعنى تغير سعر صرفها تغيراً شديداً) لسبب أو لآخر فإن حق الدائن سوف يضيع حتمًا، لذلك قال الفقهاء الأئمة (كأبي حنيفة والشافعي) بالمثلية أي يُعاد مثل أصل الدين لا قيمته إذا كان ذهبًا أو فضة.

---

[1] مجمع الفقه الإسلامي، القرارات: ١١٥ ٩/١٢، ٥/١١ ٩٣، ١/٨٨/د٩، ٦/٩٣/د٩، ٦/٧٩/د٨، ٤.

[2] بن بيه، عبد الله، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال، المكتبة الوطنية، دار ابن حزم، ١٩٩٨.

أما في الفلوس والدراهم التي يغلب فيها الغش؛ أي غير الذهب والفضة (كالنحاس والحديد وما ماثلهم من خلائط)، فقد ميّز الفقهاء بين حالات الكساد والانقطاع وتغير القيمة، ويمُكننا التمييز بين الآراء التالية:

- وجوب القيمة في جميع الحالات يوم ثبوت الحق وبهذا قال القاضي أبو يوسف.
- وجوب القيمة في حالتي الكساد والانقطاع، وبهذا قال محمد بن الحسن الشيباني.
- وجوب القيمة في حالة التغير الشديد قياسًا على الجائحة، وبهذا قال ابن سحنون المالكي.
- الصلح حسب ابن عابدين عند تغير سعر بعضًا من النقود الرائجة لمنع الضرر عن المتبايعين.
- واقترح "بن بيّه" تحديد الثلث كنسبة يرجع بها الدائن على المدين عند رخص العملة قياسًا له على الجائحة في الثمار، فالجائحة أمر خارج عن إرادة المتعاقدين وكذلك رُخص العملة إذا لم تكن بفعل فاعل.

والحل الرياضي الذي سنقترحه لن يخرج عن أقوال الفقهاء المذكورة بل سيمثلها ويبقى الأخذ بأحدها راجع للترجيح الفقهي، وسوف نعتمد الذهب كوحدة قياس لتحديد مقدار التغير الحاصل، ويمكن اللجوء إلى سلة سلع أو سلة عملات لأجل ذلك أيضًا. وهذا مرده قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(سَدِّدُوا وقارِبُوا)**،

فالقياس المقترح تسديد ومقاربة لتحديد الحقوق، ثم لا بأس من التسامح بين المتبايعين وتراضيهم.

بفرض أن ($ك_٣$) هي كمية الذهب المقابلة لقيمة الدين بتاريخ نشوئه على أساس سعر الذهب ($س ذ_١$) بنفس التاريخ، فتصبح المعادلة (١٨) كما يلي:

$ك_٣ = ك_٢ \div س\ ذ_١$	(١٨)

وبفرض أن ($ك_٤$) هي قيمة العملة ذهبًا بتاريخ سداد الدين على أساس سعر الذهب ($س ذ_٢$) لنفس التاريخ فتصبح المعادلة (١٩) كما يلي:

$ك_٤ = ك_٣ \times س\ ذ_٢$	(١٩)

وبتعويض المعادلة (١٨) في المعادلة (١٩) ينتج معنا مقدار التغير الحاصل، المعادلة (٢٠):

$ك_٤ = (ك_٢ \div س\ ذ_١) \times س\ ذ_٢$	(٢٠)

مثال:

بفرض أن شخصا استدان (ك = ٥٠٠٠ دولار) بتاريخ ١-١-١٩٨٠ وكان السداد بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٧، فإذا كان سعر غرام الذهب بتاريخ نشوء الدين $س ذ_١$ يساوي ٦٠٠ دولار وسعره حاليًا $س ذ_١$ يساوي ١٠٠٠ دولار فإن مقدار الدين ($ك_٤$) بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٧ بحسب المعادلة (٢٠) يبلغ:

$ك_٤$ = (٥٠٠٠ ÷ ٦٠٠) × ١٠٠٠ = ٨.٣٣٣ دولار

ولحساب مقدار تغير $س ذ$:

$\triangle\ س\ ذ = س\ ذ_١ \div س\ ذ_٢$	(٢١)

وحسب المثال فإن مقدار $\triangle$ $س ذ$ = ٦٠٠ ÷ ١٠٠٠ = ٦٠٪

بناء على ما سبق وحسب المثال المذكور فإن الدائن يستحق أحد الحالات التالية:

- بحسب المذهب المالكي أو أبي يوسف، يستحق الدائن التعويض البالغ ٣٣٣.٣ دولار إضافة لأصل دينه البالغ ٥٠٠٠ دولار لأن التغير في قيمة النقد قد تجاوز الثلث.
- أما في باقي المذاهب، فلا يستحق إلا أصل دينه البالغ ٥٠٠٠ دولار.
- بحسب محمد بن الحسن الشيباني، يستحق أصل دينه إذا بطلت عملة الدولار وانقطعت.

وبذلك يبتعد الناس عن التطفيف وأكل الحقوق باللجوء إلى الأدوات العمية في تسديدهم ومقاربتهم للعدل الذي تنشده الشريعة الإسلامية.

المبحث الثامن
خلاصة السياسة النقدية

بناء على ما سبق بيانه، يبدو أن السياسات المالية هي مربط الفرس، وأن منقذها هي السياسات النقدية؛ المتهم الأول في إحداث الأزمات، بوصفها الحل السحري للحكومات وقادتها، والتي سرعان ما تنعكس آثارها على السياسات المالية من خلال فرض الضرائب لتغطية عجز موازناتها. إن جميع الآثار تصب في نهاية المطاف في السياسات الاقتصادية لتعود الكُرة لتظهر على شكل أزمة طاحنة تذهب بكل شيء. وقد ذكرنا عدة شواهد قديمة كأزمة المسيسبي وحديثة كأزمة لبنان، وغيرهما.

لقد تتابعت الأزمات العالمية بنفس الطريقة والصورة، فالنهم والجشع والشره أمراض مالية عند الحكومات يجعلها تتوسع في الإنفاق الترفي والتبذيري دون ضابط، وتتوسع أيضًا في حروب طاحنة، ولا يُشبع ذلك إلا فساد نقدي من خلال تبني حلول عقيمة مؤذية مدمرة، ثم اللجوء من جديد إلى السياسات المالية والاقتصادية لترميم آثار تلك الأمراض لفترة وجيزة من الزمن، ليرسو كل شيء في النهاية في مستنقع نتن لا يُبقي ولا يذر.

ولم يبق أمام السياسة النقدية سوى سياسة رفع التضخم بشكل لا يحده إلا التطرف، وهنا يبرز دور السياسة المالية العامة بقوة، حيث يصعب فهم الهوس في الحد من الدَين العام عندما يكون الاقتراض رخيصًا كما هو حاله اليوم؛ طالما بقي

من دون ضوابط صارمة تطبق على الجميع؛ الناس وحكامهم، كما تفعل الشريعة الإسلامية.

لقد اتضح مما ذكرناه أن مكمن دهاء السياسة النقدية، أن لا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد عندما يحصل من طرفها؛ وذكرنا أمثلة على ذلك كاعتداء (سوروس) على الجنيه الاسترليني واعتداء الولايات المتحدة الأمريكية على الليرة التركية.

أما ما سيشهده العالم كنتيجة لسياسة انخفاض أسعار الفائدة؛ فهو **تدمير نموذج الأعمال الأساسي للبنوك وانهياره؛ لأن البنوك لا يمكنها مواجهة واستيعاب الخسائر غير المتوقعة برؤوس أموالها فقط**؛ بل ولابد من اللجوء لأساليب التمويل الإسلامي في تحويل العلاقة الائتمانية الربوية بين المقرض والمقترض إلى علاقة شريك أو وكيل كما هو حال المصارف الإسلامية مع عملائها.

الفصل الخامس

تداخل السياسات

يبقى الصراع مستمراً في كل دول العالم؛ بين (السياستين الاقتصادية والمالية) من جهة التي تقودها الحكومات، والسياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية من جهة أخرى حيث أنها مستقلة بذاتها وهذا بمثابة عُرف عالمي. تركز السياستان المالية والاقتصادية أساساً على تنفيذ خطط سياسية تسعى من خلالها الحكومات لإرضاء الرأي العام عبر خفض أسعار السلع والخدمات، وإرضاء المستثمرين، ويكون ذلك عادة عبر خفض أسعار الفائدة.

أما السياسة النقدية فتراعي اتجاهات وأسعار الفائدة؛ فالبنك المركزي لا يخفض سعر الفائدة إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة داخل الأسواق؛ حتى لا تتآكل العملة المحلية، وتنعدم جاذبيتها للاستثمار.

وبذلك يبقى الصراع مستمراً ما بقيت الحكومات والبنوك المركزية ضمن هذه الفلسفة التي تجمع بين دفتيها الفائدة.

يمكن للبنك المركزي – في المدى القصير – التحكم بالتضخم باستخدام أدواته، أما في المدى الطويل فإن السياسة المالية هي المتحكم بالتضخم. ولطالما كان النظر إلى البنوك المركزية على أنها تمتلك القدرة على خفض التضخم في المدى الطويل، لكن أزمة عام ٢٠٠٨، أظهرت عجزها غير ذلك.

وبما أن أدوات البنوك المركزية محدودة؛ فإن التضخم في المدى الطويل تتحكم به السياسة المالية. وتتوقف سيطرة البنك المركزي على التضخم في المدى الطويل على قدرته على تحقيق الامتثال المالي لأهدافه. وقد ثبت أن هذه القدرة أسهل بكثير بالنسبة لمصرف مركزي مصمم على تخفيض التضخم مقارنة ببنك مركزي عزم على تحقيق العكس[1].

حالة دراسية: نموذج تعامل اليابان مع الديون

يرى (وولف ريختر) أن اليابان وهي من الدول الأكثر مديونية في العالم، قررت فيما يتعلق باقتصادها، أنه لن تكون لديها "أزمة ديون" تفرضها عليها الأسواق؛ فمن شأن أزمة الديون إجبار اليابان على خفض ميزانيتها المخصصة للخدمات الاجتماعية بشكل كبير، وزيادة الضرائب بمبالغ كبيرة لتغطية نفقاتها.

لقد قررت اليابان أنها لن تصل إلى ذلك أبداً؛ فبدلاً من ذلك، قد تكون هناك أزمة عملة أو أزمة تضخم، أو كليهما، مما يؤدي إلى زيادة الألم بشكل أكثر توازناً.

ويمكن لليابان أن تتغلب على مثل هذا النوع من الأزمات بشكل أفضل من الدول الأخرى؛ لأنها تمتلك فائضاً تجارياً كبيراً، وكمية كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي، ورغم أن ذلك سيقلل من ثروتها ومن القدرة الشرائية لمواطنيها؛ فسيتم إزاحة هذا النوع من الأزمات من طريقها لأطول فترة ممكنة.

وما لن تواجهه اليابان أبداً هو: أزمة ديون؛ فمنذ أن أصبحت سوق السندات الحكومية في سيطرة بنك اليابان وكبار الحاملين المؤسسيين المدعومين من الحكومة (صندوق المعاشات، إلخ). وبالنظر إلى مدى سيطرته على السوق، يمكن لبنك اليابان الآن أن يخفف من شراء السندات الحكومية اليابانية. لكن قوى السوق لن يسمح لها بالخروج من هذا السوق.

ليس لدي أي فكرة عن المدة التي يمكن فيها إزاحة الأزمة من هذا الطريق. ويبدو أن الخطة هي سحب ذلك لفترة طويلة للسماح للجيل الذي تسبب في هذه الديون بالمرور بسلام، والسماح لجيل الشباب بالتعامل معه، وسيكون هذا الوقت لأولئك الناس ليعيشوا طويلاً.

1 Understanding Low Inflation, David Andolfatto & Andrew Spewak, The Federal Reserve Bank of St. Louis, Link

السياسة والاقتصاد في خدمة السياسة النقدية

لقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية معظم حروبها الأخيرة ليس لتحرير الناس؛ بل لاستعبادهم بسياساتها النقدية، وتعتبر فنزويلا المثال الأخير في ذلك؛ فهي حرب لا تختلف عما سبقها؛ فرئيسها عمل على بعض الصفقات مع الصين وروسيا على أساس مقايضة الديون والنفط دون الدولار الأمريكي. ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير النظام لمنع هكذا تداول، وليس لأن الحكم ديكتاتوريًا كما هو معلن؛ فالولايات المتحدة تبارك أغلب الديكتاتوريات في العالم. وتكرر ما حصل مع فنزويلا؛ مع العراق عندما قرر بيع النفط باليورو، وكذلك ما حصل في ليبيا عندما قررت عدم استخدام الدولار في مبادلاتها، وما تخضع له أوروبا من تضييق بسبب محاولة استقلال مختلف سياساتها عن الولايات المتحدة الأمريكية، وآخرها ثورة الرئيس الأمريكي على مجرد تفكير الرئيس الفرنسي إنشاء جيش أوربي، وكذا هي العقوبات على روسيا وإيران.

وهذا ما حلّ بالعملة المشفرة حيث هاجمتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر وحجمتها لما لها من أثر في سيادة الدولار عالميًا، تبع ذلك تبرير بعض أصحاب الرؤى الضيقة بحجج فيها لبوس شرعي وهي تبريرات غير صحيحة جملة وتفصيلاً.

السياسة المالية مقابل السياسة النقدية[1]

عندما يتعلق الأمر بالتأثير على نتائج الاقتصاد الكلي، تعتمد الحكومات عادة على أحد مسارين رئيسيين للعمل: السياسة النقدية أو السياسة المالية.

تشمل السياسة النقدية إدارة عرض النقد وأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية.

فإذا كان الاقتصاد:

- **متعثراً، ويحتاج التحفيز**؛ يخفض البنك المركزي أسعار فائدته، لخفض تكلفة الاقتراض ولزيادة عرض النقود. وهذا تيسير كمي.
- **نامياً بسرعة، ويحتاج الكبح**؛ يرفع البنك المركزي أسعار فائدته، لخفض كمية النقد المعروض من التداول. وهذا تشديد كمي.

أما السياسة المالية؛ فتحدد الطريقة التي تكسب بها الحكومة إيراداتها من الأموال سواء من خلال استثماراتها أو من الضرائب، وكيفية إنفاقها. فإذا كان الاقتصاد:

- **متعثراً، ويحتاج التحفيز**؛ تخفض الحكومة الضرائب، وتزيد إنفاقها الخاص.
- **نامياً بسرعة، ويحتاج الكبح**؛ تزيد الحكومة الضرائب، وتخفض إنفاقها الخاص.

---

[1] Adam Hayes, Fiscal Policy vs. Monetary Policy, February 6, 2018 https//www.investopedia.com/articles/investing/050615/fiscal-vs-monetary-policy-pros-cons.asp?utm_source=personalized&utm_campaign=bouncex&utm_term=13822434&utm_medium=email

فأي السياستين أفضل لخدمة السياسة الاقتصادية للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي، وخفض البطالة، وخفض التضخم لإبقاء الأسعار مستقرة؟

الجواب:

عادة لا يوجد استراتيجية عامة يمكن تبنيها؛ فلكل من أدوات السياستين مزاياها وعيوبها، وقد حاول رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي (جيروم باول) النأي بالسياسة النقدية عن السياسة المالية موضحًا أن السياسة النقدية لا تسعى لإبطاء الاقتصاد، لأن أسعار الفائدة تدفع باستمرار نحو دعم النشاط الاقتصادي، وقال[1]: نحن لا نتحمل المسؤولية عن السياسة المالية، ولكن على المدى الأطول، سيكون للسياسة المالية تأثير كبير على الاقتصاد؛ فتقديم الرعاية الصحية الباهظة التكلفة والشيخوخة لسكاننا، يجعلنا على مسار مالي غير مستدام لفترة طويلة.

1 Federal Reserve, Sep 25,2019: https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/fomcpresconf20180926.htm

المبحث الأول

المؤشرات لتنبؤ حالة الأسواق وتحسسها

تعدُّ المؤشرات أدوات مساعدة في تحسس الاتجاه العام، مما يسمح لمتخذي القرار باستنتاج التفسيرات الأفضل التي تهيء لاتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

وتعدُّ المؤشرات الاقتصادية مؤشرات تجريبية يجري تصحيحها وتقويمها باستمرار؛ فهي بالنتيجة علوم اجتماعية تتأثر بتغير أحوال الناس وطبائعهم. وسوف نتناول عدة مؤشرات تساعد في قياس وتحري الاتجاه العام للاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي.

مشكلات القياس في ظل فساد النقد وكساده[1]

إنه لا يتصور أي قياس إلا خلال فترة من الزمن؛ حيث تتم عملية القياس بين تاريخين للحصول على تغير الشيء المقاس، والتغير يكون إما (زيادة، أو نقصانا).

وأفسد الشيء أباره وهذا خلاف صلاحه، أما كساد الشيء فهو عدم نفاده وهو خلاف نفاقه؛ فالسوق الكاسدة هي السوق البائرة، والكساد هو شكل من أشكال الفساد، والفعلان كلاهما: فَسَدَ وكَسَدَ لا يكونان إلا منسوبين لفاعل، فيقال: (أفسدتُه، وأفسدَه، وأفسدَوه)، كما يُقال (أكسدَه القومُ وأكسدُوه) وما شابه؛ فالفساد – عمومًا – لا يكون فعلا ذاتيًا؛ بل لابد له من فاعل يفعله، فالأصل في

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، مشكلات القياس في ظل فساد النقد وكساده، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٤-٢٠١٦.

الأشياء التوازن والصحة؛ فالخالق تعالى يقول: وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (الحجر: ١٩)، أما تدخل الإنسان بغير وجه حق فمفسد للأشياء؛ لذلك يقول المولى عز وجل: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (الروم: ٤١). وظهر الشيء بان، وظهر فساد الشيء بان عدم صلاحه، وهذا فعل بعض الناس وشرارهم؛ فقد نسب الله تعالى الفساد لفعل فرعون الذي ادعى الإيمان بعدما أيقن أنه غارق لا محالة: آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (يونس: ٩١).

كما يعدُّ بخس الناس أشياءهم فساداً؛ بل هو فساد في الأرض لما له من نتائج سيئة؛ لقوله تعالى: وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (الشعراء: ١٨٣). والتلاعب بوزن الأشياء يكون بحرفها عن التوازن وهذا فساد؛ فالبائع الذي يتلاعب بالميزان هو بائع مفسد، والذي يغش المكيال هو بائع مفسد، وكذلك من يتلاعب بميزان الأشياء؛ ليبخس الناس حقوقهم مفسد عائث في الأرض، ويشمل ذلك المحاسب والشريك المؤتمن؛ أسماه المالكية بالشريك المدير. ولما كانت النقود سلعاً وسيطة مهمتها وزن أشياء المتبادلين بالعدل؛ فإن التلاعب فيها فساد ومفسد للتعامل بين الناس، ومُضيّع لحقوقهم، وفاعلها فاسد مفسد كفرعون وأمثاله، يقول الله تعالى على لسان شعيب عليه السلام: وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (هود: ٨٥).

ولما كان العدل قطب الإسلام ومحوره، ونقيض الظلم الذي طلب منا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تجنبه؛ قال في رواية لجابر بن عبد الله رضي الله عنه: (**اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة**).

وقد جاء فعل (ظلم) وتصريفاته ٣١٥ مرة في كتاب الله تعالى؛ فحرم الله تعالى الظلم أيا كان (نوعه، ومصدره)؛ بل أحلَّ العدوان على الظالمين؛ فقال عز وجل: فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ (البقرة: ١٩٣)؛ لذلك فإن رد ظلم فساد النقود وكسادها أمر لا غنى عنه؛ بل يقع على أولئك الظلام ما يقع على الأعداء؛ فالمال من الضروريات، والاعتداء عليه كالاعتداء على النفس؛ فكلاهما فيه الحياة وبه؛ لذلك لابد من رفع الظلم عمن بُخس حقه بفساد النقد بين المتبادلين برد الحق الصحيح لصاحبه. وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (**عن كسر سكة المسلمين**)؛ لأن في كسرها تضييقًا على المتبادلين؛ حيث يقلُّ عرض النقود المتداولة فيزداد سعر صرفها تجاه غيرها من النقود، وتتغير موازين التبادل بين الناس، وكذلك بين الأسواق؛ فتميل الكفة يمنة أو يسرة وتتخلخل الحقوق وتتلاشى. فإن كان تغيّر عرض النقود نتيجة ظروف طبيعية وبسبب حالة الأسواق فهذا أمر مقبول، وإن كان بفعل فاعل فهذا منهي عنه؛ فمن الناس من يسحب النقود المعدنية من السوق ليصهرها ويأخذ معدنها الذي يساوي أكثر من قيمته السوقية كنقد، وهناك من يحتكر نوعًا من النقود؛ ليُغلي سعرها مستغلاً بعض الظروف الاستثنائية التي تفرضها حروب، أو سياسات نقدية ومالية واقتصادية غير سليمة.

ومن تلك السياسات:

– **سياسات نقدية غير سليمة**؛ كتطبيق الربا في المعاملات، أو ما يسمى بالفائدة؛ حيث يُنظر للمال كسلعة؛ فيباع ويشترى بثمن كما تباع السلع في الأسواق؛ فالتاجر الذي يشتري التفاح بمائة سيبيعه بمائة وعشرة؛ ليحقق ربحًا نتيجة عمل إضافي بذله كنقله، أو إعادة تغليفه، أو إدخاله في عمليات صناعية محددة؛ لكن هذا القياس لا يصح في المال؛ لأنه وسيط تبادل، والوسيط ينبغي عليه أن يكون حياديًا؛ لذلك لا يصح تدخل البنك المركزي – وأصل فكرته أنه بنك الحكومة التي تمثل مصالح الناس – فيبيع ويشتري النقود بفارق يمثل – برأي المدرسة النقدية – ربحا أوليًا يسمى (لايبور أو سايبور وما شابهها من أسماء وهو سعر الفائدة الأولي). ثم تتبعه المصارف التجارية بإعادة إقراض المال للناس المحتاجين له بعائد يفوق معدل لايبور؛ لكسب مزيد من الربا المحرم؛ فالمال لا يلد المال بنفسه دون تثمير فاعل، والمال دوره لا يعدو عن وسيط تبادل بين السلع والخدمات في السوق.

فإن احتاج الناس بيع هذا الوسيط وتبديله بوسيط آخر اشترط نبينا صلى الله عليه وسلم لذلك ضابط (القبض في المجلس) لمنع تداوله كغيره من السلع؛ حتى لا يؤدي ذلك الصرف إلى ضخ نقود في السوق، فهذا عرض للنقود يتناسب وزمن التأجيل فيه؛ فيكون تغييراً لكميته المعروضة M_2 دون سبب حقيقي، وهذا ما يؤدي إلى تضخم مؤذ بين الناس. وكذا هو فعل الربا المحرم؛ حيث يعترف أصحاب المدرسة النقدية بمعدل سنوي للفائدة – سعر بيع المال –؛ فتراهم يجدّون السير في احتساب القيمة الحالية والقيمة المستقبلية له، فإن بلغ المعدل مثلاً ١٠٪ فإن زيادة

سنوية واقعة في التكاليف يقابلها اعتراف بنقص قيمة النقود؛ حتى تتلاشى قيمتها بعد عشر سنوات؛ كما في مثالنا المذكور.

- **سياسات مالية غير سليمة**: كفرض الضرائب على الأعمال والناس؛ حيث تزداد التكاليف دون مسوغ حقيقي فترتفع الأسعار دون وجه حق، وتنخفض القوة الشرائية للنقود ويكون تضخماً في السوق؛ بسبب هذا الفعل الذي يقصد منه تمويل الإنفاق الحكومي المستساغ، بينما يكون ضابط الكفاءة بأن تفهم الحكومات وتتدبر إيرادات تخصها من أعمال مجدية، وألا تتوسع في التوظيف والإنفاق على أعمالها التي تتمثل برعاية مصالح الناس إلا إن توفر المال لها.

- **سياسات اقتصادية غير سليمة**: كالتي تؤدي إلى رفع الأسعار وحصول التضخم المفسد للأسعار؛ وذلك بالسماح بالاحتكارات، وتطبيق أنظمة الحصص (كوتا) وما شابهها لفئة من الناس دون غيرهم دون وجه حق، أو إصدار الحكومة لقرارات وتراخيص تفيد بعض المقربين من الناس دون غيرهم، ... إلخ.

تناول كثير من الفقهاء مسائل فساد النقود وكسادها كمحمد بن حسن الشيباني، وأبي جعفر الدمشقي وغيرهما، وعليه فقد تغيرت أحكام التعامل بالنقود باختلاف طبيعتها، الذي مرده فساد الحكام والناس على حد سواء.

فالنقود يمكن الاستغناء عنها بالتبادل العيني أو السلعي وهو ما يسمى بالمقايضة، وهذه حال الأسواق القديمة جدا؛ لكنه تبادل لا ينقضي حاله؛ فحتى أعتى الأسواق حاليا تعنى بالتبادل السلعي وتمارسه بما يسمى Swap وهو تبادل المقايضة نفسه المعروف والممارس في أقدم أسواق البشر.

وقد شهدت النقود تغيرات بحسب المكان والزمان؛ فالبلاد الشاطئية تنظر للملح على أنه نقد لما له من رواج واعتراف بين سكان تلك البلاد، وينظر للتمر في البلاد الصحراوية على أنه كذلك، وينظر للحيوانات كالإبل، والماشية في البلاد التي تشتهر بالرعي، واجتهدت بعض الحضارات باختراع نقود من (الحجر، وأوراق الشجر، والمعادن)؛ بل وجعلوا لها نقوشا تخصها لتمييزها بين الناس.

ثم التفت الناس للمعدنين البراقين الذين جعل الله فيهما الثمنية خلقة فلا تبلى ثمنيتهما أبد الدهر، وقد أشار القرآن الكريم لذلك في قصة أصحاب الكهف: فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا (الكهف: ١٩)، فالورق أي الفضة بقي معهم كل فترة نومهم في الكهف أكثر من ثلاثمائة عام؛ لقوله تعالى: وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا (الكهف: ٢٥). والمعدنان الثمينان هما الذهب والفضة، حافظ الذهب على مكانته تاريخيا وتخلفت الفضة عنه؛ لذلك عرف المسلمون النقود من الذهب والفضة فسموها دنانير ودراهم، ثم بفساد الحكام والأمراء والناس ولأغراض التوسع في عرض النقود، صارت أغلب النقود من الذهب والفضة بعدما خلطوها بمعادن (النحاس، والحديد، والنيكل)، ثم صار أغلبها من غير الذهب والفضة، ثم صارت فلوسا أي: ليس فيها شيء من الذهب والفضة، ثم عرف الناس النقود الورقية ثم المصرفية، ولن تستقر حال الناس على حال، وقد بدأ رواج النقود الإلكترونية فكالبيتكوين، ولكل نوع من تلك النقود ما يضبطه.

وعليه تغيرت أحكام النقود ولم تستقر على حال؛ فالإمامان (أبو حنيفة والشافعي) قالا في المثلية؛ أي: إذا استدان شخص من آخر مبلغا قدره ١٠٠٠ (فعليه أن يعيد مثله) أي: ليس وحدات ال ١٠٠٠ المقترضة نفسها؛ بل مثلها)، ثم تغيرت أحوال النقود وتغير صرفها، وبما أن النقد وسيلة لا غاية في التبادل بين الناس فقد وجب المحافظة على العدل بالمحافظة على حقوق الناس؛ لذلك نجد أن القاضي أبا يوسف وهو الطالب المجد عند أبي حنيفة قد حكم بالثمنية ليقيم العدل بين المتخاصمين، ولم ينظر للمثلية فراعى العدل ولم يراع حكم أستاذه أبي حنيفة، وكذلك فعل الشيباني وهو الطالب المجد كذلك عند أبي حنيفة فقال بالثمنية عند (فساد النقد، أو كساده)؛ فماذا يفعل الدائن بالنقود إذا أتاه مدينه يستوفيه دينه بمثلها وقد فسدت قيمتها ولم تعد تمثل القيمة نفسها التي كانت تمثله من قيم؛ أي من سلع وخدمات وبضائع؟

وكذلك فقد جاء ابن سحنون وهو مالكي المذهب؛ بمعيار ضابط يماثل ضابط الشيباني فقال بالثمنية عند الجائحة، وفي العصر الحالي اعتبر الفقيه بن بيه (وهو مالكي المذهب) التغير إذا بلغ الثلث؛ حيث يجب التعويض. أما ابن عابدين (وهو حنفي المذهب) فأضاف الصلح بين الدائن والمدين؛ ليحافظ على التراضي بينهما بوصفهما متبادلين. وقد حصل التراضي في عقد مجلس بيعهما، لذلك فحري بهما إقامة العدل بينهما في مجلس السداد بالإبقاء على التراضي للمحافظة على حسن التعامل بين الناس؛ فالإحسان صفة لازمة للمسلم، وفيها بعد اجتماعي

أمر الله تعالى به فأوصى الدائن بإنظار المعسر فقال عز وجل: وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (البقرة: ٢٨٠)، والإيسار يكون بإمهاله زمنا، أو بالوضع عنه؛ فقد روى عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أجلى يهود بني النضير قالوا: إن لنا ديونا لم تحل فقال: (**ضعوا وتعجلوا**). وروى أبو هريرة رضي الله عنه: (**كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل فجاء يتقاضاه، فقال: أعطوه، فطلبوا فلم يجدوا إلا سنا فوق سنه، فقال: أعطوه، فقال: أوفيتني أوفاك الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن خياركم أحسنكم قضاء**)، فانقلبت الزيادة في الدين من ربا محرم إلى إحسان؛فالأولى كانت في مجلس العقد، والثانية كانت في مجلس السداد وشتان شتان ما بين الحالة الأولى والحالة الثانية.

ويعدُّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**لا ضرر ولا ضرار**)، الحاكم في ذلك كله، فإن وقع الضرر فالواجب أن "الضرر يزال"، وما أصاب أحد أطراف التبادل من ظلم وجبت إزالته، فإن عجز الباغي عن رد الحق لمن بغي عليه فقد أدخل نفسه في شيء عظيم؛ إلا أن يسامح صاحب الحق بحقه كله أو بعضه نزولا عند قول الله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ... (البقرة: ٢٨٦)، فلربما كان المطل مرده النسيان والخطأ، أما إن كان عن غنى فهو ظلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**مطل الغني ظلم**). وأما إن كان سببه أخذ أموال الناس بالباطل وبنية

سيئة، فقد دعى عليه صلى الله عليه وسلم قائلا: **(من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله)**.

والمال في التشريع الإسلامي أوسع من النقد، فقد عرفه الغزالي تعريفا شاملا في إحيائه فقال هو أعيان الأرض وما عليها مما ينتفع به، وأعلاها الأغذية ثم الأمكنة التي يأوي الإنسان إليها وهي الدور، ثم الأمكنة التي يسعى فيها للتعيش كالحوانيت، والأسواق، والمزارع، ثم الكسوة، ثم أثاث البيت وآلاته، ثم آلات الآلات، وقد يكون في الآلات ما هو حيوان كالكلب آلة الصيد، والبقر آلة الحراثة، والفرس آلة الركوب في الحرب. أما المال بمعنى النقود؛ فقد رأى الغزالي أن الله تعالى خلق الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال؛ حتى تقدر الأموال بهما، والنقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض. وقد ذكرنا معالجة الفاروق عمر رضي الله عنه للقياس عند التضخم وفساد النقود، أو كسادها؛ لنبني عليه حلولنا.

📖 إن انهيار سعر صرف الليرة السورية وفساده العريض؛ بل مشارفته على الكساد، أدخل الناس في إشكالات عديدة، فلا يمر أسبوع إلا ويأتيني من يحتكم لما ألم به؛ فمعايير المحاسبة المحلية تشترط التسجيل والقياس بالعملة المحلية لا الأجنبية، ويزيد الأمر سوءا عدم العمل بالأصول المحاسبية الصحيحة؛ فيكتفي الناس بما لديهم من خبرات ليدخلوا بعضهم بعضا في حيص بيص؛ فتتداخل الحقوق وتتشابك، ثم بانهيار سعر الصرف يبحث كلاهما عن مصلحته غير آبه بضرر أصاب غيره، أو بظلم حاق به، ويحضرني وصف الله تبارك تعالى لأمثال أولئك قوله: **وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ** (النساء: ١٢٨)، بينما يوصي الله تعالى أولئك بقوله: **وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا** (النساء: ١٢٨)؛ فأين الإحسان في العمل والحساب؟ والله خبير بما يعمل أولئك الناس.

ويزداد تداخل الأمور بانتشار العمل في أكثر من بلد؛ فيكون التعامل بأكثر من عملة، وبتواني الشركاء عن المحاسبة الدورية، تزداد اختلافاتهم؛ حيث يظن كثير منهم أنهم خبراء بالعمل المحاسبي وهم ليسوا على شيء من ذلك.

وفي تلك الحالات فإن المعيار المحاسبي الدولي الثامن المتعلق بصافي الربح، أو الخسارة للفترة، والأخطاء الجوهرية، والتغييرات في السياسات المحاسبية، وكذلك معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين المتعلق بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لن يجديهم نفعا.

عندئذ لابد من التسديد والمقاربة بين الحقوق؛ فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (**سددوا وقاربوا واستقيموا ولن تحصوا**)، ومع هذا وذاك لا بد من المسامحة بين الشركاء، قال الحق سبحانه وتعالى في كتابه: وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ (ص: ٢٤). لقد صدق الفاروق عمر رضي الله عنه بقوله: لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه، وإلا أكل الربا، شاء أم أبى. فقبل أن يباشر الناس أعمالهم عليهم أن يتفقهوا في دينهم حتى لا يقعوا في كبيرة أو صغيرة خشية المحظور، يقول الله تعالى: فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (النحل: ٩٤).

وما ينبغي الإشارة إليه أن تسوية حقوق الدائنين والمدينين يختلف عن تسوية حقوق الشركاء، فما سبق بيانه سلط الضوء على تسوية حسابات الدين، أما إن كان الأطراف شركاء؛ فهم مشتركون مع بعضهم البعض بالغنم والغرم، ولا يجوز

ضمان أحدهم مال الآخر إلا إن قصر وتعدى، ولكل مسألة من المسائل حال يخصها في التفصيل، وما سبق بيانه إنما هو ضوابط لابد من اعتبارها ومراعاتها.

مؤشر الديون لتتبع حدوث الأزمات

زادت[1] التدفقات المالية الوافدة بسبب الاقتراض وحقوق الملكية، للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة ٦١٪ في عام ٢٠١٧. وهذا بمثابة مؤشر لتدحرج كرة الثلج لتوقع منطقة حدوث الأزمة في تلك البلدان.

وزادت الديون الخارجية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بواقع ١٠٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧.١ تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بزيادة ٤٪ في عام ٢٠١٦.

تفاوت الاتجاهات الإقليمية في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام ٢٠١٧

– زادت الديون الخارجية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل في باقي المناطق الأخرى؛ فارتفعت الديون الخارجية بنسبة ١٥.٥٪ عن العام السابق إلى ٥٣٥ مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاد في حجم الاقتراض في نيجيريا ٢٩٪ وجنوب أفريقيا ٢١٪.

– زادت الديون الخارجية في اقتصادات جنوب آسيا زيادة بنسبة ١٣.٣٪ وسطيًا، بنغلاديش ٢٣٪ وباكستان ١٧٪.

– زادت الديون الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١١.٧٪، مصر ٢٣٪ ولبنان ٥٪.

– زادت الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بخلاف الصين بنسبة ٩.٣٪ وسطيًا.

– زادت الديون الخارجية في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة ٢.٥٪.

[1] البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية ٢٠١٩ (البيانات المفتوحة):
blogs.worldbank.org/opendata/ar/comment/reply/2452

واقترضت هيئات القطاع العام في أشد بلدان العالم فقراً من جهات خارجية على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون.

بلغت ارتباطات القروض الجديدة للقطاع العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ٤٣ مليار دولار. وبينما لا تزال الجهات الدائنة الرسمية تشكل النسبة الأكبر (حوالي ٧٥٪) من أرصدة الديون الخارجية، فإن الاقتراض من جهات الإقراض الخاصة يعد أسرع مكونات الديون نمواً.

وارتفعت الالتزامات الخارجية لجهات الإقراض الخاصة إلى ٨٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٦٪ من الديون الخارجية طويلة الأجل. ومازالت جهات الإقراض متعددة الأطراف أكبر مجموعة دائنة على الرغم من تراجع حصتها من الديون الخارجية طويلة الأجل من ٥٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ بنهاية عام ٢٠١٧.

ومن بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط وعددها ٥٩ بلداً، استحوذ ١٢ بلداً منها على ٦٥٪ من أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧. وكانت بنغلاديش الأكبر اقتراضاً من هذه البلدان، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٤٧.٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، ثم إثيوبيا (٢٦ مليار دولار)، فغانا (٢٢ مليار دولار)، والسودان (٢١.٧ مليار دولار).

أقلق (موريس آليه) تزايد الديون؛ مما دعاه لإطلاق (مؤشر للديون)؛ فقد كان متحمساً لمؤشر الالتزامات المسبقة مقابل المستوى العام للأسعار. وهو مؤشر للديون[1]، يهدف إلى الحد من ظلم التضخم؛ للأجور والديون والإيجارات والمعاشات السنوية، وما شابه.

---

1 Sylviane Guillaumont Jeanneney, The indexation of debt according to Maurice Allais, 10.05.2019:
www.fondationmauriceallais.org
www.fondationmauriceallais.org/the-economist/the-indexation-of-debt/?lang=en

تستند حالة (موريس آليه) إلى **الاعتبارات الأخلاقية والكفاءة الاقتصادية** .

فاقتصاد الأسواق هو شرط من شروط الكفاءة الاقتصادية، ويكون مقبولاً فقط إذا كان يحترم الحد الأدنى من المبادئ الأخلاقية؛ لتحقيق التوزيع العادل للدخل، وحماية الثروات، وعدم تحقيق مكاسب للمقترضين على حساب المدخرين والمقرضين أو العكس.

ويضيف (موريس آليه) : إن آليات **عمل الاقتصاد تستند إلى الخداع الدائم، حيث المقرضون هم الضحايا فيه**، وبكلمات واضحة، فإن رفض المؤشر المقترح ليس له معنى آخر سوى **إضفاء الطابع المؤسسي على السرقة**، وعلى النقيض من ذلك، إذا ساد الانكماش، فإن الوضع ينعكس؛ حيث يتدهور المدينون في الوقت الذي يتمتع فيه الدائنون بامتيازات غير ملائمة وهو وضع غير مقبول أيضًا .

ولا يعدُّ سعر الفائدة معوضًا لأثر التضخم الحاصل ؛ لأن سعر الفائدة لا يستقر عند المستوى نفسه؛ فيتضمن استخدام سعر الفائدة المتغيرة فهرسة سعرها على القرض (وليس قيمة القرض نفسه) مقابل سعر فائدة السوق (وليس معدل التضخم) .

إن الانتقاد الذي قدمه (موريس آليه) عن الابتكارات المالية كبدائل لمؤشر الدين، تُنبئ بأزمة رهن عقاري – وقد حصلت فعلاً –، كما أن تدويل الأسواق المالية مع تصاعد المضاربة جعل الأمر أكثر إلحاحًا لتقليل عدم اليقين. وتعزى تجاوزات النظام المالي – التي أدت إلى الأزمة الحالية – إلى اختفاء المعايير الأخلاقية الدنيا من تصميم المنتجات المالية. وقد كتب (موريس آليه) في عام ١٩٩٠ : **لم يعد هذا**

الأمر اقتصاديًا ؛ بل صار لعبًا للمقامرة في كازينو عالمي ضخم، والمضاربة مزعزعة للاستقرار وضارة، حتى إن كانت ممارسة ضمن إطار مؤسسي .

يؤدي ما سبق؛ إلى حدوث **ائتمان موسع ودوار**؛ فبارتفاع قيمة العقار المرهون؛ يحق للمقترض رفع ديونه في حدود ارتفاع قيمة عقاره، ويعيد توجيهه لقرض آخر غير القرض الأصلي . وبما أن الكمية الهائلة من قروض الرهن العقاري قد رفعت أسعار العقارات، فإن ديمومة التوسع الائتماني ستكون مستمرة .

ثم يأتي الضرر الأشد من عمليات **التوريق**، التي تشارك فيها البنوك، وقد أدى الانخفاض في أسعار الفائدة وعائدات القروض إلى تضمين مجموعة التوريق في الالتزامات ذات المخاطر المتزايدة، وبالتالي الأقل سيولة والأكثر ربحية .

هكذا أصبح ثلثا قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة (توريقًا)، عبر عملية شملت في الغالب عدة مراحل من تجميع الائتمان، وفي نهايتها، اشترى المستثمرون (وبخاصة صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين) هذه المنتجات المهيكلة عن طريق التنويع أو تحسين العوائد، وكل ذلك بسهولة أكثر؛ حيث تم منحهم درجات مواتية من قبل وكالات التصنيف .

إذا أردت معرفة معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك[1]

إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشر مضلل للدلالة على مستوى التضخم السائد في السوق، على الرغم من كونه الأكثر انتشاراً في الأوساط الاقتصادية لبيان مستوى التضخم[2] .

والرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI[3] هو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى؛ لذلك فهو يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم، ويستنبط به السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومية.

تعتمد منهجية حساب المؤشر على حصر السلع والخدمات المهمة من وجهة نظر المستهلك شهرياً؛ وبناء عليه تعتبر دراسات تحديد وتحليل نفقات الأسرة مدخلا لذلك. وهناك عدة أنواع لهذا المؤشر؛ فمنه العام الذي يطلق عليه CPI، ومنه الخاص بالمناطق الحضرية Urban – حيث المدن و القرى دون البلدات الصغيرة المعزولة –، يطلق عليه U.CPI، ومنه الخاص بأنواع محددة من السلع الأساسية Core يطلق عليه C.CPI؛ يهدف لمراعاة خصوصية استهلاك السوق المدروس؛

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، إذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣٩-٢٠١٥.

[2] Perianne Boring, If You Want To Know The Real Rate Of Inflation, Don't Bother With The CPI, Forbes: http://www.forbes.com/sites/perianneboring/2014/02/03/if-you-want-to-know-the-real-rate-of-inflation-dont-bother-with-the-cpi/

[3] Consumer Price Index

كأن تستثنى بيانات الطاقة والغذاء من المؤشر. إضافة إلى CPI-1, CPI-2 اللذين يقيسان التغير في النسبة المئوية للنسب الشهرية والسنوية. وحسب توصيات COICOP[1] تقسم الأنواع لمستويات رئيسية، وأخرى فرعية؛ فالرئيسية هي: المواد الغذائية، والمشروبات، والإقامة، والسكن، والملابس، وخدمات النقل، والخدمات الطبية، والترفيه، والسلع، والخدمات الأخرى، والإيجارات، والطاقة.

تستمر عملية جمع الأسعار لسلة السلع المعنية ابتداء من أول كل شهر حتى نهايته، بينما تجمع أسعار الخضار والفواكه أسبوعيًا، أما أجور السكن، وأجور الخدم فتجمع سنويًا، ثم تحتسب متوسطات أسعارها لتمثيل الوسط الهندسي لمجموعها بناء على سنة أساس محددة، ثم تحتسب الأرقام القياسية بمعادلة لاسبير.

إن عملية الحساب في الولايات المتحدة الأمريكية ليست عملية شفافة؛ حيث يلقي مكتب إحصاءات العمل BLS[2] الضوء، من خلال موقعه على الانترنت، حول الطريقة التي يحسب بها مؤشر أسعار المستهلك؛ فيتتبع المساعدون الاقتصاديون حوالي ٨٠٠٠٠ منتجًا استهلاكيًا كل شهر، وهي ما يعرف باسم سلة السوق من السلع؛ فإن لم يعد العنصر المحدد متاحًا، أو إن حصلت تغييرات (نوعية أو كمية) كحال البيض الذي يباع في صناديق تحوي ١٠ بيضات، بينما كانت تباع سابقًا بصناديق تحوي ١٢ بيضة (مقارنة بأسعار آخر مرة)، فإن المساعد الاقتصادي يختار عنصرًا جديدًا، أو يسجل التغير الحاصل في نوعية العنصر الحالي. ثم يتم توصيل هذه البيانات إلى صيغ متصلة بعوامل أخرى، بما في ذلك

---

1 Classification of Individual Consumption According to Purpose

2 US Bureau of Labor Statistics

معلومات التعداد السكاني، وأنماط الإنفاق الاستهلاكي. وبعبارة أخرى: فإن مؤشر أسعار المستهلك لا يقيس التغيرات في أسعار سلع المستهلكين؛ بل يقيس تكلفة المعيشة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تفترض أن عادات الإنفاق الاستهلاكي تتغير بتغير الظروف الاقتصادية، بما فيها ارتفاع الأسعار؛ فإذا ارتفعت أسعار المستهلكين والمنتجات البديلة، فإن صيغة CPI يمكن أن تُحدث تحيزاً لا ينبئ بارتفاع الأسعار.

لذلك لا يعدُّ مؤشر أسعار المستهلك مؤشراً دقيقا لقياس التضخم.

وتؤكد Boring – كاتبة المقال المشار إليه – وجهة النظر هذه من خلال متابعة مؤشر أسعار المستهلك في المناطق U.CPI الذي بقي أقل من ٢٪ لسنتين متتاليتين، بينما ارتفعت أسعار المستهلكين ١.٥٪ وسطيًا وفق الإحصائيات الحكومية. لذلك يعتقد أن للحكومة دوافع للحفاظ على هذه الإحصائية في أدنى مستوى ممكن.

لكن لماذا تريد الحكومة الأمريكية أرقاما منخفضة للتضخم؟

يرتبط مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية بدخول حوالي ٨٠ مليون أمريكي، وتحديداً فئات المستفيدين من الضمان الاجتماعي، والمتقاعدين العسكريين، والخدمة المدنية الاتحادي، والأطفال على برامج الغداء المدرسية؛ فعند ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك ستحتاج الحكومة لمزيد من الأموال للإنفاق على مدفوعات لتغطية تكاليف معيشتهم.

وعليه: فكلما كان مؤشر أسعار المستهلك منخفضاً، انخفضت احتياجات الحكومة؛ لإنفاقها على تكاليف المعيشة.

والجدير بالذكر أن لدى الحكومة الأمريكية عدداً محدوداً من الموارد المتاحة للتأثير في مؤشر أسعار المستهلك؛ فمكتب إحصاءات العمل BLS يعمل بسرية،

والبيانات الأولية المستخدمة في حساب مؤشر أسعار المستهلك ليست متاحة للجمهور. أما الشركات فيمكنها مقارنة الأسعار مع البيانات المتوفرة علناً على شبكة الانترنت، مما يجعل تدقيق النتائج التي توصلوا إليها مستحيلاً. إضافة لذلك، وعلى مدى ٣٠ سنة الماضية، غيّرت الحكومة طريقة احتساب التضخم أكثر من ٢٠ مرة! بحجة إجراء تحسينات منهجية لمؤشر أسعار المستهلك لزيادة دقته. ومع ذلك، يمكن لهذه التغييرات أن تكون وسيلة لتشميل، أو استثناء بعض المنتجات للحصول على نتائج إيجابية منخفضة.

مؤشر أسعار المستهلك لا ينطبق على تعريف الحكومة للتضخم

التضخم هو عمليات ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، أو هو الانخفاض المستمر في قيمة النقود. وعليه؛ فالمقياس الأكثر وضوحا هو مقياس مجلس الاحتياطي الاتحادي، الذي يقيس التضخم النقدي بدلالة كمية النقود المعروضة M2 في السوق، والذي يشمل النقدية الجاهزة، والودائع الجارية، والودائع الادخارية، وأموال الصناديق المشتركة.

إن قيمة النقود تنخفض كلما زاد ضخ النقود الائتمانية، وتم وضعها في التداول. وقد ضخ البنك الاحتياطي الفيدرالي الكثير من النقود مؤخراً.

📖 قام برنامج شراء السندات للمجلس بالتسهيل الكمي بشكل غير مسبوق، فضخ في العام الماضي ١١٦ مليون دولار خلال ساعة واحدة لمدة سنة كاملة؛ لذلك من غير المعقول أن مقياس مكتب إحصاءات العمل BLS للتضخم بلغ ١.٥٪ فقط في العام الماضي ٢٠١٧، بينما ارتفع التضخم النقدي إلى ٤.٩٪ في الوقت نفسه. فعرض النقود M2 بلغ بتاريخ ٧-١-٢٠١٣ مبلغ ١٠٤٥٢ مليار دولار، ثم زاد بعد عام أي بتاريخ ٦-١-٢٠١٤ إلى

١٠٩٦٢ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٤٠.٩٪ خلال عام واحد فقط، مما انعكس انخفاضًا بنسبة ٤٠.٩٪ في قيمة الدولار الأمريكي.

إن المقابل الوحيد لمقياس مكتب إحصاءات العمل BLS هو مقياس وزارة الزراعة الأمريكية للتضخم؛ حيث ارتفع متوسط سعر لحم البقر، ولحم العجل بمقدار ٢٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية حسب إحصاءات BLS، إلا أن أسعار هذه اللحوم زادت بمقدار ٢٦٪ خلال السنوات الخمس الماضية حسب وزارة الزراعة.

لذلك لا يعدُّ مؤشر أسعار المستهلك مؤشرا دقيقا لقياس التضخم.

الاستفادة من مؤشر CPI تكون بقراءته مع المؤشرات الأخرى

إن لمؤشر أسعار المستهلك تقييمًا طويل المدى على القوة الشرائية للبلاد؛ فإضافة للسياسة النقدية و(تحديد أسعار الفائدة) تؤدي زيادة CPI إلى انخفاض مستوى الطلب الحقيقي، وحجم مبيعات التجزئة في المدى المتوسط، أما في المدى القصير، فيحصل العكس؛ حيث يعكس تصاعد الأسعار نشاطًا مرتفعًا للمستهلكين.

يوضح تحليل CPI مع مؤشر أسعار المنتجين PPI[1] فيما إذا كان الاقتصاد ينمو في ظروف طبيعية، ويعزز هذان المؤشران معدلات الفائدة الرئيسة؛ فيرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي، وتزداد قوة الجذب لإيداع الأموال؛ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

أما في الاقتصاد الإسلامي فإن للتأثير على سعر الصرف أدوات غير أسعار الفائدة؛ لحرمة هذه الأداة.

1 Producer Price Index

وبناء عليه تستخدم الحكومة الاتحادية، ومجلس الاحتياطي الاتحادي اتجاهات CPI للمساعدة في السياسات النقدية والمالية للتأثير على النمو الاقتصادي.

أما في اليابان فقد بلغ مؤشر أسعار المستهلكين ٢.٢٪ على أساس سنوي في مارس ٢٠١٨، ورغم ضعف المؤشر فقد تعافى الاقتصاد الياباني من ركوده بخطى بطيئة مع إحجام الشركات عن إحداث زيادة كبيرة في الإنفاق رغم أرباحها القياسية. وتوقع محافظ البنك الياباني حسب تحليل (الفوربز ميدل إيست) أن انخفاض أسعار الطاقة ستدفع أسعار المستهلك إلى منطقة سلبية دون أن تمنع ازدياد التضخم مع انتعاش الاقتصاد، وعليه فإنه لا يرى حاجة ملحة لتوسيع برنامج التحفيز.

وهذا دليل آخر على أن CPI ليس مقياسا للتضخم.

سوق السندات والأسهم ترتفع عندما تكون نسبة الزيادة في مؤشر أسعار سلع المستهلك صغيرة، والعكس بالعكس؛ أي تنخفض عندما تكون الزيادة كبيرة، وانخفاض معدل التضخم فيهيئ المناخ لتحقيق أرباح أفضل.

استنتجت IronFX Global (مارشال غيتلر) في ٣٠ أبريل ٢٠١٥ أن ارتفاع اليورو كان بعد كشف النقاب عن القراءة الأولى لمؤشر أسعار المستهلكين بمنطقة اليورو لشهر أبريل. ثم خلصت للقول بأن أرقام مؤشر أسعار المستهلك الأميركي لا تملك، على الأرجح، القدرة على تعزيز الدولار الأميركي بشكل ملموس!

أما DailyFX فكان استنتاجها في ١٧ أبريل ٢٠١٥ أن الأنظار ستتحول نحو سلة بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي لشهر مارس، متوقعة تسجيل معدلات تضخم سنوي بنسبة ١.٧٪، أي دون تغيير مقارنة بالشهر الذي سبقه، وعليه فسيرصد المستثمرون تلك النتائج لرسم تخميناتهم بموعد أول زيادة لمعدلات الفائدة عقب اختتام برنامج التيسير الكمي.

خلاصة القول: أن لدى الحكومة عدداً محدوداً من الموارد المتاحة للتأثير في مؤشر أسعار المستهلك، فهو:

١. يقيس تكلفة المعيشة.

٢. يُستخدم كمقياس لتحديد السياسة العامة، ويؤثر على عدد من برامجها.

٣. لا يقيس التضخم، ولا يمكن مقارنته بمعدلات التضخم النقدي. ويثير التساؤل عند مقارنته مع مقاييس التضخم الأخرى.

يعتقد الاحتياطي الفيدرالي والعديد من الاقتصاديين أنه ينبغي على المستهلكين تعويض خسارة القدرة الشرائية عن طريق الاقتراض بقوة أكبر وزيادة إنفاقهم[1].

وهذه ثقافة تعزز سياسة الاقتراض التي تناولناها سابقاً.

وعليه، ينبغي أن نستخدم تقديراتنا لحساب قيمة أموالنا، وليس مؤشر أسعار المستهلك؛ فدورة التضخم قد لا تساير دورة نمو الناتج المحلي GDP، ولا تتوافق خطوط اتجاهه مع مؤشر CCPI خلال فترات الركود والنشاط في أحيان كثيرة؛ مما يضعف أية علاقة ارتباط بينهما.

فهل نعتبر مؤشر أسعار المستهلك تابعًا مستقلاً، أم أنه تابع متغير لمؤشر التضخم؟

إن مؤشر سعر المستهلك CPI لا يعكس العبء الكامل للزيادات في تكاليف المعيشة التي يواجهها المستهلكون والعمال.

لذلك هو أقل واقعية من مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي PCE.

---

1 Wolf Richter, Median CPI Runs Hot, Fed Averts Eyes, Feb 13, 2020: https://wolfstreet.com/2020/02/13/median-cpi-runs-hot-fed-averts-eyes

مدى صلاحية مؤشر ارتفاع أسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية[1]

يتكون الاقتصاد من مجموعة قطاعات منها قطاع العقارات وهو بمثابة القسم الحيوي من البنى التحتية لقيام المؤسسات الاقتصادية. **لكن هذا القطاع قد يتعرض لتضخم غير صحي.**

إن العائد المتعارف عليه في قطاع العقارات في منطقة الشرق الأوسط هو بحدود ١٠٪ من قيمة العقار، و٥٪ من قيمته الإيجارية في حال تأجيره. وينخفض هذا العائد عند ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وقد يصل إلى أقل من نصفه مما يرفع فترات رسملة المشاريع المستثمرة في هذا القطاع. وإن لسوق العقارات والأراضي دورتها الموسمية فتتموج استقرارًا ورواجًا وكسادًا، شأنها شأن أي سوق آخر، لكن حركة تسارعها تتناسب مع كونها سلع بنى تحتية، إضافة إلى تصنيفها كسلع إنتاجية إنما بوزن ثقيل نسبة لغيرها من السلع.

لماذا ترتفع أسعار الأراضي والعقارات؟

يفسر البعض الارتفاع بتمسك ملاك العقارات بأسعار عقاراتهم، ويفسره البعض الآخر بسبب سلوك القرارات الحكومية مَنعًا أو مَنحًا مما يجعل السوق تذهب بمنحى رواج أو كساد طبقًا لحركة العرض والطلب التي تُحدثها تلك القرارات. لكن كل ذلك يكون في المدى المتوسط وليس الطويل، ففي المدى الطويل يعدُّ هذا

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، مدى صلاحية مؤشر ارتفاع الأسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣١-٢٠١٤

القطاع مكمنًا من مكامن الاستثمار، فإذا زاد عائد استثماره أغرى المستثمرين لدخوله، كما أن انخفاضه يكون سببًا لنفورهم منه وخروجهم، بل وتحولهم نحو أسواق أخرى أكثر ربحية.

حركة المستثمرين بين الأسواق أشبه بالأواني المستطرقة

تكون حركة المستثمرين بين الأسواق أشبه بالأواني المستطرقة حيث يسعى الجميع نحو حالة مستقرة في المدى الطويل باستثناء فعل بعض المضاربين، حيث سرعان ما يعود التوازن والاستقرار للأسواق إذا لم يحصل أي تلاعب أو تشويه مقصود.

إن انعدام أو انخفاض فرص الاستثمار الحقيقي تجعل المستثمرين يتحولون إلى المضاربة قصيرة الأجل؛ فإذا زاد خوفهم من الظروف المحيطة كاحتمال نشوء حروب أو انتشار أزمات مالية؛ فسرعان ما ينعكس ذلك ارتفاعًا على بعض السلع وعلى أسعار الصرف، فإن طال الخوف اقتصاد دول كبيرة مؤثرة؛ فإن **فرص الاستثمار بالمضاربة تضيق ويكون اللجوء إلى المعدن النفيس؛ أي الذهب بوصفه ملاذ الثقة الأخير للمستثمرين، وتتربع الأراضي والعقارات في الترتيب التالي للتعبير عن قلق المستثمرين الذين ضاقت بهم الفرص الاستثمارية طويلة وقصيرة الأجل.**

والكساد في سوق الأراضي والعقارات لا يحدث فجأة، بل يبدأ بالتباطؤ، ثم قد ينتهي الحال إلى الكساد إذا استمر عدم الاستقرار في أسعار العقارات، خاصة إذا عبثت البنوك بهذه السوق.

وفي أخطر أزمتين ماليتين في الاقتصاد أي أزمة الكساد العالمي ١٩٢٩ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، كانت أسعار العقارات منطلق الفقاعة وبوابة الخلل والاختلال والسبب الأوضح في الكارثة. وبعد أن انجلت الكارثة تعافى سوق العقارات في أوروبا والولايات المتحدة دون أن تتراجع الأسعار بعدها خلال أكثر من ٨٠ عاماً رغم تذبذب معدلات النمو.

أما اتهام البنوك فعائد للسياسات النقدية؛ لأن ارتفاع أسعار العقارات لمستويات قياسية تزامن مع سياسات الإقراض المتساهلة مما أدى إلى الكساد. وسياسة التساهل هذه تلجأ إليها بعض الحكومات عندما تفشل في وضع سياسات إسكان صحيحة ومناسبة. وهذا حصل فعلا في بعض أسواق الخليج فانتشرت القروض العقارية بفوائد مرتفعة؛ فأنشأ ذلك طلباً على العقار السكني، ثم سرعان ما أدى إلى مضاربات واسعة شملت حتى العقارات المرهونة للبنوك، فارتفعت الأسعار وزادت المخاطر الائتمانية.

إن المؤشرات المالية تستخدم كأداة مستمرة للتحذير من احتمال تعرض الاقتصاد لأزمات مالية قبل وقوعها من خلال مراقبة بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تعين متخذي القرار على اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية قد تحد أو تمنع وقوع الأزمات. ومن تلك المؤشرات: معدل نمو الناتج المحلي، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل نمو الائتمان المحلي، ونسبة النقد المعروض M_2 إلى الاحتياطيات، وأسعار الأسهم والسندات، يضاف لذلك بعض المؤشرات المصرفية من ملاءة وسيولة وعسر وعائد.

يقود التحرير المالي إلى رفع القيود عن منح الائتمان، فيزيد الطلب على القطاعات التي تم تحريرها كالعقارات، وكذلك تفعل زيادة نسبة المعروض النقدي بمفهومه الواسع M_3 و M_4. ويعدُّ من أسباب أزمة الرهن العقاري التي ظهرت عام ٢٠٠٧ تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، ثم بدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج مهددة قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي.

إن ارتفاع الأسعار غير المبرر مؤداه رفع مؤشر أسعار بيع الشقق السكنية والعقارات عموماً، رافق ذلك ارتفاع الإيجارات، ويعدُّ مؤشر ارتفاع أسعار العقارات أحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية.

مؤشر مديري المشتريات[1]

تتألف سلسلة التوريد من مجموعة وظائف؛ كالشراء والتخزين والنقل والمبيعات، ولكل منها خصائصه التي تميزه، وتفيد دراسة حركة هذه الوظائف بتزويد الإدارة بمؤشرات تخصها تساعدها في اتخاذ قرارات على مستوى المنشأة. وتتبع مؤشرات الشراء أو الاستهلاك على المستوى الإقليمي أو العالمي؛ تساعد في تحسس توجهات الأسواق؛ هل اتجاهها نحو الركود أو الرواج، وكذلك لتحسس مستويات التضخم فيها.

1 Purchasing Managers Index PMI

يعدُّ تتبع مؤشر مديري الشراء التصنيعي مفيداً في تحري رواج الصناعات أو كسادها؛ حيث تخفض الشركات توقعاتها الإنتاجية، متحسسة شدة الاحتكاكات التجارية العالمية، وتستأنس ذلك لتبني توقعات الطلب المتشائمة.

تلك هي وظيفة مؤشر مديري المشتريات.

تستند إجراءات إعداد مؤشر مديري المشتريات على مسوحات المدراء التنفيذيين في الصناعة – دون الكشف عن أسمائهم –؛ حيث يطلب من أولئك الخبراء تقييم مختلف جوانب شركاتهم؛ كالطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة، والتوظيف، والأعمال المتراكمة، والمخزونات، وتأخر سلسلة التوريد، وتكاليف المدخلات، إلى آخره؛ وذلك ببيان زيادتها أو نقصانها.

وقد أثبتت تنبؤات الفترة التي سبقت الديون الأوروبية بين الأعوام ٢٠١٠–٢٠١٢، بأنها تنبؤات دقيقة إلى حد ما لبيانات التصنيع.

تعتبر مؤشرات مديري المشتريات بمثابة عرض كمي على أرض الواقع من قبل أعضاء لجانها الذين يرصدون مدى تأثر شركاتهم بالتطورات الاقتصادية.

يتألف مؤشر مديري المشتريات من خمسة مؤشرات: الطلبيات الجديدة، والإنتاج، والعمالة، وأوقات توريد الموردين، وأسهم المشتريات. وتجمع بياناته من خلال مسح لـ ٤٠٠ مدير مشتريات في قطاع التصنيع في خمسة مجالات مختلفة. يقوم المستجيبون بالإبلاغ عن ظروف: (أفضل) أو (نفس) أو (أسوأ)؛ من الأشهر السابقة لجميع هذه المجالات.

مؤشر مديري الشراء تنتجه ثلاثة جهات خاصة:

١– معهد إدارة التوريد ISM[1]، الذي أنشأ مقاييس التصنيع وغير التصنيع؛ الذي ينتجها للولايات المتحدة.

---

[1] Institute for Supply Management (ISM): https://www.instituteforsupplymanagement.org

٢– معهد سنغافورة لإدارة المشتريات والمواد[1]، ينتج مؤشر مديري المشتريات في سنغافورة.
٣– مجموعة ماركيت[2]، التي تنتج مقاييس تستند إلى عمل ISM لأكثر من ٣٠ دولة حول العالم.

تجمع هذه المؤسسات وبشكل منفصل استطلاعات حول مؤشر مديري المشتريات على أساس شهري عن طريق الاستطلاعات التي تمثل بنية قطاع الأعمال المعني.

مثال:

– يُغطي مسح ISM جميع فئات تصنيف صناعات شمال أمريكا[3]. وقد بُدئ بإنتاج التقرير للولايات المتحدة في عام ١٩٤٨، باعتماد تواريخ الإصدار الفعلية على القطاع الذي يغطيه المسح.
– يُغطي مسح SIPMM جميع قطاعات التصنيع. وقد بدئ بإتناج التقرير الشهري منذ عام ١٩٩٨ لقطاعات التصنيع في سنغافورة، مع التركيز على قطاع تصنيع الإلكترونيات منذ عام ١٩٩٨. وساعد المعهد؛ الاتحاد الصيني للوجستيات والمشتريات CFLP على إنتاج مؤشر PMI الرسمي الصيني في عام ٢٠٠٢.
– يُغطي استطلاع ماركيت شركات القطاع الخاص، وليس القطاع العام، ويعدُّ مؤشراً لأغلب مديري المشتريات خارج الولايات المتحدة. كما تُصدر ماركيت مؤشرات لمديري المشتريات الخاصة بها بالشراكة مع شركات أخرى.

تشمل المؤشرات الثلاثة مؤشرات فرعية إضافية لمسوحات التصنيع والطلبيات الجديدة والعمالة والصادرات ومخزونات المواد الخام والسلع التامة الصنع وأسعار المدخلات والسلع التامة الصنع.

---

1 The Singapore Institute of Purchasing and Materials Management (SIPMM): https://sipmm.org.sg
2 MARKIT Group: http://www.markit-group.com
3 The North American Industry Classification System (NAICS): https://www.census.gov/eos/www/naics/

حساب المؤشر

يتم تقديم بيانات مؤشر مديري المشتريات في شكل مؤشر الانتشار[1]، والذي يتم حسابه على النحو التالي:

$$PMI = (P_1 * 1) + (P_2 * 0.50) + (P_3 * 0)$$

حيث أن:

- P_1 النسبة المئوية للأجوبة التي أبلغت عن حدوث تحسن.
- P_2 النسبة المئوية للأجوبة التي لم يتم الإبلاغ عنها بأي تغيير.
- P_3 النسبة المئوية للأجوبة التي أبلغت عن التدهور.

فإذا أبلغ ١٠٠٪ من الفريق عن تحسن، فالمؤشر: ١٠٠، وإذا أبلغ ١٠٠٪ عن حدوث تدهور، فالمؤشر: صفر، وإذا لم يشاهد ١٠٠٪ أي تغيير، فالمؤشر: ٥٠. وبناء عليه؛ تشير قراءة المؤشر عند ٥٠ إلى أن المتغير لم يتبدل، والرقم فوق ٥٠ يشير إلى تحسن، وأي شيء تحت ٥٠ يشير إلى حدوث انخفاض.

المسح: يُشكّل مديرو المشتريات قاعدة مثالية لاستقصاء مثالي، ويُستخدم المدراء التنفيذيون لإنتاج بيانات حول ظروف العمل. لذلك تُختار لجنة مديري المشتريات من قبل ماركيت في كل بلد، لتمثيل الهيكل الفعلي للقطاع المختار من الاقتصاد بشكل دقيق، مع بعض التفاصيل عن الشركة كلما أمكن ذلك، وكأن فرق المسح تعمل على تكرار الاقتصاد الحالي في صورة مصغرة.

[1] أو مؤشر الانتشار diffusion index أو العامل الديناميكي dynamic factor، في الاقتصاد القياسي هو سلسلة تقيس الحركة المشتركة للعديد من السلاسل الزمنية. يتم استخدامه في بعض نماذج الاقتصاد الكلي.

يتم تضمين نظام الترجيح في قاعدة بيانات المسح حسب حجم كل منها، وحسب أهميتها النسبية للقطاع الذي تعمل فيه تلك الشركة. وتُبذل الجهود لتحقيق نتائج شهرية تصل حد ٨٠٪؛ لضمان تسجيل صورة دقيقة لظروف العمل مع مرور الوقت.

الاستبيانات: إحدى السمات الرئيسية لمؤشر مديري المشتريات أنه يتطلب معلومات واقعية؛ فهو ليس مجرد مسح للآراء أو النوايا أو التوقعات، وبالتالي فإن البيانات تمثل الواقع دون طلب أرقام فعلية من الشركات، وتأخذ الأسئلة شكل: (أعلى) و (أقل)؛ هل ناتج شركتك أعلى، أو هو نفسه، أو أقل؟.

التعديلات الموسمية: يتم حساب التعديل الموسمي لبيانات المسح الخاصة بمؤشر مديري المشتريات باستخدام برنامج التعديل الإحصائي X12، الذي تستخدمه هيئات إحصائية في العديد من البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن البرنامج يُنتِج بيانات مرضية فقط في حالة توفر بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات، وفي غياب ذلك، يتم تعديل مسح مؤشر مديري المشتريات موسمياً باستخدام طرق بديلة.

تتضمن طريقة ماركيت استخدام متغيرات، تُستخدم للتأكد من مدى التغيير الحاصل في متغير ما في الظروف الاقتصادية، وقد تشمل التغيرات الموسمية تغيرات في الطلب ناتجة عن عيد الميلاد أو أيام عطل أخرى. ولكن لا يتضمن التغيرات المناخية.

مسوحات مؤشر مديري المشتريات الأخرى: يتم نشر مؤشرات مديري مشتريات مشابهة من قبل معهد IFO للأبحاث الاقتصادية في ألمانيا، وبنك اليابان

(تانكان) في اليابان، ومؤشر PMI Caixin China الذي تنشره ماركيت، ومؤشر مديري المشتريات السويدي الذي يديره بنك Swedbank.

فكيف يُستفاد من مؤشر مديري المشتريات للتنبؤ بمجريات الأحداث الاقتصادية وتوجهاتها؟

أظهر تقرير مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مكتب الإحصاء الوطني الصيني[1] تباطؤ نمو التصنيع العالمي في فبراير ٢٠١٩ في أكبر أربع دول مصنعة، حيث تنتج هذه الدول ٥٨٪ من القيمة التصنيعية في العالم حسب إحصائية عام ٢٠١٦ الحصص التالية[2]:

- الصين: ٣.٠٨ تريليون دولار بمعدل ٢٦٪
- الولايات المتحدة: ٢.١٨ تريليون دولار بمعدل ١٨٪
- اليابان: ٩٧٩ مليون دولار بمعدل ٨٪
- ألمانيا: ٧١٨ مليار دولار بمعدل ٦٪

حسب تقرير مؤشر PMI لفبراير ٢٠١٩، فإن ما يصيب الشركات الصغيرة الحجم في الصين هو الأسوأ، خاصة مصارفها الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحسب الشكل (٣٧)؛ فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى ٤٥.٣، ومؤشر الشركات متوسطة الحجم إلى ٤٦.٩؛ بينما أظهرت الشركات الكبيرة المصنعة نمواً قدره ٥١.٥. وكلها مجتمعة، ومع المؤشر الإضافي للتوظيف وصلت للحد ٤٧.٥، **وهذا حد يتخلى المصنعون فيه عن الوظائف**. حيث يكون الوضع في تحسن إذا

[1] Purchasing Managers Index for February 2019, National Bureau of Statistics of China:
www.stats.gov.cn/enGliSH/PressRelease/201903/t20190301_1651561.html

[2] Levinson, Marc, U.S. Manufacturing in International Perspective, Section Research Manager February 21, 2018:
https://fas.org/sgp/crs/misc/R42135.pdf

تجاوز المؤشر ٥٠، وفي تدهور بلغ دون ذلك، وعلى حاله إذا بقي المؤشر عند ٥٠؛ كما ذكرنا:



Source: Purchasing Managers Index for February 2019

الشكل (٣٧) مؤشر PMI

إن ضعف مؤشر اليابان سببه الطلب المحلي والصادرات؛ حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الياباني حسب مؤشر Nikkei[1] إلى أدنى مستوى له في ٣٢ شهراً عند ٤٨.٩ في فبراير. وتم الإبلاغ عن تدهور أحوال الطلب في استطلاع مؤشر مديري المشتريات حسب IHS Markit؛ حيث انخفضت الطلبيات الجديدة للشركات اليابانية في العامين ونصف الماضيين، وكان انخفاض الطلبات واسع النطاق في كل من الأسواق المحلية والأجنبية، إضافة لانخفاض المبيعات المسجلة. لذلك خفضت الشركات توقعاتها الإنتاجية للشهر التاسع على

1 Nikkei Japan Manufacturing PMI, March 1, 2019: https://www.markiteconomics.com/Survey/PressRelease.mvc/6c443ec64f204116aafd715ecb44319b

التوالي. واستشهد مديرو التصنيع في اللجنة بالاحتكاكات التجارية العالمية، وتوقعات الطلب المتشائمة، فضلا عن اقتراب رفع ضريبة الاستهلاك في اليابان.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في ألمانيا من IHS Markit / BME دون الخمسين للشهر التالي على التوالي، وبنسبة ٤٧.٦ لأدنى مستوى؛ وهو الانكماش الأسرع منذ ديسمبر ٢٠١٢، حيث أظهر تباطؤاً كبيراً في الطلبات الجديدة، والتراجع الأول في الناتج فيما يقرب من ست سنوات.

وكانت جميع المؤشرات الفرعية باستثناء التوظيف؛ في وضع انكماش، وأكثر القطاعات تضرراً قطاعات السلع الوسيطة والرأسمالية؛ أما الشركات المصنعة للسلع الاستهلاكية فسجلت زيادة في الإنتاج.

أوضح IHS Markit أن التباطؤ في الطلبات الجديدة يكتسب سرعة، يقودها انخفاض حاد ومتسارع في مبيعات التصدير؛ فانخفض مستوى الأعمال الجديدة من الخارج إلى أقصى حد منذ أكتوبر ٢٠١٢. وألقى أعضاء اللجنة باللوم على انخفاض مبيعات السيارات بوصفها الصناعة الأضخم في ألمانيا؛ وذلك بسبب ضعف الطلب الآسيوي، وبخاصة الصيني. وبناء عليه؛ وبسبب خفض الإنتاج، خفضوا مشترياتهم للشهر الخامس على التوالي.

ولحق الانخفاض منطقة اليورو[1] بسبب ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا؛ فانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو IHS Markit Eurozone إلى ٤٩.٣، وقادت ألمانيا الانخفاض.

– دخل مؤشر اسبانيا (٤٩.٩) للمرة الأولى منذ نوفمبر ٢٠١٣.
– كان مؤشر إيطاليا (٤٧.٧) في وضع الانكماش للشهر الخامس على التوالي، وعند أدنى مستوى له منذ مايو ٢٠١٣.

وقد لاحظ IHS Markit أن الطلبيات الجديدة انخفضت إلى أقصى حد منذ أبريل ٢٠١٣؛ وارتفعت مخزونات السلع تامة الصنع للشهر الخامس على التوالي؛ فخفضت الشركات المصنعة من تراكماتها للشهر السادس على التوالي، وإلى أقصى درجة منذ أبريل ٢٠١٣. ومع تباطؤ قطاعات السلع المتوسطة والرأسمالية، تتوسع السلع الاستهلاكية، ويبقى ذلك في أضعف وتيرة منذ يوليو ٢٠١٦.

أضاف تقرير مكتب الإحصاء الوطني الصيني المشار إليه: يندرج التصنيع في منطقة اليورو في أعنف هبوط له منذ ما يقرب من ست سنوات، مع مؤشرات مستقبلية. وإن الأكثر إثارة للقلق هو الاتجاه النزولي في الطلبات الجديدة؛ إضافة لانخفاض نسبة الطلبات على المخزونات الجديدة إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٢، حيث أبلغت العديد من الشركات عن وجود مخزونات كبيرة في المستودعات.

[1] IHS Markit Eurozone Manufacturing PMI - final data, 2019: https://www.markiteconomics.com/Survey/PressRelease.mvc/1e8eadb61abe40b4b97c3c5655216df9

وتبقى الولايات المتحدة، الأقل سوءاً؛ حيث تُظهر ظروف التشغيل في قطاع التصنيع بالولايات المتحدة تحسناً أكثر ليونة مع نمو صامد، وتباطؤاً في توسعات الإنتاج والطلبات الجديدة وفقاً لمؤشر مديري المشتريات التصنيعي الأمريكي[1].

ويزداد تراكم الأعمال والعمالة؛ لأن المؤشر عند ٥٣، بوصفه أبطأ توسع في ١٨ شهراً. وأشارت الدراسة إلى أن الإنتاج الصناعي ونمو الطلبيات على وشك التعثر في منتصف الربع الأول؛ مع بقاء أسواق التصدير عقبة رئيسية في الطلبات المسجلة، وأيّد ذلك مؤشر مديري المشتريات التصنيعي باستنتاجات مماثلة، من حيث بطء النمو في الولايات المتحدة، وحسب التقرير فإن الشركات المصنعة في الصين واليابان وألمانيا، بدأت تفقد سيطرتها[2].

إن مؤشرات مديري المشتريات هي مقياس للاقتصاد العالمي، لأنها تعكس مدى التغيّر المتوقع مستقبلاً.

1 IHS MARKIT, US MANUFACTURING PMITM, PMI dips to 18-month low in February, 1 March 2019:
https://www.markiteconomics.com/Survey/PressRelease.mvc/3d072ba188be4cdabd9726916094cecb

2 Richter, Wolf, US is Cleanest Dirty Shirt Among Manufacturing Giants. China, Japan & Germany Sink, Mar 3, 2019:
https://wolfstreet.com/2019/03/03/us-manufacturing-growth-slowing-as-exporters-china-japan-germany-sink/

المبحث الثاني
التضخم

الضَخْمُ؛ حسب لسان العرب، هو الغليظ من كل شيء، وضَخَم الشيء وتَضخَّم أي ازداد وكبر حجمه فصار غليظًا، وتضخمت الأسعار ازدادت وغلظت.

التضخم اصطلاحًا هو زيادة أسعار الأشياء بين فترتين دون سبب وجيه؛ كتحسّن الجودة أو زيادة الكمية. والتضخم لا يظهر جليًا في اقتصاد المقايضة حيث تبادل السلع ببعضها؛ إلا إن احتكر بعضها؛ لكنه يظهر بوضوح مع الاقتصاد النقدي حيث التبادل يكون عبر وسيط النقد.

ومؤدى انتشار الربا أو الفائدة؛ زيادة السعر، لمقابلة الاعتراف الضمني بسعر الفائدة بشكل دوري؛ أي كلما تقدم الزمن. ومؤدى شيوع الضرائب؛ زيادة التكاليف؛ ومن ثم الأسعار إذا كانت الضرائب على الأرباح أو زيادة الأسعار مباشرة إذا كانت الضرائب على المبيعات VAT.

وكلا الزيادتين الناشئتين عن الربا أو الضرائب ليستا سببًا وجيهًا لرفع السعر؛ بل هي إضافات لا علاقة لها بالسلع؛ ولكنها متعلقة بالسياسات العامة، وكلتاهما محرمتان في شريعة الإسلام. وقد جعل القرآن الكريم الربا جريمة يشترك فيها المجتمع كله، يقول الله تعالى مخاطبًا مجتمع المؤمنين: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (البقرة: ٢٧٨). وقد وصف الله تعالى حال المجتمع المرابي بأنه متخبط، وهذا ما يفعله التضخم بالأسعار؛ حيث يجعلها غير مستقرة،

يقول الله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

تستخدم المصارف المركزية السياسة النقدية للتحكم بالسياسة المالية؛ فترفع[1] أسعار الفائدة للحد من التضخم، بينما تخفضها لتحفيز الاقتصاد. لكن إذا كان التضخم منخفضًا للغاية فإنها ستفقد الأثر الفعال لهذه الأداة.

كما يعدُّ التحكم بأسعار الفائدة مدخلاً للتحكم بالتضخم[2]، فكما أن المقدار الضئيل من التضخم يعدُّ صحيًا لاقتصاد ينمو، لأنه يشجع على الاستثمار في المستقبل ويسمح للعمال بتوقع أجور أعلى؛ فإن ازدياد التضخم يُحدث ارتفاعًا في مستويات الأسعار، وبرفع معدل الفائدة، تزداد تكلفة الاستثمارات، مما يُبطئ النمو الاقتصادي.

أما عندما يتم تعيين أسعار فائدة منخفضة جداً، فقد يحدث إفراط في الاقتراض بأسعار رخيصة مصطنعة، وهذا يسبب فقاعة مضاربة، حيث ترتفع الأسعار بسرعة كبيرة للغاية إلى مستويات عالية، وإن إضافة مزيد من المال إلى الاقتصاد قد يؤدي إلى التسبب في تضخم خارج عن السيطرة.

وعادة ما تأخذ التأثيرات الكلية للسياسة النقدية مفعولها بعد مرور بعض الوقت؛ لذلك تحتاج آثارها شهوراً أو سنوات؛ فالمال يحفز الاقتصاد في المدى القصير، لكنه يرفع المستوى العام للأسعار في المدى الطويل دون دعم الإنتاج الحقيقي.

1 Wolf Richter, The Victims of Inflation, Jul 17, 2019:
https://wolfstreet.com/2019/07/17/victims-of-inflation/
2 IIBD, Adam Hayes.

وإن لتضخم الأسعار؛ آثاراً سلبية تظهر على عدة مستويات، كالتالي:

الأثر على المستهلكين: تتضخم أسعار المستهلك عندما يصبح الشيء نفسه أكثر تكلفة؛ فيتطلب شراءه مزيداً من النقود؛ يستثنى من ذلك: الزيادة الناجمة عن تحسن جودة المنتج، حيث تكون الزيادة في التكلفة طبيعية، وعندئذ لا تُعدُّ الزيادة من التضخم. والمستهلكون عادة هم أول ضحايا التضخم، وقد يمكنهم تجنب بعض آثاره إذا توافرت منتجات بديلة.

الأثر على الأجور: كما أن تضخم أسعار المستهلك يؤدي لفقدان القوة الشرائية للنقد؛ فإن العمل يخسر قوته أيضًا مقابل شراء الشيء نفسه. ويحصل تضخم الأجور عندما يتم دفع مزيد من المال لإنجاز عمل حاجتين في الساعة نفسها بذات الجودة. ويتطلب تضخم الأجور تعويض العمال عن تضخم أسعار المستهلك.

الأثر على الديون: يزيد تضخم أسعار المستهلك عبء سداد المدينين لديونهم إذا كان الدين مربوطًا بفائدة، وهذا هو الوضع الطبيعي عادة في الاقتصاد التقليدي. وبذلك يحقق تضخم أسعار المستهلك إيرادات أعلى للدائنين، وتدفقات نقدية أكبر. بينما يمكن تعويض الدائنين مقابل تضررهم في ظل الاقتصاد الإسلامي، وهذا جائز شرعًا؛ إذا كان الاتفاق في مجلس السداد وليس في مجلس العقد كما في الاقتصاد التقليدي.

الأثر على الشركات: تستفيد الشركات من التضخم نسبيًا طالما أنها قادرة على رفع أسعار مخرجاتها، وذلك من خلال نقل عبء التضخم إلى غيرها. كما يتحقق التضخم من خلال زيادة الأسعار؛ بزيادة أسعار المخرجات الذي يؤدي إلى زيادة

الإيرادات ومن ثم زيادة التدفقات النقدية دون الاضطرار إلى تحسين المخرجات أو زيادة الكميات المباعة، وهذه منافع لا تنطوي على تكاليف إضافية.

وتنفق الشركات قدراً هائلاً من الجهود للحفاظ على تكاليفها بأدنى حدودها، بما في ذلك الأجور التي تشكل عنصراً كبيراً في تكاليفها؛ لذلك **تحبذ الشركات تضخم أسعار المستهلك لكنها لا تريد تضخم الأجور**.

التضخم واقتصادات العالم الغني

عندما يسعى محافظو البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة لإحداث مزيد من التضخم كهدف مفيد؛ فإن الشركات تعزز إيراداتها وبالتالي أرباحها، ويخسر المستهلكون والعمال ثمار عملهم ومدخراتهم[1].

لقد استمرت ممارسة[2] استهداف التضخم لثلاثة عقود تقريباً، واتفق محافظو البنوك المركزية على أن أفضل طريق لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد هو الهدف المحدد للتضخم، وعادة ما يكون بمعدل ٢٪ في الاقتصادات المتقدمة وأعلى قليلاً في الاقتصادات الناشئة.

ولا تزال هذه العقيدة سليمة في العديد من الاقتصادات الناشئة حيث لم يتم ترويض التضخم بعد. لكن في العالم الغني، بدأ هذا الإجماع بالانهيار، لأن

---

[1] Wolf Richter, The Victims of Inflation, Jul 17, 2019:
https://wolfstreet.com/2019/07/17/victims-of-inflation/

[2] The Economist, When 2% is not enough, The Economist, Aug 27th 2016:
https://www.economist.com/leaders/2016/08/27/when-2-is-not-enough?cid1=cust/ednew/n/bl/n/20160825n/owned/n/n/nwl/n/n/NA/n

البنوك المركزية في العالم الغني باتت تعمل في سياق مختلف عن التسعينيات، عندما تبنت تلك العقيدة.

وبما أن التضخم سوف يستمر طويلاً فوق؛ الهدف المرسوم ومعدل الفائدة الطبيعي الحقيقي؛ أي السعر المعدل حسب التضخم الذي يوازن بين العرض والطلب على المدخرات في اقتصاد كامل القوة، والذي يبلغ ٣.٥٪؛ ليبقى التضخم دون هدف محافظي البنوك المركزية لسنوات، ولينخفض معدل الفائدة الطبيعي الحقيقي إلى ١٪ أو أقل، وقد يكون السبب في ذلك هو زيادة المدخرات؛ بسبب شيخوخة السكان مثلاً، على الرغم من انخفاض توقعات النمو التي قللت الاستثمار.

إن انخفاض التضخم وانخفاض سعر الفائدة الطبيعي يحدان من فعالية رافعة السياسة التقليدية لمحافظي البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ونظراً لأن أسعار الفائدة الاسمية هي مجموع الأسعار الحقيقية والتضخم، فلا يمكن للبنوك المركزية في العالم الغني، في ظل نظام اليوم، توقع ارتفاع أسعار سياستها أعلى بكثير من ٣٪؛ أي:

٣٪ = تضخم مستهدف بمقدار ٢٪ + معدل فائدة حقيقي ١٪

وهذا لا يترك مجالاً كبيراً للتخلي عنه؛ عند وقوع ركود تالي.

📖 في فترات الركود الثلاثة الأخيرة، خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار ٦٧٥ نقطة أساس (مائة نقطة مئوية)، و ٥٥٠ نقطة أساس، و ٥١٢ نقطة أساس.

مؤثرات التضخم في الدول الغنية: إن للتضخم في العالم الغني ثلاث مؤثرات[1] :

- أسعار الواردات،
- حجم الركود في الاقتصاد المحلي،
- توقعات الجمهور.

المؤثر الأول: التضخم المستورد

إنه كلما زادت المستوردات في بلد ما، كلما ارتبط مستوى الأسعار بارتفاعها، وبذلك يدخل التضخم إلى الأسواق المحلية بسبب ارتفاع نسب المستوردات، وتؤثر أسعار البضائع العالمية في أسواق البلدان المستوردة.

ويعكس تفاؤل أو تشاؤم مديري المشتريات التصنيعي في أنحاء العالم الغني مناخ الطلب، وتحديد الأسعار طبقًا للحالة السائدة. كما يلقي سعر الصرف بظلاله على أسعار السلع المستوردة أيضا.

📖 في أسواق عملات الدول الغنية تكون أسعار الصرف فاعلة أو غير فاعلة، ففي أمريكا حيث التضخم بحدود ٢٪، يرتفع الدولار كما يخطط له مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وفي اليابان ومنطقة اليورو حيث التضخم أقل يتراجع الين واليورو.

المؤثر الثاني: حجم الركود (أو الطاقة الفائضة) في الاقتصاد المحلي

يعدُّ معدل البطالة وانكماش سوق العمل، مقياسًا مناسبًا لحجم الركود، وعلى هذا الأساس، فإن معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي ٤.٧٪، وهو على مقربة من

[1] The Economist, Inflation is on the way back in the rich world, and that is good news Deflationary fears are at last on the point of being banished, Jan 14th 2017: www.economist.com/news/finance-and-economics/21714375-deflationary-fears-are-last-point-being-banished-inflation?cid1=cust/ednew/n/bl/n/20170112n/owned/n/n/nwl/n/n/NA/8589823/n

طاقتها، وارتفع متوسط الأجور بنسبة ٢.٩٪ على أساس سنوي في ديسمبر، وهو أعلى معدل منذ عام ٢٠٠٩. وبافتراض أن نمو الإنتاجية ١٪، ونمو الأجور ٣٪، فهذا يعني ارتفاع تكاليف الأجور ٢٪،وهذا يتماشى مع معدل التضخم المستهدف للبنك الاحتياطي الفيدرالي.

أما الصورة في أجزاء أخرى من العالم الغني فهي أكثر عتامة؛ فأسواق فرص العمل في منطقة اليورو هي أكثر جموداً، واقتصاد منطقة اليورو أكبر بكثير من الركود، حيث معدل البطالة ٩.٨٪. أما اقتصاد منطقة اليورو الجنوبية الكبيرة، كإيطاليا وأسبانيا، فلديها ركود حيث الطاقة فائضة؛ فإذا كان التضخم حسب هدف البنك المركزي الأوروبي يقترب من ٢٪، فسيحتاج اقتصاد كألمانيا توليد معدلات تضخم أعلى من ٢٪ بكثير. ويعاني سوق العمل في ألمانيا ضيقًا، فمعدل البطالة فيه ٤.١٪ مع تقلص حجم القوى العاملة بسبب تقدم السكان في السن. وارتفعت تعويضات العمال بمعدل سنوي قدره ٢.٥٪ منذ عام ٢٠١٠، وفقا لمنظمة التعاون والتنمية، وألمانيا هي بلد يتسم بالتفكير الاستراتيجي أكثر من أي بلد من بلدان G7، لكنه لا يزال غير كافٍ لدفع التضخم الألماني ليصل إلى المستويات المطلوبة ليقارب المعدل في منطقة اليورو.

لقد كان متوسط معدل التضخم ١.١٪ منذ عام ٢٠١٠، حيث امتصته الشركات الألمانية برفع تكاليف الأجور دون زيادة الأسعار. أما في اليابان، فسوق العمل أكثر إحكامًا، حيث تكافح الأجور لتحقيق نمو يصل حتى ١٪؛ فإذا لم ترتفع الأجور بوتيرة أسرع فنكون عند المؤثر الثالث للتضخم.

المؤثر الثالث: توقعات الجمهور

ستشعر الشركات بحرية أكبر في رفع الأسعار، والعمال في رفع أكبر لأجورهم إذا توقعوا ارتفاع معدلات التضخم. وبذلك تقدم نظرية التوقعات هدية للبنوك المركزية. فإذا كنت تستطيع أن تقنع الناس بأن لديهم وسائل لتنظيم الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الركود، فيجب أن تلتقي التوقعات على هدف التضخم للبنك المركزي.

والتوقعات نفسها تتأثر بحال التضخم؛ كما هو في الآونة الأخيرة، ومن ذلك مثلاً القول:

- كان من المرجح ارتفاع التضخم في العالم الغني بسرعة في أوائل عام ٢٠١٧ بسبب ارتفاع أسعار النفط وعلى خلفية عالمية أكثر ثباتًا بشكل عام. وأن التضخم سيكون أكثر بُطئًا من تحسن النمو؛ مما سيؤدي لتآكل الركود المتاح. وقد كادت التوقعات أن تدفع موجة التضخم في ٢٠١٨ لمزيد من المطالبات بالأجور في شمال أوروبا واليابان.
- توقع المحللون في (بنك جي بي مورجان تشيس) ارتفاع معدل التضخم مما أضاف نقطة مئوية واحدة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي في عام ٢٠١٧، وهذا أدى لانتعاش الأرباح وهيأ الأجواء لتحقيق انتعاش في الإنفاق الرأسمالي.

التحكم بالتضخم في المدى الطويل الأجل[1]

إن المعتقد السائد بأن البنوك المركزية تتمتع بقدرتها على خفض التضخم على المدى الطويل، وقد أثبتت أزمة عام ٢٠٠٨ خطؤه، من خلال عجزها عن تحقيق ذلك؛ فأدوات البنوك المركزية محدودة، بينما تستطيع السياسة المالية التحكم بالتضخم على المدى الطويل. لذلك فسيطرة البنك المركزي على التضخم الطويل الأجل تتوقف على قدرته في تحقيق الامتثال المالي لأهدافه.

وقد ظل التضخم دون المستوى المستهدف في العديد من البلدان منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨؛ كظاهرة، وصفها صندوق النقد الدولي بالتضخم المنخفض، وكان هذا واضحًا في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٢، ويتبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي نفقات الاستهلاك الشخصي PCE[2] عند ٢٪ بدلا من CPI.

تقوم النظرية النقدية والمالية للتضخم على نموذج التوليد المتداخل، ويتميز النموذج باستثمار رأس المال المادي والأصول الخارجية التي تتكون من الدين الحكومي الاسمي المتمثل بالاحتياطيات بفائدة وبالسندات؛ حيث **تحدد السلطة**

1 David Andolfatto and Andrew Spewak, Understanding Lowflation, Federal Reserve Bank of St. Louis *Review*, First Quarter 2019, *101*(1), pp. 1-26:
https://doi.org/10.20955/r.101.1-26
https://research.stlouisfed.org/publications/review/2019/01/14/understanding-lowflation?utm_medium=email&utm_campaign=201910B%20Research%20Newsletter&utm_content=201910B%20Research%20Newsletter+CID_05a5026ebe974d01f650fa3d988aecf6&utm_source=Research%20newsletter&utm_term=Understanding%20Lowflation

2 Personal Consumption Expenditures Price Index

المالية مسار الإنفاق الحكومي والضرائب، وبالتالي مسار الدين الاسمي، بينما تحدد السلطة النقدية سعر الفائدة الاسمي المدفوع على الاحتياطيات والدين الحكومي، وبالتالي تكوين دين حكومي مستحق بين: احتياطيات البنك المركزي وسندات حكومية خارج البنك المركزي؛ **ليكون للسياستين النقدية والمالية تأثير دائم على مستوى الاستثمار والإنتاج**.

📖 يمكن للحكومة الأمريكية خفض قيمة الدولار من حيث السلع والخدمات، وهو ما يعادل رفع أسعار تلك السلع و الخدمات بالدولار. أي أنه بموجب نظام النقود الورقية، يمكن للحكومة المصممة دائمًا أن تولد إنفاقًا أعلى وبالتالي تضخمًا إيجابيًا[1].

(رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بن برنانكي)

إن السيطرة على حجم النقد يترجم بالسيطرة على معدل التضخم في المدى الطويل. وعلى الرغم من هذا، لا يمكن للبنك المركزي من جانب واحد أن يفرض معدل التضخم على المدى الطويل. لكن يمكنه تحديد مسار مستوى السعر (وبالتالي التضخم) على المدى القصير من خلال معالجة العائد على السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة عندما تكون الاحتياطيات نادرة وعبر الفائدة المدفوعة على الاحتياطيات عندما يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات كفائض عن الحد الأدنى القانوني. وهناك سببان وراء عدم سيطرة البنك المركزي من جانب واحد على معدل التضخم الطويل الأجل:

---

1 Giles Coghlan, QE for the People: Has its Day Come?, 05.12.2019: https://www.investing.com/studios/article-90553?showPreview=true

أولاً، عادة ما تكون البنوك المركزية مقيدة بتكوين أموال من سندات الخزينة؛ فلا يسمح لها بالمشاركة في التحويلات النقدية أو فرض الضرائب؛ فلا ينمو عرض أموال البنك المركزي بسرعة تتجاوز الدين العام لفترة غير محددة.

ثانياً، قد تتضمن القاعدة النقدية M_2 في بعض الأحيان إجمالي الدين العام وليس جزءً منه، عندما ينظر إلى احتياطيات البنك المركزي وأوراق الخزانة كبديلين مقربين؛ ليتشكل عرض النقود الأساسي الفعال من إجمالي المعروض من الأصول الخارجية الذي تتحكم به السلطة المالية بدلا من السلطة النقدية.

التضخم دين حكومي

التضخم هو دين حكومي، قابل للاستبدال مثله مثل النقد، يتم تداوله نقداً؛ فإذا تم رفض الديون الحكومية، تقوم الحكومة بطباعة النقود أو توازن الميزانية؛ فيكون الأول تضخما مباشراً، أما نتائج السلوك الثاني؛ فيكون انكماشاً على شكل عقود ائتمان خاصة. عندئذ يكون التساؤل عن كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي مع عملة تنمو دون طباعة، أو دون اقتراض من القطاع الخاص. لذلك يجب على البلدان الأخرى قياس ناتجها المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، لتكون اللعبة مختلفة بالنسبة لها. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فيتم تداول مزيد من الدولارات المطبوعة وسيكون ذلك معادلاً لمزيد من ناتجها المحلي الإجمالي.

لكن هل ستحل كلمة النمو بدلاً عن كلمة التضخم؟؛ كالقول بأن نمو قطاع الإسكان ارتفع بنسبة ١٠٪ هذا العام، أفضل من القول أن معدل التضخم في

الإسكان ارتفع بنسبة ١٠٪ هذا العام. وقد يتم حظر التضخم في بعض البلدان من سياستها المالية، فالنمو الحقيقي قد يكون ١٪ في السنة، وأي شيء فوقه سيكون مصدره الديون؛ فإذا بلغ النمو في الصين ٦.٥–٧٪ سنويًا، ونما ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار ٢٣٪؛ فيمكن القول أن حجم الديون تضاعف أربعة مرات خلال فترة تضاعف الناتج المحلي الإجمالي. والسبب أنه لا يوجد سداد للديون الحكومية، بل يتم التخلص منها.

إن عجز اليوم هو مجرد انخفاض في معدل التضخم

وهذا يفسر ما ذكرناه في فصل السياسات المالية مبحث القروض والديون؛ بأن الدولار بوصفه أكبر عملة احتياطية؛ فالولايات المتحدة تفلت من العجز التجاري مهما كان كبيراً. كما يفسر قول (جيروم باول)؛ بأن فكرة العجز فكرة خاطئة؛ لا تهم البلدان التي تقترض بعملتها الخاصة: فكمية الأموال مهمة للتضخم؛ فإذا أصبح التضخم مشكلة، فارفع الضرائب واطبع النقود.

لذلك؛ فإن **رقم الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس لا قيمة له؛ إذا لم يتم تضمين الإنفاق الحكومي فيه**، فالاقتصاد سيتقلص في منتصف الركود، أو حتى إن كانت الحكومة تنفق الأموال من ملكيتها. أما وجهة نظر السياسيين الذين يريدون إنفاق مزيد من المال على الاقتصاد والحرب، فهم يريدون القول: إن الاقتصاد ينمو.

لذلك صارت السياسة المالية في مهب الريح، حيث دفعتها السياسة النقدية إلى دهاليز ضيقة لتتقوقع السياسة الاقتصادية فيها عاجزة عن أية حركة.

المبحث الثالث

البطالة[1]

البطالة لغة: من بطل يبطل بطلانًا أي ذهب ضياعًا وخسرًا فهو باطل، والتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة[2].

والبطالة اصطلاحًا: لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص[3]، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج.

أما البطالة في الفقه الإسلامي[4]؛ فهي العجز عن الكسب، وهذا العجز إما أن يكون ذاتيًا كصغر السن والأنوثة والعته والشيخوخة والمرض، أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم، كما أنه إذا كان هناك عامل قوي ولكن لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو غني يملك مالاً لا يستطيع تشغيله فإنهما يعتبران من العاجزين عن الكسب أي من العاطلين عن العمل، ولا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز.

---

[1] قنطقجي، الدكتور سامر مظهر، مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي، ٢٠٠٨-٢٠١٣، الطبعة الثانية الإلكترونية، www.kantakji.com

[2] لسان العرب (مادة بطل).

[3] منظمة العمل الدولية، الدورة: ٧١، سنة: ١٩٨٥، ص ٨٥.

[4] ابن عابدين، حاشية ابن عابدين: ج ٢، ص ٦٧٠، دار الفكر العربي ببيروت.

أنواع البطالة

تقسم البطالة إلى أنواع عديدة تعلقًا بشكلها وبالأسباب التي أدت إلى ظهورها، ويمكن تصنيف الأنواع المعروفة منها ضمن الفئات التالية: البطالة السافرة أو المكشوفة، والاحتكاكية أو المؤقتة، والمقنعة أو الهيكلية أو البنيوية، والموسمية أو الدورية، والبطالة الفنية. وقد تكون بأنواعها السابقة شاملة تصيب جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية أو جزئية تصيب قطاعات محددة. وقد تكون اختيارية أو إجبارية.

وللبطالة أسباب عديدة منها:

١. ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية.

٢. تعويم قيمة العملات.

٣. تراجع الصادرات.

٤. زيادة عدد السكان.

٥. زحف العمالة الأجنبية وهجرة العمالة المحلية المؤهلة.

٦. الاستغناء عن عدد من العمال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات والشركات.

٧. ارتفاع الأجور.

٨. زيادة المنافسة خاصة بعد الحرية التجارية التي تتبناها منظمة التجارة العالمية.

٩. زيادة التقدم التقني وضعف المهارات الفنية للعاملين.

١٠. زيادة نسب التضخم.

١١. سهولة طرد العمال في البلدان التي ليس فيها أنظمة للعاملين يؤدي إلى البطالة السافرة.

١٢. عدم إمكانية طرد العمال في بعض البلدان – بسبب حماية القانون لهم – يؤدي إلى وجود البطالة المقنعة، وذلك لأن صاحب العمل لا يمكنه طرد العامل حتى ولو قصر أو أساء.

١٣. عوامل شخصية.

١٤. اضطراب العلاقة بين العمال وأرباب العمل وتحولها إلى صدامات دموية أحياناً بدلا من أن تكون علاقة اجتماعية إنسانية.

١٥. وجود تعويضات للعاطلين عن العمل في بعض البلدان أدى بالكسولين من أهلها إلى اختيار البطالة.

١٦. انخفاض معدل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن العمال كحل سريع دون دراسة للأسباب الحقيقية لهذا الانخفاض.

١٧. عدم التنسيق الكافي بين خطط وزارات التعليم ومكاتب (العمل والتوظيف) والخرائط الاستثمارية.

الحل الشمولي لمشكلة البطالة

أما الحل الشمولي لمشكلة البطالة؛ فهو برأينا، حل اجتماعي اقتصادي، ولا يصح أن يقتصر على المعالجة الاقتصادية لقصور هذا الحل، وتقتصر التجربة الوضعية في حل مشكلة البطالة على مسكنات وقتية لم تستطع الوصول إلى حل مناسب، فتلخصت إجراءاتها بتأمين مساعدات خارجية أو حكومية على شكل دعم مادي

يتمثل بإِقراض ربوي قد يكون مشفوعًا في بعض الأحيان بفترات سماح للسداد أو بتخفيف الضمانات بتدخل هيئات تبادل الكفالات وجمعياتها.

وبناء عليه، يمكن تقسيم مشكلة البطالة ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع إلى الأنواع التالية:

أولا: **البطالة المقنعة**: تنتشر عادة في الدوائر الحكومية، لذلك فإنها من **مسؤولية الدولة**. وتتم معالجتها بخفض الرواتب، وإعفاء الأشخاص الذين لا يقومون بأعمال منتجة، وخفض أشهر الرواتب؛ كالعمال الموسميين.

ثانيا: **البطالة الظاهرة**: وتقسم إلى بطالة اختيارية وأخرى اضطرارية.

- البطالة الظاهرة الاختيارية: وسببها الرئيس هو الكسل وعدم الرغبة بالعمل، ويشارك في المسؤولية تجاه ذلك أطراف ثلاثة: **مسؤولية الفرد**: وعلاجها بتنمية الحافز الديني، **ومسؤولية المجتمع**، **ومسؤولية الدولة**. ولا يستحق أصحاب هذا النوع من البطالة من أموال الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم: **(لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي)**[1]، بل لابد من خضوعهم للتدريب ثم تؤمن لهم فرص عمل تتناسب وطبيعة خبراتهم وإمكانيتهم.
- البطالة الظاهرة الاضطرارية: وهذه ناجمة عن أسباب عامة، لذلك تتدخل الدولة لمجابهتها باللجوء إلى وسائل غير مباشرة، وأخرى مباشرة.

---

[1] سنن الترمذي.

ويمكن العودة لكتابنا المذكور لمزيد من التفصيل، كما سنتناول هذه القضية بمزيد من الشرح في المباحث التالية.

المبحث الرابع
أثر عرض النقود على التضخم والبطالة

شهد منتصف الستينات انفجار قوى التضخم؛ فتسارعت نمو الأسعار بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والركود، والذي يُسمى بظاهرة التضخم الركودي Stagflation. وتعتبر معدلات البطالة التي بحدود ٦-٧٪ غير مقبولة لخفض الأجور، وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج، وصولاً لخفض الأسعار، وذلك بغية الحد من التضخم.

يرى التفسير الكينزي أن التضخم لا يظهر إلا بعد وصول الاقتصاد لمرحلة التوظيف الكامل. أما فيلبس فيرى أن هناك علاقة عكسية بين نمو البطالة وارتفاع معدل التضخم، وحيث أن التضخم في فكر المدرسة النقدية هو ظاهرة نقدية بحتة يتحكم به خفض معدل نمو عرض النقود على نحو تدريجي من خلال:

- زيادة سعر الفائدة لامتصاص السيولة،
- خفض حجم الائتمان المصرفي.

أما مسببات التضخم الأساسية؛ فهي:

- تزايد الإنفاق العسكري.
- تزايد الدين، سواء اعتماداً على التمويل بالعجز، أو بتوسيع الائتمان المصرفي.
- نمو السيولة الدولية التي تحولت إلى ظاهرة، وهذا النمو زاد حجم التجارة الدولية، وأدى لعدم استقرار العلاقات النقدية الدولية خاصة بعد حاجة

الدول المتأثرة إلى تعويم أسعار صرف عملاتها. أما أهم مسببات نمو السيولة الدولية؛ فهي:

- خروج السيولة من دول العجز ودخولها إلى دول تعاني أصلاً من زيادة السيولة مما يسبب زيادة عرض النقود فيها ويفاقم المشكلة في كليهما.
- زيادة عرض النقود (خلق النقود).
- التوسع بالائتمان بما يتجاوز حجم الاحتياطيات الدولية التي تملكها البنوك المركزية لتمويل عمليات الربح السريع بالمضاربات مما يرفع أسعار الفائدة. وأهم أسباب التوسع: المضاربة بالعملات، والمضاربة بالذهب.
- نظام (بريتون وودز) الذي شمل آليات تضخمية لأنه اعتبر الدولار عملة الاحتياط الدولي، الأمر الذي أدى إلى جعل الأزمة النقدية الدولية انعكاساً مباشراً لأزمتي الاقتصاد الأمريكي ولهيمنة الدولار عالميًا.
- العجز المزمن والمستمر لموازين المدفوعات وخاصة الأمريكي بسبب ارتباطه بالنقد العالمي.

سياسات الحد من التضخم

– الحد من دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال:

- خفض الإنفاق العام.
- إلغاء الدعم السلعي للمواد الغذائية، وتطبيق الزكاة بدل ذلك.
- خفض حجم التوظيف الحكومي.
- تجميد الأجور.

- ضبط التوسع بالدين من خلال تحجيم الائتمان المصرفي للحكومة وقطاعها العام.
- الضرائب التي ترفع الأسعار دون سبب مباشر.
- زيادة فرض الضرائب لتقليل عجز الموازنة، مما يرفع تكاليف الإنتاج، ويخفض الأرباح.
- زيادة أسعار الفائدة، مما يرفع تكاليف الإنتاج، ويرفع سعر صرف العملة المعنية وكلا الأمرين يؤديان إلى:
  - ارتفاع أسعار السوق، وبالتالي حصول التضخم. ثم،
  - زيادة العجز في الميزان التجاري لانخفاض الصادرات. ثم،
  - ارتفاع تكلفة الاستثمار المحلي. ثم،
  - إفلاس الكثير من المؤسسات. ثم،
  - انتشار البطالة.

بعض سياسات الحد من الإفراط في عرض النقود

- تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال:
  - خفض الإنفاق الحكومي.
  - خفض الإنفاق الاجتماعي كالإنفاق على التعليم، والصحة، وإعانات البطالة والشيخوخة، والدعم السلعي للمواد الغذائية.
  - خفض التوظيف الحكومي.
  - خفض الإنفاق على المشروعات العامة.

- خفض الإنفاق على التسليح.

– الدعوة إلى الحرية الاقتصادية المضبوطة.

– دعم وتشجيع القطاع الخاص.

منحنى فيليبس

هو منحنى طوره الاقتصادي النيوزيلندي (إدموند فيلبس[1]) عام ١٩٥٨ بعنوان: العلاقة بين البطالة ومعدل الأجور في الاقتصاد (المملكة المتحدة ١٨٦١–١٩٥٧). وضع فيلبس نظرية (المعدل الطبيعي للبطالة)، بعد دراسة بيانات ١٠٠ سنة حول البطالة والأجور النقدية في بريطانيا. وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتغير في الأجور النقدية، حيث ترتفع الأجور حين تكون البطالة منخفضة، والعكس بالعكس، وذلك ضمن الفترات القصيرة والمتوسطة.

وكلما ازدادت البطالة انخفض ضغوط العمال بالمطالبة بزيادات الأجور، فيضعف الطلب على المشتريات، ثم يضعف النمو الاقتصادي، فتتدنى الأرباح، ويصبح زيادة الأجور أمرًا مستبعدًا، بل قد تنخفض الأجور وصولاً لصرف العمال من العمل.

وبالعكس، فبارتفاع الطلب الكلي (إجمالي الطلب على السلع والخدمات)، يزداد طلب المنتجين على القوى العاملة لمقابلة زيادة الإنتاج (مع مراعاة مدى أتمتة الإنتاج)، فإذا زاد الطلب عن العمل، ارتفعت الأجور، وارتفعت تكاليف الإنتاج، ما يسبب ارتفاع الأسعار (مع مراعاة مرونة الأسعار) فيزداد التضخم.

[1] إدموند فيلبس، جامعة كولومبيا، جائزة نوبل في الاقتصاد عن العام ٢٠٠٦.

وهذا ما يثبت العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

يرى[1] Joseph E. Stiglitz[2] أنه إذا ما حاولت الحكومات دفع معدلات البطالة إلى مستويات منخفضة أكثر مما ينبغي، فسوف ترتفع معدلات التضخم. يُستنتج من ذلك استحالة تخفيض معدلات البطالة بصورة مستديمة دون التسبب في ارتفاع مستويات التضخم.

وينبغي التركيز على استقرار الأسعار من خلال استهداف معدل بطالة لا يسمح بزيادة مستوى التضخم، وهو ما أطلق عليه (معدل بطالة لا يقود إلى تسارع التضخم)، وهذه نظرة تميل بالمعالجة نحو السياسة الاقتصادية أكثر من السياسة النقدية.

وقد لا تكون العلاقة السابقة صحيحة بالكامل، فقد يظهر التضخم الركودي مقرونًا بازدياد التضخم والبطالة معًا؛ حيث يكون معدل ارتفاع التضخم مصحوبًا بارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. بينما يخالف التفسير الكينزي كل ما سبق لأنه يرى أن التضخم لا يظهر إلا بعد وصول الاقتصاد لمرحلة التوظيف الكامل.

---

1 Joseph E. Stiglitz, The Phelps Factor, Project Syndicate, Dec 1, 2006: http://www.project-syndicate.org/commentary/the-phelps-factor/arabic

2 Joseph E. Stiglitz, a Nobel laureate in economics, is University Professor at Columbia University and Chief Economist at the Roosevelt Institute.

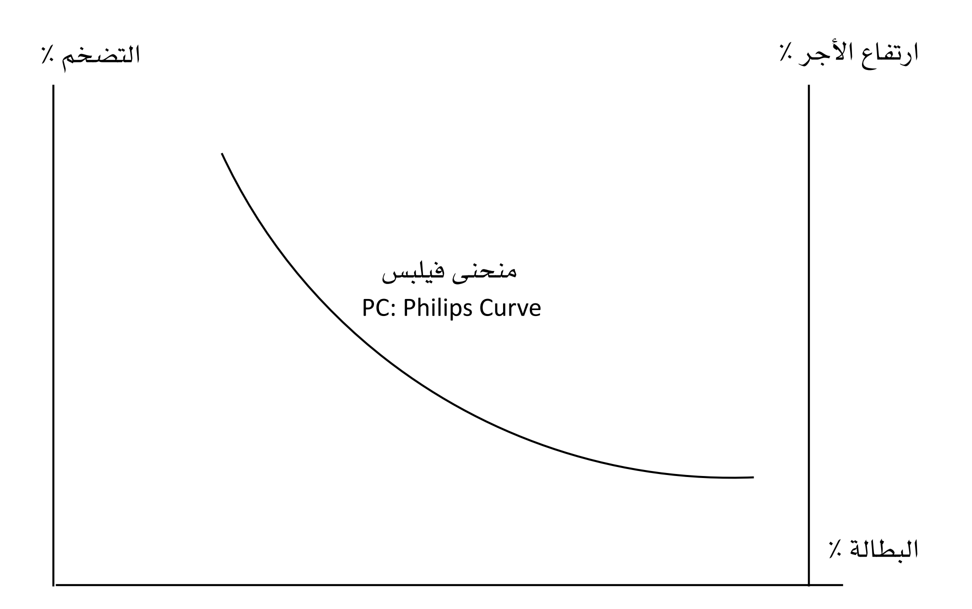
سياسات مجابهة التضخم

١– **سياسة مهاجمة التضخم استباقيًا**، قد يؤدي التضخم؛ حتى عند مستوياته المنخفضة أو المعتدلة، إلى آثار ضارة على الناتج، أو توفير فرص العمل، أو النمو، أو توزيع الدخل.

٢– **سياسة التعايش**: أي القبول بمعدلات معقولة للبطالة وأخرى للتضخم؛ فلا دليل يؤكد أن ارتفاع معدلات التضخم بشكل طفيف، غير قابل للتصحيح بتكاليف بسيطة نسبيًا مقارنة بمنافع توفير فرص العمل الإضافية والنمو الناجم عن التوسع المفرط في الاقتصاد الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الأساس.

ويوضح منحنى فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم من أجل معدل تضخم متوقع ومعدل بطالة طبيعي، ويبين إمكانية التعايش معهما. وهذا ما يسمى بسياسة القبول بمعدل بطالة مستقر مقابل معدل تضخم ثابت، حيث يعدُّ معدل البطالة الطبيعي بحدود (٦–٧٪)، وهو ما يُعرف بالتضخم الركودي.

كما يبين منحنى فيلبس العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم من جهة، وبين البطالة والتغير في الأجور النقدية من جهة أخرى، الشكل (٣٨). فكلما انخفض التضخم ازدادت البطالة وانخفضت معدلات الأجور، والعكس بالعكس.

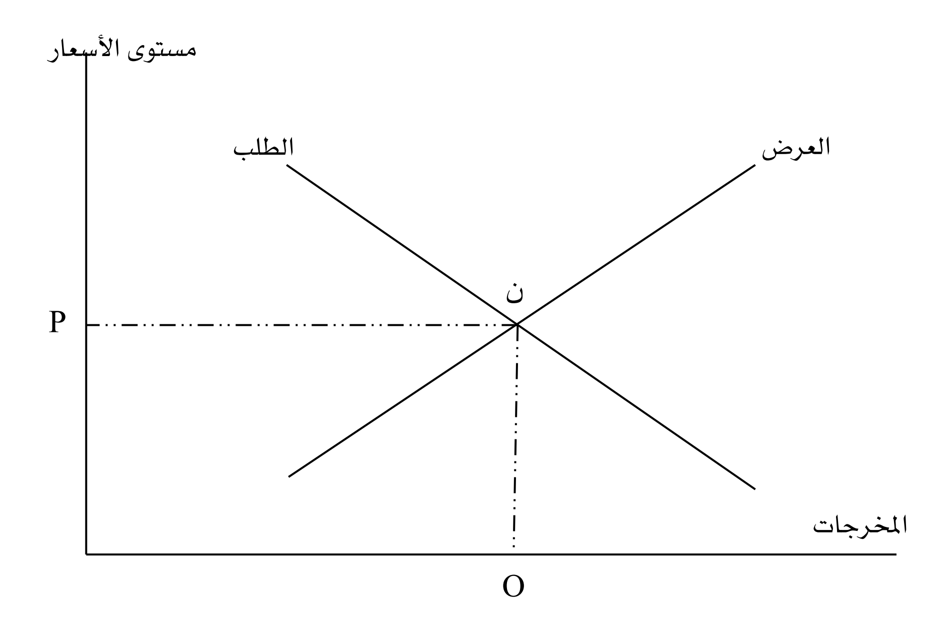


الشكل (٣٨) منحنى فيليبس

ويعبّر ارتفاع مستويات الأسعار عن التضخم عندما يكون مستمراً ومؤثراً على الأجور بشكل سلبي، ويعبر الإنتاج بأنواعه (السلعي والخدمي إضافة للتحويلات) عن البطالة؛ فكلما انخفضت معدلات البطالة زاد الإنتاج، والعكس بالعكس.

إذاً كلما زادت المخرجات زادت الحاجة إلى طلب النقد لتحقيق كفاية التبادل في السوق، والعكس بالعكس، وحفاظًا على وظيفة النقد الأساسية بوصفه وسيلة للتبادل يتوجب على السلطات النقدية زيادة عرض النقود لتحقيق تلك الكفاية، وإلا زادت الأسعار النقدية لتعذر المقايضة عن إتمام عمليات التبادل رغم أنها تحل جزءً من إشكاليات التبادل. كما تحل المقاصة بين أطراف عملية التبادل جزءً آخر من المشكلة لكنها تستلزم وجود علاقات تبادل مشتركة بين المتبايعين، ويبقى هذا الأمر محدوداً على مستوى السوق المترامية الأطراف.

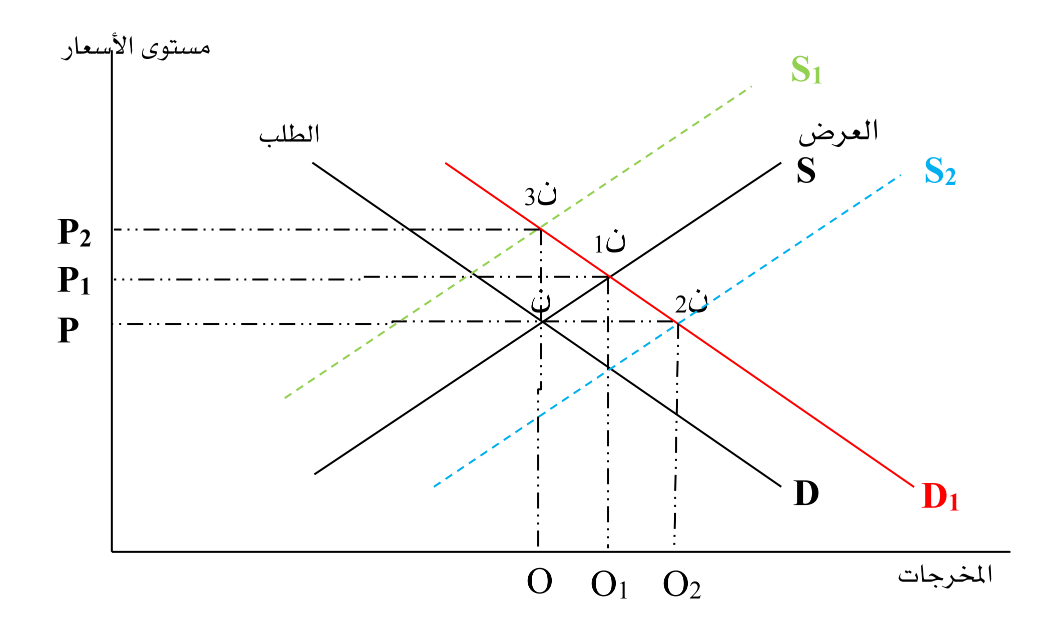
يحدد الشكل التالي نقطة التعادل (ن) بين العرض والطلب على النقود لتلبية حاجة السوق الناجمة عن زيادة العلاقات (الإنتاجية والتجارية) بين أفراد السوق، **ولا تعتبر أنشطة المضاربة أنشطة منتجة إذا لم تتقيد عمليات التبادل فيها بتملك أحد البدلين أو كليهما**، وذلك منعاً للعمليات التضخيمية التي تزعزع حركة السوق بشكل وهمي؛ كبيوع المستقبليات، وهذا ما أرسته الشريعة الإسلامية بتحريم بيع ما لم يُملك، الشكل (٣٩) :



الشكل (٣٩) نقطة التعادل (ن) بين العرض والطلب على النقود لتلبية حاجة السوق

وحسب ، الشكل (٤٠)، فإذا زاد النشاط الإنتاجي والتجاري، من O إلى O_2، فإن منحنى الطلب على النقد سيزداد من D إلى D_1. وعليه :

- إذا كان النقد متوفراً زيد عرض النقود من S إلى S_2 لمقابلة زيادة الأنشطة الإنتاجية والتجارية بما فيها التحويلات من O إلى O_2 لتحافظ الأسعار على مستواها عند P ونقطة التوازن ن2 .
- وإذا لم يتوفر النقد ولم يزد عرضه ليبقى عند S فإن نقطة التعادل ستكون عند ن1 ، ليرتفع السعر إلى P_1 فيما لو زادت الأنشطة الإنتاجية والتجارية إلى O_1، أما إذا بقيت عند O واستمر ازدياد الطلب على النقد فإن الأسعار ستزداد إلى P_2 .



الشكل (٤٠) منحنى الطلب على النقد وزيادة النشاطين الإنتاجي والتجاري

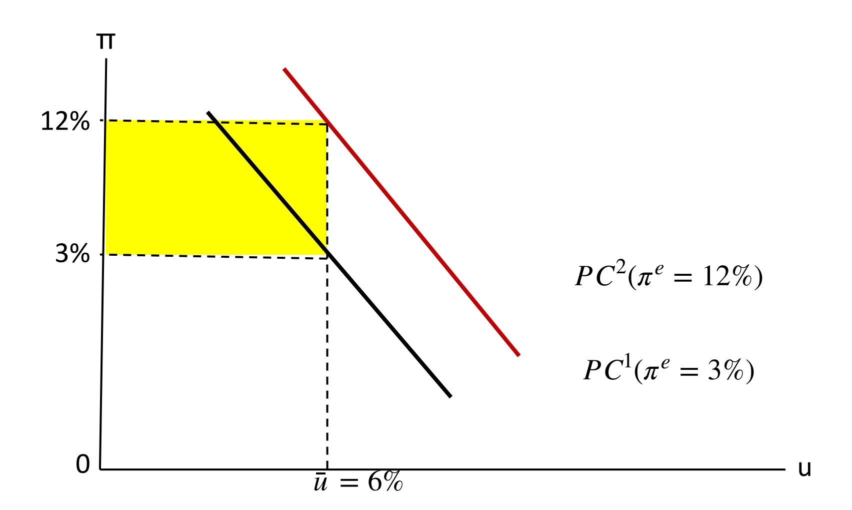
وعليه ستكون سياسات السلطة النقدية فاعلة في الحالات التي يحصل فيها ارتفاع السعر بسبب نقص السيولة السوقية مما يوجب التدخل لعرض الكميات الصحيحة بما يساير حالة الاقتصاد .

أما إذا كان ارتفاع السعر عادلاً كما أسلفنا في أبحاث سابقة، فلا يعدُّ تضخمًا ناشئًا عن اختلال ظروف العرض والطلب بسبب التلاعب والتدخل كالمضاربات غير المجدية، ويترتب على السلطات النقدية عندئذ ألا تزيد عرض النقود بل التدخل بسياسات اقتصادية كالضغط على الطلب أسوة بفعل عمر رضي الله عنه عندما قال لمن اشتكوا إليه غلاء الأسعار: (أرخصوها بالترك)، وهذا من انضباط السوق.

وإن كان ارتفاع السعر غير عادل كأن يكون بسبب تدخل السلطات الحاكمة بسياسات خاطئة، أو بسبب تلاعب التجار والسماسرة بالمضاربات والاحتكار، عندئذ يجب عدم زيادة عرض النقود بل التدخل بسياسات اقتصادية للحد من المضاربات أو بالتسعير.

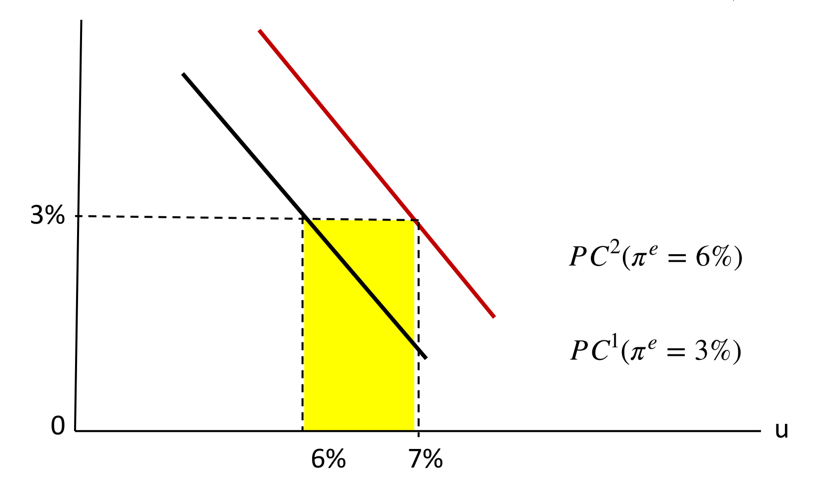
لذلك نصح فريق **Joseph E. Stiglitz**[1] الرئيس كليتنون؛ استناداً للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد آنذاك، إلى قبول معدل البطالة الذي لا يقود إلى تسارع معدلات التضخم، وفعلاً هبطت معدلات البطالة إلى ٣.٨٪ دون تغير معدلات التضخم.

1 IIBD, Joseph.



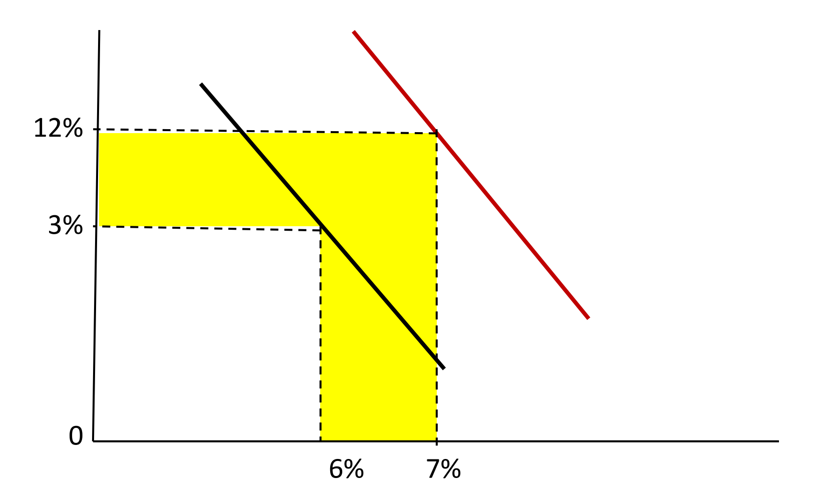
الشكل (٤١) منحنى فيلبس وارتفاع معدل التضخم وثبات معدل البطالة

ويبين الشكل (٤١) انزياح منحنى فيلبس نحو الأعلى ليعكس ارتفاع معدل التضخم من ٣٪ إلى ١٢٪ مقابل ثبات معدل البطالة عند ٦٪ .



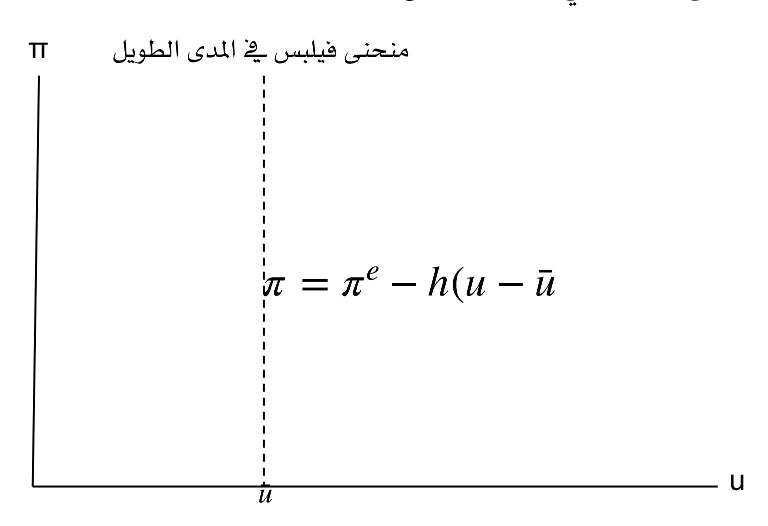
الشكل (٤٢) منحنى فيلبس وارتفاع معدل البطالة مع ثبات معدل التضخم

ويبين الشكل (٤٢) انزياح منحنى فيلبس نحو اليمين ليعكس ارتفاع معدل البطالة من ٦٪ إلى ٧٪ مقابل ثبات معدل التضخم عند ٣٪، ويمكن تصوير التغيرات معًا بالشكل (٤٣) :



الشكل (٤٣) منحنى فيلبس والتغيرات جميعها

ومنحنى فيلبس في المدى الطويل :



الشكل (٤٤) منحنى فيلبس في المدى الطويل

منحنى فيلبس ورسم السياسات حسب النموذج الكلاسيكي

للحد من ركود سوق العمل؛ نزيد الأجور، فيرتفع الطلب، مما يرفع التضخم

إنه[1] لمعرفة حد الركود، يجب تحديد معدل البطالة الطبيعي u^*، والذي يمكن استنتاجه من معلومات أخرى؛ كمؤشر CPI[2]، وبالنسبة لواضعي السياسة النقدية، هو متغير رئيسي؛ فإذا انخفض معدل البطالة السائد دون الحد الطبيعي، يبدأ الاقتصاد في بناء ضغوط تضخمية. عند ذلك يجب اتخاذ قرارات تتعلق بسعر الفائدة استناداً إليه.

مثال: بفرض أن نسبة البطالة ٣.٩٪؛ فإذا انخفضت لأقل من u^*؛ فستتراوح تقديرات u^* باستقراء انخفاضات السنوات المقاربة إلى ٤.٧٪ تقريباً؛ ليبدأ التضخم في الإقلاع، وبالتالي يجب رفع أسعار الفائدة ليكون معدل البطالة ٤.٥٪ أو ٥٪ لدفع التضخم.

ذكر خبراء اقتصاديو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي في ورقة بحثية:

(لأن السياسة النقدية تعمل بفترة من التأخير، فإن انتظار حصول التضخم قبل أي رد فعل؛ أمر غير مرغوب فيه، خاصة عندما تكون الظروف الاقتصادية بتلك الانحرافات الكبيرة للتضخم؛ هدفها تحقيق نتائج معقولة)[3].

يستدل من هذا النص أن:

---

[1] Wolf Richter, Fed Economists Deliver Ammo for Hawkish Approach to Inflation, Aug 26, 2018:
https://wolfstreet.com/2018/08/26/fed-staff-lays-intellectual-foundation-for-hawkish-approach-to-inflation/

[2] الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI Consumer Price Index

[3] الاقتباس هو ختام ورقة بحثية مؤلفة من ٣٩ صفحة وضعت من قبل خمسة خبراء اقتصاديين من مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي:
https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/files/fomcprojtabl20180613.pdf

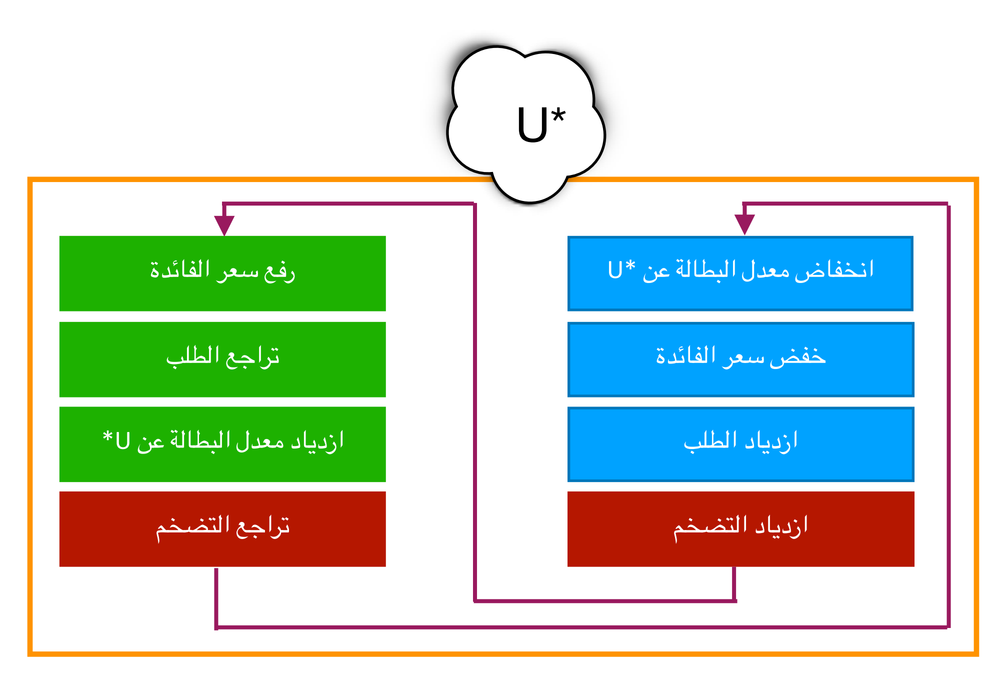
- الانتظار مع رفع نسبة الفائدة حتى يتحقق التضخم؛ أمر غير مرغوب فيه.
- يصدق ذلك اليوم بعد سنوات من سياسة التيسير الكمي والسياسة العالمية للفائدة الصفرية والسلبية، عندما تكون الانحرافات الكبيرة للتضخم؛ أشبه بطفرة مفاجئة يصعب السيطرة عليها، هي نتيجة معقولة.

لذلك فإن تأخيرات كل مرحلة ستكون كالتالي:

- بين رفع سعر الفائدة عندما تبدأ البطالة في الارتفاع.
- بين ارتفاع معدلات البطالة عندما يبدأ الطلب بالتراجع.
- بين وقت تراجع الطلب وحركة التضخم التي تبدأ بالتراجع.
- هذا التأخير هو المفتاح؛ فخلال هذا الفارق، قد يتجاوز التضخم؛ لأن العملية تستغرق وقتًا طويلاً؛ ومن ثم يتعين على الاحتياطي الفيدرالي أن يُضيّق بشكل أكبر وأسرع في التعامل مع التضخم الأعلى، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى مما كان متوقعًا في الأصل، والفوضى تسمى ركودًا أو ما هو أسوأ.

ويمكن تلخيص إجراءات السياسة النقدية وتداخلها مع السياسة المالية بالشكل (٤٥)، ويبدو عقم هذه السياسة بدورانها في حلقة مفرغة:

- المرحلة الأولى: تكون عند انخفاض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي، فيكون رفع سعر الفائدة هو الإجراء التالي، فيزداد الطلب، وصولاً إلى ارتفاع التضخم.
- ثم تبدأ المرحلة الثانية حيث المعالجة العكسية؛ فبعد رفع سعر الفائدة، يتراجع الطلب، فتزداد البطالة عن معدلها الطبيعي، ومن ثم يتراجع التضخم.
- فإذا انخفض عن معدله الطبيعي عدنا للمعالجة حسب المرحلة الأولى وهكذا.



الشكل (٤٥) رسم السياسات حسب النموذج الكلاسيكي والحلقة المفرغة لتداخل التضخم والبطالة والفائدة

إن هذه المدرسة الفكرية ترى أنه من الأفضل السماح للتضخم بالارتفاع قبل رفع معدلات الفائدة، بغض النظر عما يأتي بعد ذلك، والأساس الفكري الذي يقدّره الاقتصاديون للمضي في رفع نسبة الفائدة إلى أن تؤدي البطالة إلى حد ما لمنع التضخم من الإقلاع في ظل ظروف مثالية.

لكن على الأرجح، وبما أن التضخم قد يكون قد بدأ بالفعل بحلول ذلك الوقت، ونظراً للتأخر، فستكون هناك حاجة لمعدلات أعلى لرفع البطالة أكثر حتى تعيد التضخم إلى التراجع قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة بالكامل، وهذا هو الخطر، كما أن الانحرافات الكبيرة للتضخم ينبغي تجنبها بعدم انتظار حدوث تضخم أعلى من الهدف.

الفرق بين التضخم الجامح والانكماش:

التضخم المفرط هو فقدان الثقة في العملة. ويؤدي هذا إلى أن الأسعار تفوق باستمرار ما

يمكن طباعته. وتصبح المشكلة أنه لا يستطيع أحد تحمل الأسعار، وهو نفس الشيء في حالة الانكماش. الذي يكافح بطباعة النقود (إصدار الديون).

قانون أوكان

هو قانون وضعه الاقتصادي الأمريكي (أرثر أوكان Arthur Okun)[1] لبيان العلاقة بين البطالة والناتج القومي أو الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٢.

يحدد قانون (أوكان)[2] العلاقة بين معدل البطالة والناتج القومي الإجمالي GNP؛ فعندما ينخفض معدل البطالة بنسبة ١٪، يرتفع الناتج القومي الإجمالي ٢٪. ورغم أن القانون ينطبق على الاقتصاد الأمريكي خاصة عندما يكون معدل البطالة محصوراً بين ٣.٠–٥ .٧٪ فيمكن الاستفادة منه لغيره.

إن أثر Okun على الناتج المحلي الإجمالي GDP؛ بأن كل زيادة قدرها ١٪ في نسبة البطالة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٪

لذلك فالعلاقة عكسية بين البطالة والإنتاج؛ فعندما ترتفع معدلات البطالة، ينخفض الناتج القومي الإجمالي[3] والناتج المحلي الإجمالي[4] في وقت واحد، وعندما

---

[1] https://en.wikipedia.org/wiki/Arthur_Melvin_Okun

[2] Investopedia: https://www.investopedia.com/terms/o/okunslaw.asp

[3] ويكيبيديا: الناتج القومي الإجمالي هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما. وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول.

[4] ويكيبيديا: الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة. ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد.

تنخفض معدلات البطالة، فمن المتوقع زيادة الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي أيضًا.

وبالنسبة للدول الصناعية التي لديها أسواق عمل أقل مرونة من أسواق الولايات المتحدة، كفرنسا وألمانيا؛ فتميل إلى زيادة معاملات (أوكان)، أي أن نفس النسبة المئوية للتغير في الناتج القومي الإجمالي لها تأثير أقل على معدل البطالة عنها في الولايات المتحدة.

يمكن التعبير عن قانون (أوكان) كما يلي[1] :

$$\frac{\bar{Y} - Y}{\bar{Y}} = c(u - \bar{u})$$

حيث أن :

Y الإنتاج الفعلي

$\bar{Y}$ الإنتاج المحلي المقدر

U معدل البطالة الفعلي

$\bar{u}$ معدل البطالة المحتمل

C ثابت (أوكان)

ولحساب الفجوة من قانون (أوكان) بشكل علمي؛ فيتم تقديرها بما يعرف بنموذج معدل النمو لقانون (أوكان) الذي يرتبط بتغيرات الناتج نسبة لتغيرات البطالة:

1 IIBD, Investopedia.

$$\frac{\triangle Y}{Y} = k - c \triangle u$$

حيث أن :

$Y \triangle$ التغير في الناتج الفعلي من سنة إلى أخرى

$u \triangle$ التغير في البطالة الفعلية من سنة إلى أخرى

K متوسط معدل النمو السنوي لناتج العمالة الكاملة

فإذا بلغت قيمة $K = 3\ \%$ و $C = 2$؛ فيمكن كتابة المعادلة :

$$\frac{\triangle Y}{Y} = 3\% - 2 \triangle u$$

ويتم إجراء هذه الحسابات كل ثلاثة أشهر، وبمقارنة البيانات الفعلية والمتنبأ بها يبدو قانون (أوكان) كأداة مساعدة في تنبؤ اتجاهات البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . إلا أن دقة البيانات ليست مثالية نظراً لظروف السوق غير المتوقعة التي قد تؤثر على معامل (أوكان) . لكنه يبقى أداة مقبولة من قبل المتنبئين لتحليل الاتجاه قصير المدى بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بدل استخدامها في المدى الطويل .

إن خفض معدل البطالة بمقدار نقطتين نسبيتين حسب (أوكان) سيزيد الناتج بنسبة تتراوح ما بين ٢٪ إلى ٦٪ (والعكس بالعكس)، وتعادل تلك النسبة ما قيمته (٠.٥٠–١.٥٠) تريليون دولار في حالة أمريكا، وهذا مبلغ كافي لوضع نظام الضمان الاجتماعي في أمريكا على قدمين ثابتتين لمدة تتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ عام قادمة .

📖 تكون البطالة ثابتة إذا حقق GDP نمواً قدره ٣.٤٪ بشكل مجمل، أو ٣.٧٣ خلال ١٩٨٢، أو ٢.٩٩ لما بعد ١٩٨٢. وبالمقابل فإن لكل نسبة مئوية تزداد البطالة بنسبة ١٪ بشكل مجمل، أو ١.٨٧ خلال ١٩٨٢، أو ١.٤٩ لما بعد١٩٨٢[1].

ولحساب فجوة GDP نقارن بين معدل البطالة الحالية مع المعدل الطبيعي للبطالة، فقانون (أوكان) يبرهن على تأثر الاقتصاد المحلي بانخفاض ناتجه ٢٪ مقابل كل ١٪ زيادة في معدل البطالة؛ فزيادة التوظيف عن الحد الطبيعي معناه ارتفاع GDP وتكون الفجوة تراجعية، وعند نقصان التوظيف عن الحد الطبيعي معناه أن GDP مرتفع جداً، ويجب خفضه للتحكم بمعدلات التضخم، وفي هذه الحالة تكون الفجوة تضخمية.

إن مضاعف الإنفاق يمثل الميل الحدي للأموال الجديدة المسربة من الاقتصاد ويكافئ مقلوب مجموع الميول الحدية للادخار والاستيراد والضرائب.

وبناء على ما سبق، **يمكن تحديد الحافز أو الانكماش المالي الذي يعادل نتيجة تقسيم فجوة قيمة الناتج المحلي على مضاعف الإنفاق**؛ فإذا بلغ المضاعف ±٢ مثلا فيتوجب الضخ أو الامتصاص بمقدار نصف الفجوة بحسب إشارتها (±).

فإن كانت فجوة تضخمية (+٢) فالامتصاص هو ما يجب عمله كأن تزيد الحكومات ضرائبها المفروضة أو أن تقلل من إنفاقها أو الاثنين معًا بغية جعل الاقتصاد أقل انتعاشًا، والعكس بالعكس، أي إذا كانت فجوة GDP تراجعية فعلى

1 Economists View: http://economistsview.typepad.com/economistsview/2006/03/okuns_law_then_.html

الحكومات خفض ضرائبها أو زيادة إنفاقها أو الاثنين معًا بهدف إخراج الاقتصاد من انكماشه ليبدو أكثر انتعاشًا. أما معادلات الحساب فهي:

معدل زيادة البطالة = معدل البطالة – معدل البطالة الطبيعي (٦.٥٠)

حيث يفترض أن معدل البطالة الطبيعية والمقبولة هي بحدود ٦–٧٪.

فجوة GDP٪ = معدل زيادة البطالة × ٢٪

حيث كل ١٪ زيادة بمعدل البطالة يكلف الاقتصاد تراجع الناتج المحلي ٢٪ حسب أوكان.

فجوة GDP$ = الناتج المحلي GDP × فجوة GDP٪

فإن كانت الفجوة سالبة كانت تراجعية وإلا كانت تضخمية، ويلخص ذلك الجدول (١٢) الآتي:

الفجوة	السياسة	الأدوات
تراجعية	الضخ	- خفض الضرائب - زيادة الإنفاق - الاثنين معًا
تضخمية	الامتصاص	- زيادة الضرائب - خفض الإنفاق - الاثنين معًا

الجدول (١٢) السياسة المالية وفجوة الناتج

الميل الحدي للمسحوبات = الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستيراد + الميل الحدي للضرائب

مضاعف الإنفاق = ١ ÷ [الميل الحدي لمسحوبات]

الحافز المطلوب = فجوة GDP$ ÷ مضاعف الإنفاق

ويوضح الجدول (١٣) أمثلة (سيناريوهات) على تطبيق السياسات المناسبة:

		زيادة معدل البطالة	GDP Gap%	GDP Gap$	مضاعف الإنفاق	الحافز المطلوب
Scenario 1						
GDP ($Billions)	1100	-1.0	-2.0%	-22.0	2.0	-11.0
Unemployment Rate	5.5					
Marginal propensity to save	10%					
Marginal propensity to import	15%			Change Taxes	9.0	Up
Marginal propensity to tax (average tax rate)	25%			Change Spending	-2.0	Down
Marginal Propensity to Withdraw (MPW)	50%			Net Change	-11.0	Down
Scenario 2						
GDP ($Billions)	1000	0.5	1.0%	10.0	2.5	4.0
Unemployment Rate	7					
Marginal propensity to save	5%					
Marginal propensity to import	10%			Change Taxes	-2.0	Down
Marginal propensity to tax (average tax rate)	25%			Change Spending	2.0	Up
Marginal Propensity to Withdraw (MPW)	40%			Net Change	4.0	Up
Scenario 3						
GDP ($Billions)	1200	-0.4	-0.8%	-9.6	3.0	-3.2
Unemployment Rate	6.1					
Marginal propensity to save	1%					
Marginal propensity to import	12%			Change Taxes	1.2	Up

Marginal propensity to tax (average tax rate)	20%			Change Spending	-2.0	Down
Marginal Propensity to Withdraw (MPW)	33%			Net Change	-3.2	Down
Scenario 4						
GDP ($Billions)	1150	2.0	4.0%	46.0	2.9	16.1
Unemployment Rate	8.5					
Marginal propensity to save	10%					
Marginal propensity to import	10%			Change Taxes	-6.1	Down
Marginal propensity to tax (average tax rate)	15%			Change Spending	10.0	Up
Marginal Propensity to Withdraw (MPW)	35%			Net Change	16.1	Up
Scenario 5						
GDP ($Billions)	1200	-2.5	-5.0%	-60.0	2.5	-24.0
Unemployment Rate	4					
Marginal propensity to save	0%					
Marginal propensity to import	15%			Change Taxes	13.0	Up
Marginal propensity to tax (average tax rate)	25%			Change Spending	-11.0	Down
Marginal Propensity to Withdraw (MPW)	40%			Net Change	-24.0	Down
Scenario 6						
GDP ($Billions)	1100	0.0	0.0%	0.0	2.0	0.0
Unemployment Rate	6.5					
Marginal propensity to save	0%					

Marginal propensity to import	25%			Change Taxes	-2.0	Down
Marginal propensity to tax (average tax rate)	25%			Change Spending	2.0	Up
Marginal Propensity to Withdraw (MPW)	50%			Net Change	4.0	Up

الجدول (١٣) سيناريوهات على تطبيق السياسات المناسبة

يلاحظ من الأدوات المستخدمة لتحقيق السياسة المنشودة أن زيادة الإنفاق العام يحتاج إلى تمويل، والتمويل مصدره إما زيادة إيرادات الحكومة أو زيادة الضرائب، فإن زادت الحكومة الضرائب انعكست نتائج (أوكان)، فزيادة الضرائب ينصح بها مع الفجوة التضخمية.

وإذا تدبرت الحكومة تمويل إنفاقها من إيرادات تخصها فإن الأمور ستسير بالصورة المرسومة. وهذا ما يتناسب والفكر المالي الإسلامي حيث لبيت المال موارده الخاصة.

قاعدة تايلور[1]

نشر جون تايلور[2]، الخبير اقتصادي الأكاديمي من جامعة ستانفورد أشهر قواعد السياسة النقدية في عام ١٩٩٣. وقد تبع الاقتصاديون، وصناع السياسة النقدية

[1] Is the Fed Following a “Modernized” Version of the Taylor Rule? Part 1, Kevin L. Kliesen, The Federal Reserve Bank of St. Louis, 15-01-2019: https://research.stlouisfed.org/publications/economic-synopses/2019/01/15/is-the-fed-following-a-modernized-version-of-the-taylor-rule-part-1?utm_medium=email&utm_campaign=201802A

[2] ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/جون_تايلور_(عالم)

قاعدة (تايلور) ومتغيراتها[1] على نطاق واسع. وتنص القاعدة في شكلها الأساسي على أنه ينبغي للسلطة النقدية أن تحدد سعر سياستها بالطريقة التالية:

$$i_t = r^* + \pi_t + \alpha(y_t - y^*) + \beta(\pi_t - \pi^*)$$

حيث:

i	هو سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الاسمية؛
r^*	هو سعر الفائدة الحقيقي للتوازن؛
π_i	هو معدل التضخم الحالي ويقاس من العام السابق؛
y_t	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP
y^*	هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل
$y_t - y^*$	الفرق بينهما هو الفجوة في الناتج؛
π^*	هو التضخم المستهدف من الاحتياطي الفيدرالي، وهو حالياً ٢٪ حسب مؤشر أسعار نفقات المستهلكين.

هناك ثلاثة مبادئ أساسية في قاعدة تايلور:

أولاً، رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بشكل نسبي أكثر عندما يزداد التضخم. وهذا معروف باسم مبدأ تايلور.

ثانياً، ينبغي تعديل سعر الفائدة استجابة لفجوة الإنتاج، وهو مقياس "الركود" في الاقتصاد. وتعرف هذه العلاقة بعلاقة (فيلبس)، حيث ينخفض التضخم (أو

1 Koenig, Evan F.; Leeson, Robert and Kahn, George A., eds. "The Taylor Rule and the Transformation of Monetary Policy." Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2012.

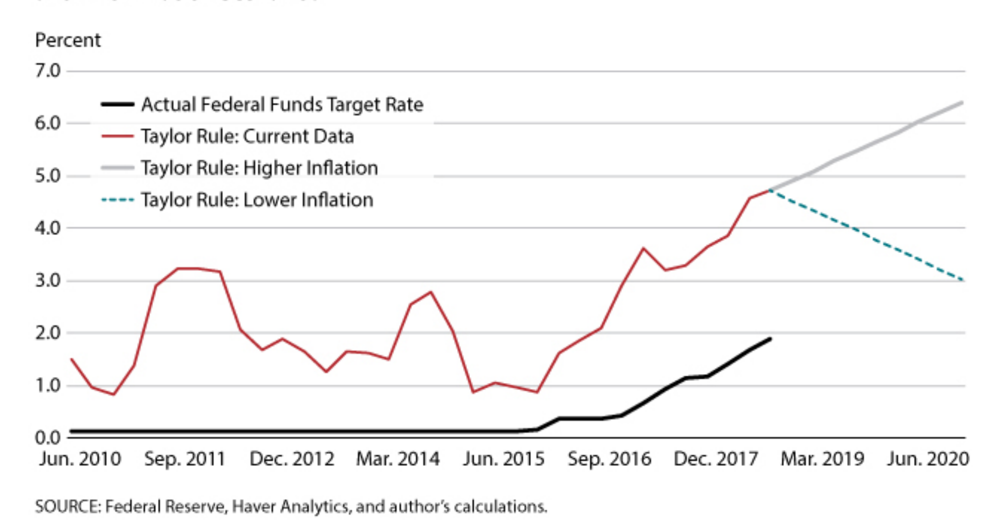
يزيد) إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أو يزيد) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل. في مواصفات تايلور الأصلية، كانت المعاملات على الإنتاج والفجوات في التضخم α و β، على التوالي، لكل منها ٠,٥ .

ثالثًا، نصّ (تايلور) على أن سعر الفائدة الحقيقي المتوازن r^*، يجب أن يكون ثابتًا بمرور الوقت بنسبة ٢٪ . على الرغم من أن (تايلور) يعتقد أن r^* يجب أن تظل ثابتة بمرور الوقت، إلا أن صانعي السياسة الآخرين تبنوا بدلاً من ذلك الموقف بأن r^* يتغير بمرور الوقت ويعتمد بشكل مهم على معدل النمو الأساسي للاقتصاد وعوامل أخرى، مثل الطلب على سندات الخزينة الخالية من المخاطر؛ أي الأصول الآمنة[1] .

ولتوضيح مبدأ (تايلور) المشار إليه أعلاه، يوضح الشكل (٤٦)، كيف أن قاعدة (تايلور) سوف تتطور في ظل سيناريوهات ارتفاع وانخفاض التضخم حتى نهاية عام ٢٠٢٠ . فبداية يزداد التضخم بمقدار ١٢.٥ نقطة أساس لكل ربع (٠.٥ نقطة مئوية سنويًا) من الربع الثالث من عام ٢٠١٨ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ . ثم سيتباطأ التضخم بنسبة ١٢.٥ نقطة أساس في كل ربع . ويفترض كل سيناريو أن فجوة الإنتاج تظل ثابتة عند القيمة التي كانت سائدة في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ . وكما هو متوقع، وفي إطار سيناريو التضخم المرتفع، تشير القاعدة إلى أن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة يجب أن تستمر في رفع المعدل المستهدف .

[1] Laubach, Thomas and Williams, John C,"Measuring the Natural Rate of Interest Redux." Business Economics, April 2016, 51(2), pp. 57-67.

ويشير إلى عكس ما إذا كان التضخم سيتباطأ – مرة أخرى، بافتراض عدم تغير فجوة الإنتاج.



الشكل (٤٦) تطور قاعدة (تايلور) في ظل سيناريوهات ارتفاع وانخفاض التضخم

يبين الشكل أيضاً أنه خلال التوسع الحالي، كان المعدل المستهدف الفعلي للأموال الفيدرالية دون المعدل الذي تقترحه قاعدة (تايلور). وباستخدام البيانات الفعلية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨، بلغ المعدل المستهدف الفعلي للأموال الفيدرالية ١.٨٨٪، في حين تشير القاعدة إلى أن المعدل ينبغي أن يكون حوالي ٤.٧٥٪[1].

رفعت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المدى المستهدف لمعدل الأموال الفيدرالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى ٢ إلى ٢.٢٥٪ في ختام اجتماعها بين ٢٥–٢٦ سبتمبر ٢٠١٨. ومع ذلك، كان متوسط معدل للربع (باستخدام البيانات اليومية) ١.٨٨٪.

[1] Taylor, John B. "Discretion versus Policy Rules in Practice." Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 1993, 39, pp. 195-214.

يشير الاختلاف الكبير بين السعر المستهدف الفعلي للأموال الفيدرالية والسعر المشار إليه في قاعدة (تايلور) باستخدام البيانات الحالية إلى أن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة قد اتبعت نسخة مختلفة من قاعدة تايلور؛ ففي خطاب ألقاه (جيمس بولارد) قدم للبنك الاحتياطي الفيدرالي في (سانت لويس) بديلاً عن قاعدة (تايلور) .

قاعدة بولارد - أو قاعدة تايلور المعدلة[1]

قدم بنك الاحتياطي الفيدرالي في (سانت لويس) نسخة بديلة من قاعدة (تايلور) التي تعكس ثلاثة تطورات تواجه صناع السياسة النقدية :

أولاً، دخل الاقتصاد في نظام اقتصادي ذي معدلات فائدة منخفضة يعكس، على نحو مهم، ضعف نمو الإنتاجية والطلب القوي على الأصول الآمنة .

ثانيًا، يبدو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي نجح في تصميم نظام من توقعات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبيًا، والتي ترتكز بالقرب من هدف التضخم في الاحتياطي الفيدرالي .

ثالثًا، اختفت علاقة (فيلبس) التي تفرض علاقة سلبية بين التضخم والمستوى الحالي لمعدل البطالة ومقياس المعدل الطبيعي .

---

1 Is the Fed Following a “Modernized” Version of the Taylor Rule? Part 2, Kevin L. Kliesen, The Federal Reserve Bank of St. Louis, 15-01-2019:
Part-2:
https://research.stlouisfed.org/publications/economic-synopses/2019/01/15/is-the-fed-following-a-modernized-version-of-the-taylor-rule-part-2

وبناء على ذلك، فإن هذا التطور يعني أن الانخفاض في معدل البطالة نسبة إلى المعدل الطبيعي سيكون له تأثير ضئيل جداً على التضخم. وبالنظر إلى هذه التطورات، يقترح (بولارد) بديلاً، يصفه بنسخة حديثة من قاعدة (تايلور):

$$i_t = \rho i_{t-1} + (1-\rho)(r_t^* + \pi^* + \phi_\pi \pi_t^{GAP} + \phi_u u_t^{GAP}$$

تتضمن نسخة (بولارد) الحديثة من قاعدة (تايلور) تغييرات عديدة من مواصفات تايلور الأصلية[1].

أولاً، هناك فارق ربع سنوي للسعر المستهدف للأموال الفيدرالية i_{t-1} مع معامل ثابت لـ ρ. في هذه الحالة، يعين (بولارد) ρ قيمة ٠.٨٥، تعني هذه المهمة أن معدل سياسة الفترة الماضية مهم للغاية لتحديد معدل سياسة الفترة الحالية.

ثانيًا، تظل فجوات الإنتاج والتضخم ضمن وظيفة السياسة، ولكن يتم قياسها بطريقة مختلفة قليلاً. بدلاً من ذلك، تُقاس فجوة الإنتاج u_t^{GAP} بالفرق بين معدل البطالة الحالي والمعدل الطبيعي للبطالة. تقاس فجوة التضخم π_t^{GAP} بالفرق بين مقياس توقعات التضخم القائم على السوق وهدف التضخم الفيدرالي.

ثالثًا، يختلف r_t^* بمرور الوقت بدلاً من تحديده بنسبة ثابتة قدرها ٢٪. في هذه الحالة، يتم قياس r_t^* على أنه معدل الفائدة الاتجاهي المقدّر.

1 Powell, Jerome H. "Monetary Policy and Risk Management at a Time of Low Inflation and Low Unemployment." Remarks to the 60th Annual NABE Meeting, Boston, MA, October 2, 2018; https://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/powell20181002a.htm

رابعاً، يتم استبدال معدل التضخم الحالي π_t، بمعدل التضخم المحدد من اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح FOMC π^*، والذي تم تحديده بمقدار ٢٪.

وأخيراً، يقلل (بولارد) من المعامل على فجوة معدل البطالة ϕ_u إلى ٠.١، ليعكس تسطيح منحنى (فيلبس). المعامل على فجوة التضخم ϕ_π يساوي ١.٥ ويتوافق مع قاعدة (تايلور) ١٩٩٣. بما أن ρ تساوي ٠.٨٥، فإن هذه القيمة تعني أن القاعدة خاملة للغاية في وضع السياسة – أي أن المعدل المستهدف للأموال الفيدرالية في الفترة الماضية مهم لتحديد المعدل المستهدف للفترة الحالية.

إذا بقيت توقعات التضخم ثابتة عند نسبة تقترب من ٢٪ وظل معدل البطالة قريباً من مستواه الحالي أو حتى أكثر قليلاً، فإن القاعدة تنص على أن السبب الوحيد لرفع معدلات الفائدة سيكون إذا زاد r^*.

ورغم تلك القوانين والقواعد التي تطورت عبر عقود من الزمن، فإن تصريح رئيس الاحتياطي الفيدرالي (جيروم باول)[1]؛ يوحي بأن قاعدة (تايلور) Taylor Rule ومنحنى (فيليبس) Phillips Curve قد انهارتا؛ فقد ذكر أنه:

لا يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تصحيح السياسة المالية مع تعديلات السياسة النقدية؛ فالولايات المتحدة تمتلك معظم الديون نسبة لناتجها المحلي الإجمالي منذ الحرب العالمية الثانية. ولا توجد خطة للسياسة النقدية والمالية.

---

1 Richter, Wolf, Two Fed Governors Defy Wall Street, the Media & Trump. Eight Buckle: Powell Tries to Explain, Confusingly Throws "Couple of Rate Hikes" into Mix. Stocks Tank, Jul 31, 2019: https://wolfstreet.com/2019/07/31/two-fed-governors-defy-wall-street-media-trump-eight-buckle-powell-tries-to-explain-confusingly-throws-couple-of-rate-hikes-into-mix-stocks-tank/

وبناء عليه، فإذا كان الاحتياطي الفيدرالي هو صاحب كل الائتمان وهو مراقب أسعار فائدة الائتمان؛ فهل هذا يعني أن الاحتياطي الفيدرالي صار الموزع الرئيسي للثروة؟

المبحث الخامس

نماذج عن تداخل السياستين النقدية والمالية

متلازمتا (البطالة - التضخم) عقدة المنشار للاقتصاد الغربي ووجهة نظر الاقتصاد الإسلامي[1]

يُناط بولي الأمر ومن يمثله من حكومة تحقيق مصالح الناس ورعايتها.

ولما كان الناس لا بد لهم من أن يكونوا منتجين؛ فعلى الحكومة ومن ينوب عنها رعاية مصالحهم، ومن تلك المصالح: مساعدتهم للخروج من الفقر، وتأمين فرص العمل، ورقابة الأسواق، وتأمين نقود كافية تسهل التبادل لحسن سير أعمالهم.

لذلك يتوافر في كل مجتمع (سوق للسلع والخدمات)، يقابلها توافر نقود يؤمنها ويصونها الحاكم، وتكون عادة بصورة (سوق للنقود) يتحكم بها المصرف المركزي ومن يتبع له من مصارف؛ فإن كانت كمية النقود مكافئة لحجم التبادل في (سوق السلع والخدمات) كان الوضع وضع توازن، فإذا ما زاد حجم السلع والخدمات عن النقود اللازمة انخفضت الأسعار، ونقيض ذلك معناه زيادتها لوفرة النقود. وهذا يلخص قانون العرض والطلب بشكل من الأشكال.

تعتبر ظاهرتا (البطالة والتضخم) من أهم الظواهر الاقتصادية التي واجهت أي اقتصاد في العالم في القرنين الأخيرين؛ فهاتان الظاهرتان تلعبان دوراً مهما في توجيه السياسات الحكومية، وتركز البرامج الاقتصادية على مواجهتهما بطرق

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، متلازمتا (البطالة – التضخم) عقدة المنشار للاقتصاد الغربي فما وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فيهما؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٦-٢٠١٧

(دفاعية أو هجومية)؛ فالمدرسة (الكلاسيكية) بزعامة (كينز) انتهت لاستهداف التشغيل الكامل، وبقيت البطالة عقدتها الكأداء، وانتهت المدرسة الكلاسيكية الحديثة بزعامة (مدرسة شيكاغو النقدية) إلى ضرورة تعايش الاقتصاد مع نسبة مفترضة من التضخم بحدود ٢٪ وأخرى من البطالة بحدود ٦٪.

يعدُّ قانون (أوكان) مرجعًا يعتمد عليه أغلب المخططين الاقتصاديين، مفاده: أن انخفاض معدل البطالة بمقدار نقطتين مئويتين يزيد الناتج المحلي بنسبة ٢–٦٪ (والعكس بالعكس).

وللتقريب تعادل تلك النسبة ما قيمته (٠.٥٠–١.٥٠) تريليون دولار في حالة أمريكا، وهذا مبلغ كاف لوضع نظام الضمان الاجتماعي في أميركة على قدمين ثابتتين لمدة تتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ عام قادمة.

وتكون البطالة ثابتة إذا ما حقق GDP نمواً قدره ٣.٤٪ بشكل مجمل – وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى حسب قوة اقتصادها وضعفه – وتزداد البطالة مقابل كل نسبة مئوية من (١.٠ – ١.٨٪) بشكل مجمل.

إن البطالة تمثل حالة الانكماش التي يعيشها الاقتصاد المعني؛ حيث يكون (الطلب متدن والإنتاج منخفضًا والأجور متهاوية)، وقد يصل الأمر لتسريح العمال من العمل؛ بينما تتجه الأسعار نحو مزيد من الهبوط.

أما التضخم فيدفع الأسعار نحو الارتفاع؛ ليكون في بعض صوره علاجًا لحالة الانكماش وبوابة الخروج منه حسب المدارس الكلاسيكية، وهذا يحتاج لاقتصاد

قوي؛ فازدياد الأسعار يزيد من مطالبات العمال لأجورهم فتزداد التكاليف وترتفع الأسعار أكثر فأكثر.

أما الاقتصاد الذي يتمتع ببنية متينة فإن زيادة الأسعار تسهم بزيادة الاستثمارات، أو تدفع لزيادة الإنتاج؛ فتزيد مطالبات العمال لرفع أجورهم؛ وتزداد التكاليف، ويؤدي ذلك لارتفاع الأسعار أكثر فأكثر ليدخل الاقتصاد في حلقة ارتفاعات متتالية تبدأ بعد أن تصل ذروتها مراحل دخول الاقتصاد في الانكماش.

يستثنى من ذلك ما فعلته الشركات الألمانية التي استوعبت ارتفاع الأجور دون زيادة أسعار منتجاتها وخدماتها؛ لذلك لم يُحدث النمو السريع للأجور تضخماً يرفع أسعار المستهلكين[1]، وهذا مثال عن فعل ورد فعل قوة الاقتصاد كالاقتصاد الألماني.

وفي الحالات كافة يتأثر سعر الصرف؛ فيشكل انعكاساً لها، فهو لا يمكنه البقاء بمنأى عن تلك الظواهر والأحداث.

إن سياسة تعايش متلازمتي (البطالة – التضخم) قد أخفق في تحقيق الصورة المرجوة؛ وتوحي حزمة السياسات (النقدية والمالية والاقتصادية) المتبعة إثر أزمة ٢٠٠٨ بصعوبة – إن لم نقل فشلاً – في ضبط هذا التعايش عند الحدود المرسومة له.

---

1 The Economist, Inflation is on the way back in the rich world, and that is good news Deflationary fears are at last on the point of being banished, Jan 14th 2017:
www.economist.com/news/finance-and-economics/21714375-deflationary-fears-are-last-point-being-banished-inflation?cid1=cust/ednew/n/bl/n/20170112n/owned/n/n/nwl/n/n/NA/8589823/n

فقد اقتصرت الحلول التي وضعها الاقتصاد التقليدي لمشكلة البطالة على حلول اقتصادية هي أشبه ما تكون بمعالجات سطحية لمشكلة عميقة؛ لذلك كانت نتائجها محصورة بتغير نسبة العاطلين عن العمل (سلبًا أو إيجابًا) كلما تغيرت تلك السياسات (النقدية والمالية والاقتصادية) .

إذن : تنعكس تلك السياسات على حالة الاقتصاد الذي يأخذ وضعية (الانكماش أو الرواج)، وغالب حاله الانكماش منذ أزمة ٢٠٠٨؛ لأن مسببات الأزمة ما زالت قائمة رغم محاولة الحكومات تخفيفها؛ فحقيقة الأمر أن النظام العالمي التقليدي قد صار باليًا ولم يعد يجدي معه تطبيق الصيانات العلاجية بعدما خسر الصيانات الوقائية كليًا، فما فيه من مساوئ تجعله آيلاً للسقوط، وهذا ما تنبأ به كثير من الاقتصاديين إثر انهيار المنظومة الشيوعية ومن ثم الاشتراكية .

السياسات البالية المؤثرة

إن أهم السياسات البالية المؤثرة في الوضع الراهن، هي :

أولا : السياسات النقدية التقليدية التي ترسخ التضخم

- يعدُّ نظام الفائدة الربوية محفزًا مستمرًا للتضخم وبلا هوادة؛ فهو نظام يعترف بنقصان قيمة النقود دوريًا طبقًا للفائدة المتبناة؛ وأخيرًا وجد النظام العالمي نفسه داخل جحر ضب حيث انتهى به الأمر لسقوط مدوٍ – كما هو متوقع –؛ ففي السنتين الماضيتين اضطرت عدة دول غنية لدخول مجال الفائدة السالبة NIRP بعدما بقي بعضها قريبًا من الصفر ZIRP منذ أزمة ٢٠٠٨، وتبعتها سائر الدول التي تدور في فلكها .

- زيادة حجم أسواق المشتقات بمختلف أنواعها؛ مما ضاعف عرض النقود، ووسع حجم سوق المستقر؛ فالمنتجات المالية التقليدية تقبع في الأسواق لا تغادرها ولا تتلاشى؛ بل تتضخم ويزداد تبادلها حتى تكون أشبه بفقاعة.
- تعتبر سياسة (إيجاد وتوفير) الائتمان المصرفي أداة فاعلة في زيادة حجم النقود المتداولة، ورغم التعديلات التي جاء بها "بازل ٣" فإن الأمر ما زال مهدداً للنظام النقدي العالمي؛ فالسياسات المصرفية السائدة تزيد من عرض النقود وتخلخل؛ أي توازن مع ما تحتاجه (سوق السلع والخدمات)؛ ومن ذلك:

(ا) أن كثيرا من القروض إن منحت للمقترضين؛ سواء كانت لأفراد أو شركات أو مصارف؛ يعيدوا إيداعها كودائع في مصارف أخرى لتزيد من حجم الائتمان المصرفي.

(ب) أن بقاء سياسات استثمار أموال الخزينة في المصارف على حالها هو أكبر معضلة قائمة فـ:

✳ سياسة تكافؤ سعر الفائدة Interest Rate Parity التي تقوم بموجبها إدارات الخزينة بوضع سيولتها الفائضة لدى مصارف أخرى؛ تزيد الطين بلة،

✳ سياسة المتاجرة المستقبلية بالعملات والمضاربة فيها (تؤثر وتتأثر) بأسعار الصرف السائدة، وقد شهدت السنوات الماضية تغيرات جوهرية تعتبر مهددة لبلدانها؛ وخاصة الناشئة منها.

ثانيا : السياسات المالية التقليدية المساهمة في إيجاد التضخم

- **الضرائب** : تساهم السياسات المالية في إيجاد التضخم بأوضح صورها بنظام الضرائب الذي يساهم في رفع أسعار السلع والخدمات دون مسوغ؛ فارتفاع السعر – من وجهة نظر المستهلك – لا يقابله تحسن في الجودة، ولا زيادة في الكمية المباعة، ولا تحسن في المواصفات .

ويعدُّ ما جاءت به نظرية المالية العامة في أن أموال الضرائب إنما هي لتحسين البنى التحتية، وتمويل الخزينة العامة؛ مجرد إطار نظري؛ فالحكومات تتلاعب بأموال الضرائب كيف تشاء بحجج الاضطرار والظروف القاهرة وهي حجج واهية .

- **التوسع في الإنفاق الحكومي** : إن إنفاق الدول والحكومات يتسم بعدم العقلانية؛ لما فيها من (ترف وتبذير) متزايدين فلا يتسمان بالرشد أبداً – مهما كانت الرقابة عليه فاعلة – فضلا عن حاجة الدول لتمويل حروب لا طائل منها .

وقد زاد ذلك من ميل الحكومات لفرض الضرائب لتمويل إنفاقها العام دون وجه حق أو على أقل تقدير بغير ما جاءت به نظرية المالية العامة . ولم تتعد الحكومات على أموال الضرائب وحسب؛ بل تجاوزتها إلى أموال الضمان الاجتماعي فطالتها كما فعلت الحكومة الأمريكية إثر أزمة ٢٠٠٨؛ حيث استعانت بتلك الأموال لضخ السيولة في البنوك .

- **التوسع بالديون السيادية** : لجأت الدول والحكومات إلى مزيد من التوسع في الديون العامة؛ سواء بالاقتراض من السوق الدولية أو الاقتراض الداخلي – زيادة عرض النقود –؛ لترزح شعوب تلك الدول تحت عبء تكلفة الديون التي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التضخم؛ لأنها تسهم في رفع أسعار المستهلكين دون مسوغ حقيقي. وهذا يطال الدول كافة بلا استثناء[1].

ثالثًا : بعض السياسات الاقتصادية التي تدعم حدوث التضخم

- **الضغط على العرض**، يتحول التسويق في سلوك الاقتصاد الغربي إلى (متعة وشهوة)؛ فالإعلانات تسهم في تشكيل طلب مستمر يكون أقرب للشراء الترفي منه للشراء الحاجي؛ لذلك تركز خطط الإنتاج والتسويق على زيادة المبيعات بلا هوادة، ولما ضاقت الأسواق المحلية على الشركات المنتجة اتجهت نحو الأسواق العالمية عبر تحولها لشركات متعددة الجنسيات وصارت تتحكم بحكومات تحتاجها فسيطرت على مواردها ولعبت بمصائر شعوبها، وما حروب (النفط والغاز ...)، وغيرهما عن ذاكرتنا ببعيدة.
- **البيع على المكشوف**، يؤدي هذا البيع إلى بيوع وهمية تزيد من حجم (سوق السلع والخدمات) بشكل غير حقيقي ما يغاير حجم سوق النقود؛ حيث يفترض بهما التوازن.

---

1 للاطلاع على حجم مديونية العالم اللحظية ومديونية كل دولة من دوله يمكن زيارة رابط ساعة الدَّين العالمي:
www.economist.com/content/global_debt_clock?fsrc=scn/fb/wl/ar/debtclock

- **الاحتكارات**؛ حيث يفرض المحتكر أسعاره ويرفعها كيف يشاء.
- **ارتفاع أسعار الطاقة**، كما هي الحال عند ارتفاع أسعار النفط.

وللتضخم في الدول الغنية مؤثرات تخصه[1]؛ ألا وهي:

المؤثر الأول: التضخم المستورد: والذي يتغلغل إلى السوق من خلال السلع المستوردة المرتفعة الثمن، وكلما ازداد ارتباط الاقتصاد المعني باقتصاد الدول ذات التضخم تأثر بذلك، كما أن الدول ذات الاقتصاد الريعي سرعان ما تتأثر بذلك.

المؤثر الثاني: حجم الركود (أو الطاقة الفائضة) في الاقتصاد المحلي: يعتبر (معدل البطالة، وقياس الركود) في سوق العمل مقياساً مناسباً لحجم الركود.

وعلى هذا الأساس فمعدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي ٤.٧٪ وهو يقارب طاقتها، بينما معدل ارتفاع الأجور ٢.٩٪ وسطيا على أساس سنوي في ديسمبر، - وهو أعلى معدل منذ عام ٢٠٠٩ -، وبافتراض نمو الإنتاجية ١٪، والأجور ٣٪؛ فهذا يعني أن ارتفاع تكاليف الأجور هي ٢٪، وهذا يتماشى مع معدل التضخم المستهدف للبنك الاحتياطي الفيدرالي.

لكن الصورة في أجزاء أخرى من العالم الغني أكثر عتامة؛ فأسواق فرص العمل في منطقة اليورو أكثر جموداً، واقتصاد منطقة اليورو أكبر من الركود نفسه، ومعدل البطالة فيه ٩.٨٪. أما اقتصاد منطقة اليورو الجنوبية الكبيرة، كإيطاليا وإسبانية، فحالها هو الركود؛ فإن كان التضخم حسب هدف البنك المركزي الأوروبي يقترب

---

1 IBID: Inflation is on the way back.., link

من ٢٪؛ فسيحتاج اقتصاد كاقتصاد ألمانيا مثلاً؛ توليد معدلات تضخم أعلى من ٢٪ بكثير.

المؤثر الثالث: التوقعات: إذا شعرت الشركات بحرية في رفع أسعار منتجاتها، وتمكن الموظفون من رفع أجورهم إذا ما توقعوا ارتفاع معدلات التضخم، فإن لهذه التوقعات دوراً مهماً في دفع حركة التضخم.

لكن لماذا توقفت المدارس الكلاسيكية بنوعيها (التقليدية والحديثة) عند هاتين المتلازمتين؟

ذلك لأنهما تلتهمان أي نمو يحققه الاقتصاد؛ مما يوجب على الحكومات التصدي لهما؛ إلا أن طبيعة النظام العالمي الخاوية جعلته يقبل تعايشهما كحل متاح ومقبول.

أيهما أولى بالمجابهة البطالة أم التضخم؟

اعتبر فريق (ريغان) الاقتصادي إثر انتخابه عام ١٩٨٠ أن التضخم هو الأولى بالمجابهة مع الاعتراف بخطورة البطالة. لذلك فالسياسات التي تركز بشكل كامل على التضخم تحيد عن الصواب؛ فالواقع العملي يبين أن العلاقة بين البطالة والتضخم غير مستقرة إلى حد كبير؛ فهذه علاقة لا توضحها البيانات المتاحة إلا في بعض الفترات المعزولة، والصحيح هو ضرورة تنفيذ مجموعة متنوعة من السياسات البنيوية للسماح للاقتصاد بالعمل في ظل أدنى مستوى من البطالة، بغية الحفاظ على الموارد الاقتصادية، ولضمان أقل تكاليف تصحيح للخطأ حين وقوعه.

إن النظر لآليات عمل الاقتصاد بعقلانية، ولعمل الأسواق بشكل مثالي؛ بغية استفادة عناصر السوق جميعهم من المعلومات لمساعدتهم في تحديد توقعاتهم المستقبلية في ظل منافسة مثالية؛ سيساعد في الحد من البطالة الإجبارية مع توفير رقابة ضابطة للأسواق ضمن رعاية الدولة وصولاً لكفاءة الأسواق، وهذا هو دور المحتسب في السوق الإسلامي، وقد أشرنا لذلك سابقًا.

كما أن رفع الفقر عن الناس وتأمين فرص العمل لهم، وتأمين النقود الكافية هي من المهام الملقاة على كاهل الحكومات – كما أسلفنا –؛ لذلك لا بد من تنفيذ مجموعة متنوعة من السياسات البنيوية للسماح للاقتصاد بالعمل بأدنى مستوى من البطالة. وإذا ما حاولت الحكومات دفع معدلات البطالة إلى مستويات منخفضة أكثر مما ينبغي فسترتفع معدلات التضخم؛ لذلك يستحيل خفض معدلات البطالة بصورة مستديمة دون التسبب في ارتفاع مستويات التضخم. عند ذلك ينبغي التركيز على استقرار الأسعار من خلال استهداف معدل بطالة لا يسمح بزيادة مستوى التضخم، وهو ما يطلق عليه (معدل بطالة لا يقود إلى تسارع التضخم)، **وهذه نظرة تميل بالمعالجة نحو السياسة الاقتصادية أكثر من السياسة النقدية.**

وبالنظر إلى التجربة اليابانية التي خاضت حكوماتها المتتابعة معركة طويلة ضد الانكماش، كان الترجيح للحل النقدي؛ فسياسة (التيسير الكمي)؛ كشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية، لخفض معدلات الفائدة ذات الأجل الطويل هي السياسة الرائدة؛ وهذا خفض هوامش إقراض البنوك.

لذلك قام بنك اليابان – منذ أيلول ٢٠١٥ – بالمحافظة على عائد سندات صفري لمدة عشر سنوات، مع معدل فائدة (ناقص واحد بالألف) على الودائع. مع العلم أن كل ١٠٪ من النقطة تحت الصفر تهدر ٥٪ من أرباح أكبر ثلاثة بنوك عملاقة (حسب رأي السمسار براين وترهاوس). وعليه صارت عائدات إقراض الشركات اليابانية ضعيفة بسبب انخفاض معدلات الفائدة؛ مما أدى لتراجع الاقتصاد[1].

وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في متلازمتي (البطالة - التضخم)

إن استراتيجية الاقتصاد الإسلامي هي في تحقيق الصيانة الوقائية مع استخدام بعض الأدوات كصيانة علاجية؛ لأي اختلالات قد تحدث. وهذا سببه طبيعة البنية الهندسية للشريعة الإسلامية التي أطرت المحرمات، وتركت باب الابتكار مفتوحًا؛ لذلك ليس متاحًا اتباع أي طرق ممنوعة ومحرمة فهذا من ثوابت المذهب الاقتصادي الإسلامي.

أولا: مشكلة البطالة:

لقد أوجبت الشريعة الإسلامية على ولي أمر الناس أن يرعى مصالحهم، وأن يرفع عنهم الفقر وتأمين الحاجات الأساسية لهم، وجعلت الزكاة الركن الثالث للإيمان؛ فلا إيمان دون تأديتها. وقد وعى الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه دور هذا الركن المالي في رفع الفقر عن الناس ومحاربته لبطالتهم؛ فأعلن الحرب على مانعي

1 The Economist, Japanese banks grapple with ultra-low interest rates, Dec 24th 2016: www.economist.com/news/finance-and-economics/21712134-biggest-lenders-can-largely-shrug-negative-rates-many-smaller-ones?fsrc=scn/le/te/bl/ed/japanesebanksgrapplewithultralowinterestrates

الزكاة لإيمانه بفرضها الرباني، وبصيرته بدورها الحيوي في إقامة الحياة على هذه الأرض، وتحقيق العدل بين طبقات المجتمع، ورفع طبقة الفقراء إلى مصاف طبقة الأغنياء.

لهذا وذاك تعتبر الزكاة السياسة الاقتصادية التي تحد من الفقر؛ بل وتعالج أسبابه، وقد سماها (د. منذر القحف) بأنها إعادة توزيع هادئ للثروات، فلا هي تقض مضاجع الأغنياء فتفقرهم، ولا هي تترك الفقراء على حالهم؛ بل تسعدهم وتجبر حالهم.

وأوضحنا في (نموذجنا الرياضي للزكاة) أن تطبيقها يحقق غنى الناس في فترة (٣–١٠) أعوام وفعلاً تحقق ذلك في زمن العمرين رضي الله عنهما؛ حتى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قد استلم زمام الحكم وفيه فساد عريض مستشر في أنحاء البلاد، ومن ثم شهد التاريخ بأن المال قد فاض عن حاجة الناس رغم أن فترة حكمه هي أقل من ثلاثة أعوام.

كما أن أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي، وهي تحقق فيه تنمية مستمرة؛ لأنها تمويل مستديم على مدار الأيام والسنين، يتبعه تشغيل للعمالة، وزيادة في معدلات النمو.

كما راعت الشريعة الإسلامية إخراج الزكاة نقداً وعينًا حتى لا يحرك ذلك سوق السلع والخدمات أو سوق النقود بعيداً عن بعضهما فتتخلخل العلاقة بينهما؛ لذلك كان نصاب الزكاة نصابًا نقديًا وعينيًا.

ولـم تـكتف الشـريعة الإسلامية بهـذا الحـل المالي؛ بـل قدمـت حـلولاً اجتماعية إلى جانب الحلول الاقتصادية.

ثانيًا: مشكلة التضخم:

تعرض علماء المسلمين لأسعار المنتجات الرئيسية، كما درسوها واستوعبوها في عدة مناطق جغرافية، وقارنوا بينها، وفسروا أسباب ذلك تبعًا للمسبب، وما أكثر ما ذكر الإمام (القلقشندي) سعر الصرف وأتبعه بالمستوى العام للأسعار، وبين دور العرض والطلب في ذلك، واستشهد بدراسات قام بها غيره كقوله: (ذكر المقر الشهابي بن فضل الله) في (مسالك الأبصار) جملة من الأسعار في زمانه فقال: "وأوسط أسعارها في غالب الأوقات أن يكون أردب القمح بخمسة عشر درهما والشعير بعشرة وبقية الحبوب على هذا النموذج، والأرز يبلغ فوق ذلك واللحم أقل سعره الرطل بنصف درهم".

قلت: وهذه الأسعار التي ذكرها قد أدركنا غالبها وبقيت إلى ما بعد الثمانين والسبعمائة؛ فغلت الأسعار وتزايدت في كل صنف من ذلك وغيره، وصار المثل إلى ثلاثة أمثاله وأربعة أمثاله، فلا حول ولا قوة إلا بالله ذي المنن الجسيمة القادر على إعادة ذلك على ما كان عليه أو دونه، **وهُوَ الذي يُنَزِّلُ الغَيْثَ مِن بَعْدِ ما قَنَطُوا** (الشورى: ٢٨). وهذا دلالة واضحة على العرض والطلب؛ فقلة العرض أدت إلى الغلاء؛ لذلك ذكر هذه الآية طلبا من الله أن ينزل الغيث؛ مما يؤدي إلى زيادة الخيرات، ومن ثم زيادة العرض فهبوط في الأسعار.

وقارن الإمام (القلقشندي) وغيره الأسعار السائدة مع أسعار البلدان الأخرى، وذكر غالب البلدان في حينه؛ فقد روى عن إيران أن "معاملاتها بالدينار الرابح (ذي السعر الأعلى) وهو ستة دراهم كما في معظم مملكة إيران، وفي بعضها بالدينار الخراساني وهو أربعة دراهم... وهي وإن قل وزنها عن معاملة مصر والشام فإنها تجوز مثل جوازها . وأما أسعارها فأسعارها جميعها مرضية حتى إذا غلت الأسعار فيها أعلى الغلو كانت مثل أرخص الأسعار بمصر والشام" .

وذكر عن مملكة خوارزم "أن دينارهم رابح كما هو في غالب مملكة إيران وهو الذي عده ستة دراهم، وأن الحبوب تباع كلها عندهم بالرطل... وأما الأسعار في جميع هذه المملكة رخية إلى الغاية إلا كركنج أم أقليم خوارزم فإنها متماسكة في أسعار الغلات قل أن ترخص؛ بل إما أن تكون غالية أو متوسطة لا يعرف بها الرخص أبدا"[1] .

وقد تعرض الاقتصاديون المسلمون لأسباب الغلاء وارتفاع الأسعار؛ وذكرنا منهم سابقًا القاضي عبد الجبار وغيره .

سبل وأدوات الحد من التضخم وارتفاع الأسعار

إن سبل وأدوات الحد من التضخم وارتفاع الأسعار هي :

أولا : سياسات حظر ومنع الأسباب المؤدية لوقوع السوق في التضخم

١– الحد من دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية .

---

[1] للمزيد يراجع كتابنا: دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، ص ٢٧-٢٨.

٢- شرع الإسلام **التسعير كسياسة اقتصادية** للتحكم بالأسباب التي تعود لفعل فاعل، والناجمة عن الاحتكار، أما ارتفاع السعر لقلة الرزق (العرض) أو كثرة الخلق (الطلب) فهو ارتفاع عادل حسب رأي ابن تيمية.

٣- **تحريم التلاعب بالنقود السائدة.**

٤- **الضغط على الطلب**، كفعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه؛ حيث سأله الناس أن يسعر لهم فقال لهم: "أرخصوها بالترك"، وكان قد نهى رضي الله عنه أن يكون الشراء شهوانيا، بقوله: "أكلما اشتهيتم اشتريتم"؛ خاصة أثناء الأزمات كما كانت الحال عام المجاعة.

٥- **النهي عن الربا.**

٥- **النهي عن الصرف دون تقابض في المجلس**؛ لأنه يمثل شكلا من أشكال عرض النقود وزيادتها.

٦- **النهي عن فرض الضرائب على الناس.**

٧- **تحريم السرف والتبذير**، لما لهما من دور في تشويه صورة الطلب. وهذا ما أوضحه العلامة "ابن خلدون" في (مقدمته)؛ حيث رسم دورة لكيفية نشوء التضخم واستفحاله؛ بسبب الإنفاق الترفي وأثره على الطلب الكلي.

٨- ضبط التوسع بالدين من خلال تحجيم الائتمان المصرفي للحكومة والقطاع العام وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية خاصة المعتمدة على المشاركة.

📖 للمقارنة وقد شملت الحلول المقترحة من فريق الرئيس الأمريكي (ريغان) إبان حملته الانتخابية ١٩٨٠ لمعالجة التضخم في تثبيت الأسعار من خلال:

– زيادة الاستثمار
– خفض الضرائب
– خفض عجز الموازنة
– عدم التوسع بالدين ولو أدى ذلك إلى خفض الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة.

بينما شملت خطة (تاتشر) لإنعاش الاقتصاد البريطاني الحلول التالية:
– خفض معدلات التضخم،
– جعل أسعار الفائدة أقل ما يمكن،
– الإقلال من الاقتراض الحكومي،
– تأمين زيادة الدخل.

ثانيًا: السياسات العلاجية للحد من آثار التضخم وإقامة العدل

أما السياسات العلاجية للتضخم حال حدوثه؛ فقد استخدم عمر الفاروق رضي الله عنه طريقة الأرقام القياسية لتعويض أي ضرر، وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله الذي تعرضنا له سابقًا دلالة على معالجة تغير الأسعار لرفع الحيف حال وقوعه عن المتضرر.

لقد فشلت دول العالم قاطبة في مجابهة التضخم والقضاء عليه، وانحصرت جهودها في إدارته والسيطرة عليه قدر الإمكان، مع أن عدم الانتصار عليه معناه (فشل النظام النقدي الدولي).

كما فشلت الدول كافة في تجنيب كثير من مواطنيها الفقر؛ مما يدل على فشل سياساتها، وبما أن البنك الدولي هو رمز من رموز النظام النقدي الدولي؛ – بل هو كبيرهم – وهو من يرفع راية (من أجل عالم خال من الفقر Working for a World Free of Poverty) منذ تأسيسه – أي: أكثر من سبعين عامًا – كانت نتيجة جهده زيادة الفقر، ودخول مواطني بلدان تصنف بأنها غنية حالة

الفقر، وهذا دليل آخر على انسداد الأفق أمام السياسات النقدية السائدة وضرورة تغييرها تغييراً جذرياً.

ويبدو أن النفق المسدود نهايته بالتوجه نحو الاقتصاد الإسلامي بعدما تهاوت النظم تباعًا؛ فالتضخم (المالي والنقدي) ممنوعان ومحظور وقوعهما في الاقتصاد الإسلامي، أما التضخم الاقتصادي فإن كان يطال سلعا ضرورية؛ فتطبق عليه سياسة التسعير، أو التحكم بالطلب بالضغط عليه.

إن السوق في الاقتصاد الإسلامي؛ سوق عادلة هادئة، تكون فيها الفرص متاحة للأكثر كفاءة لا للأكثر غشًا وتدليسًا وكذبًا واحتيالاً، وهذه هي مهمة محتسب السوق في الرقابة. يقول صلى الله عليه وسلم: (**لا يبع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض**)[1]، فالنهي هو عن إفساد أسعار السوق؛ ومن ثم كانت الدعوة لحرية اقتصادية منضبطة بذلك النهي.

وبهذا يكون احتساب السوق ورعاية مصالح الناس..

[1] حديث صحيح

الضرائب أخية الفوائد

📖 أعلن[1] بنك الاحتياطي الفدرالي في ١٠-١-٢٠١٩ نتائجه الأولية عن عام ٢٠١٨، حيث سدد ٦٥.٤ مليار دولار من أرباحه إلى وزارة الخزانة الأمريكية عن عام ٢٠١٨ وهذا ما يذهب إلى دافعي الضرائب، وكان قد دفع ٢٥.٩ عام ٢٠١٧ و ١٢.١ عام ٢٠١٦ و ٦.٩ عام ٢٠١٥.

إن الفيدرالي الأمريكي يحقق دخلاً من الكمية الضخمة من الأوراق المالية التي يحتفظ بها؛ فبعد تغطية نفقات التشغيل[2]، ونفقات الفائدة[3]، وبعض البنود الأخرى[4]، يقوم بتحويل الباقي إلى وزارة الخزانة، أي إلى دافعي الضرائب.

وبذلك يدفع الاحتياطي الفدرالي للمصارف على "احتياطياتهم الزائدة" و "الاحتياطيات الإجبارية" من جيب دافع الضرائب، بما يحوله للبنوك على شكل

[1] Richter, Wolf, At Taxpayers' Expense, Fed Paid Banks $38.5 Billion in Interest on "Reserves" in 2018, 10-01-2019: https://wolfstreet.com/2019/01/10/fed-paid-banks-38-5-billion-in-interest-on-reserves-in-2018-slickest-annual-wealth-transfer-from-taxpayers-to-banks/

[2] ٨٣٨ مليون دولار لنفقات مجلس المحافظين.

[3] ٨٤٩ مليون دولار لإنتاج العملة وإصدارها والاحتفاظ بها.

[4] ٣٣٧ مليون دولار لتمويل عمليات مكتب حماية المستهلك المالية.

فوائد لتكون أرباحًا بنكية[1]، ومن ثم مكافآت تنفيذية للبنك، وأرباح أسهم[2]، كل ذلك من دافعي الضرائب، وقد سدد في عام ٢٠١٨ مبلغ ٣٨.٥ مليار دولار[3]. وقد بلغت إيرادات الفوائد ١١٢.٣ مليار دولار كفوائد على الأوراق المالية التي يمتلكها، بما في ذلك ما حققه من التسهيلات الكمية؛ كأوراق الخزينة، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري MBS، وأوراق الدين الخاصة بالمؤسسات التي ترعاها الحكومة.

الاحتياطيات

– الاحتياطيات الفائضة هي المبالغ التي تودعها البنوك طواعية في بنك الاحتياطي الفيدرالي للحصول على دخل خالي من المخاطر. وبلغ هذا المبلغ ذروته في سبتمبر ٢٠١٤ عند ٢.٧ تريليون دولار، ومنذ ذلك الحين انخفض إلى ١.٥ تريليون دولار. ومن بين هذا الانخفاض البالغ ١.٢ تريليون دولار، تم تسجيل ٥١٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨.

– الاحتياطيات الإجبارية هي المبالغ التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها في بنك الاحتياطي الفيدرالي لأغراض السيولة. وكان مبلغها صغير نسبيا حيث بلغ ١٩٢ مليار دولار في نهاية ٢٠١٨.

---

[1] كان سعر الفائدة الذي دفعه الاحتياطي الفيدرالي على كلا النوعين من الاحتياطيات ١.٥٪ في بداية عام ٢٠١٨، وتم رفعه أربع مرات مع كل رفع لمعدل الفائدة خلال العام.

[2] يدفع الاحتياطي الفدرالي للبنوك على الاحتياطيات الفائضة وهي ١٢ بنك إحتياطي فيدرالي إقليمي، تملكها أكبر الشركات المالية في مناطقهم، وهي وزعت بدورها أرباحا قانونية بقيمة مليار دولار في ٢٠١٨ على مساهميها.

[3] إن ما دفعه المصرف الاحتياطي الفدرالي على حساب الفوائد على الأوراق المالية ٤.٦ مليار دولار التي باعها بموجب اتفاقية إعادة الشراء، سددت أيضا من دافعي الضرائب. وبلغ مجموع المبالغ التي أرسلها الاحتياطي الفيدرالي للبنوك وغيرها من الفوائد التي خرجت من دافعي الضرائب، مجتمعة تحويل الثروة في عام ٢٠١٨ من ٤٣.١ مليار دولار.

الفائدة على الودائع: مثال عن زيادة النشاط الاقتصادي مع خلق تضخم كبير

يبدو دفع الفائدة على الاحتياطيات المطلوبة مبرراً؛ لكن دفعها على الودائع الزائدة يرسل رسالة خاطئة ويخلق حافزاً خاطئًا. ويمكن للبنوك إقراض الاحتياطيات الزائدة للبنوك الأخرى لمحاولة جني المال؛ لاستخدام قوة الأسواق الحرة.

إن IOER[1] هي (في الأساس) رشوة للبنوك التي تحتفظ بالاحتياطي الزائد بعدم إقراضها. فكل دولار في احتياطيات فائضة سيؤدي إلى ١٠ دولار إضافي في العرض النقدي M_1؛ وإذا استخدمت جميع الاحتياطيات الزائدة الآن للحصول على قروض، فإن العرض النقدي M_1 سيزداد أربعة أضعاف، وهذا من شأنه زيادة النشاط الاقتصادي بشكل أكيد، لكن التضخم المصاحب سيكون مذهلاً.

وحسب مذكرة للاحتياطي الفيدرالي؛ فإن انخفاض بنسبة ١.٣٪ في الاحتياطيات الزائدة تسبب زيادة ٢٠٪ في M_1. ويزداد M_1 كلما قامت البنوك بتحويل الاحتياطيات الفائضة إلى قروض، ويبقى IOER كمدفوعات خالية من المخاطر للبنوك.

وإضافة إلى سياسة التشديد QT؛ فالاحتياطي الفيدرالي يعمل على طرق أخرى لجمع الاحتياطيات الزائدة، وتبقى سياسة التشديد أفضلها، بل هي ضرورية لتحقيق ذلك.

[1] The interest rate on excess reserves (IOER rate)

كيف يسدد دافع الضرائب الفائدة على الاحتياطيات:

١. يكسب الاحتياطي الفيدرالي عائداته من الفائدة على الأوراق المالية التي يملكها وقد بلغت ١١٢.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٨.

٢. يسدد الاحتياطي الفيدرالي فوائد البنوك على الاحتياطيات للبنوك كنفقات له حيث تودع في الاحتياطي الفيدرالي، وقد سدد ٣٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨. وهي تكلفة الفائدة على الاحتياطي الفيدرالي التي تخفض أرباحه بهذا المبلغ.

٣. يتعين على بنك الاحتياطي الفيدرالي تحويل أرباحه (الدخل ناقص المصروفات) إلى وزارة الخزانة. أي لدافعي الضرائب.

٤. هذا المبلغ من الربح الذي يدفعه بنك الاحتياطي الفيدرالي يدفع لوزارة الخزانة (دافع الضرائب) يتم تخفيضه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي على حساب الفائدة، أي مبلغ ٣٨.٥ مليار دولار الذي دفعه المصرف الاحتياطي الفدرالي للبنوك.

وبذلك يسدد دافع الضرائب الفوائد من خلال إرسال بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى البنوك بدلاً من وزارة الخزانة؛ فالمال لا تحصل عليه وزارة الخزانة؛ أي دافع الضرائب، لأن بنك الاحتياطي الفيدرالي يعطيه للبنوك. ويتعين على دافعي الضرائب تعويضها إما عن طريق دفع المزيد من الضرائب أو تحمل المزيد من الدين العام.

والخلاصة: منح الفوائد على الودائع الاحتياطية بنوعيها الإجبارية والاختيارية؛ هي طريقة من طرق نقل الثروة سنويًا من دافعي الضرائب إلى البنوك عبر الاحتياطي الفيدرالي. لتبدو مهمته المستمرة هي استعباد الناس أولاً، ثم نقل جميع الأصول منهم إلى الأثرياء، ولعدم إضعاف معنويات الناس كليًا؛ يُمنحون فترات من الازدهار (الخاطئ) لتشجيع الإنتاجية، ثم يتبعون فترات ركود لمصادرة ثمار تلك الإنتاجية؛ فغالب الناس إمعات. وهذا من معاني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**تعِس عبدُ الدينارِ، تعِس عبدُ الدرهمِ**)، فالناس أُستعبدوا بالسياسات النقدية الخاطئة.

إن الاحتياطي الفيدرالي لا يحتاج إلى اقتراض المال؛ لأنه يخلق المال عندما يحتاج ذلك، وبالتالي، فإنه لن يحتاج إلى دفع الفائدة.

ويبدو أن عبارة Game is over صارت ضرورية لوقف التلاعب بحقوق الناس.

الربا وأخيتها الضرائب قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية[1]

حرّم الإسلام الربا كما حرّم الضرائب منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا، والربا هي أداة السياسة النقدية التقليدية، كما أن الضرائب هي أداة السياسة المالية التقليدية، وتحريم هاتين الأداتين معًا، لابد له من سبب، فهاتان السياستان لابد لهما من التزاوج والتضافر لتساند إحداهما الأخرى وتدعمها، فكلاهما مصدر فساد حياة المجتمعات.

بعض ملامح الاقتصاد اللبناني

– يُقدّر الدين العام اليوم بأكثر من ٨٦ مليار دولار، أي أكثر من ١٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، وهذه ثالث أعلى نسبة في العالم بعد اليابان واليونان.
– تبلغ نسبة البطالة أكثر من ٢٠٪.
– تعهد لبنان عام ٢٠١٨ بإجراء إصلاحات هيكلية وخفض العجز في الموازنة العامة، مقابل حصوله على هبات وقروض بقيمة ١١.٦ مليار دولار أقرها مؤتمر "سيدر" الدولي الذي عقد في باريس.
– أصدرت الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني مراجعات سلبية لديون لبنان السيادية.
– أقر البرلمان في تموز(يوليو) ميزانية تقشفية لعام ٢٠١٩ للحد من العجز العام.
– اقترح صندوق النقد الدولي على لبنان أن تشمل التدابير المالية توسيع قاعدة الضرائب كزيادة الضريبة على القيمة المضافة، ورفع ضريبة المحروقات، إلغاء إعفاءات ضريبية، ورفع الدعم عن قطاع الكهرباء.
– حقق الاقتصاد اللبناني نمواً ضعيفا وصل بالكاد ٠.٢٪ عام ٢٠١٨، حسب صندوق النقد الدولي.
– ارتفع سعر صرف الليرة في السوق السوداء الى ١٦٠٠ مقابل الدولار.

أمران اقتصاديان جديران بالتوقف عندهما في حركة الاحتجاجات اللبنانية، وهما:

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، الربا وأخيتها الضرائب قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية - سرّ تكشفه الثورة اللبنانية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٩-٢٠١٩.

١- الضرائب؛ وهي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البلدان في السنوات الأخيرة، ولبنان آخر فصولها وقد سبقته الأردن والعراق وفرنسا وغيرها. وقد أشعل فرض ضريبة تطبيقات الخليوي شرارة اضطرابات شعبية واسعة في لبنان، إثر ساعات من فرض ٢٠ سنتاً على التخابر بواتساب، لتجني الخزانة العامة إيرادات متوقعة قدرها ٢٠٠ مليون دولار سنويًا، مع أن تكلفة الاتصالات في لبنان هي الأعلى في المنطقة. وهذا الشرر كان وقوداً لما بعده مما خفي وطال ضرره. لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**ما رح ندفع**).

٢- حكم المصرف؛ وقد سلّط اللبنانيون الضوء على المصارف دون غيرهم من المحتجين في باقي الدول، لأن المصارف لا تقوم بدور تنموي؛ بل تعمل على إفقار الناس وإذلالهم بفوائدها الربوية وسياساتها المكرّسة لظلمهم. لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**يسقط حكم المصرف**). وهذا ما يفسر تأخر فتح المصارف أبوابها خوفًا من نقمة أصحاب الودائع في سحب ودائعهم وإدخال المصارف في أزمة سيولة طاحنة.

ما تركته الضرائب أخذته المصارف، والعكس صحيح

تتميز الحركة الاحتجاجية اللبنانية عما سبقها من حركات؛ **بالوعي الاقتصادي**؛ فالفساد وسرقة المال العام؛ أفلسوا الخزانة العامة؛ فاضطر الحكام للتوجه نحو فرض مزيد من الضرائب بوصفها الوصفة الأسهل والأهون على من يدير دفة الحكم؛ غير آبهين بمصير من تؤخذ منهم الضرائب، حتى وصل الحال لما أسماه ابن خلدون:

الضريبة تقتل الضريبة؛ لأن الناس دخلوا مرحلة الخمول، وصار الحال بين العمل وتركه سيّان، وأضحت العلاقة عكسية بين معدلات الضريبة ومتحصلاتها.

إن فرض كثير من الضرائب يقتل الضريبة، وعندما ترى الدولة انخفاض حصيلتها الضريبية؛ تضطر لخفض إنفاقها، وهذا بدا واضحًا في ورقة الإصلاحات الاقتصادية الإسعافية التي قدمتها الحكومة اللبنانية، وأشارت إلى تخلي المستثمرين عن الاستثمار في لبنان لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة يتم اقتطاعه على شكل ضرائب للحكومة وأتاوات للمفسدين؛ فيبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع، وتتآكل الإيرادات وبذلك تقتل الضريبة نفسها.

وللأسف؛ الجالسون على دفة الحكم لا يتعلمون حتى من الأمثال الشعبية التي تختزل كثيراً من القوانين الاقتصادية فتُبسّطها دون تعقيد؛ فالمثل الشعبي يقول: (لا يفنى الديب ولا يموت الغنم)، وقد تمادى الحكام بفرض الضرائب حتى لم يبق من يدفع، كما تشير الشعارات التي رفعها اللبنانيون المحتجون (**ما رح ندفع**).

إن ما يبحث عنه العالم – بدوله المتقدمة والمتطورة – متخبطًا بتجارب نظم اقتصادية تحتمل الخطأ والصواب، نتيجته دمار البشر والشجر والحجر، وهذا العالم ما فتئ يبحث عن علاقات اقتصادية تنظم سياساته النقدية والمالية، ولا يجد لذلك مستقراً ولا سبيلاً. وما نراه من نتائج مزرية على البشر؛ لخير دليل على أن هذا التوجه التجريبي لا يكون في التجارب الاجتماعية قطعًا؛ بل محله التجارب التجريدية والعلمية وحسب.

لقد قدم الإسلام في تشريعه أسسًا اقتصادية ونقدية ومالية فيها الخير العميم للبشرية، وإذا كان أصحاب التطبيق المعاصرين مصرون على المنهج التجريبي؛ فليكونوا استقرائيين على أقل تقدير، وليقارنوا ما طبقه المسلمون على مدى ١٤٤١ عامًا؛ منها ١٠٠٠ على الأقل ناجحة بجميع المقاييس وبشهادة كل من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد؛ فتلك الفترة من القيادة للعالم لم تشهد تضخمًا ماليًا فتاكًا، ولم تشهد أخطاء نقدية فاحشة، ولم يُسجل فيها أزمات اقتصادية خانقة؛ بل كان الناس يعيشون بسعادة (نسبية). أما النظم التي شهدناها مؤخرًا والتي تحاول السيطرة على العالم وقيادته؛ كالشيوعية التي عاشت سبعين عامًا، والرأسمالية وربيباتها التي نشأت من رحمها، فالأولى سادت واندثرت ولم تقدم للبشرية إلا القتل والسلب، والثانية قدمت أزمتين عالميتين كبيرتين آذت كل سكان الكرة الأرضية، وبينهما عشرات الأزمات الإقليمية، وأخرى فردية على مستوى الدول؛ هذه النظم ما فتئت تتشبث بفرض مبادئها المتغيرة، والمتلونة بنتائجها التجريبية، وهي حتى الآن لم ترسو على حال.

إن الأصل في الحاكم ومن يمثلونه من حكومة وما شابه هو: (إدارة مصالح الناس الذين يحكمونهم)، وهم في الحقيقة أجراء عند الناس والعكس ليس صحيحًا، والاقتصاد الإسلامي المنبثق من رحم الشريعة الإسلامية فصَلَ ماليًا بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات من خلال تخصيص بيتٍ للمال العام، وقد أحدث له إيرادات تخصه، وراعى النفقات وتطورها من جهة ثانية. وبذلك:

تقوم النظرية المالية الإسلامية على نظرية الإيرادات

فطالما أن في بيت المال سيولة ووفرة فللنفقات العامة سبيل ووجهة؛ فإن نفد المال العام، أجيز مد المساعدة له من قبل مؤسسات المجتمع – استثناءً –، وسمي ذلك عند فقهاء الاقتصاد المالي بالتوظيف على بيت المال، ووضعوا للتوظيف شروطًا لا يتعداها الحاكم أبدًا، ذكرناها سابقًا. ولم يغفل الاقتصاد الإسلامي عن إيجاد قنوات داعمة للمال العام من قبل مؤسسات مالية متخصصة؛ كمؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة، وكلاهما تخصان المجتمع المدني؛ فكلا المؤسستين لها مصارف وقنوات تصب في بيت المال ضمن نظام مالي محكم، **وليس لبيت المال أي تحكم بتلك الموارد المساندة**، ولعل المثل الشعبي (على قد بساطك مد رجليك) يصف النظام المالي لبيت مال المسلمين.

أما الاقتصاد التقليدي التجريبي فقد آثر إقامة بيت ماله ووزارة خزانته على نظرية النفقات التي شرحناها سابقًا، فصار الحال هو التمادي بفرض الضرائب ليكون المثل الشعبي المذكور معدلا كالتالي: (مد رجليك ثم نشد البساط ولو قسرًا على مقاسها) وهذا غريب!، ولما كانت الضريبة مورد محدود لما يطيقه الناس (استثناءً)؛ فلا يصح أن يُخصص مورد محدد لسد حاجات غير محدودة تخضع لميول ورغبات وشهوات القائمين على حكم الناس، المتناسين بأنهم يخدمون الناس، وأن العكس ليس صحيحًا.

المشكلة في تزاوج الربا والضريبة

إن ما حصل ويحصل هو نتيجة للسياسات المنحرفة، وهو السبب في حصول مشكلة عجز مالي مزمن عند الحكومات بلا استثناء؛ حيث:

١- تميل الحكومات لفرض الضرائب لتمويل عجزها،

٢- ثم تستمرئ وزارة المال الاستدانة ضمن ضوابط متلونة متغيرة، لاهثة وراء نظريات واهية من هنا وهناك. وقد تعرضنا لنماذج عالمية عدة جميعها فاشلة أدت لأذية الناس وظلمهم.

٣- ثم تُسعف السياسات النقدية السياسات المالية الحكومية القائمة على الاقتراض والإنفاق غير الرشيد، بانتهاج الربا المحرم في الشرائع السماوية الثلاث؛ وزادت على ذلك بسياسة التمادي بإصدار النقد ضمن ضوابط متلونة متغيرة، ترسمها مدرسة شيكاغو النقدية، والتي آخر بدعها: **النظرية النقدية الحديثة**؛ فبعد أن فرضت الدولار كنقد عالمي؛ جعلته الأساس في الاحتياطيات النقدية العالمية والدولية؛ وبعد أن أسهبت في إصدار الدولار دون ضابط ثابت؛ كالغطاء الذهبي، صار مجرد أوراق دون التزام من قبل مُصدره. ويا ليت الأمر بقي عند هذا الحد، بل جاءت تلك النظرية التي تدعي الحداثة لتقول بأن احتياطياتها كافية لضمان الالتزام أما باقي العالم؛ فيكفيه أن تكون سندات الدين الأمريكية احتياطيه؛ وبذلك انتقلت الاقتصادات إلى مهب الريح. وبما أن الأسواق العالمية أُشبعت بسندات الدين التي لم يعد لها مشترين، يُطلّ الفيدرالي الأمريكي الناطق الرسمي والمنفذ لسياسات مدرسة شيكاغو النقدية والمتحكم بصندوق النقد الدولي؛ ببدعة هي أسوأ من كل

ما سبق، من خلال إصدار سندات ليلية ليوم واحد سميت بـ (الريبو) تقوم على أساس بيع سندات الخزينة ليلا واستردادها نهاراً، ليكون الاقتصاد الأمريكي ومن يدور في فلكه – أي كل العالم – قائماً على ديون تحركها الفوائد الربوية، ولا يخرج عن هذه القاعدة أحد؛ كالصين أو اليابان أو الاتحاد الأوربي، ومحرك كل ذلك: **نظام مصرفي آثم**؛ أشارت له الاحتجاجات اللبنانية بذكاء مجتمعي، والسبب في ذلك أن جلّ الاقتصاد اللبناني يقوم على الخدمات المصرفية؛ فكان الناس مستشعرين بعِظم هذا الأمر وشدة بلائه على الاقتصاد؛ وقد تبين أن ودائع الناس المصرفية قد ذهبت لشراء سندات الخزينة اللبنانية والتي بيعت لأطراف غير معلومة وبذلك ضاعت الأموال.

إن الاقتصاد الإسلامي بضوابطه الثابتة على الحاكم والمحكوم؛ المستند على شريعة الإسلام قد **حرّم الربا وحرّم الضرائب معًا**، ولربما لم يكن هذا الربط واضحًا للعيان لأكثر الاقتصاديين وفقهاء القانون وحتى لفقهاء الشريعة؛ لكن الضرر الكلي على المجتمع قد وضح وبان جليًّا لأبسط الناس؛ فخرجوا رافعين شعارات تشرح لجهابذة المال والاقتصاد والقانون والفقه؛ أن احذروا قد بلغ السيل الذبى، ففضحوا اجتماع السياستين النقدية المتمثلة بالربا والمالية المتمثلة بالضرائب لأول مرة في التاريخ جهاراً نهاراً دون كثير من الفهم والذكاء.

لذلك نقول: إن ثورة لبنان ثورة ذكية بسبقها بوضع الإصبع على وجع الشعوب بسبب تمادي الحكام في الخروج عن مهمتهم الأساسية؛ فهم يطلقون العِنان لأفكارهم؛ ثم يطبقونها على حساب الناس وأوجاعهم دون أدنى حسٍ من

المسؤولية. ولابد في هذا الموقف من استحضار مشهد الحاكم العادل الذي شهد له التاريخ وهو يجسّد حسّ المسؤولية الملتزم بتهديد الله لكل راع ولكل مسؤول: وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ (الصافات: ٢٤)، أما تفاصيل المشهد؛ فهو كالآتي:

بعد أن طُعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة الفجر، والذي كان سببًا في وفاته، سأل ابنه أن يضع ذقنه على التراب ليعفرها به، وبكى رضي الله عنه، فقال له الناس: ما يبكيك يا عمر؟ وهم الذين يعرفونه بالشديد القوي، والذي اشتهر بفقهه، والذي استحق لقب الفاروق من بني البشر؛ لشدة تفريقه بين الحق والباطل، وهو صاحب الآثار التي لا يمكن للتاريخ أن يطويها أو أن يمر عليها لعظمها. فقال رضي الله عنه مخاطبًا الناس: أخشى أن يسألني الله عن دابة تعثرت في العراق لمَ لَم تعبد الطريق لها يا عمر؟، هيهات هيهات؛ إنه جواب يستشعر صاحبه شدة المسؤولية التي سيوقفه الله عندها؛ فالدابة حيوان وهي أقل شأنًا من البشر، ولا تحتاج طريقًا معبداً، كما أن المكان المشار إليه هو تخوم البلاد الشاسعة في حينه، أي أنها بعيدة عن مركز الحكم، فأي مسؤولية هذه؟

أما حال الحكام فإهمال لحقوق الناس الأساسية؛ فالفقر مستشرٍ، والجوع لبطونهم طاوٍ، والخوف والرعب في عيون نسائهم ورجالهم وأطفالهم ظاهر؛ فمال هؤلاء الناس لا يخشون الله في خلقه؟ هذا الخلق لم يُوجده الله تعالى ليعذب بعضه بعضا، بل ليتعارف الناس كل الناس دون تخصيص دينٍ أو لونٍ أو عِرقٍ، يقول المولى جل جلاله: يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (الحجرات: ١٣)؛ فمعيار التفاضل هو التقوى لا شيء غيره.

وفي ذلك قال الفاروق عمر لعامله على مصر آخذاً منه حقًا لقبطي قد سلبه إياه ابن عامله على مصر مستقويًا بمنصب أبيه: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟). عبارة تضعها منظمات الأمم المتحدة قانونًا لها، وشعاراً تستظل بظله، بينما لا تعمل به لا هي ولا أعضاؤها، ليقع في حقهم مقت الله تعالى، لقوله عز وجلّ: كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ (الصف: ٣).

والاستعباد مصطلح يُطلق على من فقد حريته؛ فيصير عبداً؛ هو وماله لسيده، فهل صار الناس عبيداً لوزارات الخزانة والمصارف المركزية والقائمين عليها؟ والتي هي بدورها غارقة في الديون وخدمتها؛ ففي لبنان يشغل خدمة الدين حوالي ٣٦٪ من العجز السنوي، وهذه حلقة يصعب كسرها بأقل من خمس سنوات من العمل الجاد. وهذا نموذج مما قدمه العصر الحالي بحضارة دوله المتقدمة المتطورة كما يحلو للكثيرين وسمه، والمتتبع لمقالات الاقتصاديين الأمريكيين العاقلين يرى مصطلح **عبيد الديون** قد صار متداولاً، مصداقًا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه آنفًا: **(تعِس عبدُ الدينارِ، تعِس عبدُ الدرهمِ)**، ولعمري إنه أسوأ ما قدمته لنا هذه الحضارة التي ابتعدت عن دين الله تعالى.

وليعلم الحكام ومن تسلط على حكم أحد من خلق الله؛ ومنهم أرباب العمل، وأرباب البيوت، وما شابههم، أنهم سيقفون أمام العزيز الجبار بوصفهم مسؤولين

ولن يعفي أحدٌ أحداً من ذلك الموقف؛ إلا إعادة الحق من الظالم للمظلوم، وأنى أن يحدث هذا إلا عند ربٍ عادلٍ مقتدرٍ؟.

الخاتمة

إن خلافة أرست حكمها على أكبر بقعة جغرافية في التاريخ، تجاوزت مدة سيادتها عشرة قرون على أقل تقدير بنجاح، لم يشهد التاريخ أن أزمات مالية أو نقدية قد أصابتها، عدا أزمات اقتصادية محلية مؤقتة لا تعدو عن انعكاسات لتغير ظروف المعيشة لأسباب خارجة عن الإرادة كقلة الأمطار، أو لفساد الحكام.

ولا يستطيع أحد أن يدعي أن تلك الفترة كان العيش فيها بسيطًا؛ فالتطور العلمي والاختراعات تشهد على أن تلك الخلافة بَنت حضارة عريقة مازال العالم يرتوي من مناهلها ويشهد بتلك القدرات.

كان المال العام وفيراً؛ فالخليفة هارون الرشيد سأل كاتب ديوان خراجه عن خزانته، فقال له: ثمانمائة ألف ألف وثلاثة وسبعون ألف ألف درهم، فرد عليه: أحب أن تبلغ بَنُورا، والبنور ألف ألف ألف[1].

وكان المال الخاص وفيراً حتى في العهود السابقة، ذكر القرآن الكريم وفرة مال (قارون)؛ فوصفه وصفًا لا يدع مجالاً لغير ذلك، فحمل مفاتيح أقفال خزائن أمواله؛ يعجز عن حملها عصبة من الرجال، يقول الله تعالى: إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ... (القصص: ٧٦)؛ فكيف إذا فكرنا بأن الخزائن كانت مغارات وكهوف، فكم كان

1 أبي الحسين هلال بن المحسن، رسوم دار الخلافة، (٣٥٩ـ ٤٤٨ هـ = ٩٧٠ـ١٠٥٦ م) تحقيق ميخائيل عواد ، دار الرائد العربي ببيروت ، ص ٢٩.

فيها؟ وماذا لو كانت من الذهب والفضة؟، بل ذكر الله تعالى أن هناك من كان أغنى من قارون ممن سبقه، يقول الله تعالى: قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ (القصص: ٧٨).

كما أبدعت تلك الحضارة نقوداً محسوبة يتم تداولها حسابيًا فقط؛ كالدينار الجيشي والعملة السوداء، كما كانت تُعد ميزانيتها العامة بقوائم موحدة أي بأكثر من نقد؛ أي الدينار والدرهم[1]، تجمع بينهما على أساس سعر صرف أحدهما مقابل الآخر.

تلك الحضارة لم تحذف الآخر بل استوعبته، فكانت عملات البلاد المحيطة بها متوفرة في أسواقها، لها سعر صرف متقلب بحسب الحال السائد، درست أسباب تقلبها بشكل حقق سبقًا علميًا، ورواد ذلك كثيرون كالقلقشندي وأبو جعفر الدمشقي وابن سلام و البلاذري والماوردي والراغب الأصفهاني والغزالي وابن تيمية وابن قيم الجوزية وابن خلدون والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم.

لقد تم ضرب أول نقد إسلامي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (سنة ٨ هـ ٦٣٠ م) طبع عليها "لا إله إلا الله وحده، محمد رسول الله، الحمد لله"، وكان له السبق في التفكير بطباعة النقد من جلود الإبل، وكان عبد الله بن الزبير أول من ضرب دنانير مدورة؛ ثم كان ذلك في عهد عبد الملك بن مروان (سنة ٧٦ هـ= ٦٩٦ م).

[1] للمزيد يراجع كتابنا دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي.

إن عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي مهمة تتولاها دار الصك تحت رقابة محتسب السوق. والنقود قد تكون معدنًا ثمينًا أو أقل من ذلك، وقد تكون ورقًا أو شيئًا من ذلك مما لا يمكن تقليده بسهولة، ويمكن أن تكون نقدًا افتراضيًا؛ فلكل ذلك ضوابط شرعية تحكمه، حتى التبادل السلعي أو المقايضة له ضوابط شرعية تحكمه؛ بما يحقق مصالح الناس دون ظلمهم أو غشهم أو التلاعب بمواردهم.

أما محتسب السوق الذي وسع مهامه عمر الفاروق رضي الله عنه فكانت رقابة الأسواق ومنع ما يسيء لأطرافها جزءً من مهامه لضمان شفافيتها أمام جميع رواد السوق.

أما عن تنظيم جباية الزكاة وصرفها لمستحقيها فقد بلغ مبلغه من الإدارة والمحاسبة والإحصاء، فالقرآن الكريم والسنة الشريفة أرست ثوابت هذا النظام؛ ثم جاء الخلفاء بابتكارات وإبداعات ما تزال الأمة تعيش في كنفها؛ فأبي بكر رضي الله عنه استوعب الدور المالي للزكاة فحارب مانعيها وهذا عمل لا يمكن قياسه بعمل أحد غيره إطلاقًا؛ لأن فيه السبق للتمويل المستدام لمعالجة الفقر. وأجاد عمر رضي الله عنه تنظيم الدواوين ومحاسباتها وإحصاءاتها حتى فاض المال في عهده رغم الأزمة الاقتصادية التي مرت إبان حكمه، فتجاوزها بحسن تدبيره، ثم لما فاض بيت المال سارع بتطبيق ضمان اجتماعي لا يعتمد على الاشتراك به وليس له علاقة بدين أو مذهب أو جنس أو لون؛ حيث سوّى بين الناس في العطاء، وخلّد التاريخ مقولاته.

وقد سار الخلفاء على تلك الأسس ما شاء الله، وحققوا التوازن الاقتصادي والمالي بين الناس بمختلف مشاربهم.

كما اعتنى المسلمون بالوقف وأنشؤوا أوقافًا منذ بداية بزوغ الدعوة الإسلامية، منها مازال قائمًا حتى اليوم، توزع إيراداته على الموقوف لهم حسب وصية الواقف، حتى أن أغلب أراضي المسلمين هي أراضٍ وقفية. ومؤسسة الوقف مؤسسة مالية غنية بمواردها تدعم المجتمع وحكومته وتلبي كثيراً من احتياجاتهم، على الرغم مما أصاب هذا الوقف في القرنين الأخيرين من تخريب وتجميد في بعض البلدان؛ إلا أنها مؤسسات قائمة، ولابد أنها ستعود إلى مجدها لأنها ثابت من ثوابت الشريعة التي لن تفنى إلا بفناء الكون.

إن الإسلام ومؤسساته قائم بكيان وبدون كيان، ومن ذلك مؤسسات الزكاة والوقف والمصارف وما شابهها، فإن أهمل الحكام تلك المؤسسات، فالمجتمع بأفراده وجماعاته مكلفون بإقامة تلك المؤسسات لأن ذلك من صلب شريعتهم. لذلك كان تحول فرض الكفاية إلى فرض عين، يضيق إن قامت الحكومات بإنشاء وتنظيم المؤسسات، ويتسع إن قصرت بذلك، وهذا من طبيعة بنيان هذه الشريعة الغراء التي لا يمكن لأحد أن يطفئ نورها.

يلخص الجدول (١٤) التالي خصائص السياسات ووظائفها :

السياسة	الحكومة	المجتمع	
السياسة المالية	إيرادات بيت المال ومثالها الـ BOT	الزكاة والوقف لتمويل التنمية	الاستدانة الجائزة؛ كفعل عمر رضي الله عنه
السياسة النقدية	صك النقود وعدم التضييق على الناس		
السياسة الاقتصادية	• رقابة الأسواق لضمان كفاءتها والتدخل عند الضرورة لتصحيح المسار كتطبيق التسعير حال شيوع الاحتكار مثلًا. • استقرار الأسعار؛ بالحد من التضخم، بضمان تطبيق الزكاة دوريًا بتحويل ٢.٥٪ من الأغنياء إلى الفقراء. • زيادة التوظيف؛ من خلال كفاءة الأسواق ؛ وذلك: - بزيادة عجلة الإنتاج المباح أو المحافظة عليها ، - وبتحفيز الاستهلاك بالإنفاق الرشيد ، - والحد من التوظيف الحكومي بمقدار ما هو ضروري. • زيادة التوسعات في القاعدة الإنتاجية بزيادة الأصول الثابتة المعفية من الزكاة كحافز على ذلك التوسع.		

الجدول (١٤) خصائص السياسات ووظائفها

نتائج وتوصيات

أولًا - السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية يجب أن تحقق مقاصد الشريعة وأولها مقصد العدالة بين عناصر البيئة جميعهم من بشر وحجر وشجر وحيوان وغيرهم.

ويعدُّ تقسيم الثروة بين الأفراد والحكومة مقصد، وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة التوزيع مقصد.

لذلك وجب على القائمين على حكم الناس، كما وجب على الناس جميعهم العمل على تحقيق تلك المقاصد مهما اختلفت وتعددت أدواتهم؛ فالسياسات الكلية النقدية والمالية والاقتصادية تصب في هذا الاتجاه، كما أن السياسات الجزئية ملتزمة بمقاصد السياسات الكلية.

ينبغي على السياسة الاقتصادية الكلية أن تركز على تحقيق توازن السوق بوصفه هدف استراتيجي، ويجب على السياستين النقدية والمالية خدمة هذا الهدف، فالأصل رعاية مصالح الناس، فبيت المال ومن فيه والحكومة جميعًا هم موظفون عند الناس يخدمونهم بإدارة شؤونهم في رفع الفقر عنهم وتحقيق العدالة بينهم والدفاع عنهم.

بناء على ما سبق، يمكن استنتاج قواعد هامة تؤسس لإدارة اقتصاد كلي عادل، ونسرد عدداً من السياسات التي يمكن تطبيقها؛ كالآتي:

١. الثوابت تعزز الابتكار، وهذه أهمية تضفيها ثوابت الشريعة الإسلامية الضابطة للحكام والمحكومين.

٢. كسب الولاء ضروري لإنجاح السياسات، والشريعة تحقق ذلك الولاء، فالغش محرم على الجميع، وأكل المال الحرام محرم على الجميع ... وهكذا.

٣. مرونة السياسات سبيل للبقاء والاستمرار، أما الحلول الوضعية فمعناها أن المعالجات مؤقتة وليست نهائية. وهذا محقق من خلال تأطير الشريعة للمحرمات المعدودة وترك المباحات متاحة غير محدودة.

٤. إن الحكومات هي طرف غني، وحلولها وفيرة باستمرار، ولا يمكن القول بأن الأصول التي لديها محدودة، أو أنها تخشى انتهاء تلك الأصول. لذلك يمكن للحكومات اللجوء إلى استخدام الصكوك لتمويل ما تراه ضرورياً. والصكوك عديدة الأنواع منها ما هو منتهٍ بالتمليك ومنها غير ذلك، كما تتعدد صيغ التمويل الإسلامي، ويمكن اللجوء إلى صيغ تحفظ تلك الملكية.

لقد عَرف بيت المال منذ نشأته سياسة إحياء الأرض الموات قبل أن تتنبه دول العالم لمحاربة التصحر عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأرض، وفيه تُمنح الأرض مقابل إصلاحها ولقاء خَراج يُسدد سنوياً لبيت المال، ثم تعود تلك الأرض له بعد تركها ممن لا يرغب بالاستمرار، وتشابه هذه السياسة في أيامنا سياسة BOT.

ويُمكن الاستعانة بهذه التقنية التي تجعل الدولة لا تخسر ما لديها من أصول بل

تجعلها مستثمرة لأصولها مدى الحياة، فتحقق العدل بين الناس ويشيع الرضا بينهم.

٥. الاعتماد على القياس السلعي بتنفيذ تبادلات البيع والشراء مقايضة أسوة بفعله صلى الله عليه وسلم في تحديد الدية ونصاب الزكاة، وكذلك الإقراض السلعي أسوة بفعل الوزير العباسي علي بن عيسى، وكما تفعل الأسواق الدولية ببيوع SWAP، وبذلك يتوافر مرجع للقياس يحد من تغيرات سعر العملات صعوداً وهبوطاً.

٦. تطبيق سياسة التسعير عند وقوع الاحتكار لمنع إحداث أية تشوهات في ظروف العرض والطلب، ويكون توقيف هذه السياسة مرهون بانتهاء الاحتكار.

٧. منع ومحاربة الفساد بكل أشكاله لما له من دور في رفع الأسعار دون وجه حق، ومن ذلك فساد الإدارة وتوظيف من لا يستحق منصبه، روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (**إذا وسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظرِ الساعةَ**)، لأن في ذلك هدر للمال العام وزيادة لتكاليف التوظيف، ولتكاليف تصحيح الأخطاء الناجمة عن ذلك. ولابد من مراعاة الكفاءة تجنباً للوقوع في تلك التكاليف.

٨. إن اعتبار الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي شرط لازم، الشكل (٤٧):

✳ يقوم بيت المال على **الكفاءة** لأن له موارده الخاصة من دون الضرائب إلا استثناء، وعلى بيت المال تدبر مصاريفه من تلك الإيرادات لا أن يكون

طفيليًا أو عالة على الناس، وهذا يعاكس ما تقوم عليه أسس المالية العامة والتشريع المالي التقليدي لاعتمادها على نظرية النفقات، حيث التوسع في الإنفاق العام، وخلق التضخم المستمر، وسهولة توسع القطاع الحكومي بالإنفاق دون طائل.

✳ تقوم الأسواق على **الكفاءة**، وهذا لا يعني تركها تعمل بحرية مطلقة كمبدأ الرأسمالية (دعه يعمل دعه يمر)، بل لابد من رقابة الأسواق لضمان شفافيتها حماية لجميع روادها؛ خاصة الفقراء الأقل قوة والأكثر ضعفًا. فالحرية الاقتصادية مكفولة بعد أن يضمن الحاكم أو المحتسب خلوها من التشويه في المعلومات، يقول صلى الله عليه وسلم: **(لا يبع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)**، والشق الأول من الحديث منع لشراء جهة تعلم أحوال السوق من أخرى تجهل تلك الأحوال؛ منعًا لأي وجه من أوجه الاستغلال، ثم جاء الشق الثاني يرسي حرية التبادل.

لذلك نجد أن الميل في الفقه الإسلامي يكون دومًا للأضعف؛ فالميل للمدين لقوله تعالى: وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (البقرة: ٢٨٠) مع تحذير المدين من حرمة أكل مال غيره، يقول صلى الله عليه وسلم: **(مَن أخَذَ أمْوالَ النَّاسِ يُرِيدُ أداءَها أدَّى اللَّهُ عنْه، ومَن أخَذَها يُرِيدُ إتْلافَها أتْلَفَهُ اللَّهُ)**. كما يكون الميل للمشتري في الغالب، كما هو حال الخيارات التي يذكر فيها

المشتري دومًا وقلما يكون البائع فيها؛ لأن المشتري أضعف من البائع.

وفي ظل كفاءة الأسواق تتحرك عجلة الاقتصاد بشكل طبيعي دون هزات كبيرة كما هو حال دورات الديون القصيرة والطويلة الأجل في الاقتصاد التقليدي.

٩. يهتم السياسيون في عرض برامجهم لتذليل الصعوبات في المدى القصير غالبًا أو المتوسط أحيانًا، وذلك ريثما تنتهي الفترة التي يقودون فيها بلادهم، لذلك معالجاتهم مؤقتة وليست نهائية. وهذا ممنوع في شريعة الإسلام للحديث الكلي (**لا ضرر ولا ضرار**)؛ فالحاكم يجب أن يعمل لمصلحة بلاده والناس فيها على أساس الديمومة، وهذا كان فعل عمر رضي الله عنه عندما أوقف توزيع أرض السواد على الفاتحين بحجة مصالح المسلمين إلى يوم القيامة.

١٠. دور الدولة هو الدولة الراعية، وليست دولة حارسة ولا متدخلة، ويعتبر تحول فرض الكفاية إلى فرض عين؛ محددٌ للمسؤوليات بين القطاعين العام والخاص؛ فإن قصرت الحكومة في أداء واجباتها كان فرضًا على المجتمع القيام بتلك المسؤوليات.

١١. تطبيق المسؤولية الاجتماعية ضرورة لتحقيق الكفاءة، ومعيارٌ لضابط جدوى أي سلوك اقتصادي، فالأهداف الاجتماعية تسبق الأهداف الاقتصادية والعكس غير صحيح، فحتى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يُسوّق له البعض يميل للسوق كحاكم على الأهداف الاجتماعية.

وقد طبقت هذه المسؤولية عندما هاجر المسلمون من مكة إلى المدينة بتكافل

بين الأنصار والمهاجرين، وكذلك كان فعل عمر للتغلب على أزمة عام الرمادة، فقد عمل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**كُلُوا جميعًا ولا تتفرَّقوا، فإنَّ طعامَ الواحدِ يكفي الاثنينِ، وطعامُ الاثنينِ يكفي الأربعةَ**).

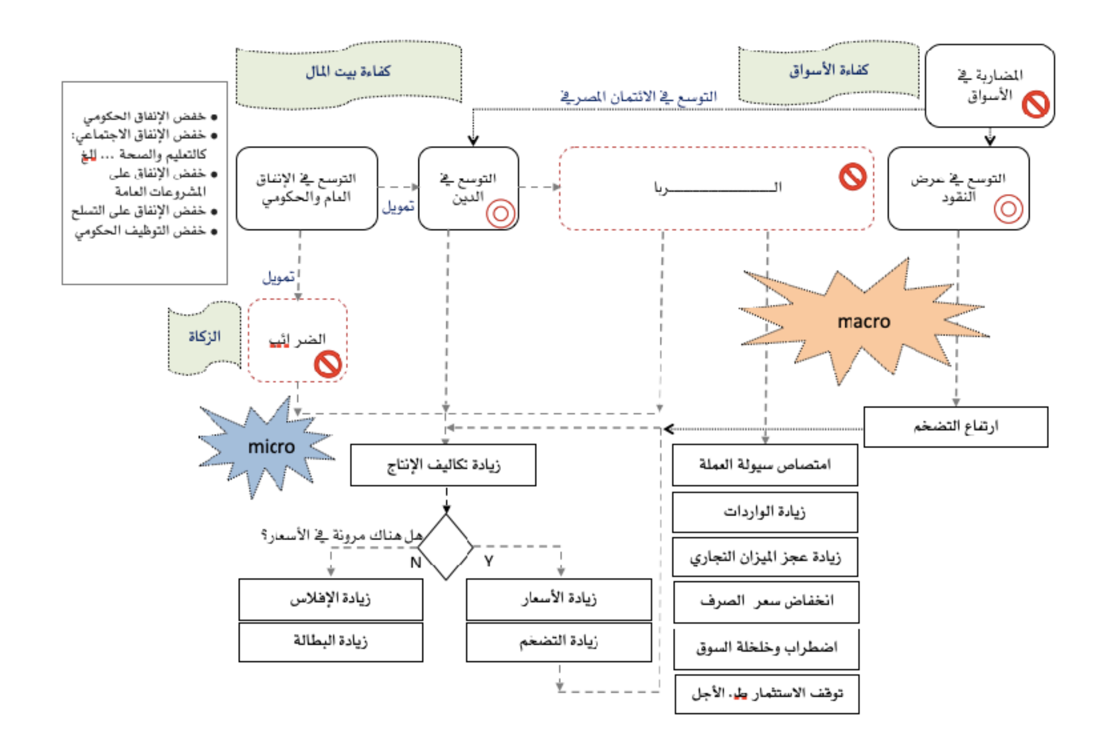
ويلخص الشكل (٤٧) التالي كفاءة الأسواق وكفاءة بيت المال إرساء سياسة اقتصادية صحيحة:

كفاءة الأسواق

يجب على القائم على السوق منع المضاربة غير المجدية في الأسواق، خاصة وأنها تتطلب توسعًا في الائتمان المصرفي، مما يوسع حجم الديون ويزيد المخاطر الائتمانية. ويستلزم ذلك عدم التوسع في عرض النقود إلا لضرورات اقتصادية سببها توسع سوق السلع والخدمات. ويعتبر منع الربا شرط أساسي، ويساعد ذلك كله في ضبط التوسع بالدين، ومنع التضخم.

كفاءة بيت المال

يجب على الحاكم عدم التوسع في الإنفاق العام والحكومي وعدم تمويل أي عجز بالتوسع في الدَين أو بتمويله من الضرائب، فذلك مؤداه زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة التضخم وزيادة حجم البطالة؛ فتفشل الحكومة في إنجاز الأهداف التي وجدت لأجلها.



الشكل (٤٧) الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي

ثانيًا - السياسة المالية

تعكس السياسة المالية مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد شهدت الدول درجات مختلفة من التدخل الحكومي على مر السنين؛ بغية إبقاء الاقتصاد نابضًا بالحياة.

فبينما تعتمد أدوات السياسة المالية التقليدية بشكل رئيسي على الضرائب، وعليها تَبني سياساتها في الإنفاق، وتستند السياسة المالية على السياسة النقدية التي يؤثر بها البنك المركزي للتحكم بالمعروض من النقد؛ وبامتزاج هاتين السياستين يتم توجيه الأهداف الاقتصادية للبلد.

إلا أن إيجاد التوازن بين معدلات الضرائب والإنفاق العام قضية ثبت فشلها؛ لأن المدخل في ذلك هو الإنفاق التقديري بدل الرشد الاقتصادي؛ فتحفيز الاقتصاد الراكد عن طريق زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب ينطوي على خطر إحداث تضخم متزايد؛ فزيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد، تليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

إن زيادة الإنفاق الحكومي (الاستثماري) بشراء خدمات من السوق؛ كإنشاء الطرق أو المدارس ودفع مقابل هذه الخدمات، يزيد حجم التوظيف الحكومي؛ ومن ثم يزداد ضخ الأجور في الاقتصاد؛ فتنخفض مستويات البطالة الإجمالية، وهو ما يسمى بسياسة الضخ التحفيزي؛ فإذا ترافق ذلك مع خفض الضرائب زاد الطلب على الاستهلاك؛ فينتعش الاقتصاد ويخرج من حالة ركوده. لكن أخطاء الحكومات في استخدام تلك الأدوات، وشيوع الفساد فيها، واستحكام

البيروقراطية مختلف دوائرها، نتيجته وقوع خلل في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن التجربة هي المقود المحرك، وما أكثر الأخطاء الظالمة.

لذلك إن ضبط الاقتصاد من خلال السياسة المالية وحدها أمر صعب، ولن يحقق الوصول إلى الأهداف الاقتصادية؛ فالخط الفاصل بين الاقتصاد المنتج والاقتصاد المصاب بالتضخم غير واضح المعالم بسهولة؛ خاصة إذا ما استخدمت السياسة المالية لكبح التضخم القوي، حيث يتم زيادة الضرائب لإبطاء الاقتصاد الجامح وهذا مؤداه في المدى الطويل الوصول إلى اقتصاد بطيء ومستويات بطالة مرتفعة.

أما السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فقد قدمت للبشرية نظرية التخصيص المالية حيث أن:

١. نظام بيت المال؛ والذي يعمل في ظل نظرية إيرادات بيت المال، منوط به تمويل النفقات العامة، وشيء من حاجات الفقراء إن كان فيه فائض.
٢. نظام الزكاة؛ منوط به تمويل حاجات الفقراء، وشيء من النفقات العامة إن كان فيه فائض.
٣. نظام الوقف؛ منوط به تمويل حاجات الفقراء، والنفقات العامة على السواء.

ويبقى التواصل بين النظم الثلاثة قائمًا ضمن قنوات تبادلية أوضحنا أمثلة عدة عليها سابقًا.

وتقسم السياسة المالية الإسلامية إلى قسمين مستقلين إنما متكافلين؛ فهي تفصل بين السياسة المالية للحكومة وبين السياسة المالية للمجتمع المدني، وتخصص إيرادات لكل منهما بما يحقق الغايات التي أوضحناها في الفصل الأول من خلال

قيام الحاكم بإدارة شؤون الناس ومساعدتهم في تخطي الفقر (إن وجد) بتمويل منهم أنفسهم بشكل رئيسي ثم برافد من الإيرادات الحكومية (إن وجد)، وذلك كالآتي:

١. بيت المال، وله موارده الخاصة، ومهمته تغطية نفقات الحكومة، ومساعدة الفقراء إن كان فيه فائض.

٢. الزكاة، وهي فرض على أفراد المجتمع المدني، مهمتها تغطية ثمانية مصارف تمول الفقراء والمحتاجين ومن حددتهم الآية الكريمة؛ لرفع سويتهم المعيشية وكفايتهم حاجاتهم الضرورية. إضافة لأصناف من الصدقات من غير الزكاة. وكذلك مساعدة بيت المال إن تم إشباع حاجات المصارف المحددة، وخاصة سهم في سبيل الله.

- قد يناط بالحاكم إدارة شؤون الزكاة جباية وتوزيعًا؛ بنوعيها النقدية والعينية؛ فإن قصّر؛ قام أفراد المجتمع المكلفون بإخراج زكاة أموالهم بذلك – ولو لم يكن هناك مؤسسة زكاة، أو لو وجدت وساد عملها الفساد –؛ فضابط إقباض الزكاة للفقير هو شرط لقبول الزكاة؛ مما يجعل كل مزكٍ حريصًا على إيصال زكاة ماله لأنها ركن من أركان دينه.
- تكلفة إدارة مؤسسة الزكاة ليست عبئًا على بيت المال لأنها تعتمد على تخصيص ١٢.٥٪ من وارداتها للعاملين عليها ومستلزماتهم؛ فذلك بمثابة سهم من أصل ثمانية أسهم محددة بنص الآية الكريمة.

- تمويل الفقر يقع على عاتق المجتمع أولاً والحكومة ثانيًا، وإدارة ذلك يقع على عاتق الحكومة، فإن قصرت الحكومة قام المجتمع بذلك. وهذه المسؤولية الملقاة على المجتمع أعفت أفراده من الضرائب.

وإن أي فصل لهذه المعادلة التكافلية؛ أي بفرض الضرائب عليه، مؤداه تخاذل المجتمع؛ لاعتقاده أنه فعل ما عليه، وليس من مهمته تغطية أخطاء متخذي القرار؛ فقد أخطأت الولايات المتحدة بالتصرف بأموال الضمان الاجتماعي إبان الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وأخطأ البنك المركزي اللبناني بالتصرف بالودائع المصرفية التي يملكها الناس.

- محاربة الاكتناز بدفع زكات الأموال المكتنزة، ومنع الاكتناز إذا شحت السيولة من الأسواق.
- إن الحد الأدنى لتكلفة رأس المال هو ٢.٥٪ وهي تكلفة لابد لملاك نصاب الزكاة أن تكون باعتبارهم عند استثمار أموالهم، وهذه بمثابة رافعة سوقية.
- يجب حساب معدل دوران المال (النقدي والسلعي) نتيجة تطبيق الزكاة في المجتمع، وذلك لتتبع إعادة توزيع الثروة بين الناس وضمان شمولها جميع الفئات وكفايتهم.
- إن السياسة المالية المتمثلة بالزكاة تشجع على الاستثمار والاستهلاك بآن دون الحاجة لتدخل السياسة النقدية برفع وخفض سعر الفائدة المحرمة.
- ترشيد النفقات العامة، وضابط الإنفاق هو قول الله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

- إلغاء الضرائب لآثارها السيئة في رفع الأسعار دون مقابل حقيقي؛ ويمكن تطبيق الضرائب لغير دافعي الزكاة، وعادة هم من غير المسلمين.
- ترشيد الاقتراض، بحيث لا يكون إلا لضرورة ماسة، ويكون قرضًا حسنًا. لذلك فإن تمويل العجز بالميزانية يكون بأساليب مشروعة حصريًا، والأصح عدم الوصول لحالة العجز. ففي السياسة المالية التقليدية تتجه الحكومات إلى خفض الإنفاق وزيادة الضرائب لمواجهة العجز المالي، أما السياسة المالية الإسلامية فتلزم الحاكم من البداية على ترشيد الإنفاق وخفضه، كما تخصص إيرادات لبيت المال، والفارق بين الحالتين واضح.
- الحد من الائتمان عمومًا، والحد منه في عمل المصارف خصوصًا؛ فلا تتجاوز ديون محافظها الائتمانية – من بيوع السلم والاستصناع والمرابحة وبيع التقسيط – ثلث أصولها.
- يجب على المصارف تجنب صيغ (شبه البيوع)؛ كالعينة والتورق لما فيهما من مفاسد، ولتوافر صيغ بديلة ذات كفاءة عالية.
- إن معالجة الدين الناشئ عن التعاملات بين الناس والحكومات – وفيما بينهم – والناشئ خلال فترات التضخم؛ يكون في مجلس السداد لا مجلس العقد، فلا يجوز اشتراط ذلك في مجلس العقد لأنه من الربا المحرم، لكن يجوز أن يجري الصلح بينهم بعد ذلك برضا الطرفين وهذا من الإحسان.
- ملكية المؤسسات المالية في المجتمع الإسلامي تعود للقطاع الحكومي وقطاع المجتمع المدني؛ يجمع بينها التكافل والتعاضد شأن كل شيء في المجتمع

الإسلامي؛ بينما مؤسسات الاقتصاد الغربي أو الشرقي يسودها الصراع بدل التكافل، وقد ضربنا أمثلة على تكافل المؤسسات المالية الإسلامية؛ أي أن مفهوم التكافل مقابل مفهوم الصراع.

ثالثًا - السياسة النقدية

تعتبر السياسات المالية في الاقتصاد التقليدي هي مربط الفرس، والسياسات النقدية هي منقذها عندما تصل لطريق مسدود؛ والسياسة النقدية هي المتهم الأول في إحداث الأزمات، بوصفها الحل السحري للحكومات وقادتها، والتي سرعان ما تنعكس آثارها على السياسات المالية من خلال فرض الضرائب لتغطية عجز موازناتها.

ثم تصب الآثار جميعها في نهاية المطاف في السياسات الاقتصادية لتعود الكُرة لتظهر على شكل أزمة طاحنة تذهب بكل شيء، وقد تعرضنا بالذكر لعدة شواهد قديمة كأزمة المسيسبي وحديثة كأزمة لبنان، وغيرهما.

وقد تتابعت الأزمات العالمية بالطريقة والصورة نفسها، فالنهم والجشع والشره أمراض مالية عند الحكومات يجعلها تتوسع في الإنفاق الترفي والتبذيري دون ضابط، وتتوسع أيضًا في حروب طاحنة، ولا يُشبع ذلك إلا فساد نقدي من خلال تبني حلول عقيمة مؤذية مدمرة، ثم اللجوء من جديد إلى السياسات المالية والاقتصادية لترميم آثار تلك الأمراض لفترة وجيزة من الزمن، ليرسو كل شيء في النهاية في مستنقع نتن لا يُبقي ولا يذر.

ولم يبق أمام السياسة النقدية سوى سياسة رفع التضخم بشكل لا يحده إلا التطرف، وهنا يبرز دور السياسة المالية العامة بقوة، حيث يصعب فهم الهوس في الحد من الدَين العام عندما يكون الاقتراض رخيصًا كما هو حاله اليوم؛ وسيبقى هذا السلوك سائدًا طالما بقي من دون ضوابط صارمة تطبق على الجميع.

وقد اتضح للجميع مكمن دهاء السياسة النقدية؛ حيث لا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد عندما يحصل من طرفها؛ وذكرنا أمثلة على ذلك كاعتداء (سوروس) على الجنيه الاسترليني واعتداء الولايات المتحدة الأمريكية على الليرة التركية.

وما سيشهده العالم كنتيجة لسياسة انخفاض أسعار الفائدة؛ فهو **تدمير نموذج الأعمال الأساسي للبنوك وانهياره؛ لأن البنوك لا يمكنها مواجهة واستيعاب الخسائر غير المتوقعة برؤوس أموالها فقط**. لذلك:

- لابد من اللجوء لأساليب التمويل الإسلامي، لتحويل العلاقة الائتمانية الربوية بين المقرض والمقترض إلى علاقة شريك أو وكيل كما هو حال المصارف الإسلامية مع عملائها. فقد أثبتنا أن العلاقة الائتمانية شارفت على السقوط والتي بسقوطها سينتهي نموذج الأعمال الأساسي للبنوك.
- منع الربا وإلغاؤه لأنه يرفع التكاليف ويزيد الأسعار؛ فوجوده اعتراف بالانخفاض الدوري لقيمة النقود، وهذا يؤجج أسعار الصرف، ويخلق تخبطًا اسمه التضخم.
- تحديد حجم النقدية المتداولة و إصدارها حسب حاجة الأسواق الحقيقية.

إن النظام النقدي الذي طورته السياسات النقدية التقليدية السائدة؛ عاجز عن تلبية حاجات الناس، ويمكن إجمال الملاحظات التالية بشأنه:

- سقوط نظرية شيكاغو النقدية سقوطًا مروعًا باعتراف كبار الاقتصاديين مثل (فولكن)، وأغنى رجالات العالم مثل (سوروس وبافت)، وغيرهم من عمالقة الاقتصاد الأمريكي .
- ضرورة إلغاء نظام الفائدة من الأنظمة النقدية كليًا .
- ضرورة النظر إلى جانب الاستخدامات في عرض النقود بدلا من النظر إلى جانب الموارد لأنه أكثر تعبيراً ودقة . فكما أن M_3 لا تقدم نفعًا فإن منافع M_1, M_2 هي منافع محدودة . وحيث أن العائد على حقوق الملكية ROE يحدد كفاءة استخدام أموال المساهمين، فإن العائد على الأصول ROA يقيس كفاءة المؤسسة المالية في استخدام الأموال التي تحت إدارتها وسيطرتها . وبذلك يمكننا قياس كفاءة استخدام عرض النقود في اقتصاد محدد من خلال احتساب مجموع ROA لكل منها .

$$ROL = \sum_{n}^{1} ROA$$

حيث أن :

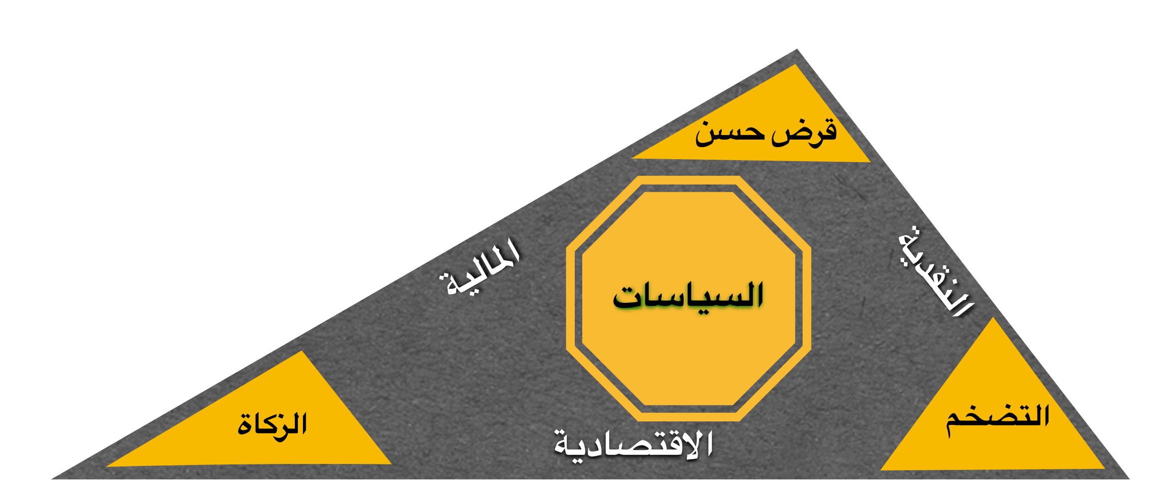
ROL هو العائد على استخدام النقود المعروضة Return On Liquidity

n عدد المؤسسات المالية في الاقتصاد المدروس .

ويعدُّ تراجع مجلس الاحتياطي الأمريكي عن نشر بيانات تخص M3 لعدم جدواها في السياسات النقدية دليل واضح على أن صيغ المشتقات ضارة ومؤذية للاقتصاد المحلي والعالمي على السواء .

- ضرورة إلغاء إصدار سندات الخزينة لما فيها من ربا وتوسع في الدين، والبديل الإسلامي من الصكوك المرتبط بالسلع والخدمات بديل أثبت نجاحه؛ حتى أن أشد الحكومات علمانية استخدمته في تمويل أعمالها.
- ضرورة تطبيق التقابض في بيوع الصرف (بيوع الأثمان).

وبناء على ما سبق بيانه؛ فإن مثلث السياسات من وجهة النظر الإسلامية – برأينا – يمثله الشكل (٤٨)، حيث الضلع الأكبر يخص السياسات الاقتصادية، والأقل منه للسياسات المالية، ليبقى الضلع الأصغر يخص السياسة النقدية؛ مع بقاء السياستين المالية والنقدية في خدمة أهداف السياسة الاقتصادية.



الشكل (٤٨) مثلث السياسات من وجهة النظر الإسلامية

عود على بدء

استفتحنا كتابنا بآية كريمة ذكرها المولى عز وجل في مطلع سورة الكهف: **إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا**، وهي خير ما نختم بها كتابنا هذا.

لا غرو أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق السعادة للناس واستقرار حال عيشهم، وهذا يكون بالاستغلال الصحيح للموارد المتاحة، والآية الكريمة توضح أن الخالق عز وجل هو خالق الموارد جميعها، أما دليل الاستخدام فهو كتاب الله تعالى الذي أنزله على خير الخلق محمداً صلى الله عليه وسلم، كتابًا ليس فيه عوج، وليس فيه خلل، فيه طريقة العيش في هذا الكون الرحيب وقد أوضحنا ذلك في فصول الكتاب وبين جنباته، يقول الله تعالى في أول آية من سورة الكهف: **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا**، وأوضح الله تعالى في الآية السابقة أنه جل في علاه جعل الأرض بما عليها زينة لابتلاء الأحسن عملاً من الناس.

يقول السعدي في تفسيره للآية: جعل جميع ما على وجه الأرض من: مآكل لذيذة، ومشارب، ومساكن طيبة، وأشجار، وأنهار، وزروع، وثمار، ومناظر بهيجة، ورياض أنيقة، وأصوات شجية، وصور مليحة، وذهب وفضة، وخيل وإبل ونحوها، وجعل ما على الأرض زينة لها.

يقول الطنطاوي في تفسيره للآية: التعبير عما على الأرض بالزينة، إشارة إلى أن ما عليها مهما حسن شكله، وعظم ثمنه؛ فهو إلى زوال، شأنه في ذلك شأن ما يتزين به الرجال والنساء من ملابس وغيرها، يتزينون بها لوقت ما ثم يتركونها وتتركهم.

يقول القرطبي في تفسيره للآية: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (**إن الدنيا خضرة حلوة والله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون**). وقوله: (**إن أخوف ما أخاف عليكم ما يُخرج الله لكم من زهرة الدنيا، قال: وما زهرة الدنيا؟ قال: بركات الأرض**). والمعنى: أن الدنيا مستطابة في ذوقها معجبة في منظرها كالثمر المستحلى المعجب المرأى؛ فابتلى الله بها عباده لينظر أيهم أحسن عملا؛ أي من أزهد فيها وأترك لها. وكان عمر رضي الله عنه يقول فيما ذكر البخاري: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا، اللهم إني أسألك أن أنفقه في حقه. فدعا الله أن يعينه على إنفاقه في حقه. وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (**فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع**). وهكذا هو المكثر من الدنيا لا يقنع بما يحصل له منها بل همته جمعها؛ وذلك لعدم الفهم عن الله تعالى ورسوله؛ فإن الفتنة معها حاصلة وعدم السلامة غالبة، وقد أفلح من أسلم ورزق كفافًا وقنّعه الله بما أتاه.

اللهم ارزقنا فهمًا كفهم عمر الفاروق رضي الله عنه، اللهم نسألك أن ننفقه في حقه، اللهم أعنا على إنفاقه في حقه.

ختامًا

إن ما توصل إليه البحث يعتبر بداية لا نهاية، وهو يحتاج إلى مجهود مشترك بين الباحثين والأكاديميين من الجانب النظري والعاملين في الجانب التطبيقي.

إن كانت الآراء الواردة فيه مطابقة لشرع الله فذلك توفيق منه عز وجل، وإن لم تطابق؛ فذلك خطأ مني. أسأل الله العفو والمغفرة وأن يعينني على تدارك التقصير وأن يلهمني الصواب ويرزقني السداد. وحسبي في هذا المقام ما ذكره الإمام المُزَني كاتب الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى؛ إذ قال: قرأت كتاب الرسالة على الإمام الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي: هيه، أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه.

أسأله ربي أن يغفر لي، وحسبي أني اجتهدت وبذلت ما مكنني الله فيه وأعانني عليه؛ فقد نذرت عمري كله لنصرة ديني من ثغر الاقتصاد، محاولاً إثبات نجاعته فيما سبق من أيام، وحاليًا، وفيما سيأتي من الأيام إلى أن يشاء الله.

اللهم تقبل عملي هذا واجعله خالصاً لوجهك الكريم، واجعل فيه النفع والخير للمسلمين خاصة وللناس عامة، آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفقير إلى الله تعالى؛ سامر بن مظهر

تم في حماة (حماها الله) في ١٥ رجب ١٤٤١ هـ الموافق ١٠ آذار/مارس ٢٠٢٠م

قائمة بالآيات الكريمة

نص الآية أو طرفها..

١. البقرة: صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ (١٧١)

٢. البقرة: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (١٨٨)

٣. البقرة: فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ (١٩٣)

٤. البقرة: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ (٢٧٥)

٥. البقرة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨)

٦. البقرة: فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩)

٧. البقرة: وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٨٠)

٨. البقرة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ (٢٨٢)

٩. البقرة: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا... (٢٨٦)

١٠. آل عمران: وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤)

١١ . آل عمران : زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (١٤)

١٢ . النساء : وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا (٥)

١٣ . النساء : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩)

١٤ . النساء : وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١٢٨)

١٥ . المائدة : فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ (٣١)

١٦ . المائدة : مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا الصافات: وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ (٣٢)

١٧ . الأنفال : وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٣)

١٨ . التوبة : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٦٠)

١٩ . يونس: إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ (٨١)

٢٠ . يونس: آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٩١)

٢١ . هود: وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٨٥)

٢٢ . الحجر: وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (١٩)

٢٣ . النحل: وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٦٨-٦٩)

٢٤ . النحل: فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٩٤)

٢٥ . الإسراء: وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا (١٦)

٢٦ . الإسراء: وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا (٢٩)

٢٧ . الإسراء: وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا (٣١)

٢٨ . الكهف: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا (١)

٢٩ . الكهف: إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (٧)

٣٠ . الكهف : فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا (١٩)

٣١ . الكهف : وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا (٢٥)

٣٢ . الكهف : إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً (٨٤)

٣٣ . الكهف : فَأَتْبَعَ سَبَباً (٨٥)

٣٤ . الكهف : ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً (٨٩)

٣٥ . الكهف : قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً (٩٤) قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً (٩٥)

٣٦ . الحج : الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ (٤١)

٣٧ . الحج : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ (٧٣)

٣٨ . الروم : أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا (٩)

٣٩ . الروم : ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (٤١)

٤٠ . الأحزاب : لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١)

٤١ . الشورى : وهُوَ الذي يُنَزِّلُ الغَيْثَ مِن بَعْدِ ما قَنَطُوا (٢٨)

٤٢ . ص : وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ (٢٤)

٤٣ . فصلت : وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤)

٤٤ . الحجرات : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (١٣)

٤٥ . الحديد : أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ * اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ (١٦-١٨)

٤٦ . الصافات : وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ (٢٤)

٤٧ . الصف : كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣)

٤٨ . الفرقان : وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (٦٧)

٤٩ . النمل : حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾

٥٠ . الشعراء : وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾

٥١ . القصص : فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾

٥٢ . القصص : وَقَالُوا إِن نَّتَّبِعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾

٥٣ . القصص : إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴿٧٦﴾

٥٤ . القصص : قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾

٥٥ . المطففين : وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾

٥٦ . المطففين : كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾

٥٧ . الفجر : وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾

٥٨ . الزلزلة : فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٧-٨﴾

قائمة بالأحاديث الشريفة

نص الحديث أو طرفه..

١. أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعَ أصواتًا، فقالَ: ما هذا الصَّوتُ؟ قالوا: النَّخلُ يؤبِّرونَها، فقالَ: لَو لَم يفعَلوا لصلُحَ! فلم يؤبِّروا عامَئذٍ، فصارَ شَيصًا، فذَكَروا للنَّبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: إن كانَ شيئًا من أمرِ دُنْياكم فشأنُكُم بهِ وإن كانَ من أمرِ دينِكُم فإليَّ.

٢. أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم؛ إلا من بأس أن يكسر الدرهم فيجعل فضة أو يكسر الدينار فيجعل ذهبًا.

٣. أن من ترك مالاً أو ضياعًا فعليّ.

٤. أنَّهم ذبحوا شاةً، فقالَ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليْهِ وسلَّمَ: ما بقيَ منْها؟ قلت: ما بقيَ منْها إلَّا كتفُها. قالَ: بقيَ كلُّها غيرَ كتفِها.

٥. إذا كنتم ثلاثة فأمّروا أحدكم.

٦. إذا وسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظرِ الساعةَ.

٧. إن أخوف ما أخاف عليكم ما يُخرج الله لكم من زهرة الدنيا، قال: وما زهرة الدنيا؟ قال: بركات الأرض.

٨. إن الدنيا خضرة حلوة والله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون.

٩. إن الرَّجُلَ إذا غَرِمَ حَدَّثَ فكَذَبَ، ووَعَدَ فأَخْلَفَ.

١٠. إنَّ صاحبَ المَكْسِ في النارِ.

١١ . إن هـذا المـال خـضرة حـلوة فـمن أخـذه بـطيب نـفس بـورك لـه فـيه ومـن أخـذه بإِشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع.

١٢ . إنما أَهلَك الذين قبلَكم، أنهم كانوا إذا سرَق فيهمُ الشريفُ ترَكوه، وإذا سرَق فـيهمُ الـضعيفُ أقـامـوا عـليه الحَدَّ، وايمُ اللهِ لـو أنَّ فـاطـمةَ بـنتَ محـمدٍ سَرقَـتْ لقطَعتُ يدَها.

١٣ . اتقوا الظلم، فإِن الظلم ظلمات يوم القيامة.

١٤ . اخشوشنوا.

١٥ . الرِّبا سبعون حَوْبًا أيسرُها أن ينكِحَ الرَّجلُ أمَّه.

١٦ . السمتُ الحسنُ والتؤدةُ والاقتصادُ جزءٌ من أربعةٍ وعشرين جزءًا من النبوة.

١٧ . اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بكَ مِنَ المَأْثَمِ والمَغْرَمِ، فَقالَ له قَائِلٌ: ما أكْثَرَ ما تَسْتَعِيذُ يا رَسولَ اللَّهِ مِنَ المَغْرَمِ؟ قالَ: إنَّ الرَّجُلَ إذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، ووَعَدَ فأخْلَفَ.

١٨ . المِكْيال مِكْيال أَهل المدينة والمِيزانُ مِيزانُ أَهلِ مكة.

١٩ . النَّاسُ شرَكاءُ في ثلاثٍ؛ في الكلأَ والماءِ والنَّارِ.

٢٠ . تزوجوا الودودَ الولودَ فإِني مكاثرٌ بكم الأممَ يومَ القيامةِ.

٢١ . تعِس عبدُ الدينارِ، تعِس عبدُ الدرهمِ.

٢٢ . خطَبنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فذكر أمرَ الرِّبا وعظَّم شأنَه وقال إنَّ الدِّرهمَ يُصيبُه الرَّجلُ من الرِّبا أعظمُ عند اللهِ في الخطيئةِ من ستٍّ وثلاثين زنْيةً يزنيها الرَّجلُ وإنَّ أربَى الرِّبا عِرضُ الرَّجلِ المسلمِ.

٢٣ . دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض.

٢٤ . سددوا وقاربوا واستقيموا ولن تحصوا.

٢٥ . شكونا إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الجوعَ ورفعنا عن بطونِنا عن حجرٍ حجرٍ فرفع رسولُ اللهِ عن بطنِه عن حجرين.

٢٦ . ضعوا وتعجلوا.

٢٧ . فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قالَ: كيفَ إضَاعَتُهَا؟ قالَ: إذَا وُسِّدَ الأمْرُ إلى غيرِ أهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ.

٢٨ . كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل فجاء يتقاضاه، فقال: أعطوه، فطلبوا فلم يجدوا إلا سنا فوق سنه، فقال: أعطوه، فقال: أوفيتني أوفاك الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن خياركم أحسنكم قضاء.

٢٩ . كان يَرْبِطُ الحَجَرَ على بَطْنِهِ منَ الغَرَث.

٣٠ . كُلُّكُم راعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَن رَعِيَّتِه، الإمامُ راعٍ ومَسؤُولٌ عنْ رعِيَّتِه، والرَّجُلُ راعٍ في أهلِه وهو مَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، والمرْأةُ راعِيةٌ في بيتِ زوجِها ومَسْؤُولةٌ عن رعِيَّتِها، والخادِمُ راعٍ في مالِ سيِّدِه ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه. قال: وَحَسِبْتُ أنْ قدْ قال: والرَّجُلُ راعٍ في مالِ أبِيهِ ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، وكُلُّكُم راعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِه.

٣١ . كُلُوا جميعًا و لا تتفرَّقوا ، فإنَّ طعامَ الواحدِ يكفي الاثنينِ ، و طعامُ الاثنينِ يكفي الأربعةَ.

٣٢. لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلاً بِمِثْلٍ وَلاَ تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلاَ تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلاً بِمِثْلٍ وَلاَ تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلاَ تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ.

٣٣. لا تفعل بل بع الجمع بالدراهم وابتع بالدراهم جنيبًا.

٣٤. لا ضرر ولا ضرار.

٣٥. لا يَبِعْ حاضِرٌ لبادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ.

٣٦. لا يدخُلُ الجَنَّةَ صاحِبُ مَكسٍ.

٣٧. لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه ولا يدخل الجنة حتى يأمن جاره بوائقه.

٣٨. لتتبعن سننَ من قبلكم شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ، حتى لو سلكوا جحرَ ضبٍّ لسلكتموه. قلْنا: يا رسولَ اللهِ، اليهودُ والنصارى؟ قال: فمن.

٣٩. لزوالُ الدُّنيا أهونُ على اللهِ من قتلِ مؤمنٍ بغيرِ حقٍّ.

٤٠. مطل الغني ظلم.

٤١. من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله.

٤٢. من أقر بالخَراجِ وهو قادر على أن لا يُقِرَّ به، فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبَلُ الله منه صرفًا ولا عدلاً.

٤٣. منِ استعملَ رجلاً منِ عصابةٍ، وفيهِم منْ هوَ أرضَى للهِ منهُ، فقدْ خانَ اللهَ ورسولَه والمؤمنينَ.

٤٤ . نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم؛ إلا من بأس.

٤٥ . هذا سُوقكُم؛ فلا يُنتقَصنّ، ولا يُضْرَبنّ عليه خَراجٌ.

٤٦ . ومن ترك دينا فإليّ.

٤٧ . يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنَ.

٤٨ . ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ فيقتُلُ الخنزيرَ، ويمحو الصَّليبَ، وتجُمعُ لَهُ الصَّلاةُ، ويُعطي المالَ حتَّى لا يُقبَلَ، ويضعُ الخراجَ، وينزلُ الرَّوحاءَ فيحجُّ منها أو يعتَمرُ، أو يجمعُهُما.

قائمة بأهم المصطلحات

التضخم		Inflation
انكماش حجم العملة المتداولة - امتصاص التضخم النقدي		Deflation
النقص في معدل التضخم		Disinflation
التشديد الكمي	QT	Quantitative Tightening
السندات المدعمة بالرهون	MBS	Mortgage Backed Security
التيسر الكمي	QE	Quantitative Easing
النظرية النقدية الحديثة	MMT	Modern Monetary Theory
الاحتياطي الفيدرالي: هو البنك المركزي للولايات المتحدة. وهو المفوض من الكونغرس لتعزيز الحد الأقصى للتوظيف ولاستقرار الأسعار، باستخدام معدلات الفائدة في السوق.	FED	Federal Reserve
المتاجرة: شراء وبيع متزامن لبضاعة لتحقيق الربح من فارق السعر.		Arbitrage
الميزانية العمومية: بيان الأصول والخصوم في وقت معين.		
معدل الأموال الفيدرالية: معدل الفائدة الذي تقرض به مؤسسة إيداع الأموال التي تتاح على الفور لمؤسسة إيداع أخرى لصباح اليوم التالي.	FFR	Federal Funds Rate

اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة: هي لجنة أنشأها القانون وتتألف من سبعة أعضاء في مجلس المحافظين؛ رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ ومعه أربعة رؤساء بنوك احتياطية أخرى يتناوبون. يشاركهم أعضاء غير مصوتين في اللجنة الفيدرالية ومناقشتها.	FOMC	
السيولة: النوعية التي تجعل الأصل قابلاً للتحويل إلى تدفق نقدي بخسارة قليلة نسبيًا.		
عمليات السوق المفتوحة: شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية من خلال متعاملين أساسيين من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي للتأثير على المعروض من النقود.	OMO	
التحفيز: إجراءات تتخذها الحكومة أو البنك المركزي بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي والنمو.		Stimulus
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	CPI	Consumer Price Index
الناتج القومي الإجمالي	GNP	Gross National Product
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	Gross Domestic Product
معدل الفائدة على الاحتياطيات الزائدة	IOER	The interest rate on excess reserves
نفقات الاستهلاك الشخصي	PCE	Personal Consumption Expenditures Price Index
العائد على سندات الخزانة المحمية من التضخم	TIPS	Treasury Inflation-Protected Security

قائمة بالرسوم البيانية

قائمة بالجداول التوضيحية

المراجع

الكتب:

١. أبي الحسين هلال بن المحسن ، رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عواد ، دار الرائد العربي ببيروت .
٢. ابن خلدون ، عبد الرحمن، المقدمة، مطبعة مصطفى محمد .
٣. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج ٢، دار الفكر العربي، بيروت .
٤. ابن قدامة، موفق الدين، المغني مع الشرح الكبير، دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٩٠، طبعة ١ .
٥. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٨٨ .
٦. الدردير، القطب سيدي أحمد، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٥، طبعة ١ .
٧. الزهراني، د. ضيف الله، الوزير العباسي علي بن عيسى بن داوود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية، ١٩٩٤ .
٨. السعدي، الشيخ أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر السعدي من تميم، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان .
٩. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، دار المعرفة ببيروت، ١٩٨٦، ج ٢ .
١٠. الطنطاوي، الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، التفسير الوسيط للقرآن الكريم .
١١. الغزالي، محمد أبي حامد، إحياء علوم الدين، أربعة أجزاء، مطبعة دار الخير، ١٩٩٣ الطبعة الثانية .
١٢. القرطبي، الإمام أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن .

١٣. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ١٦ جزء، مطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩١٣، ص ٤٣٩.

١٤. الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الأحكام السلطانية، مطبعة الحلبي بمصر الطبعة ٣.

١٥. بن بيه، عبد الله، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال، المكتبة الوطنية، دار ابن حزم، ١٩٩٨.

١٦. تشارلز ر. موريس ـ الحكماء وتقلبات الأسواق وارن بافت، جورج سوروس، بول فولكر، تقديم د. سامر مظهر قنطقجي، دار السيد، الرياض، ٢٠١٠.

١٧. زحيلي، د. وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، مجلد ٤، دار الفكر بدمشق، الطبعة ٣، ١٩٨–١٤٠٩.

١٨. فريدمان، ميلتون، الثورة المضادة في النظرية النقدية، محاضرة وينكوت التذكارية، جامعة لندن، ١٦ سبتمبر ١٩٧٠.

١٩. قنطقجي، د. سامر مظهر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣.

٢٠. قنطقجي، د. سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، منشورات كاي.

٢١. قنطقجي، د. سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، المنشور في شهر ٨–٢٠٠٨، دار النهضة للنشر بدمشق، ٢٠٠٨.

٢٢. قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المحاسبة الإسلامية – المنهجية العامة، دار الرسالة ناشرون بدمشق، ٢٠٠٤.

٢٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المعاملات الرياضي، الطبعة الثانية، ٢٠١٢–٢٠١٨، منشورات كاي.

٢٤. قنطقجي، د. سامر مظهر، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL، دار شعاع، حلب، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

٢٥. قنطقجي، د. سامر مظهر، معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، منشورات كاي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣–٢٠١٧.

٢٦. كندي، غيوم، ترجمة د. هشام متولي، أوهام وحقائق حول الأزمة النقدية الدولية ١٩٤٤–١٩٧٩، دار اليقظة العربية بدمشق، ١٩٨٧.
٢٧. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين.
٢٨. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

الدوريات والتقارير:

مقالات وتقارير باللغة العربية:

٢٩. CNN بالعربية، هل سيتوقف تصاعده الجنوني؟ سعر بيتكوين يبلغ ١٠ آلاف دولار!
٣٠. الاقتصاد الإبداعي ٢٠١٣ تعزيز سبل التنمية المحلية، منشورات الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونسكو)، ٢٠١٣.
٣١. البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية ٢٠١٩ (البيانات المفتوحة)
٣٢. البوابة العربية للأخبار التقنية، قراصنة الإنترنت يستخدمون العملات الرقمية في هجمات الفدية الخبيثة.
٣٣. تقرير للمصرف المركزي الأردني، ١٤–٩–٢٠٠٩٦.
٣٤. تقرير للمصرف المركزي السوري، وكالة سانا السورية، ٨–٥–٢٠١٠.
٣٥. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٠.
٣٦. حازم حسانين محمد، التمرد الناعم: محاولات الصين وروسيا الخروج من عباءة النظام المالي العالمي، ٢٩–٤–٢٠١٨.
٣٧. طلفاح، أحمد، عروض تقديمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
٣٨. فانسون، بوفيس، البابا أو القرآن، صحيفة تشالونج الفرنسية.
٣٩. قانون إصلاح الاحتياطي الفيدرالي لعام ١٩٧٧.
٤٠. قرارات مجمع الفقه الإسلامي: ١١٥ ١٢/ ٩، ٩٣ ١١/ ٥، ١/ ٨٨/ د٩، ٦/ ٩٣/ د٩، ٦/ ٧٩/ د٨، ٤.
٤١. قنطقجي، د. سامر مظهر، السياسات النقدية والمالية وسباق نحو الجحيم، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٧–٢٠١٩.

٤٢. قنطقجي، د. سامر مظهر، مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي، ٢٠٠٨–٢٠١٣، الطبعة الثانية الإلكترونية.

٤٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، أنموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠، نشر إلكتروني .

٤٤. قنطقجي، د. سامر مظهر، إدارة أزمات الصرف: إدارة أزمة في الدول المتقدمة وإدارة بالأزمة في الدول النامية واستقرار في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٠–٢٠١٦.

٤٥. قنطقجي، د. سامر مظهر، إذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣٩–٢٠١٥.

٤٦. قنطقجي، د. سامر مظهر، اقتصاد الدودة الشريطية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٤–٢٠١٨.

٤٧. قنطقجي، د. سامر مظهر، الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٩–٢٠١٨.

٤٨. قنطقجي، د. سامر مظهر، الاقتصاد الإبداعي اقتصاد إيجابي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العد ٤٦–٢٠١٦.

٤٩. قنطقجي، د. سامر مظهر، البتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي العالمي وال Blockchain قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٧–٢٠١٧.

٥٠. قنطقجي، د. سامر مظهر، التبريريون في جحر الضب، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٥–٢٠١٤.

٥١. قنطقجي، د. سامر مظهر، التقنيات المالية FinTec تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي – البلوكشين مثالاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٨–٢٠١٨.

٥٢. قنطقجي، د. سامر مظهر، الحمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٢–٢٠١٨.

٥٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٣–٢٠١٥.

٥٤. قنطقجي، د. سامر مظهر، الربا وأخيتها الضرائب قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية – سرّ تكشفه الثورة اللبنانية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٩–٢٠١٩.

٥٥. قنطقجي، د. سامر مظهر، الرشد الاقتصادي فريضة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥–٢٠١٢.

٥٦. قنطقجي، د. سامر مظهر، السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات موريس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٩–٢٠١٨.

٥٧. قنطقجي، د. سامر مظهر، السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة المائة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٧–٢٠١٩.

٥٨. قنطقجي، د. سامر مظهر، الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٧–٢٠١٤.

٥٩. قنطقجي، د. سامر مظهر، المثلث المتساوي الأضلاع والهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢٩–٢٠١٤.

٦٠. قنطقجي، د. سامر مظهر، المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية (ميلتون فريدمان) أنموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٧–٢٠١٧.

٦١. قنطقجي، د. سامر مظهر، النقود الرقمية والثورات الشعبية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٥–٢٠١٧.

٦٢. قنطقجي، د. سامر مظهر، انتحار المدرسة النقدية (الفائدة السلبية وانهيار الرموز)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥١–٢٠١٦.

٦٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، بيت للزكاة ومصلحة للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٣–٢٠١٨.

٦٤. قنطقجي، د. سامر مظهر، تركيا في عين الإعصار، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٥–٢٠١٨.

٦٥. قنطقجي، د. سامر مظهر، تغيير قيمة النقد من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٧–٢٠١٦.

٦٦. قنطقجي، د. سامر مظهر، ثقافة الديون واستنساخها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٦–٢٠١٩.

٦٧. قنطقجي، د. سامر مظهر، حكماء الانهيار أم حكماء الأزمات أم حكماء الهاوية؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨–٢٠١٣.

٦٨. قنطقجي، د. سامر مظهر، دروس من الكساد المنسي لفهم واقع الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٣–٢٠١٧.

٦٩. قنطقجي، د. سامر مظهر، رياح التغيير وسطوة القرار، أيهما أسبق القرار السياسي أم القرار الاقتصادي؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ١٧–٢٠١٣.

٧٠. قنطقجي، د. سامر مظهر، سعر الصرف: مكبر صوت مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٥–٢٠١٦..

٧١. قنطقجي، د. سامر مظهر، سوق الممر وسوق المستقر: المنتجات المالية ومنتجات السلع والخدمات، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٢١–٢٠١٤.

٧٢. قنطقجي، د. سامر مظهر، سياسة التنويع التحوطية وضرورة التثقيل بالذهب، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٧٨–٢٠١٨.

٧٣. قنطقجي، د. سامر مظهر، قراءة في التغيير الهيكلي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٩ –٢٠١٧.

٧٤. قنطقجي، د. سامر مظهر، قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣٥–٢٠١٥.

٧٥. قنطقجي، د. سامر مظهر، متلازمتا (البطالة – التضخم) عقدة المنشار للاقتصاد الغربي فما وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فيهما؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٦–٢٠١٧

٧٦. قنطقجي، د. سامر مظهر، مدى صلاحية مؤشر ارتفاع الأسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣١–٢٠١٤

٧٧. قنطقجي، د. سامر مظهر، مشكلات القياس في ظل فساد النقد وكساده، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٤–٢٠١٦.

٧٨. قنطقجي، د. سامر مظهر، مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٤–٢٠١٦.

٧٩. قنطقجي، د. سامر مظهر، من روائع وقائع التأريخ الاقتصادي النقدي الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣٣–٢٠١٥.

٨٠. قنطقجي، د. سامر مظهر، نحو مجتمع ذي تفكير عالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٨–٢٠١٧.

٨١. قنطقجي، د. سامر مظهر، وزيرا مالية واقتصاد يسألان، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ١٢–٢٠١٣.

٨٢. قنطقجي، د. سامر، نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية، ج ٢، ص ٦٨٦، منشورات كاي، ٢٠١٨.

٨٣. لين ستاوت، هل (وول ستريت) تقوم بعمل الله؟، ٠٩–١١–٢٠١٩، نيويورك تايمز.

٨٤. مقاييس التصنيف الائتماني Fitch, Moody's, S&P.

٨٥. منظمة العمل الدولية، الدورة: ٧١، ١٩٨٥.

٨٦. موجات الديون في العالم، دراسة لمجموعة البنك الدولي، ١٩–١٢–٢٠١٩.

٨٧. موقع أرقام، كيف تُعيد العملات الرقمية تشكيل توازنات القوى العظمى عالميًا؟.

٨٨. موقع أرقام، هنا الوسطاء يمتنعون! هل سنحتاج ٣٠ عامًا قبل إدراك ثورية البلوكشين؟.

٨٩. ورقة بحثية وضعت من قبل خمسة خبراء اقتصاديين من مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي.

Articles in English:

90. Adam Hayes, Fiscal Policy vs. Monetary Policy, February 6, 2018.
91. Al Ehrbar, The great bond massacre (Fortune, 1994), Feb. 3, 2013.
92. Bank of Jamaica, Economic Statistics, July 1999.
93. Bitcoin Magazine, Fedcoin Could Be Coming Soon, But Would It Really Challenge Bitcoin?

94. CNBC, Bitcoin surges to record above $6,400 after CME announces launch of futures for digital currency, 31-10-2017.
95. CNBC, From China to Singapore, Asian countries are increasingly uneasy with the rise of bitcoin, 22 Dec 2017.
96. David Andolfatto & Andrew Spewak, Understanding Low Inflation, The Federal Reserve Bank of St. Louis.
97. David Andolfatto and Andrew Spewak, Understanding flation Low, Federal Reserve Bank of St. Louis *Review*, First Quarter 2019, *101*(1).
98. Ernest Liu Atif & Mian Amir Sufi, LOW INTEREST RATES, MARKET POWER, AND PRODUCTIVITY GROWTH.
99. Forbes, Why Blockchain Is Real And Bitcoin Is A Mirage, 10-12-2017.
100. Giles Coghlan, QE for the People: Has its Day Come?, 05.12.2019.
101. Heakal, Reem, What is the Quantity Theory of Money?, May 26, 2018.
102. IHS Markit, Eurozone Manufacturing PMI - final data, 2019.
103. IHS MARKIT, US MANUFACTURING PMITM, PMI dips to 18-month low in February, 1 March 2019.
104. Joseph E. Stiglitz, The Phelps Factor, Project Syndicate, Dec 1, 2006.
105. Kevin L. Kliesen, Is the Fed Following a “Modernized” Version of the Taylor Rule? Part 1, The Federal Reserve Bank of St. Louis, 15-01-2019.
106. Kevin L. Kliesen, Is the Fed Following a “Modernized” Version of the Taylor Rule? Part 2, The Federal Reserve Bank of St. Louis, 15-01-2019.
107. KIMBERLY AMADEO, Monetary Policy Explained Including Its Objectives,Types, and Tools, The Balance, 4-7-2019.

108. KIMBERLY AMADEO, Monetary Policy Tools and How They Work, The Balance, 30-7-2019.
109. Koenig, Evan F.; Leeson, Robert and Kahn, George A., eds. The Taylor Rule and the Transformation of Monetary Policy, Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2012.
110. Laubach, Thomas and Williams, John C, Measuring the Natural Rate of Interest Redux, Business Economics, April 2016, 51(2), pp. 57-67.
111. Levinson, Marc, U.S. Manufacturing in International Perspective, Section Research Manager February 21, 2018.
112. Loretta Napoleoni, Dalla finanza islamica proposte e idee per l'Occidente in crisi, TLAXCALA, 04 Mar 2009.
113. Maurice Allais and HIs, Attempt at Rigour in Economic Science, Magdaléna Přívarová.
114. Newsweek, The yo-yo US Economy, 15-2-1982, P 4.
115. Nick Corbishley, Another Negative-Interest-Rate Central Bank Laments What Negative Interest Rates Have Wrought, Nov 30, 2019.
116. Nick Corbishley, Low & Negative Interest Rates Get Broadsided by the BIS, Oct 2, 2019.
117. Nikkei Japan, Manufacturing PMI, March 1, 2019.
118. Oftwominds, The Coming Crisis the Fed Can't Fix: Credit Exhaustion, March 18, 2019.
119. Perianne Boring, If You Want To Know The Real Rate Of Inflation, Don't Bother With The CPI, Forbes.
120. PETTIS, MICHAEL, Why U.S. Debt Must Continue to Rise, 7-2-2019.
121. Powell, Jerome H., Monetary Policy and Risk Management at a Time of Low Inflation and Low Unemployment, Remarks to the 60th Annual NABE Meeting, Boston, MA, October 2, 2018.

122. Reuters, Banks reap $1 billion from U.S. mortgage bond trading boom, OCTOBER 15, 2019.
123. Robert Burgess, US dollar's 'exorbitant privilege' takes another hit: Robert Burgess, THE SYDNEY MORNING HERALD, 29 September 2018.
124. Seán Keyes, John Law: the gambler who broke France, MoneyWeek Magazine,12/04/2012.
125. Steven Guinness, Challenging the Notion that the Fed will Support Markets to Prevent a Crisis, 04 Jul 2019.
126. Sungki Hong & Hannah G. Shell, The Global Decline of the Natural Rate of Interest and Implications for Monetary Policy, The Federal Reserve Bank of St. Louis.
127. Sylviane Guillaumont Jeanneney, The indexation of debt according to Maurice Allais, 10-05-2019.
128. Taylor, John B., Discretion versus Policy Rules in Practice, Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 1993, 39.
129. TERRY JONES, Modern Monetary Theory: Everyone's Talking About MMT, But What Is It, And Will It Work?, 01-03-2019.
130. The Economist, How Much To Worry About Turkeys Turmoil, 18 Aug 2018.
131. The Economist, Inflation is on the way back in the rich world, and that is good news Deflationary fears are at last on the point of being banished, Jan 14th 2017.
132. The Economist, Inflation is on the way back in the rich world, and that is good news Deflationary fears are at last on the point of being banished, Jan 14th 2017.
133. The Economist, Japanese banks grapple with ultra-low interest rates, Dec 24th 2016.
134. The Economist, Russia’s Central-Bank Governor, Putin’s Right-Hand Woman, 16 Apr 2016.

135. The Economist, The Fed cuts rates for the first time in over a decade, Aug 1st 2019.
136. The Economist, When 2% is not enough, Aug 27th 2016.
137. Van R. Hoisington, Slower Growth Will Impact Bonds, Hoisington Asset Management, 28 April 2018.
138. Wolf Richter, At Taxpayers' Expense, Fed Paid Banks $38.5 Billion in Interest on "Reserves" in 2018, 10-01-2019.
139. Wolf Richter, Fed Economists Deliver Ammo for Hawkish Approach to Inflation, Aug 26, 2018.
140. Wolf Richter, Financial World Gone Nuts: $15 Trillion Negative Yielding Debt, Aug 6, 2019.
141. Wolf Richter, Gold in the "Everything Bubble": Effective Diversification?, Sep 24, 2018.
142. Wolf Richter, How Out-Of-Whack are US Trade Relationships? 2017 Trade Deficit Worst since 2008, Feb 6, 2018.
143. Wolf Richter, Implosion of China's P2P Lending Boom Hits Consumer Spending, Sep 9, 2018.
144. Wolf Richter, Median CPI Runs Hot, Fed Averts Eyes, Feb 13, 2020.
145. Wolf Richter, State of the World's Biggest Debt Slaves: Americans Wimp Out in 11th Place, Mar 9, 2019.
146. Wolf Richter, The Countries with the Most Monstrous Corporate Debt Pileups, 23-3-2019.
147. Wolf Richter, The State of the American Debt Slaves, Q1 2019, May 8, 2019.
148. Wolf Richter, The State of the American Debt Slaves, Q4 2019, 27-2-2020.
149. Wolf Richter, The Victims of Inflation, Jul 17, 2019.
150. Wolf Richter, Two Fed Governors Defy Wall Street, the Media & Trump. Eight Buckle: Powell Tries to Explain,

Confusingly Throws "Couple of Rate Hikes" into Mix. Stocks Tank, Jul 31, 2019.
151. Wolf Richter, US Dollar Refuses to Die as Global Reserve Currency — But Loses Ground, Wolf Street, Sep 30, 2018.
152. Wolf Richter, US is Cleanest Dirty Shirt Among Manufacturing Giants. China, Japan & Germany Sink, Mar 3, 2019.
153. Wolf Richter, Who Bought the Gigantic $1.5 Trillion of New US Government Debt Issued over the Past 12 Months?, 31.01.2019.
154. Wolf Richter, Who Bought the Gigantic $1.5 Trillion of New US Government Debt Issued over the Past 12 Months?, 31.01.2019.
155. Yi Wen & Maria A. Arias, The Liquidity Trap An Alternative Explanation For Todays Low Inflation.
156. Yi Wen & Maria A. Arias, What Does Money Velocity Tell Us about Low Inflation in the U.S.?, September 1, 2014.

Websites:

157. www.aco-metaheuristic.org
158. www.albankaldawli.org
159. www.alexa.com
160. www.alsayedpublishing.com
161. www.arabic.cnn.com
162. www.argaam.com
163. www.baheth.info
164. www.bbc.co.uk
165. www.beesalgorithmsite.altervista.org
166. www.bis.org
167. www.bitcoinmagazine.com
168. www.bitwala.com
169. www.blockchainhealthcare-west.com

170. www.bloomberg.com
171. www.carnegieendowment.org
172. www.census.gov
173. www.census.gov
174. www.challenges.fr
175. www.cnbc.com
176. www.coinmarketcap.com
177. www.computerworld.com
178. www.dealbook.nytimes.com
179. www.distributed.com
180. www.doi.org
181. www.dorar.net/hadith
182. www.econintersect.com
183. www.economist.com
184. www.economistsview.typepad.com
185. www.elbadil-pss.org
186. www.fas.org
187. www.fca.org.uk
188. www.federalreserve.gov
189. www.fondationmauriceallais.org
190. www.forbes.com
191. www.fortune.com
192. www.france24.com
193. www.fraser.stlouisfed.org
194. www.groups.google.com
195. www.ibtimes.com
196. www.imf.org
197. www.independentarabia.com
198. www.instituteforsupplymanagement.org
199. www.investing.com

200. www.investopedia.com
201. www.investors.com
202. www.kantakji.com
203. www.markit-group.com
204. www.markiteconomics.com
205. www.masress.com
206. www.mimirbook.com
207. www.moneyweek.com
208. www.nasdaq.com
209. www.nber.org
210. www.nbs.sk
211. www.newsweek.com
212. www.oftwominds.com
213. www.onegram.org
214. www.project-syndicate.org
215. www.promarket.org
216. www.ranksignals.com
217. www.research.stlouisfed.org
218. www.reuters.com
219. www.sipmm.org.sg
220. www.smh.com.au
221. www.statescoop.com
222. www.stats.bis.org
223. www.stats.gov.cn
224. www.stevenguinness2.wordpress.com
225. www.stlouisfed.org
226. www.technologyreview.ae
227. www.thebalance.com
228. www.ticdata.treasury.gov
229. www.tlaxcala.es

230. www.tradingeconomics.com
231. www.twitter.com
232. www.unesco.org
233. www.wikipedia.org
234. www.wired.com
235. www.wolfstreet.com
236. www.worldbank.org

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

مكتبة لأبحاث الاقتصاد الإسلامي وعلومه تضم أرشيفًا لمئات الباحثين ومؤلفاتهم www.kantakji.com



صدر للمؤلف

١) **ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية**، رسالة ماجستير، ١٩٩٠، جامعة حلب، منشورات كاي، نشر إلكتروني. ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة:
- نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية).
- نموذج تخزين قطع التبديل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية).
- نموذج قياس الموثوقية.

٢) **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الأول: المنهجية العامة**، مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٤) **معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٥) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني: المحاسبة الاجتماعية**، دار النهضة بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٦) **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي**، مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٧) **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٨) **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٩) **التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته**، دار شعاع.

١٠) **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١١) **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين (فقه الاقتصاد المالي)**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٢) **صندوق القرض الحسن**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٣) **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة بدمشق – ودار السيد بالمملكة العربية السعودية – ودار شعاع بحلب (نسخة مزيدة ومنقحة)، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٤) **فقه المعاملات الرياضي**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني. ويتضمن خمسة نماذج رياضية فريدة:

– النموذج الرياضي للربا.

– النموذج الرياضي للبيوع.

– النموذج الرياضي للغرر.

– النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي.

– نموذج قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية بديلا عن مؤشر اللايبور.

١٥) **فقه الأسواق**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٦) **فقه الإيراد**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني. والكتاب مترجم للغة الأوردو.

١٧) **فقه التكلفة**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٨) **فقه الربح**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٩) **أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الاستثمار؟**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق ، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٠) **نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية - نموذج رياضي-**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني. والكتاب مترجم للإنكليزية.

٢١) **الفساد، أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٢) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة)**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٣) **مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٤) **أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم**، دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق، ، منشورات كاي، نشر إلكتروني، ونشرته هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب.

٢٥) **البحث العلمي نظرات في منهجه ورسالته**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٦) **فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٧) **منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٨) **نظرات في كتاب لمحة الناظر في مسك الدفاتر** (تأليف مشترك) ، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٩) **حلو الكلام**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٠) **إضاءات على الهداية الإلهامية في مسك الدفاتر والأعمال التجارية** (تأليف مشترك)، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣١) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، (مقام) بديلا عن مؤشر اللايبور**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٢) **محاسبة التأمين الإسلامي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٣) **نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية - الجزء الأول: التفسير التحليلي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٤) **فقه الإدارة المالية والتحليل المالي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٥) **السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

إضافة لأكثر من ٢٦٠ مقالاً متخصصاً.

جميع المؤلفات متاحة على الرابط : www. kantakji. com

السياسات النقدية والمالية والاقتصادية

المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية

إن النموذج الاقتصادي الحر (بالمعنى الليبرالي) لم يحقق ما تصبو إليه المجتمعات المحلية أو العالمية، وقد فشلت قبله نماذج أخرى، ولابد للعالم من متابعة بحثه عن نموذج تنموي صالح.

تشير جميع الدلائل إلى أن تموج العالم بين الانكفاء نحو حدوده الداخلية (الشعبوية) مرة، والتوجه نحو العالمية (العولمة) مرة، ثم العودة إلى (الشعبوية)؛ مرده عدم صلاحية النماذج التي يتبعها. وهذا ما دعا مجلة إيكونومست في عددها ٢٨-١١-٢٠١٩ للقول؛ بأن هناك الكثير مما يجب عمله لجعل الاقتصادات أكثر عدالة؛ فارتفاع عدم المساواة في العالم الغني، حفز الشعوبيين، الذين يقولون إن النخب الحضرية الأنانية قد سحبت سلم الفرص بعيدًا عن الناس العاديين، وأعطت العون لليسار، الذي اقترح طرقًا أكثر تطرفًا لإعادة توزيع الثروة.

وبرأينا فإن النموذج التنموي الإسلامي يستحق التبني، يشفع له أكثر من عشرة قرون ناجحة فكرًا وتطبيقًا لم يشهد التاريخ أن هزته أزمات نقدية أو مالية مؤلمة، كما هو حال النماذج غير الإسلامية التي طُبقت في القرون الأخيرة فشهدت دول العالم أكثر الأزمات إيلامًا؛ فأفقرت الناس وأوقعتهم في براثن الخوف والجوع والألم.

يمثل هذا الكتاب دعوة للناس للأخذ بالنموذج الإسلامي الذي يبني الإنسان بناء متوازنًا، ويبني نظم حياتهم على أساس الكفاءة، ويحقق الاستقرار لحياتهم جميعهم أفرادًا وجماعات؛ لحقُّ الناس على حكامهم أن يوفروا لهم العيش الكريم الذي يحفظ لهم إنسانيتهم؛ فالناس وحياتهم التي يحيونها مرة واحدة ليسوا محط تجارب حمقاء لأناس لا يتجاوز عمرهم الإنتاجي عقودًا معدودة، وليست الشيوعية ببعيدة عن الذاكرة، وكذلك ربيبتها الاشتراكية، وها هي مدرسة شيكاغو النقدية تسقط سقوطًا مدويًا، وكل واحدة منها جربت تطبيق أفكارها عقودًا تجاوزت أصابع اليد، فأتعبت الناس وأرهقتهم، أما النتيجة فحاضرة بيننا نعيشها لا نحتاج شاهدًا يشهد عليها.

والله من وراء القصد.

المؤلف..